علي يحيى معمر

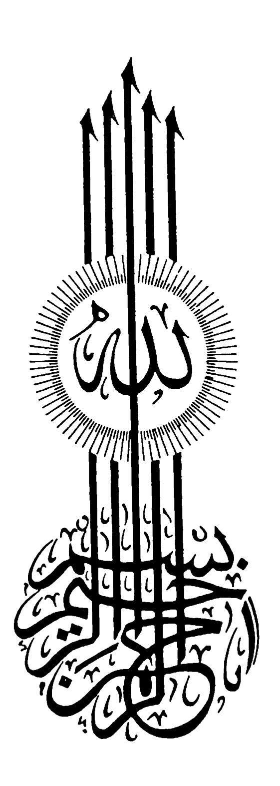
# الأباضية بين الفرق الإسلامية

## عند كتاب المقالات في القديم و الحديث

مكتبة الضامري
للنشر و التوزيع

علي يحيى معمر





بســم الله الرحمن الرحيــم

« رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ » .

قرآن كريم

سورة النمل الآية (19)

# يـاأخي في الله ! . . .

أخي في الله ! أرجو أن تقرأ هذه الفصول المعروضة بين يديك ني هـذا الكتـاب محتسبـا أجرك على اللـه ، وأن تـأخـذ منهـا مـا استبان لك أنه الحق بحفاوة ، وأن تنبذ ما استبان لـك أنـه البـاطل على طول يـدك ، وأن تزن كـل ذلـك بـالميـزان الـدقيـق الـذي لا يخطيء من قوله تعالى : **﴿فإن تنـازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾** .

وأن تضـع في اعتبـارك أنني أرى أن جميـع الفرق والمـذاهب الإسلامية تقف متساوية على صعيـد واحـد ، فليس فيهـا ـ بصفتهـا الجماعيـة ـ فرقـة أفضل من فرقـة ، ولا مـذهب خيرا من مـذهب ، وأن في المنتمين إلى كـل فرقـة أو مـذهب أتقيـاء بررة ، وأشقيـاء فجرة ، وسوادا أعظم وهو وسط بين ذلك .

وأن تعلم أن النقـاش الـذي جرى على قلمي ـ في شـدتـه ولينه ،وفي قسوته ورفقه ـ لا أريد بـه الـدعوة إلى المـذهبيـة ، ولا الدفاع عن مذهبية ، وإنما أريـد بـه تحطيم المـذهبيـة . وأنـا على يقين ـ في نفسي ـ أن المذهبية في الأمة الإسلامية لا تتحطم بالقوة ولا تتحطم بـالحجـة . ولا تتحطم بـالقـانون فـإن هـذه الوسـائـل لا تـزيـدهـا إلا شـدة في التعصب وقـوة رد الفعـل ، وإنمـا تتحطم المذهبية بالمعرفة والتعارف والاعتراف ، فبالمعرفـة يفهم كل واحـد مـا يتمسـك بـه الآخرون ، ولمـاذا يتمسكـون بـه . وبـالتعـارف يشتركون في السلوك والأداء الجماعي للعبادات وبـالاعتراف يتقبل كل واحد منهم مسلك الآخر برضىً ويعطيه مثل الحق الذي يعطيه لنفسه (اجتهد فأصاب أو اجتهد فـأخطـأ) وفي ظل الأخوة والسمـاح

تغيب التحديات وتجد القلوب نفسها تحاول أن تصحح عقيدتها وعملها بالأصل الثابت في الكتاب والسنة غير خائفة أن يقال عنها تركت مذهبا أو اعتنقت مذهبا .

ولن نصل إلى هذه الدرجة حتى يعترف اليوم أتباع جابر وأبي حنيفة ومالك والشافعي وزيد وجعفر وأحمد وغيرهم ممن يقلدهم الناس أن ائمتهم أيضا يقفون في صعيد واحد لا مزية لأحدهم على الآخرين إلا بمقدار ما قدم من عمل خالص لله .

# قيل عن الإباضية

○ «وكل من يتهم الإباضية بالزيغ والضلال ، فهو ممن فرقوا دينهم ، وكانوا شيعا ، ومن الظالمين الجهال ، جمع الله ما فرقوا ورتق ما فتقوا ، ومزق شمل اعوان المستعمرين ، والله محيط بالكافرين »

خلاصة الرسائل في ترتيب المسائل طبعة سنة 1356 هـ

عضو المجمع العلمي العربي **عز الدين التنوخي**

○ «وإذا كان الإباضيون أصحاب أمجاد في الماضي ، فلا زالوا كذلك في عصرنا الحاضر »

إسلام بلا مذاهب **مصطفى الشكعة**

○ «ومن كل هذا يتبين اعتدالهم وإنصافهم لمخالفيهم»

كتاب المذاهب الإسلامية **محمد أبو زهرة**

○ «قول ابن إباض أقرب الأقاويل إلى السنة»

الكامل : **المبرد**

○ «ورجال الإباضية يضرب بهم المثل في التقوى والصلاح والزهد»

تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية : **يحي هويدي**

○ «إطلاق لفظة الخوارج على الإباضية ـ أهل الإستقامة ـ من الدعايات الفاجرة التي نشأت عن التعصب السياسي أولا ثم المذهبي ثانيا» .

**أبو إسحاق طفيش**

○ «يمكن أن تعتبر الإباضية أستاذة الفرق الإسلامية في تأصيل قضايا العقيدة» .

**بيوض ابراهيم بن عمر**

# مقدمـــة

اختـار بعض من كتب في عقـائـد الفرق الإسـلاميـة وآرائهـا ومذاهبها من الكتاب القدماء ـ كلمة المقـالات ـ فـأطلقهـا على مـا ذهبت إليـه كل فرقـة في ذلـك ، وأحسب أن اختيـارهم لاستعمـال هذه الكلمة في هذا المجال كان موفقا جدا ، فإن مواقفهم ـ رغم ما فيها ـ لا تزيد عن مقالات .

وعندما يرجع الباحث اليوم إلى أكثر تلك المقـالات التي توزع فيهـا المسلمـون ، وتشتتـوا إلى فرق لا حصر لهـا ، يضرب بعضهـا بالبعض ، حسبما تقتضيـه ظروف كل عصر ، يجـد أن الجزء الأكبر منها لا يعدو مواضيع سياسية معينة ، تتناول بعض قضـايـا الحكم ، أو مشاكل التعامل بين المتخالفين في رأي أو وجهة نظر معينة .

والحقيقــة أن بعض الأقــلام كــانت مــولعــة بتكثير أصحــاب المقـالات ، فمـا تسمع بنقـاش جرى بين اثنين حتى تسـارع فتجعل لكل واحد منهما فرقة وتجعله إماما أو رئيسا لتلك الفرقة .

والشواهد على ذلك في كتب المقالات كثيرة وقد يجد القـارىء في هذا الكتاب صورا منها .

ولاشـك أن أصـابع السيـاسـة وراء هـذا كلـه ـ وسـواء في ذلـك السياسات الحاكمة أو السيـاسـات المضـادة لهـا ـ ولا شـك أيضـا أن الأقلام التي تنـاولت ذلـك سـارت دون وعي ـ في أكثر الحـالات ـ في ركـاب سيــاســة مخططــة فحققت لهـا كثيرا من المقــاصــد والأهداف .

ويلاحظ الدارس لهذا الموضوع ، أن كثيرا من الأشخاص الذين اعتبروا أئمـة الفرق ، ونسبت إليهم أقوال في قضـايـا السـاعـة ليسوا

ـ على أحسن التقديرات ـ إلا رجالا من العوام أو أشباه العوام ، يملكون ألسنة حادة ، أو سيوفا قاطعة ، أو إرادات صلبة ، فهم في نظر السياسة خطر على أمن الدولة ، أي ـ على كراسي الحكم ـ ومع ذلك فقد نسبت إليهم مقالات شاذة في قضايا تشغل فكر الجماهير في ذلك الحين ، فهل كانوا حقا يقولون بها ، وهل كانوا حقا في المستوى العلمي الذي يتيح لهم أن يصدروا أحكاما في مثل هذه المسائل الدقيقة ؟ أم أن السياسة الماكرة هي التي استطاعت أن تقوّلهم أو تدس عليهم ذلك ، ثم توجه إليهم الأنظار . . . أنظار النفرة والكراهية ، فنجحت في إدانتهم وإبعاد الناس عنهم .

والباحث اليوم عندما يعود إلى التنقيب عن هذا الموضوع يرى عجبا ، فرق كاملة بأئمتها وأقوالها ومواقفها الحاسمة لا يعثر لها على أثر أبدا إلا ما يقصه عنها خصومها في كثير من المبالغات .

عندما كنت أقرأ في كتب المقالات ما يتصل بالإباضية تصادفني عجائب في العقائد والآراء والأقوال تنسب إليهم ، إما بعبارات واضحة صريحة أو بأساليب ملتوية ، لكنها معبرة ، وتصادفني كذلك أسماء لأشخاص كثيرين يعتبرون أئمة لهم ، وأنا على يقين كامل بأن ذلك غير موجود عند الإباضية . فإذا كانت هذه الحال مع فرقة ينتشر أتباعها في كثير من البلاد الإسلامية ،ولا يخلو قطر من أقطارها من كتبهم ، فكيف الحال مع من انقرض فلم يبق له أتباع ، ولم يترك كتبا مصنفة فيما يختص به ، وإنما عاش ـ إن صح هذا ـ يطفح على ميدان الحياة حتى طواه موج الزمن في ذكرى التاريخ المجردة .

لقد أصاب الإباضية من كتاب المقالات كثير من الأذى ، قد لا يكون مقصودا ، ولكنه واقع ، وقد أحدث بالفعل فجوة بينهم وبين

إخـوتهم في بقيـة المـذاهب ، كـانت متسعـة في المـاضي وأصبحت تضيـق ،ونرجـو أن تتمهـد وتـزول في هـذا العصر الـذي يجب أن يتلاقى المسلمون فيه على وحدة العقيدة ، ووحدة العمل ، ووحـدة السلوك ، في مجابهة أعداء الإسلام ، مع مراعاة صادقة لحرية الرأي والفكر ، واحترام كامل لجميع أئمة المسلمين وعلمـائهم السـابقين ، دون تهجم أو انتقاص ،ودون تقديس أو تعظيم .(1) .

وفي هذا الكتاب حـاولت أن أزافق بعض الكتـاب من القـدمـاء والمعـاصرين ، لنتعـاون على وضـع هـذه الفرقــة من المسلمين (الإباضيـة) في مكـانهـا الحقيقي من الأمـة الإسلاميـة ، واضعـا في اعتباري أن الكتاب القـدمـاء يسعهم من العـذر مـا لا يسع الكتـاب المعاصرين وإن أخطاء أولئك في كثير من الأحيان ينتج عن عـدم وجود الوسائل في حين أن جميع الوسـائـل متـوفرة لـدى الكتـاب المعـاصرين ، أمـا المستشرقـون فلهم دوافعهم الخـاصـة للكتـابـة عن الإسلام والمسلمين ، ومناقشاتي في جميع الفصول لجميع هؤلاء قـد تتأثر بهذه الاعتبارات فيتغير الأسلوب من كاتب إلى كاتب .

يشتمـل الكتـاب على سـتـة أقسـام غير المقـدمـات ، كـل قسم يحتوى على عدد من الفصول :

القسم الأول : مع القدماء .

القسم الثاني : مع المعاصرين .

القسم الثالث : مع المستشرقين .

القسم الرابع : آراء للإباضية .

القسم الخامس : مفاهيم يجب أن تختفي .

القسم السادس : ملاحظات وتعاليق .

---

(1) المقصود بهذه الكلمة اعتبار أي إمام أو ولي معصوماً أو كالمعصوم

أرجو أن أكون قد استطعت أن أضع بين يدي القارئ الذي يهمه أمر الأمة الإسلامية جمعاء صورة واضحة لمكان الإباضية فيها ، وأن أصحح بعض الأخطاء عنها توارثتها الأجيال ، وتعاون على تضخمها التعصب من جهة ، والجمود والتقوقع من جهة أخرى .

ويهمني أن أذكر أنه يوجد خلاف بين الإباضية وغيرهم من المذاهب في عدد من المسائل كما يوجد خلاف بين الحنفية وغيرهم والشافعية وغيرهم والمالكية وغيرهم وكما يوجد بين بقية المذاهب وبين علماء كل واحد من هذه المذاهب فيما بينهم ، ولكن يهمني أيضا أن أذكر أن هذا الخلاف في مجموع صوره وموضوعاته إنما نتج عن أساسين :

الأول : فهم الأئمة والعلماء للأدلة في نصوصها الثابتة من الكتاب والسنة .

الثاني : حرص أولئك العلماء والأئمة على إصابة الحق في الفهم والاستدلال والعمل بالمقاصد الحقيقية للشريعة الإسلامية . وليس في هذين الأساسين اللذين نتج عنهما الخلاف ما يدعو إلى الخصومة أو القطيعة .

نضرع إلى المولى تبارك وتعالى أن يلهم هذه الأمة رشدها ويوحد صفها وينصرها على المتربصين بها .

25 مارس 1972

# الباب الأول

## الإباضية في قفص الإتهام

- مع القدماء
- الإباضية عند الأشعري
- تشنيعات الأشعري على الإباضية
- مقالات الإباضية عند الأشعري
- البغدادي والإباضية
- أبو المظفر الاسفراييني والإباضية
- أبو الفتح الشهرستاني والإباضية

# الإباضية في قفص الإتهام

إن وضع الإباضية بالنسبة إلى إخوانهم من المذاهب الأُخرى وضع غريب ، فبرغم من أنهم يعيشون في بعض البلاد مندمجين مختلطين بإخوتهم من المذاهب الأُخرى ، يتعاملون معهم في جميع شؤون الحياة كما يتعامل بعضهم مع بعض . وتربط الكثير منهم علاقات مودة وصداقة أوثق كثيرا مما تربط أهل المذهب الواحد، ويتصرف أُولئك الإباضيون في المجتمع تصرف المسلم الطبيعي ، لا يخفى ولا يشذ شيء من سلوكهم الديني أو المدني ، ولا ينقم عليهم إخوتهم أُولئك الذين يعيشون معهم في السراء والضراء ، بدعة يعرفونها ، أو انحرافا يرونه ، أو خلافا يدعو إلى سوء الظن . رغم كل هذا فإن تلك الكلمة التي أُطلقتها عليهم شفة مغرضة مجهولة ، في فترة كانت السياسة تلعب فيها أهم الأدوار في توجيه الفهم لمن ينتقد انحرافها عن منهج العدول من أصحاب رسول الله ﷺ ، منذ ذلك التاريخ في العصر الأموي - فيما يبدو - والإباضية يقفون في قفص الإتهام ، يقاسون ألم الجفاء من إخوتهم لأنهم - فيما تزعم تلك التهمة الظالمة - (خوارج) .ومن المؤسف أن أكثر الكتاب - سواء كانوا كتاب مقالات في العقائد ، أو كتاب تاريخ يتتبعون مجاري الأحداث السياسية - وقفوا بالنسبة إلى الإباضية موقف المدعي العام الذي يعتقد أن نجاح مرافعته يتوقف على إثبات التهمة أو قاضي التحقيق الذي يهمه أن يضع أوزار الجريمة على من ساقته الظروف إليه ، ووضعته التحريات بين يديه .

فهم يضعون هذا المذهب وأتباعه في قفص الإتهام أولا ، ويحكمون عليهم بأنهم مخطئون لأنهم خوارج ، وبعد ذلك قد

يبحثـون عن الأدلـة ، ولكن لإثبـات هـذه التهمـة ، لا لمعرفـة الحقيقة .

وعندما يتقدم الإباضية بعرض عقائدهم وآرائهم والأدلة الشرعية التي استندوا إليها ، ويبيّنون سيرتهم وسلوكهم ، يعتبر ذلك منهم كلامًا في موقف الدفاع ، لا يجوز على القاضي الذكيّ ، فهو لا يسمعه ، ولا ينظر فيه ، وإذا استمع إليه فلكي يلتقط جملا تعزز التهمة ، وقد يحرفها قليلا حتى تكون صالحة كدليل للإثبات .

وقد يعرض الإباضية عقيدة أو رأيا لهم بأدلته وبراهينه وهو في نفس الأمر يوافق عقيدة القاضي . ولكن القاضي يصر مع ذلك أن القوم مخطئون وأن ما يقولونه إنما هو كلام للدفاع . ثم يحكم برفض الدفاع ، وإثبات الدعوى ، لا لشيء إلا لأنهم حسبما بلغ إلى علمه (خوارج) وحتى عندما يقول الإباضية عن عقيدة أو رأي أنه عندهم كفر وخروج من الملة ، فإن هذا القول لا يقبل منهم ، ويستمر إثباته لهم ومحاسبتهم عليه . وقد يبرأون من رجل ومن أعماله وأقواله ممن لا ينتمي إليهم ولكن يقال لهم أيضا : بل هذا الرجل من أئمتكم ، ولو أنكرتم ذلك .

والمشكلة أن رافعي الإتهام لا يحاولون أبدا أن يبحثوا عن الحقيقة ، ولا أن يرجعوا في تحقيقهم إلى مصادر الإباضية ، وإنما يتناقلون التهمة بنصها من جيل إلى جيل دون اعتبار لصراخ المتهم الموجود في القفص أو اهتمام به أو سماع لدفاعه .

وفي عصرنا هذا اهتم عدد من كتاب المقالات ، ومحققي الكتب : بشؤون الفرق الإسلامية ، وعرض بعضهم فيما عرض للإباضية ، وبين يديه كتب قيمة لهم يستطيع أن يتخذها مراجع يستقي منها أقوالهم ويستطيع أن يعرف فيها أصول ديانتهم وفروعها ويصحح - متأكدا - ما يجده من أخطاء عنهم في غيرها ، وإلى

جانبه علماء فضلاء منهم في إمكانهم أن ييسروا له الوصول إلى الحق ولكنه في الواقع يزوَرُّ عن ذلك ، ولا يرجع الى تلك الكتب ، ولا إلى أولئك العلماء ، وإنما يعود بالتفتيش إلى كتب ليست لهم وإنما كتبها غيرهم عنهم في ظروف مجهولة ، وهي غالبا لا تسلم من الأخطاء عن حسن النية إن سلمت من سوء النية ، بل هي عرضة للأخطاء من عدة جوانب منها :

1 - عدم توافر النزاهة الكاملة في الكاتب .

2 - سيطرة آراء معينة على الكاتب تجعله غير مستعد لفهم غيرها أو حتى مجرد مناقشتها .

3 - كفاءة الدراسة والتحقيق قد لا تكون عنده بالدرجة التي يفرق بها بين الصواب والخطإ .

4 - المصادر التي يستقي منها ويعتمد عليها - سواء كانت كتبا أم بشرا - قد تكون مغرضة ، وقد تكون مستغلة وقد تكون جاهلة لحقيقة ما تثبت .

5 - وسائل الإتصال التي تساعد على البحث والوصول إلى الحقيقة كالإتصال الشخصي المباشر كانت غير سهلة ولا ميسورة .

6 - النفرة بين أتباع المذاهب المختلفة وسوء الظن ، وشدة التعصب ، وتمسك كل بما عنده والحكم مسبقا على الآخرين بالخطإ والضلال ، هذه العراقيل كلها أو بعضها تجعل الوصول إلى الحقيقة عسيرا حتى بالنسبة للنزيه الحريص على الحق ، فإن سوء الظن يلقي ظلالا من الشك عليه لا تمكنه من الإطلاع .

7 - الإشاعات الكاذبة ، والدعايات المضللة التي تنطلق عن دوافع سياسية غالبا ، فتصل إلى ناس موثوق بهم ، فتجري على ألسنتهم أو أقلامهم ، فتتلقفها الآذان دون معرفة مصدرها الحقيقي ، والدوافع السياسية الماكرة إلى الإيحاء بها .

هـذه بعض الجوانب التي كـانت تؤثر على الكتـاب الأقـدمين ، وقد انتبه إليهـا بعضهم ، وعرف مـدى تـأثيرهـا على المؤلفين ، ومـا يتسبب عنهـا من أبـاطيـل تلتصـق بطـوائف من المسلمين هم منها أبرياء .

يقول أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري[1] ما يلي :

«ورأيت النـاس في حكـايـة مـا يحكـون من ذكر المقـالات ، ويصنفـون في النحـل والـديـانـات ، من بين مقصر فيمـا يحكيـه ، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه ، ومن بين معتمـد للكـذب في الحكاية ، إرادة التشنيع على من يخـالفـه ، ومن بين تـارك للتقصي لروايته فيما يرويه ، من اختلاف المختلفين ، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تلزمهم به» . فـأنت ترى أن أبـا الحسن الأشعري ـ وهو من أوائل من كتب في هـذا الموضـوع ـ قـد انتقـد عـدة عيـوب في أولئـك الـذين يتصـدون للحـديث عن مخاليفهم ، كالتقصير في التحقيق ، واعتماد الكـذب والغلـط وعـدم التقصي في البحث ، والزيادة في الأقوال لإلزام المخالفين الحجة .

أمـا الشهرستـاني في كتـابـه (الملل والنحل) فهو لم يـذكر نقـدا بهـذه التفـاصيل وإنمـا أشـار إليهـا من طرف خفي ، فقـد قـال مـا يلي :[2]

«وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على مـا وجـدتـه في كتبهم ، ومن غير تعصب لهم ، ولا كره عليهم ، دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعيِّن حقه من باطله » .

وهـذا الكـلام يشعر أن الشهرستـاني رأى كمـا رأى الأشعري من قبله ، عدم التحقيق فيما يقال عن الفرق ، ولـذلـك فقـد شرط على

(1) مقالات الإسلاميين طبعة النهضة 1369 هـ صفحة : 33

(2) الملل ، والنحل طبعة 1368 هـ صفحة 60 من الجزء الأول .

نفسه أن يأخذ أقوال أصحاب الفرق من كتبهم ، دون التعرض لنقدها أو تصحيحها .

فهل استطاع أبو الحسن الأشعري أن يتحقق أن ما أورده عن الفرق قد سلم من تلك العيوب التي ذكرها وعزم أن يتحرز منها ، والتي انتقدها على غيره من المتحدثين والكتاب بقوة وجرأة تستدعيان أن تجاب ؟!! وهل استطاع الشهرتاني أن يوفي بشرطه ؟ وأن لا ينقل مقالات أهل الفرق إلا من كتبهم ومصادرهم؟! وأن يلتزم معها الحياد الكامل فلا يصوب ولا يخطيء ولا يرجح ؟

ذلك ما سوف نراه في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى ، ونحن نرافق هؤلاء الأئمة العظام وغيرهم في رحلة علمية ، نستمع فيها إليهم ونقرأ لهم ، ونأخذ عنهم ، ونسترشدهم في الوصول إلى الحق الذي هو غاية الجميع

# القسم الاول
## مع القدماء

إن الذين كتبوا عن العقائد الإسلامية ، واستعرضوا مقالات الفرق فيها ـ من القدماء ـ عدد كبير ، وليس في وسع الدارس أن يتتبعهم جميعا ، ولا أن يستحضر كل ما قالوه ، ولكن في إمكانه أن يقوم بدراسات بعضهم ، وأن يأخذهم كأمثلة أو نماذج يستدل بها على الأسلوب أو المنهج الذي سلكوه أو سلكه أكثرهم .

وبعد دراسة لموضوع الإباضية في عدد من تلك الكتب ، واستعراض لمناهجها وأساليبها في البحث ، استقر رأيي على اختيار خمسة من المؤلفين لأقوم معهم بهذه الرحلة العلمية ، التي آمل أن يجد كل قارئ يصحبنا فيها بعض المتعة إذا لم يتحصل فيها على فائدة .

وقد فضلت أن أبدأ المسير مع هؤلاء الخمسة الذين اخترتهم كنماذج حسب ترتيبهم الزمني على ما يأتي :

1 ـ أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة 330 هـ .

2 ـ عبد القاهر بن طاهر البغدادي المتوفى سنة 429 هـ .

3 ـ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى سنة 456 هـ .

4 ـ أبو المظفر شاهفور بن طاهر الأسفراييني المتوفى سنة 471 هـ .

5 ـ أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني المتوفى سنة 548 هـ .

إنني أعتقد أن هؤلاءالكتاب هم من أشهر من كتب في هـذه المواضيع ،وكتبهم تعتبر مصادر ومراجع لا يستغني عنها باحث في هذا المجال ، وكل من جاء بعدهم إنما هو عالة عليهم ، منهم يأخذ ،أو على مناهجهم يسير .

وأما الكتب فهاهي حسب ترتيبهم السابق :

1 ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .الأشعري .

2 ـ الفَرق بين الفِرَق . البغدادي

3 ـ الفصل في الملل والنحل . ابن حزم

4 ـ التبصير في الدين . الأسفراييني

5 ـ الملل والنحل . الشهر ستاني

# الإباضية عند الأشعري

قد يعجب القارئ الكريم إذا قلت له : إن أبا الحسن الأشعري رغم أنه كتب عن الإباضية كثيرا ، فإنه لا يعرف عن الإباضية شيئا ، وإن أكثر ما كتبه عنهم لا علاقة لهم به ، ولا علاقة له بهم ، وليتضح للقارئ الكريم هذا القول فإنني أرجو منه أن يرافقني قليلا ، وأن يقرأ الفصول المعقودة لدراسة أبي الحسن الأشعري مع الإباضية .

يقول أبو الحسن الأشعري في كتابه (مقالات الإسلاميين) صفحة 171 من الجزء الأول ما يلي :

«ومن الخوارج الإباضية :

فالفرقة الأولى منهم يقال لهم الحفصية كان إمامهم حفص بن أبي المقدام ،زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده ، فمن عرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس ، واستحلال الزنى ، وسائر ما حرم الله من فروج النساء ، فهو كافر برئ من الشرك »

واستمر الأشعري يذكر أمثال هذه الشنائع لهذه الفرقة ثم قال :

«والفرقة الثانية منهم يسمون اليزيدية ، كان إمامهم يزيد بن أنيسة» ثم ذكر آراد هذه الفرقة وشنعها ، ومنها : «وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا في العجم ، وينزل عليه كتابا من السماء يكتب في السماء وينزل عليه جملة واحدة» ويقول بعد أسطر : «وتولى ـ أبو يزيد هذا ـ من شهد لمحمد ﷺ بالنبوءة من أهل الكتاب ، وإن لم يدخلوا في دينه ، ولم يعملوا بشريعته ، وزعم أنهم بذلك مؤمنون» .

ثم يقول :

«والفرقة الثالثة من الإباضية أصحاب حارث الإباضي ، قالوا في القدر بقول المعتزلة ، وخالفوا فيه سائر الإباضية .» وبعد أن يذكر لهم جملة من التشنيعات يقول :

«والفرقة الرابعة منهم ، يقولون بطاعة لا يراد الله بها ، على مذهب أبي الهذيل ، ومعنى ذلك أن الإنسان قد يكون مطيعا لله ، إذا فعل شيئا أمره الله به ، وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ، ولا أراده به .»

هكذا بدأ أبو الحسن الأشعري حديثه عن الإباضية فبمجرد ما ذكرهم بدأ في تقسيمهم إلى فرق ، وجعل ينسب إلى كل فرقة جملة من الآراء والأقوال .

والقارئ الكريم عندما يبدأ في قراءة ما كتبه الأشعري عن الإباضية يفهم أن الإباضية ينقسمون إلى أربع فرق كبرى هي هذه الفرق التي ذكرها ، وأن بعض هذه الفرق قد انقسم أيضا إلى فرق أخرى فرعية ، وذكر الأشعري أقوالا أخرى وشنائع أخرى نسب بعضها إلى جميع الإباضية ، ونسب بعضها إلى إحدى تلك الفرق .

وعند الرجوع إلى كتب الإباضية التي ألفت في عصر أبي الحسن والتي ألفت قبله والتي ألفت بعده ، فإن القارئ لن يجد فيها شيئا عن هذه الفرق ، ولا عن أسمائها ولا عن آرائها ولا عن أئمتها . وخذ ما شئت من كتب السير والتراجم عند الإباضية ، التي تتقصى أخبار أئمتها وعلمائها ومشائخها ، فإنك لن تجد ولا إشارة عابرة إلى اولئك الأئمة الذين ذكرهم الأشعري واعتبرهم أئمة لفرق كاملة من الإباضية .

واقرأ ما شئت في كتب العقائد عند الإباضية ، فإنك لن تجد ذكرا لهذه الفرق ولا لآرائها ، وكل ما نستطيع أن نعتذر به عن إيراد أبي الحسن لهذه التفاصيل أنه وقع فريسة لبعض المشنعين ،

فكان يتلقى مقالات الفرق عن ناس يثق بهم ، ولكنهم ليسوا في المحل الذي يراه لهم ويضعهم فيه من الثقة والصدق . سواء كان نقله عنهم عن طريق الرواية والسماع ، أو عن طريق القراءة والإطلاع في كتب مدونة . فهو لم يشر إلى أيّ ذلك على كل حال .

ويكفي فيما أعتقد لنفي أن يكون ما قاله أبو الحسن عن الإباضية صحيحا جهلهم به ، وعدم ذكرهم لأي شيء منه في مراجعهم العامة والخاصة المكتوبة والمتحدثة .

يقول أبو الحسن : «فالفرقة الأولى يقال لهم الحفصية ،كان إمامهم حفص بن أبي المقدام» ومع كثرة ما قلبت في كتب الإباضية ومع العناية والبحث فإنني لم أعثر على هذا الإسم الذي اعتبره أبو الحسن إماما من أئمتهم . ولم أعثر كذلك على شيء من أخبار فرقته وآرائها ، وقد نسب أبو الحسن إلى هذه الفرقة وإمامها أقوالا يكفي بعضها لإخراجهم من الإسلام ، والحكم عليهم بالشرك والردة ، إذا سبق أن كانوا مسلمين ، منها : إنكار النبوة ، وإنكار الجنة والنار ، ومنها استحلال الزنى ، وغيره مما حرّمه الله ، وأشياء أخرى من هذا النوع ، وهي كافية ـ إذا قال بها حقا ـ للحكم بخروجه وخروج من تبعه فيها من الإسلام . فكيف يصحُّ أن تنسب هذه الفرقة إلى إحدى فرق المسلمين؟ ، وكيف يصح أن يقال فيهم إنهم فرقة من الإباضية ؟! .

قد تكون هذه الفرقة موجودة ولها علاقة ما بفرقة أخرى من فرق المسلمين وقد يكون حفص هذا إماما في أي فرقة أخرى . أما أن يكون هو وأتباعه ـ إن وُجِدَ ووُجِدُوا ـ في الإباضية ، وأن تكون آراؤه التي ساقها أبو الحسن آراء الإباضية ، فهذا هو المستحيل بعينه . وبتصفح أي كتاب من كتب العقائد عند الإباضية سوف

يتضح أن ما بها يناقض مناقضة كاملة لهذه المزاعم التي ساقها أبو الحسن على لسان حفص ونسبه ونسبها إلى الإباضية .

ويقول أبو الحسن الأشعري والفرقة الثانية يسمون اليزيدية ، كان إمامهم يزيد بن أنيسة» وذكر فيما ذكر من آراء هذه الفرقة ما يلي : «وزعم - أي يزيد بن أنيسة - أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا من السماء يكتب في السماء وينزل عليه جملة واحدة ، فترك شريعة محمد ، ودان بشريعة غيرها وزعم أن ملة ذلك النبيء الصابئة ، وليست هذه الصابئة التي عليها الناس اليوم ، وليسوا هم الصابئين الذين ذكرهم الله في القرآن ، ولم يأتوا بعد ، وتولى من شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا في دينه ولم يعملوا بشريعته ، وزعم أنهم بذلك مؤمنون .».

والغريب في الأمر أن القارئ الكريم إذا رجع إلى مصادر الإباضية من كتب وأسماء علماء منذ أوائل القرن الثاني الهجري إلى هذا العصر فإنه لن يجد عند الإباضية هذا الإمام الذي سماه أبو الحسن الأشعري - يزيد بن أنيسة - ولا يجد عندهم ذكرا لفرقته ولا لآرائه ، بل إنهم يحكمون على من يدين بمثل تلك المقالات بأنه مشرك خارج عن الملة ، ومن كان مشركا خارجا عن ملة الإسلام ، لا يمكن أن يحسب في فرق المسلمين . ولست أدري كيف ساغ لأبي الحسن أن يزيد - هذا اليزيد - إلى الإباضية ، وأن يحشر معهم فرقته . هذا إن وجد حقا ووجدت له فرقة - وكيف ساغ له أن يحسبها في فرق الإسلام ، وينسبها إلى إحدى طوائفه وهو نفسه يحكم عليها بالخروج من الإسلام حين يقول في الفقرة السابقة : «فترك - أي يزيد بن أنيسة - شريعة محمد ﷺ ودان بشريعة غيرها» ويضيف أبو الحسن الفرقة الثالثة إلى الإباضية فيقول :

«الفرقة الثالثة من الإباضية أصحاب حارث الإباضي ، قالوا في القدر بقول المعتزلة وخالفوا فيه سائر الإباضية ، وزعموا أن الإستطاعة قبل الفعل»

وهذا الحارث أيضا لم يحرث عند الإباضية ولم يزرع لا آراء ولا حبوبا ولم يحصد الإباضية عنه أو عن فرقته شيئا . إن كان حقا حرث في أي مكان .

ولو أن أبا الحسن حشر هذا الحارث مع المعتزلة لكان أقرب ما دام يقول بقولهم في القدر ، ومسألة القدر هي أم المسائل في النقاش الفلسفي الذي جرى بين المذاهب الإسلامية في وقت مبكر ، وكانت المميز الواضح بين مذاهبهم والمهم في الموضوع أنه لا يوجد لهذا الحارث الذي لم يجد أبو الحسن أباً فجاء به هكذا يسوقه حتى أدخله عند الإباضية وتركه . فلا يوجد عند الإباضية أي ذكر لهذا الحارث أو رأي أو فرقة أو نسب ، ولا حتى مرور ضيافة في مراجع الإباضية مما استطعت الحصول عليه خالية منه ومن آرائه ومن فرقته فإذا كانت حقيقته وحقيقة آرائه في الواقع كما هي عند الإباضية فإنه رجل لا وجود له ولا لفرقته . أما آراؤه فهي صورة في مخيلة مشنع على الإباضية ألقاها على أبي الحسن فوثق به وأثبتها في كتابه دون نقد أو تمحيص .

ويستمر أبو الحسن في تعداد فرق الإباضية فيقول :

«والفرقة الرابعة منهم يقولون بطاعة لا يراد الله بها على مذهب أبي الهذيل»

ثم يشرح هذه العبارة فيقول : «معنى ذلك أن الإنسان قد يكون مطيعا لله ، إذا فعل شيئا أمره الله به وإن لم يقصد الله بذلك الفعل ولا أراده به »

ويبدو أن أبا الحسن لم يجد لهذه الفرقة إماما ، فلم يذكر لها إماما ، وإنما جاء يسوق أتباعها كما يساق القطيع حتى أدخلهم في حظيرة الإباضية وتركهم . ولو أنه سمى هذه الفرقة بالهذلية ما دامت تقول بقوله ، لكان لذلك وجه ، لأنه لم يذكر لهذه الفرقة قولا غير القول السابق .

وعلى كل حال فهذه فرقة ليس لها إمام وليس لها اسم ، وكل ما في الأمر أنه نسب إليها قولا يناقض مناقضة كاملة ما عند الإباضية في هذا الموضوع ، فكيف تكون من الإباضية وهي تقول بما يناقض رأي الإباضية مناقضة كاملة .

والباحث إذا تأمل ما جاء عن الإباضية في كتاب «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري ثم قارنه بما عند الإباضية ، سواء كان ذلك يتعلق بأسماء الأئمة والعلماء ، أو بأسماء الفرق ، أو بالآراء والمذاهب ، فإنه يخرج بنتيجة غريبة ، وهي أن ما أتعب الإمام الكبير به نفسه ، وكتب فيه صفحات طوالا عن الإباضية فيما يظن ، لا علاقة له البتة بالإباضية ،وأن أولئك الأئمة الذين زعمهم أئمة لفرق منهم ، ليسوا هم ولا فرقهم من الإباضية في قليل ولا كثير ، إذا صح هذا التعبير . أما مقالاتهم وآراؤهم فهي ليست أقرب إلى الإباضية منها إلى الشافعية أو المالكية أو غيرها من المذاهب الإسلامية .

ويستطيع القارئ الكريم أن يعود إلى كتب التاريخ وكتب العقائد التي ألفها الإباضية قبل أبي الحسن الأشعري وبعده إذا شاء أن يتأكد ويعرف الحقيقة بنفسه ، فقد ألف علماء الإباضية وأئمتهم الحقيقيون كثيرا من الكتب في التفسير والحديث والفقه بجميع فروعه ، وفي التوحيد وعلم الكلام ، وفي أصول الفقه كتبا مختلفة منها القيم الذي يعتبر من أهم مصادر الثقافة الإسلامية التي تشع

نـورا على مختلف العصـور ويعتبر من الـذخـائر التي تـزخر بهـا المكتبة الإسلامية العامة .

كمـا ألفـوا في السير والتـاريـخ والتراجم ، ولا سيمـا سير أئمـة الإباضية وعلمـائهم ، ولكنـه ليس في شيء من هـذه المؤلفـات شيء ممـا ذكره الإمـام الأشعري عن الإبـاضيـة في هـذا الفصـل من كتابه الكبير .

وفي عصر أبي الحسن الأشعري كـان الإبـاضيـة وعلمـاؤهم منتشرين في جميـع مـا يسمى اليـوم بـالبـلاد العربيـة : كـالحجـاز والعراق والشـام وجنوب الجزيرة ، ومصر . بل إنهم كـانوا يكـونـون أغلب السكـان في المغربين الإسلاميين الأدنى والأوسـط ، ويوجـد لهم عـدد من كبـار العلمـاء ـ حينئـذ ـ في كل الحواضر الإسـلاميـة كمكة والمـدينـة والبصرة وعمـان وحضرموت واليمن ومصر وبلـدان الشمال الإفريقي .

ومـع هـذا فـإن أبـا الحسن لم يـذكر أحـدا من أئمـة الإبـاضيـة كجـابر بن زيـد وجعفر بن السمـاك العبـدي ، وأبي سفيـان قنبر ، وصحـار العبـدي وأمثـالهم من أئمتهم في النصف الثـاني من القرن الأول ولا ذكر شيئـا من أقـوالهم . ولم يـذكر أحـدا من أئمتهم في النصف الأول من القرن الثـاني أمثـال أبي عبيـدة مسلم بن أبي كريمة ، وضمام بن السائب ، وأبي نوح صالح الـدهـان ، وعبـد اللـه بن يحي الكنـدي ، والجلنـدا بن مسعـود العمـاني ، وأبي الخطـاب عبد الأعلى المعافري ، وهلال بن عطيـة الخراسـاني وأضرابهم ، ولا ذكر شيئـا من أقـوالهم ، ولم يـذكر أحـدا من علمـاء النصف الثـاني للقرن الثـاني أمثـال الربيـع بن حبيب ، وأبي سفيـان محبـوب بن الرحيـل ، وأبي صفرة عبـد الملـك بن صفرة ، وعبـد الرحمن بن

رستم ، ومحمد بن يانس ، وأبي الحسن الأبدلاني وأضرابهم ، ولا ذكر شيئا من أقوالهم .

ولم يذكر أحدا من علمائهم في النصف الاول للقرن الثالث أمثال أفلح بن عبد الوهاب وعبد الخالق الفزاني ، ومحكم الهواري والمهنا بن جيفر ، وموسى بن علي ، وأبي عيسى الخراساني ، وأضرابهم ، ولا ذكر شيئا من أقوالهم .

ولم يذكر أحدا من علمائهم في النصف الثاني من القرن الثالث ، أمثال محمد بن محبوب ، ومحمد بن عابد ، والصلت بن مالك ، وأبي اليقظان بن أفلح ، وأبي منصور إلياس وعمروس بن فتح وهود بن محكم ، ولم يذكر شيئا من أقوالهم .

ولم يذكر أحدا من علمائهم في النصف الأول من القرن الرابع أمثال أبي خرز يغلى بن أيوب ، وأبي القاسم يزيد بن مخلد ،وأبي هارون موسى بن هارون ، ولا ذكر شيئا من أقوالهم . وقد كان علماء هذه الطبقة والطبقة التي سبقتها معاصرين لأبي الحسن الأشعري ، لأنه عاش ثلاثين سنة من القرن الرابع فهو معاصر لعلماء النصف الثاني للقرن الثالث وعلماء النصف الأول للقرن الرابع ، ورغم ذلك فإن أبا الحسن لم يذكر أحدا من هؤلاء الأئمة أو ممن كان معاصرا لهم أو سبقهم من علماء وأئمة الإباضية المعروفين ولم يذكر شيئا من مقالاتهم .

فهو إما أنه لا يعرفهم أو لا يعرف شيئا من مقالاتهم ، وإما أنه يعرفهم أو يعرف بعضهم على الأقل ويعرف مقالاتهم ، ولكنه لا يجد فيها شيئا يستدعي النقد والتعليق أو حتى مجرد العرض ، فلم يتحدث عنهم وعن مقالاتهم بخير ولا بشر . فترك الإباضية الحقيقيين برجالهم ومقالاتهم ، وألقيت بين يديه مقالات وأسماء لفرق مجهولة عند الإباضية كل الجهل ، وأقوالها تناقض ما عند

الإباضية كل المناقضة ، فزعمت المصادر التي استقى منها أن هذه الفرق والمقالات هي للإباضية باعتبارهم إباضية أو منهم ، والإباضية منها براء بعداء ليسوا أقرب إليها من أبي الحسن نفسه .

فكيف وقع أبو الحسن في هذا الخطإ الشنيع ، مع أنه من أوائل من انتبه إلى أسباب الزيف عند كتاب المقالات ومن أوائل من شرح الطرق التي يصل منها الخطأ إلى من يكتبون عن الفرق ومقالاتها ومذاهبها ، ومن أوائل من حذر من الوقوع فيها؟!! .

# تشنيعات الأشعري على الإباضية

علمت أيها القارئ الكريم في الفصل السابق أن من ذكرهم أبو الحسن الأشعري تحت عنوان الإباضية بأئمتهم وفرقهم ومقالاتهم ليسوا في الإباضية من قليل ولا كثير ، ونضيف لك في هذا الفصل أن التشنيعات التي نسبها إلى الإباضية لا علاقة لها بهم البتة ، فإن كانت تلك الشنائع آراء لتلك الفرق التي ذكرها سابقا ، وأن تلك الفرق كانت موجودة بالفعل ، فإن تلك الفرق أبعد الناس عن الإباضية وأن بعض مقالاتها كاف عند الإباضية للحكم على أصحابها بالشرك .

وإن شئت المزيد من ذلك فاستمع إليه يورد أقوالا عن الإباضية تنسب إليهم قصد التشنيع عليهم :

يقول أبو الحسن :

«وقالوا من سرق خمسة دراهم فصاعدا قطع»

«وقال بعضهم فيمن دخل في دين المسلمين وجبت عليه الشرائع والأحكام ، وقف على ذلك أو لم يقف ، سمعه أو لم يسمعه »

«وقال بعضهم : ليس على الناس المشي الى الصلاة والركوب الى الحج ولا شيء من أسباب الطاعات ، التي يتوصل بها إليها ، إنما عليهم فعلها فقط»

«وقالوا جميعهم : إن الواجب أن يستتيبوا من خالفهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تاب وإلا قتل ، كان ذلك الخلاف فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله .»

«وقالوا من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل »

«وقال بعضهم ليس من جحد الله وأنكره مشركا حتى يجعل معه إلها غيره»

«وقال بعضهم بتحليل الأشربة التي يسكر كثيرها إذا لم تكن الخمر بعينها»

هذه أمثلة من الأقوال التي نسبها أبو الحسن إلى الإباضية وظاهر أن القصد من نسبة هذه الأقوال إليهم انما هو التشنيع عليهم وتكريههم إلى بقية فرق المسلمين وتأمل قوله : «وقالوا جميعهم إن الواجب أن يستتيبوا من خالفهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تاب وإلا قتل »

والتناقض واضح بين الأقوال التي ينسبها أبو الحسن إلى الإباضية أو إلى بعض فرق الإباضية حسب زعمه . وقارن إن شئت الفقرة السابقة بما يقوله عن الإباضية(1) ويزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار وليسوا بمشركين حلال مناكحتهم وموارثتهم» ويقول بعد أسطر :

«وحرام قتلهم وسبيهم» التناقض هنا واضح وقصد التشنيع ممن نسب إليهم ذلك واضح . ولست أتهم أبا الحسن كما قلت غير مرة ، ولكني أتهم المصادر التي استقى منها والمراجع التي اعتمد عليها ، سواء كانت مصادر مكتوبة أو كانت مصادر متحدثة ، ونحن نعتب على أبي الحسن وهو الذي يقرر في أول كتابه أن كثيرا ممن يكتب عن مقالات الفرق يتعرض للكذب ، وعدم التحري ، وعدم التقصي في البحث ، والغلط في إيراد الأخبار - أن يقع فريسة

(1) يزعم هنا أنهم يوجبون استتابة مخالفيهم فمن لم يقبل قتل ثم يقول في نفس الكتاب إنهم يجوزون مناكحة مخالفيهم وموارثهم وشهادتهم على أوليائهم وحرموا دماءهم . فكيف تقبل شهادة من يجوز قتله وكيف تربط أواصر مصاهرة مع من ترى وجوب قتلة : إنه التناقض الذي لايخفي وهو كلام يسقط نفسه .

سهلة رغم معرفته لذلك ـ وأن يقع فيما وقع فيه غيره ممن خفيت عليهم دسائس السياسة الماكرة ومكائد العصبية الفاجرة ، وأكاذيب الغلاة والمتنطعين ، وهم موجودون في كل مذهب وفرقة بلا استثناء .

ومما يدخل في هذا الباب من تلفيق الأخبار والقصص ، للتشنيع على الفرق المخالفة ما أورده أبو الحسن في كتابه السابق فقد قال : في ص 175 ما يلي :

«وكان رجل من الإباضية يقال له إبراهيم ، أفتى بأن بيع الإماء من مخالفيهم جائز ، فبرئ منه رجل منهم يقال له ميمون ، ومن استحل ذلك ، ووقف قوم منهم فلم يقولوا بتحليل ولا تحريم ، وكتبوا يستفتون العلماء منهم في ذلك فأفتوا بأن بيعهن حلال ، وهبتهن في دار التقية حلال ، ويستتاب أهل الوقف من وقفهم في ولاية إبراهيم ومن أجاز ذلك ، وأن يستتاب ميمون من قوله ، وأن يبرأ من امرأة كانت معهم ، كانت وقفت فماتت قبل ورود الفتوى ، وان يستتاب إبراهيم في عذره لأهل الوقف في جحدهم الولاية عنه ـ وهو مسلم يظهر إسلامه ـ وأن يستتاب أهل الوقف في جحدهم البراءة عن ميمون ـ وهو كافر يظهر كفره ـ فأما الذين وقفوا ولم يتوبوا من الوقف وثبتوا عليه ، فسموا الواقفة ، وبرئت الخوارج منهم ، وثبت إبراهيم على رأيه في التحليل لبيع الإماء من مخالفيهم وتاب ميمون .»

ولم تنته القصة عند هذا الحد ، وإنما استطرد الإمام ثم عاد بعد سبعة أسطر فقال :

«ثم رجع بنا القول إلى الإخبار عن الاختلاف في أمر المرأة ، فافترقت فرقة في الواقفة وهم الضحاكية ، فأجازوا أن يزوجوا المرأة المسلمة عندهم من كفار قومهم في دار التقية ، كما يسع

الرجل منهم أن يتزوج المرأة الكافرة من قومه في دار التقية ، فأما في دار العلانية ـ وقد جاز حكمهم فيها ـ فإنهم لا يستحلون ذلك فيها .

ومن الضحاكية فرقة وقفت فلم تبرأ ممن فعله ، وقالوا لا نعطي هذه المرأة المتزوجة من كفار قومنا شيئا من حقوق المسلمين ، ولا نصلي عليها إن ماتت ، ونقف فيها ، ومنهم من برئ منها .

واختلفوا في أصحاب الحدود فمنهم من برئ منهم ، ومنهم من تولاهم ، ومنهم من وقف . واختلف هؤلاء في أهل دار الكفر عندهم ، فمنهم من قال : هم عندنا كفار ، إلا من عرفنا إيمانه بعينه ، ومنهم من قال هم أهل دار خلط فلا نتولى إلا من عرفنا فيه إسلاما . ونقف فيمن لا نعرف إسلامه ، وتولي بعض هؤلاء بعضا على اختلافهم ، وقالوا : الولاية تجمعنا ، فسموا أصحاب النساء ، وسموا من خالفهم من الواقفة أصحاب المرأة ، وصارت فرقتين ، فرقة تولوا الناكحة ،وفرقة ينتسبون إلى عبد الجبار بن سليمان ، وهم الذين يتبرأون من المرأة الناكحة من كفار قومهم .

وهذا خبر عبد الجبار الذي خطب إلى ثعلبة ابنته ، فسأل ثعلبة أن يمهرها أربعة آلاف درهم ، فأرسل الخاطب إلى أم الجارية مع امرأة يقال لها أم سعيد يسأل هل بلغت ابنتهم أم لا ؟ وقال إن كانت بلغت وأقرت بالإسلام لم أبال ما أمهرها ! فلما بلغتها أم سعيد ذلك قالت : ابنتي مسلمة بلغت أم لم تبلغ ، ولا تحتاج أن تدعى إذا بلغت ، فرد مرة أخرى ذلك عليها ، ودخل ثعلبة على ذلك الحال ، فسمع تنازعهما ، فنهاهما عنه ، ثم دخل عبد الكريم بن عجرد وهما على تلك الحال ،فأخبره ثعلبة الخبر ، فزعم عبد الكريم أنه يجب دعاؤها إذا بلغت ، وتجب البراءة منها حتى

تـدعى إلى الإسلام ، فرد عليـه ثعلبـة ذلـك وقـال : لا ! بـل تثبت على ولايتها فإن لم تـدع لم تعرف الإسلام ، فبرئ بعضهم من بعض على ذلك .»

هكذا انتهت هذه القصة التي أخذت جهـدا غير قليل من الإمـام الكبير ، وحيّـزا فسيحـا من كتـابـه القيم ، ووقتـا ثمينـا من أوقـات القارئ وواضح أنه ليس لهذه القصـة أيـة قيمـة ، اللهم إلا إذا كـانت للتسليـة والضحـك ، أو عنـد من يجمـع مشـاكـل النـاس اليـوميـة للتهويل والتشنيع .

يضـاف إلى ذلـك أن جميـع أبطـال القصـة نـاس مجهـولـون لا يعرف عنهم شيء . إن أي كـاتب يستطيع أن يجـد عشرات القصص من هـذا النـوع في الأحـداث اليـوميـة التي تجري بين النـاس ، فيختلفون ويتخاصمون ، ويلعن بعضهم بعضا ، ويدعو عليه بالثبور ، وعظائم الأمور ، وقد يتضاربون فتكون نهاية مشاكلهم عند المحاكم أو حتى في السجـون . وأن كثيرا ممـا نراه ونسمعـه في كـل المجتمعات قـد تكون أحـداثـه اكثر عجبـا وإثـارة من هـذه القصـة التـافهـة التي تمنيت بحـق ـ لـو أن الإمـام الكبير أبـا الحسَن أكرم كتابه ، ونزه قلمه عن الخوض في هذه الترهات ، وربـأ بنفسـه عن الانـدمـاج في هـذه السفـاسف المفتعـلات ، والتي تنـال من كرامـة قائليها أكثر مما تنال من كرامة من تنسب إليهم .

ولو أن أبا الحسن لم ينسب هذه القصة إلى الإبانسيـة لمـا كـان لي بها شأن في الوقت الحاضر ، أما وقد نسبها إلى الإباضية فـأراني ـ وأنـا أكتب عنهم في هـذا المـوضـوع ـ مضطرا أن أوضـح للقـارئ الكريم فيها بعض النقط .

1 ـ وردت في القصـة أسماء عـدد من الأشخـاص هم : إبراهيم ، ميمون ، عبد الجبار ، سليمان ، ثعلبة ، عبـد الكريم بن عجرد ، أم

سعيد . كما وردت فيها أوصاف لعدة أشخاص هم : العلماء ، الإماء ، امرأة ، ثعلبة ، الخ .

وهذه الشخصيات كلها مجهولة ، سواء ما ذكر منها بالإسم أو بالوصف ، ولا يعرف عنها شيء ، فما قيمة هذه المشاجرة التي تقع بين أفراد مجهولين في تحقيق علمي يراد منه إثبات آراء في العقائد ، وتصنيف فرق الأمة على أساس تلك الآراء ، إن أبا الحسن لم يذكر شيئا عن تلك الأسماء المجردة ، فهل يكفي هذا ليكونوا في الإباضية؟ ولماذا لم يحسبوا من المالكية أو المعتزلة أو الشيعة أو غيرهم من الفرق والمذاهب الأخرى ، ثم إذا فرض أنهم كانوا حقا من أتباع الإباضية أو غير الإباضية من المذاهب فهل يكفي هذا الموقف في الشجار والملاعنة لأن يكون كل فرد من المتشاجرين صاحب رأي ورئيس فرقة؟

2 ـ إنك واجد في جميع الطوائف الإسلامية مشاجرات واختلافات من هذا النوع في كل عصر ، بل ربما تجد أحدَّ منها وأوسع مدى ، فما الذي رفع قيمة هذه المشاجرة حتى اهتم بها الإمام أبو الحسن ، وأثبتها في كتابه؟

3 ـ إن البحث عن أسماء مجردة هكذا كإبراهيم ، وسليمان ، وميمون ، في أحداث التاريخ بحث لا طائل تحته ولا يوصل منه إلى نتيجة ، ومع ذلك فقد حاولت أن أتقصى كل أسماء إبراهيم ، وسليمان ، وميمون ، وثعلبة ، وعبد الكريم ، لعلي أجد مايربط بين أحد تلك الأسماء وبعض أحداث القصة السابقة ـ فيما بين يدي من مصادر التاريخ الإباضي وكتب مقالاتهم ـ فلم أتمكن من تحقيق هذه النزوة الحمقاء التي أخذت مني جهدا غير قليل في البحث والتنقيب . وحاولت أن أجد قصة عند الإباضيه تشبه من قريب أو بعيد أحداث هذه القصة ولو اختلفت فيها أسماء الأبطال فلم أوفق

في ذلك . وعلمت في كتب المقالات، أن بعض هذه الأسماء تنسب إليهم فرق مستقلة تحت العنوان الكبير (الخوارج) ويطلق عليها أسماء منسوبة إليهم كالثعالبة ، والعجاردة ، والميمونية .

ومن المؤسف أن الإباضية لا يعرفون شيئا ـ لا تاريخيا ، ولا دينيا ـ عن قصة تنسب إليهم كادت تشغل البوليس الدولي ، مما يدل على أنهم في الواقع لم يحضروا ذلك النزاع الواقع على بيع الإماء ، ولا النزاع الواقع في خطبة بنت ثعلبة ، ولم يقفوا في تلك السوق الحامية ، ولا شهدوا ذلك العرس الذي نتج عنه سيل من الشتائم ، وتبادل اللعنات . فنسبة هذه القصة إلى الإباضية من أعجب العجب ، ونسبة أبطالها إلى أئمة الإباضية أو علمائهم ، من أكاذيب التاريخ التي لم تتستر حتى بقليل من الحياء ، وإن جازت حتى على كبار الأئمة أمثال أبي الحسن .

ولا شك أن مخترع هذه القصة إنَّما أراد أن يكثر من عدد الفرق الفرعية المنسوبة إلى الإباضية حتى يظهرهم بمظهر المتشددين الذين يتنازعون لأتفه الأسباب ، فيتخالفون ويفترقون إنسياقا وراء العواطف ودوافع الغضب أكثر مما هو انسياقا وراء دوافع العقيدة والدين .

وقد استطاع أن يخترع هذه القصة وأن يولد من أحداثها عددا من الفرق أطلق عليها أسماء : الضحاكية ، أصحاب النساء ، أصحاب المرأة ، الواقفة .

ومفهوم بالبداهة أن شخصا ما أراد التشنيع على الإباضية فاخترع هذه القصة ونسجها على هذا المنوال ثم وجد أبا الحسن الأشعري وهو يهتم بدراسة الفرق وأقوالها وآرائها فألقاها إليه فأثبتها أبو الحسن دون تمحيص أو تحقيق ، وليت أبا الحسن حين كتب هذا نسبه إلى مصدره حتى تبرأ ساحة الإمام العظيم من أية مسؤولية ، وتكون العهدة راجعة إلى أصحابها .

# مقالات الإباضية عند الأشعري

لقد علم القارئ الكريم أن أبا الحسن الأشعري كان يحسب أن الإباضية يتكونون من الفرق السابقة التي ناقشناه فيها ، والتي أثبتنا للقارئ الكريم بأنه لا صلة بينها وبين الإباضية ، وفي حديثه عن تلك الفرق كان يعرض ـ حسب ظنه ـ مقالات الإباضية ونحن في هذا الفصل سوف نحاول أن نكشف أن أبا الحسن في عرضه لتلك المقالات كان أيضا عرضة للانسياق مع قوم غلب عليهم حب التشنيع ، فالتجأوا إلى الغموض والإبهام حينا ، وإلى عبارات موهمة لمعان غير محدودة أو غير مقصودة حينا آخر ، كما تساهلوا في إضافة أقوال أو تغييرها لإثبات ما يريدون .

يقول أبو الحسن في كتابه مقالات الإسلاميين[1] وهو يتحدث عن الإباضية : «وجمهور الإباضية يتولى المحكمة كلها إلا من خرج ، ويزعمون أن مخالفيهم من أهل الصلاة كفار وليسوا بمشركين ، حلال مناكحتهم وموارثتهم ، حلال غنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب ، حرام ما وراء ذلك ، وحرام قتلهم وسبيهم في السر ، إلا من دعا إلى الشرك في دار التقية ودان به ، وزعموا أن الدار ـ يعنون دار مخالفيهم ـ دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار كفر يعني عندهم .

وحكى عنهم أنهم أجازوا شهادة مخالفهم على أوليائهم ، وحرموا الاستعراض إذا خرجوا ، وحرموا دماء مخالفيهم حتى يدعوهم إلى دينهم ، وقالوا إن كل طاعة إيمان ودين ، وإن مرتكبي الكبائر موحدون وليسوا بمؤمنين »

---

(1) مقالات الإسلاميين الجزء الأول طبع مكتبة النهضة ص 170 .

ويقول في موضع آخر من الكتاب :

«والإباضية يقولون : إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان ، وأن كل كبيرة هي كفر نعمة لا كفر شرك ، وأن مرتكبي الكبائر في النار مخلدون فيها .

ووقف كثير من الإباضية في إيلام أطفال المشركين في الآخرة ، فجوزوا أن يؤلمهم الله سبحانه في الآخرة على غير طريق الإنتقام ، وجوزوا أن يدخلهم الجنة تفضلا . ومنهم من قال : إن الله سبحانه يؤلمهم على طريق الإيجاب ، لا على طريق التجويز »

ويقول في صفحة 186 من نفس الكتاب :

«ومن مؤلفي كتبهم ومتكلميهم عبد الله بن يزيد ، ومحمد بن حرب ، ويحي بن كامل وهؤلاء إباضية .»

ويقول في صفحة 189 من نفس الكتاب ما يلي :

«إلا أنّ الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف ،ولكنهم يرون إزالة أئمة الجور ، ومنعهم من أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه بالسيف أو بغيره . . .»

هذا أهم ما قاله أبو الحسن الأشعري عن الإباضية ومقالاتهم بالإضافة إلى التشنيعات السابقة التي نقلت للقارئ الكريم أكثرها فيما مضى . ولعله من المهم أن أوضح للقارئ الكريم في هذا الفصل أن جميع الأسماء التي وردت في الفصل الذي كتبه أبو الحسن عن الإباضية لا علاقة لها بالإباضية فيما عدا اسمين هما عبد الله بن إباض وهو الإمام الذي ينسب إليه المذهب وعبد الله بن يزيد الفزاري كان من الإباضية وخالفهم في بعض المسائل فانفصل عنهم وانتظم في فرقة النكار وقد ذكر ابن النديم عددا من الكتب المنسوبة إليه منها :

كتاب التوحيد ، كتاب الرد على المعتزلة ، كتاب الرد على الرافضة ، كتاب الاستطاعة ، ولا أعلم أن شيئا من هذه الكتب قد بقي في مكان ، أما أصحاب هذه الفرقة فلم يبق لهم وجود فيما أعلم .

أما محمد بن حرب ، ويحي بن كامل اللذان نص أبو الحسن أنهما من متكلمي الإباضية ومؤلفيهم كأنما كان يشك في السابقين وهو على يقين في هؤلاء ، فإنه لا يوجد لهما أي ذكر عند الإباضية فيما اطلعت عليه ، ويؤسفني أن ارد على الإمام الكبير نصه هذا . وله أن يحشرهما في أية فرقة أخرى . أما عند الإباضية فليس لهما مكان إنه لا يوجد لهما أي أثر في المكتبة الإباضية الواسعة التي حرصت أن تحتفظ بتراثها منذ القرن الأول فحَفَظَت فتاوى ومراسلات الائمة جابر وأبي عبيدة وغيرهم وحتى ما ضاع منها خَفِظَتْ أسماءها وبعض ما جاء فيها كديوان جابر وتفسير عبد الرحمن بن رستم وتفسير أبي يعقوب الوارجلاني .

إن كتب الإباضية ، التاريخية منها والشرعية لم تذكر انا شيئا عن هذين الرجلين ولا عن مقالاتهما أو مؤلفاتهما كما لم تذكر ذلك عمن سبق أن نسبَهُ أبو الحسن إلى الإباضية ، وأنا حين أؤكد للقارئ الكريم هذا النفي فإنما أُؤكده فيما وصلت إليه يدي من كتب الإباضية المطولة منها والمختصرة ، ولا أدعي استقصاءها فإن ذلك من المستحيل .

وقد يقول قائل ربما ضاعت هذه الكتب في زحمة التاريخ وهذا شيء مألوف . ولا شك أن ضياع الكتب شيء لا ينكر . ولكن الكتاب إذا ألف وعرفه الناس فلا بد أن ينقل عنه أو على الأقل أن يذكر اسمه ويذكر مؤلفه . سواء أُخذت منه آراء أو أقوال أو لم تؤخذ ، وهذا ما لم يحدث بالنسبة لهؤلاء ، فلم تذكر أسماؤهم ولا

كتبهم ولا بعض آرائهم ، مـا يجعلنـا نجـزم بـأنهم لم يكـونـوا من الإباضيـة مطلقـا بل نجزم أنهم غير معروفين عنـد الإبـاضيـة وحتى الذين ذكروهم في تعداد الفرق كالقطب وعبد الكافي فإنمـا اعتمـد على غير مصادر الإباضية .

ولا شك إن الإباضيـة من أول المـذاهب التي اهتمت بـالتـأليف وحرصت على الاحتفاظ بآثـار الأئمـة وتـاريخهم وتراجمهم ، وليس فيما اطلعت عليه أي ذكر لهؤلاء الناس ، ومعنى ذلـك أنهم من غير الإباضية ونسبوا إليهم خطأ . وهذا يؤكد مـا ذهبنـا إليـه أولاً في أن أبا الحسن لا يعرف الإباضيـة في الحقيقـة وأن مـا كتبـه عنهم إنمـا نسب إليهم خطـأ أو جهـلا أو قصـدًا للتشنيـع . أمـا المقـالات التي نسبها إلى الإباضية في عمومها والتي نقلت لك بعضها في أول هـذا الفصل ، فهي مزيج مما يقره الإباضية ويقولون به ، ومما ينكرونه ويردونه ، ومما يحكمون على من يقول به بـالردة والكفر ، وواضح من هذا أن ما جاء موافقا لمقالاتهم وعقائده فـإنمـا جـاء عن طريق الصدفة ، لا عن طريق الدراسة والمعرفة .

ويهمني في ختـام هـذا الفصـل أن أؤكـد من جـديـد للقـارئ الكريم أنني أضع الإمام أبا الحسن فوق الشبهات ، وإنما انجر إليـه الخطـأ عن طريـق من وثـق فيـه ونقـل عنـه ، في عصر كثرت فيه النزاعات .

ونستخلص من منـاقشـاتنـا لأبي الحسن في الفصـول السـابقـة ما يلي :

1 ـ إن جميع الأشخـاص الـذين اعتبرهم أبو الحسن إمـا رؤسـاء لفرق من الإبـــاضيـــة ومن مـؤلفيهم ومتكلميهم لا وجـود لهم عند الإباضية .

2 ـ الإباضية لا يعرفون شيئا عن هؤلاء الرجال ولا عن فرقهم .

3 - الإباضية لا يعرفون أية فرقة من تلك الفرق التي نسبها أبو الحسن إليهم ولا يقولون بأكثر أقوالها .

4 - المقالات التي نسبها - هكذا على العموم - إلى الإباضية أو إلى جمهورهم هي خليط مما يذهب إليه الإباضية ، ومما يردونه ، ومما يحكمون بالشرك على معتنقيه .

5 - بدأ الإباضية بالفعل في تأليف الكتب منذ القرن الثاني الهجري وتسلسلت الكتب وتسلسل العلماء والأئمة إلى اليوم وليس في هذه السلاسل شيء مما نسبه إليهم أبو الحسن .

6 - عاش أبو الحسن الأشعري في القرن الثالث الهجري وعاش ثلاثين سنة في القرن الرابع ، وقد كان للإباضية إمامات بالمشرق وإمامات بالمغرب واشتهر لهم أئمة وعلماء ومفسرون ومحدثون ومتكلمون ، وفقهاء في أكثر العواصم الإسلامية حينئذ ولكنه لم يذكر أحدا منهم ولم يشر إلى كتاب من كتبهم

7 - الفترة التي عاش فيها أبو الحسن كانت فترة ازدهار علمي للإباضية في المشرق والمغرب ورغم ذلك فإن أبا الحسن لم يشر إلى أحد من معاصريه من علماء الإباضية .

ومعنى هذا كله أن الإباضية الذين كتب عنهم أبو الحسن لا وجود لهم في الواقع ، وإن الإباضية الموجودين في الواقع ، والذين كانوا يعيشون كما يعيش سائر الناس لا وجود لهم فيما كتبه عنهم أبو الحسن ، أي أن أبا الحسن لم يكتب عن الإباضية الحقيقيين .

ومنذ ألف أبو الحسن الأشعري كتابه «مقالات الإسلاميين» أصبح مصدرا يستقي منه الكتاب ، ومرجعا يعود إليه المؤلفون ، فينقلون ما فيه من أخطاء وصواب ، وحق وباطل ، تارة بالنص وتارة بالمعنى ، وتارة يشيرون إليه وأحيانا يغفلون عن الإشارة .

ولقائل أن يقول إن هناك مؤلفين آخرين كتبوا في الموضوع ، في عصر أبي الحسن من قبله أيضا ، وهذا صحيح ، غير أنني أستطيع أن أزعم أن شهرة أبي الحسن ومركزه العلمي ، ومواقفه في مجالات المحاججة والجدل جعلته يطغى على الآخرين جميعا . فأصبح أهم مرجع وأوثق حجة عند المؤلفين الذين جاءوا من بعده .

ولا يسعني وأنا أختتم هذا الفصل إلا أن أبدي ملاحظة ربما تساعد على تبرير ما بلغ إلى الإمام الأشعري كما بلغه وذلك أنه ربما كان من طلاب جابر أو طلاب أبي عبيدة من عرف بتلقيه العلم عن أحدهما واشتهر بذلك وظنه الناس إباضيا بينما هو لم يكن من الإباضية أو أنه قال ببعض تلك المقالات فأعرض عنه الإباضية ولم يحسبوه منهم ولم يذكروه في سيرهم وتوهمه غيرهم أنه منهم رغم ما يقول به .

# البغدادي والإباضية

بعد أبي الحسن الأشعري بنحو قرن تقريبا جاء مؤلف آخر اهتم بالحديث عن الفرق والمقالات الإسلامية ، هذاالمؤلف هو :

عبد القادر بن طاهر بن محمد البغدادي ، وقد اشتهر بنسبته الأخيرة بين المؤلفين .

كتب البغدادي عن الإباضية كما كتب عن غيرهم من الفرق الإسلامية في كتابه ـ الفَرْق بين الفِرَقِ ـ الذي حققه الاستاذ محمد محي الدين عبد الحميد وعلق عليه ونشره .

إن القارئ بمجرد البدء في قراءة مقدمة كتاب البغدادي (الفرق بين الفرق) يحس كأنه داخل في معمعة حامية الوطيس وكأنه يرافق محاربا شديد المراس قد دجج نفسه بجميع أنواع الأسلحة استعدادا لدخول معركة ينبغي له أن يقضي فيها على عدد من الخصوم .

أو كأنه يقف إلى جانب شخص وضعه الله سبحانه وتعالى في طريق الناس يوم الحساب ، وأعطاه صلاحية التحكم في مصائرهم ، فهو يقف مزهوا يعترض طريق المحشورين . وكلما مرت به طائفة وجههم حسب رأيه فيهم حيث يريد ! أو صاح :أيها الطائفة أنتم من أهل السنة مغفور لكم ، اسلكوا هذا الطريق إلى الجنة . فإذا جاءت طائفة أخرى صاح بهم أنتم من أهل الأهواء اذهبوا مع هذا الطريق إلى الجحيم ، وتبدو له طائفة مقبلة فيصيح بها بأعلى صوته أنتم يامن تسيرون هنالك إنكم معتزلة فأنتم فرقة ضالة أدخلوا النار . أما أنتم أيتها الفرقة التـ..ـة فقد قيل إنكم خرجتم من الإسلام فادخلوا النار وبئس القرار .

وإذا شئت أن تتضح لك هذه الصورة فما عليك أيها القارئ الكريم إلا أن تقرأ كتاب (الفرق بين الفرق) وإذا شئت أن أضع بين يديك نموذجا فلا بأس وهاأنا أنقل لك فقرات مما قاله في مقدمة كتابه(1) السابق الذكر بأسلوبه القوي البليغ :

«سألتم أسعدكم الله بمطلوبكم ، شرح معنى الخبر المأثور عن النبيء ﷺ في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة ، منها واحدة ناجية ، تصير إلى جنة عالية ، وبواقيها عادية ، تصير إلى الهاوية ، والنار الحامية ، وطلبتم الفرق بين الفرقة الناجية ،التي لا تزل بها القدم ، ولا تزول عنها النعم ، وبين فرق الضلال ، الذين يرون ظلام الظلم نورا ،واعتقاد الحق ثبورا ،وسيصلون سعيرا ، ولا يجدون من دون الله نصيرا ، فرأيت إسعافكم بمطلوبكم من الواجب في إبانة الدين القويم ، والصراط المستقيم ، وتمييزها من الأهواء المنكوسة ، والآراء المعكوسة .»

وفي الصفحة الرابعة من الكتاب ذكر أن كتابه يشمل على خمسة أبواب :

الأول : في بيان الحديث المأثور في افتراق الأمة ثلاثا وسبعين فرقة .

الثاني : في بيان فرق الأمة على الجملة ومن ليست منها على الجملة .

الثالث : في بيان فضائح كل فرقة من فرق الأهواء الضالة .

الرابع : في بيان الفرق التي انتسبت إلى الإسلام وليست منه .

الخامس : في بيان الفرقة الناجية وتحقيق نجاتها ، وبيان محاسن دين الإسلام .

(1) الفرق بين الفرق صفحة 3

وهكذا استطاع المؤلف في إيجاز أن يقسم الناس ثلاثة أقسام قسم خارج عن الأمة الإسلامية فلا حديث له معه وقسم هو أهل الأهواء وفي هذا القسم ألف الكتاب ليكشف عن فضائحهم أما القسم الثالث فهم الفرقة الناجية .

ويقول المؤلف في الفصل الأول من نفس الكتاب صفحة 13 بعد أن ناقش معنى كلمة أمة الإسلام وعلى من تدل ، ما يلي :

وإن كانت بدعته من جنس بدع المعتزلة أو الخوارج أو الرافضة أو الإمامية ، أو الزيدية ، أو من بدع النجارية أو الجهمية أو الضرارية ، أوالمجسّمة ، فهو من الأمة في بعض الأحكام ، وهو في جواز دفنه في مقابر المسلمين وفي ألا يمنع حظه في الفيء والغنيمة إذا غزا مع المسلمين ، وفي ألا يمنع من الصلاة في المساجد .

وليس من الأمة في أحكام سواها ، وذلك أنه لا تجوز الصلاة عليه ولا خلفه ، ولا تحل ذبيحته ، ولا نكاحه لامرأة سنية ، ولا يحل للسني أن يتزوج المرأة منهم إذا كانت على اعتقادهم .»

ولا شك أن القارئ الكريم عندما يقرأ مقدمة الكتاب يتضح لديه أن المؤلف قد قرر أن يقسم الأمة إلى أقسام ثلاثة : قسم حكم بخروجهم من الملة رغم انتسابهم إلى الإسلام ، وقسم ما أوردهم إلا لذكر فضائحهم والتشنيع عليهم وتلمس أخطائهم ، وإظهار ما به ضلوا في نظره .

ثم حكم على القسمين بالضلال وقذف بهم جميعا في جهنم .

أما القسم الثالث فقد حكم عليهم بالسعادة مسبقا أيضا لأنهم في نظره من أهل السنة على طريقة الشاعر الذي يقول :

ولو كنت بوابا على باب جنة

لقلت لهمذان ادخلوا بسلام

هكذا على العموم دون مراجعة .

وليته حين تلمس أخطاء تلك الفرق التي عزلها عن السنة وفتش عن فضائحهم رجع إلى مصادرهم ولم يأخذها من مصادر خصومهم - إن صح هذا التعبير - وهو ولاشك واجد ما يتشبث به إن كان لا يهمه إلا أن يدفع بتلك الفرق اليائسة إلى النار .

وقد كتب البغدادي عن الإباضية فيمن كتب في الفرق ومن المؤسف أن هذا المؤلف أيضا لم يهتم مطلقا بأن يتصل بأئمة الإباضية الحقيقيين وعلمائهم ولا بأن يطلع على عقائدهم ومقالاتهم في كتبهم . وإنما رجع إلى ما كتبه وقاله عنهم غيرهم ، ويبدو أنه اعتمد على أبي الحسن الأشعري كثيرا فنقل ما قاله عنهم تارة بنفس العبارة ، وتارة بتصرف قليل . على أنه لم يذكر أنه نقل عنه أو اعتمد عليه .

يقول في كتابه «الفرق بين الفرق» ص 103 ما يلي :

«أجمعت الإباضية على القول بإمامة عبد الله بن إباض ،وافترقت فيما بينها فرقا ، يجمعها القول بأن كفار هذه الأمة - يعنون مخالفيهم من هذه الأمة - برآء من الشرك والإيمان ، وأنهم ليسوا مؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار ، وأجازوا شهادتهم ، وحرموا دماءهم في السر واستحلوها في العلانية ، وصححوا مناكحتهم والتوارث منهم ، وزعموا أنهم في ذلك محاربون لله ولرسوله ، لا يدينون دين الحق ، وقالوا باستحلال بعض أموالهم دون بعض ،والذي استحلوه الخيل والسلاح ، فأما الذهب والفضة فإنهم يردونها على أصحابها عند الغنيمة .

ثم افترقت الإباضية فيما بينها أربع فرق وهي : الحفصية ، والحارثية ، واليزيدية ، وأصحاب طاعة لا يراد الله بها .»

بعد هذا قال إن اليزيدية غلاة وأنه سوف يعود إليهم فيذكر مقالاتهم عندما يتحدث عن الغلاة وتحدث عن الحفصية والحارثية وأصحاب طاعة لا يراد الله بها فأورد عنها ما أورده أبو الحسن ثم قال في نفس الكتاب صفحة 106 ما يلي :

«وزعمت الإباضية كلها أن دار مخالفيهم من أهل مكة دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي عندهم .»

ثم ذكر ثلاثة أقوال في النفاق[1] نسبها إليهم وبعد ذلك قال :

تعدُّ الجملة التي حكيناها عنهم شذوذا في الأقوال انفردوا بها :

منها أن فريقا منهم زعموا أن لا حجة لله تعالى على الخلائق في التوحيد وغيره إلا بالخبر وما يقوم مقام الخبر من إشارة وإيماء .

ومنها أن قوما منهم قالوا كل من دخل في دين الإسلام وجبت عليه الشرائع والأحكام ، سمعها أو عرفها أو لم يسمعها ولم يعرفها .

ومنها : أن قوما منهم قالوا بجواز أن يبعث الله تعالى إلى خلقه رسولا بلا دليل يدل على صدقه .

ومنها : أن قوما منهم قالوا : من ورد عليه الخبر بأن الله تعالى قد حرم الخمر أو أن القبلة قد حولت فعليه أن يعلم أن الذي أخبره به مؤمن أو كافر .

وعليه أن يعلم ذلك بالخبر ، وليس عليه أن يعلم أن ذلك عليه بالخبر .

ومنها : قول بعضهم ليس على الناس المشي إلى الصلاة ، ولا الركوب والمسير إلى الحج ولا شيء من الأسباب التي يتوصل بها إلى أداء الواجب ، وإنما يجب عليهم فعل الطاعات الواجبة بأعيانها دون أسبابها الموصلة إليها .

---

(1) راجع إن شئت هذا الموضوع في الفصل «مع عبد القادر شيبة الحمد» .

ومنها : قولهم جميعا بوجوب استتابة مخالفيهم في تنزيل أو تأويل ، فإن تابوا وإلا قتلوا ، سواء كان ذلك الخلاف فيما يسع جهله أو فيما لا يسع جهله .

وقالوا : من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب ، فإن تاب ، وإلا قتل .

وقالوا : إن العالم يفنى كله إذا أفنى الله أهل التكليف ولا يجوز إلا ذلك لأنه إنما خلقه لهم .

وأجازت الإباضية وقوع حكمين مختلفين في شيء واحد في وجهين ، كمن دخل زرعا بغير إذن مالكه فإن الله قد نهاه عن الخروج منه إذا كان خروجه منه مفسدا للزرع ، وقد أمره الله به .

وقالوا : لا يتبع المدبر في الحرب إذا كان من أهل القبلة موحدا ، ولا تقتل منهم امرأة ولا ذرية ، وأباحوا قتل المشبهة واتباع مدبريهم وسبي نسائهم وذراريهم وقالوا : إن هذا كما فعل أبو بكر بأهل الردة »

وبعد هذا يعيد قصة بيع الإماء وسوقهن الحامية التي نقلتها لك عن أبي الحسن الأشعري ، ولعل القارئ الكريم يدرك بعد قراءة ما سبق أن البغدادي قد اعتمد كل الإعتماد على الأشعري ورغم حرصه على التصرف القليل فإن عبارة الأشعري بحروفها كثيرا ما تطل من هنا أو هناك .

والذي يدعو إلى التأمل هو أن البغدادي قد اعتبر الإباضية من الخوارج ،وأنهم لذلك فرقة ضالة ويجب أن يقال عنها فضائح ويلتمس لها شنائع وذهب يورد تلك الفضائخ أو الشنائع حينا بدعوى أنها مقالة الإباضية جميعا وحينا آخر بدعوى أنها قول بعضهم أو قوم منهم .

إن البغدادي كان يعيش في القرنين الرابع والخامس ، وفي هذا العصر كان الإباضية قد عرفوا في أغلب البلاد الإسلامية من خراسان إلى الأندلس واشتهرت لهم مؤلفات في أغلب فروع الثقافة الإسلامية ـ لا سيما علم الكلام ـ ودونت تواريخهم وسيرهم وعرف علماؤهم وأئمتهم في طبقات يأخذ بعضها عن بعض إلى أصحاب رسول الله ﷺ .

كما أن أكثر المذاهب الإسلامية قد تميز بعضها عن بعض في أصولها وفروعها ، وأرائها ومقالاتها وأئمتها وعلمائها . ومع ذلك فإن أولئك الذين ذكرهم البغدادي هم أولئك الذين ذكرهم الأشعري من قبله حاشرين إياهم في الإباضية ، والإباضية لا يعرفون عنهم شيئا ولم يذكروهم لا في كتبهم ولا في طبقات علمائهم .

إن البغدادي قد سلك المسلك الذي سلكه من قبله الأشعري وقد علمت في الفصول السابقة أن أغلب ما كتبه عن الإباضية ونسبه إليهم لا يمت إليهم بصلة ـ وأن البغدادي وهو يسلك نفس المسلك ويعتمد نفس المصادر هو الآخر لا يعرف شيئا عن الإباضية . وأن كل ما كتبه عنهم سواء كان حقا أو باطلا فإنما هو تشنيعات وتلفيقات إليه عن ناس يريدون أن يوقدوا نار الفتنة ضد الإباضية ، وأن يجعلوهم مكروهين من بقية إخوانهم المسلمين فينسبون إليهم عقائد ومقالات يبرأون منها وممن يقول بها ، ويسوقون عنهم أقوالا في غاية الغموض والإبهام ، لإثارة الرأي العام ضدهم وقد يفسرون بعض الجمل أو الكلمات تفسيرا غير صحيح ولا مقصود عند الإباضية لزرع وَهْم في نفوس الآخرين . ولا شك أن أصابع السياسة الماكرة وراء كل ذلك وأن هؤلاء العلماء الذين يكتبون إنما تلقوا معلوماتهم عن مصادر مستغلة أو مستغفلة مع العلم

أن لديهم الاستعداد الكافي لتلقي وتصديق كل ما يقال لهم عن تلك الفرق التى حكموا عليها بالضلال مسبقا .

ومن نافلة القول أن نعيد هنا ما أشرنا إليه سابقا من أن البغدادي قد زعم كما زعم غيره أن الإباضية من الخوارج وأن هذه الفرقة من الفرق التي لا يجوز للسني أن يصلي عليها ولا أن يصلي وراءها ، وأنه لا يجوز للسني حسب زعمه أن يتزوج منها ، ولا أن يأكل من ذبائحها . وقد ردد هذا الكلام في مقدمة الكتاب ،وفي الفصول الختامية منه أورد هذه الأحكام بشيءمن التفصيل وزاد عليها ونسب بعض هذه الأحكام إلى أئمة عظام .

وأحسب أنه لا دعوة أشد إيقادا لنار الفتنة ، وشقا لصفوف الأمة ، وتفريقا لوحدة الكلمة وتمزيقا لشمل المسلمين ، من هذه الدعوة .

وعلى كل حال فقد طوى التاريخ البغدادي فيما قد طوى كثيرا من تلك الفرق التي كانت تملأ فراغا ضخما في حياة المسلمين ، وبقي كتابه يحمل آراء شاذة كما تحمل كثير من الكتب في كثير من المذاهب .

وقد عرفت الأمة المسلمة ، وخبرت وأيقنت ، النتائج والآثار التي تسببت عن العصبية المذهبية والجنسية ، والاتباع الأعمى للخطط السياسية ، ورأت رأي العين وذاقت في مرارة ما لحقها في جراء ذلك من أضرار .

وهي اليوم تحاول أن تجمع الكلمة ، وترد الشارد وتسكت الداعي إلى الفتنة ، ولكن من حين إلى آخر تقوم أقلام هنا أو هناك فتعود إلى ما طواه التاريخ في أخطاء لترسمه من جدبد في بلاهة وسذاجة وغفلة .

يسَّر الله للعاملين المخلصين سبيل الوفـاق ، وأعـانهم على جمع كلمة الأُمة التي فرقتها المذاهب الـدينيـة والمطـامع السيـاسيـة في العهـد المـاضي ، وتفرقهم السيـاســة ، ومنــاصب التحكم ومــذاهب الإقتصــاد ، وفتنــة الاسماء والألقــاب ، والشعــارات الكــذابـة في العصر الحاضر .

وفي ختام هذا الفصل يهمني أن أقول للقـارئ الكريم إن بعض الأقوال التي نسبهـا إلى الإبـاضيـة تحمل تكـذيبهـا في نفسهـا وهي التي نسبهـا فيمـا زعم إلى فرقـة من الفرق التي ألحقهـا بـالإبـاضيـة وكذلك الأقوال التي زعم فيها أن بعضـا من الإبـاضيـة أو قومـاً منهم كان يقول بها فهـذه الأقوال المنسوبـة إلى بعض أولئـك أو إلى قوم لا تحتاج إلى تكـذيب لأنهـا هي نفسهـا لم تستطع أن تنهض فتقف وإنما لاذت بجناح من الإباضية ، وأما ما نسبـه إليهم جميعـا فسوف نعود إليه بالنقاش في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى مع ما يتحصل لدينا من أقوال غيره فنؤكد ما يقول به الإباضية حقيقـة ونؤكـد مـا لا يقولون به حقيقـة ونكشف عمـا أورد بطريقـة موهمـة أو مبهمـة والله المستعان .

# ابن حـزم والإباضية

عاش ابن حزم الأندلسي في القرن الخامس الهجري ، وقـد عني هو الآخر بالمذاهب الإسلامية وكتب غنها .

ويـؤسفني أن أقـول إن العـالم الكبير لم يـوثـق فيمـا كتب عن الإباضية بل لقـد تجنى عليهم في بعض الأحيـان ، وكلامـه أحيـانـا - يهـدم بعضـه بعضـا هَـدْمًـا ، كمـا أن بعض دعـاويـه لا يمكن أن تصدق - مهما حاول الإنسـان أن يجـد لهـا مبررات ، وإلى القـارئ الكريم الأمثلة .

يقـول في كتــابــه (الفصـل في الملـل والنحــل) صفحــة 188 ما يلي :

«ذكر بعض من جمع مقالات المنتمين إلى الإسلام أن فرقـة من الإبـاضيـة رئيسهم رجـل يــدعى فريــد بن ابي أنيســة - وهـو غير المحدث المشهور كان يقول : إن في هذه الأمـة شـاهـدين عليهـا : هـو أحـدهمـا ، والآخر لا يــدري من هـو ولا حتى متى هـو ، ولا يدري لعله قد كان قبله ، وأن من كـان من اليهود والنصـارى يقول لا إلـه إلا اللـه محمـد رسـول اللـه إلى العرب لا إلينـا كمــا يقـول العيسوية في اليهود ، قال : فـإنهم مؤمنون أوليـاء اللـه تعـالى وإن مـاتوا على هـذا العقـد ، وعلى التزام شرائع اليهود والنصـارى ، وأن دين الإسلام سينسخ بنبيء من العجم يأتي بدين الصابئين . وبقرآن آخر ينزل عليه جملة واحدة .»

ويعقب العالم الكبير على هذا بقوله : «قـال أبو محمـد : ألا إن جميع الإبــاضيــة يكفرون من قــال بشيء من هــده المقــالات ، ويتبرأون منه ، ويستحلون دمه وماله .»

والعجيب في الأمر أن ابن حزم يقرر أن جميع الإباضية لا يقولون بشيء من آراء ابن أنيسة هذا ، ويحكمون على من قال بشيء من هذا بالكفر ، ويستحلون دمه وماله ، فكيف ساغ عنده إذن أن يسوق هذا الرجل وطائفته : أولا في فرق المسلمين وهم ينكرون المعلوم من الدين بالضرورة ، ثم لِمَ اختار أن يجعلهم من الإباضية ، وجميع الإباضية كما يقرر هو نفسه يكفرون من يقول بذلك ، هل بينهم وشيجة نسب ، أو علاقة مصاهرة ، أم نزع عرق أم رابطة صداقة بريئة مجردة ؟

إنه لا شيء من ذلك طبعا ولكن بعض المتعصبين المشنعين الذين لا يزِنون ما يقولون ، أطلقوا هذه الأُكذوبة فنقلها ناقلون ومنهم العالم الكبير ابن حزم ولكنه اضطر معها أن يقرر موقف الإباضية منها فعقب بملاحظته الصائبة ربما استنادا إلى معرفته الشخصية أو إلى ما ذهب إليه من سبقه كالبغدادي الذي اعتبر هذه الفرقة خارجة عن الإسلام .

والحقيقة أن أمثال هذا التخليط والتناقض سبق أن أوردنا له أمثلة عن بعض كتاب المقالات السابقين . كان المفروض من ابن حزم بما اشتهر به من الذكاء ، ودقة الملاحظة ،وسعة الاطلاع ، ولذاعة النقد الذي يبلغ إلى حد القسوة أحيانا ـ ألا ينزلق فيما انزلق فيه غيره ، وأن ينظف كتابه من هذه الترهات الفارغة التي تكذب نفسها بنفسها ، وليس لها من قيمة اللهم إلا زيادة الصفحات في الكتاب الذي تورد فيه .

وليت ابن حزم اكتفى بهذه الفقرة بعد أن كذّبها ولكنه استمر في الطريق :

قال ابن حزم في نفس الكتاب :

«وقالت طائفة من أصحاب حارث الإباضي أن من زنى أو سرق أو قذف فإنه يقام عليه الحد ، ثم يستتاب مما فعل ، فإن تاب ترك ، وإن أبى التوبة قتل على الردة .»

وقد سبق أن ناقشنا هذا القول الذي نقله ابن حزم ولم يسنده وأوضحنا بما فيه الكفاية أن الإباضية لا يعرفون هذا الحارث ولافرقته وأن حكم الإباضية على الزاني والسارق والقاذف هو حكم الله وحكم رسوله عليهم ، رجم للمحصن وجلد لغير المحصن ، وقطع من الرسغ للسارق ، وجلد للقاذف ، بشروط مفصلة في كتب الفقه . وقد وقعت حوادث أقام فيها أئمة الإباضية الحدود على من وجبت عليه ، أثناء إماماتهم في المشرق أو المغرب ذكرتها كتب التاريخ والوقائع مفصلة في مناسباتها . ولم يذكر أحد أن أئمة الإباضية تجاوزوا حدود الله في إقامة الحد فقتلوا من لا يلزمه القتل ، والإباضية لايحكمون على من لزمه الحد بالردة تاب أو لم يتب ، وإسناد هذا القول إليهم كذب عليهم ، وكل ما عند الإباضية في الموضوع أنهم يبرأون من مرتكب الكبيرة سواء كانت من الكبائر التي تقام عليها الحدود أو كانت من الكبائر التي لا حدود عليها . والبراءة إنما يوقعونها على مرتكب المعصية (الكبيرة) ما دام مصرًا عليها ولم يتب . فإذا تاب منها أسبغوا عليه ثوب الولاية . وأعتقد أن هذا الموقف هو الموقف الذي يتخذه كل مسلم حريض على إسلامه وكيف يستطيع المسلم التقي الورع أن يضفي محبته وولاءه على إنسان يجاهر بالمعصية ويصر عليها ؟

والشخص الذي يقام عليه الحد لا يخلو إما أن يقام عليه الحد بعد اعترافه وإعلانه للتوبة (كماعز) مثلا فهذا لا يختلف اثنان في صدق توبته ووجوب ولايته ، وإما أن يجب عليه الحد ويقام وهو

مصر على معصيته ولا يعلن التوبة مما ارتكب وهذا لا خلاف بين اثنين من الإباضية في وجوب البراءة منه فما كان لمؤمن صادق الإيمان أن يضفي محبته وولاءه على إنسان يجاهر الله بالمعصية ويُصِرُّ على ذلك . وأنا أظن أن الحد في حالة التوبة تطهير وفي حالة الإصرار عقوبة ، وفي كلتا الحالتين لا يتجاوز تقدير الشارع فيه ، ولا فرق بين من أُقيم عليه الحد من العصاة ومن لم يقم عليه بل إن الكبائر كلها ما كان عليه حد وما لم يكن - عند الإباضية - موجبة للبراءة وليس أكثر من البراءة ومعنى البراءة هي البغض والجفاء في الله بسبب ارتكاب المعصية وعدم الدعاء بالمغفرة والرحمة للعصاة وليس أكثر من ذلك .

ولو عنى الإمام ابن حزم نفسه قليلا لعرف حقيقة أحكام الإباضية وسيرتهم - ولا سيما وقد عاش في الأندلس - وقد كانت الدولة الرشيدية قائمة في الجزائر قبل ذلك بقليل وسيرة أئمتها كانت حينئذ لا تزال متناقلة بين الألسنة ، وطرق إقامة الحدود وإجراء الأحكام في تلك الدولة كان مما يقصه الناس بعضهم على بعض ويتحدثون به ، كما كان في إمكان الإمام ابن حزم أن يحصل في ذلك الحين على بعض الكتب الفقهية ويعرف منها رأي الإباضية الحقيقي فى إقامة الحدود ، ولكن الإمام ابن حزم انساق في التيار السابق ، تيار السخط على ماحسبه فرقا مخالفة بدافع شديد لا شعوري يقويه السخط ورغبة ملحة في التشنيع على تلك الفرق . وقد أضاف إلى ما ذكره في كتابه من تلك الشنائع المختلفة شنائع أخرى زعم أنها من مشاهداته .

قال في كتابه (الفصل في الملل والنحل) صفحة 189 ما يلي :

«وشاهدنا الإباضية عندنا بالأندلس يحرمون طعام أهل الكتاب ، ويحرمون أكل قضيب التيس والثور والكبش ، ويوجبون القضاء

على من نام نهارا فاحتلم ، ويتيممون وهم على الآبار التي يشربون منها ، إلا قليلا منهم.»

لا شك أنه يقول هذا الكلام إرادة للتشنيع على الإباضية وسوف نناقش هذه المسائل في فصل «مسائل فقهية اجتهادية» وفي باب التشنيع أيضا مايقوله فيما بعد فتأمله فيما يلي :

قال ابن حزم في (الفصل بين الملل والنحل) ص 191 ما يلي :

«وإلى قول الثعالبة رجع عبد الله بن إباض فبرئ منه أصحابه فهم لا يعرفونه اليوم ، ولقد سألت من هو مقدمهم في علمهم ومذهبهم عنه فما عرفه أحد منهم . . .» وهذ القول من ابن حزم من أغرب الأقوال وإن كان قد تردد على كثير من الألسنة والأقلام ، من هم الثعالبة؟ وما هو قولهم الذي رجع إليه عبد الله بن إباض ولماذا رجع؟ وهل رجع في قول واحد أو في عدد من الأقوال؟ وما هي تلك الأقوال التي رجع فيها ابن إباض إلى قول الثعالبة؟ وهل رجع إليهم في قول واحد أم أنه رجع إليهم في جميع أقوالهم؟ أسئلة حائرة وليس لها جواب عند ابن حزم ولا عند غيره ممن أورد هذه الدعوى من أولئك الكتاب الذين يختطفون الإشاعات دون تثبّت ثم يروجون لها وهي من أقوى الأدلة على أنهم يكتبون عما لا يعرفون أو على الأقل عما لم يتحققوا من صحته ، كيف عرف ابن حزم أن ابن إباض رجع إلى قول الثعالبة؟ وأين وجد أن أصحابه برئوا منه؟ ومن هو هذا المقدم الذي قام معه ابن حزم بالتحقيق فوجده لا يعرف شيئا عن إمامته؟ إنها سلسلة من الدعاوى والإدعاءات الواهية المتداعية يهدم بعضها بعضا . والمؤلف فيها جميعا لا يشير إلى المصادر التي اعتمد عليها .

ابن حزم يزعم أنه سأل من هو مقدمهم في علمهم ومذهبهم فلم يعرفوا شيئا عن ابن إباض . فكيف علم أنهم يبرأون منه ، وهل

يعقل أن يبرأ ناس من شخص لا يعرفونه ولا يعرفون عنه شيئا !

هل اهتم العالم الكبير حقا بالتثبت أو ذهب يسأل عن الإباضية وإمامهم؟ أم هي صورة من نسج الخيال يقصد منها التشنيع دون معرفة شيء حقيقي؟ لو أراد ابن حزم التحقق لاستطاع الاتصال بعلماء الإباضية بالفعل ولذكر أسماء أولئك العلماء أو المقدمين الذين يعتبر قولهم حجة في الموضوع. أو أن يطلع على كتبهم ويستمد منها الحقائق التي تناقش ولا تنكر وفي الصورة السابقة يبدو لي أن ابن حزم سمع عمن ينتسب إلى الإباضية في الأندلس وقد يكون من سمع عنه من العوام وقد يكون صاحب سطوة أو ثروة اشتهر بسببها بين الناس فذهب إليه ابن حزم يسأله عن إمامه ابن إباض ، فلم يجد عنده شيئا . ولو سلكنا هذا المسلك اليوم - على انتشار الثقافة - مع ثمانين في المائة من أتباع المذاهب لكانت النتيجة واحدة شبيهة بما توصل إليه ابن حزم فلو أنك أخذت تردد السؤال من محمد بن إدريس؟ على من يصادفك من أتباع الشافعي بل حتى على بعض المقدمين من التجار وأصحاب المزارع الكبيرة وغيرهم لما وجدت عند الكثير منهم ما تريد من المعارف ، ولا يزيد الكثير منهم على أن يردد ذلك السؤال في لهجة فيها استغراب وأحسنهم حالا من يضيف إلى ذلك فيقول لك هو إمامنا العظيم أو هو الإمام العظيم أوإمام المذهب الشافعي ، أو ما يشبه هذا مما لا غناء فيه . فهل نستطيع أن نبني على ذلك حكما ونقول لقد سألنا عن الشافعي أتباعه أو بعض المقدمين من أتباعه فلم يعرفوا عنه شيئا .

لم يزعم أحد من الإباضية أن عبد الله بن إباض رجع إلى قول الثعالبة ولايوجد أحد من الإباضية يبرأ منه فهم مجمعون على ولايته ويعتبرونه من أئمة المسلمين ومن كبار التابعين ويحفظون

سيرتـه وقـد دونـوهـا في كتبهم ويعرفـون الكثير من أقـوالـه في القضايا الشرعيةوهم مع ذلك لايرفعونه إلى درجةالتقـديس ،كمـا لا يرفعون إلى مكانة التقـديس أي شخص غير معصوم .ويرون أن في أقوالـه كمـا في أقوال غيره من الأئمـة مـأخـوذا ومتروكـا ،وصـوابـا وخطأ ، ولا ينزهون عن هذه المرتبة أي إمـام سواء كـان من أئمتهم أو أئمـة غيرهم ويحتكمون في كل شيء إلى الـدليـل حتى اشتهرت بينهم هذه العبارة (يعرف الرجال بـالحق ولا يعرف الحق بـالرجـال) فدعوى أن ابن إباض رجع إلى قول الثعـالبـة وإن الإبـاضيـة يبرأون منـه هي الأخرى دعـوى تحـاول أن تلحـق بركب التشنيعـات التي تنسب إلى الإباضيـة وأئمتهم ، والغريب حقـا من كتـاب المقـالات أنهم ينسبون إلى الإباضيـة من ليس منهم ويعتبرونهم أئمـة ورؤسـاء فرق لهم ويحـولـون أئمتهم الحقيقيين فيلحقـونهم بطـوائف أو فرق أخرى ولعله مما يرفه على القارئ أن نختم هذا الفصل بما يلي :

قـال ابن حزم في كتـابـه (الفصل بين الملـل والنحـل) ص 191 ما يلي :

«ومن حماقاتهم قول بكر بن أخت عبد الواحد بن يزيـد ،فـإنـه كـان يقـول : كـل ذنب صغير أو كبير ، ولـو كـان أخـذ حبـة من خردل بغير حـق ، أو كـذبـة خفيفـة علي سبيـل المـزاح فهي شرك بالله .»

وهذه كما يرى القارئ الكريم ليست من حماقـات الإبـاضيـة . وإنما هي من حماقات العـالم الكبير ابن حزم الأنـدلسي ، وللعلمـاء الكبار حماقاتهم . من هو هذا البكر الذي لا يعرف أبوه ولا أمه ولا حتى عصبـة أبيـه وإنمـا ينسب إلى أخوالـه ، ثم يكـون هـذا البكر المجهول النسب إماما له أقوال يعتمـد بهـا وتـذكر في الكتب ثم إن العـالم الكبير أبـا محمـد بن حـزم وهـو يصنف المسلمين على فرق

يعثر على هذا الرجل فلا يجد له مكانا ثم يأتي به يسوقه حتى يجد فراغا بين صفوف الإباضية فيلقيه هناك ثم ينسبه إليهم ثم يلقي عليهم تبعة حماقاته .

الواقع أنه لا أسخف في التشنيع على الناس من هذا المستوى ،إن الإباضية لا يعرفون هذا الشخص المجهول ، ولا يعرفون أقواله ، ولا يسودون بها بياض صحفهم ، وينزهون كتبهم عن مثل هذه الأضاليل ، والدعاوى الفارغة ، والمقالات الشاذة ، وهم أحرص على أوقاتهم وأوقات قرائهم أن تضيع في مثل هذه الحماقات التي تعاون على نسج خيوطها :التعصب والانغلاق ، والدعاية الفاجرة ،والخيال السقيم ، وعدم الأمانة في النقل والشهادة ، ثم توجيه السياسة الماكرة بأساليبها المختلفة ، فوقع ضحية لذلك جماعة من أفذاذ العلماء أمثال ابن حزم الذي نتحدث عنه وبعض من سبقه أو سوف نشير إليه ، وجازت عليهم تلك الأخطاء كلها رغم ادعائهم الحذر والحيطة .

ونحن في الواقع قد نلتمس للأقدمين عذرا إذا قصروا في الوصول إلى الحقائق بسبب ما أشرنا إليه من العوائق ، أما المعاصرون الذين يعنون أنفسهم للكتابة عن غيرهم فليس لهم أي عذر في التقصير ، لسهولة المواصلات ، ويسر المراجع ، وزوال الضغوط المادية والمعنوية من طرق الباحثين ، ومشاهداتهم عيانا للأضرار التي لحقت الأمة المسلمة بسبب التشتت والفرقة وإدراكهم أن التشتت والفرقة إنما نتج عن تشدد أصحاب المذاهب والفرق في استمساكهم بآراء أئمتهم ، ونقمتهم ومحاربتهم لكل من يخالفهم ، مما يولد رد الفعل الأشد عصبية والأكثر انغلاقا .

عسى الله أن يلهم الأمة المسلمة رشدها ، ويجمع صفها ، ويعيدها إلى المحجة البيضاء ،تحافظ على كتاب الله وسنة

رسوله ﷺ وتقتدي بأصحابه في هديهم ، وتعتبر بقية الأئمة والعلماء إنما هم جنود خدموا الشريعة الإسلامية حسب اجتهاداتهم وفهمهم ، يصدر منهم الصواب والخطأ ، ليس من حقنا أن نزيد أعمالهم أيها أرجح ولا أن نفاضل بينهم ، وإنما علينا أن نأخذ من أقوالهم ما أيده الدليل من كتاب أو سنة باعتبار قوة الدليل لا باعتبار صدوره من إمام معين . وليس لنا أن نجرح غيره ممن لم نأخذ بقوله ، لأننا لا نأخذ بأقوال الناس وإنما نأخذ بأحكام الله ، ولسنا على أحد ممن مضى بمسيطرين .

# أبو المظفر الأسفراييني والإباضية

من علماء القرن الخامس الذين كتبوا عن فرق الأمة الإسلامية : أبو المظفر الاسفراييني . وقد كتب عن الإباضية فيمن كتب عنه من الفرق . والقارئ الكريم حين يقرأ كتاب أبي المظفر يجده صورة أخرى باهتة للبغدادي ، فهو يدخل الموضوع كما يدخل محارب متحمس إلى ساحة معركة حربية حاسمة يتقابل فيها خصمان عنيدان ، وهو يعِدُّ قبل ذلك كل ما يستطيع من أسلحة ، أو كل ما أوتي من قوة لينتصر الفريق الذي يريده ويحطم خصمه تحطيما لا يقوم من بعده .

بهذه الروح يبدأ أبو المظفر كتابه (التبصير) وفي المقدمة قسم الأمة الإسلامية إلى قسمين : حكم بالهدى والاستقامة ثم الجنة لقسم وحكم بالزيغ والضلال ثم النار للقسم الآخر . وهي صورة تكاد تكون طبق الأصل مما عند أستاذه البغدادي ، وليس يهمنا في هذا الفصل - بطبيعة الحال - إلا حديثه عن الإباضية .

قال في كتابه التبصير طبعة 1955 ص 56 ما يلي :

«الفرقة السادسة الإباضية ، وهم أتباع عبد الله بن إباض ، ثم هم فيما بينهم فرق ، وكلهم يقولون إن مخالفيهم من فرق هذه الأمة كفار لا مشركون ولا مؤمنون ، ويجوزون شهاداتهم ، ويحرمون دماءهم في السر ، ويستبيحونها في العلانية ، ويجوزون مناكحتهم ويثبتون التوارث بينهم ، ويحرمون بعض غنائمهم ، ويحللون بعضها . يحللون ما كان من جملة الأسلاب والسلاح ويحرمون ما كان من ذهب أو فضة ، ويردونها إلى أربابها .»

بعد هذه المقدمة الصغيرة التي سبقه إليها البغدادي وأبو الحسن انتقل إلى ذكر الفرق السابقة التي ذكرها من قبله أبو الحسن والبغدادي ، والعبارة في الغالب عبارة البغدادي مع تصرف بسيط واضح التّصنع وبعد أن ذكر تلك الفرق ومقالات كل منها بما فيها من شناعات وأباطيل كما عرضناها من قبل : عرض إلى قصة الجارية التي نقلناها بتفاصيلها عن أبي الحسن ، وقد اختصرها الاسفراييني ولم يهتم بها اهتمام الأشعري والبغدادي . والاسفراييني فيما كتبه عن الإباضية في هذا الكتاب لم يبذل هو الآخر أي مجهود لمعرفة أي شيء حقيقي عن الإباضية . وإنما انساق مع تيار من سبقه ممن كتب عنهم من غيرهم فاعتبرهم فرقة من فرق الخوارج كما فعل الأشعري والبغدادي وابن حزم من قبله ثم نسب إليهم تلك المقالات التي رأيتها عند الأشعري ، وجعل من أئمتهم أولئك الأشخاص الذين نسبهم إليهم من سبق دون تحقيق أو تمحيص أو تعليق ، وكل ما امتاز به عن سابقيه أنه تتملكه - أثناء كتابته - من حين إلى آخر ثورة غضب عارمة فيصب على تلك الفرق وأصحابها سيلا من الشتائم واللعنات .

وقد أحسن محقق الكتاب الشيخ محمد زاهد الكوثري بملاحظتين عن مؤلف الكتاب ، فقال في مقدمته للكتاب ص 13 ما يلي :

«والمصنف رحمه الله استوفى في هذا الكتاب - في غير إملال ولا إخلال - بيان عقائد أصحاب الملل والنحل ببعض عنف في بعض المواقف» ويقول بعد أسطر :

«وقد غمز الرازي في الأجوبة النجارية أبا منصور البغدادي بالتعصب والقسوة ، وأبا الفتح الشهرستاني الساري وراءه بذلك أيضا ، ولكن الثاني ألطف لهجة بكثير .»

ويقول بعد أسطر :

وقصارى ما يؤخذ به علماء هذا الشأن عدم التثبت في عزو الأقوال كما سبق» والقارئ الكريم حين يقرأ هذه الفقرة الأخيرة من كلام الشيخ الكوثري يدرك أن الشيخ قد رأى أن أقوالا تنسب إلى غير أصحابها ، وأن ناسا يقوّلون ما لم يقولوا كما أنه اقتنع بملاحظة الرازي على بعضهم شدة التعصب وعبارة شيخنا الكوثري الناعمة التي تشير إلى الملاحظات السابقة تحمل معنى الاعتذار عن هذا التصرف من علماء هذا الشأن وكأنه لا يرى في ذلك كبير بأس بل إنه حاول أن يبرر موقفهم العنيف ضد الفرق المخالفة . ويبدو لي أن هذه النقطة بالذات - نقطة عدم التثبت في عزو الأقوال - نقطة مهمة . فإن عدم التثبت في نسبة الأقوال إلى أصحابها وعدم التحقق من معرفة ذلك معرفة صحيحة ، يؤدي إلى نسبتها إلى قوم هم برآء منها . وقد يؤدي ذلك إلى الحكم على ناس بالفسق أو الكفر أو البدعة أو الضلال . وهم أبرياء من ذلك وأصح عقيدة ممن يرميهم بذلك .

وفي الصفحات السابقة أوضحت للقارئ الكريم أمثلة كثيرة في عدم التثبت والتحري فيما نسبه بعض إلى الإباضية وأن بعض ما نسبوه إليهم على أنه من مقالاتهم يحكم الإباضية على القائلين به بأنه مرتد كافر . أبو المظفركما أشرت في السابق كان متأثرا بالبغدادي تأثرا كبيرا ويظهر هذا واضحا جليا في اسلوب الكتابة وفي المنهج الذي سلكه وفي الحنق الشديد على أصحاب الفرق والمقالات التي تناولها . وفي العنف الذي طبع أحاديثه به ،وفي عدم التحرز من الحكم عليها بأحكام المشركين إلى درجة التبجح بذلك . ثم المغالاة في مدح الفرق الموافقة إلى درجة الاعتزاز والافتخار بالملوك الظالمين وما شادوه من أبنية وأزهقوه من أرواح .

يقول الاسفراييني في كتابه التبصير ص 176 وهو يعدد مآثر أهل السنة ما يلي :

«وأما أنواع الاجتهادات الفعلية التي مدارها على أهل السنة والجماعة في بلاد الإسلام فمشهورة مذكورة ، مثل المساجد والرباطات المثبتة في بلاد أهل السنة ، إما في أيام بني أمية وإما في أيام بني العباس ، مثل مسجد دمشق المبنى في أيام الوليد بن عبد الملك ، وكان سنيا قتل في أيامه ما شاء الله من الخوارج والروافض .»

ويقول بعد أسطر :

«وكان بعض المصريين يتغلبون ويسعون في عمارة شيء منه ولكن لا موقع لما كانوا يفعلونه مع سوء اعتقادهم .»

وبقطع النظر عن دين الوليد بن عبد الملك الذي يقول عنه أكثر المؤرخين أنه كان جبارا عنيدا كما جاء في مروج الذهب للمسعودي ص 166 من الجزء الثالث ما يلي :

«وكان الوليد جبارا عنيدا ظلوما غشوما.»

فإن الوليد توفي سنة 96 والمذاهب التي يطلق عليها لفظ أهل السنة لم توجد بعد فإن أبا حنيفة كان حينئذ غلاما ومالك كان ابن سنة واحدة ، أما الشافعي وأحمد فلم يولدا بعد ، فلو فرض أن الوليد قدم من أعمال الخير ما يعتز به المسلمون أو يذكرونه في مقام الاحتجاج فإن ذلك يكون سابقا لنشأة المذاهب والفرق ولا حق فيه لهم ودعوى أنه كان سنيا دعوى لا تقوم على أساس ، ولو صح هذا لكان الاعتزاز بعمر بن عبد العزيز أولى وأحق ، وإذا افتخر أهل السنة بما قام به الملوك والأمراء ونسبوه إلى أنفسهم فهل يعتبر من أعمال أهل السنة المنجنيقات التي وجهت إلى الكعبة والأعمال الوحشية التي قام بها قادة الدولة الأموية في المدينة

المنورة مثلا ، لا شك أن القارئ الكريم يلحظ هنا أصابع السياسة الماكرة وهي توجه أقلام العلماء في دهاء لما تريده فتزين أعمال الدولة الأموية وتعتبرها من أمجاد أهل السنة بينما تنثني إلى ما يشابه تلك الأعمال لما قام به العبيديون فأسقطوه من الحساب بدعوى فساد نياتهم .

هذا بعض ما تفعله السياسة الماكرة في توجيه الأقلام .

أما تعبير المؤلف عن الوليد : «وكان سنيا قتل في أيامه ما شاء الله من الخوارج والروافض»فيوهم أنه إنما اعتبر الوليد سنيا لأنه أمعن في قتل الروافض والخوارج ، ولا شك أن الإمعان في قتل المسلمين لمخالفتهم في قول أو رأى يناقض السنة ولا يكون دليلا على التمسك بها ما لم يكن إقامة لحد من حدود الله ، وقد قال الرسول ﷺ :

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم ألا بحقها.» وإذا جاز له أن يعتبر الوليد بن عبد الملك سنيا وأعجبه أنه قتل في أيامه ما شاء الله من المسلمين الآخرين أفلا يعتبر الحجاج أيضا سنيا ويعجبه أيضا العدد الهائل الذي قتله الحجاج ، قال المسعودي في مروج الذهب ص 175 من الجزء الثالث ما يلي :

«وأحصى من قتله سوى من قتل في عساكره وحروبه فوجد مائة وعشرين ألفا ، ومات في حبسه خمسون ألف رجل ، وثلاثون ألف امرأة ، منهن ستة عشر ألفا مجردة ، وكان يحبس النساء والرجال في موضع واحد » .

# أبو الفتح الشهرستاني والإباضية

اشتهر أبو الفتح محمد بن عبد الكريم شهرستاني في النصف الاول من القرن السادس الهجري ، وقد ذاع صيته بين كتاب المقالات في العقائد . ويعتبر كتابه (الملل والنحل) من أهم المراجع في هذه المواضيع وكثير من كتاب اليوم يعتمدون عليه كمصدر محقق ثابت لا يناقش . ويهمنا أن نرافق هذا المؤلف الكبير بعض الوقت لنستجلي موقفه ، ونرى هل استطاع أن يتجنب الأخطاء التي وقع فيها من سبقوه؟

يقول أبو الفتح في كتابه (الملل والنحل) الجزء الأول من الطبعة الأولى مكتبة الحسين التجارية ص 4 ما يلي :

«ومن المعلوم الذي لا مراء فيه أنه ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما في مسألة ما عد صاحب مقالة.»

ويقول ص 6 ما يلي :

«وشرطي على نفسي أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم ، دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله .»

فهل وفىّ أبو الفتح لما خططه لوضع كتابه ، وشرطه على نفسه من استقاء الآراء والعقائد من مصادر أصحابها ؟

يؤسفني أن أقول أنه لم يفعل ذلك ، وأنه سلك نفس المسلك الذي مر به سابقوه ، فهو يبحث عن أسماء الرجال وينسب إليهم الأقوال ليبلغ بعدد الفرق إلى اثنتين وسبعين فرقة يدفعها جميعا - محسنها ومسيئها - إلى النار ويستخلص منها الثالثة والسبعين فيقودها إلى الجنة ،وقد اعتمد في ذلك كله على من سبقه من

أصحاب الكتب التي ناقشنا بعضها وإن كان قد خالفهم في جزئيات يسيرة ربما عرضنا لبعضها في نهاية هذا الفصل .

وعد أبوالفتح أنه سيذكر الفرق بتجرد ، وأنه لا يصحح ولا ينتقد ، ولا يصوب ولا يخطئ ، ولا يميز بين الصحيح والفاسد ، والحق والباطل ، ولكنه ناقض نفسه من الخطوة الأولى ، ومن مقدمة الكتاب جرد سيفه وجعل ينظم صفوف الفرق ويصففها في طوابير طويلة تمتد جذورها في أعماق التاريخ من عصره إلى عهد إبليس متخذة في كل عصر مظهرا مناسبا من موقف إبليس إلى موقف المشركين المنافقين إلى موقف الفرق الضالة ،ويحاول أن يربط العلائق الوثيقة بين هذه الفرق الضالة وأسلافها في نظره من المنافقين أو المشركين أو الشياطين ، وهو يرجع جميع الفرق الضالة في نظره إلى أصول أربعة ، يقول في صفحة 10 من كتابه ما يلي : «فاللعين الأول لما أن حكم العقل على من لا يحكم عليه العقل لزمه أن يجري عليه حكم الخالق في الخلق أو حكم الخلق في الخالق ، والأول غلو والثاني تقصير ، فثار من الشبهة الأولى مذاهب الحلولية والتناسخية والمشبهة والغلاة من الروافض حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بصفات الجلال . وثار من الشبهة الثانية مذاهب القدرية والجبرية والمجسمة حيث قصروا وصفه تعالى بصفات المخلوقين ، فالمعتزلة مشبهة الأفعال والمشبهة حلولية الصفات وكل واحد منهم أعور بأي عينيه شاء ، فإن من قال إنما يحسن منه ما يحسن منا ، ويقبح منه ما يقبح منا ، فقد شبه الخالق بالخلق . ومن قال يوصف الباري تعالى بما يوصف به الخلق ، أو يوصف الخلق بما يوصف به الباري تعالى عز اسمه فقد اعتزل عن الحق .

وسِنْخ القدرية طلب العلة في كل شيء وذلك من سِنخ اللعين الأول إذ طلب العلة في الخلق أولا والحكمة في التكليف ثانيا ، والفائدة في تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثا . وعنه نشأ مذهب (الخوارج) إذ لا فرق بين قولهم (لا حكم إلا لله)[1] ، ولا يحكم الرجال ، وبين قوله لا أسجد إلا لك ، (أأسجد لبشر خلقته من صلصال) وبالجملة (كلا طرفي قصد الامور ذميم) (فالمعتزلة) غلوا في التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفي الصفات (والمشبهة) قصروا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام (والروافض) غلوا في النبوة والإمامة حتى وصلوا إلى الحلول . (والخوارج) قصروا حيث نفوا تحكيم الرجال وأنت ترى أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين الأول . وتلك في الأول مصدرها ، وهذه في الآخر مظهرها» .

وهكذا ترى من أول الأمر أنه حاول أن يربط بين إبليس وأصول الفرق بتلك الخيوط الضعيفة التي توهم صلاحيتها للربط فهو قد حكم عليها مسبقا بالضلال والزيغ واتباع الهوى وإنما يوردها ليَحدد بها الإحصائية ويلتمس لها المبررات التي تجعلها ضمن الموكب الضخم الذي يدفعه كتاب المقالات إلى الهاوية .

وفيما يتعلق بوعده ألا يكتب عن أية فرقة إلا بناء على ما يجده في كتب علماء تلك الفرقة فيؤسفني أن أقول أن الإمام الشهرستاني قد أخل بوعده ولم يوف به ، ولم يعمل بالشرط الذي شرطه على نفسه ، هذا على الأقل بالنسبة إلى الإباضية ، ولست أدري موقفه من كتب الفرق الأخرى وإن كنت أحسب أنه لا يختلف .

(1) هذه الكلمة مقتبسة من القرآن الكريم في قوله تعالى : «إن الحكم إلا لله» في سورة الأنعام وفي سورة يوسف كل ما فعله من قال هذه الكلمة أنه أتى بما النافية بدلا من إن النافية .

والحقيقة أن هذا الموقف من نسبة الآراء والعقائد إلى مصادر أصحابها موقف خطير . فالكاتب حين يعد قراءه بأنه يعتمد في نسبة الأقوال على مصادر أصحابها ، يضع الثقة به في الميزان ، فإن وفى كان أهلا للثقة والتصديق في كل شيء ، وإن أخل بوعده ، كان موضعا للشك يجري البحث من ورائه لتحقيق ما يقول :

قال أبو الفتح الشهرستاني في كتابه الملل والنحل الجزء الأول ص 212 ما يلي :

«الإباضية أصحاب عبد الله بن إباض الذي خرج في أيام مروان بن محمد فوجه إليه عبد الملك بن محمد بن عطية فقاتله بثبالة وقيل إن عبد الله بن يحي الإباضي كان رفيقا له في جميع أحواله وأقواله .

وقال (أي ابن إباض) إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناكحتهم جائزة ، وموارثتهم حلال ، وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال ، وما سواه حرام ،وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة ، إلا بعد نصب القتال ، وإقامة الحجة .

وقالوا إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي ، وأجازوا شهادة مخالفيهم على أوليائهم ، وقالوا في مرتكبي الكبائر إنهم موحدون لا مؤمنون » .

ثم ذكر عدة مقالات قال إن الكعبي حكاها عنهم ويهمني أن يعرف القارئ الكريم الملاحظات الآتية عن مرافقتنا لأبي الفتح الشهرستاني :

1 ـ ذكر أن عبد الله بن إباض خرج أيام مروان بن محمد وقتل بثبالة ، وهذا خطأ تسرب إلى أبي الفتح وإلى جملة ممن كتب عن الموضوع ، لأن عبد الله بن إباض لم يعش إلى زمن مروان وإنما توفي في أواخر أيام عبد الملك ولعل الذين ذكروا

هذا القول اشتبه عليهم بأحد الرجلين : المختار بن عوف ، أو بلج بن عقبة ، من أصحاب عبد الله بن يحي طالب الحق و، جميعا من الإباضية .

2 ـ والمقالات التي نسبها إلى الإباضية هي بعض ما نسبه له من تحدثنا عنهم سابقا وسوف نعرض لها في بعض فصول هذا الكتاب ونوضح فيها ما كان منها موافقا لمقالات الإباضية ، وما كان مخالفا لها ، وما صيغ بغموض وإبهام يحتاج إلى شيء من الإيضاح والبيان

3 ـ ذكر جملة من المقالات المنسوبة إلى الإباضية ، ونص على أن الكعبي حكاها عنهم . وهذا موقف سليم من أبي الفتح حين تخلص من عهدة تلك الأقوال ونسبها إلى من حكاها بما فيها من صدق أو غيره .

4 ـ حسب الحفصية والحارثية واليزيدية فرقا مستقلة ولم يدخلها في الإباضية وهو موقف فيه تمحيص وتحقيق خالف فيه السابقين ممن كتبوا في الموضوع .

5 ـ لم يذكر قصة ثعلبة ولا قصة بيع الأمة وما بني على ذلك ، فسلم كتابه من تلك النزعات الفارغة ، والأباطيل الجوفاء .

ويتضح من هذا أن أبا الفتح وإن سلك طريق الآخرين في تقسيم الفرق والحكم عليها إلا أنه كان أكثر دقة واجتهادا وتحريا من سابقيه ، وخالفهم في عدد من المواقف تقدر له ، ولا نأخذ عليه شيئا غير ما ذكرناه سابقا في تورطه كما تورط غيره في حكمه علي مجموعة من الفرق بالضلال مسبقا مع شرطه على نفسه أنه سيقف من الجميع موقفا سلبيا لا يصوب ولا يخطىء ، ثم وعده بالرجوع إلى مصادر الفرق في نسبة الأقوال وعدم وفائه بذلك . وبالنسبة إلى الإباضية بدلا من أن يرجع إلى علمائهم أو كتبهم

التجأ إلى الكعبي وغيره ممن لم يذكره فوقع في أخطاء كان حريا ألا يقع فيها . أما خطؤه في تاريخ عبد الله بن إباض فهذا خطأ قد لا يسلم من مثله الكثير من الكتاب .

وعلى كل حال فأبو الفتح عندما كتب عن الإباضية لم يأخذ مقالاتهم من مصادرهم وإنما أخذها من مصادر غيرهم ولكن ذكره لتلك المقالات كان يتسم بدقة الملاحظة والمعرفة لآراء الفرق ، ولذلك فقد نسب ما قيل له عن الإباضية إلى رواته ، وجعل بعض من كان يحسب على الإباضية وليس منهم فرقا مستقلة وأغفل قصة النزاع على الأمة والطفلة ، وهذا وحده يعتبر منه نقدا وردا على كتاب المقالات السابقين ، وهى خطوة تستحق الثناء والتقدير .

# الباب الثاني

## مع المعاصرين

- مع الأستاذ علي مصطفى الغوابي
- مع أبي زهرة
- مع عبد القادر شيبة الحمد
- مع الدكتور هويدي
- مع الدكتور هويدي أيضا
- د. هويدي في تبعية المستشرقين .
- مع عز الدين التنوخي
- مع الأستاذ ابراهيم محمد عبد الباقي
- مع الأستاذين التنوخي وإبراهيم عبد الباقي .

# الباب الثاني

## مع المعاصرين

الكتب التي تحدثت عن الفرق الإسلامية في هذا العصر ـ سواء كانت تعني بالفرق جميعها أو ببعضها ـ كثيرة ، ومناهجها في البحث مختلفة ، والإحاطة بها غير ممكنة ، والأساليب التي تناولتها بها تختلف من كاتب إلى كاتب ، منهم التقليدي الذي يرجع إلى المصادر القديمة ، فيأخذ عنها بالنص أو بالمعنى لا يخرج عن دائرة تلك المصادر المحدودة التي عرضها ووثق بها ، وهو في ذلك لا يستخدم فكرا ، ولا يعمل رأيا . ومنهم من يميل عن المصادر العربية إلى المصادر الأجنبية ، يصطنع أسلوبهم ويتخذ منهجا ـ في بحثه ـ شبيها بمناهجهم ، ويقتبس منهم الآراء والنظريات ، ويبني على مقتضاها الأحكام ، ومنهم من يبذل الجهد ويطلع على مختلف المصادر ، ولا يبني حكمه على فرقة إلّا بعد الرجوع إلى مصادرها هي نفسها ، ومقارنتها بما قيل عنها

وبعد دراسة لموضوع الإباضية في عدد من كتابات المعاصرين واستعراض لمناهجهم وأساليبهم استقر رأيي على أن آخذ نماذج منهم تمثل الاتجاهات السابقة :

وكان اختياري لمن يمثل الاتجاهات السابقة كما يلي :

1 ـ الأستاذ علي مصطفى الغوابي

2 ـ الأستاذ محمد أحمد أبو زهرة .

3 ـ الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد

4 ـ الدكتور يحي هويدي

5 ـ الأستاذ عز الدين التنوخي
6 ـ الأستاذ إبراهيم محمد عبد الباقي
أما كتبهم التي كانت مرجعا للدراسة في هذه الفصول فهي، حسب الترتيب السابق :
1 ـ تاريخ الفرق الإسلامية ، الأستاذ الغوابي
2 ـ المذاهب الإسلامية ، الأستاذ أبو زهرة .
3 ـ تاريخ المذاهب الفقهية ، الأستاذ أبو زهرة .
الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة . الأستاذ شيبة الحمد
تاريخ فلسفة الإسلام من القارة الإفريقية ، دكتور هويدي
مقدمات على مجموعة من الكتب ،الاستاذ عز الدين التنوخي
الدين والعلم الحديث ، الأستاذ إبراهيم محمد عبد الباقي
أرجو أن يجد القارئ الكريم متعة في مرافقة هؤلاء الكتاب العظام .

# مع الأُستاذ علي مصطفى الغوابي

هذا مؤلف معاصر كتب عن الفرق الإسلامية ، وهو في كتابته عن هذه الفرق كان يبذل جهدا مشكورا ليظهر بمظهر الاعتدال وعدم التعصب ، واستعمل في كتابته أُسلوبا غاية في الرقة واللطف .

وكان يحاول أن يجمع فرق المسلمين جميعا على صعيد المحبة والاحترام والتعاون ، وأن يذكر ،لكل منها ـ على الأقل ـ مزاياها الظاهرة في سلوكها العام ، وفي خدمتها للإسلام ، ولكنه مع كل ذلك لم يسلم من عدد من الانزلاقات ، سببها له اعتماده المطلق وثقته الكاملة في جانب واحد من كتب المقالات فقد اعتمد في جميع ما كتبه عن الإباضية ـ وهم في نظره وفي مصادره فرقة من فرق الخوارج ـ على المصادر الآتية :

المقالات ، للأشعري .

والفرق بين الفرق ، للبغدادي .

والملل والنحل ، للشهرستاني

وكتاب التبصير للإسفراييني

وهذه الكتب الأربعة قد سبق أن تحدثنا عنها وعرفنا موقفها من الإباضية ، كما أشار أحيانا قليلة إلى الرازي ، واعتمد في معرفة موطن الإباضية في العصر الحاضر على المستشرق جولد تسيهر ، ومعروف بالبداهة أنه ما دامت هذه مصادره فإنه لن يخرج في تكوين رأيه عن نطاقها ، اللهم إلا باللهجة والأُسلوب ، ومع كل هذا فقد كانت له وقفات جديرة بالتقدير لأنها تدل على نزعة حرة في التفكير فعمل بوعي ، وأنه لا ينساق مع التيار دون أن يرى ما في طريقه من تعرجات وأخاديد .

قلت : إنه يعتبر الإباضية فرقة من الخوارج ولذلك فإنه من المهم - فيما أرى - أن أصحبه قليلا حينما يعرض لهم حتى أستطيع أن أحدد جوانب النقاش على أسس واضحة .

يسوق ثلاثة تعاريف لمعنى كلمة الخوارج فيقول :

1 - «إنهم سموا خوارج لخروجهم عن علي بن أبي طالب» .

ويعزو هذا التعريف إلى أبي الحسن الأشعري .

2 - يرجح في هامش الصفحة أن التسمية مأخوذة من قوله تعالى : ﴿ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم **يدركه الموت فقد وقع أجره على الله » وعلى هذا تكون التسمية لقب مدح لا ذم وتكون منهم لا من مخالفيهم ، وأن حياتهم التي صبغت بالتفاني في القتال تحقيقا لمبادئهم تساعدنا على هذا الاستنتاج» .**

3 - «إن كل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين ، أو على الأئمة في كل زمان ، وعلى هذا التعريف يكون تسميتهم بالخوارج من مخالفيهم لا منهم ، وأن الخوارج مستمرون في كل وقت ما دام يوجد من يخرج على رؤساء الحكومات» وينسب هذا التعريف إلى الشهرستاني .

ورغم أنه يرجح التعريف الثاني إلا أنه يقول : «ولكن هناك فَرْقاً بين الخوارج بهذا الاصطلاح ، - أي الاصطلاح الذي نسبه إلى الشهرستاني - والخوارج الذين نؤرخ لهم . وهو بعد أن يذكر هنا يحاول أن يلخص حركتهم في مجرى التاريخ ولكن هوة عميقة تعترض طريقه فلا يستطيع أن يتخطاها - كما فعل المؤرخون وأصحاب المقالات من قبله - دون وقفة رائعة من التفكير

والتأمل ، ثم يستعرض آراء الخوارج في الجملة ـ كما تصورها مصادره ، ثم ينتقل إلى استعراض فرقهم الأصلية فرقة فرقة حتى يصل إلى الإباضية متبعا في ذلك نفس المنهج الذي سارت عليه تلك المصادر ولكنه فوجئ مفاجأة أخرى ـ لم يهتم لها السابقون ـ تركته يقف في حيرة وتأمل .

ولكي نوضح للقارئ الكريم هذين الموقفين يجدر بنا أن نعود إليهما بشيء من التفصيل . كان الأستاذ الغوابي يلخص حركة الخوارج في مجرى التاريخ حسب مصادره السابقة وتتبعها حتى ذكر أن أهل النهروان قتلوا جميعا ولم ينج منهم إلا تسعة أشخاص من أربعة آلاف وتذكر تلك المصادر أن الأربعة الآلاف لم يستطيعوا أن يقتلوا من محاربيهم إلا تسعة أشخاص كأنما كان أولئك الناس مقيدين لا يحملون سلاحا ، وأن أولئك التسعة الذين نجوا من تلك المجزرة الرهيبة تفرقوا في البلاد ولا شك أن من كان على مثل هذه الحالة لا يستطيع أن يقوم بحركة في مدى قريب ، ولكنه فوجئ وهو يستعرض أحداث التاريخ بأن العصر الأموي ابتداء من معاوية ـ وبعد أن قُتِلَ المحكمة كلهم على ضفة النهر ـ كان مشحونا بحركة دائبة للخروج فلم يظهر له كيف يربط الصلة بين المحكمة الذين قضى عليهم حسبما تذكر المصادر وبين حركة الخوارج فيما بعد ويتساءل عن هذه العلاقة فيما بينهما في حيرة ولكنه لا يحظى بجواب لأن المؤرخين السابقين لم يقدموا أي شيء عن ذلك بل إنهم لم يهتموا أو لم يحسوا به ولذلك فهو يستسلم في ارتياب وحيرة ثم يتخذ موقفا ظن أنه يقدم بعض الحل إذا لم يقدم الحل كله فاعتبر المحكمة سلفا للخوارج ولو أنه لم يستطع أن يوضح هذه الرابطة السلفية أو يقدم لها تفسيرا اللهم إلا إذا كان يراها ـ فيمابينه وبين نفسه ـ وراثة فكرية أو نسبية غير مباشرة .

ذلك أن المحكمة إنما كان الخلاف بينهم وبين أمير المؤمنين علي وقد انتهوا في سنة 37 من الهجرة . أما الخوارج فقد وضح موقفهم بمبادئهم الخاصة ضد الأمويين في سنة 64 للهجرة بقيادة الأزارقة والنجدات كما يرى الأستاذ الغوابي وإذن فهنالك انفصام تاريخي عملي بين حركة المحكمة وحركة الخوارج وهناك انفصام فكري بينهما أيضا وإن لم يشر إليه الأستاذ الغوابي صراحة ولكنك تحسه وأنت تقرأ وذلك أن الميدان الذي يشتغل فيه الخوارج غير الميدان الذي اشتغل فيه المحكمة .

وحين كان يستعرض مبادئ الخوارج وأفكارهم عامة وجد أن المصادر التي يعتمد عليها ترميهم بالشذوذ والتشدد وضحالة الفهم والعقل ، فلما استعرض فرقهم فرقة فرقة واستعرض الإباضية - كفرقة من الخوارج حسب المصادر التي يعتمدها - لم يجد فيها تلك الصورة الشرسة البغيضة التي ترسم عن الخوارج سواء كان القصد من الرسم إعطاء صورة عنهم أو إعطاء صورة لهم ، فوقف وقفته الثانية من التأمل والتفكير، والمؤرخون - كالعادة - لا يقدمون له الحل وهو لا يستطيع أن يتهم المصادر التي يعتمد عليها ، فهي من الكثرة والتعدد بحيث لا يسهل اتهامها . وخطر له الحل فهو قد افترض أن للخوارج سلفا وخلفا فما يمنع أن يكون الخلف قد غيروا موقفهم عن سلفهم فتساهلوا بدل التشدد الذي كان عند سلفهم ولما كانت آراء الإباضية لا تحمل شيئا من طابع الخوارج الذي تصفه المصادر ، ومواقفهم لا تتفق مع مواقف أولئك المتشددين فما يمنع أن يكون الإباضية هم خلف الخوارج ولكنهم تساهلوا وَعَدَلُوا عن موقفهم المتزمت . ولا شك أن هذه الفكرة كانت في مبدإ الأمر خاطرة خطرت في ذهن الأستاذ الغوابي وهو يقلب وجوه الرأي للخروج من الهوة التي تركها المؤرخون وكتاب

المقالات دون أي اهتمام ، وانتقلت الخاطرة فصارت فرضا ثم صارت حقيقة حلت المشكلة في ذهن الأستاذ وبنى عليها بحثه فيما بقي ، ولكن هذه الخاطرة أو الفرضية كالفرضية الأولى تبقيان متأرجحتين كالخشبة التي توضع للعبور فوق هوة عميقة ما تطؤها قدم حتى تهتز ويحس المار بالحقيقة المختفية تحته . وأحب هنا أن أذكر للقارئ الكريم أن الكتاب الذين تناولوا الخوارج في ابحاثهم ثلاثة أقسام :

القسم الأول هم أولئك الكتاب المتشددون الناقمون الذين يخرجونهم من الإسلام أو يكادون ، وهم يرمون عليهم كل أوزارالتاريخ الإسلامي ،يقول مؤرخ معاصر [1] : «ومنذ أن خرجوا على سيدنا علي انفتح باب الفتنة فلم يسد بعد . ولن يسد ما دام لهم أنصار على وجه الأرض» .

القسم الثاني هم أولئك الذين ينقلون ما يجدونه في المصادر دون دراسة أو تفهم أو تحليل ، وآراؤهم تكون حسب الصدفة فإذا وقعوا على مصادر تميل إلى الخوارج أو تعطف عليهم كان لهم رأي وإذا وقعوا على مصادر مناوئة لهم كان لهم رأي آخر مغاير .

القسم الثالث هم أولئك الذين يقفون منهم موقف الاعتدال يحسبونهم من جملة المسلمين ويتحدثون عنهم بلطف وسماحة وقد يلتمسون لهم الأعذار وربما أيدوهم في بعض آرائهم ومبادئهم وفي هذا القسم الأستاذ علي مصطفى الغوابي وقد حاول أن يعتذر للخوارج بأعذار سبق أن اعتذر لهم بها كتاب سابقون وفي إمكاني أن ألخصها لك في عدد من النقاط مستخلصة من فصله «الحكم عليهم» كما يأتي :

1 - كان إدراكهم للتعاليم الدينية إدراكا سطحيا .

(1) أنظر كتاب الفتح العربي في ليبيا الطبعة الأولى ص 104 .

2 ـ كان يصاحب إدراكهم إخلاص لما عرفوه من الدين حسب فهمهم .

3 ـ إخلاصهم لعقائدهم جعلهم ينكرون على كل من يخالف أمرا من أمور الدين حسب فهمهم وإدراكهم .

4 ـ هذا الإنكار جعلهم يحكمون على مخالفيهم بالشرك أو بالكفر

5 ـ عدم الدقة في الأحكام كانت عند أوائل الخوارج .

وهكذا ترى أن الاعتذار عنهم ـ حتى ممن يعطف عليهم ويتسامح معهم ـ هو الآخر اتهام بصورة اخرى قد تكون أقسى وأشد .

والمشكلة الحقيقية في كتاب المقالات إن الواحد منهم حين ينتصب للكتابة يعطي لنفسه حقين ثابتين ينطلق من خلالهما :

الحق الأول أن الفرقة التي ينتسب إليها هي التي تمثل الإسلام حقيقة فهي غير خاضعة لا للتقويم ولا للنقد ولا للمقارنة وحكمها على غيرها هو حكم الاسلام نفسه وآراؤها وعقائدها هي الميزان الذي توزن به عقائد وآراء الآخرين .

الحق الثاني يرى أنه ما دام ينتسب إلى فرقة محقة تمثل الإسلام فمن صلاحياته أن يحكم على الفرق الأخرى وأن يقرر بعدها أو قربها من الإسلام بمدى الخلاف الذي بين تلك الفرق وفرقته .

وهو لا يجد أي حرج في أن يصدر أحكاما عامة أو خاصة على الآخرين بهذا الإعتبار وعلى هذا الأساس .

ولذلك قال الأستاذ الغوابي رغم اعتداله ومحبته لوحدة المسلمين فهو قد حدد لنفسه موقفا ثابتا في فرقة محقة لا تخضع للتقويم ومن موقفه العالى ذلك يرى الفرق الأخرى وهي ترتكب

أخطاءها ولما كان من طبعه اللين والتسامح فقد راح يعتذر عنها - تأليفا - وثانيا ، بأنها فرق ساذجة بسيطة ليس لها ملكة الفهم ولا التعمق والتفكير ومن كانت هذه حالته فينبغي ألا يؤاخذ وإنما يستأنس ويستجلب ويرفق به .

أو هذا على الأقل بالنسبة لما رآه عن الخوارج وقد أطلت النقاش في موضوع الخوارج لأنه يعتبر الإباضية فرقة منهم وأغلب ما يقال عن الخوارج يشمل الإباضية .

بعد هذا يسرني أن أنقل إليك بعض ما قاله في الإباضية خاصة .

فقد جاء في كتابه القيم (تاريخ الفرق الإسلامية) في فصل الخوارج ما يلي :

«وأما الإباضية وهم إحدى الفرق الأصلية[1] عند الأشعري وينسبون لرئيسهم عبد الله بن إباض فإن فروعهم هي :

1 - الحفصية وإمامهم حفص بن أبي المقدام

2 - اليزيدية أصحاب يزيد بن أنيسة .

3 - الحارثية أصحاب حارث الإباضي .

4 - ومنهم من يسمون أصحاب طاعة لا يراد بها وجه الله ومنهم الواقفية ومن الواقفية الضحاكية «واقفية أخرى» وسبب تسمية الأولى والثانية بالواقفية أن كلتيهما وقفت بين فريقين اختلفا على حكم فلم ينضما إلى أحد الفريقين المختلفين وقالوا نقف فسموا واقفة لهذا» .

---

(1) يقصد أنها فرقة أصيلة من فرق الخولرج لأن أبا الحسن الأشعري يرى أن الخوارج ينقسمون أولا إلى فرق أصيلة وأن كل واحدة من الفرق الأصلية تنقسم إلى عدد من الفرق يعتبرها الأشعري فرقاً فرعية للخوارج .

وقد سبق أن اطلع القارئ الكريم على هذه الفرق المزعومة عند الكتاب الأقدمين كأبي الحسن ومن ذكر بعده بتفصيل أكثر. وعلم هناك أنه لا أساس لنسبة هذه الفرق الفرعية إلى الإباضية وأن ما ينسب إليها من المقالات لا يقول به الإباضية ومنه ما يحكمون على قائله بالكفر.

وقال الأستاذ الغوابي في نفس المصدر ما يلي :

«أما الإباضية فقد تساهلوا في كثير من الأحكام التي كان يتشدد فيها سلفهم فقالوا إن مخالفيهم من أهل القبلة كفار غير مشركين[1] وأن مناكحتهم جائزة، ووراثتهم حلال، وأن أموالهم إذا غنمت من الحرب حلال، إذا كانت مما يعين على الحرب كالسلاح، وما عدا هذا في الأموال فهو حرام، ويحرم قتلهم غيلة وفي السر، وإنما يجوز القتل إذا أقاموا على خصومهم الحجة، وأعلنوهم بالقتال، وقالوا إن جميع ما افترضة الله سبحانه على خلقه إيمان فعندهم الإيمان تدخل فيه الأعمال، والأعمال جزء منه ويظهر أن هذا الرأي هو الغالب على فرق الخوارج، فتلك الطائفة تقدس الأعمال وترفع من شأنها، ونعم هذا الرأي ،وليت المسلمين يتمسكون به، إلا أنه إذا ارتكب مؤمن كبيرة من الكبائر فهو كافر كفر نعمة لا كفر شرك، ولكن مع قولهم بهذا فإنهم يقولون بتخليده في النار.

وقالوا إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد لا دار كفر، وهذا أيضا من نواحي تساهلهم. حيث أن سلفهم كانوا يقولون إن دار مخالفيهم دار شرك، ومما خالفوا فيه سلفهم وكانوا أكثر تساهلا منهم فيه أنهم أجازوا شهادة مخالفيهم، وأما أطفال

(1) انساق الغوابي مع التيار فاستعمل هذا التعبير الملتوي وله ما اختار.

المشركين فبعضهم يلازمهم على غير طريق الإنتقام ، وجوز أن يدخلهم الله الجنة ، وبعضهم يقول إن إسلامهم واجب لا جائز ، ومن هنا نرى أن متأخري الخوارج كانوا أكثر تساهلا مع مخالفيهم أكثر من متقدميهم ، وأن هذا التساهل بدأ يزداد شيئا فشيئا ولا ندري هل سبب هذا التسامح هو أنهم ضعفوا لكثرة حروبهم فهم يريدون أن يتقربوا من مخالفيهم شيئا فشيئا حتى لا تقوم بينهم الحرب أم أنهم لما اتسعت مداركهم وعرفوا ما لم يكن يعرفه سلفهم الذين كانوا من عرب البادية ،وفيهم سذاجة وعدم عمق في التفكير ، كانوا أكثر تسامحا مع مخالفيهم من سلفهم ولا مانع من أن يكون قد اجتمع لديهم السببان معا . فالحروب قد أضعفت من حماسهم ، وأن مداركهم قد اتسعت عن مدارك سلفهم ، وأصبحت نظرتهم فاحصة وعميقة في نواحي الدين أكثر من سلفهم » .

ويقول في موضع آخر من الكتاب ما يلي :

«ولكن يظهر أن عدم الدقة في الأحكام كانت عند أوائل الخوارج ـ كما قلت ـ وأما متأخروهم فإنهم قد دققوا في الأحكام ، وفرقوا بين عمل وعمل ، ولم يشتطوا في أحكامهم ،كما اشتط سلفهم وكما لاحظنا فيما تقدم صارت أحكامهم على مخالفيهم فيها تسامح وفيها تساهل ، ليس كل مخالف لهم كافرا أو مشركا ، وليس أطفال المشركين مخلدين في النار ، وليس حكمهم حكم آبائهم ، ويلاحظ أنه لما ضعفت قوتهم الحربية اتجهت نفوسهم نحو الإنتاج العلمي ، حتى أصبحت لهم مؤلفات فقهية وكلامية ولغوية وأدبية ، ويلاحظ أن فرقهم لم يُبَدِّدْهم أعداؤهم تماما بل بقي منهم إلى عهدنا هذا جماعات يسكنون في إفريقيا الشمالية من خوارج الإباضية وهؤلاء يقيمون في إقليم جبل نفوسة بطرابلس الغرب ،ويوجد كذلك فريق آخر بزنزبار بإفريقيا الشرقية » .

هذا ما قاله الأستاذ الغوابي عن الإباضية خاصة وواضح أنه استقى جميع معلوماته عن الخوارج عامة وعن الإباضية خاصة من مصادر غيرهم فهو لم يذكر أي كتاب من كتب الإباضية كما لم يذكر أي كتاب للخوارج إن بقيت لهم كتب بعد هذا أود أن أقف مع الأستاذ الغوابي وقفات قصيرة لمناقشة بعض النقاط الواردة في بحثه .

النقطة الأولى : مخالفوهم :

من المؤسف أن الذين كتبوا عن الإباضية ـ وهم يحسبونهم من الخوارج ـ كانت تُسَيِّرُ أقلامهم عقدة مستحكمة لم يكد يتخلص منها واحد منهم ذلك أن بدا في يوم ما كانت قد رسمت ببراعة الخط الذي يسير عليه من يكتب عن الخوارج وأن يكون هذا الخط لايخرج في طبيعة سيره عن معاملتهم لمخالفيهم وسار كتاب المقالات في الخط المرسوم لا تكاد كتاباتهم عن الخوارج تخرج عن معاملاتهم لمخالفيهم ومحاسبتهم عليها الحساب العسير ، لم يسمح أولئك الكتاب لأنفسهم أن يبحثوا ويناقشوا الجانب الثاني من الموضوع ، وهو معاملة مخالفيهم لهم ولم يخطر لهم أن يفرضوا حتى مجرد فرض أن هذا السلوك ربما كان رد فعل أو من باب الدفاع .

وقد خضع الأستاذ الغوابي لهذا التوجيه وسار مع نفس الخط فذكر في هذه الفقرات القليلة كلمة مخالفيهم نحو عشر مرات صراحة فوق دلالة الضمير عليها ، ولكثرة ما ترددت عليَّ في كتب المقالات ولأنها المتجه الأساسي للكتاب ومركز لبحوثهم سميتها عقدة الكتاب عن الخوارج .

2 ـ الإنسياق مع التيار :

انساق الأستاذ الغوابي مع تيار كتاب المقالات فذهب يعدد فروع المسألة الواحدة كما كانوا يفعلون هم للتهويل والإكثار ولو تأمل قليلا لوجد أنه قد ذكر للإباضية في الفقرات السابقة إحدى عشرة مقالة منها ثماني مقالات تتعلق بمخالفيهم : «هم غير مشركين ، مناكحتهم جائزة ، وراثتهم حلال ، غنيمة أموالهم غير جائزة ما عدا السلاح[1] ، لا يجوز قتلهم غيلة أو في السر ، لا يجوز قتال خصومهم إلا بعد الإعلان وإقامة الحجة ، دارهم دار إسلام ، شهادتهم جائزة على موافقيهم». وهذه المقالات كلُّها مسائل فرعية لموضوع واحد ، وهي فروع تبنى على أصل واحد هو الاسلام ومادام الإباضية يرون أن جميع من نطق بكلمة التوحيد هو مسلم سواء وافقهم أوخالفهم وأنه بنطقه بكلمة الشهادة قد اكتسب جميع الحقوق التي عند غيره من المسلمين أو التي يمنحها الإسلام للمسلمين فلا داعي لأن نبدأ في تعداد تلك الفروع فرعا فرعا ، لأنها من حقوق المسلمين جميعا ، ولا تسقط عنهم إلا بأسباب حددتها الشريعة كما يسقط حق الباغي وقاطع الطريق في عصمة دمه ولا يباح ماله ولا سبي عياله . بل إن تلك الحقوق والحرم مصونة لكل مسلم لا تسقط أبدا مهما ارتكب ولا تضيع منه إلا بالخروج من الإسلام . والشيء الوحيد الذي يفقد الإنسان حق صيانته مع أنه مسلم إذا وجدت أسبابه هو دمه وذلك كالباغي والزاني .

3 ـ تساهل الخلف :

يقول الأستاذ الغوابي : إن خلف الإباضية تساهلوا عن سلفهم وقد أعاد هذه الفكرة عدة مرات ، ولست أدري على أي مستند بنى

(1) الإباضية لا يبيحون شيئا من أموال المسلمين حتى السلاح خلافا لما ينسبه إليها كتاب المقالات .

حكمه هذا ، فهو فيما يبدو لا يعرف أي كتاب من كتب الإباضية لأنه لم يذكر منها شيئا في مراجعه ومع ذلك فأنا أقول له إن تغير الاجتهادات في غير القطعيات من محاسن هذه الشريعة ولم يخل منها مذهب من المذاهب الإسلامية وقد يتغير رأي عالم واحد في قضية واحدة فيكون له فيها رأي أو آراء ولم يكن ذلك دليلا على أن صاحب الرأي الأول ، أو أن العالم في رأيه الأول ، كان سطحيا أو ضيق التفكير .

ومع هذا فأنا أؤكد للأستاذ الغوابي أن المسائل التي أوردها لم يتغير فيها رأي خلف الإباضية عن سلفهم فيما عدا مسألة واحدة هي مسألة أطفال المشركين فقد كانت عند السلف خلافية ورجح الخلف أنهم من أهل الجنة خدما للمسلمين طبقا للأحاديث الواردة في الموضوع . أما المسائل الثماني التي ذكرناها سابقا فهي فروع لأصل واحد كما قلنا ورأي سلف الإباضية فيها هو هذا الرأي الذي سجلناه وتكاد تجمع كتب التاريخ أن أول من حكم بالشرك على مخالفيه من المسلمين فعاملهم معاملة المشركين وأسقط عنهم تلك الحقوق السابقة هو نافع بن الأزرق ، وتكاد تجمع كتب التاريخ أن عبد الله بن إباض كان من أوائل من رد على نافع رأيه هذا إذا لم يكن أولهم على الإطلاق وقد سجلت منذ ذلك التاريخ حوالي سنة 64هـ مواقف حاسمة لعبد الله بن إباض وجابر بن زيد في مقارعة الخوارج في موضوع الحكم بالشرك على المخالفين. والقعدة وفي موضوع الحكم بالشرك على مرتكب الكبيرة . بل لقد كان الإباضية من أشد المسلمين على الخوارج في هذا الموضوع بالذات حتى أنهم كانوا يطردون من يرى رأيهم من حضور مجالسهم واجتماعاتهم ويمنعونهم الحديث بآرائهم تلك خوفا على ضعفاء الناس وعوامهم ، وأود الآن أن يعرف الأستاذ الغوابي ومن يرى رأيه

أن سلف الإباضية ـ بعد الصحابة الذين هم سلف لجميع فرق الأمة ومنهم الإباضية ـ هم هؤلاء جابر بن زيد وعبد الله بن إباض وجعفر بن السماك العبدي وصحار بن العباس العبدي ثم من أخذ عنهم .

وليس فوق هؤلاء سلف غير الصحابة كما قلت آنفا أما التابعون من طبقة جابر كالحسن والسعيدين وعطاء وغيرهم ممن هو في درجتهم فهم أيضا سلف لجميع الأمة والإباضية يضعونهم في مكانهم بعد أصحاب رسول الله ﷺ يأخذون عنهم جميعا .

وبهذا يتضح أنه لا معنى لما يراه من أن خلف الإباضية تساهلوا عن سلفهم في المواضيع التي عرضها أما في غيرها من المواضيع الإجتهادية في الفقه العملي فهم فيه كبقية الأمة قد يذهب أحد مجتهديهم من الخلف إلى التيسير في مسألة كان السلف يرى فيها التشديد ويحضرني في ذلك مثلان قريبان .

الأول : في قضاء رمضان فإن المعمول به عند الإباضية أنه يجب التتابع في القضاء كما يجب في الأداء . وذهب الأستاذ باكلي عبد الرحمن من علماء الإباضية المعاصرين إلى عدم وجوب التتابع تيسيرا على الناس واستنادا إلى ما ذهب إليه بعض الأئمة من غير الإباضية .

الثاني : يرى علماء السلف من الإباضية أن طعام أهل الكتاب يحل إذا كانوا تحت الذمة أما إذا لم يكونوا كذلك فلا يحل طعامهم ولا نكاح نسائهم . وكأنما يرون أن هذا مرتبط بالجزية والجزية تدل على وجود رقابة إسلامية عليهم فإن انعدمت الجزية انعدمت الرقابة وإذا انعدمت الرقابة انعدم هذا الإكرام أو الشرف الذي يعطى للكتابي دون غيره .

وقد زاد أستاذنا إبراهيم بيوض أحد أئمة الإباضية ومجتهديهم في العصر الحاضر أوروبا ،ورأى العنت الذي يتكبده طلبة العلم بصفة خاصة في موضوع الأكل فذهب إلى تحليل ذبائح أهل الكتاب مطلقا سواء كانوا تحت الذمة أو لم يكونوا كذلك تيسيرا على الناس وإعتمادا على العموم في الآية الكريمة واستنادا إلى ما ذهب إليه بعض أئمة المسلمين في مختلف العصور .

والمشكلة التي تركت الأستاذ الغوابي يضطرب هذا الاضطراب ويفترض خلفا متساهلا وسلفا متشددا في قضايا انتقلت عبر القرون بألفاظها وحروفها هو ربطه للإباضية في عجلة الخوارج اعتمادا على كتاب المقالات من غير الإباضية ودون الرجوع إليهم في كتبهم .

4 ـ بحث عن الأسباب :

يحتار الأستاذ علي الغوابي في أسباب تساهل الإباضية عن سلفهم وتسامح المتأخرين عن المتقدمين ، وبعد الحيرة والتساؤل يستنتج أن ذلك كان للأسباب الآتية :

1 ـ ضعفوا لكثرة حروبهم فهم يريدون أن يتقربوا من مخالفيهم شيئا فشيئا حتى لا تقوم بينهم الحروب .

2 ـ اتسعت مداركهم وعرفوا ما لم يكن يعرفه سلفهم .

3 ـ سلفهم كانوا من عرب البادية وفيهم سذاجة وعدم عمق في التفكير .

لا شك أن هذه الأسباب التي ذكرها الغوابي إن هي إلا افتراضات قدمت الحلول لمشاكل هي الأخرى افترضت افتراضا ولا يعنينا في شيء ، ما إذا كان يوافق الأستاذ الغوابي في هذه الإفتراضات أحدا من المستشرقين أو من الكتاب الآخرين . ولقد

كان بودنا لو أن الاستاذ الغوابي بنى استنتاجاته وفروضه بعد أن يكون اطلع ودرس تاريخهم الذي كتبوه عن أنفسهم .

أشار الأستاذ الغوابي إلى ضعفهم بسبب كثرة حروبهم وربما يفاجأ القارئ الكريم بعكس الصورة إذا وضعت بين يديه الحقائق الآتية :

إن كتب تاريخ الإباضية ـ وهي أعلم بهم وبحروبهم ـ لم تذكر لهم حربا في الجزيرة العربية غير حرب واحدة هي الحركة التي قام بها عبد الله بن يجي الكندي المشهور ـ بطالب الحق ـ طيلة عهد الدولة الأموية رغم أن الإباضية كانوا منتشرين في جميع أنحاء البلاد العزبية وكان مركز تكونهم وتجمعهم هو البصرة ورغم أن إمامهم عبد الله بن إباض كان شخصية مليئة بالنشاط والحركة وكان شديد العنف في نقده لملوك الدولة الأموية وسجلت له مناظرات مع عبد الملك بن مروان كما كان شديد العنف في نقده للخوارج وسجلت له أيضا في ذلك مواقف ورسائل إلا أنه لم يشترك في عملية حربية لا ضد هؤلاء ولا ضد هؤلاء بل لما طلب إليه عدد من الناقمين على الحكم الأموي أن يبايعوه رفض في شدة ثم أشار إلى عمران المساجد بالذكر والصلاة وقال في لهجة احتجاج أعلى هؤلاء يجوز الخروج ؟ ويتضح من هذا أن تلك الفترة التي كانت مليئة بالدماء أمسك الإباضية أنفسهم فلم يلوثوها ، اللهم إلا إذا كان من أفراد متطرفين ينتمون إلى الإباضية بالإسم لا بالمبدإ .

وقد قام باسم الإباضية عدد من الدول في أربعة مواضع من البلاد الإسلامية هي :

1 ـ دولة في عمان استقلت عن الدولة العباسية في عهد أبي العباس السفاح سنة 132 هـ ولا تزال إلى اليوم . ولم تبدأ أحدا

بحرب ، ولم تحاول أن تتوسع ، ولكنها هوجمت عدة مرات فردت الإعتداء وحاولت الرد ، كما قامت فيها صراعات داخلية بين الإمامة والملكية ثم كان لها شرف دفاع الإستعمار الغربي نحو أربعة قرون فقد اتجه الاستعمار الغربي منذ القرن الخامس عشر الميلادي إلىالشرق وكانت دولة عمان من أهم الدول التي وقفت لصده ومحاربته منذ ذلك الحين إلىاليوم . وقد كانت زنجبار شبه إمارة تابعة لعمان ثم استقلت بنفسها وبقيت كذلك حتى أزالها تعاون الإلحاد والعنصرية الإفريقية ضد العروبة والإسلام .

2 ـ دولة قامت في ليبيا سنة 140 هـ ولم تعمر طويلا فقد انتهت بعد نحو ثلاث سنوات .

3 ـ دولة قامت في الجزائر سنة 160 هـ وقد بقيت إلى حوالي 296 هـ ثم قضت عليها الدولة العبيدية ومنذ ذلك الحين لم يرفع الإباضية السلاح في المغرب الإسلامي ضد المسلمين ولم تمتد أيديهم لإراقة الدماء اللهم إلا تلك المواقف النبيلة الشريفة التي وقفها أهل جزيرة جربة ضد الغزو الأسباني عدة قرون وكانت لهم في ذلك مواقف بطولية يعتز بها الإسلام والمسلمون ، أو مواقفهم مع كل مواطن تونسي ضد فرنسا في حروب الإستعمار وما عدا المواقف الحاسمة من جميع إباضية المغرب الإسلامي في ليبيا وتونس والجزائر ،ضمن جميع المواطنين في هذه البلاد لصد الإستعمار الغربي عند هجومه وفي حروب التحرر عند إخراجه .

4 ـ دولة قامت في الأندلس ولا سيما في جزيرتي ميورقة ومينورقة وليس لدينا من أخبارهما الكثير ، وقد انتهت يوم انتهت الأندلس وأطفأ التعصب الغربي شعلة الإسلام في تلك الديار .

ومن هذه الصورة الموجزة يتضح أن الإباضية كانوا بعداء جدا عن الموقف الذي تصورهم فيها الأستاذ الغوابي من كثرة الحروب

أما من حيث تقربهم إلى غيرهم من المسلمين فلا شك أن هـذا واقع ولكن ليس على الأسـاس الـذي ظنـه الأستـاذ الغـوابي ولكن على الأساس الذي أشار إليـه رسول الله ﷺ **(إنكم لن تسعوا النـاس بأموالكم ، فسعوهم بحسن أخلاقكم)** أو كما قال .

أما من حيث اتساع المـدارك ومعرفـة خلف الإبـاضيـة مـا ليس يعرفـه سلفهم ، فهم في هـذا كبقيـة المسلمين ، ولا شـك أن العلوم في تقـدم والفكر في اتسـاع وهـذا في جوانب علوم الحيـاة أمـا من حيث علوم الشريعة ، فربما يكون العكس هو الصحيح . وهذا ليس بالنسبة للإباضية فقط ، وإنما بـالنسبـة لجميع المسلمين ، ذلـك أن السلف ـ لقربهم من عهـد النبوة ـ أعلم بمصـادر التشريـع من كتـاب وسنة ، وأقرب إلى فهمها فهما أصح ، وما يقال في السنة يقـال في الإجماع ، ذلك أن الإجماع بمعناه المعروف عند الأصوليين لم يقع بعد عهـد السلف فهو وإن اعتبر من مصـادر التشريع إلا أنـه لم يقع بعد ذلـك العهـد ، أمـا الإجمـاع الـذي سبق عهـد السلف وأعني بـه الإجماع الذي وقع زمن الخلافة الرشيدة وهو إجمـاع الصحـابـة فهم أعرف به لأنهم هم الـذين نقلوه إلى الخلف ، بقيت مصـادر التشريع الأخرى كـالقيـاس والاستـدلال ممـا هو مجـال للإجتهـاد واستنبـاط الأحكام في الحوادث والنوازل ، فلا شك أن ثروة المتـأخرين منـه أكثر من ثروة المتقدمين وكلما امتدت الحياة بـالإنسـان أضيف إلى هذا الباب كثير من الأحكام . ويتضح من هـذا أن خلف الإبـاضيـة لم يكونوا أوسع مدارك من سلفهم وكذلك بقية مـذاهب الأمـة وهـذا من حيث استيعـاب مصـادر التشريـع الأسـاسيـة التي هي الكتـاب والسنة والإجماع .

أما الفقرة الثالثة من الأسباب التي افترضها في سلف الإبـاضيـة وهي اعتبـارهم من عرب البـاديـة وفيهم سـذاجـة وعـدم عمق في

التفكير . فهي صورة قد ترددت كثيرا على أقلام المستشرقين عندما يكتبون عن الفتوح الإسلامية بأيدي العرب . فهم يصورون حركة الفتوح بأنها هجمات مجموعات بشرية من بدو الصحراء ضاقت بهم الحياة وحملهم شظف العيش على المغامرة بغزو العالم المتحضر لمكاسب مادية . وأن هذه المجموعات البشرية البدوية من السذاجة وسطحية التفكير بحيث استطاعت «قيادة ذكية» أن توجههم حسب مطامحها فتستفيد منهم وتحصل بسببهم على انتصارات رائعة .

هذه النغمة أو هذه الصورة التي يرسمها المستشرقون ـ لهوى في نفوسهم ـ للمسلمين الفاتحين هي نفس النغمة التي رددتها بعض المصادر في وصف الخوارج عموما وهي نفس الصورة التي أضفاها الكاتب المحترم على الإباضية .

وقد يحق لنا أن نتساءل كيف استطاع الأستاذ الغوابي أن يحكم بأن أفق خلف الإباضية أكثر انفساحا من أفق سلفهم وهو لم يذكر أنه قرأ شيئا من آراء السلف أو آراء الخلف في مصادرهم وإنما أخذ ما أخذ عنهم من مصادر غيرهم ثم من أين عرف أنهم بدو وفيهم سذاجة وسطحية تفكير وهو لم يتح له أن يقرأ لهم ولم يتح له أيضا أن يعرف تاريخهم اللهم ما عدا الصورة الصغيرة المشوهة التي يعرضها غيرهم لتنفير الناس منهم .

إن أحكام الأستاذ الغوابي على الإباضية كانت مبنية على أسس غير سليمة وأعتقد لو أنه عرف تاريخهم من مصادر صادقة واطلع على مقالاتهم كما قالوها وكما نسبت إليهم اتغير كثير من أحكامه ومع هذا كله فأنا أعتذر عن الأستاذ الغوابي بما يشبه اعتذاره عن الإباضية فهو ولا شك مخلص في دعوته محب لجمع كلمة المسلمين جميعا مقدر لهم في كل فرقهم معتز بهم باخطائهم .

وإنما وقع في عدد من الانزلاقات بسبب جهله بحقيقة تاريخهم وجهله بحقيقة مقالاتهم وجهله بالفروق الحقيقية بين المذاهب التي تحدث عنها ونسبها جميعا إلى الخوارج . لم يبق لي في ختام هذا الفصل إلا أن أذكر أن خلف الإباضية كسلفهم يحاولون بكل ما أوتوا من جهد أن يتقربوا من بقية المسلمين ، وكلمة المسلمين تجمع كل من أقر بالجمل الثلاث مهما كان مذهبه . وإذا سعى إليهم أحد منهم ذراعا سعوا إليه باعا . وهم يتعاملون مع جميع المسلمين على مدى التاريخ كما يتعاملون مع أنفسهم ، ويدعون كامل الحق لغيرهم من المسلمين أن يكيفوا عقائدهم وعباداتهم على ما صح عندهم من طرقهم التي وثقوا بها واعتمدوها ، وليس يطلب الإباضية من غيرهم هذا الحق وهو أن يتركوا في عقائدهم وعباداتهم على ما صح عندهم ووثقوا به واعتمدوه .

# مع أبي زهرة[1]

يقول الأستاذ محمد أحمد أبو زهرة في كتابه (المذاهب الإسلامية) صفحة 127 ما يلي :

«الإباضية هم أتباع عبد الله بن إباض وهم أكثر الخوارج اعتدالا ، وأقربهم إلى الجماعة الإسلامية تفكيرا ، فهم أبعدهم عن الشطط والغلو ، ولذلك بقوا . ولهم فقه جيد ، وفيهم علماء ممتازون ، ويقيم طوائف منهم في بعض واحات الصحراء الغربية ، وبعض آخر في بلاد - زنجبار - ولهم آراء فقهية ، وقد اقتبست القوانين المصرية في المواريث بعض آرائهم ، وذلك في الميراث بولاء العتاقة ، فإن القانون المصري أخره عن كل الورثة حتى عن الرد على أحد الزوجين ، مع أن المذاهب الأربعة كلها تجعله عقب العصبة النسبية ، ويسبق الرد على أصحاب الفروض والأقارب ».

«وجملة آراء الإباضية :

1 - إن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ويسمونهم كفارا . ويقولون عنهم أنهم كفار نعمة لا كفار في الاعتقاد ،وذلك لأنهم لم يكفروا بالله ؛ ولكنهم قصروا في جنب الله تعالى .

2 - دماء مخالفيهم حرام ، ودارهم دار توحيد وإسلام ، إلا معسكر السلطان ، ولكنهم لا يعلنون هذا ، فهم يسرون في أنفسهم أن دار المخالفين ودماءهم حرام .

(1) عند كتابة هذا الفصل كان الأستاذ أبو زهرة حيا يملأ الدنيا علما وعملا وشاء الله أن يختاره إلى جواره قبل أن يطبع هذا الكتاب ويطلع على ما قلناه عنه .

3 ـ لا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح وكل ما فيه من قوة في الحروب ، ويردون الذهب والفضة .

4 ـ تجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم والتوارث معهم .

وفي هذا كله يتبين اعتدالهم وإنصافهم لمخالفيهم» .

ويقول الأستاذ أبو زهرة في كتابه (تاريخ المذاهب الإسلامية) الجزء الثاني في تاريخ المذاهب الفقهية صفحة 53 ما يلي :

«فرق لها مذاهب فقهية :

هذه الفرق السياسية منها ما ليس له مذهب فقهي قائم بذاته ، ومنهم من ليس له مذهب فقهي ، ويتبع مذهب طائفة أخرى قريبة منه في الاعتقاد .

وأن الفرق التي لها مذاهب فقهية معتبرة ثلاثة هي :

الإثنا عشرية : فلها مذهب فقهي مقرر ، وله منطق فكري وديني وينسبون مذهبهم إلى الإمام جعفر الصادق رضي الله عنه ، وسيكون له بعض البيان عندما نتكلم عن الإمام الصادق .

والثانية : فرقة الزيدية : ولهم مذهب فقهي يقرب في منطقه من مذهب أهل السنة والجماعة ، وإمامها هو الإمام الجليل زيد بن علي زين العابدين رضي الله عنهما .

والثالثة : الإباضية ،أتباع عبد الله بن إباض ، ولهم فقه مدون ، وللإباضية جهود في تحرير مذهبهم .

الأستاذ أبو زهرةمن كبار علماء هذا العصر ، الذين تتجه إليهم الأنظار في المسائل الإسلامية وتسمع منهم الكلمة ، وتلتمس عندهم الحجة ،ورغم أنه أبدى كثيرا من الإعتدال ، واستعمل الرقة واللطف ، وسجل له آراء جديدة سليمة في موضوع الفرق وعن الإباضية بالذات ، إلا أنه لم يسلم من التأثر بالأقوال السابقة التي

ينقصها التحقيق والتدقيق في التعبير وجلاء المعاني لكشف الحقائق كشفا لا يحتمل الإيهام أو الإبهام .

ومع أننا كنا ننتظر من أبي زهرة خاصة - لمكانته العلمية الرفيعة - أن تكون كتاباته في جميع المواضيع الإسلامية متجردة ، غير متأثرة بأي مؤثر عدا الدراسة العلمية الموضوعية المبنية على الإطلاع الشخصي لاستخلاص الحقائق من مصادرها الثابتة والتي تتحرى مصلحة الأمة المسلمة والتقريب بين وجهات النظر المختلفة في مذاهبها وطوائفها . إلا أن الأستاذ أبا زهرة - على مكانته السامقة في المعارف الإسلامية - قد انساق - فيما يبدو - كما انساق غيره في تيار تاريخي جارف قد كونته - فيما مضى - عوامل تحكمت فيها السياسة والعصبية والفتنة الناتجة عنهما أكثر مما تحكم فيه العقل والعلم والدين ، وكانت الشفاه والأقلام التي تعمل بتوجيه وإيحاء أكثر سيطرة وعلنية من الأقلام والشفاه المستقلة .

كما انساق أيضا مع بعض الكتاب المعاصرين ممن يتناولون بحث هذه المواضيع ويناقشونها كما يتناولون ويناقشون القضايا السياسية العالمية في هيئة الأمم المتحدة ، أو كما يدرسها ويخطط لها المستشرقون . فإن المستشرقين وهم يدرسون القضايا الإسلامية لا ينظرون إليها إلا من خلال مناظيرهم الخاصة التي يعرفون بها الحياة عندهم ، والحياة عندهم تتحرك بالحزبية . فلما وجهوا تلك المناظير إلى قضايا الأمة الإسلامية ، خيل إليهم أن أسلوب الحياة واحد ، وتراءى لهم أن يطلقوا على بعض الفرق الإسلامية كلمة أحزاب دينية فأطلقوا هذه التسمية على فرق الشيعة وفرق الخوارج ، وفي مقابل هذا رأى أولئك المستشرقون أن يطلقوا على غير الأحزاب الدينية حسب نظرهم كلمة المذاهب الإسلامية أو الجماعات الإسلامية وبهذا ينقسم العالم الإسلامي إلى معسكرين

كبيرين أحدهما الأحزاب الدينية والثاني الجماعات الإسلامية وقد راقت هذه التسمية لبعض الكتاب المعاصرين فاستعملوها ، كما راقت لأستاذنا الكبير أبي زهرة فاستساغها واستعمالها في كتبه . وكان منتظرا منه أن ينظر بدقة في مثل هذه التسميات وما وراءها والدوافع إليها فيستعمل الصحيح الأصيل الذي لا يحمل أي غرض تبشيري أو استعماري ويدع الدخيل الهزيل الذي تكمن وراءه مقاصد أو هومستوحى من بيئة بعيدة عن الإسلام والمسلمين .

تبع الشيخ أبو زهرة من تأثر بهم فجعل الإباضية فرقة من الخوارج أي فرقة من الأحزاب الدينية ، ولا شك أن الذين قسموا الأمة الإسلامية إلى أحزاب ومذاهب كانوا يقصدون أن يضعوا في أذهان أصحاب المذاهب أن أصحاب الأحزاب الدينية لا شأن لهم بالفقه ، وأنهم حتى لو بذلوا فيه جهودا مشكورة ، فهي جهود مهدورة لا تستحق النظر .

ورغم أن الأستاذ أبا زهرة يعترف أن الإباضية يتسمون بالإعتدال وينصفون مخالفيهم ، وأن لهم فقها جيدا مدونا ، وأن لعلمائهم جهودا في تحرير مذهبهم فإن هذا كله لم يشفع للإباضية عند أبي زهرة أن يخرجهم من نطاق الخوارج ، أو حتى من هذه التسمية الجديدة «الأحزاب الدينية» ورغم أن مثل هذه الصفات أو أقل منها للزيدية والجعفرية من الشيعة فاعترف بهم الأستاذ أبو زهرة وكتب عن فقههم ومذاهبهم . إلا أن موقفه من الإباضية كان ـ فيما يظهر لي ـ موقف الرجل الذي يعرف الحق في قضية من القضايا فيدور حوله ، ويصفه من بعيد ، ولا يجسر أن يعلنه صراحة ، لأن رواسب معينة تحول دون ذلك .

قد يعذر الأستاذ أبو زهرة عندما يكتب عن فرق منقرضة لم تخلف وراءها كتبا فيلتجئ إلى ما كتبه عنه غيرهم ، ويستند إلى

ما قالوه عنهم ولكن ما عذر الكاتب المحقق عندما يكتب عن الإباضية في هذا العصر معتمدا على مصادر قد أُلفت في عصور بلغت فيها التوجيهات السياسية ، والتعصب المذهبي أسوأ ما يبلغه التوجيه في التشنيع على المخالفين ؟

الأُستاذ أبو زهرة يعيش في القاهرة ، وفي القاهرة يعيش معه عدد كبير من علماء الإباضية الموثوق بعلمهم ، وفيهم أصدقاء للشيخ أبي زهرة ، وفي القاهرة «دار الكتب» وفي دار الكتب مجموعة قيمة من كتب الإباضية ما بين مطبوع ومخطوط ومصور منها في العقائد ، ومنها في الفقه ، ومنها في الأُصول ، ومنها في التاريخ ، ومنها في الشغب الحاصل بين فرق الأُمة والاحتجاج والرد ، ولا شك أن الأُستاذ أبا زهرة اطلع على بعضها ، ومن ذلك الإطلاع عرف أن للإباضية فقها جيدا مدونا ، وحكم بأنهم معتدلون منصفون لمخالفيهم .

وكنا نتوقع منه عندما يريد أن يذكر جملة من مقالاتهم أن يسلك أحد منهجين : إما أن يعبر عن مقالاتهم بلغته وأُسلوبه هو وأن يقررها بعباراته بعد أن يستوعبها من مصادرهم .

وإما أن ينقل نفس عباراتهم ، ويثبت نفس النصوص التي استعملوها وهذا المنهج أدق وأدعى إلى الإطمئنان بالنسبة للقارئ العادي الذي لا يعرف مقالاتهم .

فلماذا لم يعتمد الأُستاذ أبو زهرة على كتب الإباضية او إذا كانت المصادر التي بين يديه من كتبهم غير كافية أفلا يكون من واجبه ـ وهو يقف موقف المحقق ـ أن يعمل على الحصول على ما يكفيه منها ولو ناله من أجل ذلك بعض التعب المادي أو البدني ؟ .

لقد رجع الأستاذ أبو زهرة إلى مصادر قديمة لم يتوفر لها التحقيق ، ولم يتيسر لها الوضوح ، ولم تتصف بالنزاهة إزاء جميع من تكتب عنهم . فنقل كلام تلك المصادر دون تصرف في بعض الأحيان ، أو بتصرف قليل ، كأنما يريد هو الآخر أن يلجأ إلى الغموض ، لأن التحقيق العلمي ، والتعبير الواضح قد يكشف أن الحق بجانب فرقة يراد وضعها في إطار معين مهما كانت الظروف .

يقول الأستاذ أبو زهرة فيما نقلته عنه سابقا :

«يرى الإباضية أن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ويسمونهم كفارا ، ويقولون عنهم إنهم كفار نعمة لا كفار في الإعتقاد » .

لقد بقيت هذه العبارة بحروفها أو بتصرف قليل تنتقل بين كتاب المقالات عن الإباضية عشرة قرون كاملة ، ولست أعرف على التحقيق أول من قالها ولكنك تعثر عليها عند أوائل من كتب في هذا الموضوع كالأشعري والملطي وغيرهما ، وقد كانت تأتي على أقلام الكتاب السابقين وألسنة المتحدثين منهم من أصحاب هذا الفن . إما عن حسن نية وجهل بحقيقة مقالات الإباضية ، وإما بقصد التشنيع عليهم وزرع كراهيتهم في قلوب بقية المسلمين ، ولاشك أن أي مسلم إذا قيل له إن الإباضية يعتبرونك غير مسلم ويرونك كافرا يتملكه الغضب ويثور على الإباضية ويعتبرهم فرقة ضالة ظالمة تستحق اللعنة ولن ينتظر منك أن تشرح لهالفرق بين معاني الكفر ، ولقد وصل أولئك الذين يسعون إلى هذه النتيجة إليها بالفعل وربما إلى أكثر مما أرادوا أو توقعوا في بعض الأحيان .

وغريب جدا أن يسير أبو زهرة في هذا الطريق ، فيجري قلمه السلس البليغ بتلك التعابير الملتوية التي لم يُقصد بها الحق في يوم من الأيام .

إنه كان حقا عليه ان يقف وقفة تأمل وتحقيق كما وقف زميله الأستاذ ابراهيم محمد عبد الباقي حين عرض للموضوع فقال في كتابه القيم (الدين والعلم الحديث) وهو يتحدث عن الإباضية صفحة (269) ما يلي :

«رابعا : لا يكفرون أحدا من أهل القبلة إلا إذا أخل بالاعتقاد الإسلامي كإنكار ما عُلِمَ من الدين بالضرورة وكأن ينكر إنسان صفة من صفات الله تعالى أو نبيا من الأنبياء أو حرفا من القرآن الكريم » .

قارن أيها القارئ الكريم بين مقالَيْ الأُستاذين الكبيرين وهما يعيشان في بلد واحد ، وعصر واحد ، وبيئة واحدة إلا أن أحدهما جرى على ما وجده في مصادر تناوئ الإباضية وتلجأ إلى الغموض في التعبير عن مقالاتهم حتى توهم الناس بضلالهم وتغريهم بعداوتهم ، فاعتمد على تلك المصادر ونقل عنها ، وترك ما عرفه بنفسه ، وابتعد عن المصادر التي تصور مقالاتهم بصدق وتعتبر حجة عليهم لأنها لهم .

أما الثاني فقد كان يكتب كتابة رجل يسعى إلى توحيد كلمة المسلمين وتقريب وجهة النظر بينهم ،وتوضيح آرائهم المبنية على حجج وبراهين لا يمكن للباحث أن يتجاهلها أويستهين بها ، ويحاول - ما وسعه الجهد - أن ينزع الغشاوة التي وضعتها القرون المتعاقبة على أعين الأُمة الإسلامية بقصد وبدون قصد ، وهو لم يكتب عن الإباضية حتى قرأ مجموعة من كتبهم ، ومنها استخلص

آراءهم التي عبر عنها ، والتي سوف نتعرض لها في فصل مقبل إن شاء الله تعالى .

على أن هذا الموضوع الذي عبر عنه الأُستاذ إبراهيم عبد الباقي بجملة قصيرة واضحة «لا يكفرون أحدا من أَهل القبلة إلا إذا أَخل بالاعتقاد» رأى الأُستاذ أبو زهرة أن يرتبط بالتعقيد اللفظي الذي تناقلته كتاب المقالات ولم يتمكن أن يتحرر منه فقال : «إن مخالفيهم ليسوا مشركين ولا مؤمنين ويسمونهم كفارا» فترك القارئ العادي في حيرة وارتباك لا يعرف منزلة نفسه عند الإباضية ولا منزلتهم عنده .

على أن ذلك الموضوع الذي جارى فيه الأُستاذ أَبو زهرة الكتاب الأَقدمين في حديثهم عن مقالات الإباضية شيء من الغموض والإبهام والإيهام ، أَهم جانب فيه كلمة الكفر والإباضية حين يطلقونها على من يستحقها لا يفرقون بين موافقيهم ومخالفيهم لأَنها في الحقيقة إنما تدل بوضعها على معان لغوية محددة نقلها الشارع أَحيانا فاستعملها للدلالة على حقائق شرعية باعتبارات محددة فلا أَساس لحشر الإباضية ومخالفيهم في الموصوع .

والواقع أَن كلمات الكفر ،والإيمان ، والنفاق ،والعصيان ، والشرك ، والكبيرة ، والإسلام ، من المباحث اللغوية والمصطلحات الشرعية أو الحقائق الشرعية التي تناولتها أَقلام أكثر علماء الإسلام واختلفت أَنظارهم فيها حينا واتفقت حينا آخر ، وطال فيها الجدال حتى بلغ حد المراء في بعض الأَوقات ، وللإباضية في هذه المواضيع مفاهيم كما لغيرهم والذي ساعدهم أَن يطلقوا كلمة كافر على آكل الرشوة من الإباضية ومن غيرهم هو قول الرسول ﷺ : **(الرشوة في الحكم كفر)** وعلى من أَتى كاهنا أوعرافا فصدقه ،

قوله ﷺ : **(من أتى كاهنا أو عرافا فصدقه فيما قال فقد كفر بما أنزل على محمد)** وعلى من تهاون بصلاة ، قوله ﷺ : **(من ترك الصلاة كفر)** وعلى من وجب عليه الحج فلم يؤده ، قوله تبارك وتعالى : **﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾** وعلى من يتعامل بالربا قوله تعالى : **﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم﴾** إلى كثير من هذه النصوص التي وردت بهذا المعنى والتي إذا أمكن تأويل بعضها بالشرك أو الردة فإن بعضها الآخر لايمكن تأويله إلا على كفر النعمة الذي هو بمعنى العصيان أو الفسوق ، أو ما يطلق عليه أصحاب الحديث : كفر دون الكفر .

إن الرسول ﷺ وصف المرتشي ، ومصدق الكاهن والعراف والمرابي والمتهاون في أداء الفريضة ، والمسلمين المتقاتلين : **(ألا لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)** بالكفر ، فما ذنب الإباضية إذا استعملوا هذه الكلمة في وصف العصاة الذين يرتكبون تلك الموبقات أو ما يشبهها ـ وهم على يقين أن الرسول ﷺ حين وصف المرتشي والمرابي ومن بعدهما بالكفر لم يحكم عليهم بالشرك أو الردة والخروج من الملة ، فاستعمل الإباضية كلمة الكفر في المواضيع التي استعملها رسول الله ﷺ وفيما يشبهها ولم يريدوا بها في ذلك الحكم بالشرك أو الردة والخروج من الملة . ولو حكم بالشرك والخروج من الملة على كل من ارتشى وكل من رابى وكل من صدق كاهنا أو عرافا ، وكل من تهاون في صلاة أو حج فريضة . وكل من ارتكب معصية من المعاصي التي وصف رسول الله ﷺ مرتكبها بالكفر لما بقي من المسلمين إلا العدد اليسير . ولوسرنا مع هذا المنطق لحكمنا

على جميع المسلمين بالشرك أو الردة لقوله ﷺ **(لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض)** وقد بدأ ضرب الرقاب بعده بقليل ولم يتوقف حتى اليوم ، بل إن رقاب المسلمين لتطير بأيدي المسلمين في كل يوم حتى هذا العصر ولا يبدو أنها ستتوقف فهل نحكم على هؤلاء كلهم بأنهم مشركون مرتدون ، وهل نحكم على أولئك البسطاء السذج الذين يصدقون كل شيء حتى العراف بأنهم مشركون مرتدون .

إن الإباضية في استعمالهم كلمة الكفر على العصاة ، لا يفرقون بين مخالفيهم وموافقيهم فليس من حق الأستاذ أبي زهرة أن ينساق مع الأقدمين فيقول : «إن مخالفيهم ليسوا مشركين ولا مؤمنين ويسمونهم كفارا».

بهذا التعبير الملتوي الغامض الذي يثير الحفائظ ، ويجلب السخط ،ويوهم أن الإباضية يحكمون على غيرهم من جميع المسلمين بالشرك لأن الكلمة التي يبقى صداها يرن في ذهن المسلم بعد أن يقال له أن الإباضية يقولون عنك أنك لست مشركا ولست مؤمنا ولكنك كافر أنه حكم عليه بالخروج من الإسلام وهذا ما لا يتقبله مهما تورط في ارتكاب الموبقات .

لقد حرص الأستاذ أبو زهرة أن يأتي بهذه العبارة الملتوية من المصادر التي استقى منها ، والتي كانت تكتب تحت إيحاءات وإيعازات ، وأن يقرر أن الإباضية يسمون مخالفيهم كفارا ، وليته - إذ فعل - شرح المعنى الذي تدل عليه كلمة الكفر عند الإباضية إذن لخفف في وقعها وحدتها قليلا . وهو يعلم معناها عندهم ولا ريب ولكنه لم يفعل وإنما علق عليها ببعض كلمات لا تزيدها إلا غموضا عند من لا يعرف الاصطلاحات الشرعية ومدلولاتها الخاصة فليت أستاذنا أبا زهرة ، حاول إسكات هذه النعرة ، وسدّ هذه

الثغرة ، وأطفأ هذه الجمرة ، ودعا إلى التسامح والانفتاح بين طوائف المسلمين جميعا .

ويقول الأستاذ أبو زهرة فيما نقلناه عنه سابقا : «فهم يسرون في أنفسهم أن دار المخالفين ودماءهم حرام» هكذا بالحرف الواحد وليت شعري إذا كانوا يسرون ذلك في أنفسهم فكيف اطلع عليه الأستاذ أبو زهرة ، ثم أية نفس هذه التي يحتفظون فيها بهذا السر العظيم ؟ هل هي نفس فردية أم نفس جماعية ؟ ثم من هذا الذي أخرج هذا السر وباح به ؟ من هذا الذي أفشى سر الإباضية؟ إنهم لو عرفوه لقطعوا لسانه ! ! ما كنا نتوقع من قلم مثل قلم أستاذنا الكبير أن يخط هذا الكلام الذي لا يصدقه عقل يحترم نفسه ، ولكن ما الحيلة والأستاذ يريد أن يعيش في تلافيف عصر ، يلعب بالكلام ، ويحارب بالإيهام ، ويناقش بالإبهام . ولو رجع إلى كتب الإباضية وهي ليست منه ببعيدة لعرف منها أن الإباضية يلتزمون قوله ﷺ **(أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها)** إن الإباضية عملا بتشريع الله الذي بلغه الرسول ﷺ يعلنون ولا يسرون - في كتبهم ودروسهم ومجالسهم - أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم حرام بكلمة التوحيد ، وأن أصداء خطبة النبيء ﷺ في حجة الوداع لا تزال ترن في جنبات صدر كل مسلم **(ألا إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام)** لقد أعلن النبيء ﷺ هذا الحكم يوم الحج الأكبر فلماذا يسره الإباضية في أنفسهم ، والإباضية في تاريخهم الطويل لم يخالفوه ، وليس إسراره من مصلحتهم ولا من مصلحة أحد من المسلمين .

ويقول الأستاذ أبو زهرة فيما نقلناه عنه في أول صدر هذا الفصل : «ولهم فقه مدون ، وللإباضية جهود في تحرير مذهبهم» . ويقول في موضع آخر من كتابه مما نقلناه عنه : «ولهم فقه جيد وفيهم علماء ممتازون» .

أطلق الأستاذ أبو زهرة هذه الأحكام على الإباضية وفقههم ثم انصرف عنهم كأنما كان يفر من ملاحقة لعنة تاريخية ، ولم يقف إلا حينما بدأ يكتب عن المذاهب الفقهية ، فكتب عن الحنفية ستا وأربعين صفحة ، وكتب عن المالكية خمسين صفحة ، وكتب عن الشافعية ستا وخمسين صفحة ، وكتب عن الحنابلة ثمانين صفحة ، وكتب عن الظاهرية سبعا وستين صفحة ، وكتب عن مذهب ابن تيمية سبعا وخمسين صفحة ، وكتب عن الزيدية ستا وخمسين صفحة ، وكتب عن الجعفرية أربعين صفحة ، ولكنه لم يكتب عن الإباضية شيئا . فما الذي أطلق قلمه هناك وقيده هنا ؟ لقد اعتبر الزيدية والجعفرية أحزابا دينية كما قال ذلك عن الإباضية ومع ذلك فقد ألحقهما بالمذاهب الفقهية ولم يعط هذه الدرجة للإباضية ، لماذا كان الإعتراف بذينك الحزبين ولم يكن بهذا الحزب ؟ رغم أنه حينما كان يعدد الأحزاب الدينية جعل هذه الفرق الثلاث تشترك في صفة الحزبية الدينية ، أما المقومات التي أهّلتها - في نظر أستاذنا - لأن تدخل ضمن المذاهب أنها لها فقه مدون .

لماذا يقف شيخنا أبو زهرة من الإباضية هذا الموقف ؟ أكل ذلك لأن أقلاما يحترمها ذكرت أن الإباضية فرقة من الخوارج؟ وما ذا يضر أبا زهرة لو بحث بنفسه عن معنى الخارجية في عقائدهم وسلوكهم ليتحقق من الحكم عليهم ، ولعله لو فعل لوجد معنى الخارجية بالعقيدة والسلوك أوضح وأظهر في كثير ممن يرمي

الإباضية بذلك مصداقا للمثل العربي القديم «رمتني بدائها وانسلت» ولما وجد في عقائد الإباضية وسلوكهم أي أثر للخارجية .

يبدو أن الأستاذ أبا زهرة لا يريد أن يخالف المصادر التي استقى منها والتي قد اكتسبت بقدمها جلالا وقداسة ، ولا يريد أن يعترف بالواقع الذي عليه الإباضية ، لأن ذلك يهدم كثيرا من الأحكام التي أطلقت عليهم ، ولا يريد أن يعتمد على كتبهم ومصادرهم لأن حكاية «يسرون في أنفسهم» تتردد بين عينيه وتثير الشكوك في نفسه .

وهكذا فضل أن يعتمد على مصادر غيرهم ممن سبقه بقرون ، وأن ينقل ذلك مهما كان موقعه من الصدق والحق ، وأن يتغاضى عنهم رغم اعترافه ـ على الأقل في الجانب الفقهي ـ بأنهم في مستوى غيرهم من المذاهب الأخرى التي كتب عنها وأطال الكتابة .

وبعد كل هذا ألا يحس أستاذنا أبو زهرة بأن اعتباره الإباضية فرقة من الخوارج أمر يدعو إلى التساؤل حين يحمل آراءهم في تلك الفقرات التي سبق أن ذكرناها والتي هي ليست خاصة للإباضية وإنما هي آراء جميع الأمة الإسلامية فهي ليست قضايا غير مجموعة من الناس باعتبارها خاصة بهم لا يقول بها غيرهم ، وإذا تجاوزنا الفقرة الأولى التي نقلها الأستاذ بحروفها والتي وضعها واضعوها بقصد الإبهام والإيهام فإنه يقرر أن الإباضية يحرمون دماء مخالفيهم ويعتبرون دارهم دار إسلام ولا يستحلون من غنائم المسلمين أثناء الحرب معهم إلا السلاح ، ويجوزون شهادة مخالفيهم والتزوج منهم والتوارث معهم وهل غيرهم من المذاهب يرون غير هذا الرأي ؟ ويقولون بغير القول إذا استثنينا بعض الشواذ من جميع المذاهب الذين تتغلب عليهم العصبية ويوجههم

الغلو كما ذكرنا أمثلة من ذلك في بعض الفصول السابقة . ويبدو لي لو أن الاستاذ أبا زهرة أراد أن يتبع أسلوبا واضحا يتخلص من رواسب الماضي ويتحرر من أصابع السياسة التي صنعت كثيرا من ذلك الماضي لسهل عليه من بادئ الأمر أن يشرح كلمة الكفر بالمعنى الشرعي لها والذي حرص الإباضية على استعماله فقال إن الإباضية يستعملون كلمة الكفر بمعنى كفر النعمة أو المعصية أو الفسوق فإذا أطلقوا كلمة كفر على أهل التوحيد فالمقصود كفر النعمة أو العصيان كما يعبربعض المذاهب ، وإذا اتضح هذا المعنى لكلمة الكفر لم يحتج للأسلوب الملتوي الذي يستعمله الأقدمون كما أنه لا حاجة به إلى كلمة المخالفين التي دستها السياسة الماكرة في هذه المباحث وحرص عليها كتاب المقالات دون اهتمام بمصدرها ومدلولها . والعصيان قد يكون بسبب المقارفة وقد يكون بسبب الإهمال وقد يكون بسبب الخطإ في التأويل . والإباضية قد يطلقون كما قلنا آنفا كلمة الكفر على العاصي من هؤلاء وهم يقصدون معنى العصيان ويتعاملون معه سواء كان من الإباضية أو من غيرهم على الأسس التي ذكرها أستاذنا أبو زهرة . فهذا العاصي بالمقارفة أو بالإهمال أو بالخطإ في التأويل يسميه الإباضية مسلما ويسمونه موحدا ولكنهم لايسمونه مشركا ويرون أن دمه حرام فلا يسفك إلا بما تحل به دماء المسلمين ويرون أن ماله حرام إلا بالطرق التي تحل بها أموال المسلمين ويرون أن داره دار للمسلمين وإذا حاربهم لم يستحلوا شيئا من أمواله حتى السلاح خلافا لما ذكره أستاذنا أبو زهرة ويتعاملون معه كما يتعاملون مع بقية المسلمين في الشهادة والنكاح والميراث وغيرها .

ولسنا نشك أن الأستاذ أبا زهرة يعرف من حقيقة الإباضية ما يعرفه الإباضية أنفسهم عن آرائهم ومقالاتهم ولو تحرر من رواسب

الماضي لما ذكرهم في الخوارج ولا في الأحزاب الدينية .

والآن أستطيع أن ألخص ما عتبنا فيه علي شيخنا الكبير في النقاط الآتية :

1 ـ اعتماده على مصادر الآخرين عند الكتابة عن الإباضية ومقالاتهم وكان في إمكانه أن يعتمد على كتب الإباضية أنفسهم .

2 ـ استعماله لنفس التعابير الملتوية الموهمة التي كانت تستعملها كتب المقالات المتميزة منذ قرون .

3 ـ تغافله عن دسائس السياسة بحيث أصبح التركيز على معسكرين فكانت كلمة «مخالفيهم» هي محور الحديث .

4 ـ انسياقه وراء آراء المستشرقين أو من أخذ عنهم في تقسيمهم الأمة إلى قسمين كبيرين : مذاهب فقهية ، وأحزاب دينية .

5 ـ إهماله للكتابة عن المذهب الإباضي وفقهه وقد كتب عن كل من المذاهب الفقهية وما يسميه بالأحزاب الدينية .

6 ـ إرضاءً لأصحاب المقالات السابقين ومن يترسم خطاهم أخرج الأستاذ أبو زهرة الإباضية في فرق الخوارج ولما لم يجد شيئا يربطهم بالخوارج أو يجعل لهم مواقف منفردة شاذة تميزهم ذكر عنهم تلك الفقرة الأولى التي اعتقد أنها تميزهم كما ذكر لهم عددا من الأقوال هي ليست خاصة بهم بل على قدر مشترك بين جميع الأمة الإسلامية غير الخوارج فيما يقال عنهم أو بعض الشواذ حتى من أهل السنة .

7 ـ كنا نطمع من أستاذنا الكبير أن يكون موقفه في هذه القضايا الهامة أوضح وأصرح ، وأن يكون أكثر تحررا ، وأن تكون مساعيه أكثر جدية ونشاطا وجهدا في التقريب بين طوائف المسلمين ، وإزالة الجفاء الذي اصطنعته السياسة والتعصب قديما والاستعمار والجهل والتعصب أيضا حديثا . ويسرني في ختام هذا

الفصل أن أعتذر إلى أستاذنا الكبير أبي زهرة عن أية عبارة قد يستشعر منها سوء أدب معه . فأنا على جميع الأحوال أكن له من الإحترام والتقدير ما يستحقه هو وأمثاله من فضلاء علمائنا الأجلاء الذين خدموا الإسلام في هذا العصر خدمة لا تنساها الأجيال . وإذا عتبت عليه في النقاط السابقة فإنما هو موقف المتعلم الجسور الصريح مع العالم الغزير المادة الواسع الإطلاع المنفسح الصدر الحليم الذي يحتمل شغب المتعلمين بصبر وحب .

# مع عبد القادر شيبة الحمد

في سنة 1387 ﻫ تشرفت بزيارة مدينة رسول الله ﷺ وكان من أهم ما يشغل بالي - بعد السلام على رسول الله ﷺ ،والصلاة في الحرم النبوي الشريف ، ثم الوقوف في منازل الوحي ، ومواطن العبادة ، والذكرى من مقامات رسول الله ﷺ ، ومقامات أصحابه رضوان الله عليهم - هو زيارة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، والتعرف بعلمائها الأجلاء . وسنحت لي الفرصة في يوم فزرتها ، وتشرفت بمعرفة كثير من مشائخها العظام ، وأساتذتها الفضلاء . ولم يتح لي اللقاء بفضيلة رئيسها لأنه حينئذ كان ينجز بعض المهام كما قيل لي .

تجولت في رحاب الجامعة العامرة ، ودخلت بعض فصولها ، واستمعت إلى بعض المحاضرات في بعض الفصول ، وعندما أردت الإنصراف أهدت إليّ إدارة الجامعة مشكورة مجموعة من النشرات والمناهج والكتب مما تضعه الجامعة أو تتولى الإشراف عليه ونشره . وخرجت منشرح الصدر مثلوج الفؤاد ، فهذه جامعة إسلامية ، تقوم في دار هجرة النبيء ﷺ ، توالي إرسال أشعة النور والهداية إلى حوالي سبعين بلدا - فقد قيل لي إن بالجامعة طلابا من حوالي سبعين بلدا - وهذا فضل من الله عظيم .

فلو نجحت الجامعة في إحكام رباط المودة والأخوة بين أبنائها لقام بعد زمن وجيز دعاة مسلمون في كل جنبات العالم يعقدون أواصر الأخوة بين الطوائف المتنافرة ، ويربطون علائق المحبة بين شعوب تدين بالإسلام ، ولكن فرقت بينهما السياسات والقوميات والعصبيات والأهواء ، وعساهم يعودون بها إلى وحدة متماسكة

كالوحدة التي أنشأها سيدنا رسول الله ﷺ ،وتلاميذه الأذكياء الأصفياء النجباء البررة . ورجعت إلى البيت أقلب الهدايا الثمينة التي أخذتها من الجامعة العامرة فإذا من بينها كتاب اسمه «الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة» والكتاب مقرر على طلاب الشهادة العالية بكليتي الشريعة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

أما المؤلف فهو الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد الأستاذ بالجامعة وقد لقيته بالجامعة لقاء عابرا . كما استمعت إليه وهو يلقي دروس الوعظ والإرشاد في مسجد الرسول ﷺ بين المغرب والعشاء وقد أعد له هناك كرسى مرتفع ،ومكبرَ صوت مسماع .

والأستاذ شيبة الحمد رجل يعيش في عصر الصواريخ والأقمار وقد أتيح له أن يقيم في مدينة الرسول ﷺ ملتقى المسلمين من كل بلد ، ومن كل فرقة ، ومن كل مذهب ، وضعت له الدولة كرسيا في الحرم النبوي الشريف ، ليلقي منه رسالة الإسلام ، ويعرف الناس بدينهم ، ويدعو أبناء هذه الأمة إلى لم الشمل ، وجمع الكلمة ، وهذه الظروف المساعدة التي تحيط بالأستاذ شيبة الحمد لم تتيسر لأولئك الذين كتبوا عن الفرق الإسلامية في العصور السابقة .

لقد كان من اليسير على الأستاذ شيبة الحمد أن يتصل بعلماء الفرق وهم يتوافدون على مسجد رسول الله ﷺ في موسم الحج وفي غيره فيعرف منهم آراءهم وعقائدهم فيما يريد أن يكتب عنه وفيما يريد أن يقدمه في محاضراته لطلابه ، وكذلك يستطيع أن يعرف منهم أئمتهم وكتبهم ليتخذها مراجع لأبحاثه ، حتى تكون أدنى إلى الحقيقة ، وأقرب إلى الصحة ، وأدعى لإرضاء أصحابها .

ولكن الأُستاذ شيبة الحمد ـ الذي التجأ إلى السعودية فآوته وأكرمته ، وفتحت له دور العلم والتحقيق ،وسلمت إليه جيلا من شباب الأُمة الإسلامية ليزودهم بالعلم ويسلحهم بالإيمان ويربط بينهم بالمحبة والأُخوة ـ لم يفعل شيئا من ذلك ، فلم يكبد نفسه عناء البحث عن المصادر الحقيقية للفرق ، ولم يتنازل إلى الإستفادة من العلماء ، وإنما عمد إلى كتب أُلفت قبل عدة قرون فلخص ما فيها بما فيها كحاطب ليل وصاغها بأُسلوب ينبئ عن الاستعجال تبدو فيه كثير من عبارات البغدادي التي اقتسرت من أماكنها كأنما اختيرت لما تحمله من عنف وقسوة ثم جمع كل ذلك بين دفتين ، وجاء به إلى الجامعة الإسلامية كأنما جاء يجر أسدا من أُذنيه ثم طفق يلقي ذلك الخليط على طلبة الجامعة . لقد حدثني بعض طلاب الإباضية في الجامعة ، أن أُستاذهم حين يتحدث عن الإباضية لم يكن يهتم بهم ولا بقولة الحق في مذهبهم . ولم يكن يستمع إلى أحد إذا أراد مزيدا من المناقشة . وعندما أُخبروه في بعض ما ينسبه إلى الإباضية أنه ليس من مقالاتهم وأُظهروا له استعدادهم لتزويده بالمراجع التي يستطيع بها التحقق من الموضوع ، رفض الرجوع إلى كتبهم وإذا حاول أحدهم أن يتجه إليه بسؤال أسكته بتلك النظرة المتعالية التي يحسنها بعض الأساتذة المتعجرفين ، وقد ينبزه بتوبيخة جارحة يضحك لها بعض الطلاب ، ويتألم لها آخرون .

وهكذا يستمر الأُستاذ شيبة الحمد يحاضر لأبناء المسلمين من سبعين بلدا فلسفة تنسب إلى فرق إسلامية لا وجود لتلك الفلسفة عند تلك الفرق ويتخذ لها أئمة وعلماء لا تعرفهم ولا تعرف عنهم شيئا بل قد تتبرأ من تلك المقالات ومن يقول بها .

وأعجب ما في الموضوع أن الأُستاذ شيبة الحمد وهو يسبح بين كتب أُلفت قبل عدة قرون ، ويتحدث عن فرق ومذاهب قد انقرضت هي وأصحابها ونخر السوس عظامها ومع ذلك فهو يسميها «المعاصرة» ومن تلك المذاهب أو الفرق ما لا يعرف شيء عنه البتة غير الاسم الذي أورده كتاب المقالات الناقمون عليها وما نسبوه إليها من شنائع فكيف صارت تلك المذاهب والفرق التي انقطعت حركتها في مجرى التاريخ .وركم عليها الزمن عددا من القرون .كيف صارت فرقا معاصرة ؟ ؟ والمؤلم في الموضوع كله أن الكتاب مقرر في أكبر جامعة إسلامية في الوقت الحاضر ، وهو يدرس في المدينة المنورة ، وفي جامعة ترعاها دولة هي الدولة التي أناط الله بها في هذا العصر خدمة الحرمين الشريفين ورعاية مقدسات الإسلام ، ثم استقبال حجاج المسلمين من جميع أصقاع الأرض بمختلف طوائفهم ومذاهبهم في كل سنة ، ودعوتهم إلى التفاهم والتعاون والتناصر ، وإلى الاتحاد والعمل المتواصل للقيام بأعباء الرسالة التي أنزلها الله تبارك وتعالى لسعادة البشرية .

فكيف تسمح إدارة الجامعة العامرة في مدينة الرسول ﷺ أن يدرس أباطيل عن فرقة من فرق المسلمين على طلاب سبعين بلدا من مختلف بقاع العالم وفي أولئك الطلاب من ينتمي إلى تلك الفرقة فإذا طلبوا تصحيح الخطإ عن مقالات فرقتهم وهم أعرف بها لم يسمع منهم بل لم يسمح لهم وربما اتخذت ضدهم عقوبات صارمة منها الحرمان من الدراسة وذلك كله بمساعي الأُستاذ شيبة الحمد الذي يريد أن تكون كلمته عن الفرق نافذة وحكمه على أصحاب المذاهب لا راد له ولا معقب عليه .

إذا كان التقليد الأعمى أو حب الراحة ، أو عدم العناية بالبحث والتنقيب ، أو حتى سوء النية هي الأسباب التي حملت شيبة

الحمد على تلك المواقف فكيف ساغ للجامعة العامرة أن تغفل عن مراقبة ما يجري فيها في أهم ركن من أركان رسالتها ، وهي القوامة على كلمة الحق ، المسئولة عن العمل لجمع كلمة الأمة ، المطالبة بالتحقيق والتثبت والصدق في جميع ما تقدمه لأبناء الأمة في مجال العلوم الشرعية وإذا غفلت الجامعة عن تتبع ما يقدم للطلبة ومعرفته معرفة تفصيلية فكيف ساغ للدولة من ورائها أن تسمح لأفراد بتخطيط مناهج وتنفيذها دون أن يخطط لها تخطيط دقيق من أجهزة مسؤلة مكلفة بالمراقبة تقدر خطوات العمل وتوحي بها حتى يتسنى توجيه أبناء المسلمين في أهم مادة ـ مادة الشريعة ـ توجيها سليما مبنيا على الصدق قائما بالحق .

إنني ما كنت لأعرض للأستاذ عبد القادر شيبة الحمد لو لم يحمل كتابه اسم الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وهذا النقد الأخوي لا نرسله إليه فقد ثبت مما قصه علينا طلابه ومن بعض المواقف مع غيرهم أنه يملك من الجرأة ما يحول بينه وبين الرجوع إلى الحق ، وإنما نوجّه كلمة العتب الأخوي أو الإلتماس الأخوي إلى إدارة الجامعة العامرة ، ورئيسها الوقور وأساتذتها العظام .

كنا نأمل أن تعمل الجامعة الإسلامية على التحقيق فيما يقال عن فرق المسلمين وأن تأخذ آراءهم ومقالاتهم من كتبهم وعلمائهم وبذلك يمكن للجامعة أن تعلن كلمة الحق ، وتجمع الشمل ، وتوحد الصف وتكون في مركز القيادة الروحية لهذه الأمة بجميع مذاهبها لأنها مهدت اللقاء بينهم على نور العلم وجعلت كل واحد منهم يعرف ما عند الآخر في يقين . وإذا عسر على المؤلفين الأقدمين أن يعرفوا مقالات المذاهب والفرق من مصدرها فأخذوها من حيث ما اتفق فتسرب إليهم الخطأ والأباطيل . فقد تيسرت الوسائل اليوم ـ والحمد لله ـ للمؤلفين والعلماء للإتصال والإطلاع

ولا سيما لعلماء ومؤلفي الدولة السعودية ، فهي تملك من الإمكانات البشرية والمادية والروحية ما يمكنها من الإتصال بأصحاب جميع المذاهب الإسلامية المعاصرة حقا . ومعرفة عقائدها في مصادرها سواء كانت كتبا أو رجالا وأخذها منها .

وفي إمكانها أن تعقد مؤتمرا سنويا لعلماء جميع المذاهب الإسلامية سواء كان ذلك في أيام الحج أو في غيره تطرح فيه القضايا الهامة وتوضح الآراء والعقائد بحججها وبراهينها ،وتزود الجامعة بالمراجع المعتمدة لكل مذهب وإيضاح الأقوال المعمول بها ، على أن يكون هذا المؤتمر مؤتمر عرض وإيضاح لا مؤتمر جدال يريد فيه كل أصحاب مذهب أن يبرهنوا على صحة مذهبهم وبطلان غيره . فإن فتح هذا الباب لا يأتي بنتيجة وقد يأتي بنتيجة عكسية ..

بل إننا نطمع في الجامعة في أكثر من ذلك ، وذلك بأن تكَوِّن لجانا للتأليف يشترك فيها علماء الأمة من مختلف مذاهبهم ويصدرون كتبا حسب المناهج المقررة في الجامعة لتدرس فيها - مشتملة على المقالات الحقيقية للفرق والمذاهب المعاصرة فعلا - وبذلك تقضي على النظرات الضيقة ، وتوقف زحف العصبية المقيتة ، وتحول دون التأثير الفردي في توجيه طلاب المسلمين .

إن الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ،يجب ألا تصطبغ بمذهب معين فهي للمسلمين جميعا ،تقدم لهم الثقافة الإسلامية من منابعها الصافية ، كتاب الله وسنة رسوله ، فإذا انتقلت بعد ذلك إلى كلام البشر سواء ما كان منه منسوبا إلى مذهب أو ما كان منسوبا إلى فرد فإنه يجب أن يعرض بوضوح ومن مصادر ثابتة مع التأكيد على أنه قول لغير معصوم بل إنني أعتقد أنه مما يدخل تحت مسؤوليات الجامعة وأعمالها إذابة المذهبية وألا يكون فيها

شيء غير مصادر التشريع من كتاب أو سنة أو إجماع . ثم بعد ذلك آراء الأفراد خاضعة للنقاش وللحكم عليها بالخطإ والصواب وعمل الجامعة هو أن تقدم للطلاب تلك الآراء كما يقدمها أصحابها بأدلتها وبراهينها مع عدم محاولة فرض رأي معين أو مذهب معين .

ولو فعلت هذا لكسبت قلوب الملايين من المسلمين بفرقهم المختلفة ولسقط كثير من الأباطيل التي يتنابز بها أصحاب المذاهب ،ولوجد كل فرد من المسلمين عذرا قائما لأخيه فيما يذهب إليه ويقول به ، ولظهرت لها تفاهة ما يكتبه وما يقوله بعض من يسرت لهم مكانا للكتابة ومكانا للقول .

وبعد هذه الكلمة التي أرجو أن تكون دعوة مخلصة لرعاية المناهج في المعاهد الإسلامية ، وألا تفهم بأنها نقد خاص لإدارة الجامعة الإسلامية أو الدولة السعودية ، أو نيل من كفاءة أساتذتها ومشايخها . فإن في الجامعة العامرة من الأعلام من يشرفني الجلوس بين يدية كتلميذ صغير ، بل لقد فعلت وحضرت بالفعل حلقات دروس الوعظ للمشايخ العظام : الشنقيطي ، والإفريقي ، والجزائري ، والكتاني ، وحتى شيبة الحمد . ويهمني أن يرافقني القارئ الكريم بعض الوقت مع الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد في جولة قصيرة بين صفحات كتاب «الأديان والمذاهب والفرق المعاصرة» يقول الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد صفحة 158 ما يلي :

«وكان من رأي عبد الله بن إباض أن مخالفيهم من أهل القبلة ليسوا مؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار . ومع ذلك لم يحرم مناكحتهم وموارثتهم ، وشهادتهم ولو على أوليائهم بدعوى أن معهم دعوة المسلمين تجمعهم ، كما لم يبح دماءهم في السر ، وإن أباحها في العلانية ، ورأى عبد الله بن إباض كذلك أن أموال

# خلاصة مذهب الإباضية

1 ـ يعتبرون دار مخالفيهم من أهل القبلة دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي عندهم» .

2 ـ وقد اختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال : فقالت طائفة منهم هو : (أ) براءة من الشرك والإيمان جميعا لقوله تعالى : ﴿مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء﴾

(ب) وقالت طائفة منهم إن النفاق قاصر على من سماهم الله عز وجل به عند نزول القرآن ، فلا نزيل اسم النفاق من موضعه ولا نسمي به غير من سمى الله عز وجل .

(ج) وقالت طائفة منهم :المنافقون أهل توحيد ولكنهم أصحاب كبائر لا يدخلون في الشرك وإن سميناهم كفارا .

(3) من مذهبهم أن من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل .

4 ـ لم يستبيحوا قتل النساء والأطفال

5 ـ أباحوا قتل المشبهة واتباع مدبرهم وسبي نسائهم وذراريهم بناء على أنهم مرتدون ، وأن أبا بكر رضي الله عنه فعل هذا بالمرتدين » .

هكذا استطاع شيبة الحمد أن يلخص المذهب الإباضي في سطور وأن يحصره في خمس نقاط . كما فعل من قبله الاستاذ أبو زهرة وغيره .

إن للإباضية ـ كما لغيرهم من المذاهب الإسلامية الأخرى ـ في اصول الشريعة وفروعها عشرات من الكتب تشتمل على مئات من الأجزاء . فكيف استطاع الأستاذ شيبة الحمد ومن سار على نهجه

أن يلخص تلك المجلدات الضخمة في خمس نقاط في نصف صحيفة متوسطة ؟

ثم هل يعني أن أصحاب هذا المذهب الإسلامي لم يهتموا بشيء من أمور الإسلام غير دار المخالفين ، ومعنى النفاق وحياة النساء والأطفال ، ومصير المحدودين في الزنى والسرقة ، ومعاملة المشبهة ؟ وإن بقية أحكام الإسلام من دين وشريعة لا هم لهم بها ، ولا بحث لهم فيها ، ولا رأي ولا عقيدة .

أم يرى أن الإباضية إنما يختلفون عن غيرهم من المسلمين في هذه النقط فقط ويتفقون فيما بقي ؟ وهل اتفق المسلمون فيما بقي ؟

أن أن الأستاذ شيبةالحمد يرى أن الإسلام هو هذه النقط فقط وأن غيره لا أثر له في عقيدة المسلمين وسلوكهم .

إن القارئ الكريم مهما فكر في هذا الملخص فإنه لا يستطيع أن يخرج منه بنتيجة ، وعوض الله خيرا على أولئك الطلاب الذين ظنوا أنهم يتلقون العلم . وهم إنما تحشى أذهانهم بفراغ .

لو رجع الأستاذ عبد القادر إلى كتب الإباضية لوجد لهم بحوثا ممتعة في أصول الشريعة وفروعها ، وجميع أنواع ثقافاتها، وهم يتلاقون في بحوثهم مع المذاهب الإسلامية الأخرى هنا وهناك ولا ينفردون برأي في مسألة اجتهادية إلا نادرا ، وقد لا يكون هناك شيء انفردوا به ، وعندما ينفردون برأي في مسألة احتهادية فذلك بنباء على دليل ترجح لديهم ، كما يقع في جميع المذاهب الإسلامية الأخرى .

وهذه الحركة ، حركة اختلاف المذاهب هي خاصية من خصائص الحيوية في الإسلام ، ودليل انفساحه للعقول والأفهام ، وأس صلاحيته لكل زمان ومكان .

فقد تختلف أنظار المجتهدين في مسألة فيذهب كل إلى رأي يعتمد فيه على دليل صح عنده ، وقد يعمل الناس بقول في جهة أو في زمان ثم يترجح غيره عليه فيعمل به الناس ويموت القول الأول أو يبقى في بطون الكتب فقط . وهذه حالة توجد عند جميع المذاهب بل قد تقع للعالم الواحد كما اشتهر للشافعي قديم وجديد وكذلك غيره . فإذا كانت هذه طبيعة الآراء في المذاهب فكيف أمكن للأستاذ عبد القادر أن يلخص مذهب الإباضية في خمس نقاط فقط .

على أنه حتى في هذه النقاط الخمس ـ التي ما هي في الواقع إلا مخلفات للحركات السياسية ، وآثار النزاع على الحكم ، والتي كانت تتخذها السلطة الحاكمة وسيلة لإثارة الرأي العام ضد منتقدي حكمها والساخطين عليها لسوء سيرتها ، ولإبعادهم عن مجال التأثير في الجماهير لم يوفق ولم يعرف رأي الإباضية الحق ، لأنه لم يرجع إليهم وإنما رجع إلى خصومهم ومن أخذ من خصومهم . إذا جاز استعمال هذا التعبير ، وقد أخطأ في النقاط جميعها ، في بعضها نسب إلى الإباضية غير ما يقولون ، وبعضها استعمل فيها عبارات التعميم والإيهام . ولذلك رأيت أن أوضحها نقطة نقطة إما في فصول خاصة وإما في فصل معقود لمسائل اجتهادية فرعية وبرجوع القارئ الكريم إلى مناقشتنا للأستاذ عبد القادر شيبة الحمد في النقاط السابقة يتضح له أن الأستاذ عبد القادر لم يوفق حتى في هذه النقاط التي زعم أنه يلخص فيها مذهب الإباضية فنسب في بعضها إليهم ما لا يقولون به فأعطى صورة غير صحيحة عن هذا المذهب . ولا شك أن مثل هذا التشويه قد لحق ببقية المذاهب الأخرى التي تحدث عنها في كتابه .

وهذا الجهل بالمذاهب الإسلامية ، ومقالاتها الحقيقة ، والخلط بين ما يذهب إليه كل واحد منها ونسبته إلى الآخر ، والتشويه الذي ينتج عن ذلك - سواء كان مقصودا أو غير مقصود - هو ما يجب أن يربأ عنه حملة الشريعة الإسلامية ، والأساتذة الذين يُنَاطُ بهم تدريس مواد الإسلام ، وتكوين أجيال تحمل مشاعل النور والهداية .

أما المؤسسات والمعاهد التي جعلت لتدريس مواد الإسلام فينبغي لها في هذا العصر أن ترتفع عن المذهبية الضيقة ، وأن تنشرح صدرا للبحث العلمي الواسع ، بنزاهة وتجرد ، وأن ترتفع عن اعتبارات الدول والأوطان مراكز مذهبية معينة لا تخرج عن إطارها ، وعن حسبان أن للدول القائمة مذهبا معينا لا تخرج عن حدوده .

إن المؤسسات والمعاهد التي تتولى تدريس الشريعة الإسلامية بأصولها وفروعها يجب أن تغير مناهجها وكتبها على نمط يسمح لكل المذاهب الإسلامية أن تتاح لها فرصة عرض عقائدها وآرائها بوضوح وصحة من مصادرها الثابتة لا من المصادر البعيدة عنها والتي قد تشوهها وتثبت لها نقيض ما تعتقده وتراه . بل يجب أن تعرض آراء المذاهب جميعا باعتبارها آراء أفراد منسوبة إلى من قال بها مقيمة بما استندت إليه في حجة أو دليل معتبر في الشرع ، وينبغي ألا يقوم بعرض آراء أو عقائد أي مذهب إلا علماء مستنيرون منه ، يعرفونه حق المعرفة ويميزون بين المعمول به والمتروك في أقواله ويضعونه في درجته من الصحة أو الشذوذ .

# مع الدكتور هويدي

هذا مؤلف معاصر آخر ، أصدر كتابا سماه (تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية) وخصص الجزء الأول منه للشمال الإفريقي وقد قسم هذا الجزء إلى قسمين :

القسم الأول : تحدث فيه عمن سماهم الخوارج والشيعة .

القسم الثاني : تحدث فيه عما سماه الإسلام السني .

ومع أن الدكتور هويدي يعيش في العصر الذي يدعو كل ما فيه إلى وجوب العمل على توحيد صفوف المسلمين ، وعلى الرفق بهم ، واستعمال الكلمات المؤنسة اللطيفة في الحديث عنهم ، مهما كانوا وأينما كانوا ، وعلى التقريب بين وجهات أنظارهم المختلفة ، وعلى منابذة الجمود والعصبية ، ورغم أن دراسته للدكتوراه كانت في باريس ، ورغم أنه دكتور في الفلسفة التي يفترض في صاحبها أن يكون واسع الأفق ، منفسح النظرة ، متفهما لجميع الآراء والنظريات ،رغم كل ذلك فإنك لمجرد ما تقرأ جزءا من هذا الكتاب تحس بأن تيارا قويا يجرف قلم الدكتور في طريق معينة كأنما يسوقه فيها بدون وعي !

جاء في كتابه ص 54 ما يلي :

«فلسفة الإباضية : يلخص الأشعري في (مقالات الإسلاميين ، واختلاف المصلين) النقاط التي التقى حولها جمهور الإباضية وبوسعنا أن نجمعها على الوجه التالي :[1] .

ثم يخلط خلطا عجيبا بين ما نسبه أبو الحسن الأشعري إلى الخوارج عامة أو إلى بعض فرقهم ـ كالحفصية ـ خاصة وإلى ما

(1) سوف ننقل نص الفقرة ونعرضها للمناقشة في أواخر هذا الفصل .

نسبه إلى الإباضية ويستخرج من ذلك الخليط العجيب ،النقاط التي يزعم أن الأشعري اعتبرها ملخصا لمقالات الإباضية .

والسؤال هنا : ما الذي يحمل الدكتور على الرجوع إلى ما كتبه الأشعري قبل عشرة قرون وهو يتحدث عن الإباضية في هذا القرن ، أما كان أولى به وأقرب إلى الحق والصدق أن يأخذ مقالاتهم من نفس كتبهم ـ وعنده منهما النذر القليل ويستطيع الحصول على غيرها لو أراد بجهد يسير ، عندما كتب عن المالكية رجع إلى كتب المالكية فلماذا لم يقف نفس الموقف مع الإباضية ويرجع إلى كتبهم وإنما تركهم ورجع إلى غيرهم يلتمس ما قيل عنهم قبل عشرة قرون .

يقول الدكتور هويدي في كتابه السابق ص 44 ما يلي (1)

«وكان الوهبية يطلقون على أنفسهم اسم ـ المسلمين ـ لأنهم وحدهم هم الذين يستحقون هذا الاسم في نظر أنفسهم ، ولأنهم القائمون بالسنة وحدهم ، أما المالكيون والحنفيون الذين انتشروا بإفريقيا فقد أطلق عليهم الوهبية اسم الموحدين ، أي أنهم في نظرهم ليسوا بمشركين ، ولكنهم ليسوا بمسلمين أيضا ، وكانوا يعتقدون أن دعوة هؤلاء الموحدين إلى الدين الحق ، وهم عندهم مبادئ الخوارج ، فرض كفاية على كل وهبي ، وأن عليه أن يبدأ بإقناعهم بالحسنى أول الأمر . فإن أبوا فيجب عليه قتالهم ، لكن لا تقع الجزية على الموحدين بحال من الأحوال على عكس المشركين ، (ويمثلهم في نظر الإباضية المسيحيون واليهود والزرادشتية . . . ) فإنه تقع عليهم الجرية» .

وبعد هذا الكلام مباشرة وضع بين قوسين ( الشماخي : كتاب السير) ولا شك أن القارئ ـ حين يجد بعد ذلك الكلام اسم

(1) سعود إلى مناقشة هذه الفقرة في فصل آت .

الشماخي واسم كتابه السير ـ يعتقد أن الكلام السابق منقول عن الشماخي إذا لم يكن بالنص والحرف فبالمعنى . ولا دلالة له غير ذلك والواقع أن كتاب السير كتاب تراجم وتاريخ لا يتحدث عن هذا الموضوع مطلقا وليس فيه ما يشير إلى هذا الكلام لا من قريب ولا من بعيد ،ولست أدري كيف تورط الدكتور فألقى نفسه في هذه المشكلة التي تجعله ينسب كلاما إلى شخص لم يقله وإلى كتاب لم يوجد فيه . هل كان يعتقد أن الكتاب من الندرة بحيث لا يعرفه الناس ولا يقرأونه وأنه إذا كان كذلك فلا بأس أن ينسب إليه ما ليس فيه .

قد تكفي سقطة واحدة كالسقطة السابقة للتدليل على المنهج الذي يسير عليه المؤلف ولكننا سوف نعرض على القارئ الكريم نماذج أخرى أكثر وضوحا عن ذلك المنهج .

يقول الدكتور هويدي في نفس الكتاب صفحة 49 ما يلي :

«ومن فرق الإباضية كذلك ، فرقة النفوسية أو التمزينية أصحاب أبي يونس وسيم النفوسي التمزيني الذي ثار مع أصحابه في ولاية أبي بكر بن الأفلح بسبب مساقي الناس . وترك اتباع الحاكم حفر هذه المساقي من غير تسوية مما أثار الناس» . (الشماخي : كتاب السير ص 195 ) هكذا قال ، وإذا رجعت أيها القارئ الكريم إلى كتاب السير للشماخي صفحة 195 فإنك سوف تجد كلاما يناقض تماما ما أورده الدكتور عن الإباضية وعن أبي يونس ونسبه إلى الشماخي ، وليته حين نسب هذا الكلام إلى الإباضية لم يتورط فيذكر المؤلف والكتاب والصفحة وليته إذ ذكر المؤلف لم يذكر الكتاب والصفحة ، وليته إذ ذكر المؤلف والكتاب لم يذكر الصفحة حتى يمكن ـ دفاعا عنه ـ أن يستمسك الإنسان ولو بخيط رقيق واه ولكن ما الحيلة والدكتور يريد أن يظهر

بمظهر من يتبع الأسلوب العلمي فوقع في هذه المشكلة . والآن أيها القارئ الكريم إذا رجعت إلى كتاب السير للشماخي ص 195 فإنك سوف تجد فيه ما يلي بالحرف الواحد :

«ومنهم(1) أبو يونس وسيم النفوسي التمزيني ، قال أبو زكرياء إن الإمام استعمل على قنطرارة أبا يونس وسيم ـ وما ولاها ، فأحسن السيرة ، وسبب خروجه من جبل نفوسة إلى قنطرارة ، أن خدمه إذا احتطبن في مساقي أرباع الناس تركن الحفر في غير تسوية ، فيمسكن الماء عند مجيء المطر ،فخشي التبعات ، فولى قنطرارة ، فأحسن السيرة وعدل في القضية ، وأحسن إلى الرعية ، وربما طلع على أشرف موضع حيث يسمعه الأقصى والأدنى فينادي : لا فرار من الصدقة ، والفار من الصدقة يؤذي ويكرر ذلك ، وتمادى على ولايته وعدله إلى أن مات مريضا حميدا» .

ولا شك أن القارئ الكريم يرى الفرق الكبيربين ما قاله الشماخي في السير وبين ما نسبه إليه الدكتور هويدي . ولكي تتم الصورة ويتضح موقف الدكتورهويدي أنقل للقارئ الكريم ما يتعلق بالموضوع في كتاب السير .

يقول الشماخي محمد سعيد بن أبي وسيم التمزيني في كتابه السير ص 214 ما يلي :

«وقال أبو زكرياء أرسل أبو يونس وسيم بن سعيد ابنه سعداً إلى تيهرت ليتعلم العلم ومعه نفاث بن نصر فتعلما عند الإمام . فلما بلغا من العلوم ما أراد الله ،أرادا الرجوع إلى بلدهما ،وذلك وقت موت أبي يونس عامل الإمام على قنطرارة ـ وتقدمت أخباره ـ فاختار الإمام أفلح سعداً لأحكام الناس وقدمه في موضع أبيه» . هذا نص ما قاله الشماخي عن أبي يونس وسيم وعن ابنه

(1) أي ومن علمائهم أي علماء الإباضية

سعد، وعند المقارنة يظهر لك مناقضة ، ما قاله الدكتور هويدي لما جاء في سير الشماخي فبينما يصفه الشماخي بالتقى والورع وفراره من الشبهات واختيار الإمام له ـ من أجل هذه الصفات ـ فولاه عاملا له ، .ويقرر الشماخي أن أبا يونس بقي عاملا للإمام حتى توفي وأنه كان مرضيّا عنه من النّاس ومن الإمام ويقرر أيضا أنه أرسل ولده إلى تاهرت ليدرس العلم على الإمام وأنه فعلادرس عليه حتى بلغ مراده ورجع إلى بلده فاختاره الإمام أيضا عاملا في مكان أبيه .

هذه الصورة التي وضعها الشماخي وقد جاء الدكتور هويدي بصورة مناقضة لها تماما ونسبها إلى الشماخي والدكتور هويدي يزعم أن أبا وسيم انتقد خدم الحكام فثار على الإمام وثار معه الناس حتى كونوا فرقة تسمى النفوسية والتميزينية وهو كلام لا أساس له مطلقا لا في الواقع ولا في كتاب السير ولا في غيره من كتب التاريخ الإباضي وربما نقل الدكتور هذه الفكرة عن بعض المستشرقين وأن أولئك المستشرقين لم يفهموا كلام الشماخي ففسروه بهذه الصورة ونقلها عنهم الدكتور ، دون الرجوع إلى الأصل ، وإلا فلا تفسير لهذا التناقض بأي اعتبار ولا سيما أن عبارة الشماخي من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تفكير ولا تفسير .
ومما وقع فيه الدكتور هويدي أيضا من نسبة كلام إلى ناس لم يقولوه أو تحريف ما قالوه بحيث يؤدي معنى غير المعنى الذي قصده المؤلف الأصلي ما نسبه إلى أبي الحسن الأشعري . فقد جاء في كتاب الدكتور هويدي ما يلي :ص 54

«يلخص الأشعري في (مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين) ـ طبعة ريتر ـ الطبعة الثانية ـ (1963) النقاط التي التقى حولها جمهور الإباضية وبوسعنا أن نجمعها على الوجه التالي :

تأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر، وزعموا أن عليا هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن الكريم (6 : 17) ﴿**قل أندعو من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرنا ،ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله ، كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران ، له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا ، قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين**﴾

وإن أصحابه الذين يدعونه إلى الهدى أهل النهروان ، وزعموا أن عليا هو الذي أنزل الله سبحانه فيه الآية : ﴿**ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا**﴾(2 ، 204) وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذي أنزل الله فيه ﴿**ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله**﴾ .

وإذا رجع القارئ الكريم لم يجد هذا الكلام فيما كتبه الإمام الأشعري عن الإباضية وإنما يجد هذه الفقرات ضمن شنائع أخرى أشد منها وأخزى نسبها الإمام أبو الحسن إلى الحفصية - أتباع حفص بن أبي المقدام - وعلق عليها الإمام أبو الحسن هناك بقوله : «إلا أن جل الإباضية يبرأون منه وممن تبعه - أي يبرأون من حفص وأتباعه لشناعة مقالاته - ولكن الدكتور هويدي الذي نسب إلى الشماخي ما نسب لا يعجزه أن ينسب إلى أبي الحسن الأشعري ما يريد أن ينسب .

وفي الحين الذي يذكر أبو الحسن أقوال الحفصية ثم ينص على أن الإباضية يبرأون من ذلك أي يبرأون من الأقوال وممن قال بها - يأتي الدكتور هويدي فيأخذ مما نسب إلى الحفصية فقرة - لعلها أشنع ما نسب الى الحفصية - فيجعلها مما يلتقي حوله الإباضية وينسب ذلك كله إلى أبي الحسن الأشعري مفسرا قول أبي الحسن

«إلا أن جل الإباضية يبرأون منه» بقوله هو النقاط التي يلتقي حولها جمهور الإباضية يعني أن أبا الحسن يقول إن جمهور الإباضية يبرأون ممن يقول هذا فيترجمه الدكتور هويدي إلى جمهور الإباضية يلتقي حول هذا . ويعطي لكلمة يبرأون التي وردت على لسان أبي الحسن كلمة يلتقون التي وردت على قلمه . والدكتور يفعل هذا مع هذه الكتب وهي مطبوعة ومتداولة بين أيدي المثقفين ، ولا يشعر بحرج ـ فيما يبدو ـ في موقفه لأنه يقصد هذا .

والذي يتتبع ما كتبه الدكتور هويدي عن الإباضية ـ رغم ذكره لبعض كتبهم ـ يحس أن الدكتور يجهل كثيرا من الأشياء التي تناولها بالحديث عنها ، سواء ما كان منها مقالات وآراء في الشريعة الإسلامية أو ما كان منها أحداثا وتاريخا وبلدانا وإلى القارئ الكريم أمثلة في أخطائه في الأحداث والتاريخ والبلدان .

يقول في كتابه ص 58 ما يلي :
«حيث أن الوارجلاني أحد فقهاء وفلاسفة الإباضية الرستميين في جبل نفوسة» . وأبو يعقوب كما هو معروف ليس رستميا وإنما هو سدراتي وليس من جبل نفوسة وإنما هو من سدراتة وسكن وارجلان فنسب إليها وقيل له أبو يعقوب الوارجلاني .

والرستميون سكنوا تاهرت وقد انقرضوا قبل ثلاثة قرون من وجود أبي يعقوب في وارجلان ووارجلان تقع في الجنوب الشرقي للجزائر بينما تقع تاهرت في الشمال الغربي للجزائر . أما جبل نفوسة فيقع في ليبيا والأماكن الثلاثة متباعدة عن بعضها ولا علاقة في النسب بين أبي يعقوب والرستميين ولكن الدكتور ـ حسبما يبدو ـ لا يفرق بين هذه الأشياء ، ولا يهمه أن يفرق .

يقول في كتابه ص 49 ما يلي :

«أبو يونس وسيم النفوسي التمزيني الذي ثار مع أصحابه في ولاية أبي بكر بن الأفلح» .[9]

وأبو يونس لم يثر على إمامه أبدا ، وبقي عاملا له حتى توفي - كما أوضحنا ذلك من قبل - وهو لم يدرك إمامة أبي بكر لأنه توفي في إمامة أفلح وقد تولى ابنه سعد الولاية من بعده على قنطرارة للإمام أفلح .

وكل ما كتبه الدكتور هويدي في هذه الفقرة خطأ ، وأشد النقد إنما ينصب عليه بسبب نسبته هذا الكلام إلى الشماخي بتحديد الكتاب والصفحة بينما يحمل الكتاب والصفحة ما يناقض هذا الكلام مناقضة كاملة.

هذه شواهد مما كتبه الدكتور هويدي عن الإباضية وهي - مع شناعتها أقل من بعض ما لم نتعرض له - وقد كتب عن بني ميزاب كلاما تتقزز منه النفوس ، يبدو أنه نقله عن بعض المستشرقين الحاقدين على بني ميزاب بترجمة حرفية ركيكة يظهر فيها - بوضوح - سخافة التعبير والخطأ في نطق الأسماء .

وزعم الدكتور هويدي أنه تناول بالتحليل بعض مصادر الفلسفة الإباضية ولكنه فيما يبدو أنه نقل تلك الدراسات عن بعض المستشرقين بما فيها من خطأ وجهل بمعاني بعض المصطلحات كما تحدث عن الحركة العلمية والتاريخية بكثير من التخبط والجهل .

# مع الدكتور هويدي أيضا

مهمة الشرح والإيضاح مهمة عسيرة ، وهي تقتضي ممن يضع نفسه في موقف الشارح أن يكون ذا استعداد للقيام بهذه المهمة العسيرة .

ومن أهم الوسائل لذلك ـ فوق الملكة الفطرية ـ أن يمتلك القدرة على الفهم الصحيح ، وأن يقوى على إيصال الصورة الحقيقية للموضوع إلى الآخرين في وضوح ،وأن يكون فاهما فهما صحيحا لا يخطئ لما يريد شرحه ، وأن يكون أمينا في نقل المعاني ، وأن يكون واضح التعبير غير جاهل بالمصطلحات ، وأن يكون عارفا باللغة واشتقاقاتها معرفة دقيقة فإن اختلت فيه هذه الوسائل فإن شروحه لا تكون إلا صورًا من الغموض ، وعجائب من الخلط والتشويه . والدكتور هويدي يصر ـ وهو يكتب عن الإباضية ـ أن يقدم شروحا وتعاليل كثيرة يكتنفها الخطأ من كل جانب ، وسوف أناقش معه في هذا الفصل مثالين مختصرين الأول في المعنى اللغوي لكلمة مفردة والثاني لفقرة تتضمن بعض الاصطلاحات .

المثال الأول :

جاء في كتابه تاريخ الفلسفة الإسلامية نقلا عن الشماخي صفحة 37 ما يلي : «فاتعدوا ليوم معلوم يجتمعون فيه» وقد شرح كلمة (اتعدوا) بقوله (أي أعدوا العدة) ووضعها بين قوسين ،وأحسب أن عبارة الشماخي واضحة لا لبس فيها ولا تحتاج إلى شرح . ولكنها لا تعني ما ذهب إليه الدكتور إلا على باب من الإلتواء والتأويل لأن كلمة (اتعدوا) تعني أنهم اتفقوا على موعد يتلاقون فيه ، أو وعد بعضهم بعضا باللقاء ، أو حددوا لأنفسهم زمانا أومكانا

يجتمعون فيه أو ما يؤدي هذا المعنى ففسر كلمة (اتعدوا) بقوله أعدوا العدة إي استعدوا والفرق بين معاني اتعدوا واستعدوا وأعدوا واضح في استعمالات اللغة العربية لأن (اتعدوا) مشتقة من وعد وهي مادة أخرى غير مادة عد ، وأعد ، واستعد .

ولكن الدكتور ـ وهو يتعاطى الشرح والتفسير ـ لم يحمل نفسه عناء التذوق ، تذوق معاني الكلمات في استعمالاتها الصحيحة المختلفة . ولا عناء الرجوع إلى قواميس اللغة ، للتأكد من سلامة فهمه . ولا حتى عناء التأمل في سياق العبارة وما تؤديه وأعتقد أن الاستهانة بالدقة في معاني المفردات واستعمالاتها من رجل يشتغل بالأبحاث الفلسفية ، لا يناسب ما تفرضه الفلسفة من التدقيق في معرفة الحقائق .

المثال الثاني :

يقول الدكتور هويدي في كتابه السابق ص 44 ما يلي :

«يقال الإباضية الخوارج (الوهبية)[1] أو (الوهابية) وكان الوهبية يطلقون على أنفسهم اسم (المسلمين) لأنهم وحدهم هم الذين يستحقون هذا الاسم في نظر أنفسهم ، ولأنهم القائمون بالسنة وحدهم ، أما المالكيون والحنفيون الذين انتشروا بإفريقيا فقد أطلق عليهم الوهبية اسم (الموحدين) أي أنهم في نظرهم ليسوا بمشركين ،ولكنهم ليسوا بمسلمين أيضا ، وكانوا يعتقدون أن دعوة هؤلاء الموحدين إلى الدين الحق وهوعندهم مبادئ الخوارج فرض

(1) هذه التسمية خاصة بالإباضية تطلق عليهم دون غيرهم من الفرق التي انشقت عنهم . وسبب تسميهم بهذا الاسم أن فرقا انشقت عن الاباضية وانحرفت عن أصولها وعقائدها واحتفظت باسم الإباضية رغم أنها صار لها أسماء جديدة . فأطلق الإباضية الأصلاء على انفسهم كلمة الوهبية تمييزًا لهم عن غيرهم في الفرق التي مالت إلى الخوارج أو إلى المعتزلة . كالنكار والحسينية وغيرهم وستجد مزيدا من التفصيل والايضاح عن هذا الموضوع في الفصل الخاص بالحديث عن فرق الإباضية .

كفاية على كل وهبي ـ وأن عليه أن يبدأ بإقناعهم بالحسنى أول الأمر ـ فإن أبوا فيجب عليه قتالهم . لكن لا تقع الجزية على الموحدين بحال من الأحوال ، على عكس المشركين (ويمثلهم في نظر الإباضية المسيحيون واليهود والزرادشتية) فإنه تقع عليهم الجزية .

حرص الدكتور هويدي حرصا شديدا على أن يذكر كلمة الخوارج قبل أو بعد كلمة الإباضية كأن إحداهما تفسير للأخرى مما اقتضاه أن يكرر كلمة (الخوارج) ـ دون أية حاجة إليها ـ في الصفحات القليلة التي كتبها نيفا وثلاثين مرة مما يبعث السأم والإشمئزاز في نفس القارئ من هذا التشبث اللفظي الذي يسيطر على حواس الكاتب كأنما يخشى أن ينفلت من الإباضية دون أن يلتصق بهم الخوارج . وفي مقابل هذاحرص حرصا شديدا أيضا كلما ذكر المذهب المالكي أن يلحقه بكلمة السي في إصرار وتشبث عجيبين كأنما هناك مذاهب مالكية كثيرة يتحدث هو عن واحد منها فقط أو كأنما يخشى أن ينفلت منه المذهب المالكي دون أن تلتصق به كلمة السني . ولا يدل على هذا التشبث اللفظي الساذج ـ إن دل على شيء ـ إلا على أن الكاتب في قرارة نفسه لا يصدق هذا ولا يؤمن به . وإنما يقوله ويحرص على قوله خوفا من وهم يطارده في أعماق نفسه ،أوكالمتحدث الذي لايثق فيما يقوله أو يعلم أن الناس لا يصدقونه فيؤكد كل جملة من حديثه بيمين دون أن يطلب منه يمين .

يقول الدكتور هويدي «وكان الوهبية يطلقون على أنفسهم اسم المسلمين» ثم يذهب يشرح كلامه هذا الواضح بتفسير معقد فيزعم أنالوهبية يقصرون اسم المسلمين عليهم ولا يطلقونه على غيرهم لأنهم وحدهم الذين يستحقونه ، ولأنهم القائمون بالسنة .

وأريد أن أقول للدكتور هويدي بعبارة واضحة مختصرة إن الإباضية يطلقون كلمة المسلمين على جميع أهل القبلة وهم داخلون فيها وقد يطلقونها ويريدون بها الإباضية بقرينة تدل على ذلك إما لفظية وإما بدلالة السياق وهي ترادف كلمة الموحدين في أغلب الاستعمالات ولهذا فكلام الدكتور هويدي غير صحيح وهناك بحوث شرعية مطولة بين علماء الأمة في معاني كلمات مؤمن وموحد ومسلم ومشرك وكافر ومنافق وفاسق وعاص والعلاقات بين بعضها والبعض الآخر والخصوص والعموم فيها ولكل المذاهب الإسلامية في هذا الموضوع مواقف محددة وللإباضية فيها موقفهم المحدد .

أما إنهم يحسبون أنفسهم عاملين بالإسلام قائمين بالسنة فهذا صحيح وكل مذهب من المذاهب الإسلامية يعطي لنفسه هذا الحق ويأباه عن الآخرين ، لأنه إذا كان الآخرون المخالفون له على الحق فهو على الباطل . ولذلك نجد كل أهل مذهب يحرصون على أن يسموا أنفسهم : أهل السنة ، أهل الحق ، أهل الإستقامة .

وربما كان مهما أن يفهم الدكتور أن جميع أصحاب المذاهب الإسلامية قد يطلقون كلمة المسلمين ويريدون بها مذاهبهم الخاصة بقرينة تدل على ذلك ولو تأمل في كتب المذهب (المالكي السني) لوجدها مئات المرات قد أطلقت كلمة المسلمين على أتباع الإمام مالك فقط ولا حرج في ذلك فهي وغيرها لا تريد تحجير الواسع كما أراد أن يفسر الدكتور . بقي في هذه النقطة أن يعلم الدكتور أن الإباضية إذا أرادوا أن يتحدثوا عن الإباضية خاصة فإن لهم أسماء خاصة كالإباضية والوهبية وأهل الدعوة وأهل الإستقامة وكثيرا ما يرد في كتب الفقه قال أصحابنا أو هذا قول أصحابنا على أن كلمتي الأصحاب وأهل الإستقامة تستعملها مذاهب أخرى

للدلالة على نفسها . أما الإباضية والوهبية وأهل الدعوة فهو خاص عند الإباضية بالإباضية .

بعد هذا التفسير الملتوي الذي لا لزوم إليه من الدكتور هويدي ينزلق قلمه إلى عبارة توحي بأن الكاتب يريد إشعال فتنة بين الإباضية من جهة والمالكية والحنفية من جهة أخرى فقد قال : أما المالكيون والحنفيون الذين انتشروا بإفريقيا فقد أطلق عليهم الوهبية اسم الموحدين أي أنهم في نظرهم ليسوا بمشركين ، ولكنهم ليسوا بمسلمين أيضا .

لست أدري هل كان الدكتور هويدي يحس بما تدل عليه هذه العبارة وأنها لا تصدر في هذا العصر إلا عن إنسان يريد أن يثير فتنة . ويفرق كلمة ويزرع البغضاء بين الناس ، وأنه اختار المذهبين المالكي والحنفي ليجعل منهما مقدح النار . وإلا فلماذا خصصهما دون بقية الفرق والمذاهب . ولماذا رجع إلى تلك العبارة الغامضة الموهمة التي قيلت قبل عشرة قرون مضت . إن كلمة الموحدين من الناحية الشرعية يطلقها الإباضية على كل من أقر بالجملة وليست خاصة بالمالكية والحنفية بل تطلق عليهما وعلى الإباضية أنفسهم وعلى غيرهم من الفرق والمذاهب التي آمنت بالله ورسوله .

إن الإباضية يطلقون على المالكية وغيرهم اسم المسلمين ويعاملونهم ويعاملون غيرهم - ممن أتى بالجملة - معاملة المسلمين لا ينقصونهم شيئا أبدا ما عدا الاستغفار وطلب الرحمة من الله فهذه حقوق شخصية والإباضية يرون أن الولاية والبراءة الشخصيتين واجبتان فعلى كل مسلم أن يتولى ويحب ويستغفر ويسترحم للمسلم الذي يراه موفيا ويعمل صالحا وعليه أن يبغض ويبرأ إلى الله من كل عاص إذا عرفه بشخصه فإذا لم يعرفه توقف فيه حتى يعرفه .

وخلاصة مناقشة هذه النقطة أن الإباضية يطلقون كلمة المسلمين على جميع المسلمين دون تفريق وقد يطلقون كلمة المسلمين ويقصدون بها جزءا منهم بدلالة قرينة أو سياق وهذا هو الأسلوب الموجود في أحاديث جميع الفرق والطوائف وعندما يتحدث أي متحدث عن النصر والهزيمة بين جيوش المسلمين وأعدائهم فقد ترد أمثال هذه العبارات فعندما يقال انتصر المسلمون في أسبانيا أو انهزموا في موقعة كذا فهم يعنون بذلك المسلمين الذين هم في الواجهة ، ولا شك أن المسلمين الذين هم بعداء عن أرض القتال ليسوا منتصرين أو منهزمين في الوقائع السابقة ، وعندما يكون القتال بين فرق من المسلمين أو دول من المسلمين فيقول أحد الفريقين انتصر المسلمون أو انهزموا أوفعلوا كذا فهو بالتأكيد يرد بكلمة المسلمين الجناح الذي هو فيه أو ينتهي إليه وقد استعمل كلمة المسلمين للدلالة على هذا القسم الخاص ولكن التعبير مع هذه الدلالة لا يعني إخراج القسم الآخر من الإسلام أو الحكم عليه بالكفر . أظن أن هذا يكفي لإيضاح هذه النقطة التي حاول الدكتور هويدي أن يستعملها في غير حقيقتها .

بعد هذا كله يتورط الدكتور هويدي تورطا مخجلا حين يقول :

«وكانوا يعتقدون أن دعوة هؤلاء الموحدين إلى الدين الحق - وهو عندهم مبادئ الخوارج - فرض كفاية على كل وهبي وأن عليه أن يبدأ بإقناعهم بالحسنى أول الأمر فإن أبوا فيجب عليه قتالهم ، لكن لا تقع الجزية على الموحدين بحال من الأحوال . على عكس المشركين (ويمثلهم في نظر الإباضية المسيحيون واليهود والزرادشتية . . . الخ) فإنه تقع عليهم الجزية» . الواقع أن هذا الكلام غير مستقيم ولا سليم وصاحبه فيما يبدو لا يفرق بين

فرض العين وفرض الكفـايـة فبينمـا يقول إن دعوة المـوحـدين إلى مبادئ الخوارج فرض كفاية عند الإباضيـة ينـاقض قولـه هـذا فيزعم أن ذلـك يجب على كل فرد وأنـه على على كـل فرد أن يـدعـوهم بالحسنى فإن لم يستجيبوا قاتلهم وهذا كلام يناقض بعضه بعضا وهو يزعم هنا أن الدين الحق عند الإبـاضيـة هو مبـادئ الخوارج ولكنـه في آخر الفصل بعد أن يقسم الإباضية إلى مجموعـة من الفرق يقول وجميع هذه الفرق للإباضية تبرأ من فرق الخوارج . فإذا كـانت تبرأ منهم فكيف تعتبر مبـادئهم هي الـدين الحق ، وبـوضـوح واختصـار نستطيع أن نقـول إن هـذا الكـلام لا أسـاس لـه عنـد الإبـاضيـة ولم يوجب الإباضية أبدا ـ لا من باب فرض الكفاية ولا من بـاب فرض العين ـ على كـل وهبي أن يـدعـو أصحـاب المـذاهب الأخرى إلى مذهبه ولا أن يقاتلهم وأقصى ما يطـالب بـه الفرد الإبـاضي في هـذا المـوضـوع هـو الأمر بـالمعروف والنهي عن المنكر بـالأسلـوب المعروف في هذا الباب .

ولعل الـدكتـور الفيلسـوف مرت بـه عبـارة في بعض كتب علم الكلام تقول إن على الإمام أن يدعو مخالفيه إلى ترك مـا بـه ضلوا وإلا أعذر إليهم وقـاتلهم ومثل هـذه العبـارة ترد عنـد الحـديث عن الدولة ومن يخرج عنها بصفة عـامـه . والوجوب هنـا على الإمـام . والمدعو ليس هم المالكية أو الحنفيـة أو غيرهم وإنمـا هو الطـائفـة الخارجة على الإمام العادل مهما كان مذهبهـا لأنهـا طـائفـة بـاغيـة فيطلب إليهم الإمـام أن يتركوا مـا بـه ضلوا أي يرروا بـه بغيهم عن الإمام وأن يرجعوا إلى الأمة فإن امتنعوا قاتلهم وشتـان بين موضوع وموضوع وما أحسب أنه يستقيم في تفكير أو عقل أن يلزم كل فرد من مذهب بدعوة غيره إلى مذهبه فـإن امتنع قتلـه وعلى كل حـال فهذا شيء لم يكن عند الإباضية .

أما عبارته الأخيرة في هذه الفقرة وهي قوله (ولكن لا تقع الجزية على الموحدين بحال من الأحوال على عكس المشركين ويمثلهم في نظر الإباضية المسيحيون واليهود والزرادشتية) فلا معنى لها ولا داعي إليها ولا علاقة لها بالموضوع ويخيل إلي أنها كانت كذلك في كتب المستشرق الذي ينحت منه الدكتور فلم يفهمها ولم يجد لها موضعا فوضعها بين قوسين وجردها حتى وقعت في هذا المكان صدفة ومن غير تدبر ولا تفكر ولا إمعان .

لعله مما يفيد القارئ الكريم أن أعود معه فألخص له أخطاء الدكتور في شروحه السابقة التي لا تستند إلى حقيقة فيما يلي :

1 ـ اتعد القوم ـ وعد بعضهم بعضا ـ حددوا موعدا للقاء ـ اتفقوا على اللقاء في زمان أو مكان أو فيهما . وليس معناها أعدوا العدة .

2 ـ كلمة الخوارج حتى على رأي من يعتبر الإباضية فرقة من الخوارج . لا ترتبط بالإباضية ارتباطا لفظيا مستمرا .

3 ـ الإباضية في الاستعمالات العامة يطلقون لفظ المسلمين على أمة الإجابة وهذا الأكثر في استعمالهم وقد يقصدون به الإباضية فقط بدلالة قرينة لفظية أو من السياق .

4 ـ كلمة الموحدين يطلقها الإباضية على جميع من نطق بكلمة التوحيد في المسلمين وليست خاصة بالمالكية والحنفية كما تشعر عبارة الدكتور .

5 ـ شرحه لكلمة الموحدين بأنها تعني أنهم ليسوا مشركين وليسوا مسلمين غير صحيح والموحدون هم المسلمون وكل المسلمين في جميع الأزمنة والأمكنة هم موحدون .

6 ـ لا يوجب الإباضية على أي إباضي أن يدعو غيره إلى الإباضية ولا يجيزون له مطلقا أن يقبل أحدا من المسلمين سواء

استجابوا له أو لم يستجيبوا وسواء دعاهم أو لم يدعهم ، لأن الدعوة أمر شخصي من حقه أن يستعمله هو فقط ولا يوجبه عليه أحد : ولو دعا أحدا فلم يستجب له فقتله لوجب قتله قصاصا .

7 ـ الإباضية لا يرون أن الدين الحق هو مبادئ الخوارج بل يرون أن مبادئ الخوارج ضلال وباطل وأن الدعوة إليها دعوة إلى الباطل سواء كانت دعوة بالحسنى أو بالشدة .

8 ـ الإباضية يفرقون بين أحكام المشركين وأهل الكتاب والصابئين فلكل واحد من هؤلاء حكم خاص به لا يتعداه إلى غيره . والتسوية بينهم في حكم الجزية خطأ من الدكتور فإن المشركين ليسوا من أهل الجزية ،ولا تقبل منهم .

9 ـ ذكر عددا من الفرق قال إنها من فرق الإباضية ثم قال :

«وجميع هذه الفرق تتبرأ من فرق الخوارج الاخرى : الأزارقة والبيهسية والنجدات والصفرية ... الخ ،لكن اسم الوهبية يجمعها ويطلق عليها كلها» وصحيح أن الإباضية الوهبية يبرأون من جميع فرق الخوارج لكن ليس صحيحا أن كلمة الوهبية تطلق على جميع فرق الإباضية . وقد رأينا أن نخصص فصلا لمناقشة موضوع فرق الإباضية أو الإنشقاق عند الإباضية وفي إمكان القارئ أن يراجع هذا الموضوع هناك .

أحسب أن هذه النماذج البسيطة التي عرضناها في هذا الفصل عن تخبط الدكتور كافية للدلالة على قيمة الكتاب في عرضه لفلسفة الإباضية .

# هويدي في تبعية المستشرقين

للمستشرقين عندما يكتبون عن الإسلام ـ سواء كانت كتابتهم عنه كدين ، أو عن الأمة الإسلامية جمعاء كأمة ، أو عن مذهب من مذاهبها كمذهب أو فرقة ـ أساليبهم ودوافعهم ومراميهم الظاهرة والخفية ، ومهما كان المستشرقون مخلصين للبحث العلمي في هذه المواضيع فإنهم ـ في الحقيقة ـ أشد إخلاصا للدوافع والمرامي الحقيقية التي حملتهم على الكتابة عن الإسلام أو عن المسلمين ، أو عنهما معا .

والواقع أنهم نجحوا إلى مدى بعيد في تحقيق أهدافهم البعيدة التي يرمون إليها بكتاباتهم ، ومحاضراتهم ، وندواتهم ، وأسمارهم ، ولعل من أبسط أهدافهم أن يتركوا لهم ظلالا في بلاد الإسلام خاصة ، وفي الشرق عامة . وقد استطاعوا ـ فعلا ـ أن يكونوا في البلاد الإسلامية ومن أهلها مستغربين من حملة الأقلام وأصحاب الفكر ، ينظرون إلى الشرق من نفس الزاوية التي ينظر منها المستشرقون مع فارق بسيط هو أن المستشرقين الغربيين إنما يخدمون ـ بما يقدمونه عن الشرق ـ مصلحة الغرب أي مصلحة بلادهم . أما المستغربون الشرقيون فهم إنما يخدمون أيضا ـ بما يقدمونه عن الشرق والغرب ـ مصلحة الغرب أيضا . أي مصلحة الموجهين لهم ، المؤثرين عليهم ، أي أن المستشرقين الغربيين استطاعوا أن يتركوا لهم في الشرق ظلالا تتحرك لتحركهم ، ومفكرين وفلاسفة يفكرون بأسلوبهم ويتكلمون بمنطقهم ، ويقدسون حجتهم ولو كانت تافهة مضحكة ، ويعتزون بآرائهم ولو كانت نسيجا من الأباطيل أو الأضاليل ، ويلهثون وراء ما يشيرون إليه ولو كانت الإشارة من طرف البنان ومن مكان بعيد .

ولعل من أغرب ما يصادفك في هذا الباب أن تقرأ لبعض المستغربين المشهورين كلاما ينقله مترجما عن كاتب غربي ، فتعرف أن النص إنما هو لكاتب مسلم استشهد به الغربي إما نقلا أو اقتباسا فترجمه إلى لغته الأجنبية ، فجاء الكاتب المسلم أو المستغرب المسلم فترجم النص من جديد إلى اللغة العربية - لأنه لا يعرف أن النص عربي - وعندما تقرؤه تحس بالألم يعتصر فؤادك ، وذلك لأن الترجمة الأولى من العربية إلى الأجنبية أطفأت نصف الروح من النص ،وترجمته الثانية من الأجنبية إلى العربية أطفأت النصف الثاني ، فلم تبق منه إلا عبارة ميتة . إن الكاتب المسلم المستغرب المعتز بتبعيته للمستشرقين لا يخلو من أحد أمرين : إما أنه يعتمد على ما يكتبه المستشرقون في القضايا الإسلامية اعتمادا كليا وهو يترفع - بزعمه - أن يرجع إلى المصادر الإسلامية فهو يجهل تلك النصوص وأصحابها ومواضعها بل وحتى مقدار استفادة المستشرقين بها . وإما أنه يعرف ذلك ويطلع عليه ولكنه يرى أن استناده على فيلسوف غربي أرفع لقدره وأعظم لعلمه ، وأفيد لكتاباته ، وللأسماء الأعجمية الغربية رنين خاص في آذان هؤلاء كما جعل لأسماء حكماء الهند وفلاسفة الإغريق رنين خاص في بعض فترات التاريخ .

والدكتور هويدي ممن يعتمد على المستشرقين في تحليل الفلسفة الإسلامية ويعتز بما ينقله عنهم ، ويضع آراءهم في درجة البراهين ، ويفضل إيرادها والاستشهاد بها في تثبيت النظريات وتقرير الأحكام .

يقول الدكتور هويدي في كتابه (تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية) طبعة 1966 صفحة 270 ما يلي :

«يشبـه دوزي في كتـابـه (تـاريخ المسلمين في إسبـانيـا) قيـام حركة الخوارج في المغرب ونجاحهـا بقيـام الحركـة الكلفـاتيـة في اسكتلندا ونجاحها ، وذلك لمـا تنطوي عليـه كل من الحركتين من انتصار للمبادئ الديموقراطيـة في الـدين ، ولمـا أدت إليـه كل من الحركتين من تثبيت لـدعـائم الـديـانـة التي قـامت كل منهمـا في رحابها : الديانة الإسلامية والديانة المسيحية .

وعلى العكس من ذلــك ذهب جـوتيــة ـ في كتــابــه العصـور المظلمــة للمغرب ـ إلى أن في القــول بــأن حركـــة الخــوارج ديموقراطية مبالغـة كبيرة ، وذلـك لأنـه «قـد يستهوينـا القول بـأن الأصــل في دعــوة الخــوارج أنهــا كــانت غضبــة تحركهــا روح ديموقراطيـة ديمـاجوجيـة ، لكن هـذا لن يكون إلا نظرة أوروبيـة مبالغا فيها إلى هـذه الحركـة ، ومنهجـا غير صـائب للتعبير عنهـا ، حقا أننا نلتقي على رأس هذه الحركة في المـدن الكبيرة ، برجـال من القاعدة الشعبية ، مثل ميسرة ، أول خليفة خارجي ، الذي كان مجرد سقاء بسيـط في مـدينـة طنجـة فيمـا يرويـه ابن الأثير . . . ولكن هذه الحركة التي كـانت ملحمـة عسكريـة كبرى ، استعـانت من غير شـك بقبـائـل الـزنـاتيـة التي طبعت على الحرب ، وكــان أفرادها رعاة سلموا مقاليد أمورهم إلى قيادة أوروستقراطيـة ، فرجل مثل «أبو قرة» كان دون أدنى شك أميرا» .

هنا ينتهي كلام المستشرقين ويعلق الدكتور على ذلك بقولـه : «لكننـا نخــالف جـوتييــه الرأي ونــذهب إلى أن حركـة الخـوارج ديموقراطية في أساسها ، لأن العبرة بـالمبـادئ التي أتت بهـا ، أيـا كانت الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليهـا رجـالهـا ، وليس هنـاك مـا يمنـع من اعتنــاق أمير أوروستقراطي مثـل (أبي قرة) المبــادئ الشعبيـة الـديمـوقراطيـة التي نـادت بهـا الخـوارج غير أنـه إنصـافـا

للحقيقة علينا أن نقرر أن الخوارج وإن كانت المبادئ التي قدموها لنـا ذات صبغـة ديموقراطيـة إلا أنهم كـانوا متمسكين بعروبتهم إلى الحد الذي جعلهم يحتقرون الموالي وينفرون منهم ، وقـد روى ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة المنسوب الى الإمـام علي بن أبي طـالب أن رجـلا من المـوالي خطب امرأة خـارجيـة ، فقـال لهـا الخـوارج فضحتنـا وليس من شـك أن هـذه العصبيـة لا تتفـق مـع المبادئ الديموقراطية التي لا تعرف تعصبا ضد أي جنس » .

لعلنا من مناقشة هـذا النموذج نستطيع أن نعطي صورة للقـارئ الكريم توضـح لـه أسلـوب المستشرقين ـ ومن يسير في مخططهم ـ في معـالجـة قضـايـا الشرق ، إذ لاشـك أن المستشرقين ينـاقشـون القضـايـا الإسلاميـة بمـوازين خـاصـة ، ويحـاولـون أن يخضعـوهـا لمقـاييس معينـة عنـدهم يجب ـ في رأيهم ـ أن تنطبق عليهـا كـل الإنطباق ، وربما يتضح لنا أيضا أن الدكتور هويـدي يسلـك نفس المسلـك ، وفي إمكـانـك أن تتـأملـه ـ في الفقرات السـابقـة ـ وهو يعالج الحركـات الإسلاميـة قبل عشرة قرون ،ويقيسهـا بـالمقـاييس الغربية اليوم ، معتمدا في ذلك على مـا كتبـه المستشرقون سـالكـا نفس السبيل التي سلكوها في التحليل والتعليل وإثبـات البراهين . وتأمل تحليل الفقرات السـابقـة فيمـا يلي : المستشرق دوزيـه يرى أن حركة الخوارج تشبـه حركـات الكلفـاتيـة لمـا تنطوي عليـه من المبادئ الديموقراطية .

والمستشرق جـوتييـه يرى أن وصف حركـة الخـوارج بـأنهـا ديموقراطية مبالغة كبيرة ، ويحتج لرأيه هـذا بـأن أبـا قرة اليفرني بويع إماما للخوارج وقد كان أوروستقراطيا قبل ذلك .

والـدكتور هويـدي يقرر أن الخوارج ديموقراطيون ، ويرد على المستشرق جـوتييـه بـأنـه ليس هنـاك مـا يمنـع من اعتنـاق أمير

أوروستقراطي مثل (أبي قرة) المبادئ الشعبية للديموقراطية ، ولكنه مع ذلك يعود فينفي عن حركة الخوارج مبادئ الديموقراطية - إنصافا للحقيقة كما يقول - وذلك لأن الخوارج متمسكون بعروبتهم. والدليل على هذا التمسك أن رجلا من الموالي خطب امرأة خارجية فقالوا لها فضحتنا ، والعصبية القومية لا تتفق مع مادئ الديموقراطية ومنطلق الفرضية والتحليل في الفقرات السابقة أن المستشرق دوزي يزعم أن سبب نجاح حركة الخوارج هو كونها تمثل مبادئ ديموقراطية ، ولكن المستشرق جوتييه لا يعجبه هذا الرأي فيرده محتجا بأن فردا أوروستقراطيا قد انضم إليهم وأن حركتهم كانت في الشرق ولا ينبغي لنا أن ننظر إليها بمنظار غربي فهم إذا ليسوا ديموقراطيين حين سمحوا لأروستقراطي أن يكون من بينهم لحركتهم أن تنبت في الشرق ويأتي بعد ذلك الدكتور هويدي فيرد أولا رأي جوتييه بأن الأروستقراطي قد يكون تخلى عن أوروستقراطيته واعتنق المبادئ الديموقراطية ولكنه يعود فينكر على الخوارج أن يكونوا ديموقراطيين لسبب آخر هو تمسكهم بعروبتهم ،ويستدل على تمسكهم بعروبتهم أن أحد الموالي خطب امرأة منهم فقالوا لها فضحتنا .

هكذا ترى أيها القارئ الكريم أن بحثا فلسفيا عميقا يتناول قضية هامة هي قضية الديموقراطية في حركة تاريخية هامة تمتد ما بين الصين والمحيط الأطلسي يناقشها ثلاثة فلاسفة : مستشرقان وعربي - نفيا وإثباتا - بناء على رأيهم في فرد واحد أو بناء على قصة وردت في كتاب أدب - يعلم الله مقدار صحتها ولو صحت لما كان لها أي أثر في الموضوع .

إن المستشرق جوتييه يستكثر أن تقوم في الشرق حركة ديموقراطية ولذلك ينبري للرد على المستشرق دوزي حين زعم أن

حركة الخوارج إنما انتصرت لأنها تنطوي على حركة ديموقراطية في الدين ، ويرى أن دوزي أخطأ التقدير لأنه نظر إلى تلك الحركة القائمة في الشرق بمنظار أوروبي مبالغ فيه ، يعني أنه لو قامت تلك الحركة في أوروبا لأمكن أن تعتبر حركة ديموقراطية أما وهي في الشرق فليس ذلك ممكنا لأن الديموقراطية أكبر من تفكير الشرق في رأي جوتيية ولكي يبرهن على أن تلك الحركة ليست ديموقراطية فتش بين زعماء الخوارج فوجد أن الحركة الخارجية أسلمت قيادها في طرف من أطراف الأرض إلى رجل أوروستقراطي يرجح أنه كان أميرا فكان هذا سببا كافيا لكي نحكم بأن حركة الخوارج ليست ديموقراطية .

فالحركة التي تكونت في الجزيرة العربية امتدت شرقا إلى الصين وغربا إلى المحيط وعاشت عددا من الأجيال أو عددا من القرون كلها تنهدم في رأي هذا المستشرق بحادثة بسيطة ، وهي أن قبائل زناتة - وهي قاعدة شعبية - أسلمت قيادها إلى أبي قرة الذي يظن أنه أوروستقراطي ، وبوصول هذا الرجل إلى مركز القيادة في طرف من أطراف الأرض على مجموعة ضئيلة من الناس - فسدت الديموقراطية في حركة الخوارج على اتساع مداها ، مع أن حالة هذا الرجل الذي وصف بأنه أوروستقراطي لم يعرف ما إذا كان حقا أميرا ، ولم يعرف ما إذا كان حقا أوروستقراطيا . ولم يعرف ما إذا كان - حين تولى قيادة الخوارج في من طرف الدنيا - باقيا على أوروستقراطيته أم أنه التزم بالمبادئ الجديدة التي اعتنقها والتي اختير للإمارة من أجلها . ثم إنه لم يكن أميرا على الخوارج كلهم ، ولا على فرقة كاملة منهم في جميع أوطانها ، وإنما كان عبارة عن رجل تولى قيادة مجموعة من الناس ثائرة على الدولة في معارك حربية محدودة حالفه النجاح في بعضها والفشل في الأخرى بعد

هذا يأتي الدكتور هويدي مستعملا نفس المنطق والأسلوب سائرا في نفس المنهج كأنما يترسم خطى مرسومة فيرد على المستشرق جوتيية باحتمال أن يكون أبو قرةقد تنازل عن أوروستقراطيته والتزم بمبادئ الديموقراطية ولم يهتم الدكتور بهذا البناء الضخم الذي يقوم أو ينهار بسبب رجل واحد ، ولم يهتم أيضا بتلك الطعنة المسمومة التي تزعم أن مثل هذه الحركة يحتمل أن تقوم عليها ديموقراطية لو أنها كانت في أروبا . أما وهي في الشرق فلا . وبعد أن ينتقد الدكتور رأي جوتيية ويرد عليه كما رأيت ويصف حركة الخوارج بأنها تنطوي على الديموقراطية يعود. فينفي أن يكون الخوارج أصحاب ديموقراطية بسبب آخر غير سبب جوتيية وذلك أنه عثر أثناء مطالعاته على قصة في شرح نهج البلاغة تزعم أن رجلا من الموالي خطب امرأة خارجية فقال لها أهلها لقد فضحتنا . . .

ودون أي شرح لهذه القصة ، ودون أي تأكيد لصحتها أو كذبها ، ودون أي تعليق على أحداثها يجعلها دليلا على أن الخوارج متمسكون بعروبتهم والعروبة قومية والقومية ضد الديموقراطية . وهكذا تكون هذه القصة من الفتاة وخاطبها سببا في إبعاد الديموقراطية عن حركة الخوارج .

أنا لم أتشرف بدراسة الفلسفة ولكنني كنت أعتقد أن الآراء الفلسفية لا يمكن أن تبنى إلا على حقائق ثابتة أو على الأقل مؤكدة ، فأي شأن لهذه القصة التي رويت في كتاب قيل إن أصله موضوع حتى يجعل منها الدكتور هويدي برهانا على حكم فلسفي .

الخوارج في ذلك الحين كانوا منتشرين في جميع أنحاء العالم الإسلامي ، وهم يتكونون من جميع الجنسيات المختلفة التي

يتكون منها المسلمون في مختلف أوطانهم ولهم عدد غير قليل من القيادات منها قيادات متصلة ومنها قيادات منفصلة . ولهم عدد غير قليل في العادات والممارسات ولم نعرف هذا المولى الذي تجاسر فخطب فتاة خارجية هل هو عربي الجنسية أم له جنسيةأخرى ، ولم نعرف أيضا لماذا غضب أهلها ألأن الفتىمولى ؟ أم لأنه غير عربي ؟

فكيف أمكن أن نسلب عن جميع الخوارج نتائج حركة شاملة بسبب كلمة صدرت عن أفراد أسرة إذا صحت الحكاية ؟ أليس من الأيسر أن نخرج تلك المرأة وأسرتها من نظام الديموقراطية أو من طابور الخوارج بدلا من أن نلغي حكما أعطيناه لحركة شملت العالم الإسلامي بسبب كلمة صدرت عن فرد أو أفراد ليسوا هذه المرة حتى في مراكز قيادية ؟

لست في هذه المناقشة أحاول أن أثبت أن حركة الخوارج كانت حركة ديموقراطية أو لم تكن فها موضوع لا يهمني وليس هذا مكانه . وإنما أردت أن أضع بين يدي القارئ الكريم أمثلة من مناقشات المستشرقين ومن يسير في ركابهم لبعض القضايا الإسلامية .

فهذا هو منطق المستشرقين في معالجة القضايا الإسلامية ، وهذا هو منطق من يسيرون في ركابهم ويتأثرون بخطاهم .

البحث عن التوافه والجزئيات والشواذ ثم تضخيمها وإبرازها وتسليط الأضواء عليها حتى تأخذ المكان الأوضح في المناقشات العامة ، وحتى يقضى بها على الحقائق الثابتة الأصيلة ، حين تبنى أحكام عامة علىشواذ الوقائع كأنها هي أصول الحركة أو أصول الحياة .

وقد رأيت في تطبيق نظرية الديموقراطية الدينية على حركة الخوارج كيف نوقشت بطريقة تكاد تكون هزلية فأثبتها مستشرق لأنها تشبه حركة أخرى قامت في أوروبا ونفاها مستشرق آخر لأنه لا يجوز أن ينظر إلى الشرق بالمنظار الذي ينظر به إلى أوروبا ولأن رجلا ـ يشك أنه كان أميرا ـ وصل إلى مركز القيادة ، وينفيها متفلسف عربي لأن اهل فتاة عربية ساءهم أن يتقدم إلى خطبتها أحد الموالي .

ومن المؤسف أن الدكتور هويدي قد تأثر بالمستشرقين إلى حد أنه اصطنع أسلوبهم في الحديث والعرض ، وفي تضخيم التوافه والشواذ ، وفي إغفال الحقائق الواضحة البارزة ومحاولة إخفائها وإذابتها ، وقد تأثر بهم حتى في اللهجة التي يستعملونها ، فهم ـ بطبيعة الحال ـ غرباء عن الإسلام والمسلمين ، ولذلك فعندما يكتبون عنه أو عنهم ، تلمح في أساليبهم ، روح الغربة ، ثم روح التعالي ، ثم روح المقاضاة والحكم .

وعندما تقرأ للدكتور هويدي تحس بنفس الشعور وبنفس الخطوات كأنك تقرأ لأحد المستشرقين . إنك تستشعر الغربة فعلا فتحس بأن من كتب ذلك هو غريب عن الموضوع وليت أنك تحس بهذا الإحساس وأنت تقرأ له عن الفرق التي سخط عليها فقط لكن الواقع المؤلم أنك تجد هذا في جميع أجزاء الكتاب حتى وهو يكتب عن «الإسلام السني» الذي يريد أن يظهر بمظهر المتمسك به المدافع عنه .

ومن المؤلم أن يقع الدكتور في هذه الحبالة ـ حبالة تقسيم الإسلام إلى إسلام سني ، وإسلام شيعي ، وإسلام خارجي ، وربما توسع متوسعون فيما بعد فقالوا إسلام حنفي ، وإسلام مالكي ، وإسلام ظاهري ، وغير ذلك من الأسماء أو الأنواع ما دام كل نوع

منها يصلح لأن يكون وسيلة سهلة للحصول على شهادة دكتوراه أو ما يوصل إليها .

ونحن نعرف ـ بوضوح ـ أهداف المستشرقين الذين ابتكروا هذه التسميات وهذه التقسيمات ولا يزالون يبتكرون حرصا منهم على إظهار الإسلام بأنه فكرة بشرية متأثرة ، وأن المذاهب الإسلامية لا تخرج عن كونها إما محافظة على تلك الفكرة بجمود ، وإما بتعديلات حسب منازع زعماء تلك الفرق .

لقد وقع الدكتور في هذه الحبالة فاستساغ التسميات والتقاسيم فتشبث بها في حرص وجعل يرددها في اعتزاز ، حتى أنه في فصل واحد من كتابه ردد أكثر من عشر مرات بنفس الصيغة التي يستعملها المستشرقون الغربيون وبنفس الأسلوب الذي يوحي بنظرة التعالي والمقاضاة والحكم . وإلى القارئ الكريم نماذج من ذلك:

يقول الدكتور هويدي في كتابه لتاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية صفحات 141 ـ 152 ما يلي :

1 ـ «يقال الإسلام السني في مقابل الإسلام الشيعي ، لأن الشيعة هي الفرقة الإسلامية التي تقابل بالقضاء أهل السنة والجماعة» .

2 ـ سنتناول ناريخ الإسلام السني وسنقصد به كل التطور الذي شهده الفكر الفلسفي الإسلامي » .

3 ـ يحسن أن نبدأ بأن نقدم للقارئ مراحل انتشار الإسلام السني في الشمال الإفريقي » .

4 ـ نستطيع أن نتخذ من تاريخ خروج عقبة بن نافع إلى المغرب عام 46 وتأسيسه مدينة القيروان نقطة بدء تاريخ الإسلام السني في الشمال الإفريقي » .

5 ـ وقدوم هؤلاء الفقهاء إلى المغرب وانتشارهم في ربوعه يفقهون الناس في أمور دينهم يعد مرحلة هامة في مراحل انتشار الإسلام السني في الشمال الإفريقي » .

6 ـ «وبهذا نستطيع أن نعد ولاية عبد الرحمن بن حبيب الفهري مرحلة من مراحل انتشار الإسلام السني في شمال إفريقيا» .

7 ـ «ويعد حكم الأغالبة مرحلة هامة في مراحل استقرار الإسلام السني في شمال إفريقا» .

8 ـ «يعد قيام دولة الأغالبة مرحلة هامة في مراحل استقرار الإسلام السني في الشمال الإفريقي» .

9 ـ «أما تطور علم الكلام والنزاع الذي شهده التفكير الإسلامي بعد هذا بين الفرق والمدارس المختلفة ، مع ما امتزج بهذا كله من فلسفة وجدل متأثر في هذا بعلوم الأوائل (علوم اليونان والتيارات الفلسفية اليونانية) فهو وإن كان قد بعد قليلا أوكثيرا عما يمكن أن نسميه بالفلسفة القرآنية إلا أن من الممكن أن نعده مع هذا تطورا للرأي ، وامتدادا للإسلام السني ، وتنشيطا له ، ومظهرا من مظاهر صحة هذا الإسلام السني » .

ألا ترى معي أيها القارئ الكريم أنك لا تستطيع أن تفهم من الفقرة الأخيرة مما نقلناه هنا ، إلا أن علم الكلام والنزاع بين الفرق والمدارس المختلفة ممتزجا بعلوم اليونان وفلسفتهم قد بعد عن فلسفة القرآن ، وهو مع ذلك مظهر من مظاهر صحة الإسلام السني ، قد أكون أسأت تلخيص الفقرة السابقة ، ولكنها على أي حال لا تعطي إلا هذا المعنى أو قريبا منه .

أما الفقرة الرابعة مما نقلناه لك فتقرر الإسلام السني بدأ في سنة 46 ، بعد خروج عقبة ، فبماذا جاء الفاتحون السابقون قبل عقبة ، وفيما ذهبت الدماء ؟ وماذا كانت تصنع الجيوش في هذه

البلاد ؟ وما هو الإسلام الذي جاء به عمرو بن العاص ومن بعده حتى مجيء عقبة؟ إنك عندما تقرأ الفقرات السابقة بعباراتها الكاملة في مواضعها من الكتاب تحس أن الذي يكتب ذلك الكلام هو شخص غريب عن الإسلام يتعالى عنه ، ويناقشه كما يناقش أية فكرة بشرية ، ولقد بقي يلعب بما يسميه (الإسلام السني) في عشر صفحات من كتابه دون أن تبدو له شخصية إسلامية مرتبطة بالموضوع ، ورغم أنه أظهر تعصبا واضحا للمذهب المالكي ، حتى يكاد يكون الكتاب كله محاولة للدعوة إليه عن طريق الفلسفة ولكنك تحس بنوع من الجفوة الخفية بين الرجل والإسلام وبنوع من الانفصام حتى بينه وبين هذا المذهب الذي يمجده ويكاد يدعو إليه علنا ومظاهر التقرب إلى الإسلام عموما وإلى المذهب المالكي خصوصا لم تفلح في إخفاء تلك الجفوة أوذلك البعد وبدت معهما في صورة متكلفة مصطنعة لكن القلم يكتب عن غير عقيدة صاحبه وفي استطاعتك أن تتأمل العبارة الأخيرة في الفقرة الأخيرة مما نقلناه لك سابقا (ومظهرا من مظاهر هذا الإسلام السني) وهي عبارة جافية غليظة كأنما في الإسلام هذا وذاك وذلك .

إن أي مستشرق معاد للإسلام لا يأمل في أكثر من أن ينجح في أن يدخل إلى أذهان المسلمين أمثال هذه المفاهيم ، أو أمثال هذه الأساليب ! وأنه لكسب لأعداء الإسلام أن يتحدث المسلم عن الإسلام بشيء من الجفوة والتعالي مساويا له بآراء البشر . وأن يعتبر المذاهب الإسلامية قد ابتعدت من القرآن الكريم ،وتأثرت وتطورت مما عرفته من علوم (الأوائل) ،ويعني ذلك أن القرآن الكريم غير صالح وأن الديانة الإسلامية بمذاهبها المختلفة قد تخلت عنه منذ زمان وأخذت بغيره من علوم (الأوائل اليونان

والرومان) وإذا كانت هذه هي الصورة التي يعطيها الدكتور عن المذاهب التي يؤيدها بل ويتعصب لها ، فما يرجى منه أن يقول عن المذاهب التي يحاول هدمها .

إن المستشرقين كانوا يفعلون ذلك عن سوء نية ، أما الدكتور فقد يكون فعل ما فعل عن حسن نية وسلامة طوية .

لست أدري كيف وجد الدكتور هويدي القدرة في نفسه على أن يقسم الإسلام إلى أقسام يهاجم بعضها وينصر البعض الآخر .

الإسلام دين متكامل شامل لا ينقسم تبعا للأهواء والآراء والمفاهيم ، ولا تبعا للأشخاص والفرق والمذاهب ، ولكن آراء الناس وأعمالهم هي التي تنقسم بالنظر إلى مطابقتها للإسلام ، واستنادها عليه واستمدادها منه ، وما أحسب أن إنسانا يتقي الله تواتيه القدرة على أن يقول : إسلام سني وإسلام شيعي ، أو إسلام سني وإسلام بدعي ، أو إسلام شافعي وإسلام مالكي . ولا حتى إسلام محمدي نسبة إلى سيدنا محمد ﷺ وهو الذي جاء به عن الله تبارك وتعالى وإذا صحت هذه العبارة الأخيرة ـ مع ثقلها وغربتها ـ فإن غيرها لا يصح بكل تأكيد .

ولكن ما الحيلة وأخونا هويدي دكتور في الفلسفة من باريس ، فلا بد أن ينظر إلى الإسلام بالمنظار الذي ينظر به إليه فلاسفة المستشرقين .

وبعد هذا كله فإن كتاب الدكتور هويدي صورة مشوهة أخذت من كتاب «الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي ، للمستشرق الفرد بل ، ولو أتيح لذلك الكتاب أن يسترجع ما أخذ منه لما بقي للدكتور هويدي إلا أوراق بيض ، ويتخللها قليل من السواد بين غلافين أخضرين يحملان عنوان الكتاب . . . لقبا علميا ضخما لمؤلف . . .

# عز الدين التنوخي

الأستاذ عز الدين التنوخي ،عضو المجمع العربي بدمشق ، معروف بجهوده الصادقة في خدمة الثقافة الإسلامية واللغة العربية ،وقد اهتم ـ فيما اهتم به ـ بتراث الإباضية في المجالين الشرعي والأدبي ، وقد تحدث عنهم بشيء من الإسهاب ، والتفصيل ، ويسرني أن أضع بين يدي القارئ الكريم مقتطفات مما كتب عنهم .

قال في مقدمته عن ديوان أبي بكر بن أحمد بن سعيد الستالي الذي قام بطبعه الأديبان سليمان وأحمد ابنا شيخنا الفاضل محمد عبد الله السالمي ، بالمطبعةالعمومية بدمشق سنة 1383 ه ، 1964 م ،الصفحة .1. ما يلي :

«ويكفي في الدلالة على مبلغ جهالتنا بعمان وأهلها ، إن السواد الأعظم من العرب والمسلمين يظنونهم من غلاة الخوارج ، كالأزارقة والنجدات والصفرية، حتى أن ابن خلدون نفسه يقول ما نصه : «والخوارج بها كثيرة ، وكانت لهم حروب مع بني بويه.» مع أن إطلاق لفظة الخوارج على الإباضية من الدعايات الفاجرة التي نشأت عن التعصب السياسي أولا ، ثم عن التعصب المذهبي ثانيا ، لما ظهر غلاة المذاهب . فقد خلطوا بين الإباضية والأزارقة الصفرية والنجدية ، فالإباضية لم يجمعهم جامع بالصفرية والأزارقة ومن نحا نحوهم إلا إنكار الحكومة بين علي ومعاوية .

وأما استحلال الدماء والأموال من أهل التوحيد ( والحكم بكفرهم كفر شرك) فقد انفرد به الأزارقة والنجدية والصفرية ، وبه استباحوا حمى المسلمين ، ولما كان مخالفوهم لا يتورعون ولا يكلفون أنفسهم مؤونة البحث عن الحق ليقفوا عنده ، خلطوا بين

الإباضية الذين لا يستبيحون قطرة دم موحد بالتوحيد الذي معه ، وبين الذين استحلوا الدماء بالمعصية حتى قتلوا الأطفال تبعا لآبائهم مع أن الفرق كبير جدا بين المستحل والمحرم فما بعد الحق إلا الضلال ، ومن جهل علمائنا بعمان وأهلها وعلومهم وآدابهم أنهم لم يطلعوا على كتبهم الدينية ، ولا على الفقه الإباضي المبني على الكتاب والسنة ، ولا على مسند الإمام الربيع بن حبيب ، وسنده ثلاثي عن أبي عبيدة التميمي ، عن جابر بن زيد عن الصحابة وقد أخذ جابر وأبو عبيدة عن الصحابة ، وجابر بن زيد من رجال البخاري ومسلم أخذ عن سبعين من الصحابة البدريين ، وكان من تلامذة حبر الأمة عد الله بن عباس ، وقد طبع هذا المسند القديم مع شرحه للإمام عبد الله السالمي في أربعة مجلدات ، طبع اثنان منها في مصر ، والثالث بدمشق » . وبعد حديث عن أسرة السالمي المجيدة ،وخدمتها للعلم والأدب ، وقيامها على نشر الثروة الثقافية في عمان قال الأستاذ التنوخي في نفس الصفحة : «فمن الجهل بعمان وأهلها أنه ليس في كتب تراجمنا كيتيمة الدهر للثعالبي ذكر لشعراء عمان ، بعد أن ذكر الثعالبي شعراء أكثر الأقطار العربية وغيرها ، ذلك أنهم بجهالة المؤرخين بعمان وأهلها ، أولتعصبهم السياسي والمذهبي ، أهملوا الكلام على مذهبهم وثقافتهم ، وانتباه العرب في أيامنا هذه لعروبتهم ولتاريخهم السياسي والعلمي ولسعيهم لجمع شملهم وإعلان وحدتهم القومية ، كل ذلك مما يوجب البحث عن هذا الشعب العربي الصريح بنسبه ، والمجيد بحسبه ، ومضرب المثل بفصاحته وشجاعته العربية ، وجهاده وكفاحه للمستعمرين » . وجاء في مقدمته على ديوان النبهاني صفحة 26 ما يلي :

«وقد نشرت في دمشق أخيرا بعض هذه الكتب ، كالجزء الثالث من شرح مسند الرْبيع بن حبيب، وهو أقدم كتب الحديث وأصحها ، وشارحه العلامة نور الدين السالمي ،وقد خرجت أحاديث المسند وشرحته وجلها في الصحيحين وسائر الكتب الستة من كتب السنة . مما يدل على أن مذهب إباضية عمان والمغرب من أقرب المذاهب إلى السنة كما ذكر ذلك الإمام المبرد في كامله ، وابن حزم وغيره من المحققين » .

وقال في مقدمته لكتاب «خلاصة الوسائل في ترتيب المسائل» ما يلي :

«لقد حذا أئمة عمان حذو ملوك الإسلام من العرب والعجم في استفتاء علماء بلادهم في النوازل الطارئة ، والمشاكل المتعلقة بالدين ، فكانوا يجيبون عن الأسئلة التي يسألهم عنها عمالهم من الحكام ، بخط أيديهم ، مما يدل على صدق إيمانهم وإخلاصهم في الأحكام ، واعتمادهم على الكتاب والسنة ، وكانوا يحثون عمالهم على مراقبة الله فيما يصدرونه من أحكام ، مراعين في ذلك مصالح الرعية ، فإن دين الله يدور مع المصلحة ، ومعتصمين بالكتاب والسنة . وآثار الصحابة والسلف الصالح وأقوال الأئمة المجتهدين كذلك كان المتداعون من الرعية المختلفون بعمان ، يستفتون الأئمة والفقهاء والمتبحرين في نوازلهم ، ويثبتون بفتاواهم ما يدعون ، فكان يجتمع لدى الفقيه أو المفتي أو القاضي مع مرور الزمن كثير من الأجوبة على أسئلة الناس . فتارة كانوا يجمعون تلك الفتاوى المهمة والأقضية في كتاب خاص ، وتارة كان يجمعها بعض أولاد المفتين أو تلاميذهم كما فعل الأمير الفاضل البار السيد صالح بن عيسى بن صالح الحارثي جزاه الله خيرا في نشر فتاوى جده الإمام المحتسب الشهيد صالح بن علي

الحـارثي المجمـوعـة في كتـاب (عين المصـالـح في أجـوبـة الشيخ الصالح) .

وبعد هذا تحدث عن عـدد ممن سلـك هـذا المسلـك من ملوك المغرب وغيرهم ممن جمـع فتـاوى المفتين (من مختلف المـذاهب) وسلكها في كتاب اعتبر مرجعا في تلك النوازل والقضايا ،ثم قال :

«هذا والمطلع على الفتاوى العمانية يجد مصنفهـا يعتمـد بـادئ الأمر على كتاب الله ثم على السنة ، وينظر في أشباه وقائعـه التي أفتى فيها المجتهدون من السلف الصالح ، وإذا ما وجد فتوى لأحد أئمة السنة كالإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمـد ومـالـك والأوزاعي تشبه فتواه استشهد بها تأييدا لفتواه ، واستئنـاسـا بـأقوال المجتهـدين من قبله ، ولولا خشية الإسهاب الممل لأتيت بأمثلة من ذلك .

ومن علم أن علمـاء الإبـاضيـة يرجعون في الحـديث إلى مسنـد الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي التي يروي أحـاديثهـا أبو عبيـدة عن جـابر بن زيـد عن الصحـابـة وأكثر أحـاديثـة في الصحيحين وأمهات كتب الحديث ـ وقد كان الإمام جابر يعد من أكبر تلاميـذ حبر الأمة عبد الله بن عبـاس ـ وأخـذ عن أجلـة الصحـابـة ، ومنهم سبعون بدريا ، وقـد سـأل أحـد البصريين عبـد اللـه بن عبـاس عن شيء فقـال لـه : تسـألـونني وفيكم جـابر بن زيـد ، وفي حـديث سفيـان عن ابن دينـار عن عطـاء أن ابن عبـاس قـال : لـو أن أهـل البصرة نزلوا عند قول جابر بن زيـد لأوسعهم علمـا عن كتـاب اللـه عز وجل .

وجاء في كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي عن ابن خيثمـة قـال : سمعت يحي بن معين يقول : أبـو الشعثـاء جـابر بن زيـد ، روى عن قتـادة أنـه بصري ثقـة ، وقـد أجمعوا على إمـامـة يحيى بن معين وتوثيقـه وحفظـه وهـو الـذي يقـول عنـه أحمـد بن

حنبل :.السماع في يحي بن معين شفاء لما في الصدور ، خلقه الله ليظهر كـذب الكـذابين ، وكـل حـديث لا يعرفـه يحي فليس بحديث . «وقد أخذ عنه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود وخلائق لا يحصون ، والذي يظهر كذب الكذابين يظهر صدق الصادقين ، كأبي الشعثاء جابر بن زيد إمام الإباضية .

ومما قلته في مقدمة الجزء الثالث في شرح الجامع الصحيح مسند الربيع بن حبيب الفراهيدي ، ومن أعلم أهل السنة بالإباضية ، وأعظم من كتب في (علماء السنة) الإمام المبرد في كتاب الكامل . فقد قال ما نصه : (قول ابن إباض أقرب الأقاويل إلى السنة) وقال الإمام ابن حزم : (أسوأ الخوارج حالا الغلاة ، وأقربهم إلى قول الحق الإباضية) ويقول النور السالمي شارح المسند في مقدمة تحفة الأعيان وهو من علماء عمان الأئمة : «ليس من رأينا بحمد الله الغلو في ديننا ، ولا الغشم في أمرنا ، ولا التعدي على من فارقنا . . . الله ربنا ، ومحمد نبينا ، والقرآن إمامنا ، والسنة طريقنا ، وبيت الله الحرام قبلتنا ، والإسلام ديننا» .

لا جرم أن كل من يقول هذا القول ، ويعترف هذا الإعتراف ، فهو من المسلمين الناجين ، وكل من يتهم الإباضي بالزيغ والضلال ، فهم ممن فرقوا دينهم وكانوا شيعا ، ومن الظالمين الجهال ، جمع الله ما فرقوا ، ورتق ما فتقوا ، ومزق شمل أعوان المستعمرين ، والله محيط بالكافرين» .

.وقال الأستاذ التنوخي في مقدمته على شرح الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب ما يلي :

«ومن يمن الطالع عن الحديث أن يكون الربيعان : الربيع بن صبيح والربيع بن حبيب في طليعة ركب الجامعين للحديث والمصنفين فيه . ومن الأسف ألا ندري شيئا عن مصير مسند ابن

صبيح ، وعسى أن يهتم بذلك الباحثون عن نفائس المخطوطات ، ومن لطف البارئ أن أبقى لنا مسند الربيع بن حبيب ، ثم من نعمه على أن وفقني لإعادة نشره مع شرح علامة عمان عبد الله بن حميد السالمي ، ولما يطلع على المسند وشرحه في علماء مصر والشام والعراق إلا قليل » .

الثلاثيات : وقد ذكر أئمة الحديث أن رتب الصحيح تتفاوت تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح ، وأن في المرتبة العليا ما أطلق عليه بعض رجال الحديث أنه أصح الأسانيد الثلاثية ، كسند الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه ، وسند إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ، وسند مالك عن نافع عن ابن عمر ، وهو قول البخاري لأن هذه الأسانيد قصيرة السند ، وقريبة الإتصال بالينبوع المحمدي ، واشتهر رجالها بقوة الحفظ والضبط وكمال الصدق والصيانة والأمانة ، وذهب الإمام أبو منصور التميمي إلى أن أجل الرواة عن الإمام مالك بن أنس هو الشافعي فأجل الرواة على ذلك ما رواه الإمام أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك ويسمى هذا السند سلسلة الذهب .

ويشبه هذه السلاسل الذهبية سلسلة مسند الربيع بن حبيب وثلاثياته :أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، ورجال هذه السلسلة الربيعية من أوثق الرجال وأحفظهم ،وأصدقهم لم يشب أحاديثها شائبة إنكار ولا إرسال ولا انقطاع وإعضال ، لأن الثلاثيات بأجمعها موصولة باتصال إسنادها ، ولم يسقط في أسانيدها الثلاثية أحد . و (المعضل) هو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي كقول مالك : قال رسول الله ﷺ وقول الشافعي قال ابن عمر ،وقد يردُ على قولنا هذا أن في مسند الربيع البلاغ والسماع مما يجعل الحديث مرسلا ، ويجاب على هذا القول

أن رجال هذا المسند إذا نقلوا عن غير مشافهة بينوا ذلك بقولهم بلغني أو بلغنا ، أو سمعت عن فلان ، أو نحو ذلك مما يبعد بالمسند عن التدليس ، فهم رحمهم الله أجل وأتقى من أن يوهموا الناس السماع وليسوا بسامعين ، وبذلك يظهر أن عنعنة هذا المسند مقطوع باتصالها ، لأن أبا عبيدة أخذ عن جابر، وجابر أخذ عن الصحابة مباشرة ، حتى قيل إن أبا عبيدة أدرك من أدركه جابر من الصحابة .

ومن مزايا هذه الثلاثيات أو السلاسل الذهبية ، سهولة حفظها ، وحافظ المسند الثلاثي الرجال ، إذا روى حديثا من أحاديثه صدره بسنده الثلاثي الذي لا يختلف في جميع أبوابه ، وحفظ الأحاديث الثلاثية أيسر على المستظهر من حفظ سلاسل طويلة كثيرة الحلقات والرجال ، ولأنه يسهل على حافظ الثلاثيات معرفة رجالها لقلتهم ، والتثبت من أوصافهم بالحفظ والصدق والأمانة ، أكثر مما يعرفه رجال سلسلة عديدة الحلقات قد يوجد بينهم من لا يطمئن القلب بصدقه وديانته ، مما يضعف الحديث ويجعله غير مقبول .

ولمزايا هذه الثلاثيات اهتم كثير من أئمة الحديث بتأليف الثلاثيات نذكر منها :

ثلاثيات الإمام أحمد بن حنبل المطبوعة أخيرا بدمشق سنة 1380 وشرحها في جزأين الإمام محمد السفاريني ، وعدد ثلاثياته خمسة وستون ومائة حديث .

وثلاثيات البخاري وهي صحيحة إثنان وعشرون حديثا غالبها عن مكي بن إبراهيم عمن حدثه من التابعين وهم من الطبقة الأولى من شيوخه ، مثل محمد بن عبد الله الأنصاري وأبي عاصم النبيل ، وأبي نعيم ، وخلّاد بن يحي علي بن عباس .

وثلاثيات الدارمي وهي خمسة عشر حديثا وقعت في مسنده بسنده وثلاثيات الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن محمود بن ناجي وغيرهم . ونضيف اليوم إليها :

ثلاثيات الربيع بن حبيب الأزدي وأحاديثها في مسنده من أصحها رواية وأعلاها سندا ، ورجال سلسلتها الثلاثية هم :

أبو عبيدة االتميمي ، وجابر بن زيد الأزدي ، والبحر عبد الله بن عباس شيخ جابر ، وغيره من الصحابة وهم بأجمعهم مشهورون بالحفظ والضبط والأمانة والصيانة ، وهذا السند لا يختلف في جميع أبواب المسند كما يختلف في سائر كتب الثلاثيات .

هذا حكم المتصل من أخبار هذا المسند ، و(المنقطع) بإرسال أو بلاغ في حكم الصحيح لثبوت وصله من طرق أخرى . وأما (المرسل) فقد جاء في التدريب (67) عن ابن جرير قال : « أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكارهم ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين . قال ابن عبد البر : كأنه يعني أن الشافعي أول من رده .

وقال السّخاوي في فتح المغيث : قال أبو داود في رسالته : أما المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى . مثل سفيان الثوري . ومالك والأوزاعي ، حتى جاء الشافعي فتكلم في ذلك وتابعه أحمد وغيره » وقل من المشتغلين بالحديث في ديارنا الشامية . وفي مصر والعراق وغيرها ، من له معرفة برجال هذا المسند الثلاثة . وكذلك يحسن بنا أن نعرفهم ولو بإيجاز ، فأول رجال السند هو :

أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي الذي توفي في ولاية أبي جعفر المنصور (المتوفي 158) وقد أدرك من أدركه جابر بن زيد ، فروايته عن جابر ، رواية تابعي عن تابعي . وقد روى أبو

عبيدة أيضا عن جابر بن عبد الله وأنس بن مالك وأبي هريرة ، وابن عباس ، وأبي سعيد الخدري ، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها . وروايته هذه عنهم موجودة بعضها في هذا المسند الصحيح . وهي رواية تابعي عن صحابي .

شيوخه : أخذ أبو عبيدة العلم عمن لقيه من الصحابة وعن الجابرين : جابر بن عبد الله وجابر بن زيد ، وعن ضمار السعيدي وجعفر السماك وغيرهم .

تلاميذه : وحمل العلم عن أبي عبيدة خلق كثير منهم الربيع بن حبيب الفراهيدي صاحب هذا المسند ، وفيهم (حملة العلم إلى المغرب) وهم : أبو الخطاب المعافري ، وعبد الرحمن بن رستم ، وعاصم السدراتي وإسماعيل ابن درار الغدامسي ، وأبو داود القبلي النفزاوي ، وكان الامام أبو الخطاب المعافري قد جاء من اليمن فرافق الأربعة من أهل المغرب فخرج معهم إلى بلادهم فنصبوه عليهم بأمر شيخهم أبي عبيدة . وبأمره نصب الإمام عبد الله ابن يحي الكندي في أرض اليمن ، وجمعت أمارته اليمن والحجاز . وأقام حملة العلم عنده خمس سنين فلما أرادوا الوداع سأله اسماعيل بن درار عن ثلاثمائة مسألة من مسائل الأحكام فقال له أبو عبيدة : أتريد أن تكون قاضيا ياابن درار ، قال أرأيت أن ابتليت بذلك » .

وأما جابر بن زيد الجوفي الأزدي أبو الشعثاء (93 هـ) أصل المذهب الإباضي في عمان والمغرب ، وصاحب عبد الله بن عباس ، فقد كان أشهر من صحبه وقرأ عليه ، وذكر أبو طالب المكي في كتابه (قوت القلوب) أن ابن عباس قال : إسألوا جابر بن زيد ، فلو سأله أهل المشرق والمغرب لوسعهم علمه ، وقال إياس بن معاوية :مارأيت البصرة وما فيها مفت غير جابر بن ريد ، وقال الحصين : لما مات جابر بن زيد وبلغ موته أنس بن

مالك قال : مات أعلم من على ظهر الأرض ، ولما مات جابر ودفن قال قتادة : ادنوني من قبره ، فأدنوه فقال : اليوم مات عالم العرب ، وعن ابن عباس قال عجبا لأهل العراق كيف يحتاجون إلينا وعندهم جابر بن زيد لو قصدوه لوسعهم علمه ، شيوخه وتلاميذه والذين حمل عنهم العلم ،أو حملوه عنه : أولهم وأخصهم به عبد الله بن عباس ، فقد أكثر من الحمل عنه وعبد الله بن عمر .

وممن أخذ عنه : قتادة ، وعمرو بن دينار وأيوب وخلق .

وإذا تأمل الإنسان روايات هذا المسند وجده يروي عن كثير من الصحابة وإذا كان عدد من لقيهم من أهل بدر بلغ سبعين رجلا فما ظنك بمن لقيهم جابر بن زيد من سائر الصحابة ، وأشهر أصحابه الراوين عنه : أبو عبيدة ، ومنهم ضمام بن السائب ،وأبو نوح وحيان الأعرج ، وكلهم من الفقهاء المجتهدين ، وناهيك قوله : أدركت سبعين رجلا من أهل بدر فحويت ما بين أظهرهم إلا البحر ،(ابن عباس) .

شرح المسند : أما شارح هذا المسند فمن الحق أن نلم من ترجمته بما يصور حقيقته ويبين منزلته بين العلماء المحققين ،فهو الشيخ نور الدين السالمي أبو محمد عبد الله بن حميد بن سلوم بن عبيد بن خلفان بن خميس السالمي الضبي (1286 ـ 1332) انتهت إليه رئاسة العلم بعمان وظهر ذلك في تآليفه الجمة في مختلف الفنون الشرعية والعربية مع التحقيق في مسائلها والإجادة من تآليف كتبها ورسائلها .

صفاته : كان رحمه الله ضريرا قوي الذاكرة والذكاء ، شديد اليقظة على تطورات قومه بعمان ، فقد عمل كثيرا على إعادة الإمامة إلى القطر العماني الذي قلما عرف الملكية قديما إلا في

ظروف شاذة ، كما وقع على عهد ابن نبهان في عصر ابن بطوطة .

ولم يكن يكتم ميوله وآراءه في الإمامة عن السلطان فيصل بن تركي سلطان عمان ، ولكنه لم يجد منه انقيادا إلى إعلان الإمامة بدسائس الإنجليز الذين يتحينون الفرص للانقضاض على أقطار الخليج العربي ، ومطامعهم في جزيرة العرب، ونفطها ومعادنها لا تحتاج الى تعريف .

وما زال هذا العالم العامل يعمل على بث الدعاية للإمامة لا تأخذه في الله لومة لائم ، ولا يخشى في إعلان الإمامة سطوة غاشم ، حتى بدت للعلماء المساعي البريطانية ،لحمل سلطان مسقط على الاعتراف بالحماية البريطانية . فأسلس العلماء القياد للنور السالمي ، شارح هذاالمسند ، وأعلنوا الإمامة بمبايعة الإمام التقي العلامة (سالم بن راشد الخروصي) وبذلك نهض المترجم له ببلاده وأقصى عنها خطر الاستعمار ، وما في عمان اليوم من علماء إلا وهم تلاميذه ، ولا فيهم من روح قوميته مقاومة للمستعمرين إلا منه ، فهم مضرم نارها وملهب أوارها ، وأن الإنسان ليعجب كيف استطاع أن يؤلف تلك المكتبة في عمره القصير وهو لم يبلغ الخمسين ، فهو في قصر عمره وكثرة كتبه نظير شيخنا الجمال القاسمي بدمشق رحمهما الله .

ومن تلك الكتب :

1 ـ تحفة الأعيان في تاريخ عمان جزءان طبع أولهما في مصر .

2 ـ الحجج المقنعة في أحكام صلاة الجمعة ، طبع بهامش شرح طلعة الشمس في أصول الفقه .

3 ـ شرح المسند الصحيح للإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي من أئمة القرن الثاني في أربعة أجزاء طبع الأول والثاني منها

بمطبعة الأزهار البارونية والثالث بالمطبعة العمومية بدمشق في هذه السنة .

4 ـ سواطع البرهان : رسالة في تطورات العصر في اللباس جواب لسؤال بعض أهل زنجبار .

5 ـ مدارج الكمال :أرجوزة في الفروع الفقهية تنيف عن ألفي بيت وهو نظم مختصر الخصال للأمام أبي إسحاق الحضرمي ،مطبوعة .

6 ـ معارج الآمال : شرح لهذه الأرجوزة وهي تنبئ عن غزارة علمه ورسوخه في علم الشريعة ، قيل إنه يبلغ ستة عشر جزءا .

7 ـ غاية المراد : أحد متون أصول الكلام .

8 ـ مشارق أنوار العقول : شرح أرجوزته في أصول الدين ، شرحها شرحا وافيا عد بها من أحسن كتب الأصول تحقيقا وتحريرا وتنسيقا طبع بمصر .

9 ـ أنوار العقول ، أرجوزة في أصول الدين تزيد على 300 بيت .

10 ـ بهجة الأنوار : شرح أنوار العقول طبع بهامش طلعة الشمس .

11 ـ طلعة الشمس : ألفه في أصول الفقه من أجل متون هذا الفن وأكثرها نفعا .

12 ـ شرح طلعة الشمس : في اصول الفقه جدير بأن يعد من أنفس كتب الاصول .

13 ـ جوهر النظام : أرجوزة في الأديان والأحكام الشرعية والحكم وهي بضعة عشر ألف بيت . مطبوعة .

14 ـ بلوغ الأمل : أرجوزة في أحكام الجمل الثلاث في الإعراب نفيسة جدا .

15 ـ الفتاوى العمانية : في سبعة أجزاء منها كتاب حل المشكلات .

16 ـ رسالة تلقين الصبيان لمدارس عمان وقد طبعت بدمشق بالمطبعة العمومية هذه السنة بإشرافنا وهي رسالة مفيدة للصبيان والرجال معا .

17 ـ المنهل الصافي في العروض والقوافي : أرجوزة تزيد على 300 بيت .

وإذا اطلع المنصف على هذا الشرح ، وجد الشارح واسع الإطلاع ، وألفى شرحه واضحا مبينا ، وتعابيره صحيحة فصيحة ، أسلوبها المساواة ، فلا هي مسهبة مملة ، ولا مفرطة الإيجاز مخلة ، وأما أبحاثه فيها فإنها تدل على اعتدال في التحقيق وبعد عن التعصب ، فكثيرا ما ينقل عن العلماء المخالفين كالحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة ، ويستشهد بأحاديث الشيخين وأئمة الحديث كأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة والدارقطني والطبراني والبيهقي وغيرهم من أهل السنة والجماعة ، مما يدل على أن الإباضية في المشرق والمغرب مذهب قريب من مذاهب السنة .

والناظر في شرح النور للسالمي عالم عمان ، يمتلئ طمأنينة بما ذكرته ، وقلما رأينا من رجال المذاهب غير السنية من يستشهد برجال الحديث والفقه من أهل السنة إلا استشهاد نقد ورد[1] .

وما آثرت تخريج أحاديث المسند والشرح ـ ولا سيما ما رواه الشيخان ـ إلا لتطمئن قلوب إخواني أبناء السنة بأن مسند الربيع الذي بنى عليه المذهب الإباضي هو صحيح الأحاديث ، وأكثرها

(1) والعكس صحيح أي أن رجال المذاهب الأربعة قلما يستشهدون بأقوال غيرهم إلا في مقام التشنيع أو النقد أو الرد .

مما جاء في الصحيحين ، وجابر بن زيد ممن روى عنهم البخاري وغيره ، لكيلا يقع فيما وقع فيه خصوم الإباضية أو من لم يعرف حقيقة مذهبهم وعقيدتهم فيظنهم من الخوارج الغلاة كالأزارقة والنجدية والصفرية المانعين لموارثة ومناكحة مخالفيهم .

ومن أعلم أهل السنة بالإباضية وأعظم من كتب عن الخوارج الإمام المبرد في كتابه الكامل فقد قال ما نصه : «قول ابن إباض أقرب الأقاويل إلى السنة » .

وقال ابن حزم : « أسوأ الخوارج حالا الغلاة وأقربهم إلى قول أهل الحق الإباضية » وابن إباض هو عبد الله بن إباض المري التميمي الذي عاصر معاوية وعده الشماخي في السير من التابعين ، وكان من أتباع الإمام جابر بن زيد مؤسس المذهب الإباضي ، ولو نسب المذهب الإباضي إلىجابر بن زيد تلميذ ابن عباس ، كان في رأيي أصح علما ، وأصدق نسبا .

وإليك ما يقوله الشارح المعتدل المنصف في مقدمة كتابه (تحفة الأعيان) «وندعو إلى كتاب الله ، ومعرفة الحق وموالاة أهله ، فمن عرف منهم الحق وأقر به توليناه ، وحرمنا دمه ، ومن أنكر حق الله منهم ، واستحب العمى على الهدى ، وفارق المسلمين ، وعاندهم، فارقناه وقاتلناه حتى يفئ إلى أمر الله ، أو يهلك على ضلالته من غير أن ننزلهم منازل عبدة الأوثان ، فلا تستحل سباياهم ، ولا قتل ذراريهم ، ولا غنيمة أموالهم ، ولا قطع الميراث منهم (كغلاة الخوارج) ولا نرى الفتك بقومنا ، ولا قتلهم في السر وإن كانوا ضلالا ، لأن الله لم يأمر به في كتابه ، ولم يفعله أحد من المسلمين ممن كان بمكة بأحد من المشركين ، فكيف نفعله نحن بأهل القبلة ، ونرى أن مناكحة قومنا ، وموارثتهم لا تحرم علينا ، ما داموا يستقبلون قبلتنا ، ولا نرى أن نقذف أحدا

ممن يستقبل قبلتنا بما لم نعلم أنه فعله ، خلاف (للخوارج) الذين يستحلون قذف من يعلمون أنه بريئ من الزنا من قومهم ، وهم بذلك مضلون» .

فالإباضية اليوم في عمان والمغرب من بقايا الخوارج المعتدلين ، والمتمسكين بالكتاب والسنة ، قال النور السالمي ايضا : « ليس من رأينا ـ بحمد الله ـ الغلو في ديننا ، ولا الغشم في أمرنا ، ولا التعدي على من فارقنا . . . الله ربنا ،ومحمد نبينا ، والقرآن إمامنا ، والسنة طريقتنا ، وبيت الله الحرام قبلتنا ، والإسلام ديننا » . ولذلك يحرم على المسلم اتهام أخيه المسلم في دينه بعد مثل هذا الاعتراف فيكون من المتألين ، الذين يسارعون في تكفير المسلمين وهم الذين عناهم النبي ﷺ في قوله : **(ويل للمتألين من أمتي)** أي الذين يحكمون على الله بقولهم فلان في الجنة وفلان فى النار .

ويفهم من شرح هذا المسند أن الشارح من المتمسكين بالحديث الصحيح ، وأرباب العقل الراجح ، والمعظمين لرسول الله ﷺ وأقواله ، والمهتدين بسنته وأفعاله ، فهو في شرحه لهذا المسند يمحص أقوال العلماء ، ويختار على أقوال المذهب ما صح من حديث رسول الله ﷺ فليس هو ممن يرى (العمل على الفقه لا على الحديث) قال شارح (الصراط المستقيم) :إذا وجد تابع المجتهد حديثا صحيحا مخالفا لمذهبه هل له أن يعمل به ويترك مذهبه ؟ فيه اختلاف ، فعند المتقدمين له ذلك . قالوا :لأن المتبوع والمقتدى به هو النبي ﷺ ، ومن سواه فهو تابع له فبعد أن علم وصح قوله ﷺ فالمتابعة لغيره غير معقولة » .

قلت ولذلك لا يجوز التعصب للمذاهب تعصبا يستهتر به بحديث الرسول ﷺ فإن ذلك من الفسق ، والبعد عن الدين ، والخروج على سيرة الصحابة والتابعين .

ومن هؤلاء الجامدين المتعصبين كما يقول بعض الأئمة - من إذا مر عليه حديث يوافق قول من قلدوه انبسطوا ، وإذا مر عليهم حديث يخالف قوله ، أو يوافق مذهب غيره ، ربما انقبضوا ولم يسمعوا قول الله تعالى : ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما**﴾

هذا وما كان أهل عمان أقرب فرق الخوارج إلى أهل السنة إلا لأن مذهبهم كما اطلعت عليه مبني على السنة ، وتقديم العمل على الحديث لا على الفقه . والمذهب عملا بما جرى عليه إمامهم جابر بن زيد الذي عمل بنصيحة شيخه عبد الله بن عمر الذي روى عنه فقد جاء في (الحجة البالغة) أن ابن عمر رضي الله عنه قال لجابر بن زيد «إنك من فقهاء البصرة ، فلا تفت إلا بقرآن ناطق ، أو سنة ماضية فإنك إن فعلت غير ذلك هلكت وأهلكت » .

ولذلك نعتقد ونقول : إن المعقول ، ومن القلب المقبول ، ألا نهتدي إلا بقوله تعالى : ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول**﴾ » .

## مع إبراهيم محمد عبد الباقي

من قرأ كتاب الأُستاذ إبراهيم محمد عبد الباقي (الدين والعلم الحديث) يبدو له واضحا أن الأُستاذ إبراهيم كاتب نزيه حريص على وحدة الأُمة المسلمة ، يحارب بقوة كل ما يحرك الفتن ، ويسبب الفرقة ، كما يحارب بقوة وبصيرة تلك البدع المنكرة التي انحرفت بسلوك المسلمين ، وضللت عقائد البسطاء منهم ، وربما أزاغتهم عن معنى التوحيد الخالص .

وقد تحدث عن الإباضية في كتابه القيم ، ويسرني أن أضع بين يدي القارئ الكريم ما قاله الأُستاذ إبراهيم عبد الباقي ص 252 من كتابه الدين والعلم الحديث :

## (طرف من عقائد الخوارج)

لقد شاع في المسلمين أن جميع الخوارج غير مسلمين ، ولكن الناقد البصير لا يصح أن يجرد البعض من الإسلام ، لأنهم في خروجهم على مذهب لهم فيه تأويل ، ومنهم عباد وزهاد ملأوا بطون الكتب بورعهم وتقواهم ، هذا ولما كان الوقت شحيحا يضن علي بالبحث عنهم والتنقيب اتصلت بمن له خبرة بهم ، وهو زعيم طائفة منهم تسمى الإباضية .

هذا الزعيم يسمى أبا إسحاق إبراهيم طفيش موظف بدار الكتب المصرية فكفاني مؤونة البحث ، وكتب الكلمة الآتية » .

بعد هذه المقدمة البسيطة نقل الأُستاذ إبراهيم الفصل الذي كتبه له الإمام أبو إسحاق طفيش عن الخوارج وسوف نجده ضمن فصول هذا الكتاب تحت عنوان (نبذة عن الخوارج)

وبعد هذا الفصل قال الأستاذ إبراهيم عبد الباقي ما يلي :

يريد الأستاذ ـ أي أبو إسحاق ـ بالمذاهب المتعفنة أن كل طائفة متشبثة بمذهبها ، ولو كان الحق مع مذهب غيرها ، وهذه آفة القديم والحديث ، إذ أن الحق أحق أن يتبع ، والمنصف يسير مع الحق حيث سارت ركائبه ، وكان عمر رضي الله عنه ينظر في الحكم فإن كان في كتاب الله قضى به ، وإن لم يكن في كتاب الله نظر في السنة فإن لم يجده في السنة جمع رجال الدين ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به .

أما الآن فقد خالف الناس ، واتبعوا المذاهب وإن كان ذلك مخالفا للسنة . هذا وقد أخبرني الأستاذ أبو إسحاق بأن مذهب الإباضية أكثر انتشارا في جنوب الجزائر في(وادي ميزاب) وفي تونس (في جزيرة جربة) وفي ليبيا في (جبل نفوسة) وفي (زنجبار وعمان) باليمن حيث يوجد نظام الإمامة المطابقة في بيعتها لبيعة الخلفاء الراشدين»[1] .

بعد هذا التعليق البسيط ينقل الأستاذ إبراهيم عبد الباقي مقتطفات من مقال للأستاذ مصطفى الشكعة سوف ننقله لك ضمن فصول هذا الكتاب ، وبعد أن انتهى الأستاذ إبراهيم من الاستشهاد بمقال أبي إسحاق والشكعة قال :

«وقد تصفحت من كتبهم ما يأتي :

أولا : جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام للإمام نور الدين أبي محمد عبد الله بن حميد بن سلوم السالمي العماني

(1) آخر بيعة في هذا النمط بإجماع الأمة كانت سنة 1338 هـ للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخليلي وقد سار بالإمامة على منهج العدول في أمة محمد ﷺ ولما توفى اجتمع أهل الحل والعقد سنة 1945 م على بيعة الإمام غالب بن علي ولكن مكائد الاستعمار الانجليزي أدخلت أصابعها إلى عمان فقوضت أركان الإمام ، وأخرجت الإمام من عمان .

رحمه الله وله تعليق عليه ولد سنة 1286 هـ وتوفي سنة 1332 هـ .

ثانيا : شامل الأصل والفرع لمحمد بن يوسف طفيش .

ثالثا : جامع أركان الإسلام للشيخ العلامة سيف بن ناصر بن سليمان الخروصي طبع أول مرة بمطبعة الآداب سنة 1331 هـ .

رابعا :مشارق أنوار العقول ، طبعة السيد حمود بن محمد بن سعد سلطان زنجبار بمطبعة المحروسة سنة 1314 هـ .

خامسا : الوضع المختصر في الأصول والفقه تأليف الإمام أبي زكرياء يحي ابن أبي الخير الجناوني رحمه الله تعالى نشره وعلق عليه الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم طفيش طبع بمطبعة الفجالة الجديدة .

وقد استنتجت من هذه الكتب ما يأتي :

أولا :التنزيه المطلق لله تعالى ،ويوجبون تأويل المتشابه بما يليق بجلال الله تعالى كاليد تؤول بالقوة وتارة بالنعمة ، فمذهبهم مذهب الخلَف في المحكم والمتشابه .

ثانيا :لا يرون رؤية الله تعالى في الدنيا ولا في الآخرة . وهذا من كمال الله تعالى ، لأن الرؤية تستدعي مشابهة الله لخلقه ، وكذلك يستدلون بالآية الشريفة ﴿**لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير**﴾ .

وما جاء في السنة لا يعارض القرآن الكريم ، لأنه خبر الآحاد ، وخبر الآحاد لا يفيد إلا الظن ، والظن لا يصح دليلا على صحة العقائد ، ويفسرون الحجب في الآية ﴿**كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون**﴾ بأنه غير الرؤية .

ثالثا : يرون أن صفات الله تعالى ذاتية ليست بمعان قائمة بذاته .

رابعا : لا يكفرون أحدا من أهل القبلة إلا إذا أخل بالإعتقاد الإسلامي ، كإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، كأن ينكر إنسان صفة من صفات الله تعالى ، أونبيا من الأنبياء أو حرفا من القرآن الكريم .

خامسا : يرون أن القراءات السبع متواترة .

سادسا : يعرفون المذهب الاجتهادي بقولهم : المذهب هو ما استبان به لكل فرقة عن الأخرى في الفروع التي لا تأثيم فيها ، فحرية الرأي وحرية المذهب مكفولة ، وأن الخلافة لا تكون إلا من أهل الحل والعقد .

سابعا : أن مرتكب الكبيرة عندهم ليس مشركا ، وأن أهل الجنة خالدون فيها ، وأهل النار خالدون كذلك ، فهم يخالفوننا في عقيدتنا ، وهو أن العاصي من المؤمنين يدخل النار حتى يطهر من معصيته ، لأن المعاصي رجس ، والجنة طاهرة فلا يدخلها إلا الطاهرون .

ثامنا :يخالفوننا في بعض فروع الفقه ، مثل رفع اليدين عند التكبيرات في الصلاة ، ومثل وجوب سجدة التلاوة حين سماع الآية ،وغير ذلك من المسائل التي لم تكن موضع إجماع .

## مع الأستاذين التنوخي وإبراهيم عبد الباقي

لقد عرضت عليك أيها القارئ الكريم ما كتبه كل من الأستاذين الفاضلين : عز الدين التنوخي ، وإبراهيم محمد عبد الباقي عن الإباضية ، ونقلته لك بنصه ، وذكرت لك أيضا أن هذا المنهج الذي سارا عليه هو المنهج السليم الذي يجب أن يسلكه من يريد أن يكتب عن أي فرقة . وذلك بأن يتصف بالنزاهة والتجرد ، وأن يتحلى بالصدق والأمانة ، وأن يعتمد ـ في تقرير آراء وعقائد أي طائفة ونسبتها إليها ـ على كتبها ومراجعها وعلمائها لا على ما يكتبه عنها غيرها . لأن ذلك الغير في أغلب الأحوال يقف منها موقف الخصوم .

ومن هذه الأسس يستطيع الكاتب أن يعرض الحقيقة ، حقيقة ما يعتقده أصحاب الفرق ويقولونه ، ويندينون به دون تحريف أوتدليس أو غموض أو إيهام مقصود .

وقد سلك الأستاذان التنوخي وإبراهيم هذا المسلك السليم وهما يكتبان عن الإباضية . فرجعا إلى مصادر الإباضية ، وبذلك جاءت كتاباتهما سليمه من السفاسف والأباطيل التي تجدها عند كثير من كتاب المقالات الأقدمين منهماالمحدثين . كما جاءت كتابتهما سليمة ـ أيضا ـ من الفراغ والخواء الذي تحسه وأنت تقرأ لبعض الكتاب المقلدين الذين يعتمدون على ما يجدونه دون فهم أو تمحيص أو بحث عن الدوافع والبواعث اكتفاء بإسناد ما يقولونه إلى مصادر تاريخية أضفى عليها القدم ثوب القداسة ، ليتخلصوا من مسؤولية إعلان كلمة الحق .

وبالرجوع إلى ما كتبه الأستاذان الفاضلان ونسباه إلى الإباضية مما سبق عرضه على القارئ الكريم يبدو أنه لا يوجد شيء عندهما يحتاج إلى مزيد من النقاش والبحث غير نقطة واحدة جانبية .

تلك النقطة هي انسياقهما وراء التيار التاريخي الجارف الذي يصر على اعتبار الإباضية فرقة من فرق الخوارج .

ونحن لا نلومهما ـ في موقفهما هذا ـ ولا نعتب عليهما ، فقد استطاع التدليس التاريخي أن يصبغ هذه الدعوى الكاذبة بثوب الحقيقة حتى انطلت على بعض الإباضية أنفسهم في القديم وفي الحديث .

بل لقد حدثني بعض الشباب عن تخصص في التاريخ بأنه يفتخر بذلك ويعتز ، لأنه يفهم أحداث ذلك العصر ويفسرها بروح هذا العصر ، فكان يعتبر الخوارج طلائع ثورية ، يمثلون الدور الثوري على الظلم والفساد والرشوة ، وهو بهذا الفهم يعتز بأن يكون خارجيا أو ينتمي إلى فرقة خارجية ، بمعنى أنه ينتمي إلى فكرة ثورية تحمل في مسيرتها التاريخية نضالا ضد فساد الحكم لا يهدأ ولا يستقر .

وهذه الصورة الثورية التي يعجب بها هذا الشاب وزملاؤه وأضرابه من الشباب الذي أثارت نقمتهم الأوضاع الفاسدة في أنظمة حكم فاسد جثم على صدر الأمة بكلكله الثقيل ، ثم محاولة التخلص منه .

هذه الصورة ليست فكرة مقصورة على الخوارج أو على الإباضية أو على فرقة معينة من فرق المسلمين .

إن الثورة على الظلم والفساد والرشوة وما يتبع ذلك من البلايا والمحن ، إنما هو المنهج الذي جاء به الإسلام ،ودعا إليه المسلمون ، ودعا المسلمون إليه . وقاموا به في مختلف أدوار التاريخ ، ولم تسكت الألسنة الآمرة بالمعروف الناهية عن المنكر ، ولم تكف الأيدي الثائرة في أي فترة من فترات الحكم المنحرف .

ولم يمض حاكم ظالم دون أن تناله صفعات مؤلمات من الثائرين في الأمة المسلمة من جميع الفرق والمذاهب ، حتى من أتباع الأئمة الذين ينهون عن استعمال العنف ، ويحذرون من الفتنة ، ويفضلون استبداد الحاكم على شق عصا الطاعة ، وأحداث الخلاف والتسبب في إراقة الدماء ..ويتغاضون عن الدماء التي تريقها أيدي الحكام الظلمة ولكنهم لا يسكتون عن الدماء التي تريقها النقمة ضد أولئك الحكام .

تستطيع أن تبدأ ملاحظة ذلك من أول العهود التي بدأ فيها الحكام ينحرفون عن نظام الخلافة الرشيدة إلى ملكية مستبدة ، أو كما سماه الرسول ﷺ **(ملك عضوض)** ولو أن أولئك الملوك لم يسموا أنفسهم ملوكا ، وحافظوا على مظهر التسمية فكانوا حراصا - على مجرى التاريخ - أن يدعوهم الناس بأمراء المؤمنين ، أو أئمة المسلمين .

والإباضية مثل غيرهم من المسلمين في هذا المجال ،كانوا من أشد من ينتقد تصرف المنحرفين ، ويطالب ولاة الأمور أن يتقيدوا بأحكام الإسلام ، وأن يقتدوا بالخلفاء الراشدين الذين أرضوا الله تبارك وتعالى وأرضوا الأمة فرضيت عنهم .

ويتضح لأولئك الإخوة الشباب من هذا انتقاد الإباضية للتحكم الظالم . ومحاولتهم للإطاحة به في بعض الأحايين ، وعملهم على إيجاد دولة ، تطبق أحكام الإسلام ، وتتقيد بها ،وتشددهم في مجابهة العدوان ، ومعارضته بقوة وعنف ! . . .

كل هذا لا يلحقهم بالخوارج ، ولا يجمعهم معهم في صعيد واحد ، ولا يجعلهم فرقة منهم .

وفي المسلمين - بمختلف طوائفهم ومذاهبهم وآرائهم ، ولا سيما في عهد الدولة الأموية حينما كان انتقال الحكم من خلافة رشيدة

إلى ملك عضوض ،قد سبب فجوة عميقة ، أو هوة خشي المسلمون أن يترددوا فيها ثم يعسر عليهم الخروج منها ـ أمثلة حية واضحة لكثير من التابعين وتابعي التابعين ، بل ومن بقية الصحابة رضوان الله عليهم ، فقد كانوا من أقوى الثائرين على الفساد الذي بدأ بانحراف الحكم عن الخلافة الرشيدة إلى ملك عضوض يتقاتل عليه أصحاب الدنيا ، وقد استشهد في هذا السبيل عدد من أفذاذ الرجال ،ومع ذلك لم يسموا أنفسهم خوارج ، ولم يعتزوا بذلك الاسم ، ولم يشرفهم أحد في أتباعهم والمعجبين بهم بهذا الاسم ،أو يطلق عليهم هذا اللقب .

ويكفي أن أذكر الأمثلة لأولئك الثائرين على الإنحراف والفساد شهيد كربلاء الإمام الحسين سبط رسول الله ﷺ وعبد الله بن الزبير نجل ذات النطاقين ، وسعيد بن جبير وزيد بن علي بن الحسين. وكل واحد من هؤلاء يمثل ثورة عارمة من الأمة المسلمة على الحكم الظالم ، والخروج عليه ، ومدافعته حتى الاستشهاد .

وإذا شاء القارئ الكريم أن يضيف إلى هذه القائمة أسماء الثوار الشهداء الذين سالت دماؤهم على سيوف الحكم المستبد ، والذين نجحوا في ثوراتهم أو فشلوا فإنه يستطيع أن يملأ المجلدات الضخمة بما يجري من ذلك عبر التاريخ ، ويأخذ الإباضية أو بعض الإباضية حيزهم الضيق أو الواسع في تلك المجلدات ، ولا يمكن أن يخلو منهم مجلد .

ومن البديهي أن أولئك الثوار ابتداء من سيد الشهداء الإمام الحسين ومن سار على نهجهم في مختلف العصور ، لم يحملهم التطرف ، والسخط على فساد الحكم ، إلى مخالفة أحكام الإسلام ،

فيستحلون من الناس ما حرمه الإسلام ، وعصمته كلمة التوحيد من دماء وأموال وأعراض .

هذه النقطة بالذات - وهي التطرف في السخط حتى تستحل به الدماء البريئة ، والأموال المعصومة ، والأعراض المصونة بحكم الله - هي الفارق الوحيد بين الثورية والخارجية . إذا سمحنا لأنفسنا فاستعملنا كلمة الثورية - بمدلولها المعاصر - على أحداث التاريخ في تلك العصور .

فإن عبد الله بن الزبير - مثلا - كان قد ثار على الحكم الأموي المنحرف وكان الحكم قائما عندما ثار ابن الزبير فخرج عن الطاعة كما تعبر ألسنة الأنظمة الحاكمة في كل عصر وكل عهد ولكنه مع خروجه على حكم الدولة القائمة لم يعتبر خارجيا ، ولم يسم نفسه بهذا الاسم ، ولم يسمه أتباعه بذلك ، ولم يتجرأ أحد من خصومه أن يصفه بذلك في ذلك الحين ، فلماذا لم يكن ذلك ياترى؟ ذلك أن إطلاق لفظة الخوارج إنما كانت تعني من يخرج على نظام قائم فلا يكتفي بمحاربة النظام القائم - سواء كان عادلا أو جائرا - وإنما يضيف إلى ذلك أن تستحل دماء وأموال ، وحرمات من يخالفه ، ويحكم عليهم بأحكام المشركين ، ويطبقها عليهم ما تمكن من ذلك . ولم تكن هذه الآراء ولا هذه السيرة لعبد الله بن الزبير مثلا ولذلك فنحن قد نستطيع أن نعده في موكب الثائرين ، ولكننا لا نستطيع أبدا أن نعده من الخوارج ، لأنه - ببساطة - لم يكن يدين بدين الخوارج فلم يكن يحكم على غيره من المسلمين بالشرك ولم يكن يستحل منهم : لا الأموال ولا سبي النساء والأطفال ، ولا دماء من لم يعترض سبيله ويرفع في وجهه السلاح ، وإنما كان يرى أن المسلمين جميعا إخوة له ، فهو يقتصر

في ثورتـه على محـاربـة الحكم الظـالم ، والجيش البـاطش ، ومن يسعى إلى تثبيت أركان الظلم .

ونفس المـوقف نستطيـع أن نعطيـه لبقيــة الثــائرين في أدوار التـاريخ الإسلامي الطويـل وفي عهـود الفسـاد والظلم ، فلم يتلقب أحـد منهم بـذلـك ، ولم يلقبهم بـه أحـد من النـاس ، لهـذا الفـارق الـوحيـد فحسب ، ويـدخـل في هـذا الجـانب حتى أولئـك الـذين خرجـوا على الحكم وثــاروا عليــه ولم يكن قصــدهم الحقيقي هـو إزاحة الظلم ولكن الوصول إلى الحكم مـا لم يـدينوا بـذلـك المبـدإ الـذي يضع المسلمين في صفوف المشركين ويبيح منهم مـا حفظـه الله لهم بكلمة الشهادة .

إن الثـورة على الظلم والظـالمين ومحـاربـة الفسـاد في أنظمـة الحكم ، أهم واجبات المسلم ، وقد كان ذلك هو المبـدأ الـذي سـار عليـه أئمـة المسلمين مع اختلاف في الطرق والمنـاهـج ، فمنهم من يكتفي بـالثـورة اللسـانيـة ومنهم من يمـد يـده إلى السيف من أول حركة ، ومنهم من يجمع بين الاثنين ، ومنهم من يتخـذ موقفـا غير مباشر في مكافحة الظالمين وذلك بنقـد الظلم والفسـاد عـامـة دون التعرض لمن يتصف بذلك .

وقد يستفحل الاستبداد فيقيد الأيـدي ، ويكمم الأفواه ، وتبقى الثورة خبيسـة في الصـدور حتى تنفجر في يوم من الأيـام فتطيـح بالظلم والظالمين ، ولو طال بهم المدى .

والخـوارج حين ثـاروا على مـا اعتقـدوه ظلمـا ، ورأوه انحرافـا بـالحكم عن المنهـج الإسلامي الشـوري ، إلى منهـج دكتـاتـوري مستبد ، لم يقصروا الثورة على أجهزة الحكم الفاسد فقـط ـ ولو في نظرهم ـ وإنمــا تجــاوزوا ذلــك إلى أن حكمــوا على غيرهم من المسلمين بأحكـام المشركين ، واستبـاحوا منهم مـا أبـاحـه الله من

الكفار . وبذلك انتقلوا من وصف الثورية إلى وصف الخارجية الذي يعني الخروج من الدين ، أي من مجموعة كانت تطالب بحق تؤديهم فيه كل الأمة ـ ولو بقلوبها حتى أولئك الذين لم يشتركوا في أية ثورة قط لا باليد ولا باللسان ـ إلى فرقة قد انفصلت عن الأمة المسلمة انفصالا دينيا كاملا ، بحيث حكمت على الأمة المسلمة بأحكام المشركين(1) لأنها في نظرها قد كفرت : إما بكونها مع الظالمين ، وإما برضائها وبقائها تحت حكمهم .

وقد كان رد الفعل لهذا الموقف من الأمة المسلمة أن حكمت الأمة على هذه الثورة المنحرفة المتطرفة بنفس الحكم ، وبادلتها نفس الموقف ، وأطلقت عليها لفظ الخارجية والخوارج وهي تقصد بذلك خروج من يدين بذلك من الدين بسبب الحكم على المسلمين بالشرك ومعاملتهم معاملة المشركين وهكذا بعدت بينهم المسافة ،واتسعت الشقة . فالخوارج يرون أن الحكام الظالمين ومن أعانهم على حكمهم ومن سكت عنه أو رضي به وبقي تحت سلطانهم كل هؤلاء قد كفروا تحل دماؤهم وأموالهم وسبي نسائهم وأطفالهم . والآخرون يرون أن الخوارج كفروا لأنهم كفروا المسلمين .

بعد هذا الحديث أريد أن أوجه إلى القارئ الكريم السؤال الآتي :

(1) يجب أن أذكر هنا انني لم أتمكن من الحصول على أي مصدر من مصادر الخوارج حتى أعرف حقيقة ما عندهم من كتبهم وأن ما أسندته إليهم في هذا الفصل وفي غيزه من الفصول وفي كتبي السابقة إنما أخذته من مصادر غيرهم التي كتبت عنهم وهي في أغلبها تقف منهم موقف الخصوم بما فيها كتب الإباضية فإن كان ما نسب إليهم حقا فنحن مسئولون عن دراستنا وآرائنا وإن كان ما نسب إليهم باطلا من القول فالعهدة على الرواة من كتاب التاريخ والمقالات وإني أستغفر الله وأتوب إليه .

متى أو لم يعتبر الفرد أو الطائفة من الخوارج ؟

أحسب أن الإجابة الصحيحة عن هذا السؤال تحدد الموقف بالنسبة للإباضية ، وتضعهم في مكانهم الطبيعي في المذاهب الإسلامية .

لقد أوضحنا فيما سبق أن الثورة على أي حكم والخروج عليه لا يكفي سببا لأن يضع صاحبه أو أصحابه في قائمة الخوارج ثم يسلط عليه الحكم الذي سلطه التاريخ على الخوارج والأحكام التي سلطها الخوارج على غيرهم . فقد خرج أهل الأمصار على عثمان ـ وهو خليفة راشد ـ ولم يسمهم أحد حينئذ خوارج ،وخرج طلحة والزبير وعائشة على عَلِي ـ وهو خليفة راشد ـ ولم يسمهم أحد خوارج ، وخرج معاوية على أمير المؤمنين عَلِي ـ وهو خليفة راشد ـ ولم يصفه أحد بالخارجية ، وثار الحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وسعيد بن جبير وزيد بن علي ويحي بن زيد على الدولة الأموية ولم يسمهم أحد خوارج . بل إن زعماء الدولة العباسية أنفسهم كانوا قد خرجوا على الدولة الأموية ولم يسمهم أحد خوارج ، بل ونقص الأمين بيعة المأمون وخرج عليه المأمون ولم يطلق اسم الخوارج على أي منهما .

ومعنى هذا أن الخروج على نظام الحكم القائم والثورة عليه ـ سواءكان الحكم عادلا ونظيفا كما كان في عهد الخلفاء الراشدين ، أو كان ملكا عضوضا كما كان في عهد الدولة الأموية وما بعدها وما كان يقوم به عمالها أمثال الحجاج وزياد وعبيد الله بن زياد وأضرابهم ـ فإنه لا يكفي لأن يعتبر الثائرون عليه خوارج لمجرد ثورتهم على الحكم وخروجهم عنه ، إن الخروج عن الحكم الظالم ، والثورة عليه ، ومحاولة الإطاحة بأجهزته الفاسدة هو من أوكد الواجبات على الأمة المسلمة إذا لم تخش شرا أكبر ،

ومن قام بذلك الواجب لا يمكن أن يعتبر خارجيا . ولا يجوز أن يوصف بالخارجية ، إلا إذا تطرف فتعدى ذلك إلى الحكم على المسلمين بأحكام المشركين ،فاستباح منهم الدماء والأموال ، واستحل سبي النساء والأطفال ، وتلك هي معاني الخارجية في أية ثورة أو حركة مسلحة .

وواضح أنها خارجة عن الإسلام لا عن حكم قائم لدولة قد تكون باغية تتحكم في رقاب أمة مسلمة كريمة وصفها الله تبارك وتعالى بالإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فتذلها وقد تنفذ فيها عمليا فظائع من السلوك لم تخطر على بال الخوارج حتى وهم في أشد حالات الحنق والغيظ ، وإذا كان هذا واضحا وصحيحا وواقعا فما هي العلاقة أو الرابطة بين الإباضية والخوارج .

إن الإباضية من أحرص المؤمنين على التقيد بما ثبت في النصوص الشرعية من أحكام المسلمين وهم يعتقدون أن كل من نطق بكلمة الشهادة فهو مسلم له ما للمسلمين وعليه ما عليهم فلا يستحلون دماء أحد من أهل القبلة إلا بالحق الذي بينته وحددته الشريعة الإسلامية كالردة وقتل النفس وما في معناها من الحدود .

ولا يستحلون مال أحد إلا بالطرق التي رممتها الشريعة الإسلامية للتعامل بين الناس : فريضة في كتاب الله ، هبة عن تراض ، بيع عن تراض ، وما معناها . أما قتل الأبرياء وسبي الأطفال والنساء فقد وقفت دونها كلمة التوحيد ، وصانها عن هذه المذلة والهوان . ولا يستحلون هذا حتى من البغاة والمعتدين مهما بالغوا في مسلكهم الظالم .

فالإعتبارات التي سمي الخوارج ـ من أجلها ـ خوارج لا وجود لها عند الإباضية مطلقا . بل إنهم أبعد الناس عنها عقيدة وقولا

وعملا وجميع كتاب المقالات - رغم إصرارهم على أن الإباضية من الخوارج - يشهدون بذلك ويسجلونه في كتبهم .

لوكانت الخارجية نسبا أو صهرا أو حتى صداقة يزعم زاعم أن للإباضية بهذا النسب وشيجة أو قرابة ويزعم أن لهم فيها عما أوخالا أو صديقا ، ولكن القضية ليست كذلك ، القضية قضية عقائد معينة محددة ينبني عليها سلوك تنتج عنه آثار . فمن أين جاءت الخارجية إلى الإباضية ، ولماذا يصر مؤرخو الفرق الإسلايمة وكتاب المقالات الدينية على هذا الموقف؟ يقول الأستاذ مصطفى الشكعة : «إنهم رموا بهذا اللقب لأنهم رفضوا القرشية ، أي التزام كون الإمام من القرشيين» . والحقيقة أنه لا شيء البتة عند كتاب المقالات والمؤرخين يمكن أن يكون سببا لإطلاق كلمة الخوارج على الإباضية إلا أحد أمرين هما :رفض القرشية ، واعتبار التحكيم خطأ . فهم يلتقون مع الخوارج في هذا الرأي لا غير وهذا - فيما يبدو - هو كل ما يتعلق به القوم غير أن السياسة الماكرة في العهد الأموي وفيما بعد أيضا حاولت أن تضرب كل من ينتقدها بما يناسب ظروفه ولما كان الإباضية لا يعترفون بالقرشية أساسا أو مؤهلا وحيدا للإمامة فقد أضفت عليهم لقب الخارجية ثم جاء أعوانها فاخترعوا للإباضية عقائد وشنائع بثوها عنها فانتشرت بين الناس وقامت حائلا دون أن يفهم بعضهم البعض واختفى في زحمة النقاش السبب الرئيسي للموضوع وطفت تلك وراجت فتناولتها الأقلام بالإثبات والترسيخ .

ولقد أوضحنا من قبل أيضا أن القول بأن التحكيم خطأ لا يخرج قائله من الإسلام ، ولا يفصله عن الأمة المسلمة ، ولا يكفي لأن نسلط عليه حكما رهيبا يجعله مكروها من المسلمين ، ثم يستمر هذا الحكم طول التاريخ ،ويمتد مع امتداد الزمن ،

وأوضحنا أيضا أنه إن كان إنكار التحكيم واعتباره خدعة سياسية يراد بها تفريق جيش أمير المؤمنين عَلِي ، هو الخارجية أو هو السبب في إطلاق لفظة الخوارج ، فأحسب أن أمير المؤمنين عليا وخيار أصحابه أمثال عمار والأشتر وعبد الله بن عباس يكونون رؤساء للخوارج . ذلك أن كتب التاريخ التي كتبت عن موضوع التحكيم تكاد تكون مجمعة أن أمير المؤمنين كان أول أو من أوائل من تفطنوا للمكيدة ولم يقبل التحكيم إلا مكرها . وأنه أنكره بشدة ، وأبان لجيشه - الذي عمل فيه الطابور الخامس عمله - عواقب تلك المكيدة . وأنه لم يقبل التحكيم إلا مضطرا ، عندما وجد جيشه معرضا للتفرقة والتمزق ، وربما للتناحر . وكان على رأي الإمام عَلِي وعلى رأي أصحابه في اعتبار التحكيم مكيدة لا ينبغي قبولها أكثر أئمة المسلمين منهم الإمامان العظيمان الحسن البصري ومالك بن أنس حسبما أورده المبرد في كامله وابن أبي حديد في شرح نهج البلاغة بل أستطيع أن أزعم أننا اليوم وفي هذا العصر - وقد مضى على تلك الأحداث ثلاثة عشر قرنا ونصف - عندما نقرأ أخبارها نشعر بالأسف والحسرة لأن تلك الخدعة الجريئة قد انطلت على أكثرية جيش عَلِي ،حتى اضطر للاستجابة لها رغم معرفته القصد منها ، وتقديره لنتائجها ، وعلمه علم اليقين أن القصد من تلك العملية لم يكن مراعاة للمصلحة العامة ، ولا نظرا لخير الأمة ولا تحكما للكتاب في شيء جهل فيه حكم الكتاب(1) .

فهل يعتبر من يحس هذا الإحساس - اليوم - ويرى هذا الرأي من الخوارج .

---

(1) راجع كتابه الإسلام بلا مذاهب ، وكتاب الدين والعلم الحديث للأستاذ إبراهيم محمد الباقي ص 266 طبع المكتبة التجارية الكبرى .

لا شك أن الإباضية يرون أن التحكيم خدعة وخطأ لا ينبغي قبوله ، ومع الإباضية في هذا الفهم وهذا الاعتقاد أئمة المسلمين في مختلف المذاهب . فإذا كان الخوارج هم الآخرون يرون هذا الرأي فهل يعني هذا أن الإباضية ومن يرى رأيهم في قضية التحكيم أو في قضية الخلافة أصبحوا خوارج لأنهم التقوا معهم في فكرة .

أحسِبُ أن هذه النقطة هي النقطة الوحيدة التي يلتقي فيها الإباضية مع الخوارج ، ويلتقي فيها مع الخوارج كثير من الأمة . أما في موضوع الخلافة فأصبحت الأمة كلها فيما يبدو ترى رأي الخوارج قولا وعملا .

وينفصل الإباضية عن الخوارج - في غير النقطة السابقة - انفصالا كاملا لا لقاء معه ، ويقفون معهم أعنف المواقف في الحرب والسلم . فهم عندما يكونون معهم في الإسلام ، يعلنون البراءة منهم . ويطردونهم من مجالسهم ، وينكرون عليهم في عنف وشدة ، ويمنعونهم أن يتحدثوا إلى الناس عن آرائهم المتطرفة . ولقد يكون إنكار الإباضية على الخوارج أعنف وأقسى من إنكار غيرهم عليهم - بقطع النظر عن المواقف العسكرية التي كانت تقفها دول كانت تحافظ على عروشها لا على معتقداتها وعلى سلطتها وهيبتها لا على دينها .

ومع كل هذا فقد استطاعت الدعاية السياسية في العهد الأموي أن تضفي لقب الخارجية على الإباضية ، وجاء المؤرخون الموجهون فنشروا ذلك في كتبهم وفي أحاديثهم وفي المجالس الخاصة والعامة ؛ ثم جاءمن بعدهم كتاب المقالات فأخذوا ما وجدوا دون تحقيق أو ترو أو نقد . وقد وجد الكذابون والمشنعون والمستغلون ميدانا فسيحا للإفتراء والزيادة فنشروا الأباطيل يتناقلها الناس كأنها وقائع . أخذها كتاب المقالات كمادة علمية حشوا بها

كتبهم فأصبحت مرتبة الحقائق الثابتة التي لا يتوجه إليها نقد ولا يرتفع بصددها نقاش .

ولاشك أن الذين كتبوا عن الإباضية واعتبروهم من الخوارج كان لكل واحد منهم مستنده ومنهجه ودوافعه ، وربما كانوا باتجاهاتهم ودوافعهم ومستنداتهم لا يخرجون عن الأنواع الثلاثة الآتية :

1 ـ النوع الأول : اعتقدوا حقا أن الإباضية فرقة من الخوارج ، وتشبّثوا باعتقادهم أنها فرقة ضالة مبتدعة ، بل وحتى أسوأ من ذلك لو أمكن ، واشتد ـ من أجل هذا ـ حقدهم عليها وبغضهم لها ، وهم مستعدون لتقبل كل ما يقال عنها من تشنيع وحتى الزيادة عليه برضى واطمئنان دون الشك في صحة ذلك أو محاولة للبحث عن الحقيقة .

2 ـ النوع الثاني : استندوا على مصادر موجودة واعتمدوا عليها دون نقد أو محاولة لمعرفة حقيقة الإباضية من وراء ذلك وهم يرون أنهم فعلوا ما ينبغي لهم ما دام الواحد منهم يستطيع أن يدل على مصدر استند عليه .

3 ـ النوع الثالث : درسوا شيئا عن الإباضية واطلعوا على كتبهم وعرفوا منها البون البعيد بين الإباضية والخوارج وعلموا ، أن كثيرا مما يقال في كتب المقالات لا أساس له ، ولكنهم مع ذلك استسلموا للتيار التاريخي في إطلاق كلمة الخوارج على الإباضية باعتباره اسما مميزا فقط لا يدل على ما تحمله كلمة الخارجية من المروق وما تشتمل عليه وتوحي به في الخروج عن الدين والأمة ، فهم يطلقون لفظ الخوارج على الإباضية كما يطلق أي لقب مكروه على شخص دون اعتقاد بأن ذلك الشخص يحمل شيئا من مدلوله ومعانيه .

ويبدو لي أن الأستاذين : عزالدين التنوخي ، وإبراهيم محمد عبد الباقي ، ومن سار على نهجهما من هذا القسم . فهما ـ مع تقريرهما بُعْدَ الإباضية عن الخوارج البعد الكامل ـ وتوضيحهما للفارق الظاهر في ذلك ـ لم يتحرجا أن يذكرا أن الإباضية فرقة من الخوارج . بل لقد تجرأ الأستاذ إبراهيم محمد عبد الباقي فوصف صديقه أبا إسحاق طفيش (رحمه الله) بأنه زعيم طائفة منهم ، ولست أدري ما هو الإحساس الذي ثار في نفس الإمام الكبير حين قرأ ذلك ، ولا كيف كان لقاؤه معه بعد ذلك . ولكن أبا إسحاق على كل حال لم يتعرض لموقفه الشخصي في إطلاق الخارجية عليه ، وإنما استجاب للكاتب الكبير ، وعرض موضوع الخوارج عرضا مسهبا وضعه تحت تصرف الأستاذ إبراهيم فنشره ـ مشكورا ـ بنصه في كتابه القيم .

والحقيقة أن الإباضية في جميع العصور ـ مع أنهم يبرأون من الخوارج ومن معنى الخارجية التي شرحناها سابقا ـ تعودت آذانهم أن تسمع من يصفهم بها في القديم والحديث . حتى تمسك بها المتطرفون منهم على سبيل التحدي ، وكان الكثير منهم لا يجد إحساسا أو طعما معينا ، وإنما ألفوها كما يألف أي إنسان تتفق مجموعة من أصدقائه وأصحابه على أن يلقبوه بلقب مكروه ويصرون على مناداته به ، فيغضب ويثور في أول الأمر ، ثم يلين ويتغاضى ثم قد يستسلم ويستجيب ويعترف به على طول المدى ، وقد علقت بالأفراد والأسر والقبائل ألقاب من هذا النوع حاربوها في مبدإ الأمر ، ثم استسلموا لها ، ثم اعترفوا بها فأصبحت أعلاما لهم .

على هذا المستوى سكت بعض الإباضية عمن سماهم خوارج في العصور السابقة ويسكت لها اليوم آخرون ، وربما وجد من اعتز

بها في القديم والحديث من باب المناكفة والتحدي وربما وجد من شذ وتطرف مراغمة وكيدا فانتسب إلى الخوارج وقال ببعض شعاراتهم .

ويبقى بعد كل ذلك الإباضية ـ دون اعتبار للأفراد والشواذ والمتطرفين ـ مذهبا إسلاميا بقواعده وأصوله المبنية على الأسس الشرعية المعتبرة من كتاب وسنة وإجماع وقياس صحيح ، يحمل علوم الشريعة عدوله ، ينفون عنه تحريف المغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين ، وشبه المبتدعين .

# الباب الثالث
# المستشرقون

- المستشرقون .
  - مع إميل فيلكس جوتييه .
  - مع كارلو الفونسو نيلينو
  - اللقاء بين الإباضية وأهل السنة .

# القسم الثالث
## المستشرقون

اهتم المستشرقون بالقضايا الإسلامية عامة . وقدموا فيها دراسات واسعة ، وبحوثا مختلفة ، منها القيم ، ومنها الأقل قيمة .

وقد حاولت أن أراجع موضوع الإباضية في بعض كتاباتهم فلم أستطع أن أفصل موضوع الإباضية في بحوثهم عن بقية المواضيع الإسلامية . وفرضت على أساليبهم - في مناقشة قضايا الشرق عموما ، وقضايا الإسلام خصوصا - أن أغير منهجي الذي كنت وضعته لمناقشة هذه البحوث وقد ارأيت أن أُقدم مباحث هذا القسم من الكتاب كما يلي :

1 - المستشرقون : أعرض في هذا الفصل نماذج من كتاباتهم مع تحليل موجز لبعض الفقرات منها .

2 - إميل جوتييه : أعرض بعض ما كتبه هذا المستشرق كمثل للمستشرقين المتعصبين الذين يكتبون عن الشرق والنظرة الاستعمارية المتعالية لا تفارق أحاسيسهم ومنطق السيادة التي يريدون أن يفرضوها على العالم لاتختفي من أذهانهم .

3 - كارلونيلينو أعرض بعض ما كتبه هذا المستشرق كمثل للمستشرقين الذين يلتزمون الأُسلوب العلمي دون أن يؤثر عليهم - ظاهرا - إحساس آخر أو دافع غير دافع خدمة الثقافة الإنسانية حسبما يبدو للقارئ .

4 ـ مقارنة موجزة للقاء بين الإباضية وأهل السنة في النقاط التي جعلها نيلينو مواضيع لقاء بين الإباضية والمعتزلة .

والوقع أن هذه الفصول الصغيرة القصيرة لا تكفي لإعطاء صورة حقيقية وصحيحة عن جهود المستشرقين ـ سواء منها الجهود النبيلة النظيفة ، أو الجهود الماكرة الدساسة ـ وعسى الله تبارك وتعالى أن ييسر لي العودة إلى موضوع «القضايا الإسلامية بين أيدي المستشرقين» فأتناولها بعمق أكثر ، وفهم أصح ، واطلاع أوسع ، ودراسة أكثر استيعابا ، وأسلوب أكثر نعومة وتهذيبا .

# المستشرقون

قلت في بعض الفصول من هذا الكتاب ! إن المستشرقين عندما يكتبون عن الإسلام ـ سواء كانت كتاباتهم عنه كدين ، أو عن الأمة الإسلامية جمعاء كأمة ، أو عن فرقة من فرقهم كفرقة أومذهب ـ أساليبهم ودوافعهم ، ومراميهم الظاهرة والخفية ، ومهما كانوا مخلصين للبحث العلمي ، ولخدمة الثقافة الإنسانية في هذه المواضيع ، فإنهم ـ في الحقيقة ـ أشد إخلاصا للدوافع الحقيقية التي دفعتهم إلى الكتابة عن الإسلام والمسلمين ، وهم لا ينسون مطلقا أن أقلامهم يجب أن تتم مَا عجزت عنه سيوف الصليبيين ، وأنهم يمثلون الترفع الحضاري الذي يعتقدونه للإغريق والرومان أي لشعوب الغرب على شعوب الشرق التي خضعت ـ في يوم من الأيام ـ لحضارتهم وعسكريتهم ويرون أن ذلك التفوق والتحكم يجب أن يستمر بأيديهم وأيدي أبنائهم وأيدي أحفادهم ، وأن كل واحد يمثل ـ في عصره ـ موقف القيادة لسيطرة الغرب على الشرق ، وإن لم يحمل الشارات العسكرية .

على أن هؤلاء المستشرقين ، عندما يتناولون هذه المواضيع يختلفون بعض الإختلاف في طريقة تناولها فمنهم من تدفعه الحماسة فينكشف بسرعة ، وتبدو مقاصده من ثنايا كتاباته واضحة . حتى أن مواقف بعضهم لا تختلف عن الضباط العسكريين الذين يتوجهون إلى الاحتلال بقوة السلاح .

وفيهم من يملك من الدهاء ما يستطيع معه أن يدس إلى قارئيه ما يريد من الأفكار دون أن يثير منهم حاسة الانتباه ، وغريزة رد الفعل ، وهم في أغلب الأحوال ينطلقون من نقط متشابهة ، ويتتبعون وسائل متقاربة ، ومن ذلك مثلا : يعمدون إلى وسيلة ظاهرها علمي بحت ، وباطنها وسيلة من وسائل التخدير وكسب الإستيثاق ،تؤثر على القارئ البسيط من النظرة الأولى فتملأ نفسه بالإعجاب أولا ،والتصديق ثانيا ، والثقة ثالثا وعندما يصل القارئ معهم إلى هذه المرحلة فإنهم يكونون قد كسبوه نهائيا .

ومن الأساليب البسيطة في هذا المجال إنهم عندما يريدون أن يتناولوا موضوعا بالبحث يقومون بإعداد قوائم طويلة من المراجع والمصادر باللغات المختلفة ـ ولاسيما اللغة العربية ـ يثبتونها في صدر كل بحث أو عند نهايته . مع أنهم ـ عند مناقشة الموضوع ـ قد لا يحتاجون إلى الكثير من تلك المراجع ولا يعودون إليها . ولكن ذكر أسمائها بتلك الوفرة يوحي باستفراغ الجهد ، ودقة دقة التحقيق والتمحيص ، ثم بالثقة . ثم هم يتصيدون منها شواذ الأخبار والأحداث فيركزون عليها ، ويؤيدون بها مقاصدهم الخفية .

ولست بهذه الملاحظة البسيطة أغمز سعة اطلاعهم فأنا على يقين كامل بأنهم قد توفر لهم من الدراسة ـ بسبب مجهوداتهم الشخصية ، ومساعدات حكوماتهم ومؤسساتهم المادية والمعنوية ـ ما يتيح لهم من سعة الإطلاع ، وغزارة المادة ، ووفرة الجهد في

الدراسة والبحث أو مواصلة العمل والاستمرار فيه ، ما لا يتاح لغيرهم أبدا . فهم بذلك من أكثر الناس اطلاعا على المواضيع التي يهتمون بها ويبحثونها ، ولكنهم مع ذلك يقصدون بذكر المصادر - مع الحصول على إعجاب القارئ وثقته - إلى تحذيره بتلك الوسيلة التي توحي إليه مسبقا بعظمة المجهود المبذول من أجل الوصول إلى الحقيقة فيكون طيعا بين أيديهم .

وأنا وإن كنت سلكت مسلك التعميم في الحديث عن المستشرقين لا أدعي أن رأيي هذا ينطبق على كل فرد منهم فهذه - لا شك - دعوى لا تصح ، ولا يمكن لي أن أزعمها ، ضرورة أنني لم أعرف كل المستشرقين ولم أقرأ كل ما كتبه من عرفت منهم ، ولكن الصورة التي انطبعت أمامي مما قرأته من كتاباتهم كانت على هذا النحو الذي وصفته . وليطمئن القارئ إلى أنني لا أرمي القول جزافا فإنني سوف أضع بين يديه صورا توضح تلك الجوانب من كتاباتهم ، فإلى القارئ الكريم تلك الصور تحت عناوين مستوحاة من بحوثهم وكتاباتهم .

1 - الروح الإستعمارية المتمكنة :

إذا أخذت مثلا كتاب «ماضي شمال إفريقيا» تأليف الأستاذ إميل فليكس جوتييه ترجمة الأستاذ هاشم الحسيني نشر الفرجاني فإنك بمجرد ما تبدأ قراءة مقدمة الكتاب تحس كأنك تقرأ تقريرا لأحد خبراء الإستعمار الفرنسي عن المغرب . فهو من جانب يحاول أن يدس إلى أبناء المغرب ما يقنعهم بفقر المغرب واحتياجه وعدم

تماسكه ، وهو من جانب آخر يثير حماس الاستعمار حين يشيد بفضل ما قام به الرومان في القديم والفرنسيون في الحديث من جهود مثمرة لازهاره أو هو بذلك يريد أن يؤكد على نقطتين مختلفتين :

الأولى : إشعار أبناء المغرب أن بلادهم فقيرة ومحتاجة وغير متماسكة ولا يمكن أن تقوم إلا على يد استعمارية خارجية تسندها والدليل على ذلك أنها لم تزدهر إلا على يد الاستعمار الروماني في القديم والاستعمار الفرنسي في الحديث .

الثانية : إن استعمار الغرب للشرق حق من حقوقه يجب أن يحرص عليه وقد كان المغرب يزود الرومان بكثير من الغلال ويجب أن يستمر هذا الوضع أبدا بأن تكون بلاد المشرق مصدرا للغلال ومتنفسا اقتصاديا للغرب .

يقول الأستاذ جوتييه في كتابه السابق ابتداء من ص 9 ما يلي :

«كل شيء يتبدل على حين غرة اللغة والدين والمفاهيم السياسية والاجتماعية ، إنه تاريخ شديد التقطع إلى أجزاء منفصلة بعضها عن بعض . ففي أوربا تطور متكامل حسب خط متصل ، أما المغرب فسلسلة من التبدلات المفاجئة » .

ويقول بعد أسطر :

«ومن الثابت أن رقعة المغرب القابلة للسكن والحراثة لها إمكانيات ضئيلة ، إنها شريط بمحاذاة المتوسط والمحيط طوله

3000 كيلومتر وعرضه 150 كلم وبسبب طبيعته هذه لم يتخذ شكلا مستمرا » .

ويقول بعد أسطر :

«أما في المغرب فالوحدة سهلة التحقيق ،لكنها سهلة الزوال أيضا ،ودولة المغرب كالعطور تنبت في الليل وتذبل في الصباح » .

ويقول بعد أسطر :

«فجميع مناطق المياه الراكدة في هذه البلاد عبارة عن شطوط جرداء لماعة زاخرة بالملح » .

ويقول بعد أسطر :

وحيثما سرت في الطرق والمنعطفات تشاهد مواقع الملح ».

ويقول بعد أسطر :

«حتى في الأرض القابلة للزراعة في الجزائر لا تجد الرطوبة الكافية للخصوبة ، فتربة المغرب كلسية بفعل التبخر » .

ويقول بعد أسطر :

«كانت روما زمن الأباطرة تؤمن لشعبها القوت عن طريق فرض الضرائب وكانت إفريقيا تدفع في الواقع ما يطعم 350.000 نسمة ،في هذه الجهة يمكن اعتبارها إهداء لروما . ولا ينفي ذلك وجود أساليب جديدة لتحسين الري ولا سيما وأن هناك نوعا من الزراعة خاصة ببلاد الملح ، لكنها طرق شاقة ،والمغرب ليس أرضا شديدة الخصوبة . ولا هو البلد الصالح لتربية الماشية ،فليس

الثيران المغربية أضخم جثة من حميرأوروبا . وتربية الماشية تحتاج لتأمين السبل اللازمة للحصول على قوتها في سنوات الجفاف المرير .

كذلك ليس المغرب بلاد صناعة ، فوديانه ليست مخازن احتياطية للمياه والأرض تفتقر للفحم الحجري والليثيث ،ومنجم الفحم الوحيد المستغل حالياهو منجم كيناسنا وليس مهما جدا . أما منجم جرادة فيبدو أكثر أهمية ، لكنه لم يستغل بعد ، والنفط لم يتفجر حتى الآن، ولم يعثر الجيولجيون في تربة المغرب على الفحم المتحول من أشجار الغابات ، وأنما عثروا على الملح والجبس ، ولكن لعنة بلاد الملح قد حلت به منذ أقدم العصور » .

ويقول بعد أسطر :

«ولا نعني بهذا أن الشمال الإفريقي يشكو الفقر المدقع . فقد عرفت الجزائر حقبة من الإزدهار الكبير» .

ويقول بعد أسطر :

«كان ذلك في العصر الفرنسي » .

ويقول بعد أسطر :

«وأما الجزائر الرومانية فكانت كما يقول علماءالآثار مدينة بازدهارها لزراعة الزيتون ، وقد عثر على آثار في إيطاليا تثبت قدوم الزيت من شمال إفريقيا» .

«ويردد الناس عبارة أطلقها أحد المؤرخين المسلمين حول ازدهار إفريقيا في عهد الرومان : ـ كل البلاد من طرابلس حتى

طنجة ، كانت إطارا واحدا وسلسلة متواصلة من القرى ـ وتدل العبارة على أن السفر بين طرابلس وطنجة يجري في الظل » .

ويقول :

«فنحن نعلم أن الفواكه من زيتون وتين وعنب كانت سببا من أسباب ازدهار إيطاليا الوسطى وبلاد البحر الأبيض المتوسط إذ تلزمها أسواق خارجية منفتحة . لذلك فالإزدهار يمكن اصطناعه إلى حد ما لأنه منوط بظروف سياسية مُعقدة » .

ويقول :

«فالصناعة تحتاج إلى زبائن في الخارج ، ومن حسن حظ الشمال الإفريقي توفر الفوسفات فيه بحيث أصبح مركزا لتصدير هذا المعدن إلى أرجاء المعمورة ، وفيه أيضا الحديد بكميات كبيرة وكذلك التوتياء والرصاص . ولم يجر التنقيب عن هذه المعادن منذ الإمبراطورية الرومانية وحتى الاحتلال الفرنسي ، ولم يكن بالإمكان تصنيع المعادن في البلاد نفسها ، لهذا كنا نرى في الموانئ الجزائرية أنواع المعادن تصدر إلى جانب البضائع الأخرى ، فيوضع الرصاص ، والتوتياء في أكياس . أما الحديد والفوسفات فتجمع أكواما تنتظر السفر إلى الخارج .

ويقول :

«وإذا كانت فرنسابلدا متكاملا يكفي ذاته على قول فيدال دي لا بلاش ، فالمغرب على العكس من ذلك » .

ويقول :

«والواقع أن هذا الشريط الذي يبلغ طوله 3000 كيلومتر يمتد من الشرق إلى المغرب ضمن خطوط عرض وطول متشابهة ، فحيث ما نذهب نجد السماء نفسها ، والتربة عينها ، فما من بلد أقل تنوعا وتجانسا ، وجفاف المناخ لا يسمح لتحقيق الازدهار محليا .

ففي بلاد واسعة كالمغرب تتمتع بإمكانيات طبيعية كبيرة من حيث المعادن والصوف والزيت والنبيذ ،لا تسهل الاستفادة من الثروة ، إذ يحتاج الأمر إلى التنظيم ، وتوظيف الرساميل ، وتوسيع الإنتاج ، وتأمين التصدير ، فالمغرب بحكم مناخه لا يكفي نفسه اقتصاديا ويحتاج للتعاون مع الغير» .

نقلت للقارئ الكريم أكثر ما في مقدمة الكتاب حتى تكون لديه الصورة التي أردت عرضها واضحة، وأستطيع أن ألخصها له كما يلي : المستشرق جوتييه في مقدمته لهذا الكتاب صور المغرب الذي يمتد مسافة 3000 كيلومتر بأنه منطقة فقيرة جرداء تلاحقها لعنة الملح لا يمكن أن يكفي نفسه اقتصاديا وذكر في بعض الأحيان أن المغرب خال من الثروة فتربته كلسية ، ومياهه ملحة ، والمعادن به مفقودة ، وما وجد به لم يستغل . والنفط لم ينفجر فيه ، وهو غير صالح لتربية الماشية ، وثوره ليس أضخم من الحمار الأوربي ، وهو ليس بلادا صناعية ووديانه ليست مخازن احتياطية للماء .

ومع هذه الصورة القاتمة التي توضع للمغرب تندس فكرة استعمارية توحي بأن هذا المغرب قد ازدهر قديما حتى استطاع أن يمون الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط وذلك عندما كان تحت رعاية الرومان . وأنه ازدهر حديثا وهو تحت الاستعمار الفرنسي ، وفي الإمكان أن يستمر مزدهرا إذا وجد التنظيم ، وتوظيف الرساميل ، وتوسيع الإنتاج ،وتأمين التصدير . ويشير جوتييه بعبارة واضحة إلى أن أهل المغرب لا يستطيعون أن يقوموا بذلك وإنما يحتاجون إلى معاونة الغير فيقول : «فالمغرب بحكم مناخه لا يكفي نفسه اقتصاديا ويحتاج للتعاون مع الغير » .

ومعنى هذ أن على أبناء المغرب ـ إذا أرادوا الإزدهار لمغربهم ـ أن يعتمدوا في ذلك على الاستعمار الفرنسي الذي أشار إليه جوتييه بكلمة «مع الغير» والذي يرشحه لأن يقوم في الوقت الحاضر بدور الرومان في العصور الخالية ومن الغريب أنه ساغ في منطق جوتييه وهو يرسم للمغرب تلك الصورة البائسة أن يذكر في نفس المقدمة أن الزيت المغربي كان يصل إلى إيطاليا وأن الرومان كانوا يؤقتون منه قوت 350000 ألف نسمة ، ومع ذلك فالمغرب فقير ، ولا يكفي نفسه اقتصاديا ، ويتكالب عليه الاستعمار الغربي من العهد الروماني إلى العهد الفرنسي محبة في سواد عيونه ، وتضحية من أجل الله والإنسانية ، إنه منطق الاستعمار على أقلام جنود الإستعمار ولو حملوا شعار الدراسة والعلم .

ولعل مما يبعث على الضحك هذه العبارة التي جاءبها جوتييه تعزية لنفسه وتخفيفا للحسرة التي يحس بها لو استغنى المغرب عن خدمات فرنسا قال :

«وإذا كانت فرنسا بلدا متكاملا يكفي ذاته على حد قول فيدال دي لابلاش فالمغرب على العكس من ذلك» .

يكاد القارئ يحس بدموع الكاتب تتساقط من عينيه حسرة وأسفا وهو يتصور هذا الموقف الذي يستقل فيه المغرب عن فرنسا ولم يجد موقفا يقفه غير موقف وكيل لئيم غني بلغ رشده ويستعد لتسلم أمواله فيقف وهو يتظاهر بما ليس فيه قائل لليتيم البالغ . ياناكر الجميل قد نسيت لكل ما قدمت لك من خدمات ولكن لا بأس فأنا لا يقتلني الجوع ولكنك أنت سوف تضيع ثروتك وتصبح بعد رعايتي وعنايتي مشردا معدما ، ثم ينهمر بالدموع .

2 ـ زعزعة الثقة بالمصادر الإسلامية :

قد لا يدعوني الموقف في هذه النقطة إلى التعليق وإنما يكفي أن أعرض على القارئ الكريم مقتطفات مما يقوله بعض المستشرقين في هذا الصدد فيتضح ما يبيتون . وإلى القارئ الكريم نماذج من ذلك ، من كتاب ماضي شمال إفريقيا :

«وإن نحن شئنا قصر مصادرنا على المراجع العربية لا بد وأن نجد صعوبة في فهم الأمور ، ذلك لأن الدراسات الشرقية تتسم ببعض الانغلاق على الرأي العام» . ص 47 .

«في طبيعة العقل الشرقي القديم عدم تمييزه بين الأسطورة والواقع وقد اصطدم الغربيون كثيرا بهذه الحقيقة ، حيث كانوا يتكبدون الكثير من المشاق للحصول على أمر مهم سمعوا عنه م وسرعان ما يفاجأون بأنه مجرد أسطورة 229 ص 69 .

فالعربي شأن البربري لم يكن يعنى بالتاريخ ولم يستيقظ الفضول العلمي في الإسلام إلا في مرحلة متأخرة مع العباسيين ، وتسرب الأفكار الداخلية » ص 44 .

«لكن ا صعوبة ليست هنا . إنما الصعوبة في التسرب إلى عقول المؤرخين الذين يختلفون عن مؤرخي الغرب ، ويصعب علينا فهمهم » . ص 48 .

«وليس لدينا نحن الأروبيين أي حس ديني ، أما الشرقيون فليس لديهم أي حس بالتاريخ ، ولعل الحس الديني والتاريخي يتعارضان 22 ص 55 .

«ولا ننسى أن كاتبنا الكبير قد اكتشف هذه المبالغات لدى كبار المؤرخين وعلماء الجغرافيا كالمسعودي والبكري وليس فقط لدى الأسماء الصغيرة » ص 70 .

(ويظن هؤلاء المؤرخون العرب بأنهم قد أدوا واجبهم كاملا إذا ذكروا أسماء الملوك وسني حكمهم) . ص 71 .

«كاتب لامع جدا هو ابن خلدون وآخرون مجهولون تقريبا على غرار مؤلف روض القرطاس ، غير أن لهم جميعا ذهنية شرقية بمعنى أن مفاهيمهم لا يقبلها الغربيون بدون تأويل » . ص 87 .

(عـاش ابن خلـدون في القرن الرابـع عشر فـلا بـد من تـأثره بالمؤرخين القدماء ، وأسطورة أفريقوس تناقلتها الأجيال بين مؤرخ وآخر حسب المفهوم العربي التقليدي للتاريخ ». ص 98 .

«إن عـدم إحسـاس المؤرخين العرب بـالتـاريخ أمر مـدهش » ص 100 .

«أو ليس في الأرجح إذن أن يكون المؤرخون العرب قد فكروا بحمير التي امتلأت أذهانهم بها ، وأغفلوا قرطاجة اليونـانيـة التي لم يكتشفوا وجودها قط ص 100 » .

«وقـد ذكر المـؤرخـون العرب المعروفـون بمبـالغـاتهم خبر ابنـة البطريق» . ص 175 .

«والـواقـع أنـه لا يسهـل علينـا مـع المـؤرخين العرب أن نميـز الحقيقة من الخيال » . ص 175 .

«وليس ذلـك بسبب الغمـوض والإبهـام اللـذين إكتنفـا كتـاب المؤرخين العرب عن العلاقات العربية البربرية» . ص 178 .

«وقد تكون القصة منحولـة لكن العثورعلى هـذه الحيويـة لـدى مؤرخ عربي من الأمور السارة» . 22 ص187 .

«ولا يـذكر المؤرخون العرب بجفـافهم المعتـاد وعـدم اهتمـامهم بتحليل الأسباب عن ذلك الشيء الكثير» . 22 ص 189 .

«والغريب أن الكاهنة قـد ألهت خيـال المؤرخين العرب الـذين أعطوا عنها فكرة حية بخلاف عادتهم في الكتابة» . 22 ص192 .

«خبرات بعض المؤرخين والفلاسفة والأطباء في العصر الإسلامي وخصوصا من كتب منهم باللغة العربية يزيدونها إيضاحا في هذا الباب . إلا أن أقوالهم يجب أن تؤخذ بحذر لأنها مفعمة بالأخطاء التاريخية : والخلط بين المسائل» . هذه الفقرة للمستشرق ماكس ماير هوف ، التراث اليوناني ص 38 وبالرجوع إلى هذه الفقرات التي نقلتها في أقرب المصادر التي وقعت عليها بدي تجد أن الصورة التي يراد أن تنطبع في ذهن القارئ عن المصادر التاريخية الشرقية عامة والمصادر العربية خاصة هي ما يلي :

1 ـ الدراسات الشرقية تتسم بالانغلاق على الرأي العام .

2 ـ العقل الشرقي لا يميز بين الأسطورة والواقع .

3 ـ العربي كالبربري لم يكن يعنى بالتاريخ والفضول العلمي في الشرق الإسلامي أنما نتج عن تسرب الأفكار الداخلية .

4 ـ المؤرخون الشرقيون ليس لديهم حس بالتاريخ وإنما يكتبون عن إحساس ديني .

5 ـ يظن المؤرخون العرب أنهم أدوا واجبهم إذا كتبوا عن الملوك وسني حكمهم .

6 ـ جميع المؤرخين العرب بما فيهم ابن خلدون لهم ذهنية شرقيه ، ومفاهيم لا يقبلها الغربيون بدون تأويل .

7 ـ المؤرخون العرب ينقلون أساطير التاريخ بمفهوم عربي

8 ـ عدم إحساس المؤرخين العرب بالتاريخ أمر مدهش .

9 ـ المؤرخون العرب معروفون بمبالغاتهم .

10 ـ لا يسهل تمييز الحقيقة مع المؤرخين العرب .

11 ـ كتابات المؤرخين العرب تتميز بالغموض والإبهام .

12 ـ العثور على حيوية عند مؤرخ عربي أمر سار لأنه أمر نادر .

13 ـ يتصف مؤرخو العرب بالجفاف وعدم الاهتمام بتحليل الأسباب .

14 ـ المؤرخون والفلاسفة والأطباء في العصر الإسلامي وإن أعطوا صورة واضحة إلا أنه يجب أن تؤخذ أقوالهم بحذر لأنها مفعمة بالأخطاء والخلط . هذه كما يرى القارئ الكريم بعض الحقن التي يدسها المستشرقون في ثنايا أبحاثهم العلمية ،وخدمتهم للثقافة الإنسانية ، وقد اخترنا منها تلك الحقن الظاهرة الواضحة التي يدركها كل قارئ ،ويحس بها كل من يمر عليها ، ولا شك أن في أثناء كتاباتهم في الآراء والأفكار ما هو أخطر مما ذكرناه ، وأكثر خفاء ، وأسرع تسربا إلى أذهان القراء لا سيما القراء العاديين والنراء الذين يقبلون على كل جديد ويهشون له .

إن القارئ العادي والباحث المتعطش ـ وهو يبحث عن المعارف ـ تمر به تلك الحقن هينة لينة ناعمة في بادئ الأمر ،ثم صريحة واضحة لابسة ثوب الحقيقة العلمية .

عندما يظن الكاتب المستشرق أنه قد استمال القارئ الشرقي إليه ، وجذب انتباهه ، يضرب بعد ذلك ضربته ليحطم إذا ما اعتقد أن قارئه قد مر بالمراحل المطلوبة واستوعبها وهي : التشكك أولا ثم النقد الموجه ثانيا ، ثم الإزدراء والاحتقار والإهمال والتحول ثالثا . ثم السير في المنهج الذي يريده المستشرق الخبير أخيرا .

ويستطيع القارئ الكريم أن يتعرف على هذه الخطوات بسهولة عند المراجعة في أكثر كتب المستشرقين ، من الفقرات السابقة نستطيع أن نأخذ الأمثلة الآتية :

أ ـ خطوة التشكك : «وإن نحن شئنا قصر مصادرنا على المراجع العربية لابد وأن نجد صعوبة في فهم الأمور » «من طبيعة العقل الشرقي القديم عدم التمييز بين الأسطورة والواقع »

ب ـ مرحلة النقد الموجه: «ولا ننسى أن كاتبنا الكبير قد اكتشف هذه المبالغات لدى كبار المؤرخين وعلماء الجغرافيا كالمسعودي والبكري وليس فقط لدى الأسماءالصغيرة» . « ويظن هؤلاء المؤرخون العرب بأنهم قد أدوا واجبهم كاملا إذا ذكروا أسماء الملوك وسني حكمهم».

ج ـ مرحلة الازدراء والاحتقار «قد تكون القصة منحولة لكن العثور على هذه الحيوية لدى مؤرخ عربي من الأمور السارة» . «ولا يذكر المؤرخون العرب ـ بجفافهم المعتاد وعدم اهتمامهم بتحليل الأسباب عن ذلك ـ الشيء الكثير» . « والغريب أن الكاهنة

قد ألهبت خيال المؤرخين العرب الذين أعطوا عنها[1] فكرة حية بخلاف عاداتهم في الكتابة » .

د ـ السير في المنهج : عندما تتم المراحل السابقة كما خطط لها فإن القارئ الكريم يكون قد استوعب منهج المستشرق واتخذ أسلوبه في البحث ومعالجة قضايا الشرق أعني أنه يصبح مستشرقا آخر أو بتعبير أصح مستغربا لأنه يعالج قضايا وطنه ومجتمعه ودينه وثقافته وحضارته بالمنظار الذي يراها به مستشرق جندته عوامل خاصة لذلك العمل ، وبذلك يستطيع المستشرق أن يطوي خيمته ويأخذ عصاه ثم يرحل وهو مطمئن إلى أن جهوده في خدمة الاستعمار أي استعمار لم تذهب عبثا .

3 ـ التشكيك في الإسلام :

لعل التشكيك في الإسلام ، وتصويره بأنه حركة بشرية كان الدافع إليها ما كان عليه العرب من الحرمان في الجزيرة الفاصلة وأنه لم يقدم شيئا للإنسانية وأن ما فيه من خير إنما هو مأخوذ من الحضارات السابقة وأنه تبعا لما يتصف به أهله من بداءة وجفاف كان يحارب العلم والفلسفة ، كان من أهم الأسلحة التي يستعملها المستشرقون في محاربة الإسلام ولعل المعاني السابقة وما شابهها كانت من أخطر الحقن التي يدسها المستشرقون في كتاباتهم بأساليبهم المختلفة تارة في دقةوخفاء ، وتارة في علنية واستظهار يبلغ حد الوقاحة والتهجم ، وهم في كل ذلك يتظاهرون بالبراءة والطيبة وخدمة العلم والإنسانية .

وإلى القارئ الكريم أمثلة من ذلك :

«أما المسلم الصالح فعليه أن يتجنب هذه العلوم أشد التجنب باعتبارها خطرا على الدين ، ومن ثم لـذ للناس القول بأن النبيء ﷺ إنما عنى هذه العلوم حين سأل ربه أن يعيذه من (علم لا ينفع) . جولدسهير التراث اليوناني ص 126 .

«بينما الإسلام الرسمي قد حارب الغنوص نظريا فحسب ، لكنه في الواقع وعمليا سمح بالتغلغل والنفوذ إلى معتقدات الجمهور » . كارل هينرش بكر . التراث اليوناني ص 12 .

«أما أولياء الله في الإسلام ففي مقابل الأرواح القدسية في الهيلينية حتى أن محمدا - ﷺ - وهو نموذجهم الأعلى ينتهي بأن يصبح هو العقل الموجود منذ الأزل ، وأن يكون الرحيم المخلص القدير» .

كارل هينرش بكر . المصدر السابق .

«وكان إلى جانبها تيار ديني شعبي عبارةعن طائفة من السحر والنارنجيات الهيلينية ، النظرية والعملية . فالسحر والتنجيم وضرب الرمل ، والرؤيا والإعداد ، وفوائد الحب ، والتمائم من كل نوع . هذه الأشياء أصبحت غربية إسلامية» . كارل بكر نفس المصدر السابق . «واليوم نرى هذا النوع من السحر الإسلامي يسير طليعة للإسلام غازيا بلاد الزنوج الوثنية التي لا تؤمن بالإسلام الرسمي إلا بعد ذلك بزمن طويل غالبا » بكر نفس المصدر السابق .

«والإسلام نفسه لم يكن شيئا غير استمرار الهيلينية شهير آسيوية شيئا فشيئا» بكر نفس المصدر .

«إلا أنه لما كان قد نظر إلى الإسلام على أنه شيء جديد كل الجدة ، وحسب من جهة أخرى أن الدين والحضارة شيءواحد فقد نشأت أسطورة حضارة العرب ، تلك الأسطورة التي ألقت على عيون المؤرخين فحالت بينهم وبين رؤية هذه الحقيقة الناصعة . وهي أن الحضارة القديمة قد ظل حاملوها هم حاملوها الأصليون ، واستمر مسرحها هو مسرحها ذلك أن الإسلام كان هو الأجنبي الغريب الذي أراد أن يغزو العالم القديم المتأخر ، لكنه خضع فيما بعد لما كان عليه هذا العالم القديم من تفوق وسمو» . بكر نفس المصدر السابق .

«ثم إن القانون الروماني رتب ونظم قبل قيام النبيء ﷺ بدعوته بزمن قليل ، وأثره من بعد في الشريعة الإسلامية واضح في كل مسألة ،حتى أنه ليكاد يكون مبدأ من مبادئها ما يناظره في القانون الروماني » كارل بكر المصدر السابق .

«وإذا ما بحثنا حضارات البلدان التي فتحها العرب استطعنا أن نحكم بسهولة بأن كل شيء بقي في الإسلام كما كان على عهده القديم لم يضف إليه جديد ، سواء في ميادين السياسة ، أو فن الحرب والاقتصاد والعلم والفنون والصناعات » . كارل بكر نفس المصدر السابق .

أما نهضة الشرق التي نشهدها في الوقت الحاضر فمرتبطة لا بتراث الأوائل وإنما بأوروبا الحديثة» . كارل بكر المصدر السابق .

ومما جاء في كتاب (الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي) تأليف الاستاذ ألفرد بل ترجمة الدكتور عبد الرحمن بدوي ما يلي :

«وهذه الثروة الزراعية في البلاد لم تكن انحدارا ضئيلا بالنسبة إلى بدو صحراء الجزيرة العربية» . صفحة 77 .

«عرب الفتح الأول كانوا جيوشا حقيقية مؤلفة من المحاربين العرب ، صحيح أن غالبيتهم كانوا من البدو الفقراء في جزيرة العرب ، وكانوا طامعين في النهب ، لكن زعماءهم كانوا من أهل المدن » . نفس المصدر 213 .

«ولم يكن القواد ولا المحاربون الجدد قد قدموا إلى هناك على نية عدم العودة إلى مواطنهم الأصلية التي تركوا فيها نساءهم وأولادهم ، فبعد مدة معينة كان الكثير منهم يعودون إلى ديارهم الأولى مثرين غالبا من الغنائم التي كانت من نصيبهم» . المصدر السابق 313 .

«إن هجرة العرب من صحرائهم في القرن السابع الميلادي لم تكن حدثا جديدا بل هي حلقة من حلقات الهجرات الكبيرة للشعوب ، تلك الهجرات التي تتجلى منذ فجر التاريخ » . المصدر السابق 78 .

«لقد جمع تحت سلطان واحد قوي هو سلطان النبي محمد أولا ثم سلطان الخلفاء من بعده ، أولئك العرب المتعطشون إلى حياة مادية أقل شظفا من تلك التي تهيئها لهم الصحراء » . المصدر السابق 78 .

«وجنود الفتوح الإسلامية أولئك العرب القادمون من قبائل بدوية رحّل في الجزيرة العربية لم يكونوا شديدي الغيرة الدينية والتقوى الإسلامية» . نفس المصدر 78 .

«ولهذا ينبغي ألا نرى في جيوش الفتوحات الإسلامية الأولى وفي جحافل البدو المنطلقة من الجزيرة العربية بقيادة زعمائها وأغلب هؤلاء الزعماء من السكان الحضر في المدينة ومكة ، أقول

ينبغي ألا نرى فيهم جيوشا من المتعصبين المستضيئين بالإيمان والمستعدين للموت في سبيل نشر الدين الجديد». المصدر السابقق 79 .

ولم تعد صورة جيوش صدر الإسلام ، وهي تغدو مدفوعة بحماسة بالغة ، وبإحدى اليدين السيف ، وباليد الأخرى القرآن ، لتخضع الشعوب للدين الجديد ،نقول إن هذه الصورة لم تعد مقبولة ، وليست إلا من خيال الشعراء » المصدر السابق 79 .

«فخلال التاريخ يبدو لنا بمظهر قلة التقوى وبالعجز تقريبا عن الإرتفاع إلى عقيدة التوحيد» . نفس المصدر 79 .

«إن البدو مولعون بالنهب والسلب ، مولعون أيضا بإراقة الدماء لكنهم لا يرضون بأن يقتلوا ، أي لا يستعذبون الموت » . المصدر السابق 79 .

«ومن المؤكد قطعا أنه وجد بين قادة الحرب في الفتوح الإسلامية مؤمنون مخلصون ، وجنود لله ورسوله صادقون ، مثل القائد الشهير عقبة بن نافع الفهري ، مؤسس القيروان ،وأصله من مكة ، لكن يبدو أن عددهم في الغزوات الأولى لم يكن كبيرا ، وفي مقابل ذلك لم يكن الطمع في الثراء غريبا عن تفكير الكثير من الجنود المجاهدين . ويمكن أن نسوق أرقاما عن الثروات الطائلة التي ظفر بها غنائم في الحرب ، مسلمون أتقياء مؤمنون صادقون وقد أورد اغناطيوس جولد تسهير أسماء عدة منهم ابتغاء إثبات أن الزهد الديني كان صفة نادرة عند الغزاة الأولين» المصدر السابق ص 80 .

«ويكفي أن نذكر هنا على سبيل المثال من بين الصحابة الذين بشرهم النبي بالجنة لتقواهم وإيمانهم ، الزبير بن العوام ، وطلحة بن عبيد الله ، وكلاهما توفي عن عدة ملايين». المصدر السابق 80 .

«وليس من شك في أن الثروات الضخمة التي جمعها المحاربون المجاهدون في غزواتهم الأولى في الشام ومصر والعراق قد حملت كثيرا من الأعراب على الإشتراك في الجهاد واعتناق الإسلام ، ومن السهل أن نفهم كيف كان الجهاد مغريا للبدو الجياع الذين كانوا يعيشون عيشة حرمان وعدم استقرار» . المصدر السابق 80 .

«تلك هي الأسباب العميقة والصادقة التي دفعت بقبائل العرب إلى الانقضاض على العالم القديم الرومي أو الفارسي في منتصف القرن السابع الميلادي ، فالحاجة المادية والطمع ـ كما يقول جولد تسيهر ـ العقيدة والشريعة في الإسلام (ترجمة فرنسية) 113 أوجد هؤلاء الجنود والغزاة الذين كانوا يقاتلون على طمع الدنيا » المصدر السابق ص 82 .

«وبالنسبة إلى البعض كان الجهاد مغنما على أي حال : فإن كتب له الحياة عاد مثقلا بالغنائم ، وإن كنت له الموت في الجهاد تخلص أولا من حياة الحرمان والشظف القاسية في الصحراء العربية ، وثانيا إن كان من المؤمنين المخلصين كان الاستشهاد سبيله إلى حياة النعيم في الآخرة» . المصدر السابق ص 82 .

«ومهما يكن من شيء فإن الحماسة لنشر الدعوة والرغبة في الاستشهاد في سبيل الله لم تكونا بالنسبة إلى الغالبية تلعبان غير دور ثانوي في الغزوات الأولى للإسلام» . المصدر السابق ص 82 .

ومما جاء في كتاب ماضي شمال إفريقيا تأليف إميل فيليكس جوتييه ترجمة هاشم الحسيني الفرجاني ما يلي :

«إنها الهوةالفاصلة بين نهاية الإمبراطورية الرومانية والعصور الحديثة ففي هذه الفترة نرى المغرب يغرد خارج سربه ، وكأنه فوق كرة أرضية أخرى ، أرض المسلمين» . نفس المصدر ص 75 .

«مـا ذا حل بعلوم فـارس التي أتلفهـا عمر بعـد الفتـح العربي ، وكذلك بعلوم الكلدانيين والأشورين والبابليين والأقباط والإغريق » نفس المصدر السابق ص 77 .

«وابن خلدون مؤمن بـأن جميع الوثـائق التي تعود إلى مـا قبل الإسلام بعيدة عن مناله ، وأنها أتلفت وضاعت إلى الأبد» . بالمصدر السابق ص 77 .

«فـلا شيء في الشرق يفهم بمعـزل عن الـدين ، وقـد وصف ابن خلـدون انتشـار الإسـلام وانحسـاره وكـأنـه إمبراطـوريـة عسكريـة» المصدر السابق ص 78 .

«وهكذا نرى أن أوصاف الدولة الشرقيـة تنطبق على ملاحظـات ابن خلدون ، فهي ملكية تستمد أسسها من الدين ، وتهـدم الثقـافـة بمرور الزمن» . المصدر السابق ص 85 .

«إن قرطاجنة القـديمـة قـد سـاهمت في إعـداد البربر لاعتنـاق الديانة الإسلامية» المصدر السابق ص 101 .

«وفي زحمة الغزوات والانتصارات والهزائم والمجـازر التي تميز بها الفتح العربي في المغرب ، تتبادر إلى أذهـاننـا واقعـةواضحـة : جميـع المعـارك كـانت بـاتجـاه طنجـة وتيـارت (تيهرت) وحـول الأوراس»المصدر السـابق ص 104 .

«وحين نرى أن المغرب المسلم يتفـوق على جيرانـه الأسبـان والصقليين والمصريين ، فـلا يغرب عن بـالنـا أبـدا أن جهـودهم قـد عبثت منذ العهد الروماني » المصدر السابق ص 127 .

· «ولكن ما الذي جعل المسيحية تنهار في الشمـال الإفريقي ، إن أعظم هديـة قـدمتهـا رومـا للمغرب إنمـا هي إدخـال الجمل إليـه ، والجمـل هـو الـذي أسهم في انهيـار دولـة الروم » المصـــدر السـابق ص127 .

«إذن كيف للبدو الرحل أن يحملوا ظاهرة حضارية إلى البلدان الأخرى؟ أو لم يقل فيهم ابن خلدون الذي يحبهم أنهم يهدمون بيتا بكامله ليستخرجوا حجرا لموقدهم . كما يرى رينان من جهة أن الساميين يرفضون فكرة الدولة» . المصدر السابق ص 141 .

«وهنا يطرح سؤال : كيف ازدهرت بلاد الكلدانيين ، وصقلية وبلاد الأندلس تحت الحكم العربي رغم بداوتهم ، وكذلك كيف لهم ـ وهم الرحل ـ أن يأتوا إلى بلاد المغرب بحيوان مفيد كالجمل فلو فعلت روما ذلك لما بدا الأمر مستغربا نظرا لطبيعة الاستقرار التي تميز شعبها» . المصدر السابق 141 .

هذه مقتطفات يسيرة نقلتها عن بعض كتابات المستشرقين التي كانت تحت يدي حين كتابة هذا الفصل ، وبالرجوع إليها يتضح للقارئ الكريم أن المستشرقين كانوا حريصين جدا على أن يشككوا في أن الإسلام دين سماوي ، وهم يحاولون أن يؤكدوا للقارئ أنه امتداد للهيلينية المسيحية ، أو الغنوصية ، وأنه استفاد من القانون المدني الروماني استفادة كاملة حتى أنه لا تخلو مسألة من مسائل الإسلام من آثار القانون الروماني ثم هم يحاولون أن يصوروه في موقف من الحرب العنيفة مع العلم ، وأنه قضى على آثار علم الأوائل ، وأحرق المكتبات . ومنع أتباعه من التغلغل في العلوم العقلية .

وفوق كل ذلك فقد حرصوا كل الحرص أن يصوروا الفاتحين المسلمين الأول ، بأنهم إنما حملهم على الفتح ما هم فيه من فقر وحاجة وشظف عيش . وأن الفتوح عندهم هي وسائل غنيمة وإثراء فقط . وقد بالغ بعضهم في تصوير هذا حتى بلغ حد السخف والوقاحة .

راجع إن شئت الفقرة التي اشترك فيها المستشرقان تسيهر وبل « فالحاجة المادية والطمع أوجدا هؤلاء الجنود والغزاة الذين كانوا يقاتلون على طمع الدنيا» .

أما المستشرق جوتييه فقد بلغ به الحنق على العرب إلى حد أفقده صوابه حتى أنه حاول أن ينكر عن العرب ـ لأنهم بدو في نظره ـ شيئا يرتبط بالبدو طبيعة وبداهة . وعد إن شئت إلى إحدى الفقرات السابقة لتقرأ فيها ما يلي :

«كيف لهم ـ وهم الرحل ـ أن يأتوا إلى المغرب بحيوان مفيد كالجمل ، لو فعلت روما ذلك لما بدا مستغربا» . هذا كلام جوتييه وهو يرى أن العرب ـ وهم بدو ـ ليس من حقهم أن يسوقوا الجمل لأنه حيوان مفيد وكان يجب عليهم أن يتركوا ذلك لروما ، ولعل شدة الحقد والتنكر والتشكيك تبدو واضحة فيما يلي :

«وهنا يطرح سؤال : كيف ازدهرت بلاد الكلدانيين وصقليةوبلاد الأندلس تحت الحكم العربي رغم بداوتهم؟» .

إن المستشرقين يريدون أن يزرعوا في ذهن القارئ الكريم أن الدين الإسلامي دين بشري من وضع العرب ، وأن هؤلاء العرب عبارة عن مجموعات من البدو يسيطر عليها الجوع والحرمان في بلادهم فانطلقت غازية تبحث عن الدنيا . وأن الأمة الإسلامية على العموم والعربية على الخصوص لم تقدم ـ في الواقع ـ للإنسانية شيئا وما قام تحت حكمها من مظاهر الحضارة كان معبأ من الحضارات السابقة . وحتى اعتناق البربر للإسلام لم يكن اقتناعا به ولا محبة فيه وإنما كان نتيجة لروح قرطاجنة المتغلغلة فيهم «إن قرطاجنة القديمة قد ساهمت في إعداد البربر للديانة الإسلامية» . هكذا يقول جوتييه .

إن وصوح السموم المدسوسة في ثنايا هذه الكتابات لا تحتاج إلى الكشف والإظهار .

4 ـ وضع المرأة :

ربما كانت المرأة من أهم القوى التي استعملها الغرب في محاربة الشرق ، فإن الصليبية بعد فشلها عن مواجهة الإسلام بقوة السلاح راجعت أساليبها ، وتحققت أنها لن تنتصر انتصارا حقيقيا كاملا على المسلمين في معارك الحرب والقتال ، فبدأت تغزوهم بوسائل أخرى في هدوء وأناة ، ومن تلك الوسائل استغلال المرأة

كانت وسيلة الغرب في استغلال المرأة تتخذ اتجاهين .

الاتجاه الأول :

هو تقديم المرأة الغربية لتتولى تحطيم الحصانة الخلقية والدينية من المجتمع الشرقي ، والقضاء بوسائل المرأة الفردية على مقاومة الرجولة عند ذوي النفوذ والتأثير . سواء كان ذلك في أفواج سيدات البلاطات والمجتمعات الراقية اللائي يقدمن تحت اسم التقدم الحضاري والمجتمع الراقي إلى ذوي النفوذ والسلطان والمال فتسلطن عليهم وأوهن عزائمهم بشغلهم في مجال عاطفي بعيد عن اليقظة والتفكير والحزم .

وكان ذلك في أفواج الفئات وطالبات الهوى اللواتي يشتغلن بجد في زرع الشهوة والمباذل بين الطبقات الفقيرةوالمتوسطة فشغلها بأنواع السكر والمخدرات والحشائش والفجور عن واقع الحياة . وقد نجحت امرأتهم ، بما تحمل معها من مساعدات في هذا المجال نجاحا عجزت عنه الجيوش والأساطيل .

الاتجاه الثاني :

يتعلق بالمرأة الشرقية نفسها ومحاولة إخراجها من قيمها وأخلاقها والتزاماتها لتلتحق بالمرأة الغربية فتساعدها أو تتسلم منها

الدور فتقوم بـه هي بـدلا عن تلـك الغربيـة التي يتوقعون أن ردود الفعل قد تبعدها في يوم من الأيام وترحل عن المنطقة .

وقد نجحت فكرتهم هـذه أيضـا بعض النجـاح ، وحـاولت المرأة الشرقية والمسلمة أن تقوم بنفس الدور الـذي قـامت بـه تلـك المرأة الدخيلـة فتزرع في حيـاة المجتمع الشهوة العـاريـة التي تشغل عن الكفـاح المستمر المطلوب من أمـةذات رسـالـة ، والـواقـع أن المرأة الشرقيـة ولا سيمـا المسلمـة لا تـزال في مبـدإ الطريـق ، تتلمس خطـاهـا ـ مترددة ـ في حـذر وإشفـاق . ولكن المؤسف أن جميـع الأيدي تدفعها بكل قوة إلى النهاية المؤلمة .

والمستشرقون وهم يعرضون القضايا الإسلامية بأساليبهم الملتوية لا يغفلـون مـوضـوع المرأة بكثير من الـوقـاحـة والتجني والـدس ، محـاولين أن يسيئـوا إلى الشرق عمـومـا وإلى الإسـلام خصـوصـا ، عاملين بما في وسعهم من دهاء الاستعمار ومكره على جـذب المرأة المسلمة إليهم وجعلها تعتقد أن الإسلام أساء إليها ، ولم يعطها حقها الإنسـاني تتمتـع بـه كمـا تتمتـع بـه المرأة الغربيـة . ليمكن لهم أن يوجهوها ـ توجيها غير مباشر ـ إلى الاستمرار في أداء وظيفـة المرأة الغربية في الشرق .

ولعل في بعض المقتطفات التي نعرضها فيما يلي تتعرى أصابع المستشرقين الدساسة ، وتتضح نواياهم الكائدة .

. يقـول المستشرق ألفرد بـل في كتـابـه :(الفرق الإسـلاميـة في الشمال الإفريقي) صفحة 51 ما يلي :

«ويمكن أن نفترض أي الـزوجـة الشرعيـة كـانت كمـا لا تـزال اليوم ملكا لزوجهـا، اشتراهـا من أهلهـا ، مقـابل سعر يتفق عليـه ، والجـاريـة المسرى بهـا يمكن أن تكـون عن شراء ممـاثـل ، أو عن

سبي في حملة حربيـة مثلا . وحتى في الزواج بواحـدة فـإن مركز المرأة قلق » .

وبعد أسطر يقول :

«وإذا كان هذا ـ أي الزوج ـ لا يسمح لزوجته بـالزنـا ،فـالسبب في هذا أولا هو انه لا يريد أن يمتزج دم أجنبي بدم أبنـائـه ، لأن قوام الأسرة هو رابطة الدم ، وثانيا لأنه لما كانت الزوجة ملكـا لـه اقتناه ، فإنه لا يسمح بأن يشركه في ملكه أحد غيره» .

وهـذا التصور للزواج يؤدي إلى نتيجتين رئيسيتين : الأولى هو أنـه في عرف البربر ـ وكـذلـك في الشريعـة الإسلاميـة ـ يعـد زنـا الزوجة جريمة من جرائم القانون العام ، يعاقب مرتكبها بـالموت . والنتيجة الثانيـة هي أن الزوج لـه وحـده دون الزوجـة حق تطليق امرأتـه حين يريـد وكمـا يريـد . والزوجـة لا تستطيع حتى طلب الطلاق مهمـا أسـاء الزوج معـاملتهـا . والزوج الـذي يطلق زوجتـه يمكنــه أيضــا أن يطــالب بــاسترجــاع ثمن الشراء من الأب ، أو الزوج الجديد » .

هذه الصورة التي عرضها هـذا المستشرق هي إحـدى الـدسـائس الاستعمـاريـة المبنيـة على الكـذب للكيـد والتي يراد منهـا تضليل الشبــاب المسلم عن واقعهم وتنفيرهم من دينهم واستجـلاب سخطهم على الشريعـة التي أنـزلهـا اللــه لسعــادتهم وسعــادة البشريــة من ورائهم ، لقـد حـاول المستشرق المـاكر ـ وهو يتحـدث عن تـاريخ البربر القـديم ثم يتسلـل برفـق إلى تـاريخهم الإسـلامي ثم يتسلـل برفق أيضا إلى الشريعة الإسلامية ـ أن يضرب هـذه الأمـة المسلمـة في المغرب ويضرب الشريعة الإسلامية معها بأقوى ما عنده .

والملاحظة اليسيرة التي أريد أن أقولها للقارئ في هـذا الصـدد أن للمستشرق أن يتحـدث عن البربر وغير البربر قبل الإسـلام بمـا

شاء وشاء له الهوى فإن الحديث عن جاهلية جميع الشعوب لا تعنينا . وليس لدينا عنها صور صحيحة ، أما أن يأتي إلى الأُمة المسلمة في الشرق والغرب ويتجنى عليها وعلى الإسلام فإن هذا الموقف يجب أن يكون له عليه حساب .

تصويره لعملية الزواج بأنها عملية بيع وشراء وأن المرأة تسلم فيه للزوج مقابل ثمن يدفع للأب أو للزوج الأسبق من أرخص أنواع الكذب والافتراء على البربر في العهد الإسلامي وعن الإسلام ، وصاحب هذا الإفتراء ـ سواء كان هذا المستشرق أنه أنه كان غيره ليس له حياء يعصمه ولا كرامة يحرص عليها وإلا لما أجاز لنفسه أن يكذب عن الإسلام والمسلمين هذه الكذبة البلقاء .

والنتائج التي توصل إليها فزعم أن في عرف البربر وفي الشريعة الإسلامية أن زنا الزوجة جريمة يعاقب عليها القانون بالموت ، وهو تحريف للحكم الشرعي ، لأن البربر يعملون بالإسلام والإسلام يعتبر الزنا جريمة سواء صدرت من زوج أو زوجة أو من غيرهما أو قد قرر لهذه الجريمة عقوبة تختلف في بعض الأحوال فهي للمحصن ـ سواء كان ذكرا أو أنثى ـ الموت بطريقة الرجم وهي لغير المحصن الجلد . وأحكام الشريعة تتساوى عند البربر والعرب والفرنسيين إن كان فيهم مسلمون والصورة ـ التي يقدمها هذا المستشرق بأن المرأة في الإسلام بضاعة تشترى بالثمن وأن الثمن الذي يدفعه الزوج يسترده إذا طلقها ـ وما يتبع هذه الصورة من خيالات وأوهام يراد بها إثارة المرأة المسلمة بالدرجة الأولى ثم تشويه سماحة الإلاسلام ـ وهي ولاشك إحدى الدعايات الفاجرة التي حرص الإستعمار أن يضلل بها عقول الشباب الذين لم يدرسوا الإسلام ولم يعرفوا حقيقة القواعد والأصول التي جعلها أسسا ودعائم لتكوين البيت والأُسرة . وأحسب أن هذه

الصورة وحدها كافية لأن يعرف القارئ الكريم جهود المستشرق الفرد بل في خدمة الثقافة الإسلامية هذا الرجل الذي كان في خدمة إدارة الحماية الفرنسية منذ سنة 1914 والذي بقي يوالي جهوده في المغرب متنقلا بين عواصمه وقراه تكفل له الدولة جميع المساعدات ما يقارب ثلاثين سنة من عام 1914 إلى عام 1942 أنه ولاشك واحد من تلك الشخصيات التي كانت تعمل جهدها ، في تركيز الاستعمار وخدمة الغرب متسترة بخدمة العلم والثقافة .

وهو ولاشك بهذه الإقامة الطويلة في مكان واحد قد اكتسب سمعة واسعة بين المستشرقين والمهتمين بمثل هذه القضايا وربما يعتبر قوله حجة وشهادته لا ترد .

ويقول المستشرق إميل فيليكس جوتييه في كتابه (ماضي شمال إفريقا) ترجمة هاشم الحسيني ما يلي :

«فقد تخلى ـ أي سبتيموس ـ عن جميع حسان بلاده ليقترن بامرأة سورية» ص 93 ويقول :

«واحتفظ سبيتيموس بجوليا على الرغم من فضائحها وتآمرها عليه . وهذا إن دل على شيء فعلى عمق الصلة بين ذلك القرطاجني وتلك الفينيقية» ص 93 ويقول :

«ثم إن كركولا تزوج على غرار أبيه من امرأة سورية من عائلة جوليا أمه ، أراد بذلك أن يخلق لنفسه جوا عائليا شرقيا ، حتى إن مؤامرات الحريم كانت كما في الشرق ، أو لم تدفع جوليا ابنها كركولا لقتل أخيه جيتا ؟ صحيح أن هناك سابقة عند آغر بين أم نيرون . ولكن مضى عليه مائة وأربعون عاما ، ناهيك بأن قتل الأشقاء ، ومآسي الحريم في الممالك الشرقية من الحوادث العادية التي ترافق تغير العهود » . نفس المصدر 94 ويقول :

«إبنة البطريق جرجير التي سموها امنة وقالوا إنها كانت من نصيب واحد من الأنصار فوضعها هذا على ظهر جمل ، وسار بها وهو يردد : يا إبنة جرجير ستسيرين مشيا على الأقدام ، ففي الحجاز تنتظرك سدتك ، حيث ستحملين الماء في القرب» .

المصدر السابق ص 175 ، ويقول :

تمثل بنوع خاص وضع امرأة أوروستقراطية مرفهة وقعت في أيدي بدو رحل ، لقد كان العرب من الذكاء بحيث أدركوا معنى المأساة ، ومن القوة بحيث أبوا إلا أن يستمتسعوا بها» .

المصدر السابق ص 175 ويقول :

«وقضية العائلة ووضع المرأة أمران مهمان ولا ريب وما من هوة أعمق من هذه الهوة بين الشرق والغرب» . المصدر السابق ص 102 ، ويقول :

«ولم يذكر غيزل سوى امرأتين لم تكونا في عداد الحريم» . المصدر السابق 102 . ويقول :

وخليق بنا هنا أن نشير لنقطة مهمة تتعلق بموضوع المرأة الشرقية الذي لم يتفهمه الغربيون ، فصحيح أنها تعيش منعزلة ، ولكنها تحافظ على وضعها كامرأة ، وقد تكون رغم جهلها أكثر اندفاعا وعنفا وشدة من المرأة الأوروبية ، وكلنا سمع بمكائد الحريم » . المصدر السابق 102

هذا مستشرق آخر بدأ خدمته للاستعمار الغربي من جزيرة مدغشقر ثم التحق بالجزائر ،وقد بذل جهودا مضنية لخدمة الإستعمار تحت ثوب البحوث العلمية .

وفي أثناء كتاباته عن الشرق عموما وعن المسلمين خصوصا يحاول أن يدس صورا مشوهة ، أصولها مستقاة من كتب القصص كألف ليلة وليلة وغيرها بينما يحاول أن يشكك ـ بما أوتي من

جهد ـ في المصادر الحقيقية فهو ـ في موضوع المرأة ـ يركز على فكرة الحريم كما يتصورها الغربيون :

مجموعات كبيرة من النساء يحبسن في قصر واحد ليستمتع بهن رجل واحد ، فهن يعشن في عالمهن الضيق في كيد ومؤامرات للحصول على قلب ذلك الرجل . وهو يلح في إعادة هذه الصورة إلى الأذهان بل إنه يستشهد بغيزل الذي لم يذكر سوى امرأتين اثنتين ليستا من الحريم . ولا شك أن تجمع النساء وصراعهن وكيدهن وممارستهن للبغاء والفجور السري والعلني في قصور الملوك وفي قصور الأمراء والأورستقراطيين في فرنسا وفي وغيرها من بلاد أوروبا وصراع البغايا والمحظيات مع الزوجات الشرعيات ، وتسلطهن على الملوك ورجال الدولة وتسييرهن في كثير من الأحيان دفة الحكم من وراء ستار وتأثيرهن على السياسة العامة داخلية وخارجية ومظاهر الحب والخيانات وتعارض رغبات الغانيات مع أحكام الكنيسة ، وتدخل السلطة الحاكمة ضد الكنيسة لحمايتهن وحماية عبثهن ، صور واضحة في تاريخ أوروبا ، لا يمثل ما في الشرق جميعه جزءا يسيرا منها ، لكن كل ذلك مستساغ وحسن ما دام في أوروبا وهو يدل على تقدم المرأة الغربية وثقافتها في منطق المستشرقين . أما المرأة الشرقية فمع جهلها قد يكون اندفاعها أعنف ، هكذا يقول جوتييه .

ولعله من السهام المسمومة التي يريد أن يوجهها إلى الفاتحين المسلمين في هذا الموضوع هو تلك الصورة التي رسمها للجندي المسلم الفاتح حين أسر ابنة جرجير ، وهي كما يقول : فتاة أوروستقراطية مرفهة فيركبها جملا ليذهب بها من إفريقيا إلى جزيرة العرب ولا يكفي هذا بل يتغنى بمأساتها فيقول لها ستسيرين على الأقدام حتى تصلي إلى سيدتك التي تنتظرك

لتحملي لها الماء في القرب . ويعلق على هذه الصورة بقوله إن العرب من الذكاء بحيث يدركون هذه المأساة ومن القسوة بحيث يستمتعون بها ، ولا شك أن ملايين النساء الشرقيات المرفهات اللائي لا قين أسوأ فنون التعذيب بأيدي الاستعمار الغربي الممتد منذ عهود الرومان إلى آخر عهود فرنسا في الجزائر لا يلفتن النظر ولا تعتبر قضاياهن مآسي ولا معاملتهن بتلك الوحشية قسوة .

وليت شعري كيف استطاع المستشرق غيزل أن يبحث عن المرأة في المجتمع الشرقي كله فلم يجد فيه إلا امرأتين ليستبا من الحريم ؟

هذه أساليب المستشرقين وهم يكتبون عن قضايا الشرق عامة وقضايا الإسلام خاصة ، متسترين بالبحث العلمي .

ولا شك أن بعضهم قدم خدمة قيمة في الميدان العلمي ولكن البعض الآخر حاول أن يدس في أبحاثه خدمة للأغراض الاستعمارية أو ما توحي به العصبية سواء كانت عصبيته دينية أو كانت عصبيته للغرب على الشرق . ولعل إميل فيليكس جوتييه يمثل الجانب المتهور في هذا الموضوع . وكتاباته لا تتسم بأسلوب الباحث وإنما تتسم بصيغة الرائد الذي يمهد للغزو أو يبرر الغزو الواقع من دولة واقعة على شعب يرى جوتييه أنه يجب أن يخضع للحكم ويصبر عليه ويقدم السمع والطاعة .

ولعل القارئ الكريم يريد أن أضع بين يديه مقتطفات أخرى من كتابات أميل جوتييه ، يقول :

«وهنا نلقي نظرة على ما نسميه تاريخ المغرب في العهد الإسلامي لنجد أن الذاكرة لا تستطيع حصر الحوادث المتشعبة المتشابكة ، والحروب العديدة التي لا تعرف أسبابها ونتائجها في تلك الفترة .

فما أن تقوم مملكة حتى تنهار وتنشأ على أنقاضها أخرى بدون سبب واضح أونتيجة ملموسة ، إنه تاريخ خاو جاف بل أقول صحراء قاحلة لا تعرف أولها من آخرها »المصدر السابق 77 ويقول : «والواقع أن حياة البداوة هي التي ميزت التنظيم السياسي في الشرق والبداوة هي التي تميز الشرق عن الغرب » . نفس المصدر 80 . ويقول : «ذلك إن إفريقية قرطاجنة والأندلس بلدان عريقان ثقافيا وهما الوحيدان في المجال الإسلامي بالمغرب ، على أن العنصر الذي لعب دوره هنا هي فترة ما قبل الإسلام وما هيأته لاعتناق الديانة الجديدة» . المصدر السابق ص 104 . ويقول :

«وأيسر ما يثير انتباهنا في زحمة الصراع بين الشرق والغرب في بلاد المغرب انهيار النفوذ اللاتيني والمسيحي في إفريقا» . المصدر السابق . ويقول :

« وقد شاءت الإمبراطورية الرومانية أن تخلق ثورة مثل هذه الثورة ونجم عنها عن غير قصد هزات اجتماعية وسياسية خطيرة» . نفس المصدر . ويقول :

«لقد عرفت إفريقيا عهدها الذهبي زمن الرومان فازداد عدد سكانها وانتعشت اقتصاديا وأضافت روما لمآثرها الأخرى إدخال الجمل إلى البلاد» . المصدر نفسه ، ويقول :

«ان إفريقية هي مهد المقاومة المغربية نظرا لتأثرها بالحضارة اليونانية والرومانية» . المصدر نفسه ويقول :

«وليس تصرف كهذا أمرا مستغربا في هذه البلاد ،لكننا نستهجنه نحن الذين سرنا منذ ثلاثة آلاف سنة من مفهوم المدنية القديمة إلى مفهوم الوطن » المصدر نفسه ، ويقول :

«ذلك لأنها تحولت تدريجيا فأصبحت بلاد الشاوية ، وتبدد ما بقي من ثروات زراعية وفلاحين رومان في القرن السابع ، وسادت حياة التنقل بين السهل والجبل » المصدر نفسه .

ولعل من الطريف أن أختم هذا الفصل بملاحظتين مبنيتين على استنتاجات مضحكة للمستشرق الكبير .

الملاحظة الأولى يقول في نفس الكتاب صفحة 153 ما يلي :

«ولا بد لنا هنا من ذكر القرابة بين الزناتية واليهودية في الأصل فالكاهنة أول أميرة على الزناتيين كانت تحمل اسما يهوديا ، فكاهنة تذكر بكوهين » .

أرأيت التعمق في البحث ودقة الاستنتاج وسلامة المنطق أول أميرة على الزناتيين هي الكاهنة ، ولفظ الكاهنة قريب من كوهين . وكوهين اسم يهودي إذن فالعلاقة وطيدة بين زناتة واليهود ، ونسي هذا المستشرق الكبير أن اسم هذه الأميرة «داهيا» لا كاهنة وأن كلمة كاهنة كلمة عربية أطلقها عليها العرب لأنها كانت تمارس أعمال الكهان ولابد أن لمعنى هذه الكلمة لفظا بربريا كان يطلق عليها فلما جاء العرب ترجموه إلى هذه اللفظة واختفت اللفظة البربرية ، أو أن العرب من مبدإ الأمر أطلقوا عليها لفظ الكاهنة حين لاحظوا أنها تقوم بأعمال الكهان ومهما كان الأمر وحتى لو أن اسمها كان كاهنة أو أن اليهود كانوا يسمون كوهين لما كان لتشابه هذه الأسماء معنى ولا يصح أبدا أن نربط بينها علاقة لمجرد تشابه لفظتين وإلا فالمسلمون اليوم يسمون موسى وهارون وإسحاق وسليمان

وداود فما رأي المستشرق الكبير في هذا ؟ أحسب أنه ليس أبعد في السخف من هذا .

الملاحظة الثانية يقول في نفس الكتاب ص 153 ما يلي :

«ومن المعروف أيضا أن ثورة يهودية قامت في عصر الإمبراطور تراجان انطلقت من برقة ، وقد شدد رينان كثيرا على هذه الثورة . قام هؤلاء وعلى رأسهم شخص يدعى لوقوفا ، اعتبروه ملكا عليهم ـ بعمليات ذبح واسعة النطاق لليونانيين والرومان ، وأكلوا لحمهم ، وتلذذوا بتلطيخ أيديهم بدمائهم ، منتزعين جلدهم عن أجسامهم ليجعلوا منه ثيابا يرتدونها . ويقدر عدد سكان برقة الذين قضوا على هذا النحو بحوالي مائتي وعشرين ألفا ، أي أن جميع السكان قد ذبحوا تقريبا ، وتحولت البلاد إلى صحراء قاحلة من جديد ولا تدل وقائع كهذه على مدى التعصب الديني لليهود وحسب ، بل على أن هؤلاء كانوا منظمين أحسن تنظيم » .

إنني أترك هذه الفقرة لحكم القارئ دون تعليق .

## مع إميل فليكس جوتييه

كتب بعض المستشرقين عن الإباضية كما كتبوا عن غيرهم من المسلمين .

ولعل نقط الانطلاق التي يبدأ منها المستشرقون مسيرتهم - حين يكتبون عن القضايا الإسلامية خاصة ، وقضايا الشرق عامة - هي نقط واحدة ، يستطيع الدارس أن يحددها ويرسمها في وضوح في كتاباتهم .

أما الدوافع التي تدفع أحدهم إلى الكتابة عن بلد أو قضية أو فرقة ، فهي تختلف من شخص إلى شخص . ومن دولة إلى دولة ، وإن كانت غالبا ما تتلاقى في أصول ثابتة عنده لا تعدوها . وإنما تتسم كتابة كل واحد منهم بطابعه الخاص المميز حسب تكوينه الخلقي ، وإدراكه لنوعية القارئ الذي يقصده بالذات ، ويتجه إليه برغبته في إحداث التأثير عليه ، وإقرار مفاهيم معينة في ذهنيته ، ثم مدى حماسته لدوافعه الحقيقية ومدى تمكنه من السيطرة على انفعالاته ، وإحساساته ، وتأثراته النفسية بالأحداث والقضايا التي يعالجها .

ينظر المستشرقون إلى الإباضية - عندما يتحدثون عليهم - من نفس الزاوية التي ينظر منها أكثر المؤرخين ، فيعتبرونهم فرقة من فرق الخوارج ، وليس هذا فحسب بل إنهم ينسبون إليهم جميعا كل ما يصدر عن شواذ الخوارج وعن المغامرين من طلاب الحكم أو المال . ممن كانت لهم حركات عنف في جهة من الجهات .

بين يدي الآن مجموعة من كتابات المستشرقين الذين تحدثوا عن الإباضية وسوف آخذ منهم نموذجين للمناقشة .

الأول : إميل فيلكس جوتييه كنموذج للمستشرق المتطرف الذي لا يخفي عضبيته للغرب ، ولا محبته لاستعمار الشرق ولا أسلوبه في الكيد .

والثاني : كارلو الفونسو نيلينو كنموذج للمستشرق الذي يسير وفق منهج علمي واضح .

وفي هذا الفصل نقف وقفات قصيرة مع المستشرق جوتييه في كتابه «ماضي شمال إفريقيا» والحقيقة أن القارئ المنصف عندما يقرأ هذا الكتاب يحس بالكيد الإستعمارى في كل صفحة من الكتاب ، وتتراقص أمام عينيه الدسائس في كل موضوع ، وإلى القارئ الكريم بعض الصور الواضحة التي تتبدى له وهو ماض في القراءة :

1 ـ حرص شديد على إثارة النزعة القبلية بين البربر والعمل على تذكيرهم بأنهم ينتمون إلى قبائل شتى مختلفة تنتمي كل واحدة منها إلى عرق ، وأن بعض تلك القبائل كانت مؤهلة لأن تحكم وتسود ، وأن قبائل أخرى لا تستحق ذلك الشرف ، وأن صراعا عنيفا وقع بينها تغلبت فيه هذه على تلك بسبب ظروف خارجية هي مجيء الإسلام ومساعدته لبعض تلك القبائل على بعض فضيع عليها فرصا للمجد ،وهذه الصورة واضحة تتراءى لك في كل موضوع .

2 ـ محاولة إثارة العنصرية بين العرب والبربر ، واعتباره المعارك الحامية التي وقعت زمن الفتح الإسلامي ليست معارك بين الإيمان والكفر وإنما هي معارك بين عرق وعرق . أو هي معارك بين غاز يريد الاستعمار والاستثمار ، ومدافع

عن بلاده وخيرات أرضه ، وكذلك ما وقع بعد ذلك من ثورات وحروب بسبب انحراف الحكم يردهـا كلهـا إلى صراع قبلي عرقي ليس أكثر .

3 ـ التهوين من شأن البربر من الناحية الحضارية عند مقابلتهم بالعرب والتهوين من شأن العرب أيضا من هذه الناحية عند مقابلتهم بالرومان أو الإغريق أو حتى بالأمم الشرقية المجاورة لهم كالفرس .

4 ـ الرفع من قيمة الرومان وإرجاع ما في المغرب من مظاهر الحضارة والازدهار في القديم إليهم وحدهم أما في الحديث فإلى فرنسا .

5 ـ الحرص على تصوير الخوارج عموما في شمال إفريقيا بأنهم بدو ، ولا يمكن أن تقوم على أيديهم حضارة ، وإعطاء هذه الصورة نفسها عن البربر أيضا وعن العرب . وإرجاع التراث الحضاري الإسلامي إلى ما يسميه ـ الحس الحضاري ـ العميق الجذور الباقي والمترسب عن الشعوب التي استعبدت المغرب قبل الفتح الإسلامي وأهمها الرومان .

6 ـ الزعم بأن الحضارة التي قامت في العهود الإسلامية إنما قامت في نفس الأماكن التي قامت فيها الحضارة قبل الإسلام ـ بالحس الحضاري ـ السابق ، حتى أن المدن الهامة في المغرب الإسلامي إنما قامت على أنقاض المدن الهامة في العهد الروماني .

7 ـ تصوير حركة الخوارج بأنها هرطقة تستمد جذورها من الدوناتية المسيحية .

هـذه بعض الصـور التي تلمسهـا وأنت تقرأ مـا كتبـه جـوتييـه عن الإبـاضيـة ولا شـك أن صـورا أخرى كثيرة تبـدو لـك وأنت ماض في قراءة الكتاب .

أمـا فيمـا يتعلـق بـالإبـاضيـة فلعـل القـارئ يرافقني في الخطـوات القصيرة الآتيـة :يتحـدث المـؤلف عن الإبـاضيـة تـارة ضمن الإطـار الخـارجي ، وتـارة يخصهم بـالحـديث يقـول في كتـابـه :(مـاضي شمال إفريقيـا) ترجمـة هـاشم الحسيني نشر الفرجـاني ص 200 مـا يلي : «ولكي نفهم مـذهب الخـوارج ينبغي ألا نعـزلـه عن غيره ، بـل يجب أن نقربـه من الثـورات الأخرى التي عرفها المغرب ، حيث نجـد وراء الهيجـان الـديني انتفـاضـة للمشـاعر الطبقيـة والعرقيـة ، والخـارجيـة شبـه شيء بهرطقة مسيحيـة هي الـدونـاتيـة ، وقـد ولـدت في عصر كـان فيـه كل شيء مطبوعـا بـالطـابع الـديني ، وقـد شـدد مـاسكـوراي على وجـود شبـه بين الـدونـاتيـة والخـارجيـة » . ويضيف المـؤلف إلى هذا القول في صفحة 202 ما يلي :

فمـاسكـوراي على حـق إذن في ذكر الشبـه بين الخـوارج والدوناتية ، لا بل إن الخـارجيـة هي الـدونـاتيـة عينهـا منقولـة عن الإطـار المسيحي إلى الإطـار الإسـلامي » هـذا نمـط من أنمـاط التحليـل والحكم عنـد جـوتييـه أي لكي نفهم معنى الخـارجيـة يجب أن نقربهـا إلى غيرهـا من الثـورات الـواقعـة في المغرب ،وتلـك الثـورات إنمـا قـامت ـ في نظر جـوتييـه ـ على الهيجـان الـديني والمشـاعر الطبقيـة والعرقيـة . وليس في هـذا مـا يمنـع أن تكـون الخـارجيـة في الإسـلام هي الـدونـاتيـة المعروفـة في المسيحيـة ، وانتقلت عبر العصـور حتى واتتهـا ظروف الظهـور فظهرت في هـذا النمـط، أي أنـه حتى الإنحرافـات

والتطرفات عند المسلمين ينبغي أن تكون مستمدة من المسيحية ، أو من الغرب ، ذلك أن الشرق بما فيه ـ حسبما يريد الاستشراق ـ ليس له قوة الحركة والانتفاض والحياة .

ويقول جوتيية في نفس الكتاب صفحة 207 ما يلي :

«وينقسم خوارج المغرب إلى فرقتين : الصفرية والإباضية وتمثل الصفرية التطرف ، والإباضية الإعتدال . وهم أشبه بالبلاشفة والمناشفة ، تباعد بينهم كراهية عميقة الجذور ، لقد هاجم صفريو نفزاوة وورفجومة مدينة القيروان بوحشية لا نظير لها .»

ثم يقول في صفحة 209 ما يلي :

« وقد زحف أباضيو طرابلس من زناتة وهوارة لمحاربة بني ورفجومة ، وانتزاع بقايا القيروان منهم ، على أن تدخل هؤلاء لم يكن بدافع إنساني محض ، إذ ليس من المستبعد أن يكونوا قد شعروا بالحسد من إخوانهم في المذهب ، وأرادوا أن يظفروا لأنفسهم ببعض الفائدة ». هذا منطق المستشرق جوتييه في مناقشة الأحداث وتحليل بواعثها وتعليل الدوافع إليها . يفترض أولا أن الإباضية والصفرية إخوان في المذهب ، ويفترض ثانيا أن عداوة عميقة الجذور ـ كالتي بين البلاشفة والمناشفة ـ تقوم بينهم ويذكر أن الصفرية قاموا باحتلال القيروان وارتبكوا فيه كثيرا من الفضائح ثم يذكر أن الإباضية سارعوا إلى طرد الصفرية من القيروان . ويفترض ثالثا أن عمل الإباضية هذا لا ينبعث من دافع إنساني ، ويفترض رابعا أن هذا الدافع الذي دفع الإباضية إلى استخلاص القيروان من أيدي ورفجومة إنما هو الحسد لإخوانهم في المذهب ثم الظفر لأنفسهم ببعض المكاسب . قصور في الافتراضات يرفع بعضها

على بعض دون أساس أو على أساس من الوهم ، وتصور وتصوير لعلاقات بشرية ، ونوازع نفسية لا تنبني على علم ولا تستند على خبر وإصدار أحكام على حركات قامت قبل قرون تناقض كل المناقضة ما تذكرها عنها كتب التاريخ والسير العربية ، فما هي الأسباب التي يستند إليها المستشرق جوتييه في افتراض الفروض وإصدار الأحكام على الوقائع وعلى دخائل النفوس ، إنه لاشيء مطلقا غير دعوى عريضة وقياسات على ما عند الغربيين ، إنه يقول إن الإباضية طردوا الصفرية من القيروان حسدا وطمعا في بعض الفائدة . والحسد دافع خفي فطن له هذا المستشرق الذكي بعد مضي هذه القرون الطويلة .

إنه لو اقتصر على دعواه أنهم يطلبون لأنفسهم بعض المكاسب - رغم أن كتب التاريخ تكاد تجمع أن الإباضية في استيلائهم على القيروان لم يأخذوا منها شيئا البتة ما عدا خرجا سرقه أحد المقاتلين فلما انكشف عوقب عليه وعزر أمام أعين الجند جميعا - لكان لدعواه خطأ في النظر . لأن نظرة المستشرق جوتييه إلى حركات الدول والشعوب لا تنبعث إلا من الفهم الاستعماري ، والفهم الاستعماري لا يتحرك إلا بعد تقدير الفوائد والمكاسب والمغانم ، أما ما عبر عنه هو بالدوافع الإنسانية فقد قتلت في الحس الغربي في معاملته ، والدوافع الإنسانية في الحس الغربي إنما قتلهاحملة الأقلام والألسنة ، قبل أن يقتلها حملة السلاح وطلاب المطامع ، وما من حملة عسكرية وجهها الإستعمار الغربي إلى الشرق في التاريخ القديم أو الحديث حتى تلك التي سبقت الديانات إلا وقد مهدت لها ألسنة وأقلام سابقة ، وبرزتها ألسنة وأقلام مرافقة ،

وأثنت عليها ومجدتها ألسنة وأقلام لاحقة . وإنك لتقرأ اليوم للمستشرق جوتييه وأضرابه فتجدهم يبررون بل يمجدون جميع الحملات الاستعمارية التي قام بها الإغريق والرومان بل ويتحدثون عنها بشيء من الفخر والاعتزاز ، ولا يبدو أنهم يحسون بأن تلك الحملات الاستعمارية في تاريخ سحيق كان الباعث عليها والدوافع إليها إنما هو الحصول على الفوائد ، ولم يزعموا أن سببها كان الغيرة والحسد ، ذلك أن للمستشرقين منطقين : منطقا يعالجون به قضايا الغرب ومنطقا يعالجون به قضايا الشرق ، ولم يدخل في اعتبارهم أبدا أن الغرب والشرق يستويان في أي مظهر من مظاهر الحياة ، وإن كانوا يسبغون على جميع مواقفهم دعوى فضفاضة بأنهم متجردون للعمل تحت اسم البحث العلمي .

ويقول في صفحة 224 ما يلي :

**«وراء مملكة تاهرت شخصية مشرقة مرموقة كما هي حال المملكة الإدريسية ، والأسرة الفاطمية ، إنه عبد الرحمن بن رستم ،ويرجع أصله إلى رستم الشهير الذي قاد الجيش الفارسي في معركة القادسية ، وهو فارس من أحفاد كسرى ، ولا غرابة أن شاهدناه على رأس فئة من الهراقطة في الوقت الذي ازداد فيه النفوذ الفارسي زمن العباسيين » .**

**هكذا يعلل جوتييه نجاح الدولةالرستمية بتغلغل التأثير الفارسي في الدولة العباسية ، ولا شك أن التغلغل الفارسي - إن صح هذا التعبير - كان لتأييد الدولة العباسية وتثبيت دعائمها ، ولا شك أن الدولة الرستمية بزعامة عبد الرحمن ومن بعده كانت مناهضة للدولة العباسية فكيف استطاع جوتييه أن يوفق بين هذا وذاك ؟ فيجعل سبب نجاح الدولة الرستمية إنما**

يرجع إلى وجود يد فارسية ، واليد الفارسية كان لها النفوذ الواسع في الدولة العباسية ، فكيف سمح النفوذ الفارسي المتغلغل في الدولة العباسية أن تنشق عنه يد فارسية لتضرب هذه الدولة المبنية على النفوذ الفارسي . إنه تناقض واضح في المنطق وفي أحداث التاريخ لأن وجود عبد الرحمن بن رستم في المغرب العربي لم تكن له أية علاقة بالقومية الفارسية ولا بالفرس الذين تغلغلوا في الدولة العباسية ،ولا بأمجاد الفرس التي انتهت بظهور الإسلام والسبب في هذا واضح فإن عبد الرحمن قد انقطعت صلته بالفرس تمام الانقطاع وهناك حلقة من طفولته غير واضحة إلا أن كتب التاريخ تذكر أنه حج مع والده فتوفي والده بمكة وتزوجت أمه برجل من المغرب (القيروان) فرحلت معه ورحل معها طفلها عبد الرحمن وهناك في القيروان تكون عبد الرحمن في مجتمع مسلم فقط أهله من العرب والبربر ولم يعرف أن أحدا من الفرس كان هناك فلا مجال أبدا لمحاولة ربط هذه الحركة بحركات أخرى في الشرق تنبعث من دوافع قومية .

إن المستشرق جوتييه يضع نصب عينيه فرضا ثابتا لا يتحول عنه هذا الفرض هو أن الإسلام ممثلا في مذاهبه كلها أو في بعضها لا تقوم على يده حضارة . فإذا قامت حضارة في مكان ما فلا بد أن يكون هناك سبب خارج عن الإسلام والمسلمين وبما أن الدولة الرستمية قد قامت على يدها حضارة لا يمكن أن يكذبها التاريخ فالمستشرق جوتييه يعترف بوجود تلك الحضارة ولكنه ينكر أن يقوم بها الإباضية وإنما يعزوها لعاملين : الحس الحضاري الروماني ، والقومية الفارسية التي تمثلت في عبد الرحمن بن رستم .

وكأنما يريد أن يقول أن بيئة المغرب الإسلامي لا يمكن أن تنجب قيادات فإذا قامت فيها حركة فلا بد أن تكون القيادة مندسة من جهة ما كما هو الحال مع الدولة الإدريسية والفاطمية والرستمية ، وما دام الإباضية يمثلون في نظر «جوتييه» فرقة من الهراطقة مفتقرة إلى زعيم فليكن هذا الزعيم فارسيا تغلغل في المغرب كما تغلغل في المشرق أخوته من الفرس ، وأن معارضا للمخطط الفارسي في تأييده للدولة العباسية . وهذا التمحل والتأويل كله لتستقيم فرضيات جوتييه .

ويقول جوتييه في صفحة 227 ما يلي :

«يقول ما سكوراي بحق ما من واحة بين قابس وفجويج وسجلماسة إلا وهي مدينة بتطورها للخوارج - صفريين كانوا أم إباضيين - لقد كانوا سادة الصحراء »

ويقول في صفحة 228 ما يلي :

«إن تاهرت كانت مركزا سياسيا هاما في الفترة التي رافقت ظهور الجماليين الرحل القادمين من الشرق ، والذين كان لهم شأن كبير في زعزعة أركان نوميديا » ويقول بعد أسطر :

«وهكذا تعتبر تاهرت والمنطقة المحيطة بها مركزا للاصطياف يقصده سكان الصحراء مع قطعانهم هربا من الحر الشديد»

ويقول في صفحة 229 ما يلي :

«وتدل الطبيعة الجغرافية لتلك المنطقة أن تاهرت مملكة للبدو الأقحاح ،وقد اختفى الإباضية كفرقة دينية في تاهرت اختفاء تاما في حين استمروا على شكل جماعات صغيرة في

جبل نفوسة والزاب أي في المناطق الصحراوية، وليس الأمر وليد صدفة لأن قوة الدولة الرستمية كانت في الصحراء .»

ويقول في صفحة 229 ما يلي :

«على أن هذه القبائل الرستمية من البدو الرحل على كل حال .»

ويقول في صفحة 230 ما يلي :

«إن مملكة الرستميين لم تتجاوز حدود الأراضي الوعرة والصحراء .»

يفترض المستشرق جوتييه أن الإباضية عبارة عن قبائل بدوية ويركز على ذلك تركيزا شديدا ، ويدعي أن طبيعة المنطقة التي يعيشون فيها طبيعة صحراوية بدوية . ولما كانت تاهرت تمثل مظهرا حضاريا واضحا لا يمكن تجاهله وأن هذا المظهر يرد دعوى المستشرق هذه فقد حاول أن يهرب من مجابهة المشكلة بنوع من الأهواء فزعم أن الإباضية بدو أقحاح وأن تاهرت هي مملكة للبدو الأقحاح يعيشون عليها . ولكن أحدا لا يقتنع أن البدو الأقحاح يكونون مملكة كما أن طبيعة تاهرت نفسها تستعصي على وصفها بالبداوة وهي التي يقول فيها هذا المستشرق نفسه في صفحة228 :

«تقع تاهرت على ارتفاع 1200 متر ولا يقل ارتفاع المناطق المحيطة بها عن ألف متر ، وشتاء تاهرت يمتاز ببرودته وضبابيته ورطوبته وثلوجه أي على عكس الصحراء تماما .» فلما وجد أن حقيقة تاهرت تتعارض مع وصف البداوة ووجد أن الإباضية قد أقاموا في هذا المكان دولة بالفعل ظلت مزدهرة قرنا ونصف قرن على أقل تقدير ما يبعد عنهم وصف البدواة افترض فرضا خياليا وهو أن الإباضية - وهم بداة - كانوا

يقصدون تاهرت في الصيف هربا من حر الصحراء أي أن تاهرت كانت مصيفا للبدو الرحل . وكأنما كانت الدولة الرستمية قطعا من الأراجوز تتفرق خلال السنة في مناطق عدة فإذا جاء الصيف اجتمعت في تاهرت للقيام بدور الدولة لمحرّك خفيف يبعث بالأزرار من وراء ستار .

وكأنما هذه الافتراضات كلها لم تقنع جوتييه نفسه فكان يلح على مزيد من الافتراضات، ولكن افتراضه الأول «الإباضية قبائل من البدو الرحل الأقحاح»افتراض لا يحتمل المناقشةولا يقبل النقد عنده ولذلك كان عليه أن يلتمس الحلول لما ترتب عن هذا الافتراض من مشاكل وجاءت الحلول بعد مجموعة من الافتراضات ينبني بعضها على بعض .

الافتراض الأول الإباضية لا يكونون إلا بدوا رحلا .

الافتراض الثاني البدو الرحل لا يمكن أن يتغيروا فيصبحوا بناة حضارة وقيام حضارة في تاهرت حقيقة واقعة عندما كانت تحت سلطان الإباضية .

الافتراض الثالث الإباضية لم يكونوا يقيمون في تاهرت وإنما كانوا يتخذونها مصيفا فيقبلون عليها في موسم الحر ويتخلون عنها وينزحون بعيدا في بقية المواسم والفصول .

فكيف قامت تلك الحضارة في تاهرت تحت حكم الإباضية؟

الجواب في ذلك عند جوتييه بسيط واضح معروف .

إن الحضارة إنما قامت في تاهرت بالحس المدني الروحاني السابق كما أوضحت ذلك للقارئ الكريم من قبل . ولا يد للإباضية ولا لسكان تاهرت ولا لدولتهم في ذلك . وليتضح لك هذا المعنى اقرأ للمستشرق جوتييه في كتابه ص 227 ما يلي :

«وليس في تاهرت اليوم سوى آثار رومانية ، ويفترض غيزل أن الرومان أنشأوا فيها مراكز عسكرية على الحدود ، ثم منطقة سكنية للمدنيين ، ولم يجد في الآثار الباقية ما يؤيد فكرته ، وكان لتاهرت أهمية كبرى في عهد السيطرة البيزنطية .»

ويقول بعد أسطر :

«ومن الناحية الأثرية البحتة آثار الجدار جنوبي تاهرت في المينا العليا ، وهي عبارة عن أضرحة شبيهة بتلك الموجودة في مدغاس «وبقبر المسيحية» ولكنها تعود لوقت متأخر عنها وقد عثر فيها على كتابة إغريقية ، كما استخدم في بنائها أدوات تعود لعصر سابق لها كبقايا هندسة مسيحية وكتابات منقوشة »

ويستنتج غيزل أنها عاصرت العهد البيزنطي وينسبها إلى أهالي تاهرت .»

ويقول جوتييه :

وتاهرت في العهد البيزنطي كانت في نفس المكان الذي تقع فيه اليوم وعاصمة الرستميين (تاهرت الجديدة) تبعد خمسة أميال غربي تاهرت القديمة .

وإذا كان رستم قد أطلق علي مدينته لقب الجديدة فهذا ما يؤكد أن المدينة القديمة ماثلة في الأذهان »

وعندما يتتبع القارئ الكريم البحث كله في هذا الفصل يجد أن الصورة التي يرسمها جوتييه تبدو كما يأتي :

إن الإباضية باعتبارهم خوارج لا يكونون إلا بدوا وطبيعة البدو لا تستقر في مواضع الحضارة ، ولا تبني نظاما ، ولا يثبت لها حكم ، وقد قامت بالفعل تحت حكم الإباضية حضارة دامت قرنا ونصف قرن ، وثبت لهم هناك الحكم ، فما هو السبب ؟

السبب أن هذه الحضارة إنما بنتها يد فارسية تجري فيها دماء الحضارة ، وفي موطن قامت فيه حضارات بيزنطية ، ورومانية قبل الفتح الإسلامي ، فالمكان منبت للحضارة واستقرار الحكم .

أما علاقة الإباضية بالموضوع فهي لا تتعدى رحيلهم إليها فترة من السنة ، واتخاذها مصيفا . أما البناء الحقيقي الذي قام عليه الحكم وتبحث عنه الحضارة فإنما قام على ركنين أساسين : الحس الحضاري الفارسي الوافد من الشرق في صورة عبد الرحمن والحس الحضاري الغربي المندس في قرية تاهرت منذ عشرات القرون عندما كان هناك الرومان . أما ما ينسب إلى الإسلام أو إلى مذهب من مذاهبه مما يقوم به أتباعه فهو طفح ظاهري لا يتجاوز الأسماء .

بعد هذا أحب أن أقول إن هناك عدة أشياء تقوم ضد افتراضات جوتييه وتدحضها ولعلها تتلخص فيما يلي :

1 ـ عبد الرحمن بن رستم وإن كان فارسي الأصل إلا أنه خرج دون أن يعي أو يعرف شيئا عن حضارة الفرس وعاش في القيروان واكتسب مواهبه في بيئة بربرية ثم عربية محضة ثم هو فرد واحد فما عساه أن ينجز من مقومات الحضارة . فإسناد الحضارة التي قامت في تاهرت إلى شخصية عبد الرحمن الفارسية ضرب من الخيال .

2 ـ اعتبار أن الحضارة التي قامت في تاهرت كان من أهم عواملها ذلك الحس الحضاري المتخلف في تربتها منذ قرون من حضارة الرومان . وأن الحضارة لا تنبت إلا في أماكن خاصة بها كما تنبت الأشجار في تربة معينة وأن هذه التربة المعينة لابد أن تكون قد أعدتها في يوم من الأيام دولة تحمل

مقومات الحضارة وعلى هذا الأساس فقد نبتت الحضارة في تاهرت زمن الحكم الإباضي لأن تربتها صالحة لإنبات الحضارة بعد ما أعدها الرومان لذلك في عصور سابقة ، هذا المنطق هو الآخر ضرب من الوهم والخيال ولا شك أن الإنسان هو الذي يكون الحضارة وأنه هو الذي يختار لها البيئة والمكان ، ولذلك فإن المسلمين على اختلاف مذاهبهم قد كونوا حضارة حضارات مختلفة في أماكن مختلفة بمحض اختيارهم للمكان والبيئة ـ كما كون غيرهم ـ فإذا صادف أن حضارات متعددة من أمم متعددة قامت في مكان واحد ، فليس ذلك لأن ذلك المكان ينبت الحضارة ، وإنما لأن الإنسان الذي يعرف كيف يكون الحضارة قد وقع عليه اختياره .

3 ـ اعتباره أن الإباضية (بدو أقحاح) فرضية لا يساعده عليها التاريخ ، ونظرة تتبعية بسيطة إلى تاريخهم في المغرب الإسلامي ومضطربهم فيه منذ وجودهم فيه إلى عهد المستشرق جوتييه تدل دلالة واضحة أنهم ليسوا كما يزعم . وأنهم إلى التحضر أقرب في جميع مواطنهم ويتضح ذلك في الصور الآتية :

الأولى : كانوا يعمرون جبل نفوسة بمدنه وقراه في (ليبيا) ولهم فيه حياة حضرية مستقرة إلى الآن وكانوا يعمرون جزيرة جربة. ولهم فيها حياة حضرية مستقرة إلى الآن . وكانوا يعمرون زوارة وزواغة ولهم فيها حياة حضرية مستقرة إلى الآن في رواره . وكانوا يعمرون المدن والقرى في الجنوب التونسي سواء ما كان منها في الجبال أو الواحات ولهم فيها حياة حضرية مستقرة إلى عهد قريب وكانوا يعمرون تقرت وبغابي وميا إليها ولهم فيها حياة مستقرة سجلها التاريخ وكانوا

يعمرون وارجلان وسدراتة ولهم فيها حياة حضرية مستقرة بل إن سدراتة تعتبر من المدن الأثرية الجزائرية في العهد الإسلامي ، أما وارجلان فقد كانت مركزا حضاريا تجاريا بين الجزائر وإفريقيا السوداء وكانت مركز القوافل ومقرها وممرها ولا تزال . وكانوا يعمرون وادي ميزاب ولهم فيه حياة حضرية مستقرة ربما فاقت مدن الشمال ولا تزال .

هذه أهم أماكن الإباضية في المغرب . ولايمكن أن يقال عن هؤلاء ـ بحال من الأحوال ـ أنهم بدو . أما الذين سكنوا ـ منهم المغرب الأقصى أو بعض بلاد الأندلس ،فلا يستطيع أحد أن يصفهم بالبداوة .

الثانية : كانت هنالك بعض القبائل البدوية التي اعتنقت المذهب الإباضي واستمرت على حياتها فترة من الزمن ولكن الإباضية كانوا يقاومون البداوة مقاومة مستمرة ويتخذون معها مواقف غاية في العنف منها إنهم يمنعون تزوج الحضرية بالبادي حتى أنهم شددوا على أبي عثمان الدجي حين زوج بنته (منزو) وبمحض رغبتها واختيارها لأحد أقربائهم من البدو وندم أبو عثمان على عمله ذلك ندما شديدا فيما بعد .

وكما قال أحد علمائهم حين وجد شخصا يعرفه يرعى غنما : نعمت الغنم التي ترعاها لحية ، وبئست اللحية التي ترعى الغنم . وعندما لا يتمكنون من إقناع حي أو قبيلة بترك البداوة كانوا يعملون على إدخال أنواع من وسائل التحضر إليهم فكانوا يكونون لهم ما يشبه ما يسمى اليوم بالمدارس المتنقلة لتعليم أبنائهم ولمساجدهم وما يتبعها من مرافق وكانوا يتعهدونها بالزيارة ودروس الوعظ والارشاد والتثقيف .

الثالثة : حياة الإباضية على عمومها كانت تعتمد على ثلاثة أُسس :

1 ـ التجارة : وقد اشتهر بها أهل جربة ووارجلان ووادي ميزاب حتى أن الاقتصاد في كل من الجزائر وتونس كان يعتمد اعتمادا أساسيا على مواهب الإباضية في التجارة ولا تخلو مدينة أو قرية في الجزائر وتونس ـ في قرون طويلة ـ من الأيدي البارعة لتجار الإباضية .

2 ـ الصناعة : ولا سيما صناعة الصوف وقد اشتهر بها جبل نفوسة وجبال دمر ووادي ميزاب فكانت هذه الصناعة تكون ركنا هاما من دخل الأُسرة ومن اقتصاد البلاد حتى اشتهرت في الأسواق .

3 ـ الزراعة : وهي مصدر أساسي للثروة وتقوم في جميع مواطن الإباضية لا سيما الواحات .

ويبدو لي أن الأُمة التي تبني حياتها على الاقتصاد الذي يتكون من تجارة وصناعة وزراعة لا يمكن أن تكون أُمة بدوية . وأن البدو الأقحاح لا يمكن أن يحاربوا البداوة بكل الأساليب حتى يبلغ بهم الأمر إلى منع الزواج من أهل البادية . ويكفي هذا لمناقشة هذه النقطة ويقول المستشرق جوتييه ص 233 ما يلي :

«وقد فرض الإباضيون عقوبات صارمة على أهل الشر . فالزاني يرجم ، والسارق تقطع يده» .

وقد يكون جوتييه لا يجهل أن هذه العقوبة هي ما قرره الإسلام وأن جميع المذاهب الإسلامية ملزمة بهذا سواء نفذته حكوماتها القائمة أو لم تنفذه . وإنما حرص أن يذكر هذا عن الإباضية أولا لأنه يريد أن يوحي للقارئ أن الإسلام دين

بشري يفرض قوانينه ناس من البشر ، وثانيا ليوحي للقارئ الكريم أن الإباضية باعتبارهم من الخوارج المتشردين ، ومن البدو الجفاة الغلاظ ينتهجون القسوة في أحكامهم : ومن الأمثلة على انتهاجهم هذا المنهج هذا الحكم الصادر على الزناة والسراق .

ولعل مما يساعد القارئ الكريم على فهم منهج جوتييه في مناقشة موضوع الإباضية وأسلوبه في ذلك أن أعرض عليه صورا أجراها المستشرق في أسلوب مقارنات .

الصورة الأولى :

يقول وهو يرسم هذه الصورة في صفحة 230 ما يلي :

«ويساعدنا أبو زكرياء على رسم صورة عن الإباضي : شعره ذو ظفائر يحمل مهندا مستقيما طويلا ، له حدان قاطعان ، يختلف عن السيف واليطقان . كما يحمل خنجرا مربوطا بذراعه » إنها كما ترى تبدو صورة كاريكاتورية هزلية مضحكة قد ترسم لشخص أو لعدد من الأشخاص .

وبناء على هذه الصورة التي يرسمها جوتييه بمساعدة أبي زكرياء على زعمه للإباضية ، نستطيع أن نضع لها إطارا عاما كما يلي :

شعر مظفور .

سيف طويل مستقيم ماضي الحدين يختلف عن اليطقان .

خنجر مربوط بالذراع .

فإذا توفرت هذه الأشياء الثلاثة في رجل فهو إباضي وإن تخلف بعضها فليس كذلك ، هذا في زعم جوتييه .

هذه الصورة الكاركاتورية إنما تبعث على الضحك ممن يرسمها وينسبها للإباضية أو لغيرهم فهذا الكلام من

بمنزلة لا يرتفع معها إلى مرتبة ما يناقش ويلتمس فيه الخطأ والصواب .

الصورة الثانية :

يقول جوتييه في صفحة 230 من نفس الكتاب ما يلي :

«وأظن أن ماسكوراي على حق في مقارنته[1] مع ابن الطوارق حاليا ، ويذكر لنا أن المرأة الإباضية مثقفة مما يزيد في وضوح الشبه ، وذلك أن المرأة عند الطوارق تحتل في علمها وثقافتها مكانة تختلف عن مكانة المرأة في بلاد المغرب ، لقد عنى ماسكوراي بالطوارق عناية كبيرة ، وليس مستبعدا على كل حال أن يكون هؤلاء البدو الخوارج قد تركوا بعض مميزاتهم لطوارق الهقار وهم من تبقى من قبيلة هوارة »

هكذا ترى أيها القارئ الكريم أن المستشرق ماسكوراي - وقد عنى بالطوارق - يعقد بينهم وبين الإباضية مقارنة ويزعم أنه توجد بينهم وجوه شبه تتلخص في شعر مظفور ، وسيف طويل مستقيم ذي حدين قاطعين : وخنجر مربوط بالذراع ، ويصحح المستشرق جوتييه تلك المقارنة بمرجح آخر وهو أن المرأة الإباضية مثقفة مما يزيد في وضوح الشبه بين الإباضية والطوارق لأن المرأة الطارقية تحتل في علمها وثقافتها مكانة فوق مكانة المرأة في المغرب . وبذلك فلا مانع من أن يكون الطوارق قد تسلموا عن الإباضية هذه المميزات الواضحة عندهم اليوم .

ياله من منطق سليم :

لقد غفل كل من المستشرقين الكبيرين عن دعوى هامة يدعيها كلاهما وترتكز عليها أكثر أبحاثهما وأبحاث من يجري

(1) مقارنة الاباضي مع ابن الطوارق .

على نسقهما وذلك أنهما يدعيان - ويؤكدان ذلك - إن الإباضية بدو أقحاح . وأن البداوة لا يمكن أن تكون مصدر علم وحضارة . فكيف تَأَتَّى للمرأة الإباضية - وهي بدوية قحة - وكذلك للمرأة الطارقية التي تسلمت منها مميزاتها ، وسارت بأسلوبها في الحياة - أن تكون في ثقافتها وعلمها فوق المرأة في بلاد المغرب ؟ كيف استساغ عقل ماسكوراي وعقل جوتييه أن يزعم أن المرأة الطارقية - وهي تعيش في خيام متنقلة في المناطق الصحراوية تتبع مواقع الغيث . وتقضي أهم أوقات عمرها في رعاية الماشية - أكثر ثقافة وعلما من المرأة التي تعيش في تلمسان والرباط والجزائر وقسنطينة ووهران .

قد يقبل كلام ماسكوراي على نوع من التأويل لأنه وصف المرأة الإباضية بالثقافة أو بأنها مثقفة . وهذا قد يكون صحيحا إلى حد بعيد - من حيث الواقع - لأن الإباضية لا سيما في الجزائر يسكنون في عدد محدود من المدن طيلة عدة قرون ، وهم بعداء جدا عن طبيعة حياة البدو الرحل ، وإن كانوا يعيشون في واحات في مناطق صحراوية . ثم إن لهم مؤسسة العزابة التي تم تنظيمها في أوائل القرن الرابع الهجري وهي تشرك معها المرأة في القيام بمهمة الثقافة والتعليم في ميادين الشريعة كما أن لهم أساليب خاصة في واجبات المرأة المنزلية والصناعية ،ولا شك أن معاني الحضارة ومظاهرها عند الإباضية من سكان الجزائر أقوى منها وأوضح مما في كثير من مدن الشطوط والسواحل . وفي مثل هذه المجتمعات المستقرة في مدن الواحات العريقة والمحافظة لا نجد غرابة إذا وصفت فيها المرأة بالثقافة ، والثقافة في هذا المجال إنما تعني بالدرجة الأولى ، معرفة المرأة لأحكام الدين المتعلقة بها ، ثم

بالأسلوب المقبول في السلوك الاجتماعي في الوسط الذي تعيش فيه ، وتكتسب المرأة كثيرا من ألوان الثقافة الاجتماعية والبيئية بالاقتباس والمحاكاة والتقليد وهذا - لا شك - متوفر في مجتمع مستقر محافظ محتفظ .

فمسافة البعد بين المرأة الإباضية التي تعيش في هذا الوسط والمرأة الطارقية التي تعيش وراء المواشي متنقلة في الخيام باستمرار مسافة شاسعة لا تجدي فيها المقارنة .

وماسكوراي قد يكون على حق حينما قال إن المرأة الإباضية مثقفة . أما جوتييه وقد وثب وثبة لا حدود لها حين تجاوز مرتبة الثقافة إلى مرتبة العلم .فزعم أن الطارقية تحتل في علمها وثقافتها مرتبة فوق ما عند المرأة في بلاد المغرب .

وأحسب أنه من البداهة أن وصف المرأة الطارقية بأن لها مركزا علميا وصف لا مدلول له ، أما وصفها بالثقافة فلو كان الوصف هكذا مجردا لاحتمل النظر والبحث . أما دعوى أنها تحتل مركزا ثقافيا فوق ما عند زميلتها المرأة في المغرب . فهي دعوى باطلة ، وحكم لا سند له ، وبعد كل هذا فإن محاولة مقارنة الإباضية بالطوارق ووجود شبه مادي معنوي بينهم لغو من الكلام وباطل من القول وذلك أمر بديهي لا يحتاج إلى أي بحث أو تفكر ضرورة أن الإباضية مذهب إسلامي له قواعد وأصول . وله عقائد وعبادات وشرائع في الإمكان أن يعتنقها بعض الطوارق أو كل الطوارق كما يمكن أن يعتنقها غيرهم من القبائل والأجناس البشرية .

إن الطارقية جنس أو قبيلة أو نسب والإباضية فكرة أو مذهب أو دين فما الذي يجمع بينها حتى نقول بوجود شبه أو تقارب .

هل تستطيع أن تقول أن هناك شبها بين الأوس والخزرج والمذهب المالكي مثلا وأن المالكية انحدروا من الاوس والخزرج ، ثم ما علاقة اللباس أو السلاح بالمذهب أو العقيدة . لاشك أن البيئات المختلفة تختلف في لباسها وأنواع السلاح المستعمل لديها فما دخل المذهب في ذلك . نحن نعرف أن للمغاربة والجزائريين تقاليد خاصة في اللباس وأسلوبا خاصا في استعمال السلاح ونعرف أيضا أن لتونس أو لليبيا أو لمصر أو لغيرها تقاليد تخالف ما درج عليه في البلاد الأولى . ونعرف أيضا أن أصحاب المذاهب المختلفة في البيئة الواحدة يختلفون في المذهب ويتفقون في أسلوب الحياة ومظاهرها من لباس وعادات وتقاليد . ولباس الإباضي الذي يعيش في الجزائر غير لباس الإباضي الذي يعيش في تونس أو في ليبيا فإذا كان للطوارق عادات خاصة في أنواع اللباس أو السلاح فإن من يعتنق المذهب الإباضي منهم يكون على لباسهم وقيافتهم ولذلك فلو وقفت بين الطوارق أو في أي مكان لما أمكنك أن تميز بين المذاهب بمظهر اللباس ولكنك تستطيع بسهولة أن تميز بينهم من حيث اللباس فتعرف أن هذا طارقي وهذا جزائري وهذا ليبي الخ .

إن هذه النقطة أخذت منا أكثر مما تستحق وهي دليل واضح على أن المستشرقين يعمدون إلى توافه الأمور فيوجهون إليها عنايتهم ويولونها جانبا من الاهتمام يشغل ذهن القارئ العادي ويصرفه عما هو أجدى له وأحق بمعرفته .

الصورة الثالثة :

يقول جوتييه - وهو يرسم هذه الصورة - في كتابه ص 333 ما يلي :

«وقد تحدث ماسكوراي عن الشبه بين الإباضية والوهابية التي ظهرت في القرن التاسع عشر ، في أواسط شبه الجزيرة ، وكتب عنها بلغريف كتابا موفقا . ذاك أن الوضع الجغرافي متشابه فهنا وهناك نجد بدوا بعيدين عن البحر يعيشون على قحط الصحراء ، فالبدوي الذي لا يسيطر على مدينة من المدن هو أشد الناس فقرا ، وهو ميال للعزلة والتقشف ، وشديد الشغف بالفضيلة ، ذلك أنه يحول بؤسه لتطرف ديني » .

هذه صورة حرص المستشرقان ماسكوراي وجوتييه وغيرهما أن تكون صورة للإباضية عند ما يكون الحديث عن الاباضية ، وللخوارج عندنا يكون الحديث عن الخوارج وللأمة الإسلامية عامة عندما يتحدثون عن حركة للأمة الإسلامية أو فيها بل ان جوتييه يركز على هذا المعنى كثيرا في معالجته لقضايا الحركات الإسلامية سواء ما كان من الإسلام عامة ، وما كان منها من مذهب خاص ، فهو يريد أن يصور المسلمين في جميع الأحوال وعلى كل الأوضاع بأن طبيعة البداوة متأصلة فيهم ، وعندما يتحركون فهم إنما يتحركون بدافع الفقر والحاجة للحصول على ما يخففون به شظف العيش المؤلم والحياة القاسية التي يعانونها فإذا لم يتمكنوا من ذلك حولوا مظهر الحرمان الذي يحيون فيه إلى شغف بالفضيلة ، أو إلى تطرف ديني يندفعون باسمه للغزو والاحتلال .

وتتلخص الصور الثلاثة السابقة من المقارنات فيما يلي :

افتراض وجود شبه يدل على انحدار الطوارق من الإباضية استنادا على القيافة الموجودة الآن عند الطوارق مع افتراض وجودها عند الإباضية في قرون سابقة .

دعوى وجود ثقافة وعلم عند المرأة الطارقية تتفوق بها على المرأة في المغرب ودعوى وجود ثقافة عند المرأة الإباضية مما يقرب الشبه بين الطوارق والإباضية .

3 ـ التشابه بين الإباضية والوهابية لأن كلا منهما يعيش في منطقة صحراوية يسود فيها القحط ويغلب عليها الفقر مما يحمل أهلها على التقشف الإجباري أو الرغبة في الغزو باسم التقوى .

وأحسب أن هذه الفروض وهذه المقارنات من أسوإ ما كتبه جوتييه في كتابه هذا ، وإن كان في الكتاب كثير جدا مما أملاه التحامل وأوحت به الروح الاستعمارية المترفعة . لكن هذه الفقرات تدل ـ فوق كل ذلك ـ على السطحية والغباء .

# مع كرلو ألفونسو نلينو

كتب المستشرق كرلو الفونسو نلينو بحوثا عن المعتزلة ناقش فيها ما يلي :

1 ـ أصل تسميتهم معتزلة .

2 ـ اسم القدرية .

3 ـ الصلة بين مذهب المعتزلة ومذهب الإباضية المقيمين في أفريقيا الشمالية .

4 ـ حول فكرة غريبة منسوبة إلى المحافظ عن القرآن .

وقد ترجم الدكتور عبد الرحمن بدوي هذه البحوث ونشرها ضمن بحوث أُخرى للمستشرقين في كتاب سماه (التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية) طبعة دار النهضة العربية ،الطبعة الثالثة. من هذا الفصل أحب أن أقف مع القارئ الكريم قليلا عند الفقرة الثالثة ، في هذه البحوث (الصلة بين مذهب المعتزلة ومذهب الإباضية في أفريقيا الشمالية) لمناقشة بعض آراء المستشرق الكبير في هذا الموضوع ، يقول نلينو في هذا الكتاب ص 204 ما يلي :

«لاحظ جولد تسيهر في الموضوع المذكور آنفا (مجلة تاريخ الأديان المجلد رقم 52 سنة 1905 ص 232 إن رسالة (العقيدة الإباضية) لعمرو بن جميع التي نشرها موتيلنسكي تضعنا أمام أقوال ذات طابع معتزلى واضح ويورد شاهدا على ذلك ، المسائل الآتية :

1 ـ القرآن مخلوق .

2 ـ ليس من الممكن رؤية الله في الآخرة .

3 ـ تأويل بعض مسائل الحياة الأُخرى تأويلا مجازيا (الميزان والصراط)

4 ـ كل تشبيه ظاهر وبخاصة استواء الله على العرش ـ يجب تأويله تأويلا مجازيا .

ولكن الإتفاق بين مذهب المعتزلة ومذهب الإباضية في شمال إفريقيا يذهب إلى حد أبعد مما ذهب إليه جولد تسيهر ـ فكلا المذهبين على اتفاق فيما بينهما وبين بعض ؛ وعلى خلاف مع أهل السنة في المسائل الآتية كذلك .

5 ـ الله لا يغفر الكبائر لمرتكبيها إلا إذا تابوا قبل الموت .

6 ـ عذاب النار أبدي حتى لمرتكب الذنب من المسلمين ، وهو إذا مات دون أن يتوب لا تنفع له شفاعة الملائكة أو الرسل أو الأولياء .»

وبعد أن يورد أقوال بعض علماء الإباضية في الموضوع يقول :

7 ـ صفات الله ليست زائدة على ذات الله.» وبعد أن يذكر شرح الإباضية لهذا الأصل من أصول عقيدتهم يقول :

«وخليق بنا أن نلاحظ أيضا أن كتاب الشيخ عامر المذكور، والذي يقصد به مؤلفه أن يتكلم عن الأصول التسعة التي كان عليها الخلاف بين المسلمين يستعرض هذه الأصول على النحو التالي : (1) التوحيد ، (2) العدل ، (3) القدر ،الخ...

ويقول في صفحة 205 ما يلي :

«ففي كتاب (أصول الديانات) للشيخ عامر بن علي الشماخي[1] وهو عمدة كتب الإباضية في جبل نفوسة»

وبعد مناقشة ليست طويلة ولا عميقة يخلص إلى قوله :

فكان الجزء الأكبر من مذهب الإباضية في شمال إفريقيا إذا معتزلي فهل هم أخذوه ، وهم في الشرق من قبل أن ينزحوا إلى بلاد المغرب ، أم هم تقبلوه في شمال إفريقيا تحت تأثير اتصالهم بالأدارسة من الشيعة ، وبمعتزلة إقليم طنجة القديم ، مدفوعين بعاطفة رد الفعل ضد أهل السنة ،أم أن إباضية المغرب أضافوا بعد في افريقا عناصر معتزلية جديدة إلى ما كان في الأصل مشتركا بين المعتزلة وإباضية الشرق ، وإن مذهب الإباضية في الشرق سار ومذهب إباضية المغرب بخطى واحدة متساوية تحت تأثير معتزلي ؟»

مما يدعو إلى التأمل أن أغلب المستشرقين يتخذون أسلوبا متقاربا في مناقشة ما يعرض من المواضيع الإسلامية فيفترضون فروضا أو دعاوي يعتبرونها في مرتبة الحقائق المسلمة التي لا تحتاج إلى الجدل ، والأصول الثابتة التي لا يثور حولها خلاف . ثم يفرعون عن ذلك ما يخطر لهم من نقاش . وفي هذه القضية افترض المستشرق نلينو فروضا اعتبرها حقائق غير خاضعة للنزاع ثم ذهب يرتب عليها أحكاما ويبني عليها صروحا . فهو قد افترض أن المسلمين ينقسمون إلى معسكرين كبيرين متقاتلين على الدوام هي

---

(1) جاء في هامش البـ... تعليقا على العبارة السابقة ما يلي : كنيته أبو ساكن عاش في القرن الثامن الهجري ، راجع (السير) للشماخي ص 559ـ561 فإنه يقول عنه : «وهو اعتماد أهل المغرب في وقتنا خصوصا نفوسة» قلت قد أخطأ المؤلف والمعلق فإن هذه العبارة قيلت عن كتاب الإيضاح لا عن كتاب الديانات .

السنة والمعتزلة وأن جميع المذاهب الأخرى تعود في أصولها إلى أحد هذين القسمين ، وهو قد افترض أن كلا من هذين القسمين قد اتخذ له أصولا خاصة به يتميز بها فإذا وجدت تلك الأصول عند مذهب آخر فيعني ذلك أنه أخذها من المذهب الأصلي ، وهو في غمار هذا التأصيل يفترض أن إباضية المغرب أخذوا عقائدهم من المعتزلة ، وهو يعتبر هذا الفرض حقيقة مسلمة ، ولذلك فقد ذهب يتحسس ويتلمس ليعرف كيف حصل إباضية شمال إفريقيا على عقائد المعتزلة .

إن الأساس الذي بنى عليه الأستاذ نلينو بحثه ـ وهو اعتباره أن المسلمين قسمان كبيران هما السنة والمعتزلة وأن كلا من القسمين قد اتخذ لنفسه مبادئ معينة محددة يتناولها على أسلوب محدد معين ويلتزم بها على نفس النمط والأسلوب ، وأن المذاهب الأخرى قد انشقت عن أحد هذين القسمين الكبيرين وأن في إمكان الباحث أن يعيد أهل كل مذهب إلى قسمهم الذي انشقوا عنه أو انفصلوا منه أو أخذوا عنه ـ أساس وهمي قام على فرضية ذهنية لا مكان لها في الواقع ولا حقيقة لها في الأحداث والتاريخ . رغم أن نلينو بذل مجهودا ملحوظا في إقرار تلك الفرضيات واعتبارها حقائق ثابتة مما دعاه أن يحاول الجمع بين الشيعة والإباضية وإرجاعهم جميعا إلى المعتزلة أحد القسمين الكبيرين بسبب خصومة الجميع لأهل السنة حسبما يزعم أو حسب فرض من فروضه الوهمية . يذكر المستشرق جولد تسيهر وهو يتحدث عن كتاب (عقيدة الإباضية) أن هذا الكتاب يحمل طابعا معتزليا لأن الكتاب يذكر بعض أصول عقيدة الإباضية وهي مشابهة لأصول عقائد المعتزلة . ويذكر الشواهد على ذلك ،غير

أن المستشرق نلينو لا يكتفي بهذه العلاقة البسيطة التي لاحظها تسيهر، وإنما يكتشف أن الأوجه التي يشابه فيها الإباضية المعتزلة هي أكثر مما لاحظه تسيهر، وعليه فلا بد أن يكون الإباضية في شمال إفريقيا قد أخذوا أصول مذهبهم عن المعتزلة، إنه أسلوب طريف في بحث العقائد، كأنما هذه الأصول حضرت في جدول عمل، وعقد من أجل مناقشتها عدة اجتماعات فاتخذ فيها المعتزلة قرارات تحدد آراءهم، واتخذ أهل السنة كذلك قرارات تحدد أيضا اراءهم الخاصة. ثم انفض المؤتمر العام عن ذلك، فمن تكلم بعد ذلك في هذه المواضيع فلا بد أن يكون من أحد فرعي المؤتمر أو أن يكون أخذ عنه. وبهذا يسهل على الباحث أن يرجع أي مذهب إسلامي إلى أصله كما أرجع نلينو تلاقى الشيعة والإباضية إلى المعتزلة.

لاشك أن الإشكالات التي تعلقت ببعض أصول العقائد والأسئلة التي أثيرت حولها، والمناقشات التي دارت فيها، لم تكن وليدة يوم، أو ناتجة عن جدول أعمال مدروس في اجتماع، أو بحث وضع له مجمع علمي منظم ليصدر فيه قرارات نهائية، إن شيئا من هذا لم يكن أبدا، وإنما كانت تثور المشكلة في مكان فيتخذ فيها من حضر من العلماء موقفا - معتمدا على فهمه لكتاب الله عز وجل، وسنة رسوله عليه السلام، ومواقف الصحابة رضوان الله عليهم إن كانت لهم فيها مواقف - وقد يحدث أن يخالفه في موقفه ذلك عالم آخر في نفس المكان، وقد يحدث ألا يخالفه أحد. وتنتقل المشكلة لتثور في موضع آخر قد يكون قريبا أو بعيدا فتعرض على عالم آخر يدرسها هو الآخر ويصدر فيها حكما، موافقا أو

مخالفا للأول . وعلى هذا المستوى وهذا الأسلوب تكونت آراء الأمة في مسائل العقائد ، بل وحتى في مسائل الفروع ، ما لم تحدده النصوص .

وأكثر هذه الأصول قد تحتمل وجهين أو أكثر من الآراء ، وأي عالم يصدر فيها رأيا معينا قد يكون رأيه موافقا تمام الموافقة لرأي عالم آخر في جهة أخرى ، ولكنه يسمع برأيه ولم يعرفه ، وإنما اعتمد في إصدرا رأيه على نفس المصدر التي استمد منها الآخر رأيه ، واتحد معه في الفهم والاستنباط ، فهل من المحتم أن نقول أن أحد هذين العالمين قد أخذ عن الآخر ما دام رأي كل منهما موافقا لرأي الآخر وفهمه لفهمه من المسائل التي أثيرت في عهد مبكر جدا قضية القدر ، وقضية جواز رؤية البارئ جل وعلا ، وقضية الكبيرة ومرتكبها، فكان لعلماء الأمة فيها مواقف حسب فهمهم لنصوص الشريعة حين وصول المشكلة إليهم ، فكانت المشكلة من هذه تأخذ طورا في الجدل والنقاش في أماكن مختلفة حتى تتبلور إلى آراء محددة يقتنع بها الناس ويلتزمونها . فالمشكلة من هذه تبدأ فردية يتناولها أصحاب الشأن بالبحث والدراسة والاستدلال ،وقد تتفق الآراء ، وقد تختلف ، ويدين بكل رأي جماعة من الناس لاقتناعهم بقوة الحجة وسطوع البرهان ووضوح الدليل فيما يعتقدون .

ثم إن المذهبية أو (الحزبية الدينية كما يفهمها المستشرقون) لم تكن بهذا التمييز والوضوح الذي تعرفه لها اليوم ، لإن المذهبية في ذلك الوقت المبكر لم تتكون بعد ، ويبدو لي أنك لو جئت في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني ووقفت عند باب مسجد تسأل كل خارج بعد الصلاةعن

مذهبه لم تجد من يجيبك بقوله إنه سني أو شيعي أو معتزلي مثلا ، ولا من يقول لك إنه حنفي أومالكي أو إباضي . لأن هذه المذهبية لم تتكون بعد . ولكنك لو سألته ما تقول في القدر فقد يجيبك برأيه سواء كان بإثبات القدر أو نفيه . وقد ينظر إليك في اشمئزاز وينصرف ، وهو يعتبرك من دعاة الفتنة ، وقد يحملق فيك بعينين فاحصتين ثم يمضي عنك لأنه لم يفهم ما تريد .

ومثل هذه الصورة تحدث لك لو أجريت التجربة فيما يتعلق بموضوع الرؤية فلو وقفت على باب مسجد تسأل كل خارج هل رؤية البارئ جل وعلا ممكنة أو مستحيلة ، فإنك تجد من يجيبك بأن رؤيته تعالى ممكنه في الدنيا والآخرة ، وإن سيدنا محمد ﷺ رأى ربه ، ومن يقول لك أنها مستحيلة في الدنيا جائزة في الآخرة ،ومن يقول لك إنها مستحيلة في الدنيا والآخرة ، وتجد فيهم من يعرض عنك لأنه يعتبرك صاحب فتنة ،أو لأنه لا يفهم ما تريد ، وقل مثل ذلك في مسائل العقائد التي أثيرت حينئذ ، ولو أردت أن ينتسب لك كل واحد ممن سألتهم لم يمكنه ذلك لأن هذه التسميات المذهبية جاءت متأخرة حدثت بعد ذلك ولكنك لو سألت أي واحد عن رأيه في الموضوع أو عمن أخذه لأجابك بأحد جوابين : إذا كان من أهل العلم يذكر لك النصوص التي استند عليها في فهمه وحكمه ، وإذا لم يكن في هذا المستوى ذكر لك عالما من علماء المسلمين المنتشرين في كل البلاد الإسلامية في ذلك الحين . أو أجابك بأنه لا يفهم هذا .

إن الأصول التي يرجع إليها علماء المسلمين في جميع ما يعرض لهم من مشاكل بمختلف مذاهبهم متاحة لجميعهم بدرجة

واحـدة ، وليس فيهـا مـا يمنـع أحـدهم من دراستهـا والرجـوع إليهـا . فهي بقـدر مـا كـانت متـاحـة للحسن البصري ، كـانت متـاحـة لواصل بن عطـاء ، وسعيـد بن المسيب ،وجـابر بن زيـد ، وعطـاء بن أبي ربـاح ، وغيرهم ،وعنـدمـا تجـد فهم أحـد هـؤلاء لنص من النصـوص مـوافقـا لفهم الآخر فليس من الضروري أن يكـون أحـدهمـا أخـذه من الثـاني ، لأن الأقرب إلى العقـل والمنطق والواقـع أن يكـون أخـذه من نفس النص . واتفـاقهمـا في الفهم والاستنبـاط لا يعني اعتمـاد أحـدهمـا على الآخر أو الأخـذ عنـه . كمـا أنـه لا يـوجـد مـا يمنـع من أن يـأخـذ أحـدهمـا فهم الثاني أو رأيه إذالم يكوّن هو لنفسه رأيا أو فهما مخالفا .

أحسب أن هـذا واضـح لا يحتـاج إلى تـدليـل أو برهنـة ، ولا يتطرق إليه احتمال النقاش .

ومما استند إليـه نلينو ـ في حكمـه بـأن الإبـاضيـة في المغرب أخـذوا قـواعـدهم عن المعتـزلـة ـ تشـابـه العرض لتلـك القضـايـا ، واتحاد الأدلة .

وفي هـذا المنطـق ـ كمـا أرى ـ شيءٌ من الغرابـة وذلـك أن عرض طريقـة المشكلـة ـ أيـة مشكلـة ـ ليست طـابعـا مـذهبيـا مميـزا لا ينبغي للمـذهب أن يتخلى عنـه ، ولا يحـق لغيره أن يتخـذه ، وإذا فرض أن عـالمـا من مـذهب معين وفـق إلى عرض مشكلـة أو مشـاكـل بتنسيـق أجـود فليس ممـا يجعـل الآخرين أتبـاعـا لهـذا العـالم إذا هم سلكـوا نفس الأسلـوب في العرض ، ولا يلـزم أن يكـونـوا أخـذوا منـه رأيهم في المشكلـة إذا اتحـدوا معـه في منهج العرض أومنهـج الاستـدلال واستفـادتهم . ومن الجـائـز أن آراءهم في المـوضـوع قـد سبقتـه بعشرات السنين وأنهم عرضـوهـا إمـا بهـذه الطريقـة ولكنهـا لم تشتهر عنهم أو عرضـوهـا بطريقـة

تختلف وأنهم استفادوا من غيرهم في العرض أو الإستدلال واستفادتهم من جهد غيرهم في التنسيق دليل على التفتح وعدم التعصب ، لأن الاستفادة من جهود الآخرين وتجاربهم هي مزية البحث العلمي في كل ميدان . ومما استند إليه نلينو أنهم احتجوا بنفس الحجج التي احتج بها المعتزلة ، ويستنتج نلينو حكمه هذا مما لاحظه في شرح الثلاثي عن كتاب الديانات لعامر الشماخي . والشماخي من علماء القرن الثامن الهجري ، أما الثلاثي فمن علماء القرن العاشر .

أود أن أناقش هذه النقطة بشيء من الإسهاب حتى يعرف القارئ الكريم مدى سلامة حكم نلينو في هذه الملاحظة .

إن أي عالم من علماء المسلمين حين تثار أمامه أو تعرض مشكلة يتجه قبل أي شيء وقبل أي رأي إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وعلى ما يتضح له من ذلك يقرر رأيه ، ويعلن عقيدته ، محتجا ومستشهدا بالآيات الكريمة والأحاديث الشريفة الواردة في الموضوع . والآيات والأحاديث الواردة في أي موضوع هي واحدة والاحتجاج بها من أطراف متعددة ليس متشابها وإنما هو متحد ولا يمكن أن يكون غير ذلك .

فهل من الضروري أن يكون المعتزلة هم أول من تنبه إلى قوله تعالى ﴿**لا تدركه الأبصار**﴾ فقالوا باستحالة الرؤية، وأن كل من قال باستحالتها إنما أخذ عنهم هذا الاستدلال ؟ وهل من الضروري أن يكون المعتزلة هم أول من تنبه إلى الآيات التي وصفت القرآن الكريم بأنه محدث ومنزل ومجعول وما إلى ذلك حتي يقال أن كل من قال بخلق القرآن إنما أخذ ذلك عن المعتزلة والدليل على أخذه عنهم هو تشابه الأدلة وما

دام المعتزلة قد احتجوا بآية أو حديث فإن كل من احتج بذلك يكون أخذ عن المعتزلة .

لاشك أن في هذا من الشطط والغلو والتحكم ما فيه ، من تضييق الواسع ، وتحجير العلم ما لا يتفق مع طبيعة علماء الإسلام في عصوره الأولى المتفتحة المشرقة المتحررة .

لقد أثيرت مشاكل أصول العقائد في أزمنة مختلفة وأماكن مختلفة كما قلت سابقا ، ولم تكن حينئذ الكتل المذهبة قد تكونت بعد وتميزت . وإنما كان أفراد العلماء يبدون آراءهم ، كل حسب فهمه واجتهاده ، ومضت فترة من الزمن تبلورت فيها تلك الآراء واتخذت لها أشكالا مختلفة ، واتضح منها أن عددا من العلماء تلتقي آراؤهم في أصل واحد أو أصول معينة ، ثم نشأت بعد ذلك الطبقات المتعلمة المتعصبة فكونت المذاهب ونسبتها إلى أفراد من المجتهدين ممن اشتهر فيما بعد . ثم عمل هؤلاء على جمع الأدلة والبراهين لتأييد المذاهب التي يعتنقونها فأصبحت الأدلة ولا سيما الأدلة النظرية حقا مشاعا للجميع يجمع منها كل مذهبي ما يراه مؤيدا لمذهبه ، وهذه الصورة تتضح عند المؤلفين المتأخرين من القرن الثالث فيما بعد ، ولا يستطيع الباحث أن يقول هذا برهان معتزلي أو إباضي أو أشعري أو ماتريدي .

ولو رجع نلينو في قضايا أصول علم الكلام لوجد التقارب بين الماتريدية والمعتزلة أكثرمن التقارب بين المعتزلة والإباضية بل ربما يجد التقارب بين الأشاعرة والإباضية أكثر من التقارب بين الأشاعرة والماتريدية رغم أن كتاب المقالات وأكثر المؤرخين يحشرون الماتريدية في طابور أهل السنة ويحشرون الإباضية في طابور الخوارج وهاهو المستشرق نلينو

يحاول أن يحشر الإباضية والشيعة في طابور فرعي ينفصل عن طابور المعتزلة ، ولو تأمل الأدلة والبراهين التي يستند إليها كل من هؤلاء لوجدها تتفق وتتشابه في الأصل الذي يتفقون عليه ولربما كان أسلوب الماتريدية والمعتزلة في الاستدلال والمناظرة يجري على منهج واحد في أكثر القضايا الكلامية .

فدعوى الأستاذ نلينو أن إباضية شمال إفريقيا أخذوا أصول عقيدتهم من المعتزلة دعوى لاتستند إلى أساس سليم . لا لأن الفرق الإسلامية لم يتأثر بعضها ببعض ، أو أن الإباضية لم يتأثروا بغيرهم من المذاهب الإسلامية أو يتأثر بهم غيرهم . فهذا زعم لا يخطر على البال ، وإنما الذي أريد أن أنفيه في هذا الفصل هو زعم نلينو أن الإباضية أخذوا أصولا معينة من المعتزلة مع العلم أن هذه الأصول كانت مطروحة للنقاش - إن صح هذا التعبير - قبل أن تكون المذهبية الملتزمة وقد كان علماء الإباضية يناقشونها بنفس المستوى الذي يناقشها به علماء المذاهب الأخرى حين أثيرت . وحتى لوتحددت الأسبقية في قول من الأقوال ونسبت إلى عالم معين من مذهب معين ، فلا يعني ذلك أن المذاهب التي جاءت من بعد واتخذت لها نفس الآرء ، أنها بالضرورة أخذت عنه لأنها في الغالب تكون أخذت من نفس المصدر الذي أخذ هو منه - الكتاب والسنة - ونحن لا نزعم أن المعتزلة أخذوا من الإباضية لأن - واصلا بن عطاء -إمام المعتزلة كان تلميذا في مجلس الحسن البصري حين كان إمام الإباضية جابر بن زيد زميل الحسن وصديقه قد استقر على عقائد محددة في المشاكل التي أثيرت في تلك الفترة واتخذ فيها موقفا نقله عنه طلابه فلا شك أن جابرا سبق واصلا ولكننا مع ذلك لا ندعي أنه أخذ عنه . ولعل من

الأمثلة التي توضح هذه النقطة هو موقف الإباضية والمعتزلة من مشكلة الرؤية مثلا .

إن عقيدة الإباضية بأن إمكان رؤية البارئ جل وعلا مستحيل في الدنيا والآخرة كان واضحا شديد الوضوح في النصف الثاني من القرن الأول وقد ناقشه بعض أئمة الإباضية وتأيد فيها موقفهم بتأييد بعض كبار الصحابة كعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن عباس فهل يحق للباحث أن يزعم أن المعتزلة أخذوا رأيهم في موضوع الرؤية من الإباضية لأن هؤلاء سبقوهم إلىذلك القول ولأن المعتزلة يحتجون بنفس الأدلة التي يحتج بها الإباضية .

لا شك أن الباحث المنصف لا يستطيع أن يزعم هذا الزعم لأن المصادر التي كانت موضوعة بين يدي جابر بن زيد ، والحجج العقلية التي استنبطها وهو يدرس هذه المشكلة كانت مطروحة بين يدي غيره من علماء الأمة . فإذا انتهى هو إلى رأي معين ، فليس من اللازم أن يكون كل من انتهى إلى ذلك الرأي آخذا عنه .

بعد هذا ننتقل إلى مناقشة نقطة اخرى عرض لها الأستاذ نلينو ولم يكن - حسب نظري - موفقا فيها .

يصل نلينو بسرعة غير متوقعة إلى الحكم على أن الجانب الأكبر من المذهب الإباضي معتزلي ، وهو لكي يصدر هذا الحكم دون أن يتعرض لنقد لا يعرف مصدره ، يفصل إباضية شمال إفريقيا عن إباضية الشرق بدعوى أنه لا يملك مصادر عن إباضية الشرق تتيح له الحكم عليهم بحق . وتبدو هذه الدعوى غريبة ، فإن المستشرق الكبير لم يذكر من مصادر الإباضية المغاربة إلا كتاب عقيدة التوحيد لعمرو بن جميع وكتاب

الديانات لعامر الشماخي بشرح الثلاثي وكل من الكتابين مختصر صغير جدا وضع للاستذكار في صفحات قليلة لا تبلغ جميعها عشرا . ثم إن كلا الكتابين - إن صح أن نسميهما كتابين - من المؤلفات في العصور المتأخرة أعني بعد القرن السابع . وهذا يعني أنها ألفت بعد التميز المذهبي وعندما أصبحت حجج العقائد الدينية لمختلف المذاهب والعلماء معروفة ومدروسة ومنقولة يستعين بها من توافقه للاحتجاج بها ويذكرها من تخالفه لنقضها والرد عليها .

وإذا كانت هذه كل مصادره فإنه لا يملك مصادر عن إباضية شمال إفريقيا أيضا اللهم إلا ما قاله عنهم غيرهم وهذا متوفر حتى بالنسبة لإباضية الشرق ، لأن المصدرين اللذين اعتمد عليهما مختصران لا يعطيان صورة حقيقية للموضوع ، وعلى كل فلا داعي أبدا للفصل بين إباضية المشرق وإباضية المغرب ومع ذلك فقد وقع نلينو في خطأ له قيمته في هذا البحث فقد كتب أبو العباس أحمد الشماخي ترجمة للشيخ عامر الشماخي وتحدث عن كتابه الايضاح - الذي يقع في أربعة أجزاء ضخمة - ووصفه وقال عنه إنه - أي الايضاح - هو اعتماد إباضية المعرب وهذا صحيح وكتاب الإيضاح كتاب فقه خالص يبدأ بالطهارات ولا يتعرض لمسائل علم الكلام ولكن نلينو - فيما يبدو - ظن أن المقصود بهذه العباراة هو ذلك المختصر الذي يسمى بالديانات فجعله معتمد إباضية المغرب لاسيما نفوسة . وهذا الوهم يعطي كتاب الديانات حقيقة أضخم مما هو عليه وقد سبق الشيخ عامر في موضوع العقائد وعلم الكلام عدد من أئمة العلماء كانت كتبهم مراجع له يستمد منها ويستند عليها وذلك مثل عبد الخالق الفزاني وعمروس النفوسي وتبغورين الملشوطى وأبي عمار عبد الكافي والمارغني وغيرهم . وقد استفاد الشماخي

ولا ريب منهم جميعا ولخص عنهم مختصره (الديانات) . ثم إن المستشرق نلينو بعد أن عمل عملية الفصل بين إباضية المشرق والمغرب وزعم أنه لا يعرف عن اولئك ما يعتمده للحكم عليهم، وأنه يملك ما يعتمده للحكم على تأثر هؤلاء بالمعتزلة ،وقد أثار مجموعة من الأسئلة تحتوي على عدد من الفروض .

1 ـ هل هم أخذوه في الشرق من قبل أن ينزحوا إلى بلاد المغرب ؟

2 ـ أم هم تقبلوه في شمال إفريقيا تحت تأثير اتصالهم بالأدارسة من الشيعة ؟

3 ـ أم أن إباضية المغرب أضافوا من بعد في إفريقيا عناصر معتزلية جديدة إلى ما كان في الأصل مشتركا بين المعتزلة وإباضية الشرق ؟

4 ـ أو أن مذهب الإباضية في الشرق سار ومذهب إباضية المغرب بخطى واحدة متساوية تحت تأثير معتزلي .

إن موقف نلينو في هذه القضية غريب حقا فهو يفترض أن الإباضية تأثروا بالمعتزلة وأخذوا عنهم ويجعل هذه الفرضية حقيقة ثابتة مهما كان موقف الإباضية وهو لا يعرف كيف يبرهن أن الإباضية أخذوا من المعتزلة ولكنه رغم ذلك يصر على هذه الفرضية ويعطي لها عددا من الاحتمالات : أخذوها من الشرق ونزحوا بها . . . تقبلوها في شمال إفريقيا عن طريق الأدارسة . . . أضافوا إليها في المغرب عناصر معتزلية . . . سار الإباضية في المشرق والمغرب بخطى واحدة تحت تأثير معتزلي ؟ ،

ومع هذا الإصرار على هذه الفرضية يعترف أنه لا يعرف شيئا عن مسلك الإباضية عموما في تقرير عقائدهم في تلك العصور الأولى التي كان يثور عليها الجدل وتتقرر في قلوب الناس فهو

يذكر أنه لا يعرف شيئا عن مصادر إباضية المغرب فلم تقع يداه إلا على ملخصات مختصرة أُلفت في القرن السابع فما بعد .

كنت أحسب أن من يتعرض لموضوع شائك مثل هذا يريد أن يثبت أن إحدى الطائفتين كانت عالة على الأخرى ينبغي له أن يدرس دراسة عميقة كل ما عند الطائفتين وأن يقارن المشاكل العقائدية بينهما مشكلة مشكلة ويتتبع تطورها في البيئتين حتى يعرف أنها وليدة بيئة معتزلية وانتقلت منها إلى الإباضية أو هي وليدة بيئة إباضية وانتقلت منها إلى المعتزلة أو أنها وليدة في كلتا البيئتين ، نمت فيهما حتى استقرت على وضعها الأخير عن كليهما . ولكن نلينو لم يفعل شيئا من هذا لأنه لا يعرف عن عقائد الإباضية شيئا في خمسة قرون سابقة حتى عثر على ملخص العقيدة وملخص الديانات .

إن السؤال الأول من تلك الأسئلة يكاد يكون صورة هزلية مضحكة فهو يصور الإباضية مجموعة من الناس ـ كمجموعات القبائل البدوية ـ قوضوا خيامهم وحزموا حقائبهم ، وركبوا جمالهم وخيولهم ثم ارتحلوا من المشرق إلى المغرب ولكن نلينو لم يتأكد حين ارتحلوا هل كانت معهم بعض هذه الخصائص الموجودة عندهم اليوم أم أنهم ارتحلوا متجردين ثم كونوا لأنفسهم هذه الخصائص الموجودة معهم فيما بعد . أعد قراءة الفقرة وتأملها إن شئت تتضح لك الصورة أكثر .

والسؤال بهذه الصورة وهذه الصيغة تعطينا انطباعا معينا عن تصور نلينو .

والسؤال الثاني يفترض أن الإباضية حينما ارتحلوا من الشرق إلى العرب إنما جاءوا بدون أصول وإنما اقتبسوا لهم أصولا في المعتزلة عن طريق الأدارسة من الشيعة أو من معتزلة طنجة مباشرة

وإنما حملهم على اقتباس الأصول من هؤلاء ودفعهم إلى ذلك رد الفعل ضد أهل السنة واشتراكهم مع الشيعة والمعتزلة في مقاومة أهل السنة . الواقع أن هذا الكلام لا ينبغي الوقوف عنده طويلا لأنه ليس فيه ما يستدعي ذلك وهو مبني على فروض وتقديرات وهمية ليس لها ما يبررها مطلقا فلا معنى لأن نفترض أن الإباضية عندما ـ نزحوا ـ من الشرق تركوا هناك عقائدهم لأن الإباضية لم ينزحوا من الشرق إلى الغرب كمجموعات بشرية متنقلة ولكن الأصول التي يعتنقونها في العقائد قد انتشرت في المغرب الإسلامي عن طريق الأفراد سواء كانوا علماء جاءوا من الشرق أو وفودا طلابية ذهبوا من المغرب إلى المشرق فتلقوا تلك الأصول فيما تلقوه في علوم ثم عادوا به أو كان ذلك في صورة دعاة يدعون إلى تلك الأصول .

ولأن أصول العقائد ليست أمتعة ثقيلة يتخفف منها من يريد أن يرتحل يتخذ بدلها عندما يستقر في مكانه الجديد فحتى على فرضية وقوع هذه الصورة التي تخيلها نلينو وهو ارتحال الإباضية من المشرق إلى المغرب لا يمكن أن يدخل في التصور أنهم ارتحلوا بدون عقائد فلما وصلوا إلى المغرب جعلوا يستعيرون أو يقتبسون أو يسترقون . إن العقائد محلها القلوب وهي لا تخرج عنها في حل ولا ترحال .

ولا معنى لأن نفترض أن رد الفعل حمل الإباضية على اقتباس أصول المعتزلة من الأدارسة الذين اقتبسوها هم الآخرون عن المعتزلة . وهذه السلسلة من الافتراضات في الحقيقة موغلة في الخيال ، فإن أدنى من عنده إلمام بتاريخ المغرب الإسلامي يعرف حقيقتين لا تقبلان النقاش .

الحقيقة الأولى أن الإباضية قد انتشروا في المغرب الإسلامي ابتداء من ليبيا إلى الأجزاء الشرقية من المغرب الأقصى قبل الأدارسة بزمن طويل ، وقبل أن يصل مؤسس دولة الأدارسة إلى المغرب سنة 172 هـ ،كان الإباضية قد قاموا بأربع محاولات لإقامة دول كانت ثلاث منها في ليبيا وكانت المحاولة الرابعة هي قيام الدولة الرستمية التي انتصبت في تاهرت قبل اثني عشر عاما من قيام الأدارسة وكانت قد استقرت وكمل نظامها واستتب لها الأمن ومعنى هذا أن الإباضية بعقائدهم وفقههم في التشريع والسياسة قد استقروا وثبتوا عليها وفرغوا من دراستها قبل مجيء الأدارسة من الشيعة إلى المغرب الإسلامي . فكيف يتسنى لهم أن يكونوا رابطة لانتقال العقائد بين المعتزلة والإباضية ؟ الحقيقة الثانية أن التهجم والتباعد الذي كان بين الإباضية والشيعة أقوى وأوضح من التهجم أو التباعد الذي كان بين الإباضية وأهل السنة أو المعتزلة . والمؤرخون الذين تحدثوا عن الدولة الرستمية وهي إباضية ذكروا بإسهاب واختصار كثيرا من المناقشات ومجالس المناظرات التي كانت تقع في تاهرت وهي عاصمة الإباضية في ذلك الحين كانت تجري بين الإباضية وبعض مذاهب أهل السنة وبين الإباضية وبعض فرق المعتزلة أو بين بعض مذاهب أهل السنة وفرق المعتزلة أو حتى بين بعض فرق أهل السنة كالأشاعرة والماتريدية .

ولم تذكر مصادر التاريخ التي بين أيدينا أية مناظرة أو نقاش جرى بين الإباضية وأحد من الشيعة وهذا يدل على الانقطاع الكامل بين المذهبين أو الفرقتين . فدعوى أن الإباضية أخذوا من الشيعة أو أن الشيعة أخذوا من الإباضية كلام لا يجد لنفسه أي مستند يقوم عليه ، أضف إلى هذا أنك لو أخذت أي كتاب من كتب الإباضية المطولة سواء كانت في أصول العقائد أو كانت في

الفقه فإنك تعثر فيها على كثير من آراء المعتزلة أو أهل السنة سواء كان ذلك في معرض الاستدلال وعرض الآراء ، أو في معرض النقد والرد . ولكنه يندر أن تجد في كتب الإباضية شيئا عن آراء الشيعة . ويبدو من هذا أنه لم يكن في المغرب أي احتكاك بين الإباضية والشيعة يسمح باقتباس أحدهما عن الآخر ، فضلا عن أن يكون وسيلة لاقتباس آراء الآخرين . أما الجدل بين الإباضية والمعتزلة فقد كان عنيفا في الشرق والغرب ، ولعل الجدل قد بدأ بين الإباضية والمعتزلة قبل أن يبدأ بين المعتزلة وأهل السنة . وكتب التاريخ والعقائد تذكر طرفا من تلك المناظرات ، حينما تذكر مواضيعها وبعض ما جرى فيها ، وأحيانا تشير إليها إشارة أو تقتصر على ذكر أسماء المتناظرين من المذهبين ، وهذا يدل أن المذهب الإباضي قد استقرت نظرته على الأصول التي اقتنع بها عند التمييز المذهبي في القرن الثاني الهجري وليس به حاجة إلى التأثر والاقتباس .

أما السؤال الثالث فهو أيضا يفترض أن تلك المجموعة البشرية التي نزحت من الشرق قد حملت معها بعض معتقداتها ولكنها أيضا أضافت إليها من عقائد المعتزلة في المغرب ،وقد ناقشنا هذه الافتراضات في الصور السابقة فلا داعي لأن نعود إليها .

أما عن السؤال الرابع فهو يفترض أن المذهب الإباضي في الشرق وفي الغرب سار بخطى متحدة بتأثير معتزلي .

إن نلينو قدحكم أن إباضية المغرب أخذوا أصولهم العقائدية عن المعتزلة ، وقد استقرت في ذهنه هذه الفرضية فهو لا يريد أن يناقشها وكأنما اعتبرها حقيقة ثابتة فذهب يتلمس الطرق التي تسربت معها آراء المعتزلة إلى الإباضية فجعل يتخبط بين مجموعة من الفروض لا تقوم على أي أساس .

ويقول الأُستاذ نلينو ص 207 ما يلي :

«إلا أن هناك مسألتين اختلف فيهما مذهب الإباضية في شمال إفريقيا عن مذهب المعتزلة ،أولاهما بالضرورة هي تلك المتعلقة بالطريقة التي يعتبربها مرتكب الكبائر : وإلا كان على الإباضية - وهم خوارج - أن ينكروا أصلهم إنكارا تاما ان شاءوا ان يعتبروا مرتكب الكبيرة المسلم مؤمنا كما فعل أهل السنة والجماعة أو إن قالوا بالمذهب القائل بأن مرتكب الكبيرة لاهو مؤمن ولا كافر . بل هو في منزلة بين المنزلتين كما يقول المعتزلة .» وبعد أن يورد كلاما لبعض علماء الإباضية في مناقشة الموضوع يقول :

«والمسألة الثانية التي كانت موضوع الخلاف بينهما هي مسألة القدر وحرية العبد في أفعاله . فالمعتزلة يقطعون بحرية العبد بينما يقول الإباصية في شمال إفريقيا بالحرية المحدودة في صورة الكسب أو الإكتساب عند الأشاعرة .»

إن الإلتواء في منطق نلينو - وهو يعالج هذا الموضوع - واضح بين . فهو عندما لم يجد ما يتمحله مبررا للبعد بين آراء الإباضية والمعتزلة في :قضيتي مرتكب الكبيرة والقدر ، التجأ إلى التحايل في التبرير ، فزعم أن الإباضية إنما خالفوا المعتزلة في موضوع مرتكب الكبيرةحفاظا على أصلهم باعتبارهم (خوارج) ولا بُد أن نلينو يعرف معرفة تامة أن الإباضية يختلفون اختلافا كبيرا عن الخوارج في هذه القضية - بل لعلها أشد مواضع الخلاف بينهم وأكثرها إثارة للخصومة والعنف أحيانا - فبينما يحكم الخوارج عن مرتكب الكبيرة بأنه مشرك تنطبق عليه أحكام المشركين - وينفذُون تلك الأحكام عليه - لا يرى الإباضية في مرتكب الكبيرة إلا أنه أخ لهم في الإسلام له جميع حقوق المسلمين وتنطبق عليه جميع أحكام المسلمين ،إلا أنه بارتكابه للمعصية يستحق منهم

الجفاء والمخاشنة في المعاملة ولا يستحق منهم الاستغفار - وما إلى ذلك مما لا يكون أهلا له إلا الموفي بدينه الحريص على إسلامه - حتى يتوب .

ولكن نلينو يتغاضى عن هذا الفارق الهام - في موضوع ارتكاب الكبيرة - بين الإباضية والخوارج ويبني حكمه على أن الإباضية خالفوا المعتزلة في هذه المسألة حفاظا على أصلهم . مع العلم أن هذا الأصل الذي يشير إليه نلينولا أصل له عند الإباضية ، ولم يقوموا به في يوم من الأيام ، ولا أحسب أحدا ممن ينتسب إليهم في القديم أو الحديث ذهب إليه . بل إن كتب التاريخ وكتب العقائد تذكر أن عبد الله بن إباض حكم على نافع وأصحابه بالكفر بعد الإسلام بسبب قول نافع في مرتكب الكبيرة إنه مشرك وقد كانت شدة خصومة الإباضية للخوارج فيموضوع مرتكب الكبيرة لا تضارعها عنفا إلا خصومتهم للمعتزلة في موضوع القدر وخصومتهم للأمويين في خروجهم في أحكامهم عن أحكام الشريعة وإذا كانت قضية مرتكب الكبيرة هي أهم ما يميز الخوارج فإن الإباضية - فيها - يخالفون كل المخالفة ما عند الخوارج وقد أورد نلينو في كتاب الديانات لعامر الشماخي جملة مبتسرة ظهر أنها تفي بالغرض وتدل على المقصود ولكن الجملة ناقصة لأنه نقل شطرا منها وترك الشطر الآخر والتعبير السائد في جميع كتب العقائد بما فيها كتاب الديانات : «وندين بالمنزلة بين المنزلتين ، وأن لا منزلة بين المنزلتين .»

وشرح هذه العبارة باختصار أن الإباضية يدينون بأن هناك منزلة بين الشرك والإيمان هي منزلة النفاق أو كفر النعمة . فقد يكون الرجل ليس مشركا وليس مؤمنا وإنما هو منافق أو كافر كفر نعمة . وهذا الصنف من الناس داخل مع المسلمين في جميع

المعاملات والأحكام الدنيوية كما كانت سيرة الرسول ﷺ مع المنافقين ومع مرتكبي الكبائر (كفار النعمة) وهذا معنى قولهم ندين بالمنزلة بين المنزلتين .

أما العبارة الثانية : أن لا منزلة بين المنزلتين فيقصدون بذلك أنه لا توجد منزلة بين الإيمان وبين النفاق أو كفر النعمة فالرجل الذي يقر بكلمة الشهادة إما أن يوفي بها فيكون مؤمنا وأما أن يخونها بالعمل أو الإعتقاد فيكون منافقا (كافرا كفر نعمة) وليس بينهما مرتبة أو درجة . وملخص هذا عند الإباضية أن الناس قسمان : مسلمون ومشركون . المسلمون هم الذين أقروا بكلمة التوحيد وهم قسمان : قسم وفّى بما عليه الله قولا وعملا واعتقادا وقسم خان في بعض ذلك فالأولون هم المؤمنون والآخرون هم المنافقون أو كفار النعمة أو الفساق أو العصاة وهؤلاء جميعا تنطبق عليهم أحكام واحدةفي الدنيا ويتساوون في الحقوق والواجبات اللهم إلا الاستغفار فإنه حق للموفين فقط .

أما المشركون فهم غير المسلمين سواء عبدوا الأصنام أو عبدوا الطبيعة أو لم يعبدوا شيئا أوكانوا أهل كتاب فتمسكوا بدينهم الباطل ولم يؤمنوا بالإسلام وهؤلاء كلهم تنطبق عليهم أحكام الشرك اللهم إلا بعض المزايا إو الاستثناءات التي جعلها الله لأهل الكتاب أحسب أن هذا يكفي لإيضاح هذه النقطة وربما تناولتها بمزيد من التفصيل في فصل آخر معتمدا على النقول والنصوص .

أما القضية الثالثة التي أشار إليها نلينو - وهي قضية القدر - فلم يجد فيما يبدو أي شيء يستند إليه ولذلك فقد عرضها ثم تركها دون أن يقول عنها شيئا .

ولا شك أن سؤالا ليتردد في ذهن القارئ وهو يقرأ ما عرضه نلينو يقول : ما دام الإباضية قد أخذوا جميع أصولهم في التوحيد

عن المعتزلة ،ولم يخالفوهم إلا في حكم مرتكب الكبيرة حفاظا على الأصل ـ أو في القدر ـ فلماذا لم يأخذوا عنهم أيضا رأيهم في القدر . وهو سؤال سيبقى بدون جواب لأن الشخص الوحيد الذي يمكن أن يجد له جوابا هو المستشرق الكبير نلينو ونلينو قد انتقل إلى عالم غير هذا العالم .

ويختم الأستاذ بحثه بما يلي :

ليس لدينا في المصادر المطبوعة ما يسمح لنا بتعيين الزمن الذي اتخذ الإباضية المغاربة أقوال المعتزلة المذكورة آنفا وكل ما نعرفه في يقين هو أن القول بأن القرآن مخلوق قول قال به السلطان الرستمي في تاهرت أفلح بن عبد الوهاب الذي حكم بين سنة (190 ـ 240) كما يستنتج من صفحة 541 تعليق (1) من كتاب موتيلانسكي ، وإن مذهب الإباضية المغاربة قد تكون نهائيا في القرن السادس الهجري والثاني عشر الميلادي .

المستشرق نلينو يعترف أنه ليس لديه من المصادر المطبوعة ما يستطيع أن يعين به الزمن الذي اتخذ فيه الإباضية المغاربة أقوال المعتزلة . فما هي المصادر التي استطاع ـ اعتمادا عليها ـ أن يقرر أن الإباضية في المغرب قد أخذوا أصولهم من المعتزلة .

إذا كانت المصادر غير متوفرة لديه فكيف استطاع أن يكون رأيه على هذا الوجه ، ولم لا تكون الحقيقة على الوجه العكسي[1] ؟ أي أن المعتزلة هم الذين أخذوا أصول عقائدهم من الإباضية إذا كان لا بد من افتراض أخذ أحدهما عن الثاني ؟

---

(1) يقول أستاذنا الفاضل الإمام : بيوض ابراهيم بن عمر في جواب له عن سؤال للسيد منبر عبد القادر سلطان ما يلي :

«وبناء على ماتقدم يمكن أن تعتبر الإباضية أستاذة الفرق الإسلامية في تأصيل قضايا العقيدة» .

والحقيقة ـ كما ذكرنا أكثر من مرة ـ أن الافتراض بأن أحدا المذهبين أخذ أُصوله من الثاني لا أساس له ولا داعي إليه واعتراف نلينو بعدم توفر المصادر لديه اعتراف سليم وصحيح . لأن مصادر الإباضية التي ذكرها لا تتيح له أن يحكم حكما سليما في الموضوع الهام الذي تحدث عنه . فهو لم يذكر إلا عقيدة التوحيد لابن جميع وهي متن وضع للحفظ والاستظهار وما يعالج منها قضايا التوحيد الصرفة لا يعدو صفحتين أو ثلاثا وكتاب الديانات لأبي ساكن الشماخي هو الآخر متن وضع للحفظ والاستظهار لا يتجاوز صفحتين أو ثلاثا وقد وضع عليه الثلاثي شرحا لغويا موجزا لا يتعرض للقضايا الكلامية إلا نادرا .

أما كتاب المصعبي وهو شرح لقصيدة أبي نصر الملوشائي ـ والقصيدة أيضا متن وضع للحفظ والاستظهار فقد عنى العناية الكاملة بالجوانب اللغوية والبلاغية ثم يذكر مجمل المعنى بإيجاز وهكذا في أغلب الأحوال فإذا ناقش بعض المواضيع لم يتعرض لتاريخها ولا لحركة النقد والرد والأخذ والعطاء التي رافقت تلك المواضيع عند تكونها . وجميع هذه المؤلفات كانت بعد القرن السابع الهجري وبعد التميز المذهبي والاستقرار العقيدي لجميع الفرق الإسلامية. فهي لا تعنى غالبا بعرض الأدلة المتداولة التي تؤيد وجهة نظر معينة . ولا شك أن تلك الكتب لا يهمها أن تعرف أول من احتج بدليل ما لأن جميع الأدلة والبراهين في ذلك الحين أصبحت حقا مشاعا بين علماء كل الفرق . وهذا الموقف ـ بطبيعةالحال ـ لا يساعد على معرفة تكون الآراء والعقائد متى حدث ؟ ولا على الأصول التي انبنت عليها . ولا من سبق إليها ومن اقتبس منه .

بقيت نقطة أخيرة ينبغي أن نمر بها قبل أن نختم هذا الفصل هذه النقطة هي دعوى نلينو أن المذهب الإباضي تكون نهائيا في القرن السادس الهجري فماذا يعني بالتكون النهائي ، وما هي المصادر التي استند إليها في هذا الحكم ؟ إذا كان يعني بالتكون النهائي - الانتشار العددي ، فإن الإباضية قبل هذا التاريخ بقرن أو قرنين كانوا أكثر انتشارا في المغرب الإسلامي وتوزعا فيه . وأنهم في هذا العصر - القرن السادس - قد تقلصوا إلى التجمع في بعض الواحات فقط . وإن يكن القصد هو التكون العلمي في مسائل الفروع والاجتهاد فإن هذا التكون لم يتم حتى الآن ، ولن يتم أبدا لأي مذهب من مذاهب الإسلام لأنه يسير مع الحياة ويتجدد مع الأحداث التي تتطلب من أولي الإجتهاد إعطاءها أحكامها الشرعية ، حتى تنتهي حياة الإنسان أما إذا كان يقصد بذلك تكون أصول العقائد وهو المتبادر إلى الذهن فالمستشرق نلينو ليس لديه المصادر الكافية - كما يقول - يمكن أن ينبني عليها حكمه ، فكيف يحدد هذا بالقرن السادس . وهو لا يعرف متى اتخذ الإباضية هذه الأصول عقائد لهم ، سواء استنبطوها من المصادر الإسلامية الأصيلة أو اقتبسوها من غيرهم - المعتزلة أو الشيعة - والحقيقة أن نلينو لو جدّ في البحث لوجد أن كثيرا من كتب علم الكلام قد ألفت قبل هذا العهد بأزمنة طويلة قد تتجاوز القرنين منها المختصر ومنها المطول ، كما أن حلقات المناظرة والنقاش كانت لا تنفك تجري بين الإباضية والمعتزلة قبل هذا الأوان بمدة وأنها بلغت من العنف في عهد الدولة الرستمية ما جعلها تستقدم علماء للجدل والمناظرة من ليبيا إلى الجزائر .

ثم إن الإمام عبد الرحمن بن رستم أحد حملة العلم إلى المغرب كان من طلبة أبي عبيدة في البصرة ولا شك أنه حضر كثيرا من

مجالس الجدل والخصومة بين الإباضية والمعتزلة وبين الإباضية والخوارج أما الأشاعرة فلم يظهروا بعد في ذلك الحين بل إن أبا عبيدة هو الذي طرد من مجلسه من يقول بالقدر وهكذا يتضح أن أصول عقائد الإباضية في المشرق والمغرب قد تم تأصيلها والاستدلال عليها في عهد الأئمة ـ جابر وزملائه ثم في عهد أبي عبيدة وزملائه وعنهم نقلها طلاب العلم إلى المشرق والمغرب ربما قبل أن يتم تأصيلها عند المعتزلة وبالتأكيد قبل الأشعرية ولا شك أيضا أن من جاء بعد الأئمة الأولين قد استفاد من بقية علماء الأمة وفرقها ، وربما اقتبس منهم حجة أو دليلا أو أسلوبا فأضافه إلى ما عنده من حجج وأدلة .

ولعل مما يفيد القارئ أو يهمه أن ننقل له فقرات من رسالة أستاذنا الفاضل الإمام بيوض ابراهيم بن عمر ـ مد الله في حياته ـ التي أجاب بها عن أسئلة الأستاذ منير عبد القادر سلطان ، فإلى القارئ الكريم منها ما يلي :

«وتعلمون أن أول مسألة عقائدية افترق بسببها المسلمون (بعد الخلاف السياسي الذي بدأ في أواخر عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان) هي مسألة القدر التي عبرتم عنها في كتابكم ب (الإرادة الإنسانية والعدل الإلهي) والذي تولى كبرها واصل بن عطاء الغزالي إمام الواصلية أو المعتزلة ، ثم مسألة تحديد معنى الكفر والإيمان والمنزلة بين المنزلتين ولا منزلة بين المنزلتين والذي تولى كبرها هم الخوارج المستحلون لأموال البغاة من المسلمين وسبي ذراريهم تبعا لدمائهم إذا حلت بالبغي . ثم مسألة خلق القرآن أو قدمه ،التي أثارها أبو شاكر الديصاني الفارسي الذي تظاهر بالإسلام ليفتن المسلمين ويفرق كلمتهم ، فاغتر به المغفلون من الدهماء وأثاروها فتنة شعواء .

فأما واصل بن عطاء فقد قال عنه الشهرستاني صاحب الملل والنحل : الواصلية أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزالي كان تلميذ الحسن البصري يقرأ عليه العلوم والأخبار وكان في أيام عبد الملك وهشام بن عبد الملك . اه . وولاية عبد الملك ـ كما يذكر المؤرخون كانت سنة خمس وستين ، ووفاته سنة ست وثمانين وولاية هشام من105 هـ الى125 هـ فيكون اتصاله بالحسن البصري في النصف الأخير من عمره . ويروى ـ كما ذكر الشيخ أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم في كتابه (الدليل والبرهان) ـ إن واصل بن عطاء لزم مجلس الحسن البصري عشرين سنة قبل أن يعتزله . ولا نعلم على وجه التحديد السنة التي اعتزل فيها واصل مجلس الحسن ويستفاد من مجموع الروايات والتواريخ إن ذلك كان في أواخر أيام الحسن وفي أواخر القرن الأول للهجرة وعلىذلك يكون إمام الإباضية متقدما[1] كثيرا على إمام الواصلية المعتزلة . وتكون فلسفة الإباضية في الإرادة الإنسانية والعدل الإلهي (القدر) قد تبلورت قبل أن يظهر واصل بن عطاء بمذهبه» .

(1) ولد جابر بن زيد سنة 18 هـ وتوفي سنة 93 هـ على ما رجحه الإمام بيوض ولا أعرف متى ولد الحسن البصري ولكنه توفي عام 110 هـ وولد واصل بن عطاء سنة 80 هـ وتوفي سنة 131 هـ .

وبهذا تعلم أنه عندما توفي إمام الإباضية جابر بن زيد كان واصل بن عطاء مراهقا دون البلوغ . وأنه لايزال في الخطوات الأولى من الدراسة وإذا صح أنه لازم الحسن البصري مدة عشرين سنة فإنه يكون قد التحق بمدرسة وعمره أقل من عشر سنوات ضرورة أنه انفصل عنه قبل وفاته ومهما يكن فإن جابراً كان قد بلغ إلى حد الاستقرار في تلك المشاكل وإن واصلا لم يبدأ التفكير فيها بعد . أما ماذكرة الشهر ستاني عن وجود واصل أيام عبد الملك فغير واضح لأن عبد الملك توفي سنة 86 هـ وعمر واصل حينئذ يكون ست سنوات . وغير معقول أن يكون واصل في تلك السن المبكرة قد اشتهر وعرف في المجالات العلمية .

وبعد أن يشرح فلسفة الإباضية في القدر يقول :

«وعن هذه الفلسفة كان الإباضية ينافحون ويكافحون ، ضد الفرقتين الضالتين اللتين أحدثتا بدعة الجبر ، وبدعة خلق الأفعال .»

فأنت ترى أن المذهبين حادثان وأن فلسفة الإباضية أقدم منها ، وهي متمسكة بالأصل الذي سبق الإجماع عليه .

وأما بدعة الخوارج الذين جعلوا المعاصي العملية كلها شركا يحل بها الدم والمال وسبي الذرية فإنها محدثة كذلك . وكان جابر بن زيد ، وأبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة من أكبر تلامذته وعبد الله بن إباض وغيرهم من أتباع جابر يناظرون الخوارج . وقد نقلنا فيما نقلناه لك قبل قول صاحب السير في عبد الله بن إباض : وله مناظرات مع الخوارج وغيرهم اهـ. وفي السير أيضا ص 76 قال ضمام كان جابر يأتي الخوارج فيقول لهم : أليس قد حرم الله دماء المسلمين بديانته . . . الخ اهـ . فأنت ترى أن جابرا أسبق هذه الفرق وكان يناظرها ،وسلك تلامذته طريقته هذه في المناظرة في حياته وبعد وفاته .» ثم عرض لموضوع خلق القرآن : فشرح رأي الإباضية في الموضوع بإيجاز ووضوح ثم قال : «وبناء على ما تقدم يمكن أن تعتبر الإباضية أستاذة الفرق الإسلامية في تأصيل قضايا العقائد.» انتهى المقصود منه .

ويسرني في ختام هذا الفصل أن أذكر بالثناء الجم هذا المجهود القيم الذي بذله المستشرق الكبير نلينو في هذا البحث الذي كان يهدف منه ـ فيما يبدو ـ إلى كشف علمي محض ولا يضير هذا المجهود القيم أننا نختلف معه في بعض الكليات أو

الجزئيات ، أو وجهات النظر ، وأن ما كان هو مقتنعا به ويراه حجة ، لم نقتنع نحن به ، ونراه شبهة تتضاءل عند المناقشة والبحث ، فإن الإخلاص العلمي في البحث والتجرد له ، كفيل بأن يبعث على الشكر والتقدير .

وهذا ما بدا لنا في أسلوب نلينو وهو يعالج هذه القضية فنحن نشكره على المجهود القيم ، ونختلف معه في افتراضاته ونتائجه .

## اللقاء بين الإباضية وأهل السنة(1)

إن المسائل التي لخصها المستشرق نلينو في سبع نقاط ثم ذكرها كنماذج للخلاف والتباعد بين الإباضية وأهل السنة وزعم أن الإباضية فيها قد تأثروا بالمعتزلة أو استمدوها منهم ،هي في الواقع مسائل أخذت كثيرا من الجهد والوقت بين علماء المسلمين كافة بمذاهبهم المختلفة وقد جرى فيها النقاش الدقيق بين علماء المذهب الواحد كما جرى بين علماء المذاهب المختلفة ، ومحاولة تصوير المذاهب الإسلامية كمعسكرات متناحرة محاولة يُسَرُّ لَهَا الْمُسْتَشْرِقُونَ كثيرا ويعملون على تركيزها وقد ساعدهم على ذلك بعض السطحيين من علماء المسلمين في القديم والحديث ، وبمثل هذا صارت تلك المسائل بمثابة الشعارات التي يرفعها أصحاب المذاهب ، وكان المتعلمون في المراحل الأولى من الطلب وأشباه العلماء من محبي الظهور يجدون فيها وسائل طيبة ومساعدة على الجدل والشغب والشهرة وحب الظهور تماما كما يجد العوام وأشباه العوام في بعض الخلافات الفقهية العلمية - كرفع الأيدي عند التكبير ، وتحريك السبابة عند التشهد ، وقراءة البسملة في أول الفاتحة - وسيلة لإظهار المعرفة وبيان شدة التمسك بالدين والمحافظة على السنة .

---

(1) قال الدكتور مصطفى الشكعة في كتابه إسلام بلا مذاهب طبعة دار النهضة العربية ص 349 مايلي :

«على أن الشيء الجدير بالمعرفة والاعتبار أن هؤلاء الأئمة ممن ذكرنا لم يعرفوا في زمانهم أو بعده بعدة قرون باسم أئمة أهل السنة ، وإنما كانوا أئمة لعامة المسلمين إلا من رأى غير رأيهم . ذلك أن تسمية جمهرة المسلمين بأهل السنة تسمية متأخرة يرجع تاريخها إلى حوالي القرن السابع الهجري أي بعد عصر آخر الأئمة المشهورين وهو ابن حنبل بحوالي أربعة قرون» .

فإذا ارتفعنا عن هذه المستويات قليلا إلى مستوى أهل العلم وأصحاب التحقيق وجدنا هذه المسائل تدور فيما بينهم على طرفين متطرفين ووسط معتدل يلتقي عليه المذهبان ، ولعل أولئك العلماء الذين يتكون منهم الطرف المعتدل هم المحققون حقيقة وأن الطرفين المتطرفين قد أثرت عليهما مؤثرات ذهبت بهما إلى حيث انفتحت بسببهما بين صفوف الأمة ثغرة وجد فيها أصحاب المصالح الخاصة من المسلمين وغيرهم مدخلا لشق العصا وتفريق الكلمة . وبقطع النظر عما إذا كان الإباضية تأثروا في النقاط السابقة بالمعتزلة أو لم يتأثروا بهم وهل هم يتفقون فيها معهم كل الاتفاق أو يختلفون اختلافا جزئيا أو كليا فإني احب أن أعرض في هذا الفصل على القارئ الكريم وجوه اللقاء بين الإباضية وأهل السنة في هذه المسائل نفسها . وسوف نعرضها في إيجاز شديد نقطة نقطة كما ذكرها نلينو فيما يلي :

1 ـ القرآن مخلوق أو قديم :

بدأ الشغب حول هذه الكلمة حين أثارها أبو شاكر الديصاني حسب ما يقول بعض أصحاب المقالات فقال بعض الناس عنه إنه مخلوق وقال آخرون غير مخلوق أو قديم واشتد الجدل بين الطرفين ، فتطرف جانب حتى زعم أن المصاحف والحروف قديمة وتطرف الجانب الآخر حتى نفى صفة الكلام عن الله تبارك وتعالى وكان بين مجموعة الآراء آراء تقترب من هنا أو من هناك . وقد انتهى المحققون من الإباضية وأهل السنة إلى معرفة ما ينبغي أن يوصف بالقديم وما ينبغي أن يوصف بالحدوث فأثبتوا لله تبارك وتعالى صفة الكلام وقالوا هي صفة ذات كالسمع والبصر والعلم وعبر عنها بعضهم بالكلام النفسي وعما عدا ذلك فهو حادث وظهر لهم أن الخلاف بينهم خلاف لفظي ـ إذا أهملنا جانبي

التطرف - وزيادة على هذا اللقاء على مستوى التحقيق فإن من علماء أهل السنة من يقول دون تحرج أو احتراز القرآن مخلوق فقد ذكر الخطيب البغدادي من طرق متعددة عن أبي يوسف أن أبا حنيفة كان يقول القرآن مخلوق أما أبو منصور الماتريدي فقد كان يقول إنه محدث ولم يحفظ عنه أنه قال مخلوق . وقد كان أبوالنضر العماني من أئمة الإباضية يقول إن القرآن غير مخلوق وأنكر إنكارا شديدا على من يقول بخلق القرآن ،وذهب القطب من أئمة الإباضية أن هذه المسألة ليست من الأصول ، وقال أبو إسحاق طفيش إن الخلاف فيها لفظي . وهذا القدر كاف للدلالة على اللقاء بين المذهبين في هذه المشكلة التي أخذت جهدا غير قليل من علماء الأمة واعتبار الخلاف فيها خلافا لفظيا حين تجرد من أطراف التطرف والعصبية ، ويكفي أن يلتقي المسلمون على حقيقتين في هذا الموضوع هي أن الله تبارك وتعالى سميع بصير متكلم ، وأن القرآن الكريم كلام الله عز وجل أنزله على رسوله ﷺ .

2 - هل رؤية البارئ جل وعلا في الآخرة ممكنة ؟

أحسب أن ما وقع في مشكلة الرؤية هو نفسه ما وقع في مشكلة الكلام - وإن كانت مشكلة الرؤية قد أثيرت قبل مشكلة الكلام - فقد كان فيها أيضا طرفان متطرفان ووسط معتدل هو مكان اللقاء بين المذهبين وذلك أن طرف الإثبات يبالغ حتى يصل به التطرف إلى حد التشبيه والتمثيل والتحديد وطرف النفي يبالغ حتى يصل به التطرف إلى حد نفي حصول كمال العلم . وبينهما يقف أصحاب التحقيق في الجوانب المتقاربة التي تلتقي في المعنى الواحد لقاء كاملا أو لقاء متقاربا وهذه الصورة تتمثل فيما ذهب إليه بعض علماء أهل السنة من أن الرؤية معناها حصول كمال العلم بالله تبارك وتعالى وعبر عنها آخرون منهم بأن الرؤية

تقع بحاسة سادسة هي كمال العلم واختلفت تعابير الكثير منهم ولكنها تتلاقى في النهاية على نفي كامل الصورة التي يتخيلها الإنسان لصورة رائي ومرئي وما تستلزمه من حدود وتشبيه وتتفق في النهاية على الابتعاد عما يشعر بأي تشبيه في أي مراتبه وبالمحدودية في كل أشكالها ومنهم من التجأ لكي لا يصطدم بنصوص النفي والإثبات إلى أن هذا من أحوال يوم القيامة وليس لنا أن نخوض فيه بغير القدر الذي جاءت به النصوص والمعتدلون من الإباضية لا يمنعون أن يكون معنى الرؤية هو كمال العلم به تعالى ويمنعون الرؤية بالصورة المتخيلة عند الناس فإذا كانت هنالك حالة لا تدخل تحت هذه القيود ولا تؤدي إلى التحديد أو التشبيه وإنما هي شيء يشبه ما يقوله بعضهم من حصول كمال العلم فلا مانع من ذلك يضاف إلى هذا اللقاء العام إن الإمام الغزالي يميل في أغلب كتبه إلى نفي الرؤيةمطلقا ومنطلق الجميع في الواقع هو الفرار من التشبيه فالمتطرفون من الإباضية يفرون من كل ما يوهم التشبيه ولو بتأويل بعيد فرارا شديدا ويكتفي المتطرفون من أهل السنة بنفي التشبيه بالنفي القولي وإن دلت عليه ألفاظهم وأدت إليه تعابيرهم وأحسب أن اعتقاد التنزيه والفرار من التشبيه ثم التماس الحلول التي تلتقي عليها النظرتان في إيضاح مدلول النصوص المتعارضة في الظاهر هو مقدار كاف للدلالة على أن المذهبين منتهيان لقاء قريبا يمكن أن يعتبر به كلاهما نابعا من نفس الاتجاه الذي نبع منه الآخر.

3 ـ معنى الميزان والصراط :

هذه مسألة من المسائل التي استنفدت جهدا ووقتا ، ووصل بها التحدي إلى صور تكاد تكون هزلية أو بهلوانية ، يصر فيها بعض الناس أن يكون الميزان يوم القيامة ذا كفتين ولسان ثم يختار

كيف يقع الوزن فيذهب في التصور شوطا بعيدا ويصر بعضهم أن يكون الصراط جسرا فوق جهنم وأن يكون أرق من الشعرة وأحد من السيف ، ثم يتسابق الناس عليه فمن وقع منهم كان مصيره إلى النار ، وهم في سباقهم هذا بحسب أعمالهم . أحسب أن هذا التصور يجب أن يزاح اليوم وإذا كان العلم البشري منذ ذلك العهد إلى هذا العهد قد اكتشف أنواعا من الموازين والمقاييس لم يبلغ إليها خيال المتخيلين في ذلك العصر ، وأنه يصور البحث عن مقاييس للذكاء والعقل وما إلى ذلك ، فكيف للإنسان اليوم أن يصف موازين الله لأعمال الإنسان يوم القيامة ، إن كلا من الإباضية وأهل السنة مؤمنون أن الله سبحانه وتعالى يوم الجزاء يفصل بين عباده ، وأن قوله تعالى الفصل.، ووزنه الحق ، وحكمه العدل . ويكفي هذا لقاء بينهما .

4 ـ تأويل ما يفهم التشبيه :

هذه النقطة أصبح أغلب أهل السنة من الأشعرية والماتريدية يقولون فيها بما يقول به الإباضية واللقاء بينهما فيها تام ، وكلهم يرى أن كل كلمة وردت في القرآن الكريم أو في السنة النبوية المطهرة تشعر بالتشبيه يجب أن تؤول بما يؤدي المعنى ولا يدل على التشبيه .

5 ـ مرتكب الكبائر :

يقول الأستاذ علي مصطفى الغوابي في كتابه تاريخ الفرق ص 89 ما يلي :

أ ـ الخوارج تقول إن مرتكب الكبيرة مع فسقه وفجوره كافر .

ب ـ المرجئة تقول هو مع فسقه وفجوره مؤمن .

ج ـ الشيعة تقول هو مع فسقه وفجوره فاسق .

د ـ الحسن البصري يقول هو مع فسقه وفجوره منافق .

هذا ما يقوله الأستاذ الغوابي ويبدو لي أنه لم يذكر أهل السنة لأنه يرى أنهم يدخلون في قسم المرجئة ولم يذكر الإباضية لأنه يرى أنهم يدخلون في قسم الخوارج ،ولكن الواقع ليس كذلك فأهل السنة ليسوا مرجئة والإباضية ليسوا خوارج ،لأن أهل السنة لا يذهبون إلى ما ذهبت إليه المرجئة من قولهم «لا تضر مع الإيمان معصية» بل إن الماتريدية منهم يرون كما يرى الإباضية أن «الوعيد لا يتخلف كما لا يتخلف الوعد» ولأن الإباضية لا يرون رأي الخوارج وإنما يرون رأي الحسن البصري فيعتبرون مرتكب الكبيرة منافقا وليس مشركا . وهنا يلتقي الإباضية وأهل السنة لقاء كاملا ـ بقطع النظر عن التسميات ـ فيتفقون جميعا أن مرتكب الكبيرة إذا لم يتب يدخل النار ، أما معاملته في الدنيا فهي لا تختلف عن غيره من المسلمين .

فاللقاء في هذه النقطة بينهما كامل .

6 ـ عذاب النار أبدي :

هذه قضية متفرعة عن القضية السابقة وقد جرى فيها جدل كثير وضح الإمام الغزالي إلى جانب الخلود ، وقال قطب الأئمة من الإباضية في رسالته إزالة الاعتراض أن خلود الموحد وعدمه ليس من الأصول التي يكون بها تفسيق معتقد أحدهما .

ويكفي هذا لقاء بين المذهبين .

7 ـ صفات الله ليست زائدة على ذات :

موضوع الصفات من أهم المواضيع التي جرى فيها النقاش الكثير والجدل المتواصل فبينما يقول بعض الأشاعرة أن صفات الله تبارك وتعالى غير ذاته يقول الماتريدية من أهل السنة أن الصفات ليست شيئا غير الذات فهي ليست صفات قائمة بذاتها ولا منفكة عن الذات فليس لها كينونة مستقلة عن الذات . وهذا هو ما يقوله

الإباضية في الصفات أيضا وربما يلتقي الإباضية والماتريدية في هذه المسألة حتى في التعبير واختيار الكلمات وهناك من الأشاعرة من يقول بقول الإباضية في بعض الصفات كالوجود والبقاء ومنهم من يقول بذلك في جميع الصفات ولعل الإمام الغزالي يميل إلى هذا الجانب ،أحسب أن هذا المقدار يكفي في اللقاء بين أهل السنة والإباضية في موضوع الصفات.

8 ـ القدر :

يبدو أنه لاخلاف بين الإباضية وأهل السنة في موضوع القدر وأن المستشرق نلينو مقتنع بذلك .

بعد هذا العرض الموجز أريد أن أقول إن المنتسبين إلى أهل السنة عدد كبير من الفرق الإسلامية وهي تختلف اختلافا بينا في جميع هذه المشاكل وفيها متطرفون إلى كلا الجناحين فمنهم من يتطرف إلى التشبيه أوقريب منه ومنهم من يتطرف إلى الجانب الثاني حتى يكاد يكون صدى للمعتزلة ولعل الظاهرية وبعض المتشددين من الحنابلة والقَيميين يمثلون الجانب الأول ، الجانب المحافظ أو الجاحد إن أبحنا لأنفسنا أن نستعمل هذا التعبير ولعل الماتريدية والإمام الغزالي يمثلون الجانب المتحرر .

والإباضية في جميع المسائل السابقة يلتقون مع بعض الأئمة أو الفرق من هؤلاء . فلو أردنا التفصيل لقلنا إنهم يلتقون مع الأغلبية المطلقة في تأويل المتشابه والقدر .

ويلتقون مع الكثير في الصفات ومرتكب الكبائر :

ويلتقون مع بعض الأئمة في صفة الكلام (القرآن مخلوق أو غير مخلوق) والرؤية والخلود .

وأعني باللقاء أن أحد الفرقتين تقول بنفس ما تقول به الأخرى أحيانا وتختلف عنها أحيانا في الإجمال وتلتقي في التفصيل

وتختلف عنها أحيانا في المشهور ويوجد في إحدى الطائفتين علماء يميلون إلىما تقول به الطائفة الأخرى في كثير من الأوقات ولن تجد عند التحقيق انقطاعا كاملا بينها أبدا في جميع المسائل اللهم إلا إذا سلكت مسلك المتطرفين من أحد الفريقين ولا شك أن هذه المقارنة يمكن أن تجري أيضا مع أهل السنة والمعتزلة أو مع الإباضية. والمعتزلة وربما يكون فيها اللقاء مثل هذا أو قريبا من هذا . فإن جميع هذه الفرق إنما تصدر عن منبع واحد هو كتاب الله وسنة رسوله رغم ما يقوله القائلون في الخلاف ورغم ماأدى إليه الاجتهاد بسبب اختلاف الفهم والاقتناع بمنطقية الدليل .

# الباب الرابع
# آراء للإباضية

- فرق للإباضية
- النفاثية
- الخلفية
- الحسينية
- السكاكين
- الفرثية
- آراء الإباضية في الصحابة
- الحكم في نظر الإباضية
- حكم الدار
- التعامل بين المتخالفين
- المنزلة بين المنزلتين
- مسائل فقهية اجتهادية
- خلاصة آراء الإباضية

# القسم الرابع
# آراء للإباضية

عندما كنا نستعرض ما ينسبه كتاب المقالات إلى الإباضية في الفصول السابقة كانت تمر بنا أسماء فرق تنسب الى الإباضية وهي ليست منهم وكانت تمر بنا أقوال لا يقول بها مسلم ، وكانت تمر بنا أقوال يقول بها بعض المسلمين ولكنها ليست من أقوال الإباضية ، وكانت تمر بنا مقالات مما يقول به الإباضية و يعتقدونه في الأصول أو الفروع .

وقد ناقشنا بعض تلك الفصول ، واوضحنا هناك الفرق التي ليست من الإباضية ولا تربطها بها علاقة كما أوضحنا هناك ما يتفق مع عقائد الإباضية وآرائهم وما لا يتفق .

وقد رأيت في هذا القسم من الكتاب أن أذكر الفرق الحقيقية التي انفصلت عن الإباضية والمقالات التي خالفت فيها وأسماء أئمتها أو زعمائها كما رأيت أن من المسائل التي عرض لها الكتاب مسائل تحتاج إلى شيء من الإسهاب في الشرح ، فرأيت أن أعقد لها فصولا خاصة بها ، وفي هذا القسم سوف تجد تلك الفصول كما يلي :

1 ـ فرق الإباضية
2 ـ آراء الإباضية في الصحابة .
3 ـ آراء الإباضية في الحكم .
4 ـ آراء الإباضية في الدار .
5 ـ معاملة المخالفين في المذهب .
6 ـ المنزلة بين المنزلتين ، وأن لا منزلة بين المنزلتين .
7 ـ مسائل فقهية اجتهادية .
8 ـ خلاصة آراء الإباضية .

## فرق الإباضية

لقد كتبت هذا العنوان وانا متردد ، لأنه لا يؤدي المعنى الذي أقصده منه أداء كاملا ، ذلك أن الخلاف بين الناس في أمور الدين وفي أمور الدنيا شيء طبيعي ، ما دامت الأفهام والمدارك والعقول تختلف من شخص الى شخص ، ولكن من الطبيعي أيضا أنه ليس كل خلاف شقاقا وأنه ليس كل مجموعة خالفت في شيء تعتبر منشقة ثم أن من خالفت حتى انشقت واتخذت لنفسها خصائص ومميزات صارت فرقة مستقلة يجب أن تحمل اسمها الخاص بها .

وإذا كان علماء الأمة الإسلامية ـ في عمومها ـ قد اختلفوا اختلافات كثيرة ، نشأت عن بعضها المذاهب والفرق ، فمن الطبيعي أيضا أن يختلف علماء الفرقة الواحدة ، وأن يتعدد هذا الخلاف . ولست أذكر مذهبا واحدا قد اتفق علماؤه وأئمته اتفاقا كاملا في جميع المشاكل والقضايا بل إن الذي أذكره أنه كانت تمر بي أثناء مطالعاتي المختلفة خلافات حادة بين عدد من العلماء في المذهب الواحد يصل فيها النقاش إلى درجة العنف والقسوة ولكن أحدهما لا يجسر أن يقول إن الثاني خرج عن المذهب . وإنه كون فرقة أو أنه رئيس أو إمام لفرقة .

والمذهب الإباضي ليس بدعا من المذاهب الإسلامية فقد كان الخلاف يقع بين العلماء فيتناقشون فيه ويستطيع بعضهم أن يقنع بعضا وقد يصر كل واحد منهم على رأيه ، وقد يخالف أحد العلماء ممن سبقه في فتوى فينتج عن كل ذلك تعدد الأقوال في المسألة الواحدة .

ومن العسير أن يحدد الباحث الخلاف الأول عند الإباضية أو المسألة الأولى التي اختلفوا فيها ولكنه يستطيع أن يجزم أن

الخلاف داخل المذهب قد كان يقع منذ تكونه . فقد خولف جابر بن زيد في مسائل جرى العمل فيها بغير فتواه . كما خولف الإمام مالك في مسائل يجري العمل فيها بغير فتواه . ويستنتج من كتب الإباضية في التاريخ ومن كتب مقالاتهم أن أول خلاف جدي وقع بين الإباضية كان في عهد الإمام أبي عبيدة .

كانت مسألة القدر في ذلك الحين هي مشغلة العقول والأفهام عند العلماء والمتكلمين وكان الإباضية يقفون منها موقفا مناهضا للمعتزلة وكان من زملاء أبي عبيدة حمزة الكوفي وعطية وغيلان فقالوا بالقدر وحاول أبو عبيدة وأصحابه إقناعهم بأنهم أخطأوا وعليهم أن يتوبوا فلم يقتنعوا واستمسكوا بعقيدتهم فلما يئس منهم الإمام أبو عبيدة تبرأ منهم وأمر أصحابه أن يتبرأوا منهم وأن يبعدوهم عن مجالسهم خوفا منهم أن يؤثروا على العوام وانقطعت الصلة بينهم وبين الإباضية منذ ذلك الحين ولعلهم انضموا إلى بعض فرق المعتزلة ، ولم يعد يتحدث عنهم أحد من الإباضية - كأفراد من الإباضية - ولم يعتبروهم أئمة لفرقة مستقلة أو داخلة تحت فرق أكبر .

بعد هذا الخلاف مع الإمام أبي عبيدة خالفه جماعة أخرى من طلابه هم سهل بن صالح ، وأبو المعروف شعيب بن معروف وعبد الله بن عبد العزيز وأبو المؤرج عمرو بن محمد السدوسي فناقشهم في مقالاتهم واستطاع إقناعهم ولما توفي الإمام أبو عبيدة خالفوا الربيع بن حبيب - وقد كان زميلهم في الدراسة على أبي عبيدة - وحاول الربيع إقناعهم بأنهم أخطأوا فيما ذهبوا إليه كما أقنعهم أستاذهم أبو عبيدة فلم يتمكن فأعلن الربيع - وهو إمام الإباضية في ذلك الحين ومرجعهم بعد أبي عبيدة - خلافهم للجمهور ، فعوملوا بنوع من البرود والهجران .

وقد اختلفت مواقفهم ، فأما شعيب فقد انتقل إلى مصر وكون لنفسه هناك شهرة داوية بين الإباضية وسيكون له فيما بعد أدوار سوف نتحدث عنها في مكانها . وأما سهل بن صالح فقد اختفى في زحمة التاريخ فلم أعرف عنه شيئا فيما بعد . وأما عبد العزيز وأبو المؤرج فقد استطاعا ـ رغم العلاقات التي يشوبها البرود والتوتر بينهما وبين أهل الدعوة ـ أن يحتفظا بمركز علمي مرموق ،وأن يحتفظا بثقة الإباضية فيهما رغم خلافهما ، ولعلنا نستطيع أن نعطي لهما صورة واضحة ونضعهما في إطارهما الصحيح حين ننقل للقارئ الكريم الكلمات الآتية التي قيلت منهما في مناسبات متباعدة .

قال الإمام أفلح وقد سئل عن أبي المؤرج وابن عبد العزيز : «وقعت منهم مسائل معروفة فلم يؤخذ بقولهم في تلك المسائل ، وأما غيرها مما فيه اختلاف من رأي أصحاب النبيء ﷺ ،واختلاف فقهائنا فلا يدفع إسنادهم ، وهم بمنزلة من سواهم من المسلمين» وقال «وأما البراءة فلم يكن ابن عبد العزيز عند المسلمين محمودا وهو إلى البراءة أقرب»[1] انتهى جواب الإمام أفلح .

وقال عنهما أبو العباس الشماخي في السير :

«وينبغي أن نذكر من خالف الربيع في بعض المسائل ، وإن كان من خالفه لا يلتفت إليه ، لأن لهم أقوالا في الفقه وأسانيد يأخذ بها أصحابنا .» انتهى .

وقال عنهما نور الدين السالمي في الجزء الأول من شرح المسند ما يلي :

(1) قال الدكتور الناجي : هذه الكلمة لم يقلها الامام افلح في عبد الله بن عبد العزيز هنا وانما قالها في شخص آخر على هذا فيقتصر في رأي أفلح على الفقرة الاولى وهي أقرب الى الرضا .

«وخالف الربيع في زمانه في بعض المسائل : سهل بن صالح ، وأبو المعروف شعيب بن معروف ، وعبد الله بن عبد العزيز وأبو المؤرج وحمزة الكوفي وعطية وغيلان وهؤلاء الثلاثة أخذوا بقول اهل القدر وكان خلافهم في ايام ابي عبيدة وكذلك خلاف من قبلهم كان في أيامه أيضا لكنهم أظهروا التوبة فردهم المسلمون إلى المجالس ، ثم أظهروا الخلاف في أيام الربيع وتمادوا عليه فنفاهم المسلمون من أماكنهم ، وطردوهم من مجالسهم ، ولم يخالفوا في العقيدة ولا في شيء من أمور الدين ، وإنما خالفوا في مسائل مخصوصة خالفوا فيها قول المسلمين ، ولهم في الفقه أقوال وأسانيد يأخذ بها أصحابنا »

وبالتامل فيما نقلته لك تجد ان الائمة الثلاثة يتكلمون عن عبد الله وأبي المؤرج بكثير من الرفق أو اللين أو إن شئت فقل باحترام ، ولم يصرح أحدهم بالبراءة ، رغم أن الإمام أفلح ـ وكان شبه معاصر لهم ـ قال عن ابن عبد العزيز : «لم يكن عند المسلمين محمودا وأنه إلى البراءة أقرب .» ولكنه لم يصرح بالبراءة منه وقد أجمع أفلح والشماخي والسالمي ، أن ابن عبد العزيز وأبا المؤرج(1) ثقتان لم يؤخذ عنهما في غير المسائل التي خالفا فيها .

وقد ذكر أبو العباس الشماخي أنهم خالفوا في ثلاث مسائل هي :1 ـ قالوا صلاة الجمعة وراء الأئمة الجورة لا تصح .

2 ـ قالوا : أهل القبلة المتأولين بما يوهم التشبيه مشركون .

3 ـ قالوا :المرأة التي يعبث بها خارج المحلين لا تكون بذلك كافرة .

(1) ذكرهما أبو عمرو عثمان بن خليفة السوفي مع النكار وذكر لهم نحو عشرين مسألة خالفوا فيها ربما كانت هي ما أجتمع لدى النكار على مدى طويل وأنا لا أحسبهما من النكار ولا أعدهما في الفرق المخالفة .

ولكنني أعتقد أن المسائل التي وقع فيها الخلاف ربما كانت أكثر من هذه المسائل الثلاث .

والنتيجة التي أردت أن أنتهي إليها من هذا النقاش أن ذلك الخلاف الذي وقع في عهد أبي عبيدة مسلم ، وكذلك الخلاف الذي وقع في عهد الربيع ، لم ينبن عليه تكون فرقة منشقة عن الإباضية تابعة لها في الأصول العامة فيقال فيها (فرقة من الإباضية) ولا فرقة مستقلة داخلة في عموم فرق المسلمين ، وإنما كل ما في الأمر أن بعض أصحاب أبي عبيدة خالفوا في أصل هام من أصول الدين ـ وهو القدر ـ فأصبحوا غير إباضية والتحقوا بالفرق التي تقول بالقدر .

ثم إن عددا آخر من تلاميذ أبي عبيدة خالفوا الجمهور في مسائل فأقصاهم الربيع بن حبيب ـ وهو عمدة الإباضية بعد أبي عبيدة ـ عن مجالس أهل الدعوة وعوملوا بنوع من الجفاء والقسوة ولكنهم لم يخرجوا عن نطاق الإباضية ـ ما عدا شعيبا وسيأتي بيان السبب ـ وحسبت عليهم المسائل التي خالفوا فيها ، وأخذ بقولهم وروايتهم في غير ذلك .

وعن عبد الله بن عبد العزيز وأبي المؤرج روى أبو غانم بشر بن غانم الخراساني كتابه «المدونة» وهي من الكتب المعتمدة عند الإباضية وأبوغانم في الولاية بالإتفاق . بل إنهما من شيوخه الذين روى عنهم المدونة فقد رواها عن عدد كبير ، ومن هذا يتضح أن الرجلين عالمان جليلان بلغا درجة الاجتهاد وأنهما من الإباضية لم يخرجا عنها وإن خالفا بعض الأئمة في بعض المسائل فلا تزيد أن تكون أقوالهما أقوالا للمذهب وإذا شئنا أن نقسو عليهما نقول إنها أقوال شاذة أو ميتة أو متروكة أو غير معمول بها ، ويوجد من هذا

النمط عدد من العلماء ربما أشرنا إلى بعضهم وهم على كل حال أفراد داخل المذهب وليسوا أئمة لفرق ولا أتباعا لفرق .

وقد درج عدد من المؤرخين وكتاب المقالات - من غير الإباضية - أن ينسبوا إلى الإباضية عددا من الفرق لا علاقة لها بهم ، كما اعتادوا كلهم على اعتبار الإباضية فرقة من الخوارج . وقد أوضحت في الفصول السابقة خطأ كل من النسبتين : نسبة الإباضية الى الخوارج ، ونسبة تلك الفرق إلى الإباضية .

أما المؤرخون وكتاب المقالات من الإباضية فقد ذكروا عددا من الفرق - هي غير الفرق السابقة - اعتبروها منشقة عن الإباضية وتناولوها هي وأئمتها بنوع من النقد العنيف الذي يبلغ في شدته حد القسوة ، وربما بلغ حد المبالغة أحيانا .

وبين يدي الآن مجموعة من كتب الإباضية التي ناقشت موضوع الفرق التي انشقت عن الإباضية وكلها تشير إلى أن الفرق التي انشقت عن الإباضية ست هي : النكارية ، والنفاثية ، والخلفية ، والحسينية ، والسكاكية ، والفرثية ، وكل هذه الأسماء لم يذكرها كتاب المقالات الأقدمون الذين ناقشناهم فيما سبق كالأشعري ومن أخذ عنه مما يدل أنهم كانوا حقا لا يعرفون الإباضية .

ورغم أن مؤرخي الإباضية وكتاب مقالاتهم يذكرون هذه الأسماء كأسماء فرق من الإباضية وينسبون إليهم مقالات خاصة بهم فأنا لا أوافقهم في كل ما قالوه وأتردد في قبول بعض ما عرضوه وسوف يتضح ذلك للقارئ أثناء الحديث عن هذه الفرق ولعله قد آن الأوان لأن نستعرضها فرقة فرقة فإلى القارئ الكريم ما يتيسر لنا من ذلك :

النكار :

في سنة 171 هـ حدث حدثٌ سياسي هام في المغرب الإسلامي في الدولة الرستمية وذلك أن الإمام عبد الرحمن بن رستم عندما أحس بدنوّ الأجل ترك الأمر شورى بين سبعة من الناس من بينهم أبو قدامة يزيد بن فندين وعبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم وبعد مشاورات وقع الاتفاق على بيعة عبد الوهاب فكان ممن تقدم للبيعة أبو قدامة بن فندين وقال حين هم بالبيعة نبايع على ألا يقضي في شيء دون مشورة جماعة مخصوصة من الناس فأجابه عالم جليل من الحاضرين هو مسعود الأندلسي لا نعرف شرطا للبيعة إلا العمل بكتاب الله وسيرة السلف الصالحين ولم يثر أي نقاش عن الموضوع وتمت البيعة واستمرت الحياة وكان أبو قدامة يعتقد في نفسه الكفاءة والقدرة على تولى الأعمال فانتظر فترة من الزمن لعله يستشار في شيء أو يكلَّفُ بعمل ما ، فلم يحصل شيء من ذلك فبدأ الشغب وزعم أن الإمامة باطلة لأنه لم ينفذ الشرط الذي شرطه ووقع خلاف حاد بين الناس فاقترح مقترحون أن ترسل رسائل استفتاء في الموضوع إلى أئمة الإباضية في المشرق وعلى رأسهم الحافظ الربيع بن حبيب .

وكان أبو المعروف شعيب بن معروف في مصر كما أشرنا إليه من قبل فمر به حملة الاستفتاء وأخبروه بخلاف ابن فندين وما عليه الوضع هناك فطمع أن تتَّجِهَ الأنظار إليه ويكون له المركز الأول في تاهرت وسافر على عجل واتصل أول ما اتصل بالإمام كأنه يختبر الحال فعلم أنه لا مكان له هناك وبعد حيرة وتردد انضم إلى ابن فندين ثم أقنعه بسرعة التحرك ، لأنه يعلم أن الرسائل التي ستعود من الشرق سوف تكون مؤيدة للإمام وتسبب في انفصال عدد غير قليل من أتباعهم عنهم . وقام الرجلان بمحاولة

عسكرية لقلب نظام الحكم ففشلت المحاولة ، وذهب ابن فندين نفسه ضحيتها وتفرق أغلب أتباعه . أما أبو المعروف فقد ارتحل إلى ليبيا لعله يستطيع أن يجمع أنصارا آخرين ويكوّن من هناك حركة مضادة.. وكان الناس يطلقون على ابن فندين وأتباعه في أيام تحركهم الأولى اسم النكار والنكاث والنجوية والشغبية ، ومهما يكن من الأمر فإن الحركة قد ضعفت سياسيا وعسكريا لا سيما في الجزائر . أما دينيا فلم يكن لها إلا مستندان هما :

أولا : لا تصح إمامة المفضول مع وجود الفاضل .

ثانيا : تصح الإمامة بشروط إذا شرطها الناس عند البيعة وتسقط لمخالفة تلك الشروط وعلى هذين المستندين ارتكزوا في دعواهم ببطلان صحة إمامة عبد الوهاب وبعد هذه الحركة توطدت أركان الإمامة واستقر الأمر للإمام عبد الوهاب بعد قليل من المناوشات الانتقامية تتمثل في اغتيالات فردية قام بها النكار .

أما أبو المعروف شعيب الذي استقر في ليبيا فقد رأى أن يخرج بمجموعته من حيز الحركة السياسية المؤقتة إلى حركة دينية تعتمد أصولا في الخلاف على جمهور الإباضية وقد بدأ بناء مذهب النكار على المسائل التي اشترك في الخلاف بها مع ابن عبد العزيز وأبي المؤرج على الربيع بن حبيب وأضاف إليها ملتقطات مما كان يجري فيه الجدل بين طوائف المسلمين المختلفة مما يرفضه الإباضية . وهكذا أصبح النكار فرقة مستقلة لها مقالاتها في العقائد والأصول ومع ذلك فقد بقيت تطلق على نفسها اسم «الإباضية» فوقعت مشاكل وشُبَه فأضاف الإباضية الأصلاء إلى اسمهم كلمة الوهبية تمييزا لهم عن النكار . وقد استطاع أبو المعروف أن ينشر آراء فرقته في بعض أنحاء ليبيا والجنوب التونسي ولكنه لم يستطع أن يتقدم به إلى جبل نفوسة .

وبعد اقل من قرن رزقت هذه الحركة بدفعتين قويتين جدا إحداهما من الجانب الديني على يد عبد الله[1] بن يزيد الفزاري ، أما الثانية فكانت على يد ذلك الزعيم الذي لا يعرف المستحيل ، ولا يقف عند حد وهو أبو يزيد[2] مخلد بن كيداد اليفرني الذي اشتهر بصاحب الحمار والذي قام بحركته السياسية والعسكرية من أواخر القرن الثالث إلى نهاية الثلث الأول من القرن الرابع . وفي عهده قد تم لهذه الفرقة ما قالت به من مقالات سواء ما استندت إليه من المسائل التي اختلف فيها الربيع وبعض أصحابه أو ما أضافه إليها أبو المعروف شعيب أو جاءهم به عبد الله الفزاري .

أما أبو يزيد بن كيداد فقد كان يوجه نقده اللاذع إلى الدولة العبيدية ويدعو إلى الخروج عنها وقد التف حوله النكار ، وخدع به المالكية أيضا فأيده كبار علمائهم ودعوا الناس إلى مناصرته فقام بمغامراته المعروفة في التاريخ والتي أضاف فيها إلى مقالات النكار النظرية مقالات أخرى سلوكية بعضها يخالف الإباضية فقط

(1) عبد الله بن يزيد الفزاري من علماء القرن الثالث الهجري عاش في الكوفة كان خرازاً وشريكا لحكم بن هشام وكان يلقي دروسه في محله ويعد ويعد من المتكلمين . وهو الذي أظهر مقالات النكار وألف فيها كتبا متعددة ذكر الدكتور النامي أنه عثر على قطعة مخطوطة لإحدى مؤلفاته تحمل عنوان «كتاب الردود» .

(2) أبو يزيد مخلد بن كيداد اليفرني أمه أم ولد وأسمها مسيكة وهي سودانية نشأ فقيرا وعاش على إحسان الناس زمانا وأظهر التدين أولا ثم تمذهب بمذهب النكار ثار على محمد بن عبد الله المهدي في جهات طرابلس سنة 333 هـ وأيده كثير من علماء المالكية في القيروان وحاربوا معه ودعوا إلى مناصرته ثم تخلوا عنه وانقلبوا ضده وفي ثورته هذه احتل أغلب الجنوب التونسي ومنها قابس والقيروان ثم حاصر المهدية عاصمة الدولة حينئذ وكاد يستولي عليها ولكنه انهزم على أسوار المهدية ثم سلخ جلده وملىء تبنا وعلق حتى نخرق وذرته الرياح .

وبعضها يخالف الإسلام في اصوله وجوهره . أما الإباضية فقد كانوا يعرفونه منذ كان صغيرا ، وقد برئوا منه وهو لايزال في حلقات الدروس تلميذا متعلما ولكنه مشاغب مشاكس ، ينحو إلى الخلاف ويرنو إلى الزعامة والتسلط فلما بدأ القيام بمغامراته لم يغتروا به كما اغتر به المالكية فلم ينضموا إليه ولم ينصروه ووقفوا منه ومن خصومه موقف الحياد الكامل . ولذلك قال له أحد أتباعه : «لا تظن أن الوهبية خرجوا معك ، فإنهم في مساجدهم ، وإنما خرجنا معك نحن ، نشاركك في أكل هذه الميتة ، فدع عنك ما تحدث به نفسك ، وإلا اقتتلنا قتال كلاب الحي» وشرح أبو العباس الدرجيني هذه العبارة بقوله : «يريد بالميتة الأموال التي كانوا ينتهبونها .»

ولعل أعظم فترة لازدهار فرقة النكار كانت في هذه الفترة التي انتمى فيها إليهم أبو يزيد بن كيداد . فلما قتل أبو يزيد شرد العبيديون أتباعه في كل مكان . وانتقم منه المالكية الذين اغتروا بهم وساعدوهم في أول الأمر ثم ندموا لما عرفوا حقيقة عقائدهم ، ولم يسمح لهم الإباضية بالحياة في أراضيهم وبلدانهم خوفا منهم على عقائد أبنائهم وتتبعهم خصومهم من العبيديين والمالكية بالسيف ومن الإباضية بالمحاججة والإقناع وتعاونت هذه الوسائل كلها عليهم فانتهى أمرهم بعد زمن يسير ، ولا يوجد الآن أحد من الناس على مذهبهم فيما أعلم .

وملخص ما أريد أن أقوله أن هذه الفرقة التي سميت فرقة النكار وقد كانت تحسب ضمن فرق الإباضية قد أصبح لها من الخصائص والمميزات ما يجعلها تعتبر فرقة مستقلة شأنها شأن غيرها من الفرق الإسلامية الأخرى تربطها بالإباضية العلاقة العامة علاقة الإسلام كما تربطها بسائر الفرق والمذاهب ولها عقائدها واجتهاداتها الخاصة .

وقد ذكر لها أبو عمرو عثمان بن خليفة السوفي المارغني نحوا من عشرين مقالة بين أصول وفروع تختلف فيها جميعا عن الإباضية منها أربع مقالات في مواضيع سياسية نتجت عن حركتهم وتكونها وهي :

1 ـ الإمامة غير مفترضة .

2 ـ صلاة الجمعة غير جائزة وراء الأئمة الجورة .

3 ـ عطايا الملوك لا يحل أخذها .

4 ـ لا تجوز ولايةالمفضول .

وقد كان أئمة الإباضية جميعا ابتداء من جابر فما بعد يقولون إن الإمامة فرض كفاية على الأمة المسلمة وأن صلاة الجمعة واجبة وراء الأئمة الجورةما أقاموها ووجدت شروطها ، وكانوا هم أنفسهم يصلونها وراء الحجاج وأضرابه . وكانوا يقولون إنه يحل أخذ العطاء من الملوك ما لم يؤد إلى حرام ، وكان جابر يأخذ العطاء من عامل الحجاج ، وكانوا يقولون إنه تجوز ولاية المفضول مع وجود الأفضل ، إذا وجدت في المفضول مزايا ترجحه ليست للأفضل ، وكان مع ذلك أهلا لها .

ذكرت هذه النقط من خلافات النكار هنا على حدة ليعرف القارئ الكريم أن أصل خلافهم إنما كان بدوافع سياسية أما جملة أقوالهم التي خالفوا فيها الإباضية ففي الإمكان تلخيصها ـ حسبما ذكرها أبو عمرو عثمان بن خليفة المارغني ـ كما يأتي :

1 ـ ألحدوا في الأسماء .

2 ـ قالوا إن ولاية الله وعداوته تتقلب بالأحوال .

3 ـ قالوا إن أسماء الله مخلوقة .

4 ـ قالوا إن الإمامة غير مفترضة .

5 ـ قالوا يجوز الإنتقال من الولاية إلى الوقوف .

6 ـ قالوا حجة الله تقوم بالسماع وقد سمع الناس .

7 ـ قالوا من لم تبلغه دعوة الإسلام ودعي إلى دين سماوي آخر لا يجوز له أن يجيب

8 ـ قالوا صلاة الجمعة غير جائزة خلف أئمة الجور .

9 ـ عطايا الملوك لا يحل أخذها .

10 ـ قالوا الله لم يأمر بالنوافل .

11 ـ قالوا يلزمنا العمل بالفرائض ولا يلزمنا العلم بها ولا من معرفتها شيء .

12 ـ قالوا الحق في قول واحد مع واحد من المختلفين في النوازل التي يسع فيها الخلاف وقد ضاق على الناس خلاف الحق .

13 ـ قالوا الحرام المجهول حلال .

14 ـ قالوا يُدعى المشرك إلى الجملة ،وبراءة أحداث أهل الأهواء من أهل القبلة .

15 ـ قالوا بالوقوف في الأطفال كلهم .

16 ـ قالوا يجوز شرب الخمر علىالتقية .

17 ـ قالوا لا تجوز إمامة من ولى أمر المسلمين وفي المسلمين أفضل منه .

18 ـ قالوا لا تقوم الحجة فيما يسع حتى يجتمع المسلمون بأسرهم .

19 ـ قالوا لا كفر إلا فيما تقطع عليه اليد وهو ربع دينار ومن أخذ دونه ليس عليه شيء .

20 ـ قالوا اللطمة والنظر بشهوة والقُبلة ودخول الحمام بغير إزار صغائر غير كبائر .

## النفاثية

يقول المؤرخون إن فرجان نصر النفوس المعروف بنفاث كان ذا فهم عجيب وذكاء غريب ، واطلاع وإدراك زائدين ، أخذ العلوم من منبعها والتقط غرائب الفنون من معدنها مع زميله العلامة سعد بن أبي يونس النفوسي وذلك عن الأئمة بتاهرت[1] .

وكان نفاث هذا من إحدى القرى القريبة من جبل نفوسة ولعلها القرية المعروفة بنفاثة إلى الآن وهي في قمة جبل صعب المراقي في سمت بلدة (تنزغت) من جهة الشرق الشمالي تلي بلدة (اجريجن) من جهة الشمال وبينها وبيں بلدة تمزين مسير خمس ساعات تقريبا إلى ناحية الغرب . وكان أبو يونس وسيم النفوس والد سعد من تمزين وقد ولاه الإمام عاملا على قنطرار المعروفة عندنا الآن (بتيجي) .

وما جاء في كتب التاريخ كلها يدل على أن نفاثا وسعدا كانا زميلين في الدراسة وأنهما درسا على الأئمة ، وأن نفاثا كان متفوقا في ذكائه ودراسته وتحصيله وأن سعدا كان متفوقا في دينه وخلقه واستقامته غير أن ما ورد في رسائل الإمام أفلح يدل أن نفاثا لم يدرس عندهم فقد جاء في رسالته إليه قوله : «إذا لم أشاهدك ولم أشاهد موافقتك حتى يجب لك على أصل ولاية .» وجاء في منشوره إلى عماله عن نفاث : «لم يبلغ درجة العلماء فيقتبس منهم ، ولم يصحب أهل الورع فتحجزه آثارهم عن الهجوم على ما لا علم له به ، ولكنه نشأ وحيدا وأقام متوحشا من العلماء فتقلب في جوانحه الشيطان بنفحاته فأورثه الكبر .» كان نفاث معتدا بنفسه قوي الثقة في شخصيته يعتقد أنه أهل لأن يتولى منصبا هاما في الدولة ، ولعله كان يحلم بالولاية على الجبل أو قنطرار .

(1) أنظر الأزهار الرياضية 195 فيما بعد

وذات يوم بلغ سعدا خبر وفاة والده فأخبر زميله نفاثا بذلك ثم ذهب إلى الإمام يستأذنه في الرجوع إلى بلده بعد وفاة والده فأذن له الإمام وأظهر نفاث أنه يعود مع سعد مواساة له ورعاية لحقوق الزمالة والجوار . وكانت نفسه تحدثه بأن أمر الولاية على قنطرار قد قرب بعد وفاة أبي يونس ، ولاحظ أن الإمام سلم لسعد رسالة وأن سعدا لم يقل له عنها شيئا فتحين غفلة من سعد في الطريق واطلع على ما في الرسالةفوجد فيها أن الإمام قد ولى سعدا على قنطرار مكان أبيه فكانت له صدمة حزت في نفسه وملأت قلبه حقدا على الإمام وعندما وصلا إلى وطنهما وكانا متجاورين استقبلهما الناس بالترحاب وبدأ سعد في القيام بمهام منصبه أما نفاث فقد جعل يطعن على الإمام أفلح وينتقده في مجالسه الخاصة والعامة . وكان سعد لطيفا معه لم ينس له حق الزمالة فكان يلومه في رفق وينهاه في أدب وكان هو الآخر يعامل سعدا في كثير من الأدب والاحترام ولكنه كان لا يتوانى عن الطعن في الإمام . وبلغت تلك الطعون والانتقادات إلى الإمام عن غير طريق سعد فبعث الإمام يستقدمه ليناقشه فيما يزعم فإن كان حقا فما أحرى الإمام باتباع الحق وإن كان باطلا فعلى نفاث أن يتوب منه أو تناله العقوبة ولكن نفاثا خاف فلم يذهب إلى الإمام واستمر في سلوكه وكان يتردد على سعد ويساعده على بعض أعماله الخاصة فكان سعد يلومه على ملإ من الناس قائلا : متى تترك كفرك وضلالك يانفاث ؟ فيجيبه : معاذ الله أن أكفر ، أو أضل ياشيخ ! أو ليس الشتم بعبادة ياشيخ ! وكان سعد يرفق بنفاث من جهة ويحب من جهة أخرى ألا يغتر الناس بقوله ومن جهة ثالثة يريد أن يبلغ إلى الإمام عن غير الطرق الرسمية عدم موافقته لنفاث فيما يقوله .

ويبدو أن مطاعن نفاث أخذت تنتشر وتتسع وربما بصورة مبالغ فيهاحتى اهتم لها الولاة في جهات بعيدة وراسلوا الإمام يخبرونه بها فبعث الإمام منشورا عاما إلى جميع ولاته يحذرهم فيه من نفاث وآرائه ولكن نفاثا استمر واستمرت الأخبار تصل إلى الإمام تباعا ويبدو أن بعض الولاة من جهات أخرى بعثوا مخبرين يتتبعون حركات وسكنات نفاث ويخبرونهم بها أولا بأول وأن أولئك الولاة طلبوا من الإمام أن يهتم بالموضوع ويجعل له حدا فبعث الإمام منشورا آخر إلى جميع الولاة يأمرهم فيه بالبراءة من نفاث وهجره ومعاملته بالجفاء والعنف ويبدو أن هذا المنشور أثرتأثيرا واضحا على نفاث فأرسل إلى الإمام رسالة يحتج فيها ويبدو أنها كانت بلهجة فيها عنف وقوة زادت من غضب الإمام عليه فأجابه برسالة شديدة اللهجة قوية الحجة توحي بالتهديد وأحس بشيء من الخطر ، فجمع ما لديه من مال ـ وكان غنيا ـ ثم سافر إلى الشرق وقصد بغداد وعاش في بغداد فترة من الزمن اتصل فيها بجميع طبقات المجتمع ورأى كل الأوساط ولمس عن قرب ما يجري في قصر الخلافة وعرف عن تجربة سلوك أمير المؤمنين والحواشي والمتزلفين من أهل السياسة وأهل العلم ولم تعجبه الحياة في بغداد فقرر أن يعود إلىموطنه في جبل نفوسة ، وعاد بالفعل فوجد الأمور مستقرة هادئة وأفلح متمكنا في الدولة ، وسعدا ناجحا في إدارة الولاية فاستقر في بلده واختلفت أقوال المؤرخين في سلوكه بعد رجوعه فقال بعضهم إنه بقي يحمل نفس الآراء ولكنه آثر الصمت لأن السكوت أصلح له ومنهم من قال إنه بعد رجوعه تاب ورجع عما خالف فيه وصلح حاله .

أما المسائل التي نسبت إليه فهي كما يأتي :

1 ـ أن الله هو الدهر فلما سئل عن ذلك قال هكذا وجدته في

الدفتر يعني الكتاب المسمى بهذا الاسم .

2 ـ أنكر الخطبة في الجمعة وقال إنها بدعة .

3 ـ أنكر على الإمام استعمال العمال والسعاة لجباية الحقوق الشرعية ومطالب بيت مال المسلمين من الرعايا .

4 ـ ابن الأخ الشقيق أحق بالميراث من الأخ للأب .

5 ـ إن المضطر بالجوع لا يمضي بيع ماله إذا باعه لأجل ذلك وعلى من شهد مضرته تنجيته .

6 ـ إن الفقد لا يتحقق إلا فيمن تجاوز البحر .

7 ـ إن الإمام إذا لم يمنع رعيته من جور الجورة وظلمهم لا يحل له أن يأخذ الحقوق التي جعل الله عليهم لضعفه عن الدفاع عنهم .

8 ـ من أعطى لعامل أفلح الزكاة فكمن أعطاها لنوبار ملك السودان .

9 ـ أفلح غفل واتبع الصيد وضيع أمور المسلمين .

10 ـ أفلح يزيد في خلقته : وجهه ذراع ، ولحيته ذراع ، وعمامته ذراع .

وعند التأمل في المسائل السابقة يتضح أنها على ثلاثة أنواع وسوف نناقش كل نوع منها على حدة :

النوع الأول : تتعلق بالتوحيد وهي قوله (أن الله هو الدهر)

والواقع أن هذه النقطة يكتنفها الغموض من جميع جوانبها فهي عبارة لا مدلول لها إلا إذا قصد به المعنى المجازي الذي ورد به الحديث الشريف في قوله ﷺ **«لا تسبوا الدهر فإن الدهر هو الله .»** بمعنى أن ما تنسبونه إلى الدهر من الأحداث التي لا تعجبكم فتسبونه بسببها إنما خلقها الله تبارك وتعالى فأنتم عندما تسبون الدهر فكأنما تسبون خالقها وهو الله عزوجل ، ولعله روى

الحديث وتحرج عن تأويله فلما سئل قال هكذا وجدته على أن المقالة نسبت إليه في غموض شبه متعمد فقد نقلتها المصادر بعضها عن بعض بهذا الإبهام وهذا الجفاف ، والرواية تقول إنه حين يسأل عنها يجيب بأنه لا يدري وإنما هكذا وجدها في الدفتر وهذا الكتاب المسمى بالدفتر مجهول ،ومؤلفه أيضا مجهول .

فهل في الإمكان أن تصدق أن شخصا في ذكاءنفاث وسعة اطلاعه وتعرضه لمناقشة خصوم أشداء أقوياء - يعلن عن عقيدة تتعلق بأهم أصول التوحيد وهو لا يعرف معناها ثم لا يقف عند هذا الحد وإنما يرفعها شعارا للخلاف والتحدي فإذا نوقش فيها لم يجد ما يقول غير نسبتها إلى مصدرها والمصدر مجهول الكتاب والمؤلف .

كيف يقيم نفاث الحجة على خصومه بهذا؟ قد تقبل هذه الدعوى لو أن الكتاب معروف أو أن المؤلف معروف .

فأنت ترى أن أجزاء الصورة كلها غير متماسكة لأن نفاثا حسبما تصفه به كتب التاريخ ليس من النوع الذي يعرض نفسه للجدل في مقام لا يملك فيه حجة أو تكون الحجة عليه ولذلك فأنا قبل أن أنسب إليه هذه المقالة هكذا على ما فيها من غموض وإبهام أضع بين عيني مجموعة من التحفظات والاحتمالات وأعتقد أن إلغاء هذه المقالة من المقالات المنسوبة إليه أقرب من إثباتها عليه .

النوع الثاني في المسائل التي خالف فيها وأُخذت عليه ، فقهية فرعيـــة وهي التي تتعلق بميراث الأخ للأب ، وبيع المضطر بالجوع ، وشرط الفقد وأحسب أن الخلاف في هذا لا يصل إلى حد البراءة وأقصى ما يبلغ إليه أنها أقوال شاذة أدى إليها اجتهاد من يحق له الإجتهاد إن كان كما تصفه كتب التاريخ .

النوع الثالث وهو أخطر أنواع خلاف سياسي يتعلق بإمامة أفلح ، أو في الواقع بشخص أفلح ، والسبب فيه كما بيناه سابقا حقد شخصي نتيجة لخيبة الأمل التي أصابته ، فقد كان يمني نفسه ويعدها للولاية ، فلما صرفت عنه صب جام غضبه على الإمام حتى بلغ حد الإسفاف عند ما تجاوز نقد الأعمال إلى نقد خلقة الشخص نفسه كقوله : إن وجهه ذراع ، ولحيته ذراع ، وعمامته ذراع .

ويبدو لي من دراسة الأحداث أن نفاثا لم يكن رجل عمل وإنما كان رجل قول في نقده الشديد لسلوك أفلح وشخصه فلم يكن يعمل لحركة مضادة ولا محاولة لقلب نظام الحكم أو لإبعاد أفلح عن الإمامة ، إنه لم يكن يخطط لشيء من هذا وإنما كان شبه موتور امتلأ قلبه بالحقد فهو يخففه بالنقد اللاذع في المجالس الخاصة والعامة وهو بذلك يخفف عن نفسه ويظهر بمظهر الشجاعة أمام الناس حين ينتقد رئيس الدولة . وكان سعد يعرف حقيقة نفسه وحقيقة مشاعره ولذلك لم يكاتب[1] فيه الإمام ولم يتخذ معه موقف عنف . وإنما كان يلاطفه بل ويستخدمه في حاجة نفسه التي يحسنها نفاث وكان نفاث يبذل له هذه الخدمة ، ويظهر لي لو أن الولاة البعداء الذين لم يعرفوا نفاثا وإنما تبلغهم عنه الأخبار لو سلكوا مسلك سعد لتغير موقف الإمام مع نفاث ولتغير موقف نفاث أيضا ، ولما بلغ الحال إلى ما بلغ إليه . ولكن لما حرص أولئك الولاة على الكتابة إلى الإمام في شأنه ودأبوا على تقصي أخباره بواسطة مخبرين سريين وكان يصله ذلك تباعا أرسل

(1) لا يوجد في المصادر التي بين يدي ما يشير إلى أن سعدا كتب إلى الإمام في موضوع نفاث ولو كان في موقف نفاث شيء من الخطورة بأي معنى لاهتم له سعد قبل غيره ولكتب فيه إلى الإمام .

الإمام المناشير في شأنه ثم رسائل التهديد ويبدو أنه عزم على موقف من مواقف العنف وذلك لأنه كان يخشى من حركة نفاث حركة تشبه حركة ابن فندين ، تقسم الأمة ، وتورث الفرقة فأراد أن يجعل لذلك حدا بإيقاف نفاث عن الحركة قبل أن يبدأ العمل . وحذر منه العمال والرعية ثم أرسل إليه تهديدا يملأ قلبه رعبا . ويمنعه من الاسترسال ، وهناك ملاحظة جانبية أريد أن أشير إليها وذلك أن بقايا النكار لا يزالون موجودين متفرقين لا سيما في الجنوب التونسي في ذلك الحين ، وكان يهمهم أن يحدث تصدع بين أئمة الدولة الرستمية وأي جانب آخر ، فلما علموا أن نفاثا ناقم على أفلح سعوا بكل جهدهم إلى توسيع شقة الخلاف ، ويسعدهم بطبيعة الحال لو أن الخلاف بلغ إلى درجة الانشقاق واستعمال السلاح لعل ذلك يساعد على القضاء على الدولة الرستمية ، ويفسر هذا قلق عامل الإمام علىنفزاوة يوسف بن ميال ومراسلته للإمام في هذا الشأن واهتمامه بنفاث حتى بعث وراءه مخبرا سريا هو: تحية بن عبدين وبناء على تحريات ابن عبدين هذا كان ابن ميال يرسل أخبار نفاث إلى الإمام . مما يدل على أن هناك يدا خفية تروج الإشاعات وتوسعها وتوصلها وإلا فلماذا يقلق عامل نفزاوة فيهتم للأمر هذا الإهتمام بينما عامل قنطرار الذي يعيش نفاث تحت نظره ورعايته ومسؤوليته مطمئن لا يخاف لا على نفسه ولا على الدولة .

والملخص من هذه الصورة التي وضعناها لنفاث وللأحداث المتصلة به يتبين أن كتاب المقالات والمؤرخين أيضا بالغوا حين زعموا أن نفاثا إمام لفرقة وبالغوا أيضا حين زعموا أن هناك فرقة تسمى النفاثية والواقع أنه ليس هناك فرقة لا تحت العنوان العام (الاسلام) ولا تحت العنوان الخاص (الإباضية) بحيث تعتبر كتلة

مستقلة بمبادئها وشعاراتها وإنما كل ما في الأمر أن هناك رجلا له موقفان موقف فقهي اجتهد فيه في مسائل خالف فيها الجمهور ومثاله في الامة الاسلامية كثير وعند الإباضية كثير وفي كل مذهب أيضا كثير ويستطيع الباحث أن يضع كشوفا طويلة في كل مذهب للعلماء الذين اجتهدوا وخالفوا في مسائل ، ولو جرينا على هذا الأسلوب لما وقف عدد الفرق عند حد ويستطيع المتنطع الآن أن يسمي الصالحية والطفيشية والحموية والبيوضية وغيرها كثير لأن لكل واحد من هؤلاء اجتهادات في مسائل خالف فيها الآخرين وهذا منطق غير مقبول فهم مجتهدون داخل المذهب اجتهادا مطلقا ويكفي هذا وقد يكون الواحد منهم مجتهدا في المسألة نفسها فقط .

الموقف الثاني موقف سياسي وقد أوضحنا جوانبه وأسبابه ولا شك أن نفاثا جر على نفسه سخط الإباضية بموقفه هذا ففي الوقت الذي يكاد يجمع فيه الناس ـ الإباضية وغير الإباضية ـ على عظمة الإمام أفلح وعلو كعبه في العلم ـ حتى اعتبر من الأئمة ـ واشتهار عدالته ونزاهته يأتي نفاث يصرخ منتقدا هذا الإمام العظيم وحين لا يسمع له أحد كأنما يصيح في واد يخرج من البلد ثم يعود إليه وقد اقتنع ـ بما رأى وسمع ـ أنه كان على خطإ .

وعلى كل حال فهذا الموقف لا يزيد عن كل مواقف الساخطين على الأئمة وهم موجودون في كل زمان ومكان ولعل مزيته أنه لم يبلغ به إلى رفع السلاح .

والخلاصة من هذا البحث كله أنه ليس هناك فرقة تسمى النفاثية رغم ما ذهب إليه المؤرخون وكتاب المقالات .

ونفاث عالم ذكي واسع الاطلاع حاول أن يظهر أولا بالمقدرة العلمية فلم يستطع ، ثم بالسياسية فتحطم .

## الخلفية

خلف بن السمح بن أبي الخطاب عبد الأعلى المعافري ، بويع جده عبد الأعلى إماما على ليبيا فقام بأعباء الإمامة أحسن قيام حتى توفاه الله ، وعيّن أبوه السمح واليا على جبل نفوسة للإمام عبد الوهاب ، فقام بأعباء الولاية أحسن قيام حتى توفاه الله فبادر جماعة من الناس وأسندوا إليه أمر الولاية دون انتظار إذن الإمام أو أمره ، وقبل هو العمل وبدأ يتصرف تصرف الولاة ـ لما بلغت الأحداث إلى تاهرت وفهم الإمام مجرى الأمور رأى أن لا يقر هذه الخطوة ، فبعث برسالة إلى خلف يلومه فيها على تسرعه ، ويأمره باعتزال أمور الناس ، وولى غيره على الجبل .

ذاق خلف حلاوة الأمر والنهي وأبهة السلطة ، فلما بلغه أمر الإمام بالاعتزال رفض أن يستجيب له بل رفض أن يعترف به وأعلن أن الجبل حوزة مستقلة سيكون لها إمام مستقل وأن تاهرت هي الأخرى حوزة مستقلة يكون لها إمامها ، وانضم إليه عدد كبير من الناس وأصبحت له جيوش أكبر من جيوش الدولة في هذه الحوزة وكانت بينهم مناوشات لم تلبث أن تحولت إلى معارك ثم إلى حروب وطالت الحرب في الجبل وكانت كفة خلف في الأول أرجح ثم صارتا متعادلتين ثم بدأ جانب الدولة يرجح فصارت جيوشها تتقدم خطوة خطوة وتحتل مواقعه موقعا بعد موقع حتى انتهت المواقع وانتهى خلف أيضا .

والعجب من المؤرخين وكتاب المقالات أن يتأثروا بالجانب السياسي هذا التأثر الكبير فيعتبروا هؤلاء المقاتلين فرقة ويعتبرون خلفا إماما لفرقة . ولو أن كل إنسان سخط على حكم ما فثار عليه وقاد مجموعة من الناس للقتال يعتبر رئيسا لفرقة وتعتبر مجموعته فرقة لضاقت كتب التاريخ عن تسمية الفرق ولاستطعنا أن نعد

مئات الفرق في الدولة الأموية بالإضافة إلى من يسمى بـالخوارج أو الشيعة فيكون منها الصردية والأشعتية اتباع سلـيـمان بن صرد وعبـد الرحمن بن محمد بن الأشعت وأمثالهما .

وملخص ما يقال في هذا البحث أن خلفا رجل ثار على الحكم طمعا في الحكم كما ثار آلاف النـاس من أجل هـذا الغرض وليست الخلفيـة فرقـة أصلا فلا هي داخلـة تحت العنوان العـام ، ولا تحت العنوان الخاص ولا لها أي وجود أما خلف فقد يكون زعيما سياسيا أو ثائرا أو خارجيا أو ما شـابـه ذلـك ولكنـه ليس إمـامـا أو رئيسـا لفرقة من فرق الإباضية .

## الحسينية

إبو زياد أحمد بن الحسين الطرابلسي عاش في القرن الثالث الهجري وألف مجوعة من الكتب حسبما يقول المؤرخون لم أطلع على شيء منها ، ونظرا لما يقوله عنه كتاب المقالات من الإباضية فإن فرقته تمتزج مع فرقة أخرى تسمى العمدية ويبدو أن أصلهما كان واحدا ولكن أئمتهما اختلفوا فقال بعضهم بمقالات تقترب من الإباضية وقال آخرون بمقالات تقترب من المعتزلة ولهم مقالات تبتعد عن جميع الأطراف وقد ذكر لهم أبو عمرو عثمان بن خليفة المارغني عددا من المقالات يمكن أن نلخصها فيما يلي :

1 ـ لا يشرك من أنكر سوى الله .

2 ـ حكموا بتشريك المتأولين المخطئين من أفراد الأمة .

3 ـ الحب والرضا والولاية والعداوة والبغض والسخط أفعال لله وليست بصفات له .

4 ـ يسع جهل معرفة محمد ﷺ وليس على الناس إلا معرفة المعبر عنه . هكذا .

5 ـ أباحو الزنا وأخذ الأموال لمن أكره على ذلك يتقي بها ويغرم بعد ذلك .

6 ـ الحرام المجهول معاقب عليه .

7 ـ فرقوا بين الأسماء والأحكام فسموا اليهود منافقين وسموا المتأولين مشركين وأجازوا السبي منهم وأحلوا النكاح منهم ، وهم عندهم مشركون فيما زعموا .

8 ـ حجة الله تنال بالفكر في دين الله اضطرارا .

9 ـ لا يجوز أن يبعث الله رسولا إلا بعلامة يعرف بها ويفرز عن غيره ولا يكون حجة إلا بها .

10 ـ لم ينـه اللـه المشركين والبـالغين عن غير الشرك ، ولم يـأمرهم بغير التوحيـد فـإذا وحـدوا لزمتهم جميع الفرائض ونهوا عن جميع المعاصي .

11 ـ العقلاء يتفاضلون في التكليف والاستطاعة ولا يتفـاضلون في العقل .

12 ـ خوف الرسل خوف إجلال لا خوف عقاب .

13 ـ تجوز الولاية والبراءة بشريطة .

14 ـ أهل الجنة يخافون ويرجون ، والموتى تـأكلهم الأرض إلا عجب الذنب .

وبالتأمل فيما نسب إليهم من مقالات يتبين أن فيها ما يخرجهم عن الإسلام ، ولذلـك فلست أدري لمـاذا يحشرهـا كتـاب المقـالات ضمن فرق الإباضيـة ، إنمـا فيمـا يبـدو لي إذا لم تكن خـارجـة عن الإسلام وإذا كان ما ينسب إليها صحيحا فهي فرقـة مستقلـة داخلـة تحت العنوان العام . وقد سبقني الشيخ أبو زكريـاء الوارجلاني إلى شبيه من هـذا القول حيث قـال : «إن طـائفـة تنتحل اسم الإبـاضيـة يقال لهم العمدية لم تجمعنـا وإيـاهم جـامعـة من قبل وهم يزعمون أنهم إباضية ،يسندون مـذهبهم إلى عبـد اللـه بن مسعود رحمـه اللـه وهم أتباع عيسى بن عمير .»

فليس كل من انتسب إلى الإباضية اعتبر إباضيـا وليس كل من خالف من الإباضية في مسألة من مسائل الاجتهاد يعتبر خارجا عن الإباضية ورئيس فرقة مستقلة ويكون له عنوان مستقل .

## السكاكية(1)

عبد الله السكاك اللواتي من سكان قنطرار كان أبوه رجلا صالحا فأسلمه إلى المؤدب فقرأ وحفظ القرآن العظيم ثم أخذ في طلب العلم فنال منه دقائق واحترف الصياغة فكان صائغا ماهرا ويبدو أنه جمع علما ومالا فأغراه الشيطان وسولت له نفسه أن يعمل للظهور فخالف المسلمين في مقالات قطعوا فيها عذره فحكموا عليه بالشرك ، وتساهل بعضهم قليلا ، فحكموا عليه بالنفاق .

وقد كان الإباضية يعاملون جميع الفرق من أهل القبلة معاملة المسلمين ماعدا السكاكية فإذا مات واحد منهم ربطوا في رجله حبلا وجروه حيث يدفن دون صلاة ولا كفن .

قال أبو يعقوب يوسف بن ثقات : «أدركت جماعة الشيوخ بقسطيلية يصلون على جميع موتى أهل القبلة كلهم من المخالفين وغيرهم إلا أصحاب السكاك فإن من مات منهم جعلوا في رجليه مرابط وجروه بها إلى موضع يوارونه فيه .»

قال أبو العباس الدرجيني : «وكان مشائخ السلف تتقارب أقوالهم في السكاك وأصحابه وتتفاوت ، فقائل بشركهم ، وقائل بنفاقهم ، وهذاالمذهب قد فني أصحابه .»

والغريب من كتاب المقالات وكتاب التاريخ من الإباضية وغيرهم كيف يحسبون هذه الفرقة من الإباضية وأخف الأحكام عندهم فيهم أنهم منافقون والواقع أن إسقاط هذه الفرق من الحساب أولى ، أعني من حساب الإباضية وإثبات بعضها في فرق الأمة الإسلامية عامة وعدم اعتبار بعضها فرقا كما سيأتي إن شاء الله

(1) راجع طبقات الدرجيني تحقيق طلاي ج 1 ، ص 118 .

ومن المسائل التي تنسب لهذه الفرقة مايأتي :

1 ـ أنكروا السنة والإجماع والقياس (الرأي) وزعمواأن الدين كله مستخرج من القرآن .

2 ـ صلاة الجماعة بدعة .

3 ـ الأذان بدعة فإذا سمعوه قالوا نهق الحمار .

4 ـ لا تجوز الصلاة إلا بما عرف تفسيره من القرآن .

5 ـ طعام الدرس نجس لما يبول عليه من الدواب حين الدرس والبقول والخضر نجسة إذا وضع في أرضها السماد .

## الفرثية

أبو سليمان يعقوب بن أفلح رجل نشأ في بيت علم وتقوى وسيادة فصار عالما واسع الاطلاع كثير الدراسة يبدو مما يقوله المؤرخون عنه أن والده كان يريد أن يقتصر في دراسته على المصادر الأساسية في الشريعة الإسلامية وهي الكتاب والسنة وعلى مؤلفات أهل الدعوة ولا يريد له أن يوسع دراسته في كتب المخالفين للإباضية ولكن أبا سليمان يبدو أنه من أولئك الذين يلتهمون الكتب ولا يشبعون ولذلك فقد كان والده غير راض عنه من هذا الجانب لا سيما وأنه رأى بين يديه في بعض الأيام كتبا لأحمد بن الحسين ـ وأنت تعلم رأي الإباضية فيه ـ ولذلك فقد كان يحذر منه العلماء خوفا من أن تختلط عليه أقوال أهل الدعوة بأقوال غيرهم وبقي أبو سليمان طيلة حياة أبيه ضئيل الشخصية فلما توفي والده رجع الناس إليه واتصل بهم وقد كانت له اجتهادات فرعية خالف فيها جمهور الإباضية فنقموا عليه من أجل ذلك . وكان من أشدهم نقمة له وانتقادا عليه صديق والده أبو صالح جنون ين يمريان ، أما المسائل التي نسبت إليه ووقع عليه التشنيع من أجلها فهي كما يقول أبو عمرو عثمان :

1 ـ نجاسة الفرث وما طبخ فيه من طعام .

2 ـ تحريم أكل الجنين .

3 ـ تحريم دم العروق ولو بعد غسل المذبح وكذلك دم الجوف .

4 ـ نجاسة عَرَق الجنب وعرق الحائض .

5 ـ لا تعطى الزكاة إلا للقرابة أي قرابةالمزكي .

وبالتأمل فيما عرضناه سابقا عن هذه الفرق يتضح ما يأتي :

1 ـ النكار فرقة مستقلة لها مقالاتها الخاصة بها فهي ليست فرقة من فرق الإباضية أو جزءا منها وإنما هي فرقة من فرق المسلمين عامة

2 ـ الحسينية والسكاكية هما أقرب إلى أن تكونا فرقتين خارجتين عن الإسلام ولذلك فهما ليستا من الإباضية ولا داخلتين في حسابهم فعلى رأي من اعتبرهما خارجتين عن الإسلام هما ليستا من فرق المسلمين وعلى رأي من حكم عليهما بالنفاق فهما داخلتان تحت العنوان العام (الإسلام) وليس تحت عنوان الإباضية .

3 ـ الفرثية والنفاثية ليستا فرقتين مطلقا ، والعالمان اللذان تنسبان إلى اسمهما هما عالمان من علماء الإباضية لهما آراء في مسائل اجتهادية فرعية مما يقع في مثله الخلاف كل يوم فلا داعي لأن يعتبرا إمامين لفرقتين ولا داعي لأن يعتبر من عمل بفتواهما فرقتين من فرق الإباضية .

4 ـ الخلفية أتباع زعيم سياسي ثار على الدولة واتبعه ناس في ثورته مما يقع مثله في كل زمان وكل مكان ولم يتعرض لمسائل الدين ولم تعرف عنه فيه مقالة ما عدا مطالبته باستقلال الناحية التي هو فيها عن تبعية الدولة ولا شك أن اعتبار أتباعه فرقة من الإباضية واعتباره هو إماما لفرقة من الإباضية خطأ تاريخي . قد يعتبر هو وأتباعه فئة باغية تطالب بالرجوع إلى نظام الدولة أو تقاتل ـ وهذا ما وقع بالفعل حتى انتهى أمره ـ أما أن تعتبر فرقة فليس هذا بصحيح وإلا لاعتبر كل الثائرين والخارجين عن الدول رؤساء فرق واعتبار أتباعهم فرقا وهذا ما لم يكن ولا يمكن أن يكون .

والخلاصة من هذا كله أن النكار فرقة من فرق المسلمين إمامها الحقيقي أبو المعروف شعيب بن المعروف ، والحسينية والسكاكية

فرقتان خرجتا عن الإسلام بإنكارها للسنة والإجماع ، وبإنكارها لوجوب الإيمان بالرسل والأنبياء والملائكة والجنة والناروووجوب معرفة سيدنا محمد ﷺ .

وأن الخلفية ليست فرقة دينية وإنما هي فئة باغية يرأسها زعيم سياسي وليس إماما دينيا .

أما النفاثية والفرثية فليستا فرقتين دينيتين ولا فئتين باغيتين وإنما هما مجموعات من الناس أخذوا بأقوال لأحد عالمين من علماء الإباضية في مسائل من الفروع الفقهية .

## آراء الإباضية في الصحابة

لاشك أن القارئ العادي الكريم يستغرب هذا العنوان ،ولكن الدعاية التي سلطها المغرضون على الإباضية ، والإشاعات التي يطلقونها زاعمة أن الإباضية يكرهون الصحابة أو بعض الصحابة ، ثم سوقف بعض المتطرفين من الإباضية واستجابتهم للتحدي ورد الفعل - في مواقف إحراج - مما يسهل انفلات كلمات منهم أحيانا . . .»

كل هذا يقتضينا أن نعرض هذا الموضوع على القارئ الكريم لسوضح له رأي الإباضية الحقيقي فيه ، بعيدا عن الإشاعات والتطرف .

جاء في رسالة لإبي المهدي عيسى بن إسماعيل شيخ العزابة في حينه يرد فيها باسم عزابة بني مصعب على أبي علي بن أبي الحسن البهلولي ، ما يلي :

«فنبدأ بمسألة الصحابة رضوان الله عليهم ،وذلك قولك بلغنا عنكم أنكم تبغضون بعض الصحابة ، فيا سبحان الله . . . كيف نبغض الصحابة مع ورود النصوص في فضائلهم ، والثناء عليهم كتابا وسنة ، يأبى الله ذلك والمسلمون ، بل هم عندنا في الحالة التي ذكرهم الله عليها من العدالة والنزاهة والطهراة والثناء والمحبة ،قال الله عز وجل : ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون الله**﴾ الآية ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطا**﴾ الآية (**محمد رسول الله والذين معه**)الى آخرها ﴿**لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك**﴾ الآية ،إلى غير ذلك من الآيات ،وهم بالحالة التي

وصفهم بها رسول الله ﷺ : إذ قال : **(إن الله قد اختار لي أصحابا ،فجعل لي منهم أصهارا وأختانا ، فمن سبهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين .)**

وقال أيضا : **(لا تؤذوني في أصحابي فلو أنفق أحدكم ملء الأرض ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)** وقال أيضا : **(اقتدوا بالذين من بعدي)** وقوله عليه الصلاة والسلام : **(عليكم بسنتي وسنة الخلفاءالراشدين من بعدي)** وقال أيضا : **(أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم )** وغير ذلك من المدح والثناء عليهم ، اللهم زدنا حبهم ، واحشرنا في زمرتهم ، ياأرحم الراحمين!... بل لهم السهم الأوفر ، وسلكوا الطريق الأقصد ، ولزموا السبيل الأرشد ، فهم أئمة السناء ، ونجوم الهدى ، أعلام الدين ومنار الإسلام ، وكلامهم حكمة ، وسكوتهم حجة ، ومخالطتهم غنيمة ، والاستئناس بهم حياة ، والاقتداء بهم نجاة ، ويل للزائغ عن طريقهم الراغب عن سبيلهم .»

ويضيف أبو مهدي إلى هذا الكلام ما يلي :

«كان أبي رحمه الله ينهى من ينكر ماجرى بينهم إلا من يذكر عنهم خيرا ، رضي الله عنهم ،يرحمهم ، فهذا اعتقادنا في الصحابة رضي الله عنهم.» انتهى كلام أبي مهدي في موضوع الصحابة .

ويقول أبو العباس الدرجيني في كتابه الطبقات ما يلي :

«الطبقة الأولى هم أصحاب رسول الله ﷺ ، وأفضليتهم أشهر ، وأسماؤهم ومزاياهم أظهر ، فلا يحتاج إلى تسميتهم ، لأنهم رضوان الله عليهم تحصل من سيرهم وأخبارهم في الدواوين ، ومن آثارهم محفوظا في صدور الراوين ، ما أغنى عن تكلف تصنيف ، وانتحال

تأليف ، وحسبهم ما قال رسول الله ﷺ **(لا يشقى من رآني)** وقوله ﷺ : **(أفضل أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)** وأحاديث كثيرة في فضائلهم ، فإذا ثبت هذا فاعلم أن من الصحابة من لم يخالفنا في تقدمهم مخالف ،فقد امتلأت بذكر فضائلهم الصحائف ، ومنهم من لم ينل حظا من الإنصاف عند أهل الخلاف ، وهم عندنا في جملة الأكابر والأسلاف .»

انتهى المقصود منه .

ويقول أبو الربيع سليمان الحيلاتي :«وأما الإنكار على بعض الصحابة فكذب وفرية علينا ، وهذه كيفية صلاتنا على النبيء ﷺ : اللهم صل وسلم على سيدنا ومحمد النبي الأمي وعلى آله وأصحابه وأزواجه أمهات المؤمنين ،وذريته وآل بيته أجمعين ، كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد ، فمن حسنت شيمته ، وسلم من داء الحسد والبغض والغيبة ، إذا تأمل هذه العبارة ،وفهم معناها ، يجدها شاملة لكل صاحب وآل وزوجة وذرية قريبة أو بعيدة اتباعا لقوله تعالى : ﴿**قل لا أسألكم عليه أجرا إلا المودة في القربى**﴾ والمودة الصلاة والترحم ، ونحن - والحمد لله - وفينا بما أمرنا الله به ، والجهال المتشدقون عسى الله أن يرحمنا ويكفينا شرهم ، وشر أنفسنا ، وشر القوم الظالمين .»

انتهى المقصود منه .

ونظم أبو حفص عمرو بن عيسى التندميرتي قصيدة طويلة نقتطف منها الأبيات الخاصة بالموضوع منها :

سوى أن مابين الصحابة قد جرى فإن التماس العذر في ذاك أسلمُ
فذي فتن قد حارفيها ذووالنهى وأشكل وجه الحق فيها عليهم
لذلك كل الناس فيها تورطوا ولا فرقة من ذي الوقيعة تسلمُ

فكل يرى تصويب رأي جماعة ويقدح في الأخرى عنادًا ويشتمُ
تقول في الشيخين بالإفك عصبة وحيدرة فيه أناس تكلموا

ويمضي في ذكر الأقوال إلى أن يقول :

فإن كنت ذا حزم ورمت سلامة بيوم به عند المهيمن تقدم
فإياك إياك التعصب خوف أن تنقص إنسانا لدى الله يكرم
ولا تقف أمرا لست تعلم علمه ولا تتهور فالتوقف أسلم
وقف عند نهى الهاشمي وأمره ولا تك وثابا برأيك تحكم

ويمضي في توكيد هذا المعنى إلى أن يقول :

ترحم عليهم وارض فإنما حقوقهم محض الرضا والترحم
فقد وردت فيهم أثار تعارضت ظواهرها أما الخفي فمبهم
وقد صدرت منهم أمور لعلها لها حكمة مجهولة ليس تفهم

ويمضى في تأكيد هذا المعنى ،محتجا بقصة إخوة يوسف عليه السلام وأن الله لم يؤاخذهم بإقدامهم على قتل أخيهم يوسف وكذبهم على أبيهم عليهم وعلى نبينا محمد عليه الصلاة والسلام.

ويقول :

فقد قال خير الخلق للكل مادحا فأيُّهمُ اتبعتموه اهتديتمُ
كما قال من إثم الوقوع محذرا -وكفوا- مقالا إن إليهم وصلتم
وجاءت روايات بأن قتيلهم وقاتلهم في جنة يتنعم
فما علة التخصيص والوصف شامل بجملتهم والواردات تعمم

انتهى المقصود منه .

وقال أبو يحي زكرياء بن يونس الفرسطائي : كنت في الحج فطفت بالبيت فلما أتممت أخذ رجل بيدي فأخرجني من الناس ، فسألني عن علي ، فقلت : «فارس المسلمين ، قاتل المشركين ، وابن عم رسول رب العالمين ، وله فضائل .»

وقال الشيخ محمد بن أبي القاسم المصعبي في رسالة يرد بها على بعض من تناول الإباضية في الجزائر بغير الحق ، وقد عرض المصعبي عقيدة الإباضية وفي آخرها قال : «وندين لله تعالى باتباع كتابه واتباع سنة نبيه محمد ﷺ وما عليه الصحابة رضي الله عنهم من المهاجرين والأنصار والتابعين وتابع التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين . واعتقادنا في الصحابة رضي الله عنهم أنهم عدول وأنهم أولياء الله وحزبه ، ألا إن حزب الله هم المفلحون . فهذا اعتقادنا وعليه اعتمادنا ، فالله ربنا ومحمد نبينا والقرآن إمامنا ، والكعبة قبلتنا ، والصحابة قدوتنا ، وقد مدحهم الله في كتابه في غير موضع .»

ثم يذكر الآيات التي نزلت فيهم عموما ثم الآيات التي قيل إنها نزلت في بعضهم خصوصا ثم الأحاديث التي وردت فيهم عموما ثم الأحاديث التي وردت في بعضهم خصوصا ثم يقول : «في أحاديث كثيرة في عمومهم وخصوصهم رضي الله عنهم ، نسأل الله تعالى أن يثبتنا على طريقتهم واتباع مسيرتهم ،وأما ما وقع بينهم من الحرب فإن الله طهر منها أيدينا ونحن نطهر منها ألسنتنا لقوله ﷺ : **(إذا ذكر أصحابي فكفوا .)**

وقال الإمام أبو إسحاق إبراهيم طفيش رحمه الله في رده على الأستاذ محمد بن عقيل العلوي ما يشبه ما سبق فقد جاء في رسالته الصغيرة (النقد الجليل للعتب الجميل) ما يلي :

«أما مازعمت من شتم أهل الاستقامة لأبي الحسن علي وأبنائه فمحض اختلاق .» ويقول في نفس الكتاب : «والأصحاب يتحرون تطبيق حكمي الولاية والبراءة لا تشهيا ،وهما ينطبقان على كل فرد مهما عظمت منزلته ما لم يكن من المعصومين ولا معصوم إلا النبيء أو الرسول . أما الصحابة فلهم مزية عظيمة وهي مزية الصحبة والذب عن أفضل الخلق وإراقة دمائهم في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى فيختار الكف عن تلك الحوادث المشؤومة .»

ويقول بعد أسطر :«وأيضا لا غبار على من صرح بخطإ المخطيء منهم بدون الشتم والثلب بعد التثبت من ذلك والتبين.، وإن أمسك لعموم الأحاديث الواردة فيهم وترك الأمر إلى الله فهو محسن .» ويقول أيضا في نفس الكتاب «ولم يكن يوما من الأصحاب شتم له أو طعن ، اللهم إلا من بعض الغلاة وهم أفذاذ لا يخلو منهم وسط ولا شعب .»

وقال قطب الأئمة في أمير المؤمنين عثمان بن عفان : «ولد بعد رسول الله ﷺ ، بست سنين ، ولقب ذو النورين ، لأنه تزوج بنتي رسول الله ﷺ : رقية وأم كلثوم بعد رقية . قال له رسول الله ﷺ «لو أن لي أربعين بنتا لزوجتك واحدة بعد واحدة حتى لا تبقى منهن واحدة ، وقيل لأنه كريم في الجاهلية والإسلام.»

وقال القطب في أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب : «وهو من شهر ، ولا يحتاج إلى ذكر فضائله من نسب وزهد ، وعقل وعلم وشجاعة وعدل.»

بعد هذا أيها القارئ الكريم أريد أن نعود معا إلى أول الفصل لنناقش بعض الفقرات السابقة

أبو مهدي كان شيخا للعزابة وقد نص في رسالته أنه بعثها بعد أن وافق عليها مجلس العزابة فقد قال في الديباجة ما يلي : «فمن

عزابة بني مضاب حفظهم الله تعالى ورعاهم ، الحاضر بلسانه ، والغائب بحاله ، إلى الشيخ المكرم الوجيه المعظم ابن علي بن الشيخ أبي الحسن علي البهلولي ، سلام عليك .»

ولا شك أن العزابة هي الهيئة الدينية التي تمثل الإباضية . ورأيها في أية قضية هو الرأي الرسمي أو الرأي المعتمد عند الإباضية ،إذا فرض أن شذ بعض الناس فخالف في تلك القضية .

والرسالة كما ترى رد على تهمة للإباضية ببُغض بعض الصحابة ، ودفاع عن الصحابة رضوان الله عليهم ، وتبرئة للإباضية من تلك التهمة الشنيعة . وإيضاح لموقفهم ، وبيان بأنهم يضعون كافة الصحابة في المقام الرفيع الذي اختاره الله تبارك وتعالى لهم .

وهذه الإشاعة عن الإباضية كانت قد انتشرت في كثير من الجهات ولذلك فقد كان الناس ينبزون بها الإباضية فيضطرون للرد عليهم والدفاع عن أنفسهم ،وتكذيب من يتهمهم بذلك ، وقد كتبت في هذا الموضوع عشرات الرسائل والردود منها رسالة أبي مهدي ردا على البهلولي ومنها رسائل للقطب ردا على محمد الطاهر والعقبي ومصطفى بن كامل ، وغيرهم ومنها رسالة أبي الربيع الجيلاتي وقد ذكر سعيد التعاريتي السبب في كتابتها نلخصه فيما يلي :

هيج بعض طلاب الغنائم والأموال بعض الأعراب على جربة وأعمالهم إن أهل جربة ـ بما أنهم من الإباضية ـ يخالفون المسلمين في أمور تحل بها دماؤهم وأموالهم ، ثم كون منهم حملة هجم بها على الجزيرة الغافلة ،ولكن الحملة فشلت وانتصر أهل الجزيرة على المهاجمين ، وأخذوا منهم جمعا من الأسرى ، وكان في أولئك الأسرى بعض المتفقهين فسألهم مشائخ جربة عما حملهم على الاعتداء عليهم ومهاجمتهم وهم إخوة لهم في الدين ولم يسبق لأهل جربة أن اعتدوا على أولئك الأعراب أو أساءوا إليهم . فأجاب

المتفقه قائلا : إن من دعانا إلى محاربتكم واستحلال دمائكم وأموالكم ذكر لنا أنكم تخالفون المسلمين ثم عدد لهم المسائل التي ذكرها لهم صاحبهم فذكر منها بعض مسائل علم الكلام المعروفة كالرؤية والصفات وخلق القرآن ، ثم قال : ومنها أنكم تكرهون بعض الصحابة .

وقد رد أبو الربيع الجيلاتي على الرجل وناقش مسائل علم الكلام بما هو معروف في كتب التوحيد ثم أوضح رأي الإباضية في الصحابة رضوان الله عليهم في الصورة التي عرضناها عليك .

أما إذا رجعت إلى ما كتبه أبو العباس الدرجيني فإنك ولا شك سوف تجده حريصا كل الحرص ، على أن يضفي على جميع الصحابة دون تخصيص ما أضفاه عليهم مقامهم الرفيع في الإسلام ، وهو مستاء من بعض المخالفين الذين ينتقصون بعض الصحابة ، وهو يرد على أولئك المخالفين الذين أجازوا لأنفسهم أن يضعوا أحدا ممن اختاره الله لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام في غير موضعه من الولاية والمحبة والرضى والقدوة الحسنة

وقد سلك أبو حفص عمرو بن عيسى التدميرتي هذا المسلك فكان حريصا على أن يوضح أنه ينبغي للمسلم - إذا أراد لنفسه النجاة - أن يبتعد عن التدخل فيما لا يعنيه ، وأن يترك الفتن التي وقعت بينهم لله ، فهو العليم بالحكم فيها . أما واجب المسلم فهو الرضى والترحم عليهم جميعا ، وينبهنا إلى أن ما يظهر لنا أنه مخالف للشرع من أعمالهم قد تكون فيه خكمة خفية لله تعالى لا يعلمها إلا هو وقد يكون الله غفر لهم جميعا حين اختارهم لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام .

ويستدل على هذا بقصة إخوة يوسف عليه وعلى آبائه السلام فإن اتفاقهم على قتله ، وإلقائه في الجب للتخلص منه ، وكذبهم

على أبيـه ومـا تبـع ذلـك ليس من الأعمـال الهينـة في الحكم الظاهر ،ولكن الله تبارك وتعـالى مع ذلـك لم يؤاخـذ إخوة يوسف وغفر لهم ماارتكبوه .

وأما كلمات القطب وأبي يحي فقـد وردت في أميري المؤمنين عثمان وعلي ـ خاصة وأكثرالشغب واللغط الذي يوجه إلى الإباضيـة في موضوع الصحابة إنما يـدور حول الإمـامين العظيمين والصهرين الكريمين ولذلـك فـإنـه ممـا يتم بـه منـاقشـة هـذا الموضوع الهـام استعراض كثير من المناقشة القيمة التي جرت على قلم الشيخ سعيد التعـاريتي في رده على الشيخ مصطفى بن كـامـل الطرابلسي فقـد ناقش الثعاريتى فيه موضوع الصحابـة ـ ولا سيمـا موضوع الصهرين الكريمين ـ مناقشة رائعة أرجو أن يجد فيها القارئ متعة ومقنعا .

قال الثعاريتى في كتابـه (المسلـك المحمود) ابتـداء من صفحـة 18 ما يلي :

«والعجب كل العجب مما نسبـه ـ ابن كـامل بنمصطفى ـ إلينـا تجاهلا وظلما ،وتسلطا وشتما ، حتى أطال سنان لسـانـه ، وقـال : كفَّروا عليا ـ بزوره وبهتانه ، مع أن اعتقادنا في الصحابة رضي اللـه عنهم أنهم عـدول أتقيـاء ،بررة أصفيـاء ، قـد اختـارهم اللــه من بين الأنام ، لصحبة نبيه عليه الصلاة والسلام .» وبعد سطور يقول :

«وكيف يجوز لمن يؤمن بالحي الـذي لا ينـام ، أن يكفر صهر نبيه عليه السلام ، الذي لم يسجد قط للأصنام .»

وبعد أن يذكر عددا من الآيـات الكريمـة التي قيل إنهـا نزلت في الإمام أو في آل البيت وكـذلـك الأحـاديث الشريفـة ، والآثـار التي وردت في الصحابة يقول :

«إلى غير ذلك من الآيات البينـات ، والأحـاديث المرويـات ، والآثار المأثورات ، الدالة على فضله عموما وخصوصا ، وكيف لا ؟

وقد كان أفصح من تنفس وتلا ، وأكثر من شهد النجوى ، سوى الأنبياء والنبيء المصطفى ، صاحب القبلتين ، فهل يوازيه أحد وهو أبو السبطين ؟ مع أن كتبنا ـ ولله الحمد ـ طافحة بالرواية عنه ، وبالثناء عليه .»

ثم استشهد بما كتبه البدر التلاتى في كتابه (نزهة الأديب ، وريحانة اللبيب) ،ثم استشهد بأبيات من ديوان التلاتي منها :

بنت الرسول زوجها وابناها    أهل لبيت قد فشى سناها
رضى الاله يطلب التلاتي    لهم جميعا ولمن عناها

ثم استشهد بأبيات للإمام الحضرمي منها :

بلى كان في أم القرى اليوم قائم    أغر من الأشراف ماضي العزائم
له عنصر صافي النجار ومنصب    تعرق في فرعي علي وفاطم

ثم استشهد بأبيات لابي حفص عمرو بن عيسى التندميرتي منها :

وعلى الهادي صلاة نشرها    عنبر ـ ما خب ساع ورمل
وسلام يتوالى ـ وعلى    آله والصحب ما الغيث هطل
سيما الصديق والفاروق والجامع    القرآن والشهم البطل

ثم بعد ذلك نقل فصلا رائعا في الموضوع للشيخ أبي ستة ننقل منه ما يلي :

«فإذا تقرر في ذهنك ما حكيناه ، واتضح لك ما استدللنا به وتقلناه ، علمت منه أن التعلق بما شجر بينهم رضوان الله عليهم أجمعين ، تكلف وفضول لمن لا يعلم ذلك ،حيث كان مما يسع جهله ، وقد وجد في الإعراض عن ذلك سبيل منقول عن العدول ،فلم يبق في حقهم حينئذ إلا الجزم بالعدالة لأصلها فيهم ، من كونهم كلهم أئمة عدولا يقتدى بهم كما نقل ذلك عن الرسول ﷺ والإعراض عما شجر بينهم .»

أحسب أن هذا يكفي في توضيح رأي الإباضية في الصحابة رضوان الله عليهم ولا سيما في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهو كذلك كاف ـ فيما أرى ـ للرد عمن يتهم الإباضية ببغض الصحابة أو بعض الصحابة .

وما أحسب مسلما يمتلئ قلبه بالإيمان بمكن أن يجد بغض أي شخص من الصحابة طريقا إلى قلبه ، ولا شك أن أدنى أولئك الجمع منزلة هو أجل وأعظم وأشرف من أعلانا منزلة ، وأرفعنا مقاما ، ولولم يرتفع به إيمانه وعقيدته إلى محبة رسول الله ﷺ ومحبة أصحابه وآله أجمعين . فلا أقل من أن يتأدب مع رسول الله ﷺ ويستمع إليه في قوله : **(إذا وصلتم أصحابي فكفوا )** وقوله عليه السلام : **(دعوا لي أصحابي)** وإذا لج بأحد العناد فلا أقل من أن يقتدي بصاحب رسول الله ﷺ عبد الله بن عمر حين سئل عن أميري المؤمنين عثمان وعلي ، فتلا قوله تعالى : ﴿**تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون**﴾ أو يستمع إلى كلمة أميرالمؤمنيں عمر بن عبد العزيز حين سئل عما شجر بين الصحابة فقال كلمته الرائعة : «تلك دماء طهر الله منها أيدينا فلا نلوث بها ألسنتنا »

وفي ختام هذا الفصل أحب أن أقول إن موضوع الصحابة رضوان الله عليهم أجل من أن يكون موضوعا للمهاترات ، وحديثا للمشاغبات ، ودعوة من دعوات العصبيات ، فأصحاب رسول الله ﷺ هم أولياء كل مؤمن صادق ، وهم أعداء كل منافق ، وكما لا يحل لمؤمن أن يحمل لهم ذرة من البغضاء لايحل له كذلك أن يحارب المسلمين بهم ، ويزرع الفتنة بين صفوف المؤمنين بدعوى محبتهم والغيرة عليهم ، وإذا كان في المسلمين من أي مذهب كان

من يحمل لأصحاب رسول الله ﷺ أو لأحدهم أي معنى لا يليق بجلال مركزهم وشرف صحبتهم فإن عليه أن يطهر قلبه بالتوبة والاستغفار وأن يغسل دنس البغضاء بمحبتهم وولايتهم . فإنه لا ألأم ولا أشد كفرانا ومعصية من إنسان يتطرق إلى قلبه شيء من بغض من أحبه الله ورسوله قبل ثلاثة عشر قرنا .

## الحكم في نظر الإباضية

يقول أبو الحسن الأشعري في مقالاته ص 189 ما يلي :

«الإباضية لا ترى اعتراض الناس بالسيف ، لكنهم يرون إزالة أئمة الجور ، ومنعهم من أن يكونوا أئمة بأي شيء قدروا عليه ، بالسيف أو بغيره .»

وترددت هذه الكلمة على أقلام أكثر من كتب عن الإباضية ، معتمدا على غير مصادرهم ، وكما ترددت هذه الكلمة في تصوير حرص الإباضية على إزالة سلطان الجور بأي شيء قدروا عليه ترددت كلمة أخرى عنهم مناقضة كل المناقضة لهذه الفكرة ، وهي زعم بعض كتاب المقالات أن الإباضية لا يرون وجوب إقامة الخلافة ولكن تردد هذا الزعم كان أقل انتشارا وشيوعا ثم نسب إلى فرقة نسبت إلى الإباضية .

وللرد على الإشاعتين السابقتين أضع بين يدي القارئ الكريم ما يلي :

قال قطب الأئمة الإمام محمد بن يوسف طفيش في غير موضع من كتبه ما يلي :

**«ونحن بعد لا نقول بالخروج على سلاطين الجور الموحدين ،ومن نسب إلينا وجوب الخروج فقد جهل مذهبنا .»**

ويقول العلامة نور الدين السالمي في شرحه على مسند الإمام الحافظ الربيع بن حبيب مايلي :

«والإمامة فرض بالكتاب والسنة والإجماع والاستدلال .» ثم استمر في إيراد الحجج على وجوبها من مصادر الشريعة كما ذكر .

لعل القارئ الكريم يدرك بعد هذا أن الإباضية يرون أنه لا بد للأمة المسلمة من إقامة دولة ، ونصب حاكم ، يتولى تصريف شئونها ،فإذا ابتليت الأمة بأن كان حاكمها ظالما فإن الإباضية لا

يرون وجوب الخروج عليه ، لا سيما إذا خيف أن يؤدي ذلك إلى فتنة وفساد ، أو أن يترتب على الخروج عليه ضرر أكبر مما هم فيه ، ومعنى هذا أن كلا ممن يزعم أن الإباضية يوجبون الخروج على الأئمة الجورة بأي شيء قدروا عليه . ومن يزعم أن الإباضية يجيزون أن تبقى الأمة المسلمة بدون دولة . كلا هذين الزعمين خطأ وجهل بالمذهب الإباضي وقواعده .

الإباضية يرون أن من واجب المسلمين أن يقيموا دولة عادلة تسير على منهج الشرع الإسلامي ، فتنفذ أحكام الله ، وتقيم الحدود ، وتصون الحقوق ، وترد المظالم ، وتحفظ الثغور ، وتحمل دعوة الإسلام إلى بلاد الكفر ، فإذا كانت الدولة القائمة جائرة ، وكان في إمكان الأمة المسلمة تغييرها بدولة عادلة دون إحداث فتن أكبر تضر بالمسلمين ، فإنهم ينبغي لهم تغييرها ، أما إذا كان ذلك لا يتسنى إلا بفتن وأضرار ، فإن البقاء مع الدولة الجائرة ومناصرتها في حفظ الثغور ومحاربة أعداء الإسلام ، وحفظ الحقوق ،. والقيام بما هو من مصالح المسلمين وإعزاز كلمتهم ـ أوكد وأوجب ـ ولا ينبغي هدم حكم قائم إلا إذا تأكدت الإستطاعة للقيام بحكم خير منه دون حدوث ما يخشى على المسلمين أو يلحق بهم أضرار تفوق ما هم عليه من أضرار .

ذكر أبو يعقوب الوارجلاني في الدليل أنه دعا عبد الله بن إباض إلى اجتماع في منارة مسجد البصرة لتنظيم حركة خروج على الدولة القائمة حينئذ ، فسبقهم إلى المنارة ـ مكان الاجتماع ـ وجلس ينتظر حضورهم وهو يستمع إلى تحنين المؤذنين ،ورنين المتعبدين ، وصنوف الأذكار في الأسحار ، فلما حضر أصحابه قال لهم : لست منكم في شيء . أعلى هؤلاء يجوز الخروج والاستعراض ؟ ثم ذهب وتركهم .

هذه الحادثة تعطي صورة لرأي الإباضية في الخروج على الحاكم الظالم أو إمام الجور.

يرى الإباضية عندما تكون الدولة القائمة جائرة أنه يجب على المسلمين أن يسمعوا لها ويطيعوا في غير معصية الله ، وعليهم أن يحاربوا معها أعداء الإسلام وأن يدفعوا لها ما تتطلبه ظروف الحرب من أموال ودماء ، وأن يساعدوها في حفظ الأمن وإيصال الحقوق إلى أصحابها ، والقيام بمشاريع المنافع العامة كالتعليم والصحةوغير ذلك ، وعليهم أن يمسكوا أيديهم عن المعاونة على الظلم . أو أن يكونوا أداة للظلم . فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وعلى جميع الأحوال فإنه يجوز للمسلمين الخروج عليها أو الشراءما دامت الدولة . . . ظالمة هذا هو رأي الإباضية في قضية الحكم ونستطيع أن نلخصه في العبارات الآتية :

يجب على الامة المسلمة أن تقيم دولة عادلة فإذا كانت الدولة القائمة جائرة جاز البقاء تحت حكمها وتجب طاعتها في جميع ما لا يخالف أحكام الإسلام على أنه ينبغي للمسلمين أن لا يستنيموا على الظلم وإنما ينبغي لهم أن يحاولوا تغيير الحكم إذا كان ذلك لا يسبب في إحداث أضرار جسيمة بالأمة هذا من حيث العمل ، أما من حيث النقد أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهذا ما لا يجوز أن يتوقف أو يسكت عنه مسلم حريص على إسلامه .

ويقرب أن يكون رأي الإباضية في موضوع قيام الدولة الإسلامية أنه فرض كفاية . فإن انتصبت دولة باسم الإسلام في مكان أجزأ ذلك عن الباقين فإذا كانت عادلة وجب عليهم الدخول تحت حكمها ، ومساعدتهاعلى مهامها وإن كانت جائرة كانوا بالخيار ما لم يؤد موقفهم إلى فتن تضر بالمسلمين .

أما مسلك الإباضية بالنسبة إلى الحكم في مجرى التاريخ فقد كان كما يلي :

عندما انحرف الحكام عن منهج الخلافة الرشيدة الى الملك العضوض ، وأصبحت الدولة مستبدة مستغلة جائرة حاول المسلمون ومنهم الإباضية رد هذا الانحراف ، وإرجاع الحكم إلى منهجه القويم ، إما برجوع الملوك القائمين والحكام المساعدين لهم إلى التمسك بنظام الإسلام في الحكم ، وإما بتغيير الدولة نفسها وقلب نظام الحكم ، ولكن الامة الإسلامية - ككل - لم تنجح في ذلك لأن نظام الحكم الملكي العضوض قد توطن واستقر .

واستمر الإباضية كما استمر غيرهم في نقد الوضع القائم وإظهار انحرافه في المجتمعات الخاصة والعامة ، وحاولوا أن يقوموا بتجارب خاصة لإقامة حكم الله . فأقاموا بالفعل دولا اتسمت بالتزام السير في المنهج الإسلامي ولكن تلك الدول لم تستقر بسبب السهام التي وجهتها إليها السياسة المضادة ، بمختلف الأساليب .

فقد كان هناك ناس عاشوا في عز الإمارة وبذخها ، واستمرأوا طعمها ، وألفوا جورها ، واعتادوا تلك النظم القائمة ، وأصبحوا لا يروقهم أن يعيشوا تحت حكم عادل يمسك أيديهم ، ويحزم بطونهم ، ويساوي بينهم وبين غيرهم من الناس ، ولعل أصدق شاهد على هذه الصورة لا بالنسبة لفرقة من فرق المسلمين ولكن بالنسبة للأمة الإسلامية جمعاء هو موقف أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز حين جمع بني أمية وطلب منهم أن يتخلوا عما بأيديهم من الأموال التي وصلت أليهم عن طرق غير عادلةبسبب القرابة التي تربطهم بملوك وأمراء بني أمية السابقين ، فامتنعوا عن التخلي عنها فقال لهم : «وأيم الله لولا أن تستعينوا بمن أطلب له حقه من هذا المال علي فتقاتلوني بهم ما خرجتم منها أو تتركوه .»

فرجال السياسة في الدولة الجائرة لا يرضيهم أن يقوم العدل في دولتهم ولا حتى أن يقوم في دولة بجانبهم ، لأن الحكم العادل كفيل بأن يكشف للناس عن مساوئ حكمهم وأن يطلق ألسنتهم بالنقد وربما بالنقمة ثم بالثورة ، ولذلك فهم يجندون كل ما عندهم من قوة وإمكانيات لإخراس الألسنة المنتقدة ، والأيدي المتحركة في دولهم القائمة وللقضاء على أي حكم نظيف ، يقوم إلى جانبهم بكل أنواع الحرب ، من كيد ودعاية كاذبة ، وتشويه للحقائق ، وتشنيع ، وتعذيب وضرب بالسيف إن اقتضى الأمر ذلك في نظرهم .

رأى الإباضية أنه ما دام هذا النموذج من الدول موجودا ، وأنه ليس في الإمكان القضاء عليه ،والإتيان بحكم خير منه ، فعليهم أن يجتنبوا المجال السياسي ، وأن يبتعدوا عن كراسي الحكم ،وأن يتركوها للمتنازعين عليها ، المتحاربين بسببها ، وقد وقفوا هذا الموقف وسلكوا هذا المسلك ، فلم يقم منهم قائم يدعو لنفسه أو يعمل لغيره ، أو يساعد أحدا على الوصول إلى الحكم منذ أواخر القرن الثالث الهجري ،وقد واتت فرص كثيرة لبعضهم لو أراد أن يستغلها لنفسه . أو يساعد عليها غيره ، للوصول إلى الحكم ، أو تكوين الدول أو الحصول على الولايات والإمارات ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك . وعندما اقترح مقترحون على بعض الزعماء أن يبايعوهم بالإمارة وأن ينطلقوا بالدعوة لهم رد عليهم أولئك الزعماء بأنه لا جدوى من ذلك وأن الأضرار التي تنجم عن تلك الحركات أكثر مما يتوقع منها من فوائد وأيد العلماء هذا الاتجاه فأعرضوا نهائيا عن فكرة الوصول ألى الحكم أو العمل على تغييره ، ووقفوا هذا الموقف السلبي منذ أواخر القرن الثالث الهجري إلى اليوم .

ولا شك أنه يجب علي هنا أن أوضح للقارئ الكريم أن هذا الموقف كان لإباضية المغرب الإسلامي (شمال إفريقيا) أما الإباضية في عمان فقد بقيت عندهم الدولة قائمة مستقلة عن دور الخلافة منذ انتهاء الخلافة الرشيدة إلى الإحتلال الإنجليزي في هذا العصر ،ما عدا فترات قصيرة جدا سقط فيها الحكم في عمان .

ولقد كان الحكم في عمان يجري على منهج نظيف يشبه الخلافة الرشيدة في فترات طويلة ، وكان يجري أحيانا على غرار الحكم الظالم والملك العضوض من الظلم والاستبداد .فعندما تحس الأمة بقوتها تقوض أركان الحكم المستبد وتعلن الخلافة ما شاء الله وقد يقوم سلاطين الجور فينحرفون بالحكم .

والآن وقد يسرالله للأمة الإسلامية طرد الإستعمار المادي من أغلب أراضيها فلعله سبحانه ييسر لها أن تطهرها أيضا من جميع مخلفاته وبقايا أرجاسه .

أما بقية البلاد الإسلامية التي لا تزال ترزح تحت أعباء الاستعمار والاحتلال سواء كان ذلك من أبناء صهيون وأعوانهم في فلسطين أومن عبدة البقر في الهند والباكستان أو من حملة الصليب الحاقد وأتباع الوثنية الضالة في مختلف بقاع الأرض من إفريقيا وأمريكا وغيرهما من بلدان العالم . فإنه لا أمل لقيام الحكم الإسلامي بها إلا إذا أدرك المسلمون جميعا واجبهم ، وعلموا أن فريضة الجهاد لا تؤديها الأمة المسلمة بأقلام تكتب على الصحف وأحاديث تتناثر في المجامع ،وأكف تشتعل بالتصفيق ، وحناجر تعلو بالهتاف ، وإذاعات مرئية تزخر بعرض الصور ، وشعوب تتمنى وتحلم ، ومشاعر وعواطف تهتاج وتتحمس ثم تسكن وتبرد ولكن فريضة الجهاد دائما تؤديها الأمة وهي تقف صفا واحدا تذوب فيه الفوارق والحزازات والقوميات والمصالح القطرية ،

وشهوات الحكم ، لتندفع قوة واحـدة هـائلـة هـادرة ، تـدك كل مـا يعترض سبيلها ، لا يثنيهـا دم يتـدفق ، ولا مـال ينتشر ، ولا عـدد ينقص ،ولا خسـائر تقـدر أولا تقـدز بحسـاب ، وإنمـا تمضي وهي تـؤدي رسـالتهـا حتى تحقـق النصر أو الفنـاء بـالفعـل لا بـالقـول ، وبالحقيقة لا بالأمل وعلى الميدان لا على شاشة التلفزيون .

**﴿ولا تهنــوا ولا تحــزنــوا وأنتم الأعلــون إن كنتم مـؤمنين ، إن يمسسكم قرح فقـد مس القـوم قرح مثلـه ، وتلك الأيام نداولها بين الناس ، وليعلم الله الـذين آمنوا ، ويتخذ منكم شهـداء ، واللـه لا يحب الظـالمين ،وليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين ، أم حسبتم أن تـدخلوا الجنــة ولمــا يعلم اللـــه الــذين جــاهــدوا منكم ويعلم الصابرين .﴾** آل عمران 142 .

﴿ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كمـا تــألمــون ، وترجــون من اللــه مـــا لا يرجــون ، وكـــان اللـــه عليما حكيما .» النساء 154 .

## حكم الدار

يقول أبو الحسن الأشعري في كتابه : «مقالات الإسلاميين» الجزء الأول طبعة مكتبة النهضة المصرية ص 171 ما يلي :

«وزعموا أن الدار - يعنون دار مخالفيهم - دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار كفر يعني عندهم .»

ثم ترددت هذه الكلمة على أقلام أكثر من كتب في مقالات الفرق قديما وحديثا ، تارة بنفس اللفظ وتارة بتغيير بسيط ، كما جاء في الملل والنحل للشهرستاني في صفحة 213 ما يلي :

«وقالوا إن دار مخالفيهم من أهل الإسلام دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي .

فأنت ترى أيها القارئ الكريم أن العبارة واحدة غير أن الأشعري استعمل كلمة الكفر ، والشهرستاني استعمل كلمة البغي بدلا عنها .

وهكذا اشتهر هذا القول على هذا الإجمال مع كتاب المقالات ينقلونه واحدا عن واحد إلى عصرنا الحاضر - ربما دون فهم عند بعضهم - ويهمني أن أوضح للقارئ الكريم في بداية هذا الفصل أن كتاب المقالات يربطون بين كلمة المخالفين ومعسكر السلطان وبين الكفر والبغي كأنهما شيئان متلازمان ، بينما يرى الإباضية أنه ليس هناك ارتباط بين موضوع دار السلطان وما يتصف به من عدل أو بغي وبين مذهبه أو مذهب من يكون تحت حكمه . وسوف أحاول في هذا الفصل أن أعرض صورة لحكم ما يطلق عليه الفقهاء كلمة الدار عند الإباضية ثم عرض في فصل آخر صورة لما ينبغي أن يجري عليه التعامل بين المختلفين في المذهب عندما يكون السلطان على مذهب أحدهما أن يكون على مذهب غير مذاهب المحكومين جميعا .

عندما يتحدث فقهاء الإباضية عن الدار يرون أنها ـ أولا ـ تنقسم إلى قسمين : دار إسلام ، ودار كفر . فدار الإسلام هي كل وطن تسكنه أمة مسلمة وتتولى الحكم فيه دولة مسلمة ، تنتسب إلى الإسلام وتتسمى به ، مهما كان مذهب السكان ، أو مذهب الحاكم .

ودار الكفر هي كل وطن تسكنه أمة كافرة . وتتولى فيه الحكم دولة لا تدين بالإسلام سواء كانت كتابية أو وثنية أو علمانية أوملحدة كما هو الحال في بعض الدول في الوقت الحاضر .

والصور التي تكون عليها دار الإسلام لا تخرج عما يلي :

1 ـ الوطن يسكنه مسلمون على أي مذهب إسلامي كانوا والسلطان شرعي بلغ إلى منصة الحكم حسب الأسس التي وضعها الإسلام لذلك ، ثم تقيد بالمنهاج الإسلامي في الحكم ، وتوافرت فيه الشروط المطلوبة للحكومة العادلة ، والكفاءات اللازمة لأمير المؤمنين أو خليفة المسلمين .

في هذه الصورة الدار دار إسلام وتوحيد وعدل ، ومعسكر السلطان معسكر إسلام وتوحيد وعدل ، وطاعته واجبة ،والخروج عنه فسوق ، لأن هذه الحالة هي الحالة الكاملة التي يجب أن تكون عليها الأمة المسلمة .

2 ـ الوطن تسكنه أمة مسلمة على أي مذهب كانت ، وصل فيها السلطان إلى الحكم بطريق لم يستكمل الشروط المطلوبة لاختيار الحاكم ولكنه بعد أن استلم الحكم التزم الإسلام ، وحكم بالعدل ، ونفذ أحكام الله ، وجرى حسب قوانين الشريعة ، وسار السيرة النظيفة المطلوبة في أمير المؤمنين النزيه .

في هذه الصورة أيضا تعتبر الدار دار إسلام وتوحيد وعدل ، ومعسكرالسلطان معسكر إسلام وتوحيد وعدل . وطاعته واجبة والخروج عنه فسوق ، أما وصوله إلى الحكم فإن كان بتولية غيره له كما كان في الأنظمة الوراثية فلا تثريب عليه وإن كان بمساع منه غير مشروعة فلا شك أنه أثم في ذلك ولعل الله تبارك وتعالى يغفرها له بنيته الحسنة وبالتوبة منها إن لم تتعلق بها حقوق المخلوقين فإن تعلقت بها حقوق المخلوقين فالتوبة والتنصل من الحقوق مع النية الحسنة ونفع الأمة أسباب كافية للمغفرة إن شاء الله .

3 ـ الوطن تسكنه أمة مسلمة يصل فيه السلطان إلى الحكم بالأسلوب الإسلامي مع مراعاة كافة الشروط ولكنه بعد أن يتربع على كرسي الحكم ، ويأخذ على الناس المواثيق والعهود ، ينحرف عن سنن العدول ، ولا يلتزم بأحكام الإسلام .

في هذه الصورة تكون الدار دار إسلام وتوحيد وعدل . أما معسكر السلطان فهو معسكر إسلام إلا أنه معسكر بغي وظلم ـ وطاعة السلطان فيما يوافق أحكام الإسلام ، وجهاد العدو ، وإقرار الأمن والنظام ، وإيصال الحقوق إلى الناس ـ واجبة ولا تجوز طاعته في معصية ، وينبغي أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر ومطالبته باتباع أحكام الله ، ويجوز الخروج عليه وتغيير حكمه لإقامة دين الله ، واختيار من يصلح لتولي أمور المسلمين إذا كان ذلك لا يسبب فتنة تنتج عنها أضرار أكبر من الحالة التي هم عليها .

4 ـ الوطن تسكنه أمة مسلمة يثب إلى الحكم فيه سلطان بطرق تختلف عن أنظمة الإسلام لاختيار الحاكم ، ثم لا يتقيد بأحكام الإسلام ، ولا يسير بسير العدول من أهله .

في هـذه الصـورة تعتبر الـدار دار إسـلام ومعسكر السلطـان معسكر إسلام إلا أنه معسكر بغي وظلم وعدوان . وطاعته فيما أمر الله به وجهاد العدو واجبـة ، والنقمـة عليـه ، والـدعوة إلى الخروج عنه ، والعمل على الإطـاحـة بحكمـه جـائزة بشرط ألا تحـدث فتن تلحـق بـالأمـة أضراراً أكبر من المصـالـح المتـوقعـة والفـوائـد التي ينتظرونها من قيامهم عليه . ويرى الإباضيـة في جميع صور الحكم المنحرف ـ أنه يجوز الشراء ـ مهمـا كـانت النتـائج ـ وهو أن تخرج جمـاعـة من النـاس يتجـاوزون أربعين رجـلا ينتقـدون الفسـاد ، ويبينون للناس ما عليه الدولة من الانحراف ، وما عليه الحكـام من البغي والظلم ، ويدعونهم إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . فإن عارضتهم السلطة بالقوة جاز لهم أن يردوا عليهـا بـالقوة والعنف ولكنهم على جميع الأحوال لا يجوز لهم أن يخيفوا النـاس ، ولا أن يروعوا الآمنين ، ولا أن يعترضوا سبيل أحد أو يعتدوا على أحـد ، ولا أن يفرضوا حتى ضيافتهم على أحد ، فإن فعلوا شيئـا من ذلـك انتقلوا من حكم الشراء إلى حكم الحرابـة . وذلـك لأن مبـدأ الشراء هو مقاومة الظلم في أجهزة الدولة المنحرفة بالـدعوة أو بـالعنف إن اقتضى الأمر ذلك دون التعرض للناس بسوء .

هـذه هي الصـورة المعروفـة عن الـدار وعن معسكر السلطـان عنـد الإباضية وهم عندما يطلقون على معسكر السلطان أنـه معسكر بغي أو على السلاطين أنهم سلاطين جور لا يقصدون بـذلـك المخـالفين لهم في المـذهب فقـط ، وإنمـا يقصـدون بـذلـك جميـع الأجهـزة الحـاكمـة التي انحرفت عن دين الله فلم تعمل بـه سـواء كـانت من الاباضية أو من غيرهم . ومن أراد أن تبرز له هـذه الحقيقـة واضحـة فعليـة أن يرجع إلى كتب التـاريـخ . ومن أقربهـا (تحفـة الأعيـان) للإمام نور الدين السالمي الذي أرخ لعمان منذ الفتح الإسلامي إلى

العصر الحاضر وقد كان حريصا في جميع ما كتبه عن الدول التي تعاقبت على حكم عمان ـ وكلها من الإباضية من أهل عمان ما عدا فترة قصيرة جداً في عهد الدولة الأموية زمن الحجاج ـ فكان يذكر الإمامة العادلة وكان يصف الباقي بسلاطين الجور ـ أو يطلق عليهم كلمة الجبابرة ، وعلى هذه الكلمة علق الإمام أبو إسحق أطفيش في أسفل الصفحة 107 من الجزء الأول بما يلي :

« والمراد بالجبابرة أمراء الإقطاع وملوك الطوائف ، وقد توالى على قطر عمان انقلابات من إمامة إلى ملوكية ومن ملوكية إلى إمامة ، فمنذ انقطاع الخلافة الإسلامية تولى حكم عمان أئمة على طريقة الخلفاء الراشدين ، فمتى ضعف أمر الإمامة برزت إلى الميدان الملكية أو أمراء الطوائف وهكذا » . وقال في آخر التعليق : « وكلما ذكر المصنف الجبابرة فالمراد الولاة غير العدول » .

ولعل عبارة المؤلف في هذا الموضوع أكثر وضوحا فقد قال في تحفة الأعيان الجزء الأول ص 107 مايلي :

« ذكرت السير أن الجبابرة استولت على عمان بعد الجلندي فأفسدوا فيها ، وكانوا أهل ظلم وجور ، فمن هؤلاء الجبابرة : محمد بن زائدة ، وراشد بن النظر الجلنديان » . وقال بعد أسطر :

« وقد تقدم أنه من أقارب الجلندي » . أحسب أنه لا داعي للمزيد في هذا الموضوع .

هذه هي الصورة المعروفة عن الدار وعن معسكر السلطان في الأمة الإسلامية والإباضية يتحدثون عنها كما يتحدث عنها غيرهم .

أما العدو الذي أشرت إلى أن الإباضية يوجبون حربه حتى مع السلطان الجائر فإنما هو عدو الإسلام ، في الحروب التي تكون بين دولة مسلمة وأخرى كافرة ، لأن ذلك جهاد في سبيل الله لا

يتبغي لمسلم أن يتقاعس عنه . أما الحروب التي تقع بين دولتين أو طائفتين مسلمتين فإنما هي فتن القاعد فيها خير من القائم والنائم فيما خير من القاعد . والقائم خير من الساعي مالم تكن إحداهما باغية فيجب رد عدوانها دفاعا عن الحرمة والمال .

ويرى الإباضية أن على المسلم حقا للوطن الذي يعيش فيه يوحب عليه الدفاع عنه من أي مهاجم أو أي عدوان ما لم يكن هو في حكم المنحرف والمهاجم دولة عادلة تريد إقامة حكم الله وتطالبه بالدخول تحت رعايتها . والخضوع لنظامها . فإن عليه في هذه الحالة أن يستجيب وينضوي تحت لواء دولة ترفع منارة الإسلام ، وتحكم بشريعة الله ، وليس له أن يتلكأ في ذلك ويتباطأ

بقيت هنالك صور لوضع شاذ وقعت في أزمنة مختلفة التمس لها الفقهاء أحكاما وقرروها لها من ذلك مثلا : أن يكون الوطن إسلاميا وتتغلب عليه دولة مشركة تحكمه بالحديد والنار . كما وقع في ليبيا إبان الحكم الإيطالي وفي تونس والمغرب والجزائر إبان الحكم الفرنسي ، وفي مصر إبان الحكم الإنجليزي وفي هذه الحالة تعتبر الدار دار إسلام ، ومعسكر السلطان معسكر كفر .

هذا ملخص رأي الإباضية في الحكم فهم حين يتحدثون عن معسكر السلطان ينظرون إلى نوعية الحكم لا إلى مذهب السلطان ما لم يكن السلطان مشركا . وعندما يكون السلطان إباضيا ويكون جائرا فإن الحكم عليه أن معسكره معسكر إسلام ولكنه مع ذلك فهو معسكر بغي وظلم وعدوان تماما كما يحكمون على غيره من سلاطين الجور من المذاهب الأخرى

وقد غابت هذه الحقيقة عن أكثر من كتب عن رأي الإباضية في الموضوع دون الرجوع إلى مصادرهم وأمسك بكلمة (مخالفيهم) كأنها لولب سحري يدور معها في كل مجال .

بعد كل هذا أحب أن أضع بين يدي القارى صورا مما قاله العلامة أبو يعقوب الوارجلاني عن هذا الموضوع حتى يتأكد القارئ من رأي الإباضية وموقفهم .

يقول أبو يعقوب الوارجلاني في كتابه الدليل والبرهان ص 45 من الجزء الثالث ما يلي :

«والذي ذكرناه افي الملوك المتدينة لم نقتصر فيه على علي ومعاوية دون أخلافهم بعد ،بل الحكم فيهم واحد ، أهل ديانة لما أظهروا على أيديهم من الجمع والجماعات ، والأذكار والصلوات ، والنسك والعبادات ، وظهور الشرائع الإسلاميات ، وعمارة الصبيان المحاضر لقراءة القرآن ، وظهور الغزو والجهاد ، في جميع البلاد ، والثغور العباد ، والدعاء الى الله والى طاعته ، وظهور عبادته .»

ويقول أبو يعقوب في نفس الكتاب ونفس الجزء ص 46 ما يلي :

«وليس في إن ظهر فجور الملوك في ذات أنفسهم ، وظهرت المناكر على أيديهم ما يخرجهم من ملة الإسلام ، بل هم من أهل الملة وإن كانوا أهل سوء ، ومن مناقبهم أنهم امنوا السبل والطرقات ، وجبوا الفيء والخراجات ، ونصبوا القضاة والحكومة »

وبعد أسطر يقول :

«وصنيع جابر بن زيد رحمه الله حين تخلف عن الجمعة فقال : اللهم لك ألا أعود » ومن وراء ذلك أخذه العطايا من الحجاج وشبهه ومطالبتهم بها ، وولاية الفتوى لهم والمساحات ، وولاية شريح القضاء ، وغيرهم من أهل العلم كثير .»

ويقول في نفس الكتاب ونفس الجزء ونفس الصفحة ما يلي :

«وأما السلاطين الجورة فهم الذين تغلبوا على الناس ، لا يراعون شرعا ولا يدعون إليه ، ولا يعملون به ، وعطلوا الزكاة والصدقات ، والعشور والخراجات ، ولا يهتمون بالأقضية والحكومات ، ولا بإقامة الحدود والقصاصات ، وشرعوا لأنفسهم طرفا في إقامة ملكهم خلاف طرائق الشرائع ، وشيدوا القصور ، وبنوا الدور ، وحصنوها بالحرس والأعوان ، ويغيرون على البلدان .واستعملوا في جمع الأموال المغارم والقبالات ، واتخذوا الأعوان والكفاة ، وأظهروا شرب الخمور ، ولباس الحرير ، والمعازف والستور ،والجور في جميع الأمور .»

ثم ذكر أمثلة من سلاطين الجور في المغرب والأندلس وسجلماسة وملوك الدولة العبيدية في المغرب ومصر ثم قال :

«وأما المرابطون فهم أهل ديانة ، أو لهم يحي بن عمرو وأبو بكر بن عمر ،ويوسف بن تاشفين ، وعلي بن يوسف ، وآخرهم تاشفين بن علي ، حتى كشح الله تعالى هؤلاء كلهم بالمهدي وجنوده ، أهل التوحيد ، الموحدين برب العالمين ، فكان آخر العهد بهم .»

وقال العلامة أبو حفص عمروبن جميع في عقيدة التوحيد ما يلي :

فالسلطان العادل . فالواجب علينا ولايته وولاية كاتبه ووزيره وخازنه وجميع من كان تحت لوائه من المسلمين .»

ويقول :

«وبراءة السلطان الجائر وبراءة كاتبه ووزيره وخازنه ، وأما من كان تحت لوائه فلا .»

وقال قطب الأئمة في شرح النيل الجزء العاشر طبعة القاهرة ص 362 ما يلي :

«يحكم على أهل الدار ـ وهي في العرف الخاص موضع أو بلد أو حوزة ، ظهر فيه أو في البلد أو فيها أي الحوزة ـ حكم وسيرة إما من ذوي عدل أو جور ، سواء كان العدل من أصحابنا أو من غيرهم ،وكذا الجور .»

وقد ناقش الإمام أبو محمد عبد الله بن بركة موضوع السلطان الجائر مناقشة طويلة وإليك أيها القارئ الكريم مقتطفات منها ما بين صفحة 201 الى 204 من الجزء الأول من كتابه القيم الجامع طبعة عيسى الباروني .

أجمع أصحابنا على جواز الإقامة للمسلم في بلد قد غلب عليها الجبابرة ،وأن تعمر فيه الأموال ، وأن تزرع فيه الزرائع ، وتغرس فيه الأشجار ، مع علمه بأنهم يأخذون منه الأموال على سبيل الخراج ، من غير أن يستحقوا ذلك المال وأنهم يستعينون به على ظلمهم وبغيهم .»

ويقول بعد أسطر :

«تجوز للمسلمين الإقامة في أملاكهم في المواضع التي لم يأت في سكنها حظر من قبل الله عز وجل ، ويزرعون فيها ويعمرون الأموال ، ويغرسون الأشجار ، وإن كانوا يعلمون أن الجبابرة يأخذون منهم بسببها أموالا تؤدي إلى تقويتهم على ظلمهم ، إذا كانوا إنما يزرعون ويعمرون لنفع أنفسهم ، وستر عيالهم ، وإصلاح أحوالهم ، وللمسلمين أيضا ، ولكن إذا كانوا يزرعون ويعملون وينوون بذلك تقوية الجبابرة والمعونة لهم فهم عصاة لله في فعلهم .

وبعد سطور يقول :

«فإن قال :أفيجوز للمسلم أن يقيم معهم ويبايعهم ،قيل له نعم ! ما لم يعلم أنه غصب أو حرام ، أو أنهم يكرهونه على

تصويب الباطل ، ويلحقونه إلى إظهار شيء من الباطل ، فإن قال: أفيجوز للمسلم الغزو معهم ؟ قيل له نعم ! إن الله عز وجل أمر بذلك في كتابه أمرا عاما لقوله تعالى : ﴿**قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر .**﴾ وقال جل ذكره : ﴿**فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم**﴾ وقال تعالى : ﴿**قاتلوا الذين يلونكم من الكفار**﴾ وأيضا فإن القتال جائز بغير إمام . والله أعلم .»

أحسب أن هذا المقدار يكفي لتوضيح رأي الإباضية في الدار وفي معسكر السلطان ولم يبق إلا الحالة الأخيرة التي اعتبرناها حالة شاذة ،وضربنا لها الأمثلة بالاستعمار الإيطالي والفرنسي والإنجليزي لبعض البلاد الإسلامية وقد تحدث أبو يعقوب الوارجلاني على هذه الصورة أيضا وإلى القارئ الكريم مقتطفات مما جاء في كتاب الدليل والبرهان الجزء الثالث ص 74 وما بعدها قال :

«اعلم أنه لا يجوز أن يتخذ ـ المسلم ـ دار الشرك وطنا »

ثم يحتج لهذا الحكم ويذكر أسلوب التعامل مع المشركين ، ثم يقول :

«وإن افتتح المشركون بلاد المسلمين ، فأهل البلاد جائز لهم السكون معهم وتحتهم ، وتجري عليهم أحكامهم ، ولا يجوز لأحد ـ غيرهم ـ أن ينزلها وأن يتخذها وطنا من سائر الناس ، وإن خرج أحد من المسلمين من بلاده من خوفهم فهو مثل من لم يسكنها قط ، وإن كان المشركون أهل الكتاب كاليهود والنصارى فللمسلمين مخالطتهم ومبايعتهم ومؤاكلتهم ، ويأكلون ذبائحهم وسمونهم وإقطهم وجبنهم مالم يظهروا على حرام ، وكذلك طبيخهم وطعامهم وشرابهم وليس الخمور ـ وأن اتهموهم على النجاسة

فيتحرجوا ما قدروا ، ولا يتزوجون إليهم ولا يتسرون ولا ينكحونهم ، ويعاملونهم في أموالهم ولا يحذرون منها شيئا ، ولو كان أثمان الخنازير أو من أثمان الربا ،ولا يعاملونهم بالربا ، ولا يأكلون خنازيرهم ، ويدفعون عن بلدهم من أراد ظلمهم إلا عساكر المسلمين فلا يدفعونهم ، ويتقون من المجوس جميع ما يؤكل مما يخافون عليه النجاسة ، أو من السمون والأجبان والطبيخ وغير ذلك .»

ويطيل المؤلف في السلوك الذي ينبغي أن يسلكه المسلمون عندما يكونون في هذا الوضع الشاذ .

وبعد هذا أستطيع أن أعود فألخص الموضوع في الصور الآتية :

1 ـ الدار دار إسلام ومعسكر السلطان معسكر إسلام وذلك عندما يكون الوطن مسلما والأمة مسلمة والدولة مسلمة تعمل بحكم الله .

2 ـ الدار دار إسلام ومعسكر السلطان معسكر إسلام إلا أنه معسكر بغي وظلم وذلك :

عندما يكون الوطن مسلما والأمة مسلمة والدولة مسلمة لكنها لا تلتزم المنهج الإسلامي في الحكم .

3 ـ الدار دار إسلام ومعسكر السلطان معسكر كفر وذلك عندما يكون الوطن مسلما والأمة مسلمة والدولة الحاكمة دولة مستعمرة مشركة كتابية أو غير كتابية .

4 ـ الدار دار كفر ومعسكر السلطان معسكر كفر وذلك عندما يكون الوطن للمشركين تسكنه أمة مشركة وتتولى حكمه دولة مشركة .

## التعامل بين المتخالفين

تحدث الفقهاء عن الحكومات المذهبية ، أي عن السلوك الواجب على دولة تلتزم إجراء الأحكام على مذهب من المذاهب الإسلامية ، وكيف يكون موقفها بالنسبة لمواطنيها من بقية المذاهب ، وكذلك تحدثوا عن سلوك المواطنين إذا كانوا يتبعون مذهبا غير المذهب الرسمي للدولة ، وأستطيع أن ألخص رأي الإباضية في هذا الموضوع فيما يلي :

1 ـ عندما تكون الدولة ملتزمة لأحكام المذهب الإباضي فإن موقفها مع مواطنيها من المذاهب الأخرى أن تبين لهم نقط الخلاف وأن تدعوهم إلى ما تعتقده هي حقا وصوابا ، وسواءاستجابوا لها أو لم يستجيبوا فإن موقفها معهم لا يتعدى هذه الحال . ويجب أن تعاملهم في الحقوق والواجبات كما تعامل المواطنين الموافقين لها في المذهب ، لافرق ولا خلاف ، أما من دعا إلى فتنة سواء كان من موافقيها أو من مخالفيها فإنها تعذر إليهم فإن رجعوا فذلك المطلوب ، وإن أصروا على موقفهم استحلت قتالهم حتى يفيئوا .

2 ـ عندما يكون الإباضية مواطنين في دولة ملتزمة بمذهب غير مذهبهم فأن عليهم أن يخضعوا لقوانينها وأن يرضوا بأحكامها ولو كانت مخالفة لآراء مذهبهم وأحكامه ، ما دامت موافقة لأحكام مذهب الدولة التي تطبق على الجميع ، وعليهم أن يتعاونوا معها في كل شيء ما لم يكن معصية فإذا أمروا بمعصية فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق .

وقد ناقش العلامة أبو يعقوب الوارجلاني هذه المواضيع بشيء من الإسهاب والتفصيل والتمثيل . ومما قاله في كتابه الدليل والبرهان الجزء الثالث ص 53 ما يلي :

«والـذي ينبغي لأمير المؤمنين أن يستعملـه بينـه وبين أهـل الخلاف أن يـدعـوهم إلى ترك مـا بـه ضلـوا ، فـإن أجـابـوا اهتـدوا وصاروا إخوانا ولهم ما لنـا وعليهم مـا علينـا ،ونصير وإيـاهم شرعـا واحدا كما تقدم كما قال أبو حمزة المختار بن عوف : «النـاس منـا ونحن من الناس ، إلا عابد وثن وملكا جبارا ، وصاحب بدعة يـدعو النـاس إليهـا » وإن امتنعوا عن ذلـك دعونـاهم إلى أن نجري عليهم حكم الله تعالى من دفع الحقوق ، والخضوع لواجب الأحكام ، فإن أطاعوا بذلـك تركنـاهم على مـا هم عليـه ، ووجب لهم من الحقوق والأحكام ما يجب لنا وعلينا ، إلا مـا كـان من الاستغفـار فلا حق لهم فيـه ، مـا داموا متمـادين على مـا بـه ضلـوا ، ووسعنـا وإيـاهم العدل ، ولهم حقوقهم من الفيء والغنائم والصدقـات على وجوههـا ، ولهم علينا دفع الظلم عنهم كمـا يجب لسـائر المسلمين والعـدل في الأحكام ، والدفاع عنهم ، وإن غزوا معنـا فلهم سهـامهم كمـا لنـا ، ومن امتنع منهم ممـا وجب عليـه من الحقـوق أدبنـاه بمـا يقمعـه ، ويرده إلى سواءالسبيل ، وإن جاوز ذلك[1] سفكنا دمه ، واستحللنا قتاله ، وإن اعترفوا بطاعتنا وانفردوا ببلادهم وأجروا فيها أحكـامهم تركناهم ، وذلك ما لم يكن ردا على آية محكمة ، أو سنة قـائمـة ، ونستقضي عليهم منهم من يقوم بواجب الحقـوق عليهم ولهم ، ونقبـل قولـه في ذلـك على أسلوب القضـاة كلهم ، إذا كـان ممن تقول لهم ديانتهم ، ولم يمنعنا من ولايتهم إلا ما هم عليه ، ونـأخـذ منهم كل مـا يجب من الحقـوق ونردهـا في فقرائهم ، وذوي الحـاجـة منهم ، وإن اتهمنـاهم في شيء أعـذرنـا إليهم ، وننبـذ إليهم على سواء ، ولا نتركهم يظهرون منكرا بين أيـدينـا إذا كـان عنـدهم منكرا في

---

(1) يعني أنـه إن تجـاوز الامتنـاع عن أداء الحقوق إلى العمل بمـا يخـل بـالنظـام والأمن .

ديانتهم ، ونمنعهم أن يحدثوا في أيامنا ما لم يكن ، إلا أن يكون أمرا لا مكروه تحته ، فلنا الخيار .

وإن حاربناهم في هذا كله وهزمناهم فإنا لا نتبع مدبرا ، ولا نجهز على جريح ، وأموالهم مردودة عليهم ، إلا ما كان لبيت المال فإنا نجوزه على وجهه ، ولا نتورع عن جميع ما في أيديهم من المظالم عندنا إذا كان جائرا في مذهبهم ، وما كان في أيدبهم من مال بيت المال للمسلمين ، فإنا نأخذه ولا نرده إليهم ونصرفه في وجوهه ، وإن كان مظلمة رددناها إلى أهلها .»

ويقول بعد أسطر :

وإن قدرنا عليهم قتلنا منهم كل من قتل أحدا منا بعينه ،ولا نستعمل فيهم حكم المحاربين .»

ويقول بعد أسطر :

«ونصلي على قتلاهم ، وندفنهم ، ونجري المواريث بيننا وبينهم على وجوهها ، والعدد[1] والأموال والحرمات على وجوهها .»

وقد ناقش أبو يعقوب ـ أيضا ـ الصورة المعاكسة في الدليل والبرهان الجزء الثالث ص 61 فقال ما يلي :

إعلم يا أخي أني أريد أن أذكر كيف حال المسلمين مع أهل الخلاف وأهل التدين منهم ، ومع السلاطين الجورة الضالين ، ومع سائر المشركين ، إعلم يا أخي أن مذهب أهل الدعوة في الخروج على الملوك الظلمة والسلاطين الجورة جائز ، وليس كما تقول السنية أنه لا يحل الخروج عليهم ولا قتالهم بل التسليم لهم على ظلمهم أولى . قالوا وقد اختلفت الأمة في هذه المسألة على ثلاثة

(1) العدد جمع عدة وهي المدة التي تنتظرها المرأة بعد الطلاق أو وفاة زوجها ليحل لها التزوج من جديد .

أقوال : القولـة الأولى قـول أهـل الـدعـوة أنـه جـائـز الخروج عليهم وقتالهم ومناصبتهم ، والامتناع من إجراء أحكامهم علينا إذا كنـا في غير حكمهم ، وأمـا إذا كنـا تحت حكمهم فـلا يسعنـا الامتنـاع من كثير من أحكامهم ، وإن أردنا الشراء والخروج جاز لنا .»

وبعد هذا يذكر القول الثـاني بعـدم جواز الخروج مطلقـا مهمـا كان وضع الـدولـة القـائمـة وينسبـه إلى السنيـة حسب تعبيره ، ثم يـذكر القول الثـالث وينسبـه إلى الخـوارج ، وهـو وجـوب الخروج وحيلة الاستعراض . وبعد أن يذكر هذه الأقوال يعود إليها بالتفصيل ويتناول القول بالجواز بالتأييد والترجيح ، ويحتج له بأن الذين لم يقـولـوا بـه من حيث المبـدإ عـادوا إليـه من حيث العمـل ويحتـج لجوازه بعدة أحداث تاريخية يذكر منها : خروج التوابين عن يزيد وخروح عبـد الرحمن بن محمـد بن الأشعث عن الحجـاج ، وخروج كبـار التـابعين أمثـال الشعبي وسعيـد بن جبير وأضرابهم ، وخروج زيـد بن علي بن الحسين عن هشـام ، وخروج يحي بن زيـد بن علي .

وفي سياق الحديث ذكر مناظرة وقعت له مع أحد العلمـاء قـال في ص 63 من نفس الكتاب ما يلي :

«وقد جرى لي كلام مع الفقيه يحي ين أبي بكر بن الحسن بن الشيخ يوسف بن نفاث مناظرة في سجلماسـة في مثل هـذا : فقـال لي : أول من سن الخروج على السـلاطين أبـو بـلال مرداس بن أدية ، قلت لـه أن لـه في ذلـك أسوة حسنـة : فقـال : أو حسنـة ؟ فقلت أو سيئة ؟ فقال ومن هو ؟ قلت :طلحة والزبير . . . قال لي إن طلحـة والـزبير اجتهـدا فـأخطـآ قلت لـه : ولعـل هـذا اجتهـد فأصاب . قال لي : وأصاب ؟ قلت : ولعله اجتهد فأخطأ ! فقـال : الله يغفر للجميع .»

ويقول في نفس الصفحة ما يلي :

«وإن لم نخرج عليهم ، ورضينا بالكون معهم وتحتهم ، فجائز لنا ذلك ، ونعيش في كنفهم .»

بعد هذا أريد منك أيها القارئ الكريم أن تعود إلى مبدإ الفقرة الأخيرة لنناقش معا بعض ما جاء فيها .

إذا تأملت أول الفقرة تجد أن أبا يعقوب يذكر ثلاثة أنواع من السلطة قد تحكم المسلمين وهي :

1 ـ أهل الخلاف المتدينون .

2 ـ السلاطين الجورة الضالون .

3 ـ سائر المشركين :

وأنت ترى أيها القارئ الكريم أن أبا يعقوب لم يهتم بالقسم الأول فلم يتحدث عنه ولم يتعرض لموضوع الخروج عليه . وذلك لأنه يعلق جواز الخروج بالحكومة الظالمة لا بالحكومة المخالفة في المذهب فلم يتعرض بأي شيء للقسم الأول (أهل الخلاف المتدينون) أما القسم الثاني وهم السلاطين الجورة الضالون ـ من أي مذهب كانوا ـ من أهل الدعوة (الإباضية) أو من غيرهم من المذاهب الإسلامية الأخرى فيجوز الخروج عليهم ومناصبتهم العداء . ويجوز البقاء تحت حكمهم والرضا بالحياة في كنفهم .

أما القسم الثالث وهم سائر المشركين فقد كتب فصلا مطولا عنهم وعمن يكون تحت حكمهم من المسلمين .

وأحب أن أزيد هنا بعض إيضاح لموقف الإباضية عندما تكون الدولة ملتزمة لمذهب غير المذهب الإباضي ، وتجري الأحكام وفق مذهبها فلو رفعت قضية مما يختلف فيها المذهبان وجرى الحكم فيها بمذهب الدولة فإن الحكم يكون نافذا وصحيحا ، وتترتب عليه جميع الحقوق والواجبات ولو كان مخالفا لما عليه الإباضية .

وقد ذكر أبو يعقوب لذلك أمثلة في كتابه الدليل والبرهان صفحة 73 منها ما يلي :

«رجل كان تحت أحكام للمخالفين ، وغاب عن زوجته ، فأعذر القاضي إليه ، فلم يفعل ، فطلق عليه القاضي زوجته ، ما حكم هذه ؟ أهي مطلقة أو غير مطلقة ؟ فإن كانت غير مطلقة ، فهل له أن يلم بها ؟ ولا ينظر إلى حكم القاضي ؟ وتقع المواريث والحقوق والنسب أم لا ؟

اعلم أن هذه مطلقة وإن لم يكن في مأخوذ المسلمين[1] هذا الجواب ، فلا يحل له أن يلم بها ،ولا أن يقربها ، وقد سقطت جميع الحقوق التي بينهما ولها أن تتزوج غيره ، وتقع الحقوق ، بينها وبين زوجها الآخر ، وترثه ويرثها .»

وذكر مثلا آخر فقال في نفس الصفحة ما يلي :

«وكل حكم حكموه بالشاهد واليمين فهو ماض لنا وعلينا ، ولنا معاملتهم في جميع ما حكموه بالشاهد واليمين لنا وعلينا ، وتجري فيه المواريث على وجوهها .»

وبعد أسطر يقول في صفحة 74 ما يلي :

وأمّا ما يتعلق بالعبادات كالصلاة والزكاة والصوم والحج ، فليس إلى خلاف الإجماع سبيل ، كصوم الشيعة يصومون آخر يوم من شعبان ويفطرون آخر يوم من رمضان ، فهذا فاحش ، وأهل الدعوة[2] يكرهون القنوت في الصلاة .»

---

(1) أحيانا يطلق المصنف كلمة المسلمين ويريد بها الاباضية من باب إطلاق العام على بعض محتويات ويفهم ذلك من السياق والقرائن .

(2) كلمة (أهل الدعوة) هي الاصطلاح الذي يطلقه الإباضية على أنفسهم في الغالب .

وتحدث الإمام نور الدين السالمي عن آراء الإباضية في التعامل مـع غيرهم من أصحـاب المـذاهب ،نستطيـع أن نستخلص منـه ما يلي :

1 ـ نرى حق الـوالـدين ، وحـق ذي القربى ، وحـق اليتـامى ، وحـق المسـاكين ، وحـق أبنـاء السبيـل ، وحـق الصـاحب ، وحـق الجار ، وحق ما ملكت أيماننا أبرارا كانوا أو فجارا .

2 ـ نـؤدي الأمـانـة إلى من استـأمنـا عليهـا ، من قـومنـا[1] أو غيرهم .

3 ـ نوفي بعهود قومنا وأهل الذمة وغيرهم .

4 ـ نجير من استجارنا من قومنا وغيرهم .

5 ـ يأمن عندنا منهم الكافُّ عن القتال ، المعتزل بنفسه .

6 ـ ندعو إلى كتاب الله ،ومعرفة الحق وموالاة أهله ، ومفارقـة الباطل وعاداة أهله .

7 ـ من أنكر حق اللـه ، واستحب العمى على الهـدى ، وفـارق المسلمين وعاندهم ، فـارقنـاه وقـاتلنـاه حتى يفيء إلى أمر اللـه أو يهلك على ضلالته .

8 ـ من أنكروا حق اللـه ، وفـارقوا المسلمين ، وعـانـدوهم ، لا نستحـل سبي نسـائهم ، ولا قتـل ذراريهم ،ولا غنيمـة أمـوالهم ، ولا قطع الميراث منهم .

9 ـ لا نرى الفتك بقومنا ، ولا قتلهم غيلة في السر لأن اللـه لم يأمر به في كتابه ، ولم يفعله أحد من المسلمين .

10 ـ نرى أن مناكحة قومنـا ومواريثهم لا تحرم علينـا مـا داموا يستقبلون قبلتنا .

(1) كلمة قومنا يريد بها الإباضية أصحاب المذاهب الأربعة في الغالب وقد تطلق على جميع مخالفيهم من المذاهب بدلالة السياق أو القرائن .

11 ـ لا نرى أن نقذف أحدا ممن يستقبل قبلتنا بما لم نعلم أنه فعله .

12 ـ لا نرى استعراض قومنا بالسيف ما داموا يستقبلون القبلة .

13 ـ لا نرى قتل الصغار من أهل القبلة ولا غيرهم .

14 ـ لا نستحل فرج امرأة تزوجها بكتاب الله وسنة نبيه حتى يطلقها زوجها أو يتوفى عنها ، وتعتد عدة الطلاق أو الوفاة .

15 ـ لا نرى انتحال الهجرة من دار قومنا .

16 ـ لا نرى الولاية إلا لمن علمنا منه الوفاء بما وجب عليه من دين الله ،

17 ـ نبرأ من المصرين على المعاصي من أهل دعوتنا وغيرهم حتى يراجعوا التوبة ويتركوا الإصرار .

18 ـ نتولى من لم ندرك من المسلمين ولم نره متهما بشهادة المسلمين .

19 ـ نبرأ ممن لم ندرك من أئمة الظلم وممن لم نره منهم ، ومن أوليائهم ، بشهادة المسلمين .

20 ـ نرضى من ملوك قومنا أن يتقوا الله ، ولا يتبعوا أهواءهم ، ولا يجحدوا سنة ، ولا يصروا على ذنب بعد معرفة ، وأن يضعوا الصدقة والفيء حيث أمرهم الله .

21 ـ نرضى من السبابة هم الشيعة ، أن يتقوا الله ، ولا يفارقوا من لم يحكم إلا الله في أمر قد حكم الله فيه ، ولا يتولوا من ترك حكم الله رغبة عنه وحكم غير الله .

22 ـ ونرضى من الخوارج أن يتقوا الله : ولا يعشموا في دينهم ، ولا يرغبوا عن سبيل من هدى الله قبلهم ، وأن لا يتولوا قوما ويخالفوا أعمالهم ، وأن لا يفارقوا من سار بسيرة قوم يتولونهم .

23 ـ ونرضى من المرجئـة أن يتقـوا الله ربهم ، وأن يـؤمنـوا للمؤمنين في ولايـة من لم يـدركوا من المسلمين ، والبراءة ممن لم يـدركوا من أئمـة الظلم ، فيتولوا بشهـادتهم ، كشهـادة من يشهـدون اليوم عليهم بـالضلالـة . وأن لا يسموا الحكـام بغير مـا انـزل الله من أسمائهم .

24 ـ ونرضى من أهـل السنـة ، أن يتقـوا الله ، وأن يقروا بحكم القرآن ، ويـوقنـوا بـوعـده ، وأن يستحلـوا من أهـل البغي والعـداء والظلم ما أحل الله من فراقهم وقتالهم حتى يتوبوا .

25 ـ ونرضى من البدعيـة أن يتقوا الله ربهم ، وأن يعملوا بسنـة رسول الله ﷺ . ويتولوا على العمل بها . وإن ضعفوا عنها .

26 ـ ونرضى من سـائر قـومنـا أن يتقـوا الله ربهم ، ولا يجعلـوا حكمه تبعا لحكم قومهم ، وأن لا يتمسكوا بطاعة قوم يعصون الله ، فإن الله لم يأذن لأحد أن يعطي عهده من يعص أمره .

راجع تحفة الأعيان الجزء الأول . ابتداء من صفحة 81

ولعل القارئ الكريم ـ بعـدمـا عرضت عليـه ـ يرى أن الإبـاضي يعتبر جميع المسلمين من مختلف مذاهبهم إخوة لـه يتسـاوون معـه في الحقـوق والـواجبـات ، وهـو يعترف لهم بجميـع الحقـوق التي أوجبها الله للمسلم ويفي لهم بها ، ويطالبهم بجميع الواجبـات التي أوجبها الله على المسلم ويدعوهم إلى القيام بهـا ، ولا يتردد إلا في حق واحد وهو الاستغفار ، فهذا الحق ـ وحـده ـ يراه الإبـاضي حقـا خاصا بالمؤمن الموفي بـدين الله لايمكن أن يمنح للمتهـاون الـذي يرتكب المعصيـة ، سواء كـانت معصيـة فعل ، أو معصيـة ترك ، أو معصية تأويل . ـ مالم يتب منها ـ أما في غير هذا فـالمسلمون في جميع مذاهبهم متسـاوون في الحقوق والواجبـات ، اللهم إلا بـالنظر إلى من ارتكب مـا يخرجـه من الإسلام جملـة بمـا أجمع المسلمون

جميعا على اعتبارهم مخرجا من الملة كإنكار معلوم من الدين بالضرورة وهم في هذا لا يفرقون عن بقية المذاهب الإسلامية جملة وتفصيلا . ولم يبلغ به الحال ما بلغ الغلو والشطط ببعض المتفقهة حين منعوا الصلاة وراء وعلى مخالفيهم والدفن في مقابرهم والتناكح معهم وقد رأيت أمثلة من ذلك في صدر هذا الكتاب .

## المنزلة بين المنزلتين

قال المستشرق نللينوا :

«إلا أن هناك مسألتين اختلف فيهما مذهب الإباضية في شمال إفريقيا عن مذهب المعتزلة ، أولاهما بالضرورة هي تلك المتعلقة بالطريقة التي يعتبر بها مرتكب الكبائر : وإلا كان على الإباضية ،وهم خوارج ، أن ينكروا أصلهم إنكارا تاما إن شاءوا أن يعتبروا مرتكب الكبيرة المسلم مؤمنا كما فعل أهل السنة والجماعة ، أو إن قالوا بالمذهب القائل بأن مرتكب الكبيرة لا هو مؤمن ولا كافر بل هو في منزلة بين المنزلتين كما يقول المعتزلة . ولهذا فإن الشيخ عامر يقول في صفحة 120 : «ندين بأن لا منزلة بين منزلة الإيمان ومنزلة الكفر .»

بدا لي أن كلام المستشرق غير واضح وأن استشهاده في غير محله بل ربما خطر لي أنه لم يفهم مذهب الإباضية في موضوع الكبيرة أو المنزلة بين المنزلتين وأن لا منزلة بين المنزلتين ولذلك أحببت ان أزيد الموضوع شيئا من الإيضاح بما ورد في الموضوع من كلام الأئمة .

يقول أبو محمد عبد الله بن سعيد السدويكشي في حاشيته على متن الديانات لأبي ساكن عامر بن علي الشماخي - وهو الكتاب الذي استشهد به المستشرق نلينو واعتمده ملخصا لعقائد الإباضية - ما يلي :

«المنزلة بين المنزلتين .»

«قوله ندين بأن منزلة النفاق بين منزلة الإيمان ومنزلة الشرك ، يعني أن المنافق ليس بمشرك ولا بمؤمن بل هو موحد ، وخالف في ذلك الأشعرية زاعمين أن لا منافق إلا منافق العصر[1] وهو عندهم مشرك لأنه يظهر الإيمان ويخفي الشرك .»

ويقول بعد أسطر :

«والذي عليه أصحابنا ومن وافقهم أن النفاق في الأفعال لا في الإعتقاد فلا فرق بين منافق العصر وغيره من عصاة الموحدين .»

ومضى يحتج لهذا المذهب حتى قال :

«وأن منزلة بين المنزلتين إلخ الحاصل أنا نقول بمنزلة النفاق بين منزلة الإيمان والشرك ونقول بأن لامنزلة بين الإيمان والكفر ، والمخالف في الأصل الأول الأشاعرة ، حيث أدخلوا المنافق في المشرك ولم يجعلوه واسطة بين المؤمن والمشرك وتقدم الكلام عليه ، والمخالف في الأصل الثاني المعتزلة حيث جعلوا الفسق منزلة بين الإيمان والكفر ، فقالوا إنه كالأبلق لا يسمى لما به من السواد أبيض ولا يسمى لما به من البياض أسود .»

واستمر يحتج لهذا المذهب حتى أورد القصة الآتية :

«قال في السؤالات قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن خليفة رضي الله عنه :التقيت مع التقيوسي بنفطة فجرت بيننا محاورة ومناظرة حتى قال : عجبا منكم أبا عثمان ؟ لم تسمون صاحب الكبيرة كافرا ؟ لم لا تسمونه ضالا فاسقا ولا تسمونه كافرا ؟ - وكان فقيها نحويا - فقلت له :تسمونه فاسقا ؟ قال : نعم ! فقلت كيف قال الله تعالى في سورة السجدة ؟ قال : وكيف قال ؟ فقلت له قال تعالى : «أفمن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستوون .» فلما فهمها

(1) يقصد به عصر النبي صلى الله عليه وسلم .

ووعاها قال : والله لقد ذكرتني شيئا لقد نسيته ، وعلم أن الكفر والفسق واحد .»

بعد هذا أحب أن أضع بين يديك أيها القارئ الكريم بعض ما قاله إمام آخر من أئمة الإباضية في القرن الخامس الهجري هو : تبغورين بن داود بن عيسى الملشوطي وكتابه من أهم المصادر في هذا الموضوع ، قال :

## الأصل الخامس
## في المنزلة بين المنزلتين

. وهو النفاق بين الشرك والإيمان ،وقد اجتمعت الأمة على أن المنافقين كافرون ، وأنهم في الدرك الأسفل من النار وأنهم مع النبيء ﷺ والمسلمين في البيوت والدور ،يحجون معهم ، ويجاهدون معهم كما قال الله عز وجل . **﴿ومن أهل المدينة مردوا على النفاق﴾** ثم بين الله منزلتهم في غير موضع من كتابه فوضع الناس على ثلاث منازل في قوله تعالى : **﴿ليعذب الله المنافقين والمنافقات ،والمشركين والمشركات ،ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما﴾** فوصف المنافقين بالذبذبة فقال : **﴿مذبذبين بين ذلك لا ألى هؤلاء ولا ألى هؤلاء﴾** يريد لا إلى المسلمين في الإسم والثواب والوفاء ، ولا إلى المشركين في الحكم والسيرة والجحود والإنكار .

ونقض هذا الكتاب وهذا الإجماع كثير من الأئمة ممن زعم أنهم مشركون مظهرون التوحيد ، كاتمون الشرك ،إلا الإباضية وفرقة من الزيدية والحسينية .

وقد بين الله المنافقين أنهم إنما أصابوا النفاق بخصال شتى ، وإنما كان أول النفاق في أهل القبلة بتركهم الهجرة فسماهم الله منافقين - اسم لم يسم به أحدا من ملل الشرك - وفيهم نزل : ﴿**فما لكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا**﴾ إسم إسلامي شرعي مأخوذ من النفق ، وهو خروج الشيء من حيث لم يدخل كما يقال نفق اليربوع إذا خرج من غير بابه ، ونفق هلك ، ونفقت الدابة ونفق المال هلك .

وأول ما سبق من الشيطان النفاق حيث أبى السجود ثم دعا إلى عبادته فصار إبليس شيطانا مريدا مشركا .

ومن المنافقين من أصاب النفاق بإيذاء النبي ﷺ في الصدقات :

﴿**فإن اعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون**﴾ يطمعونها منهم بتوحيدهم مع المؤمنين ولو أنهم مشركون ما طمعوا في الصدقات ولا يرونها .

ومنهم من نافق بمنعه الصدقة مثل ثعلبة وغيره كما أخبر الله تعالى عنه : ﴿**ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين . . . فأعقبهم نفاقا في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون**﴾ وبعد مناقشة لمعنى يكذبون ويكذبون على اختلاف القراءات قال :

ومنهم ﴿**الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم ولهم عذاب أليم .**﴾ ومنهم المخلفون عن رسول

الله ﷺ في الجهاد رغبوا بأنفسهم عن نفسه ﴿**وقالوا لا تنفروا في الحر**﴾ وقال الله لنبيه عليه الصلاة والسلام : ﴿**قل نار جهنم أشد حرا**﴾ الآية ، وعيدا لهم .

وقال :﴿**لا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون**﴾

وقال :﴿**أشحة على الخير**﴾ يعني الصدقة والجهاد في سبيل الله .

فبهذا وأمثاله سماهم الله منافقين وأخبر عن صلاتهم وقال :﴿**لا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى .**﴾ والمشركون لا يصلون كسالى ولا نشاطى .

ومضى المؤلف في سرد الأدلة حتى قال :

﴿**وقالوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا**﴾ ﴿**وقالوا ما وعدنا الله ورسوله إلا غرورا**﴾ أي قالوا غرنا الله ورسوله وكان يعدنا كنوز كسرى وقيصر ونحن لا يقدر أحدنا أن يخرج إلى حاجة الإنسان لشدة حصر الأحزاب لهم في المدينة .

ومنهم ﴿**والذين اتخذوا مسجدا ضرارا وكفرا وتفريقا بين المؤمنين**﴾ ضررا للمسلمين وحرسا لليهود وحمية كانت لهم في الجاهلية واتخاذا لجاه عندهم .

بهذا أخبر الله عن المنافقين في كتابه وسنة رسوله ﷺ وقال رسول الله ﷺ : (**ثلاث من كن فيه فهو منافق : من إذا حدث كذب ، وإذا اؤتمن خان ، وإذا وعد أخلف**) وأمثال هذا من الأحاديث عن النبيء ﷺ كثير في المنافق .

فليس هو كما قال من قال : النفاق إظهار التوحيد وكتمان الشرك ، وجعلوا النفاق شركا لا يتم إلا بالتوحيد ، ولم نعلم شيئا

يكون مثل هذا ، شيء لا يتم إلا بضده وخلافه ولا يتم بأحدهما دون الآخر .

وفي أحكام الله ورسوله في المنافقين ما يبين ويثبت أنهم موحدون وليسوا بمشركين ، وفيهم نزلت الحدود بالسياط وقطع يد السارق والرجم والقذف والقتال إن لم ينتهوا من إظهار نفاقهم وما به ضلوا وزلو .»

## الأصل السادس
## لا منزلة بين المنزلتين

وذلك أن معناهم لا منزلة بين المنزلتين : أي بين الإيمان والكفر ، وهما ضدان كالأضداد كلها ، شبه الحركة والسكون والحياة والموت .

وقد أجمعت الأمة في أصلهم على أن من ليس بمؤمن فهو كافر لقول الله تعالى :

**﴿هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن﴾** وقوله : **﴿إما شاكرا وإما كفورا﴾** وقوله عن سليمان عليه السلام : **﴿ليبلوني أأشكر أم أكفر﴾** وقال : **﴿فمنهم شقي وسعيد﴾** الخ الآية وقال :**﴿كما بدأكم تعودون فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾** يعني سعداء وأشقياء . وقال : **﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ،فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ،وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ﴾** وقال في موضع آخر : ﴿وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة ،ووجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قترة أولئك هم الكفرة الفجرة ﴾ ومثل

هـذا في القرآن كثير وفي سنـة رسول الله ﷺ . وفي لغـة العرب أن من ضيـع شكر نعمـة الله فقـد كفر نعمتـه وذلـك موجـود في أشعارهم ،قال الشاعر :

نبئت عمـدا غير شـاكر نعمتي والكفر مخبثـة لنفس المنعم

وفي خطبهم ومخـاطبـاتهم ، فنقضت ذلـك المعتـزلـة ومن قـال بقولهم إن أهل الكبائر ليسوا بمؤمنين ولا كافرين وأنهم فاسقون في النـار مخلـدون ، ومثـل هـذا كثير من اختـلاطهم وتنـاقض مـذهبهم فثبتنـا على الأصل المجتمع عليـه نحن وإيـاهم ، على أن من ليس بمؤمن فهـو كـافر ، وأن الكفر ضـد الإيمـان كـالحيـاة والمـوت ولا يخرج من أحدهمـا إلا دخل في الآخر ولوجـاز أن يخرج من الكفر ولم يـدخـل في الإيمـان لجـاز أن يخرج من الثـواب والجنــة ولا يـدخـل في النـار ولا يكـون من أحـدهمـا ـ وهـو مكلف صحيـح العقل ـ فيكون لا شقيـا ولا سعيـدا ، ولا مـوحـدا ولا مشركـا ، ولا صـالحـا ولا طـالحـا ،لأن هـذه هي الأضـداد التي لا ينفـك عنهـا الناس » هذه القضية ـ عند الإباضية ـ واضحـة شـديـدة الوضوح رغم الخـلافـات الكثيرة فيهـا بين فرق الأمـة فـالنـاس عنـدهم على ثلاثة أقسام :

1 ـ القسم الأول هم المؤمنون وهم الأوفيـاء بـإيمـانهم الملتزمون بجميع ما جاء به الإسلام ـ عملا وتركا ـ وبهم يقوم المجتمع المسلم في الدنيا وبهم تناط الرسالة الإسلامية وبهم وحدهم تحفظ حرم الله وتقـام حـدوده . ويـوم القيـامـة هم في دار النعيم جـزاء لهم على إيمانهم وعملهم الصالح .

2 ـ القسم الثـاني وهم المشركـون الـواضحـون في شركهم سـواء كان ذلك بإنكارهم لوجود الله تبارك وتعالى أو لإشراكهم غيره معه في العبادة وبهؤلاء يقوم المجتمع المشرك في الـدنيـا وإليـه توجه

الدعوة إلى الإسلام والقتال لتأمينها ويوم القيامة هم في دار الخزي والعذاب الأليم بعدم إيمانهم وسوء عملهم .

3 ـ الفريق الثالث هم قوم أعلنوا كلمة التوحيد وأقروا بالإسلام ولكنهم لم يلتزموا به سلوكا وعبادة فهم ليسوا مشركين لأنهم يقرون بالتوحيد وهم ليسوا بمؤمنين لأنهم لا يلتزمون ما يقتضيه الإيمان ، فهم مع المسلمين في أحكام الدنيا لإقرارهم بالتوحيد ، وهم مع المشركين في أحكام الآخرة لعدم وفائهم بإيمانهم ولمخالفتهم ما يستلزمه التوحيد من عمل أو ترك .

وقد أطلق الله تبارك وتعالى على هذا النوع من الناس تسمية جديدة لم تكن معروفة في الشرائع السابقة وذلك حينما اختلف المسلمون في أولئك الذين أقروا بالإسلام وتخلفوا عن الهجرة فاعتبرهم بعضهم مشركين لتخلفهم عن الهجرة واعتبرهم آخرون مؤمنين لإقرارهم بالتوحيد فأنزل الله قوله تبارك وتعالى : **﴿فمالكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا أتريدون أن تهدوا من أضل الله ومن يضلل الله فلن تجد له سبيلا ﴾** إلى آخر الآيات الكريمة . وقد رسم القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة صورا واضحة للمنافقين تنجلي للمسلمين في كل عصر ومن الصفات التي جعلها القرآن الكريم ملازمة للنفاق ما يلي :

التكاسل عن إتيان الصلاة ، الإنفاق على كره ، الكذب على الله ورسوله ، الحنث في اليمين ، الطمع المزري ، الحيرة والارتباك ، شدة الجبن ،احتمال المذلة ، شهادة الزور ، التخلف عن الجهاد وعن أداء الواجبات باختلاق المعاذير ، السخرية من الضعفاء والفقراء ، توقع انكشاف سلوكهم الحقيقي للناس ، إيذاؤهم

بـالكـذب والإشـاعـة بين أفـاضل الأمـة ، ابتغـاء الفتنـة ، تظـاهرهم بالاستقامة ، فرحهم بالمغانم ، جزعهم عند المغـارم ، إخلافهم للوعـد وخيانتهم للعهد ، إلى غير ذلك .

والقرآن الكريم في أكثر مناقشاته لهم إنمـا ينعى عليهم إخلالهم بالجوانب العملية وكذلك السنة المطهرة مما يدل دلالـة واضحـة أن النفـــاق يعني الاخــلال العملي بمـــا يقتضيـــه الإيمـــان ممن يقر التوحيد .

وبناء على هذا ومثله فقد استعمل الإباضية كلمة النفاق للدلالـة على المعـاصي العمليـة وأطلقـوهـا على من ارتكبهـا في أي زمـان وكـان هـذا النـوع من النـاس يعيش في المجتمـع المسلم في عهـد الرسـول ﷺ وفيمـا بعـده من عهـود ولكن وجـودهم ـ في الـدنيـا ـ داخل المجتمع المسلم لم يبعـد عنهم آيـات الـوعيـد الشـديـدة التي تناولتهم في كل مناسبة بل جعلتهم في الدرك الأسفل من النار .

وقد أطلق الإباضية على هذا القسم الثالث اسم المنافقين وكفـار النعمـة اعتمـادا على الأدلـة الكثيرة في هـذا الموضوع من الكتـاب والسنـة لكن أكثر المـذاهب الأخرى لم تقف هـذا المـوقف فـذهب بعضهـا إلى أن المنـافقين مشركـون أمـا أصحـاب المعـاصي العمليـة ـ فعلا وتركا ـ فهم مؤمنون وذهبت مـذاهب أخرى إلى أن أصحـاب المعاصي العملية هم فسـاق وليسوا مؤمنين ولا مشركين ولا منـافقين وذلك رغم أن القرآن الكريم يقول :

**﴿والمنـافقـون والمنـافقـات بعضهم من بعض يـأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله فنسيهم إن المنافقين هم الفاسقون .﴾**

فـأنت ترى أيهـا القـارئ أن القرآن الكريم وصف المنـافقين بمعاص عمليـة هي الأمر بـالمنكر والنهي عن المعروف والبخل عن

الإنفاق والإعراض عن الله ثم أكد بأن وضمير الفصل أن المنافقين هم الفاسقون .

ثم قال تبارك وتعالى : **﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾**

**﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾**

**﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون﴾**

وتأمل أيها القارئ الكريم في الآيات الثلاثة السابقة تجد أن المولى تبارك وتعالى جعل الظلم ـ وهو معصية عملية سببا للحكم على مرتكبه بأنه كافر وفاسق أو ظالم وقد سبق لك أن عرفت في الآية السابقة أن الله تبارك وتعالى جعل المنافقين والفاسقين فريقا واحدا بصيغة التأكيد ويتضح لك من هذا جميعا أن النفاق والكفر ـ كفر النعمة ـ والفسوق والظلم تصلح لمعنى واحد ويعامل صاحبها في الدنيا معاملة واحدة وفي الآخرة يكون لها مصير واحد .

هذا أهم ما بدا لي ذكره في هذا الموضوع وأرجو أن يكون واضحا بالمقدار الذي أردته وسعيت إليه .

على أنني أحب أن أختم هذا الفصل بكلمة قصيرة لقطب الأئمة الشيخ محمد طفيش فقد جاء في كتابه القيم «شامل الأصل والفرع» صفحة 25 ما يلي :

**«والنفاق لغة الخروج من غير المدخل ، وإخفاء غير ما أظهر ، وشرعا مخالفة الفعل القول ،أو السر العلانية ، والمنافق عندي من أظهر التوحيد وأخفى الشرك وعليه أحمل ما ورد في القرآن ،ومن عمل كبيرة دون الشرك ، وقصره أصحابنا على الثاني وقومنا على الأول » وعلق الإمام أبو إسحاق على هذا بقوله : «وردت أحاديث كثيرة في إطلاق النفاق على الكبائر العملية ،كما وردت في إطلاق الكفر عليها . ولهذا فقد أطلق أصحابنا النفاق عليها كما**

أطلقوا الكفر فصار النفاق فيها مرادفا لكفر النعمة . أما غير أصحابنا فقد تكلفوا تأويلات في تلك الأحاديث فحصروا الكفر والنفاق في الشرك ،روى البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد عن ابن عمرو أن رسول الله ﷺ قال :

(أربع من كن فيه كان منافقا خالصا : ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر .)

## مسائل فقهية اجتهادية

تحت هذا العنوان سوف نستعرض بعض المسائل الفقهية الاجتهادية التي يجوز فيها الخلاف ولا يقطع فيها العذر ومع ذلك فقد أوردها بعض كتاب المقالات السابقين في مقام التشنيع على الإباضية .

من ذلك ما ذكره أبو محمد علي بن حزم فقد جاء في كتابه : الفصل بين الملل والنحل ، ص 189 مايلي :

«وشاهدنا الإباضية عندنابالأندلس يحرمون طعام أهل الكتاب ، ويحرمون أكل قضيب التيس والثور والكبش ، ويوجبون القضاء على من نام نهارا فاحتلم ويتيممون وهم على الآبار التي يشربون منها إلا قليلا منهم »

هذه أحكام فقهية في مسائل فرعية كما يرى القارئ الكريم ، ولا شك أن ابن حزم أوردها هنا تشنيعا على الإباضية ،وقد أوردها بأسلوب يشوبه شيء من الغموض والإبهام شأن أكثر من كتب عن الإباضية ساخطا عليهم ،حتى يجعل من المسألة التافهة مسألة ذات قيمة ، وحتى يوهم الناس أن هذه الفرقة مولعة بالمخالفة حتى في أوضح الواضحات .

العالم الكبير يتحدث عما تختلف فيه الفرق بعضها عن بعض في مجال العقائد ، وكان معقولا ألا تذكر - في مجال هذه المباحث - الفروع الفقهية التي هي مجال البحث والاجتهاد والخلاف بين الفقهاء حتى من المذهب الواحد لكن ابن حزم لم يلتزم بهذا المسلك المعقول وليته حين عرض المسائل الفقهية الفرعية - عرضها بوضوح وتفصيل وصدق .

ولعل القارئ الكريم يتوق إلى معرفة ما يقوله الإباضية في تلك المسائل ، وهل كان ابن حزم أمينا نزيها في نقلها ونسبتها ؟ لكي يتضح ذلك سوف نستعرضها واحدة واحدة كما يلي :

1 - طعام أهل الكتاب : ذكر ابن حزم أنه شاهد الإباضية عندهم في الأندلس يحرمون طعام أهل الكتاب ، ذكر هذا الحكم هكذا مجردا في هذا الأسلوب المبهم دون أن يعنى بأي تفصيل أو إيضاح . وموضوع طعام أهل الكتاب ، فيه مباحث طويلة بين علماء الأمة وفقهائها ، جميعا لا بين فقهاء الإباضية فحسب ، وفي جميع البلدان الإسلامية لا في الأندلس فقط وعندما يتحدث الفقهاء عن طعام أهل الكتاب فهم يقصدون الذبائح بالدرجة الأولى .

علماء الأمة جميعا ومنهم علماء الإباضية لا يختلفون في أن طعام أهل الكتاب حلال للمسلمين عندما يكون أهل الكتاب تحت الذمة ، أي تحت الحكم الإسلامي ، خاضعين لرقابته . ولا يختلف الإباضية عن غيرهم من المسلمين في هذا الحكم للنص القرآني الكريم :

**﴿اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، إذا**

**آتيتمـوهن أُجـورهن ،محصنين غير مســـافحين ، ولا متخذي أخـذان ، ومن يكفر بـالإيمـان فقـد حبـط عملـه ، وهو في الآخرة من الخاسرين ﴾**

ولا يـوجـد أحـد من علمـاء الإبـاضيـة يخـالف النص ، ويقـول بتحريم طعـام أهل الكتـاب هكـذا على الإطـلاق ـ كمـا ادعى ابن حزم ـ ولكن منهم من يشترط لحلية ذبـائح أهل الكتـاب أن يكونوا تحت الذمة أي تحت إشراف حكم الدولة المسلمـة ورقـابتهـا . فـإذا كانوا كذلك حل طعامهم ونكاح الحرائر من نسـائهم أمـا إذا خرجوا عن الـذمـة ،بـأن لم يكن بينهم وبين المسلمين صلـة ولا عـلاقـة أو كانوا محاربين للـه ورسولـه ، أو كـانوا مؤيـدين لمن يحـارب اللـه ورسوله ،مساعدين له ، فإنـه يحل طعـامهم أي ذبـائحهم ،ولا نكـاح الحرائر من نسـائهم كمـا هو الحـال في وقتنـا الحـاضر لمن لم يكن تحت الحكم الإسلامي ،ومن علماء الإباضيـة من يعمل بعموم الآيـة فيجيز ذلك على جميع الأحوال .

ولا شك أن المسألة مسألة فرعية اجتهاديـة تحـدث عنهـا علمـاء الإباضية وغير الإباضية بإسهـاب وتطويل واختلفت فيهـا آراؤهم ولا يوجد أحد من علماء الإباضية لا في القديم ولا في الحـديث يحرم طعـام أهـل الكتـاب إذا كـانـوا تحت الـذمـة أو تحت رقـابـة الأمـة المسلمـة في أي عهـد من العهود . وممن يفتي بتحريم ذبـائح أهـل الكتـاب في الـوقت الحـاضر لأنهم ليسـوا تحت الـذمـة :مفتي الجمهورية العربية الليبية وقد أعلن ذلك بفتاوى وهميـة عـدة مرات ومما قاله : إن المسلم لا يمكن أن يرفض الميتـة لأنهـا جـاءتـه عن يـد مسلم ثم يتقبلهـا من يـد مشرك بـدعوى أنـه من أهـل الكتـاب فذبائح أهل الكتاب عنـده في هـذه الحـالـة في حكم الميتـة وهـذا

المفتي مالكي المذهب متمسك بمذهبه إلى حد التعصب مع احترامه للمذاهب الأخرى وأئمتها .

إن ابن حزم يذكر أنه شاهد الإباضية يحرمون طعام أهل الكتاب في الأندلس فإن كان ذلك من بعض الأفراد على سبيل لكراهية والتقزز فذلك جائز . وإذا كان ذلك مع الذين لم يكونوا تحت الذمة أي لم يكونوا تحت حكم الدولة الإسلامية في الأندلس فذلك جائز أيضا . أما إذا زعم أن ذلك كان مع أهل الكتاب وهم تحت الحكم الإسلامي في الأندلس فقوله غير صحيح إلا إذا كانت تلك المشاهدة منصبة على فرد أو أفراد من العوام الذين يلتزمون أحكاما لا أصول لها ثم ينسبونها إلى دين أو مذهب ثم هم يتشددون في ذلك أحيانا تشديدا يخالف يسر الإسلام . وهذه النماذج موجودة في كل مذهب وهم شواذ لا ينبني على رأيهم حكم ، ولا يجري بهم حساب .

وبرجوع بسيط إلى مصادر الفقه الإباضي ومراجعه وإلى تاريخهم يتضح للقارئ ذلك النقاش الدقيق الطويل الذي أخذه موضوع طعام أهل الكتاب وموضوع نكاح نسائهم ، والرأي الذي استقر عليه جمهورهم ، ويتضح له موقفهم من حلية طعام أهل الكتاب ، ونكاح نسائهم مطلقا . أو وهم تحت الذمة ، وسيجد وقائع تاريخية كثيرة تشهد أن بعض علمائهم أكل طعام أهل الكتاب وتزوج من نسائهم وهم تحت الذمة كما يجد وقائع أخرى تشهد أن بعض علمائهم تعامل مع أهل الكتاب بهذا الأسلوب وهم معاهدون وليسوا ذميين . على أن الموضوع اليوم ،في عصرنا الحاضر ـ وقد تكالب أهل الكتاب كلهم على محاربة المسلمين بجميع وسائل الحرب ـ يجب أن يرجع فيه المسلمون إلى رأي المانعين . وقد رجح هذا الرأي بالفعل كثير من العلماء المعاصرين

من مختلف المذاهب ومن المستقلين ، ويتشدد الكثير منهم في الطعام الذي يقدم في مطاعم أوروبا وأمريكا وغيرهما إذا كان مشتملا على اللحوم ، ويشدد بعضهم النكير على الطلبة الذين يدرسون هناك ، ويقيمون مددا طويلة تشديدا يجعلهم يلتزمون بشراء اللحم من قصابين مسلمين ، ولو كبدهم ذلك تعبا وعنتا . مما جعل بعضهم يستغني عن اللحم ويقتصر على السمك والبيض ونحوه .

وعلماء الإباضية اليوم يقفون نفس الموقف من هذا الموضوع ، يتفقون على حلية طعام أهل الكتاب عندما يكونون تحت الذمة ومنهم من يحرم طعام أهل الكتاب المحادين ، ويشدد في التحريم ، ومنهم من يتساهل ويجيز عملا بالعموم في الآية الكريمة .

أما موضوع نكاح نساء أهل الكتاب أي الزواج من الكتابيات فالمؤلف لم يشر إلى مقالة الإباضية فيه وهو مرتبط بموضوع الذبائح .

وبقطع النظر عن سلوك الإباضية وغيرهم في ذلك الحين ، فإن عدم تحريم الزواج من أهل الكتاب في العصر الحاضر ، يكون مشكلة اجتماعية وسياسية ودينية خطيرة . ولو أباح الإسلام الزواج منهم مطلقا فإن المصلحة في هذا العصر تقتضي الاستغناء عن ذلك المباح ، والابتعاد عنه ، وأنا أرى ـ إذا كان لما أراه حساب ـ إن آراء المانعين منه أصوب ، وتحريمه إلى روح الشريعة أقرب .

ولعل مما يفيد القارئ الكريم أن أنقل اليه أقوال بعض الأئمة ، جاء في عقيدة التوحيد التي ترجمها عمرو بن جميع ما يلي :

فإن استكانوا لذلك ودفعوها ـ أي الجزية ـ حرمت دماؤهم وأموالهم وسبي ذراريهم وأطفالهم غير البالغين ، وحل للمسلمين

أكل ذبائحهم ونكاح الحرائر من نسائهم ، وإن لم يستكينوا لذلك ، ولم يعطوها حلت دماؤهم وأموالهم وسبي ذراريهم ، وحرم على المسلمين أكل ذبائحهم ونكاح الحرائر من نسائهم .»

قال قطب الأئمة في شرحه لهذه العبارة من العقيدة ما يلي : «وما ذكره المصنف هو مشهور المذهب ، وفي المذهب قول آخر هو أنه تحل ذبائحهم ونكاح حرائرهم ولو لم يعطوا الجزية ، ولو حاربوا لإطلاق القرآن عن اشتراط الجزية ، ونزل القرآن الكريم فيهم وهم محاربون ولم يشترطها . وهو قول قومنا وبعض أصحابنا وهو الصحيح » أحسب أن هذا يكفي للرد على ما زعمه أبو محمد بن حزم في هذا الموضوع وقد رأيت كيف أن قطب الأئمة وهو من آخر مجتهدي الإباضية يرجح الجواز مطلقا ، ومن الأئمة المعاصرين الذين يذهبون إلى استحلال طعام أهل الكتاب دون قيود أو شروط أستاذنا الفاضل الإمام بيوض ابراهيم بن عمر فقد كان يفتي بأن طعام أهل الكتاب ومنها ذبائحهم كيفما كانت طريقة ذبحهم حلال للمسلمين لأن الله أطلق الإباحة ولم يقيدها بأي شرط ولم يكلف المسلمين بالبحث عنهم أو التفتيش عن طريقتهم في الذبح وكل ما يجب على المسلمين حسب نظره هو التأكد من أن أهل الذبائح أهل كتاب وليسوا مشركين أو ملاحدة .

2 ـ قضب التيس :

ويقول ابن حزم :«ويحرمون أكل قضيب التيس والثور والكبش» لست أدري لماذا هذا الاهتمام الكبير من العالم الكبير ،بهذه الألياف التي لا يعمد إلى أكلها أحد ، ولا يستسيغها أحد ، سواء كانت حلالا أو حراما . وقد صدق ابن حزم في هذه القضية فإن الإباضية يبعدونها لسببين : السبب الأول أنها أشياء

قذرة تتقزز منها النفوس ، وينفر منها الطبع السليم وليس فيها ما يغري على الأكل ، أو يفيد الجسم .

الثاني : أنها حاملة بول ولا تخلو منه ، والبول ـ عند كثير من المذاهب منها الإباضية ـ نجس لأنه قذر خبيث ، وقد حرم الله تبارك وتعالى الخبائث . فامتناع الإباضية عن أكل تلك القضبان وتقديمها على موائدهم وفي ولائمهم ، يرجع إلى أنها حوامل للخبيث ، وأنها مستقذرة على كل حال ، أما موضوع الحكم بنجاسة بول ما يؤكل لحمه فهو أيضا فقهي فرعي اختلفت فيه أنظار المجتهدين ، وتعددت أقوالهم وطال فيه النقاش والبحث ، واستقرت الإباضية على القول بالتحريم والنجاسة ، وهم لا يقطعون فيه عذر من خالفهم لأنها مسألة فرعية .

3 ـ القضاء على المحتلم :

ويقول ابن حزم : «ويوجبون القضاء على من نام نهارا فاحتلم» وليس الأمر هكذا بهذا الإجمال كما زعم ابن حزم وإنما يوجبون القضاء على من أصبح جنبا مع شيء من التفريط عملا بالحديث الشريف الذي رواه الربيع بن حبيب والبخاري ومسلم ومالك في الموطإ ، فهم يرون أن الصائم الذي ينام في النهار فتصيبه الجنابة يجب عليه عند الإستيقاظ المبادرة إلى الاغتسال ، ولا شيء عليه إذا لم يهمل أو يتهاون ، أما إذا أهمل الغسل أو تهاون فيه فيجب عليه القضاء لأنه ضيَّع ، وكذلك من أصابته جنابة بالليل فنام على نية أن يقوم قبل الفجر للتسحر أو التطهر فغلبه النوم فأصبح جنبا ،يرى بعض الفقهاء أن عليه القضاء لأنه أهمل دون أن يتعمد الإهمال أو التهاون ، ويدرأون عنه الكفارة ، ويرى البعض الآخر من الفقهاء أنه يجب عليه المبادرة إلى الإغتسال ولا شيء عليه إذا لم يتهاون أو يهمل ، فإذا وجبت عليه الجنابة في ليل أو نهار ثم

تهاون فلم يغتسل فإن عليه القضاء ، ويدرأون عنه الكفارة في جميع الأحوال ، وقد أوضح العلامة نور الدين السالمي هذا الموضوع في شرحه على المسند فقال :

«والحكم بالإفطار على من أصبح جنبا هو قول الإباضية ، رواه المصنف عن جملة من أصحاب رسول الله ﷺ كما رواه عن عروة بن الزبير والحسن البصري ، وإبراهيم النخعي ، من سادة التابعين ، وحكاه ابن المنذر عن طاوس وقال ابن بطال : هو أحد قولي الشافعي . وحكى ابن المنذر أيضا عن الحسن البصري وسالم بن عبد الله بن عمر ، أن من أصبح جنبا عليه أن يتم صومه ثم يقضيه .

وروى عبد الرزاق عن عطاء مثل قولهما ، ونقل عن الحسن بن صالح وعن النخعي : إيجاب القضاء في الفرض دون التطوع .»

هذا تحرير المقام وهو كاف في الموضوع وابن حزم أصاب الحقيقة حين نسب هذا القول إلى الإباضية ولو أنه جاء به في صيغة إجمالية مبهمة بين مجموعة من المسائل منها ما لايقول به الإباضية مطلقا ومنها ما يقولون به ولكن ليس على الإطلاق الذي أورده ابن حزم .

4 ـ التيمم مع وجود الماء :

ويقول ابن حزم : «ويتيممون وهم على الآبار التي يشربون منها .» ويخجلني أن أقول للعلامة ابن حزم إن هذه الدعوى باطلة لا أساس لها من الصحة فإن يكن سمعها من الغير فهي كذبة بلقاء جازت عليه ، وإن زعم أنه عرف ذلك بنفسه ـ كما صرح أنه شاهد ذلك بنفسه ـ فهو وهم من العالم الكبير ولا أحسبه يتجنى .

والذي يحملنا أن نقف هذا الموقف الذي لا يخلو من العنف هو أن أكاذيب كثيرة جرت على أقلام شهيرة ضد الإباضية منها ما

يناقض بعضها بعضا ، ومنها ما يكذبه الواقع وتبطله الحقائق المعروفة الثابتة . مما يدل أن تلك الأكاذيب صدرت عن مخيلات تتصور ، لا عن مشاهدات تبصر أو حقائق تقع . كتب الإباضية - وفي الطهارت خاصة - موجودة ومنتشرة في عصر ابن حزم وقبل أن يوجد ، وليس فيها ما يشتم منه أي نوع من التساهل في قضية الطهارة والصلاة . وقد عرف الإباضية قديما وحديثا بتشددهم في مسائل الطهارة وحرصهم عليه حتى أوجبوا - عمليا - الاستجمار قبل الاستنجاء وحتى أنهم لم يجوزوا المسح على الخفين ، واعتبروا الأحاديث الواردة في الموضوع منسوخة بآية الوضوء .

وما اشتهروا به في سلوكهم وسيرهم من التشدد في الطهارة يقف حائلا دون تصديق هذه الدعوى . بل إن جميع من عاشرهم قديما وحديثا يشهد لهم بتشددهم في مسائل الطهارة عموما ، وفي الوضوء والغسل خصوصا .

وابن حزم في قوله هذا يزعم أن الأكثرية منهم يتيممون وهم مقيمون على الآبار التي يشربون منها . فكيف عرف هذه الأكثرية ؟ وكيف أتيح له أن يراهم على آبارهم يتيممون ، فهل كان من عادتهم إذا أراد أحدهم الصلاة أن يذهب إلى البئر ثم يجمع التراب ويتيمم ؟ إنه لو زعم أنه رأى فردا أو أفرادا أو حتى جماعة منهم يفعلون ذلك لاحتمل كلامه التصديق . ويحتمل حينئذ أن يكون ذلك المتيمم أو المتيممون على البئر متهاونين بأحكام الطهارة أو معذورين بعذر شرعي خفي على ابن حزم . أما أن يزعم أن هذا عمل الأكثرية فهذا باطل من القول ، ترده طبيعة السلوك عند المسلمين عموما ، وعند الإباضية خصوصا .

على أن رؤية فرد أو أفراد يتهاونون بحد من حدود الله ، من أي مذهب وفي أي عصر ،أمر محتمل الوقوع ، ولكن ذلك لا يدل

على أنه عمل الأكثرية من أصحاب ذلك المذهب ، كما أنه لا يدل أبدا على أن ما يفعله أولئك المتهاونون هو رأي أوقول في المذهب . فلو رأينا مجموعة من الناس من أي مذهب كان - إباضيا أو مالكيا أو شافعيا أو حنبليا أو غيرها - يصلون بدون طهارة أو يشربون الخمرة - مهما كان عدد تلك المجموعة - لم يصح لنا أن نقول أن أكثرية المذهب الفلاني تفعل كذا أو أن المذهب الفلاني يبيح كذا استنادا إلى تلك المشاهدة ، وإنما يجب أن تنسب الفعل إلى من يقوم به فقط .

لأن ذكره في سياق الحديث عن آراء المذاهب ومقالاتها يوحي بأن قواعد المذهب هي التي تجيز ذلك العمل ، وهذا خطأ واضح فاحش .

إنك الآن قد تدخل إلى بعض البلدان الإسلامية في رمضان فتجد المقاهي والمطاعم مفتوحة دائبة الحركة ، والناس يترددون عليها يتناولون منها فهل يحق لك إذا رأيت ذلك في بلد يغلب على أهله مذهب معين أن تقول أن أكثرية أصحاب ذلك المذهب يأكلون في رمضان استنادا إلى ما رأيته ؟

وفي العصر الذي كان يعيش فيه ابن حزم كان هناك في الأندلس مجالس للغناء والخمر يغشاها الناس بالعشرات والمئات ولا سيما في مجالس الأمراء والحكام فهل يصح لأحد - بناء على تلك المشاهدات - أن يقول أكثر المسلمين في الأندلس يغنون ويسكرون .

وفي هذا العصر الذي استعلنت فيه المعصية وأصبحت بعض الموبقات ترتكب جهارا هل نستطيع أن ننسب تلك الموبقات إلى أكثرية مذاهب أولئك العصاة المارقين ، بل هل يحق لنا أن نعرضها ونحن نذكر بعض ما تتميز به مذاهب عن مذاهب ، أو تختص بة مذاهب دون مذاهب .

وعلى كل حال ، وبكل اعتبار ،ومهما كانت التأويلات فإن الحكم الذي أطلقه ابن حزم في قضية التيمم غير صحيح ولا وجود له عند الإباضية لأن الإباضية يقولون أنه لا يجوز التيمم إلا في حالة العجز عن استعمال الماء إما لفقدانه وإما للعجز عن استعماله ، وفي ذلك تفصيلات وشروح معروضة في كتب الفقه .

5 ـ الحدود :

ذكر الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد أن من مذهب الإباضية :

«أن من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل » هذه فرية عن الإباضية أطلقتها شفة آثمة مغرضة ـ ولسنا نتهم بها الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد فإنها موجودة في مصادر قديمة ربما أخذ منها ـ وكل مسئولية الأستاذ عبد القادر في هذا الموضوع وأشباهه إنما هو في التقصير وعدم التثبت ، وعدم النزاهة عند الحديث عن الفرق . وكان عليه أن يثبت ويتحقق قبل أن يرمي الكلام على عواهنه .

لا أساس لهذا الرأي عند الإباضية ، فحد الزنا وحد السرقة ثبتا بالنص وكذلك بقية الحدود ، وما ثبت بالنص عند الإباضية فلا مجال فيه للرأي ، ولا يتجاوزون فيه حكم النص ، بل إن الإباضية يرون أن أهم ما يميز الإمام العادل من الجائر هو إقامة الحدود كما ثبتت . والحكم ـ عندهم ـ على الزاني المحصن الرجم ثبت ذلك بالسنة القولية والعملية ، وعلى الزاني غير المحصن الجلد ثبت ذلك بنص القرآن الكريم . وعلى السارق القطع ، بشروط مبينة ومفصلة في كتب الفقه التي تعالج هذه المواضيع وكذلك بقية الحدود ولو أخذ عبد القادر شيبة الحمد أي كتاب منها لوجد الكلام فيها واضحا . يشرح الحدود ، وطرق إثباتها ، وطرق تنفيذها . بل إنني أؤكد أن الأستاذ لو تناول كتب السير والتاريخ التي تتحدث عن

الإمامات التي أقامها الإباضية في المشرق أو المغرب لوجد فيها حالات أقامت فيها تلك الإمامات بعض الحدود في أحداث حصلت فلم تتجاوز فيها النصوص ، ولم تقتل إلا من كان حده القتل . أما الاستتابة والتوبة وعدمها فيتعلق بها عند الإباضية حكم آخر هو حكم الولاية أو البراءة ،أي الحب في الله من أجل الطاعة ، أو البغض في الله من أجل المعصية .

فكل من ارتكب جريمة يلزمه بها حد فهو مرتكب لكبيرة ، وتجب البراءة منه لارتكابه تلك الكبيرة ، فإن تاب وأعلن ذلك وندم على ما فعل رجع إلى ما كان عليه من الولاية ، وإن أصر على معصيته بقي كذلك في حكم البراءة .

ولا شك أن القارئ الكريم يعرف أن البراءة لا تعني القتل وإنما تعني كراهة القلب ، وإظهار السخط ، وجفاء المعاملة من أجل ركوب المعصية .

هذا ما يقوله الإباضية في هذا الموضوع ولعلماء الأمة من جميع المذاهب مناقشات طويلة في معاملة من أقيم عليه الحد وفي حكم عدالته ، وهل هو كفءأو غير كفء ، كما أن لهم مناقشات طويلة في الذي يتكرر منه الجرم ، وتتكرر إقامة الحد عليه عددا من المرات ، ورأى الإباضية في جميع ذلك هو رأي الجمهور، في السرقة يتعدد القطع مع خلاف في العضو الذي يقطع بعد اليد اليمنى من الرسغ في المرة الأولى ، وفي الخمر خلاف بعد المرة الرابعة هل ينتقل الحد من الجلد إلى القتل ، إو إلى الإعفاء ؟ أو يبقى حد السكران هو الجلد باستمرار ، وتقرير هذا الحكم وحده كاف للرد على زعم الأستاذ عبد القادر ومن رجع إليه .

وعلى كل حال فلا شيء في الحدود عند الإباضية يعد غريبا يختص بهم أو يختصون به ومن أراد التفاصيل فليراجع المطولات .

ومع كل هذا أو بعد كل هذا فهي مسائل فرعية اجتهادية ـ في غير ما يتناوله النص ـ مما تختلف فيه الأنظار ، وراجع إن شئت مزيدا من البيان في الفصل الذي عقدناه (لابن حزم والإباضية) .

6 ـ قتل النساء والأطفال :

يقول الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد في كتابه السابق ما يلي :

«لم يستبيحوا قتل النساء والأطفال »

ومفهوم هذه العبارة أنهم أباحوا قتل الرجال وهذا ليس بصحيح

إن الإباضية كغيرهم من المسلمين لا يستبيحون الدماء البشرية مطلقا إلا إذا كان ذلك بناء على حكم الله تبارك وتعالى وعلى أمره لهم بذلك إما لإقامة حد من حدوده ،أو لتأمين دعوة الناس إلى الإسلام وتعميم حكمه عليهم وذلك في الجهاد في سبيل الله ،أو في در العدوان الواقع على المسلمين للقهر والتسلط ، أو للسلب والنهب . أو كان ذلك قياما لإسقاط حكم ظالم غاشم فاسد ، وإقامة حكم إسلامي عادل مكانه .

وفي جميع هذه الأحوال يرى الإباضية أنه يجب أن تكون دماء العجزة البرآء ـ سواء كانوا شيوخا أو مرضى أو نساء أو أطفالاً أو حتى معتزلين لحركة القتال ـ مصونة امتثالا وعملا بأمر رسول الله ﷺ واقتداء بخلفائه الراشدين عند توجيههم لجيوش الفتح .

ولا شك أن الأستاذ عبد القادر يقصد بدماء النساء والأطفال ، دماء نساء المسلمين وأطفالهم عندما تثور بينهم حروب أو فتن .

والإباضية في هذا الباب لا يبيحون إلا دماء المشتركين بالفعل في العدوان والقتل ، ولا يجيزون قتل النساء ولا قتل الأطفال ولا قتل العجزة ، ولا قتل المسالمين الذين لم يشتركوا في القتال

ويمنعون من تتبعهم عند انهزامهم ومن الإجهاز على جرحاهم ، ومن أخـذ أي شيء من أموالهم ويـوصـون بـالحرص في معرفـة من تـولى القتل بنفسه حتى ينفذوا فيه القتل فيكون من بـاب القصـاص - من قَتـل قـتـل - ولا يكـون في غيرهم ممن اشترك ولم يبـاشر عمليـة القتل ومعنى هذا أنـه حتى عنـدمـا يشترك أحـد النـاس في قتـالهم ويكون مـع عـدوهم فهم يتجنبـون قتلـه في ميـدان المعركـة إلا إذا ثبت أنه قتل بالفعل أحدا منهم فإنه حينئـذ يقتل في المعركـة على صورة القصاص فإذا انتهت المعركة توقف السيف عند الإبـاضيـة ولم يجز أن يريق بعد التوقف أي دم .

ولقـد يكـون من المفيـد للقـارئ الكريم أن أنقـل لـه في آخر مناقشة هذه النقطة ما يقوله الإمام أبو يعقوب الوارجلاني فقد قـال في الدليل والبرهان الجزء الثالث ص 59 ما يلي :

«الفتنـة الأولى : وهي التي تقع بين أهـل الـدعـوة ،وليس فيهـا استحلال دم ولامال . وحركاتهم منهـا حرام . والقـاتل والمقتول في النار ،وقد قال رسول الله ﷺ **(إذا التقى المسلمـان بسيفهمـا فالقاتل والمقتول في النار)** .

وبعد التدليل على هذا الرأي قال :

«الفتنـة التي تقـع بيننـا وبين المخـالفين : اعلم أن الفتنـة التي تقع بين المخالفين وأهل الدعوة هي على وجهين : إذا كـان أصلهـا والظلم فيها من أهل الدعوة بدءاً فيها فهي مثل التي تكون بين أهل الـدعـوة بينهم البين . وإن كـان أصلهـا والظلم فيهـا من المخـالفين فهـذه دون الأولى ، فـإذا وقعت الضرورة فيسع المسلمين أن يـذبـوا ويـدفعـوا عن المظلـومين ، وأن يظهروا البينـونـة بينهم وبين أهـل الـدعـوة ، إذا أظهر منهم الفســاد مثـل مــا يظهر من أهـل الفتن . وينهوهم عن ذلك ما قدروا ، أو يبينوا أنهم ليسوا بأصحـابهم فيهـا .

وإن رجعت من المخالفين ديانة ، دفعنا عن أهل دعوتنا ما قدرنا عليه ، ولا نساعدهم على فساد الأموال بل ننهاهم عن ذلك »

ويقول أبو يعقوب في نفس الكتاب الجزء الثالث ص 54 ما يلي :

وإن حاربناهم وهزمناهم فإنا لا نتبع مدبرا ولا نجهز على جريح ، وأموالهم مردودة عليهم ، إلا ما كان لبيت المال فإنا نجوزه على وجهه ، ولا نتورع عن جميع ما في أيديهم من المظالم عندنا إذا كان جائزا في مذهبهم وما كان في أيديهم من مال بيت مال المسلمين فإنا نأخذه ولا نرده إليهم ونصرفه في وجوهه وإن كان مظلمة رددناها إلى أهلها .»

أحسب أن هذا يكفي لإيضاح الموضوع .

7 ـ قتل المشبهة :

يقول الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد في كتابه السابق ما يلي :

«أباحوا قتل المشبهة واتباع مدبرهم وسبي نسائهم وذراريهم بناء على أنهم مرتدون ، وأن أبا بكر رضي الله عنه فعل هذا بالمرتدين .»

يبدو لي أن الالتواء في هذا التعبير مقصود من الذين صاغوه وكان ينبغي أن يقال أن الإباضية يرون وجوب قتل المرتدين .

أما الحكم على المشبهة بأنهم مرتدون يحل قتلهم هكذا على الإطلاق فهو كلام ملتو يحتاج إلى إيضاح وتصحيح ولإيضاحه وتصحيحه أقول ما يلي :

المشبهة عند الإباضية على ثلاثة أقسام :

1 ـ المجسمة وهم الذين يزعمون أن الله ـ تبارك وتعالى وتنزه ـ جسم كأجسامهم بطول وعرض ولون وجوارح محددة .

والإباضية يحكمون على هذا القسم بأنهم مشركون .

2 ـ أشباه المجسمة وهم الذين يزعمون أن الله تبارك وتعالى جسم كالأجسام بطول وعرض إلا أنهم يحترزون بكلمة «ونحن لا نعرف ذلك» وهؤلاء أيضا يحكم عليهم الإباضية بالشرك .

3 ـ القسم الثالث وهم أغلبية المسلمين غير الإباضية والزيدية والمعتزلة الذين يعتقدون تنزيه البارئ جل وعلا عن مشابهة الخلق ولكنهم يثبتون المعاني الحرفية لبعض الكلمات التي وردت في القرآن تثبت له الحركة أو الجوارح كاليد والعين والساق والمجيء والنزول والاستواء والمسرة والضحك فيمسكون عن تأويلها بالمعنى المناسب ويقولون كما أراد الله . فهم يثبتون معانيها ويفرون من التشبيه بإعلان التنزيه .

ويقول الإباضية عن هؤلاء بأنهم مشبهة لأنهم أخطأوا في التأويل ولكنهم لا يحكمون عليهم بأنهم مشركون بل هم جمهرة المسلمين ويرون أن لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات مثل ما على بقية المسلمين إذ أن عقيدتهم التنزيه كعقيدة الإباضية وكل ما هنالك من فرق أن الإباضية أولوا الكلمات الموهمة للتشبيه بما يؤدي المعنى ولا ينافي كمال الله فقالوا عن العين أنها العلم والحفظ وقالوا عن اليد أنها النعمة والقدرة وقالوا عن الإستواء إنه الملك والقهر والغلبة وهكذا في جميع ما ورد في القرآن الكريم أو السنة النبوية الثابتة مما يوهم لتشبيه وقد رجع المتأخرون من الأشعرية إلى التأويل وتقبلوه وأصبحوا يقولون به .

والذي أريد أن يكون واضحا لدى القارئ الكريم هو التفريق بين المجسمة بنوعيهم وبين المشبهة فالمجسمة يعتبرهم الإباضية مشركين لا فرق بينهم وبين عبدة الأوثان بسبب تصورهم وتصويرهم لإلههم بصورة المخلوق المحدود .

أما المشبهة وهم المخطئون في التأويل على رأي الإباضية فأثبتوا لله تبارك وتعالى ما ورد في القرآن أو السنة مما يوهم التشبيه مع اعتقاد التنزيه . واعتماد المخالفة بين الخالق والمخلوق ، واعتبار الآية الكريمة ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ محور عقيدة المسلمين ، والإباضية لا يحكمون على هؤلاء بالردة ولا بالشرك بل هم إخوتهم في الإسلام وإن اختلفوا معهم في بعض الأشياء وقد يطلقون عليهم اسم المشبهة في مواطن الجدل والمناقشة لا سيما عندما تتخذ مواقف الجدل بعض صور العنف الكلامي ولكنهم مع جميع الاعتبارات لا يعتبرونهم مرتدين ولا مشركين ولا يحكمون عليهم بأحكام هؤلاء .

من هذا يتضح لك أيها القارئ الكريم أن عبارة الأستاذ عبد القادر فيها شيء من الغموض والإبهام فهو إن كان يريد بالمشبهة من يسميهم الإباضية المجسمة فكلامه صحيح إلى حد ما ، أما إذا كان يقصد بهم من يطلق عليهم الإباضية اسم المشبهة فكلامه غير صحيح البتة وقد علمت ما عند الإباضية ، ثم إن الإباضية يعدون من أهم مسائل الخلاف بين الإباضية من جهة وبين الزيدية أو النكار من جهة ثانية أن الزيدية وكذلك النكار يحكمون بشرك المشبهين بالتأويل ، ويكفي هذا ردا على الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد .

## خلاصة آراء الإباضية

في هذا الفصل أحب أن أعرض على القارئ الكريم نماذج من أساليب الكتاب المعاصرين والمستشرقين في عرض آراء الإباضية ، وبيان مقالاتهم ، ليرى المقاييس التي يستعملونها في تقدير الخطإ والصواب والحق والباطل في عقائد الأفراد والجماعات ، وليتبين له مدى الجهد الذي بذله كل واحد منهم في دراسة موضوع هام كهذا الموضوع .

يجمل الأستاذ أبو زهرة آراء الإباضية فيما يلي :

1 ـ «إن مخالفيهم من المسلمين ليسوا مشركين ولا مؤمنين ، ويسمونهم كفارا . ويقولون عنهم إنهم كفار نعمة ، لا كفار في الاعتقاد ،وذلك لأنهم لم يكفروا بالله ولكنهم قصروا في جنب الله تعالى .

2 ـ دماء مخالفيهم حرام ،ودارهم دار توحيد وإسلام ،إلا معسكر السلطان ولكنهم لا يعلنون هذا ، فهم يسرون في أنفسهم أن دار مخالفيهم ودماءهم حرام .

3 ـ لا يحل من غنائم المسلمين الذين يحاربون إلا الخيل والسلاح وكل ما فيه من قوة في الحروب ، ويردون الذهب والفضة .

4 ـ «تجوز شهادة المخالفين ومناكحتهم والتوارث معهم .»

ويلخصها الأستاذ عبد القادر شيبة الحمد فيما يلي :

1 ـ يعتبرون دار مخالفيهم من أهل القبلة دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي عندهم .

2 ـ اختلفوا في النفاق على ثلاثة أقوال : فقالت طائفة منهم هو براءة من الشرك والإيمان جميعا ، لقوله تعالى ﴿**مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء**﴾ وقالت طائفة منهم : إن

النفاق قاصر على من سماهم الله عز وجل به عند نزول القرآن فلا نزيل اسم النفاق من موضعه ، ولا نسمي به غير من سمى الله عز وجل ، وقالت طائفة منهم المنافقون أهل توحيد ، ولكنهم أصحاب كبائر لا يدخلون في الشرك وإن سميناهم كفارا .

3 ـ ومن مذهبهم أن من زنى أو سرق أقيم عليه الحد ثم استتيب فإن تاب وإلا قتل .

4 ـ لم يستبيحوا قتل النساء والأطفال .

5 ـ أباحوا قتل المشبهة ، واتباع مدبرهم وسبي نسائهم وذراريهم بناء على أنهم مرتدون وأن أبا بكر رضي الله عنه فعل هذا بالمرتدين »

ويلخصها الأستاذ إبراهيم محمد عبد الباقي فيما يلي :

1 ـ «التنزيه المطلق لله تعالى ، ويوجبون تأويل المتشابه بما يليق بجلال الله تعالى كاليد تؤول بالقوة وتارة بالنعمة ، فمذهبهم مذهب الخلف في المحكم والمتشابه .

2 ـ لا يرون رؤية الله تعالى في الدنيا ولا في الآخرة ، وهذا من كمال الله تعالى ، لأن الرؤية تستدعي مشابهة الله لخلقه ، وكذلك يستدلون بالآية الشريفة : ﴿**لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير**﴾ وما جاء في السنة لا يعارض القرآن الكريم لأنه خبر الآحاد ، وخبر الآحاد لا يفيد إلا الظن ، والظن لا يصح دليلا على العقائد ، ويفسرون الحجب في الآية الكريمة ﴿**كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون**﴾ بأنه غير الرؤية .

3 ـ يرون أن صفات الله تعالى ذاتية ليست قائمة بمعان قائمة بذاته .

4 ـ لا يكفرون أحدا من أهل القبلة إلا إذا أخل بالاعتقاد الإسلامي ، كإنكار ما علم من الدين بالضرورة ، كأن ينكر إنسان صفة من صفات الله تعالى او نبيا من الأنبياء ، أو حرفا من القرآن الكريم .

5 ـ يرون أن القراءات السبع متواترة .

6 ـ يعرفون المذهب الإجتهادي بقولهم : المذهب ما استبان به لكل فرقة عن الأخرى في الفروع التي لاتأثيم فيها ، فحرية الرأي وحرية المذهب مكفولة ، وأن الخلافة لا تكون إلا من أهل الحل والعقد .

7 ـ إن مرتكب الكبيرة عندهم ليس مشركا ، وأن أهل الجنة خالدون فيها ، وأهل النار خالدون كذلك ، فهم يخالفوننا في عقيدتنا : وهو أن العاصي من المؤمنين يدخل النار حتى يطهر من معصيته ، لأن المعاصي رجس ، والجنة طاهرة فلا يدخلها إلا الطاهرون .

8 ـ يخالفوننا في بعض فروع الفقه :مثل رفع اليدين عند التكبيرات في الصلاة ومثل وجوب سجدة التلاوة حين سماع الآية وغير ذلك من المسائل التي لم تكن موضع إجماع .»

ويذكر المستشرق جولد تسيهر منها ما يلي :

1 ـ القرآن مخلوق .

2 ـ ليس من الممكن رؤية الله في الآخرة .

3 ـ تأويل بعض مسائل الحياة الأخرى تأويلا مجازيا (الميزان الصراط )

4 ـ كل تشبيه ظاهر وبخاصة استواء الله على العرش يجب تأويله تأويلا مجازيا .»

ويضيف إليها المستشرق نللينو ما يلي :

5 ـ الله لا يغفر الكبائر لمرتكبيها إلا إذا تابوا قبل الموت .

6 ـ عذاب النار أبدي حتى لمرتكب الذنب من المسلمين ، وهو إذا مات دون أن يتوب لا تنفع له شفاعة الملائكة والرسل والأولياء .

7 ـ صفات الله ليست بزائدة على ذات الله ولكنها عين ذاته.

8 ـ يقول الإباضية في شمال إفريقيا بالحرية المحدودة في صورة (الكسب) أو الاكتساب عند الأشاعرة »

إذا رجعنا إلى إجراء مقارنة بين مااستخلصه الكتاب الخمسة السابقون نجدهم يصدرون من اتجاهين :

الاتجاه الأول : وهو الاعتماد والأخذ ـ بدون نقد أو تحقيق ـ من مصادر قديمة ليست معبرة تعبيرا ذاتيا عن الإباضية ، ولا صادرة عمن يعبر عنهم ـ أو بتعبير أدق ـ يصح له أن يعبر عنهم ، وهذا الاتجاه عرضة للوقوع في الأخطاء ولو بدون قصد ، ومع حسن النية .

وقد اختار الأستاذ أبو زهرة ، وعبد القادر شيبة الحمد ، أن يصدرا من هذا الاتجاه ، فكان فيما كتباه بعض الخطأ ، وبعض عدم الدقة في التعبير وشيء من الإبهام والإيهام .

ولا شك أنهما يريان أنهما غير مسؤولين عن ذلك ما دام مأخوذا من مصادر موجودة متداولة ، تحظى بثقة الكثيرين ، ولها حرمة وتقدير في أوساط البحث العلمي ، ولكنني أرى أن أقل ما يمكن أن ينسب إلى مسلكهما أنه تهرب من المسؤولية التي تضعها ثقة الأمة في أعناقهما أو هومحاولة للتخلص من المسؤولية وإلقاء ثقلها على الغير ، وهما يعالجان اليوم موضوعا ترجو منهما جميع الأطراف أن يضعا له صورة صحيحة وسليمة ومتفقة مع الحقيقة والواقع ، متجاوزين تلك الرواسب التي تركتها ظروف لم يبق لها

اعتبار ،فلم ينهضا بما ينبغي لهما وألقيا وزره على أقلام سكتت منذ ألف سنة .

الاتجاه الثاني : الرجوع إلى مصادر الإباضية أنفسهم لأخذ آرائهم منها ، وتلك المصادر هي التعبير الذاتي للإباضية عن آرائهم أو عن بعض آرائهم أو هي صادرة عمن يصح له أن يعبرعنهم لأنه يعتقد نفس اعتقادهم .

وهذا الاتجاه كفيل بأن تكون الأحكام الصادرة منه صحيحة أو أقرب إلى الصحة ، ولا يمكن أن تتسرب إليه الأخطاء إلا من عدم الفهم ، أو من اللجوء إلى بعض الأقوال المتطرفة التي هي تعبير عن رأي فرد وليست تعبيرا عن راي المذهب المقصود ـ والتطرف الفردي موجود عند أتباع كل مذهب وهذا التسرب للأخطاء بعيد الاحتمال جدا .

وقد اختار الأستاذ إبراهيم عبد الباقي أن يصدر من هذا الاتجاه كما اختار نفس المسلك كل من المستشرقين تسيهر ونللينو وكان ما كتبوه ـ ثلاثتهم[1] ـ عن بعض الأصول أو الآراء ونسبوه إلى الإباضية ، هو حقا مما يقول به الإباضية ، والتعبير عنها في الغالب هو تعبيرهم ، وفيما عبر عنه هؤلاء الكتاب الثلاثة بأساليبهم الخاصة كان تعبيرهم فيها واضحا لا التواء فيه يؤدي المعنى المقصود أو الصورة المعروضة .

وإذا رجعنا إلى تلك الملخصات ومقارنتها نجد اللقاء يكاد يكون كاملا بين من يصدر من الاتجاه الأول ، وكذلك يكاد يكون اللقاء كاملا بين من يصدر من الاتجاه الثاني .

وفي نفس الوقت نجد البعد شاسعا بين الفريقين الأول والثاني حتى كأن كل فريق منهما يكتب عن فرقة غير الفرقة التي يكتب

(1) يقتصر حكمنا على ما نقشناه في الفصول السابقة .

عنها الآخر ، وبقليل من التأمل نجد أن الفريق الأول عالج مجموعة من مشاكل الحياة السياسية التي يهتم بها الحكام في تلك العهود عندما كثر عليهم النقد . وأن في تلك الآراء ما تنسبه السياسة الماكرة ـ قصدا ـ إلى بعض الناس أو الطوائف حتى تخفف من حدتهم ، وتقلل من اتصال الناس بهم ، والالتقاء معهم ، والتفهم لدعواتهم وبنظرة بسيطة إلى ما ذكره الأستاذان أبو زهرة وشيبة الحمد نجد أن تلك المواضيع كلها تتعلق بالتعامل والسلوك أما مع الدول القائمة أو مع طوائف الأمة ، أنظر إليها إن شئت من جديد فهي :

حكم المخالفين من المسلمين ، دماءالمخالفين ، دار المخالفين ، معسكر السلطان ، غنائم أموال المسلمين المخالفين ، شهادة المخالفين ، مناكحة المخالفين ، التوارث مع المخالفين ، على من يطلق النفاق ، الحكم على الزاني والسارق ، قتل النساء والأطفال ، قتل المشبهة . إذا تأملت هذه المواضيع التي يراها أبو زهرة وشيبة الحمد ملخصا لرأي الإباضية تجدها جميعا تتعلق بنواحي التعامل مع دولة مخالفة أو طوائف مخالفة وهي آراء نسبتها مصادر موجهة للإباضية في عهود الاضطراب السياسي .

ويكفي هذا فيما أحسب للدلالة على أن من يكتب عن فرقة معتمدا على مصادر غيرها يبعد عن الحقيقة ، ولا يسلم من التجني ، أو هو في الحقيقة واقع في الخطإ من أول خطوة وأن ما يجيء على لسانه أو قلمه من الصواب فيها فهو بمحض الصدفة .

وإذا رجعنا إلى ماكتبه الفريق الثاني فبقليل من التأمل نجد أن ما عالجه هذا الفريق في صميم موضوع مسائل التوحيد وعلم الكلام بعيدة كل البعد عن القضايا السياسية التي جرى وراءها كتاب المقالات الأقدمون فأخرجتهم عن صميم موضوعهم إلى موضوع

جانبي تريد السياسة أن تدعم به وجودها وتحكمها فساروا في مخططها - بدون وعي غالبا - إلى آخر الشوط الذي تريده .

وبنظرة بسيطة إلى المواضيع التي سقناها لهؤلاء الكتاب يتضح للقارئ الكريم الاتجاه الصحيح تماما . فأعد النظر إن شئت فيما يأتي :

التنزيه المطلق للبارئ جل وعلا ، استحالة الرؤية في الآخرة ، صفات الله ذاتية ، لا يكفرون أحدا من أهل القبلة ، القراءات السبعة متواترة ، معنى المذهب الاجتهادي ، مرتكب الكبيرة ليس مشركا ، القرآن مخلوق ، تأويل بعض مسائل الحياة الأخرى (معنى الميزان والصراط) تأويل المتشابه ، لا تغفر الكبائر بغير التوبة ، القدر .

هذه القضايا التي لخصها الفريق الثاني من مقالات الإباضية وذكروا فيها وجهةنظرهم هي مستقاة من كتبهم بإجمال أحيانا وبتفصيل قليل أحيانا أخرى .

ولا شك أن القارئ يدرك الآن الفرق بين الكتاب الموجهين - ولو بدون علم - الذين يساقون إلى بحث مشاكل مفتعلة ، وإعطاء أحكام عن آراء معينة فيها جوانب مقصودة ، ثم نسبتها إلى جهات محددة خدمة لأغراض سياسية خاصة ،وبين الكتاب الذين ينتهجون المنهج السليم في البحث العلمي لمعرفة الحقائق الثابتة .

بقي علي أن أشير - في نهاية هذا الفصل - إلى أن بعض الكتاب يدعون الإحاطة فيقولون - مثلا - هذا ملخص آراء الإباضية ، وهذه لعمري دعوى عريضة جدا لا يستطيع كاتب أن يقوم بها في بحث ملخص من كتاب أو عدد من النقاط المحدودة ، ذلك لأن من يزعم الإحاطة ينبغي له أن يكون قد استقصى جميع المشاكل التي أثيرت في مختلف العصور ثم يعرف فيها موقف

الفرقة التي يدعي إحاطته بمقالاتها ـ واحـدة واحـدة ـ وهـذا جهـد ليس بالسهل ولا اليسير ولذلك فمما يرد على أي كاتب من كتـاب مقـالات الفرق أن يزعم أنـه يلخص آراء فرقـة في عـدد محـدود من النقاط ، أما إذا زعم أنه يعرض آراء الفرقة في قضايا معينة محدودة فـذلـك مستسـاغ ولا ينظر فيـه إلا من جـانب التـوفيـق في معرفـة الحقيقة أو غلبه الخطأ عليه .

# الباب الخامس
# مفاهيم يجب أَن تختفي

- مفاهيم يجب أن تختفي
- أهل السنة وأهل البدعة
- مفاهيم يجب أن تختفي
- مكان الإباضية بين المذاهب الإسلامية
- مفاهيم يجب أن تختفي
- الجدل في اللوازم وليس في أُصول العقائد
- مفاهيم يجب أن تختفي
- في الإجماع
- مفاهيم يجب أن تختفي
- الفرق بين الفتنة والخروج
- مفاهيم يجب أن تختفي
- تأثر المذاهب الدينية بالاتجاهات السياسية
- مفاهيم يجب أن تختفي
- مقارنـة

# القسم الخامس

## مفاهيم يجب أن تختفي

أثناء مناقشتي لبعض المواضيع كانت تعن لي آراء خاصة يشق على إهمالها ، وأخشى أن يثقل على القارئ الكريم الاستطراد إليها ، رغم أنني لم أتجنب الاستطراد في كثير من الأحيان حين أعتقد أنه يساعد علي إيضاح ما أعرضه من صور . بل لا أتحاشى التكرار لنفس السبب .

وقد رأيت أن أجمع أهم تلك الآراء تحت عنوان عام هو «مفاهيم يجب أن تختفي» ثم أعرضها في الفصول الآتية موضوعا موضوعا كما يلي :

أهل السنة وأهل البدعة .
مكان الإباضية .
الجدل في اللوازم وليس في أصول العقائد .
في الإجماع .
الفرق بين الفتنة والخروج
تأثر المذاهب الدينية بالاتجاهات السياسية .
مقارنة بين شخصين .

## مفاهيم يجب أن تختفي

سبق إلى أذهان الناس ـ بسبب ما يقوله كل أصحاب مذهب عن أنفسهم ـ بأنهم أصحاب الحق ، وأهل العدل ، وأهل الصواب ، وأهل السنة ، وأهل الاستقامة ، وبما يقولونه عن غيرهم من أنهم أهل الزيغ ، وأهل الضلالة ، وأهل البدعة ، وأهل الأهواء ، وبأنهم فعلا أهل الحق وبأنهم في الجنة وبأن غيرهم فعلا أهل الباطل وأنهم في النار .

هذه المفاهيم المبنية على أنانية مذهبية يجب أن تختفي وأن يقوم بدلها مفهوم هو أنه ليس هناك في الإسلام إلا أمة واحدة هي الأمة الإسلامية التي وعدها الله تبارك وتعالى بكل خير . وليس فيها مجموعات أو طوائف أو فرق تدفع هكذا بوصفها الجماعي إلى الهاوية . وإنما فيها أفراد يشذون عن الأمة بانتهاك حرم الإسلام ومن شذ بالانتهاك المعتمد شذ إلى النار فالأوصاف الحميدة يجب أن تطلق على الأمة الإسلامية جمعاء والأوصاف الذميمةمن الزيغ والضلال والابتداع واتباع الهوى فهي أوصاف لا تطلق إلا على من يستحقها من الأفراد بسبب الانتهاك ن وإن شئت مزيدا من الإيضاح فاقرأ المقال الآتي :

## أهل السنة وأهل البدعة

اعتاد أتباع كل مذهب أن يطلقوا على أنفسهم أحب الأسماء ـ كأهل السنة ، أهل الاستقامة ، أهل العدل ، أهل الحق ، وأن يطلقوا على مخالفيهم أقبح الأسماء ، كأهل البدع ، أهل الأهواء ، أهل الضلال ، أهل الزيغ ، وكان الكثير منهم يفتحون أبواب الجنة على مصاريعها لاتباعهم ، ويقفلونها بإحكام أمام أنظار الآخرين ، ويبلغ بهم التطرف إلى أن يقدموا فساق مذاهبهم على صلحاء

غيرهم ، ومن الأمثلة القريبة لذلك أن فقهاء الأشاعرة يقولون بأن المسلم العاصي لا يخلد في النار وإن دخلها ، ولكن بعضهم يستثني المعتزلة من هذه القاعدة فيرميهم جميعا في النار بصلحائهم وفساقهم ثم يحكم عليهم بالخلود فيها رغم أنهم مسلمون .

الفرق الإسلامية كلها - في دعواها - ترجع إلى أصلين ثابتين هما : الكتاب والسنة ، وكل فرقة تزعم وتصرأنها هي التي تعمل بالكتاب وتحافظ على السنة ، وأن غيرها ليس كذلك . وعلى هذا الأساس قام ناس فاحتكروا لأنفسهم اسم (أهل السنة[1]) وناس (أهل الإستقامة) وناس (أهل الحق) الخ فأطلقوا على غيرهم عند التعميم كلمة المبتدعة أو أهل الأهواء أو غيرها من كلمات التضليل ثم انقسمت كل طائفة منهم على مذاهب كما قسموا أهل البدع في نظرهم على مذاهب ، ثم ألصقوا بكل طائفة أو فرقة أحكاما خاصة بها أو تشترك فيها مع غيرها ، فأصبح كل مذهب من مذاهب المسلمين إذا نظرت إليه من زاوية أتباعه هو مذهب السنة ومذهب الحق ومذهب الاستقامة ومذهب العدل ومذهب الصواب وإذا نظرت إليه من زاوية مخالفيه فهو مذهب الأهواء ومذهب البدعة ومذهب الزيغ ومذهب الضلال . وينشأ الناشئ المسلم في أكناف أحدها فتعتاد أذنه على سماع هذه الأوصاف والنعوت ويتلقاها ويتشربها في غير كلفة حتى تصبح عقيدة غير خاضعة للنقاش أو المراجعة .

الأشاعرة يزعمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .

الماتريدية يزعمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .

---

(1) قال الأستاذ مصطفى الشكعة : إن تسمية جمهور المسلمين بأهل السنة تسمية متأخرة يرجع تاريخها إلى حوالي القرن السابع الهجري إلى بعد عصر آخر الأئمة المشهورين وهو ابن حنبل بحوالي أربعة قرون .

المعتزلة يزغمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .
الإباضية يزغمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .
الشيعة بفرقهم يزعمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .
الخوارج يزعمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .
الظاهرية يزغمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .
فجميع فرق المسلمين يزعمون أنهم يعملون بالسنة ويحافظون عليها .

ونظرا لهذ الحقيقة فإن جميع المذاهب الإسلامية داخلة تحت اسم (أهل السنة) فلا معنى لأن نقصر هذه التسمية على فرق محددة أو تحتكرها لنفسها مذاهب خاصة .

إن جميع المسلمين الذين يرجعون في ديانتهم إلى القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة هم من أهل السنة من أي فرقة كانوا ، ولأي مذهب اتبعوا .

وقد كانت العصبيات المذهبية وأصابيع السياسة ،وبُعدُ بعض المسلمين عن بعض ، وجهل أهل كل مذهب بما عليه الآخرون ، حواجز تحول دون تعرف المسلمين بعضهم ببعض .

أما الآن ـ وقد اختلط المسلمون بعضهم ببعض وعرف الكثير منهم الكثير عن الآخرين ـ فإنه ينبغي أن تختفي بعض المصطلحات أو بعض المفاهيم ،وتنشأ بدلا منها مفاهيم أو مصطلحات أخرى تكون أقرب إلى توحيد جميع صفوف المسلمين وتوحيد كلمتهم . فلا معنى أبدا أن يأتي إنسان يسهل عليه تماما أن يستخف بأحكام الله فيرتكب ما نهاه عنه ويهمل ما أوجبه عليه ثم يزعم ـ في تبجح ظاهر ـ أنه سني أو من أهل السنة . فإذا قابله إنسان آخر لا يتفق معه في المذهب رماه بأنه مبتدع رغم الصلاح والتقوى . والحقيقة عكس ما يقول .

لقد آن الأوان لأن تطلق كلمة أهل السنة على أهل الصلاح من كل فرقة ، وكلمة السني على كل فرد متمسك بالإسلام محافظ عليه حسب الأصول التي يرتكز عليها المذهب الذي ينتمي إليه ، وأن تطلق كلمة المبتدعة أو أهل الأهواء على كل مجموعة من الناس غير ملتزمة للإسلام سلوكا . وكلمة المبتدع أو صاحب البدعة على كل متهاون بأحكام الإسلام حسب المذهب الذي ينتمي إليه . لقد انقرض أتباع كثير من المذاهب الإسلامية كالظاهرية والمعتزلة والخوارج ولم يبق فيما أعلم الا الماتريدية وهم أتباع أبي حنيفة والإباضية وهم أتباع جابر بن زيد والأشاعرة وهم أتباع مالك والشافعي والأثرية وهم أتباع أحمد في القديم وابن تيمية في الحديث وفرق من الشيعة تجمعها كلمة الشيعة وتفترق بأسماء خاصة كالزيدية والجعفرية وغيرها .

وأتباع هذه المذاهب كلها يؤكدون أنهم في دينهم يرجعون إلى أصلين هما الكتاب والسنة فهم - جميعا - بهذا الاعتبار من أهل السنة أو سنيون أعني أن الصلحاء من جميع هذه المذاهب سنيون وأن الفساق من جميع هذه المذاهب مبتدعة وأهل أهواء ، فالحنفي والإباضي والمالكي والشافعي والحنبلي والجعفري والزيدي -مثلا- إذا تمسك بالاسلام حسب مذهبه فهو سني وإذا تهاون به في واجباته عملا أو تركا ، قولا أو عقيدة ، فهو مبتدع .

يعني أن البدعة هي الانحراف عن الدين ، والسنة هي الاستمساك به على ما عرفه أي مسلم بدراسته للإسلام .

ومن التحكم المخالف للمنطق والعقل وطبيعة الحياة أن نأتي إلى رجل من الزيدية - مثلا - قد درس الإسلام على مذهبه ، وحافظ عليه محافظة المؤمن التقي الذي يخشى الله بالغيب فنقول له أنت مبتدع ولا يمكن أن تكون من أهل السنة إلا إذا درست

مذهب ابن حنبل وعرفت الإسلام على طريقه ، وأعلنت أنك من أتباعه ، ثم نأتي إلى رجل قد غلب عليه شح نفسه واستعبدته أهواؤه ، فترك بعض ما فرض عليه الإسلام ، وارتكب بعض ما نهاه عنه فنقول له أنت من أهل السنة لأنك تتبع مذهب أحمد أو مذهب محمد .

أهل السنة هم الأتقياء الصالحون من أي مذهب كانوا والمبتدعة وأهل الأهواء هم الفسقة الفجرة ولو لبسوا جبة جابر وطيلسان مالك وعمامة أحمد واتخذوا لمظهرهم سمت زيد وجعفر لقد آن لتلك المفاهيم ـ التي أملاها التطرف في التعصبات ـ أن تختفي .

وآن للمؤسسات العلمية الإسلامية أن تغير مناهجها ودراساتها وآن لمن يهتم بالإسلام والمسلمين في هذا العصر أن ينظر نظرة أخرى يمليها واقع الحياة للأمة المسلمة ضمن الإطار العام لمبادئ الاسلام .

لقد عاش الأزهر الشريف عهدا طويلا محتكرا لأربعة مذاهب . وعاش معهد الزيتونة قرونا عديدة محتكرا لمذهبين ، وكذلك عاشت كثير من المعاهد والمؤسسات العلمية في مختلف البلاد الإسلامية محتكرة لمذهب أو مذاهب محددة ، وكانت تلك المعاهد كلها تنسب إلى نفسها أنها حاملة الشريعة وحامية السنة وترمي غيرها بالابتداع واتباع الهوى ، والواقع أنها هي نفسها كانت مبتدعة على أقل تقدير في رميها لغيرها بالإبتداع .

ورغم تقدم العصر ، واتساع أفق الفكر ، وقيام جامعات وكليات بدل المعاهد ، وامتزاج العالم اليوم لتيسير وسائل الإتصال ودخول الآراء الفلسفية الغربية ـ بل بعض النظريات الهدامة ـ إلى المؤسسات العلمية الإسلامية إلا أن تلك المؤسسات قديمها وحديثها

لا تزال تحتفظ بخاصية الاحتكار المذهبي ، ولا تزال تخشى أن تذهب عنها نعرتها المذهبية فهي تحرص أن تقرر مذهبا معينا هو المذهب الذي يكون عليه حكام الدولة ، فإن اتسع أُفقها قليلا حمدت الى ماتسميه الدراسات المقارنة فأوعزت الى بعض الدكاترة بإجراء مقارنات سطحية تظهر للطلاب ـ في الغالب ـ صحة مذهب الدولة وقوة براهينه وضعف غيره ، ومع هذه القيود والملاحظات فإن المذاهب التي يسمح لها أن تدخل رحاب المؤسسات العلمية حتى على سبيل المقارنة هي مذاهب محدودة معدودة محظوظة .

ومن المؤسف أن بعض المؤسسات العلمية في بلاد عربية جنحت إلى العلمانية بالنسبة للديانات بينما تبقى المؤسسات الأخرى محتكرة لمذهبية متعصبة ممقوتة ويضيع المسلمون بين جانبي الإفراط والتفريط .

لقد كان المسلمون في صدر الإسلام وليس فيهم سنيون على الجملة ومبتدعة أو أهل أهواء على الجملة وإنما كانوا على قسمين كبيرين مؤمنون ومنافقون فكل من وفى بما عاهد الله عليه والتزم شريعة الإسلام سلوكا وعقيدة وقولا فهو داخل مع المؤمنين وكل من انحرف عن الإسلام عقيدة وقولا أو عملا فهو داخل في المنافقين ما دام يقر بكلمة الشهادة ولم يرتد عن الإسلام .

وهكذا ينبغي للمسلمين اليوم يجب أن تختفي المفاهيم السابقة التي تدخل مذاهب كاملة في الجنة وتحرم منها أتباع مذاهب أخرى . . . ينبغي أن يطلق أهل السنة على جميع المسلمين بمختلف مذاهبهم ما داموا يعترفون بأن السنة هي المصدر الثاني للتشريع ولا تطلق كلمة المبتدع وصاحب الهوى إلا على الفاسق الذي غلبه هواه من أي مذهب كان .

وعلى المؤسسات العلمية اليوم أن تحمل هذا المبدأ لتعود بالمسلمين إلى منهج الإسلام لا كرامة إلا لتقي ولا عدوان إلا على شقي ولا متبوع إلا المعصوم ولا قدمة إلا بالعمل الصالح . والأفضل من ذلك أن تلغى هذه التسميات كلها لا سنية ولا مبتدعة ولا شيعة ولا خوارج ولا مالكية ولا إباضية وإنما هم مسلمون يتفاضلون بالتقوى والعمل الصالح وكم يكون رائعا حين يقف المدرس والواعظ والمحاضر فلا يحتج إلا بقول الله أو قول رسوله فإذا احتاج إلى كلام الناس استشهد بكلام عالم من العلماء مقتصرا على ذكر اسمه وامتنع كل الامتناع أن يجري على لسانه اسم المذهب أو الفرقة أو الطائفة فانمحت من المجتمعات الإسلامية الألقاب المطلقة على مجموعات الفرق كالشيعة والسنة والخوارج والمعتزلة واختفت منه أسماء الفرق فلم يبق ذكر للحنفية أو المالكية أو الإباضية أو الزيدية أو الظاهرية أو غيرها وإنما كل ما يبقى أسماء علماء ضمن كشف طويل يشتمل على من خدم الشريعة الإسلامية منذ البعثة إلى قيام الساعة أما الأمة الإسلامية فهي تتكون من جميع من نطق بكلمة الشهادة وإليها يتجه النداء القرآني الكريم ﴿ياأيها الذين آمنوا﴾ وتكون مجتمعا واحدا لا انشقاق فيه فإذا شذ فرد فارتكب معصية لاحقه المجتمع بالموعظة أو بالحكم الذي أنزله الله حتى يتوب فيعود إلى مكانه أو يهلك على إصراره فيتولى الله تبارك وتعالى حسابه .

## مفاهيم يجب أن تختفي

سبق إلى أذهان كثير من الناس - بسبب أخطاء المؤرخين وكتاب المقالات - أن الإباضية فرقة من الخوارج وأنها - في عقائدها وآرائها - معتدلة بالقياس إلى الخوارج ومتطرفة بالقياس إلى أهل السنة .

وهذا مفهوم خاطئ ويجب أن يختفي فالإباضية ليسوا من الخوارج وإنما نشأوا عندما غدا الخوارج لمجابهة الخوارج وليسوا متطرفين بالنسبة إلى أهل السنة لا في السياسة ولا في العقائد ولا في الفقه وإنما يتفقون مع كل مذهب في مواضيع اعتداله .

وإن شئت مزيدا من التفصيل فاقرأ المقال الآتي :

## مكان الإباضية
## بين المذاهب الإسلامية

نشأ المذهب الإباضي في فترة متقدمة بالنسبة إلى غيره من المذاهب الإسلامية ، هذا من حيث التاريخ ، أما الطريقة التي نشأ بها فهي لا تختلف عن غيرها من طرق نشأة بقية المذاهب ، إمام من أئمة المسلمين (وبالنسبة إلى الإباضية هو أحد كبار التابعين) يجتمع عليه عدد من طلاب العلم . يلتزمون مجلسه ويأخذون عنه ثم يتفرقون بعد التحصيل في البلاد ، فيقف المتفوقون منهم موقف أستاذه ، يتخذ نفس أسلوبه في السلوك والتدريس وينقل عنه لطلابه روايته ورأيه . ثم تنتقل العملية مع الأجيال وكل جيل ينقل عن الجيل السابق ما حفظه من آثار لآراء . تكتسب مع مضي الزمن شيئا من الاحترام يبلغ درجة التقديس أحيانا وتزداد هذه الصورة وتكبر مع الأيام .

هذه الصورة هي الصوّرة التقريبية التي نشأت عنها جميع المذاهب وإن اختلفت أزمنة الأئمة فمنهم من كان من الرعيل الأول من التابعين ومنهم من كان من تابعي التابعين ومنهم من كان في الدرجة الثالثة ومنهم من كان أبعدِ من ذلك بكثير كابن تيمية وكمحمد بن عبد الوهاب .

وبالنسبة إلى الإباضية فقد كان يحضر مجلس جابر بن زيد عدد من الطلاب والأذكياء منهم من يأخذ عنه وعن غيره ، كقتادة ، وأيوب ، وابن دينار ، وحيان الأعرج ، وأبي المنذر تميم بن حويص ، ومنهم من يأخذ عنه أكثر مما يأخذ عن غيره أو يكاد يختص بمجلسه ، كأبي عبيدة مسلم ، وضمام ، وأبي نوح الدهان ، والربيع بن حبيب ، وعبد اللـه بن إباض ومن هؤلاء الطلاب من كان يشتغل أثناء التحصيل وبعد التحصيل بالشؤون العامة ومنهم من اشتغل بالمسائل السياسية ومطارحاتها مع حكام الدولة الأموية في ميدان الكلمة دون استعمال السيف كعبد الله بن إباض[1] ومنهم من جلس للتدريس وأخذ مكان الإمام كأبي عبيدة وأبي نوح صالح الدهان وقام بنفس الدور وتخصص فيه ولما كانت هذه الحركة في عنفوان بناء الدولة الأموية وكانت سيوفها مسلطة على جميع الأئمة والعلماء خوفا منهم أن يجهروا بالإنكار عليها ، أو يدعوا الناس إلى الخروج عنها ، وكان جابر بن زيد في مجالسه كزملائه الحسن وسعيد وغيرهم من كبار التابعين غير

---

(1) كثير من المؤرخين وأصحاب المقالات يحسبون أن عبد الله خرج في أيام مروان بن محمد وأنه قتل في معركة ثبالة وهو خطأ تاريخي لأن عبدالله بن إباض الذي تنسب إليه الإباضية توفي في أواخر أيام عبد الملك وهو أكبر من جابر في السن وتابع له في المذهب والرأي ، ونسب المذهب إليه لأنه كان أكثر ظهورا في الميدان السياسي عند الدولة الأموية والتسمية منها .

راضين عن الوضع وكثيرا ما يتناولونه بالنقد ، فكانت السلطات بدورها تراقبهم هم وتلاميذهم في يقظة وحذر وشدة . وتضيق عليهم الخناق ،وتحاول بكل وسيلة أن لا تسمح لنقدهم أن يتسرب إلى الناس وقد احتاطت لذلك من بداية الأمر فنسبتهم إلى التطرف واعتبرتهم ضمن الخوارج ، وكانت تهمة الخارجية ـ تشبه ما يسمى اليوم بالعمالة أو بالخيانة ـ عملية ليس لها ضوابط توجه بسهولة إلى كل من يراد التخلص منه أو الانتقام منه أو إيقاف نشاطه وتستغل عند اللزوم . ولذلك فلم يسلم منها الإمام جابر بن زيد كما لم يسلم منها الإمام مالك بن أنس[1] وكان الغرض من إشاعة هذه التهمة هو إشعارهم بأنهم تحت المراقبة وأن تبرير أي موقف عنف يتخذ معهم من السلطات هو موجود في أذهان الناس ولا يحتاج إلا إلى تأكيد عملي من أجهزة الحكم .

(1) جاء في الكامل لأبي العباس المبرد الجزء الثاني صفحة 159 مايلي :

«يروى أن المنذر بن الجارود كان يرى رأي الخوارج وكان يزيد بن أبي مسلم مولى الحجاج بن يوسف يراه ، وكان صالح بن عبد الرحمن صاحب ديوان العراق يراه ؛ وكان عدة الفقهاء ينسبون إليه ، منهم عكرمة مولى ابن عباس . وكان يقال ذلك في مالك بن أنس المديني ، كان يذكر عثمان وعليا وطلحة والزبير فيقول : والله مااقتتلوا إلا على الثريد الأعفر ، فأما أبو سعيد الحسن البصري فإنه كان ينكر الحكومة ولا يرى رأيهم» .

وجاء في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد الجزء الخامس صفحة 76 ما يلي :

«ومن المشهورين برأي الخوارج الذين تم بهم صدق قول أمير المؤمنين عليه السلام : إنهم قطف في أصلاب الرجال وقرارات النساء ؛ عكرمة مولى ابن عباس ، ومالك بن أنس الأصبحي الفقيه ، يروي عنه أنه كان يذكر عليا عليه السلام وعثمان وطلحة والزبير فيقول والله ما أقتتلوا إلا على الثريد الأعفر» .

ويقول في نفس المصدر بعد أسطر ما يلي :

«وممن ينسب إلى هذا الراي من السلف جابر بن زيد ، وعمرو بن دينار ومجاهد» راجع إن شئت كتاب العقد الفريد لابن عبد ربه وكتاب الأغاني لأبي الفرج وغيرهما .

فإذا تركنا هذا الجانب خارجا عن البحث واتجهنا إلى الجانب الفكري والسلوكي فإننا سوف نجد المذهب الإباضي مذهبا إسلاميا نشأ كما نشأ غيره من المذاهب الإسلامية بأئمته وعلمائه ، طبقات يأخذ بعضها عن بعض إلى اليوم وقد بدأ جهوده العلمية في خدمة الثقافة بالاتجاه الذي اختاره قبل أن تبدأ أكثر المذاهب الأخرى ودونت له مؤلفات في الحديث والفقه قبل أن تبدأ بعض المذاهب التي وجدت لها مكانا فسيحا في الدراسة على المنهج الذي سارت عليه . وفي النقاط الآتية أستطيع أن أضع جملة من الخطوط العريضة التي يمكن أن يحدد القارئ الكريم بعد دراستها والتحقق منها موضع الإباضية بين المذاهب الإسلامية .

1 ـ يرى الإباضية أن المصدر الأساسي للدين الإسلامي في عقائده وعباداته ومعاملاته وأخلاقه إنما هو القرآن الكريم وأن من أنكر شيئا منه : سورة أو آية أو حرفا فهو مشرك أو مرتد .

2 ـ ويرى أن المصدر الثاني للدين الإسلامي إنما هو السنة الصحيحة وهي على درجات منها المتواتر قطعي الدلالة يفيد العلم ويوجب العمل ومنكره كالمنكر للقرآن والمشهور من السنة أو المستفيض هو أضعف من المتواتر وأقوى من الآحادي وهو يوجب العمل واختلفوا هل حجته قطعية أم ظنية على قولين . والأحادي من السنة ظني الدلالة يوجب العمل والمرسل وإن كان أضعف من الأحادي إلا أنه يوجب العمل إذا كان لصحابي أو تابعي .

3 ـ ويرون أن المصدر الثالث هو الإجماع إذا استوفى الشروط المعروفة عنه الأصوليين والخروج منه فسق وحجيته قطعية ويرون أنه وقع إجماع بقسميه القولي والسكوتي وأنه من الممكن أن يقع في كل عصر وينقل إلى الناس بالشروط المعتبرة .

4 ـ ويرون أن المصدر الرابع هو القياس على الأسس المعروفة في كتب الأصول .

5 ـ ويرون أن المصدر الخامس هو الاستدلال بأنواعه المختلفة ويهتمون بالمصالح المرسلة اهتماما خاصا وربما يكون الإباضية ـ بالنسبة إلى اعتبار المصالح المرسلة ـ في الدرجة الثانية بعد المالكية .

ب ـ العقائد :

ويرى الإباضية أن الإنسان لا يكون مسلما إلا إذا أقر بالجمل الثلاث فشهد أن أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن ما جاءبه حق من عند الله وما تدل عليه هذه الجمل الثلاث من التفصيلات .

1 ـ وأساس عقيدتهم في الخالق تبارك وتعالى هو التنزيه المطلق فلايشبه شيئا من الخلق ولا يشبهه شيء من الخلق وما جاء في القرآن الكريم أو في السنة النبوية المطهرة مما يوهم التشبيه فإنه يؤول بما يفيد المعنى ولا يؤدي إلى التشبيه ويبتعدون كل البعد عن وصفه تعالى بما يوهم التشبيه ويثبتون له الأسماء الحسنى والصفات العليا كما أثبتها لنفسه .

2 ـ القدر :

يقولون إن الإيمان لا يتم حتى يؤمن المسلم بالقدر خيره وشره أنه من الله تبارك وتعالى وأن أفعال الإنسان خلق من الله تعالى واكتساب من الإنسان ويبتعدون عن رأي المجبرة كما يبتعدون عن رأي من يقول بأن الإنسان يخلق أفعاله .

3 ـ مرتكب الكبيرة :

يرون في مرتكب الكبيرة رأي الحسن البصري وجابر بن زيد وغيرهما لا يحكمون عليه بالشرك كما يقال عن الخوارج وإنما

يقولـون هـو منـافـق ولا يمكن لمرتكب الكبيرة في حـال معصيتـه وإصراره عليها أن يدخل الجنـة إذا لم يتب ولعل أعنف الخصومـات إنما قامت بين الإبـاضيـة والخوارج في هـذا الموضوع منـذ أثـارهـا نافع بن الأزرق حسبما تقوله مصادر التاريخ .

ج ـ الفـقـه :

مكان الإباضية في هذا الباب ربما كان في الشريحـة التي تقع بين أهل الظاهر والحنابلة من جهة والحنفيـة من جهـة أخرى ورغم أن المذهب الإباضي نشأ في العراق إلا أنه لم يـذهب مع الرازي إلى المذهب الذي بلغه الحنفية والمعتزلة ويكفي لإيضاح هـذه النقطـة أن يعرف القارئ الكريم أن الفقه الإبـاضي يعتمـد من حيث الأدلـة بعـد القرآن الكريم في مجـال السنـة على المتـواتر والمشهـور أو المستفيض وعلى الأحـادي وعلى مرسل الصحـابـة والتـابعين ، وإذا تعارض الحديث والقياس رجح جانب الحديث ولوكـان أحـاديـا أو مرسلا للطبقة السابقة ولا يرد الحديث الأحادي إلا إذا صادمه دليل قطعي ، ويقولون بـالقيـاس والاستصحـاب والمصلحـة المرسلـة على التفاصيل والمناقشات الطويلة المعروفة في كتب أصول الفقه .

د ـ السلوك :

يتمسـك الإبـاضيـة بجميع أنواع السلوك والأخلاق التي أمر بهـا الإسلام ، ومن مظاهر ذلك :

1 ـ يرون أن الأمر بـــالمعروف والنهي عن المنكر واجب في الحدود التي بينها الحديث الشريف .

2 ـ يرون أن محبة المسلمين في اللـه من أجل طـاعتهم وبغض العصـاة والكـافرين في اللـه من أجـل معصيتهم واجب على كـل مسلم ، وأن هذه المحبة يجب أن تتوجه إلى جميع أوليـاء اللـه في جميع الأزمنـة والأمـاكن على الإجمـال ، وأن يقصـد إلى من ثبتت

ولايتهم لله بالاسم أو بالصفة ممن مضى ، وأن يتعامل مع الحاضرين ممن يعرفهم على هذا الأساس ، كما يجب أن يبرأ من الكافرين والعصاة في جميع الأزمنة والأمكنة ، هكذا على الإجمال وأن يقصد ببراءته من عرف بالاسم أو بالصفة وأن يتعامل مع الحاضرين ممن يعرفهم على هذا الأساس ،أما من عرفهم في زمانه ولم يعرف أحوالهم من الطاعة والمعصية فيجب عليه أن يقف فيهم لا يتولاهم ولا يبرأ منهم حتى يعرفهم بيقين لأن الولاية والبراءة عند الإباضية لاتلزم إلا باليقين كالمعرفة الشخصية أو شهادة العدلين ولا تبطل إلا بيقين .

3 ـ يرون أن جميع المسلمين يتساوون في الحقوق والواجبات ما عدا شيئا واحدا وهو الدعاء بخير الجنة وما يتعلق به فإنه حق خاص للمتولي إي للمسلم الموفى بدينه الذي يستحق الولاية بسبب طاعته أما الدعاء بخير الدنيا ، وكذلك بما يحول الإنسان من أهل الدنيا إلى أهل الآخرة كقول الإنسان تعرف أنه منحرف عن الإستقامة رزقك الله توبة نصوحا ، أو هداك الله أورزقك الصحة والعافية أورقاك في مراتب الوظيفة فإن هذا كله حق جائز لكل أحد من المسلمين تقاة وعصاة .

4 ـ عندما تكون الأجهزة الحاكمة جائرة غير متمسكة بأحكام الشريعة يجوز للمسلمين البقاء تحت حكمها والخروج عنها وإذا بقوا تحت حكمها فإنه تجب عليهم الطاعة في غير معصية الله وإذا كانت تنفذ أحكامها على مقتضى مذهب مخالف لهم ، فإن أحكامها نافذة عليهم بما يترتب عليها من حقوق وواجبات ، ما دامت تلك الأحكام مطابقة لمذهب إسلامي . وأقرب مثال لذلك أن الإباضية يغلبون جانب الأب في الحضانة علي جانب الأم فيرون أن الجدة للأب أولى بالحضانة من الجدة للأم وأكثر المذاهب الأخرى ترى

العكس فإن كانت الدولة تحكم وفق مذهب يرجح جانب الأم فإن على أتباع المذهب الإباضي الخاضعين لتلك الدولة أن ينفذوا هذا الحكم بما يترتب عليه ولا حرج عليهم وكذلك يرى الإباضية أن الجد يمنع الإخوة من الميراث وبعض المذاهب الأخرى ترى أن يقتسموا معه فإذا كانت الدولة تحكم على مذهب الرأي الأخير فإن على الإباضية أن يقبلوا بهذا الحكم وأن ينفذوه ولا حرج عليهم .

أحسب أن هذه الخطوط العريضة كافية لمعرفة مكان الإباضية بين المذاهب الإسلامية ، فهو على كل حال لم يتطرف في موضوع الأدلة الشرعية فيعتبر كل أثر مهما ضعف حجة ولم يتطرف إلى الجانب الآخر فيرد السنة بالقياس .

وهو لم يتطرف في موضوع الإجماع فيعتبر الاتفاق الضيق في حدود المذهب أو حدود المكان - كوطن معين أو الحرمين أوالمدينة - حجة ولم يتطرف إلى الجانب الثاني فينفي حجية الإجماع أو إمكانه ، أو إثباته أو وقوعه وسلم بوقوعه بكلا قسميه القولي والسكوتي في عهد الصحابة مع احتمال وقوعه في كل عصر إلى قيام الساعة . ورأى أن الإجماع المحدود في نطاق مذهب أو بلد هو حجة ظنية على المجمعين وليس له قوة الإجماع وينبغي أن يحمل اسم اتفاق لا اسم الإجماع .

وهو لم يتطرف في موضوع القياس فيمنع اعتباره دليلا شرعيا إذا استوفى شروطه ولم يتطرف إلى الجانب الثاني فيرد به النص .

وقبل الاستدلال بالاستصحاب والمصالح المرسلة ، ولم يتطرف في موضوع العقيدة إلى جانب فيقع في التشبيه ولا إلى الجانب الثاني فيقع في نفي ما أثبت الله تبارك وتعالى لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ .

ولم يتطرف في موضوع القدر فيميل إلى جانب السلبية حتى يقول أن الإنسان مجبر على أعماله وهو كالميت بين يدي الغاسل أو يميل إلى جانب الإيجاب حتى يزعم أن الإنسان يخلق أفعاله ولم يتطرف في موضوع مرتكب الكبيرة فيوافق من يحكم عليه بالشرك ولم يقف موقف المرجئة الذين يفتحون أبواب الجنة للعصاة كأنها فنادق يملكون هم مفاتحه على مبدإ «لا تضر مع الإيمان معصية .»

الآن وقد عرف القارئ الكريم الأسس التي بني عليها المذهب الإباضي والاتجاهات التي يتحهها والسلوك الذي يسير به يستطيع أن يقرر له حيزا ضيقا بين المذاهب الإسلامية . وأن يبعد عن نفسه تلك الصورة القاتمة البشعة الشرسة التي تعاون على وضعها ظروف مختلفة من السياسة والتعصب وسوء الفهم .

## مفاهيم يجب أن تختفي

سبق إلى أذهان الناس ـ بسبب ما أثاره وادعاه المتعصبون من كل مذهب ـ أن الخلاف بين المذاهب الإسلامية خلاف جذري لا يمكن اللقاء فيه ، وهو مفهوم خاطئ لأن الخلاف بين المذاهب الإسلامية خلاف سطحي لفظي يمكن اللقاء فيه بيسير من الجهد لو ترك المتعمقون إثارة الخلاف وتجنب الإلزامات .

## الجدل في اللوازم(1) وليس في أصول العقائد

نستطيع أن نقول أن الخلاف بين جميع المذاهب الإسلامية لا يخرج عن الدوائر الثلاث الكبرى الآتية :

(1) استعملت كلمة اللوازم في هذا الفصل للدلالة على المحذورات التي ينسبها كل واحد من المتجادلين إلى الآخر من قولهم إذا قلت كذا يلزمك كذا كقول الأشعري للمعتزلي في موضوع الصفات إذا قلت أنها ذاتية يلزمك التعطيل وقول المعتزل للأشعري إذا قلت إنها غيره يلزمك التعدد .

1 ـ العقائد المتعلقة بالخالق سبحانه وأسمائه وصفاته وأفعاله .

2 ـ نظام الحكم وشروط رئيس الدولة .

3 ـ الأحكام المتعلقة بالمسائل الفقهية أصولا وفروعا .

ولقد اتفق المسلمون عموما على أصول هذه الدوائر عموما وإن اختلفوا في التفصيلات والتفريعات ،فنحن لو استطعنا أن نجري مقارنة بين عدد المسلمين الذين يثيرون الجدل ويحدثون الخلاف ويدعون إلى تتبع فرقة دون فرقة أومذهب دون مذهب ويحكمون على هذا أو ذاك بالضلال أو بالكفر ويأمرونهم باتباع مذهب أو الاستمساك به دون غيره ـ وبين عدد من يتبع تلك المذاهب في بساطة ويستمسك بها في تعلق مع عدم تعمق ، ولا استطاعة لإقامة حجج وبراهين ، لوجدنا أن نسبة ضئيلة جدا قد لا تصل الواحد في الألف ، هي التي تفهم بعض تلك المشاكل وهي التي تتزعم إثارة الخلاف والشغب ، وتحاول أن تكتل المسلمين إلى كتل في مذاهب معينة ، وأن هذه النسبة فقط أو بعضها في الحقيقة ، هي التي تعرف مواضيع الخلاف والجدل أما باقي أتباع المذاهب الذين يساقون في مجموعات كبرى وراء اسم إمام من الأئمة فيتحمسون له في عصبية ويتمسكون بمذهبه في حرص وتشدد ، فهم في الغالب لا يعرفون ولايفهمون شيئا من تلك المشاكل المعقدة من علم الكلام أو أصول الفقه أوقواعد السياسة

وإنما يعرفون بعض المسائل الفقهية العملية في العبادات ، أو لو أردنا أن نعرض نموذجا لذلك في الجمهورية العربية الليبية بين أتباع المذهبين الإباضي والمالكي لوجدنا أن مظهر الخلاف لا يزيد عند الأغلبية الغالبة من السكان عن قراءة البسملة في الفاتحة ، أو رفع الأيدي عند التكبير ، وتحريك السبابة عند التشهد ، والإصباح بالجنابة فى رمضان وما أشبهها وأن جميع المصادمات والخصومات

التي تقع بين العوام من أتباع المذهبين لا تخرج عن مستوى هذه المسائل .

فإذا انتقلت من مستوى العوام إلى مستوى المثقفين دينيا أو المتفقهين ارتفع مستوى المسائل قليلا فوجدت النقاش ربما يدور على مستوى ميراث الإخوة مع الجد وحق الحضانة ونفقة الأقارب وبعض مسائل التعامل وأحكام الصلاة في السفر ووجوب التتابع في قضاء رمضان وما في هذا المستوى من الفقه العملي .

أما مسائل علم الكلام وقواعد التشريع وأسس بناء الحكم الإسلامي ، هذه الدوائر التي كانت محور تكون المذاهب في الحقيقة فلا يعرفون عنها شيئا أويعرفون عنها أشياء سطحية تلقفوها بطريق التلقين . فالعوام وأشباه العوام جميعا يؤمنون بأن الله تبارك وتعالى حي قدير مريد سميع عليم بصير متكلم خالق مصور إلى آخر الصفات التي وصف بها نفسه ، ولكنك لو سألتهم عن صفة ما ، هل هي صفة ذاتية أو صفة فعل ، أو قلت لهم هل صفات الله تبارك وتعالى عينية أم غيرية ؟ ما فهموا منك ولأعرضوا عنك ، وربما ظنوا أنك تستهزئ بهم ومعنى هذا أن جمهرة المسلمين متفوقن - واقعيا - في العقائد وكذلك في الدائرتين الأخيرتين ويبقى النظر إلى خواصهم ، وبقليل من التأمل يبدو لنا واضحا أنهم متفقون هم أيضا في أصول جميع تلك الدوائر وإنما يختلفون عند التفاصيل بسبب ما يلزمه كل واحد منهم للآخر ويرتبه على نقاشه أعني أن المذاهب الإسلامية جميعا متفقة في الأصول وأن الخلاف وقع من بعضهم في اللوازم أو بسبب اللوازم فقط ، وبيان ذلك فيما يلي :

إذا جئنا إلى مسائل علم الكلام لكانت هي أهم المحاور لتكون المذاهب وتمزيق شمل المجتمع ، وتضليل وتفسيق جوانب كاملة

من الأمة الإسلامية ، والتي أضاع فيها علماء أجلاء أوقاتا ثمينة في إعداد البراهين وما تستلزمه ،نجد الأمة الإسلامية بمذاهبها المختلفة متفقة على أصول العقائد وأن أولئك العلماء الأجلاء المتضاربين بالبراهين والإلزامات هم الآخرون متفقون على جميع الأصول وإن ظن الناس انهم مختلفون وانما اختلافهم فيما يلزمه بعضهم للآخرين أثناء النقاش أو عند إعداد السؤال والجواب حين يزعم أحدهم أن كلام الآخر يستلزم محذورا ويترتب عليه باطل ويجيب الثاني بنفس الأسلوب وإلى القارئ الكريم أمثلة من ذلك :

1 ـ المسلمون جميعا باختلاف مذاهبهم متفقون أن الله تبارك وتعالى متصف بجميع صفات الكمال ، منزه عن جميع صفات النقص لا يشبه شيئا من خلقه ولا يشبهه شيء من خلقه .

هذه عقيدة عامة يتفق عليها جميع المسلمين خواصهم وعوامهم فإذا جاءوا إلى التفاصيل بدأت المصاولات العنيفة والجدل الحاد وإلزام الخصم ما يلزمه وما لا يلزمه حين يتحدثون عن أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله .

2 ـ المسلمون جميعا باختلاف مذاهبهم متفقون أن الله تبارك وتعالى عادل في ملكه لا يجور ولا يظلم الناس شيئا فإذا جاءوا إلى التفاصيل وناقشوا موضوع الثواب والعقاب والعمل والجزاء بدأت المصاولات العنيفة والجدل الحاد ومحاولة كل طرف أن يجعل براهين الطرف الثاني تستلزم محذورا .

3 ـ المسلمون كلهم باختلاف مذاهبهم متفقون أن الله تبارك وتعالى أعد الجنة لمن أطاعه وأعد النار لمن عصاه فإذا جاءوا إلى التفاصيل اشتد الخلاف وادعى كل واحد أن كلام خصمه يستلزم محذورا ويؤدي إلى باطل .

وهكذا ينفتح باب الخلاف ويترك الأصل المتفق عليه إلى فرعيات ومن الفرعيات إلى جزئيات للفرعيات حتى تطغى تلك الجزئيات على الأصل الهام للعقيدة وأصبحت لا تجد من حلبة الجدال أو حتى فيما ينسب إلى المذاهب إلا تلك اللوازم التي ينسبها كل طرف إلى الطرف الآخر كقولهم معطلة ، مشبهة وما إلى ذلك .

فإذا انتقلنا إلى الدائرة الثانية التي هي نظام الحكم وشروط رئاسة الدولة نجد أن المسلمين جميعا بمذاهبهم المختلفة أيضا متفقون على الأصول فيها فلو سألت أي عالم من أي مذهب كان ، عن الشروط التي يجب توافرها فيمن يتولى حكم المسلمين لأجابك بشروط تتفق أو تتقارب مما يقوله لك أي عالم من مذهب آخر ، فهو في حالات الكمال يجب أن يكون[1] عالما مجتهدا ذكيا شجاعا نزيها عادلا حريصا على مصلحة المسلمين تقيا ورعا إلى آخر الشروط المعروفة المحددة في كتب الفقه . هذه الصورة لمن يتولى الحكم على المسلمين أو ما يقارب منها ما يتفق عليه جميع المسلمين من جميع المذاهب تجدها عند الشيعة وتجدها عند الخوارج وتجدها عند المعتزلة وتجدها عند الأشاعرة وتجدها عند الإباضية وتجدها عند الماتريدية وتجدها عند الظاهرية وغيرهم إلا أفرادا شواذا من بعض المذاهب فارقوا مذاهبهم . وهذا هو القدر المشترك بين جميع المسلمين بعد هذا لاتفاق على هذا الأصل يأتي الاختلاف عند التفصيل وذلك عندما جاءت الاتجاهات السياسية فأثارت عدة نقط جانبية تمسك بها بعض الناس ليستغلوها

(1) يقتصر بعضهم على العدالة الشوري ويضيف إليها بعضهم البيعة ويضيف إليها بعضهم الطاعة ويضيف إليها بعضهم القرشية ويكتفي بعضهم بالوصية لأن الوصي لابد أن تم فيه جميع الشروط لأنه معصوم .

فاستغلتهم منها : قضية اشتراط آل البيت ، أو فرع من فروع آل البيت ، ومنها اشتراط القرشية ، ومنها اشتراط العروبة ، ومنها قضية الفاضل والأفضل والعالم والأعلم ، ومنها جواز الخروج عليه إذا جار وعدم جوازه ، ومنها كونه معصوما أو غير معصوم ، ومنها إذا لم يكن عادلا هل تجب طاعته أو لا تجب ، ومنها طريقة اختياره وتنصيبه ، ومنها الحكم في الواثب العادل والمختار الجائر إلى غير ذلك وهذه الأبحاث كلها وليدة اتجاهات سياسية أثرت على المسلمين فكان منهم شيعة وعثمانية ثم خوارج ومعتزلة ثم إباضية وأشاعرة الخ .

وتحت هذا الخلاف ومع شدة تعصب كل لما يرى أو يريده لم يستطع أي مذهب من هذه المذاهب أن يحقق الشروط في الحاكم الذي يختاره في تطبيق عملي مع أن كل مذهب من هذه المذاهب تمكن من الوصول إلى الحكم وتكوين دولة على أساس مذهبي . فقد بايعت بعض فرق الخوارج ـ كالأزارقة والصفرية ـ أئمة منهم فاستبد ذلك البعض حتى حكموا عليه بالكفر وعزلوه وقتلوه ، وبايع الشيعة أئمة فخرجوا عن الدين حتى ادعى بعضهم الألوهية . وانضوى العثمانيون تحت الحكم الأموي فجردتهم الدولة الأموية سيوفا تضرب بها رقاب المسلمين وتجاسر بعض أولئك الحكام حتى ضربوا الكعبة الشريفة ، وحتى استباح بعضهم حرمة المدينة المنورة ، ووصل المعتزلة إلى الحكم في ولاية مروان بن محمد وبعض ملوك الدولة العباسية فكان الحاكم آلة لتعذيب من يخالف المعتزلة ، وسخط الإباضية في عمان عن بعض الأئمة الذين انتخبوهم فعزلوهم ، والمهم في الموضوع أن جميع الدول التي قامت بعد الخلافة الرشيدة والتي أوحت إلى مؤسسيها أو أتباعها بشروط زائدة عن الشروط الأساسية المتفق عليها كانت سببا

للنكبة ، ذلك أن كل شرط جديد يولد رد فعل جديد ويترتب على ذلك الجدل والنقاش ، وتأتي بعده مرحلة إعداد البراهين واللوازم ثم تقاذف المحاذير فكان الساسة يتطاولون على المناصب وكان العلماء يتقاذفون التهم لمخالفة الدين ، أما بقية الناس فيزجون إما في جيوش لنصرة حاكم أو إسقاط حاكم ، وأما في مذاهب لاتباع إمام أو لعن إمام ، والآن قد ألفت الحياة بعض تلك الاعتبارات التي أدخلتها السياسة على الموضوع واتضح للناس جميعا أن الصراع الذي وقع بسبب اشتراط الوصية أو الهاشمية أو القرشية أو العروبة أو اعتبار الإمام معصوما أو لا يجوز إسقاطه ولو كان منحرفا ، كل هذه الجوانب التي كان الخلاف بسببها بين فرق الأمة ثبت اليوم أنه صراع على تفصيلات لا تدخل في أصل الموضوع . وأثبتت التجربة أن أغلب أولئك الذين وصلوا إلى الحكم من أي جانب من الجوانب اعتمد على النظرة الجانبية في إثبات حكمه وامتداده ، وتخلي عن الأصول التي تتفق عليها جميع الأمة ، ولذلك فهو ينظر إلى الامة المسلمة على أساس أنها تتكون من قسمين : أنصار له في حكمه وخصوم له وهو بهذا الاعتبار يفتح ميادين الحياة وحقوقها على مصاريعها لأنصاره ويغلقها أو يضيقها ما أمكنه التضييق على خصومه .

فإذا انتقلنا من هذه الدائرة إلى الدائرة الثالثة وهي دائرة الأحكام المتعلقة بالمسائل الفقهية أصولا وفروعا نجد أن المسلمين جميعا بمذاهبهم المختلفة متفقون على الأصول فلو سألت أي عالم من أي مذهب عن مصادر التشريع لأجابك بسرعة هي : الكتاب والسنة . فإذا جئت إلى التفاصيل تثير الجدل والصخب وتوجيه الاتهامات وإلصاق اللوازم . والذي ينبغي أن ننتهي إليه بعد هذا العرض المجمل أن نعتبر جميع المذاهب الإسلامية على مستوى

واحد في المعاملة بعد أن اتفقوا كما رأينا على الأُصول ، وأن نبعد التحكم في إصدار الأحكـام فليس من حقـك أن تحمـل الآخرين على أن ينظروا إلى فروع مسألـة مـا من الزاويـة التي تنظر منهـا وإلا اعتبرتهم مبتدعـة أو أصحـاب أهواء وليس من حقـك أن تفرض فهمك على الناس ثم تتحكم في إفهـامهم فمن وافقـك ضمتـه إليـك ومن خالفك حكمت بفسقه أو كفره ، إن الله تبارك وتعالى هو إله للجميع والجميع يتساوون في عبوديتهم لـه ويتنـافسون في التقرب إليه عبر يد الطاعة وامتثـال الأوامر والحرص على العمل الصّـالح ، وليس درجات القرب منـه تعـالى مبنيـة على المـذاهب وإنمـا هي مبنية على العمل الصـالح من الأفراد ـ دون ارتبـاطهم بـالمـذاهب ـ وعلى صحة العقيدة .

وقد رأينا أن المسلمين متفقون على أُصول العقيدة . أما ما جاء بعـد ذلـك من الخـلاف في فهم النصـوص من الكتـاب والسنـة واستخراج الأحكام العملية منها فـإن اللـه تبـارك وتعـالى هو الـذي أراد ذلك رحمة بهذه الأمة وتوسعـة عليهـا ولو شـاء لحـدد كل شيء في نصوص لا تحتمل التأويل أو الخلاف .

ولعل علماء الأُمة المسلمة المعـاصرة بنـاء على النظرة المنصفـة وتسوية في الحقوق بين جميع المسلمين ودفعا للاحتكار الـديني أو العلمي بين مجموعـات محـدودة ، فهم يسقطـون من حسـابهم تلـك الأحكام المتعصبـة الجـائرة التي كـانت تصـدر على مجموعـات من الناس ، أو بعض العلماء الأجلاء بأنهم أصحـاب أهواء أو مبتـدعـة أو فسقة أو يحكم عليهم بـالكفر ، وأن ينظروا إلى عمل الرجل مجردا من المذاهب أو الفرقة أو الكتلة في عمله الفردي وسلوكـه الشخصي ، بقطـع النظر عن الجهـة التي ينتمي إليهـا فليس مهمـا أن يكـون معتزليا أو شيعيا أو سنيـا أو إبـاضيـا أو خـارجيـا ، وإنمـا المهم أن

يقوم بالعمل الصالح حسب الأسس التي يعمل بها في الفرقة التي ينتمي إليها ويجب أن تعتبر جميع الفرق التي تتكون منها الأمة الإسلامية على مستوى واحد من الاعتبار . والأمة الإسلامية تتكون من جميع من ينتسب إلى الشيعة أو ينسب إليها ، وجميع من ينتسب إلى الخوارج أو ينسب إليها ، وجميع من ينتسب إلى المعتزلة أو ينسب إليها ، وجميع من ينتسب إلى أهل السنة أو ينسب إليها ، وجميع من ينتسب إلى الإباضية أو ينسب إليها، ولا يخرج منها إلا من أخل بأصل من أصول الإسلام فأنكر معلوما منه بالضرورة بطريقة التصريح لا بطريقة الإلزام . ولعل الإلتفات إلى الماضي في هذه الأحكام غير مهم لا سيما بالنسبة إلى تلك المذاهب التي انقرض أتباعها كالظاهرية والمعتزلة والخوارج ولكنه بالنسبة إلى المذاهب الإسلامية الموجودة أمر شديد الأهمية ، فما داموا كلهم متفقين على الأصول فلا ينبغي الالتفات إلى اختلافاتهم في التفاصيل ، ويحق عليهم أن يلغوا فكرة اللوازم والاستلزام وأن يعلم كل فريق منهم أن من حق الآخر أن يستعمل عقله وفهمه وذكاءه ، وأن يتبع ما اتضح له بناء على جهده واجتهاده ، والأخوة الإسلامية اليوم رابطة بين الشيعة وأهل السنة والإباضية فينبغي أن يستمسكوا جميعا بهذه الرابطة التي شرعها الله تبارك وتعالى . وأن يتعاملوا على هذا الأساس أساس اشتراكهم في أصول العقائد والسياسية والشريعة وإن اختلفت بينهم التفاصيل ولا عبرة بالخلاف في التفاصيل ما داموا متفقين على الأصول وما كان يلزم به كل فريق غيره في الماضي لا يلزم أحدا في الواقع ونفس الأمر . وعند الله تبارك وتعالى يتلاقى الجميع .

## مفاهيم يجب أن تختفي

سبق إلى أذهان كثير من الناس ـ بسبب ما يقوله المتعصبون من علماء المذاهب ـ أن كلمة الإجماع حين تطلق يقصد بها إجماع مذهب أو مذاهب معينة فعندما يقول الشيعي أجمع المسلمون فهو يقصد الشيعة ، وعندما يقول السني أجمع المسلمون فهو يقصد أصحاب المذاهب الأربعة دون الظاهرية والإباضية . وكذلك غيرهم . وهو مفهوم خاطئ ويجب أن يزول من أذهان الناس ولا يكون الإجماع حجة إلا حين يتم من جميع مجتهدي جميع مذاهب الأمة الإسلامية .

وإن شئت مزيدا من التفصيل فاقرأ المقال الآتي :

## في الإجماع

مع احترامنا العظيم لجميع الأئمة والعلماء السابقين من جميع المذاهب وتقديرنا الجم لجهودهم المتواصلة الصادقة في خدمة الشريعة الإسلامية نرى أنه يجب أن تتغير بعض المفاهيم أو بالأصح أن تتغير النظرة إلى بعض المفاهيم في بعض المواضيع ومنها بعض المفاهيم في موضوع الإجماع .

لقد ثار نقاش كبير وجدل صاخب حول موضوع الإجماع ، وتناوله البحث من جميع جوانبه ، وقد استقراليوم في أذهان الناس جميعا أن الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي ، وقبل أن أعرض الجوانب التي أريد مناقشتها أود أن أضع بين يديك ما يلي :

يقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف في كتابه علم أصول الفقه ص 46 ما يلي :

«هـو أن يتفـق على الحكم الشرعي في الـواقعـــة ـ جميـع المجتهـدين من المسلمين في وقت ، فلو اتفـق على الحكم الشرعي في الـواقعـة مجتهـدو الحرمين فقـط ، أو مجتهــدو العراق فقــط أو مجتهـدو الحجـاز أو مجتهـدو آل البيت أو مجتهـدو أهل السنـة دون مجتهدي الشيعة ، لا ينعقد شرعا بهذا الاتفاق الخاص إجمـاع ، لأن الإجمـاع لا ينعقـد إلا بـالاتفـاق العـام من جميـع مجتهـدي العـالم الإسلامي في عهد الحادثة ولا عبرة بغير المجتهدين » ويقول الإمام السالمي في كتابه القيم طلعة الشمس الجزء الثاني ص 65 ما يلي : «الإجماع في عرف الأصوليين والفقهاء وعـامـة المسلمين عبـارة عن اتفاق علماء الأمة على حكم في عصر » وبعد أسطر يقول :

«فـالإجمـاع نوعـان أحـدهمـا إجمـاع قولي وهو مـا فيـه اتفـاق أقوالهم أو تواطؤ أفعـالهم على شيء واحـد ، والنـوع الثـاني سكـوتي وهو ما فيه قول بعضهم أو عمله مع سكوت الباقين عليه بعـد انتشـار ذلـك فيهم ومع القـدرة على إنكـاره ولكل واحـد من النوعين حكم يخالف حكم الآخر ، أما حكم الإجماع القولي فهو أنه حجة قطعية يفسق من خالفها عند الجمهور .»

وبعد أسطر يقول : «وخـالف النظـام والرافضـة وبعض الخوارج فزعموا أنـه ليس بحجـة .» وبعـد أسطر يقول : «وللجمهـور على أن الإجماع القولي بعد كمال شروطـه حجـة قطعيـة أدلـة من الكتـاب والسنة والإجماع .»

وبعـد أسطر يقول :«وأمـا حكم الإجمـاع السكـوتي فهـو حجـة ظنيـة توجب العمـل ولا تفيـد العلم مثـل خبر العـدل ،فمن خـالف الإجمـاع السكـوتي لا يحكم بفسقــه على الصحيـح كمـا لا يحكم بفسق من خالف خبر الآحاد لأن التفسيق لا يكون إلا مع مخـالفـة الدليل القاطع .»

وقال الإمام الشوكاني في كتابه القيم إرشاد الفحول ص 68 ما يلي :

«فهو اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصر على أمر من الأمور .» وبعد مناقشات طويلة للإجماع من جميع جوانبه أحب أن أنقل إليك المقتطفات الآتية منه .

«هل يعتبر في الإجماع المجتهد المبتدع إذا كانت بدعته تقتضي تكفيره ؟ فقيل لا يعتبر في الإجماع ، قال الزركشي بلا خلاف لعدم دخوله في مسمى الأمة المشهود لهم بالعصمة ، وإن لم يعلم هو كفر نفسه ، قال الصفي الهندي ،لو ثبت لكان لا يمكن الاستدلال بإجماعنا على كفره بسبب ذلك الاعتقاد لأنه إنما ينعقد إجماعنا وحده على كفره وإثبات كفره بإجماعنا وحده دونه ، وأما إذا وافقنا هو على أن ما ذهب إليه كفر فحينئذ يثبت كفره ، لأن قوله معتبر في الإجماع لكونه من أهل الحل والعقد قال الهندي وهو الصحيح .»

«قال الأستاذ أبو منصور قال أهل السنة لا يعتبر في الإجماع وفاق القدرية والخوارج والرافضة ، وهكذا رواه أشهب عن مالك .»

«قال أبو بكر الصيرفي ولا يخرج من الإجماع من كان من أهل العلم ، وإن اختلفت بهم الأهواء كمن قال بالقدر ومن رأى الإرجاء وغير ذلك من اختلاف آراء الكوفة والبصرة إذا كان من أهل الفقه .»

«قال ابن قطان الإجماع عندنا إجماع أهل العلم فأما من كان من أهل الأهواء فلا مدخل له فيه : قال أصحابنا في الخوارج لا مدخل لهم فى الإجماع والاختلاف .»

«وممن اختار أنه لا يعتد به[1] من الحنفية أبو بكر الرازي ومن الحنابلة أبو يعلى القاضي .»

«لا ينعقد عليه (أي مجتهد أهل الأهواء) الإجماع وينعقد على غيره يعني أنه لا يجوز له مخالفة من عداه إلى ما أدى إليه اجتهاده ولا يجوز لأحد أن يقلده ، حكاه الآمدي وتابعه المتأخرون .»

«قال القاضي أبو بكر والأستاذ أبو إسحاق أنه لا يعتد بخلاف من أنكر القياس ونسبه الأستاذ إلى الجمهور.»

قال النووي إن مخالفة داود لا تقدح في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه الأكثرون .»

«قال صاحب المفهم : جل الفقهاء والأصوليين أنه لا يعتد بخلافهم ،بل هم من جملة العوام ، وأن من اعتد بهم فإنما ذلك لأن مذهبه أنه يعتبر خلاف العوام في انعقاد الإجماع والحق خلافه .»

«قال الجويني :المحققون لا يقيمون لخلاف الظاهرية وزنا .»

«قال مالك : إذا أجمع أهل المدينة لم يعتد بخلاف غيرهم .»

«قالت الزيدية والإمامية : إجماع العترة حجة .»

نقلت لك المناقشة السابقة عن الإمام الشوكاني - وهي صورة مختصرة جدا للنقاش الطويل الذي يجري بين العلماء في كتب الأصول في موضوع الإجماع - لترى كيف تغير مفهوم الإجماع من تعريفه العام الشامل الرائع إلى مفاهيم ضيقة ، متعددة الحدود ، متضاربة المدلولات ، تسوقها العصبية المذهبية المختفية ، ويصوغها التحكم الفردي أو المذهبي .

---

(1) يقصد أن الرازي من الحنفية والقاضي من الحنابلة قد اختار القول بعدم الاعتداد بمجتهد أهل الأهواء .

ولا شك أن الإمام الشوكاني نقل لنا ما نقل عن علماء طوائف معينة من الأُمة الإسلامية ، وأقوالهم تمثل نظرة هذا الجانب فقط ولو أُتيح لنا أن ننقل عن مؤلف آخر من الجانب الثاني لوجدنا عنده ما يشبه ما أورده الشوكاني ولكن بطريقة عكسية .

ومع لإقتصار على هذا الجانب الذي عرضه الإمام الشوكاني فقط فإنك تجد الإجماع قد انتقل عن تلك الصورة الرائعة من التعميم والشمول للأُمة الإسلامية جمعاء إلى فكرة تتنازعها المذهبية ، وتحاول أن تحتكرها ، فلو أُخذت في الاعتبار جميع الأَقوال السابقة فأخرجت من الإجماع الحنابلة والظاهرية لأنهم لايقولون بالقياس ، وأخرجت المعتزلة والشيعة والخوارج وأخرجت الفقهاء والأُصوليين . فماذا يبقى من الأُمة الإسلامية ، وهل يبقى للإجماع معنى إذا أخذت بقول من يرى أَن إجماع العترة يكفي أومن يرى أن إجماع أهل الحرمين يكفي أو من يقول إذا أجمع أهل المدينة فلا يعتد بخلاف غيرهم .

إن الصورة الرائعة لمفهوم الإجماع من الأُمة الإسلامية عامة لم تزل تضؤل وتضؤل حتى أصبحت في نطاق مدينة واحدة بل حتى تلاشت ، وذلك أن كلمة أهل الأهواء والبدع تهمة متبادلة يقولها أهل السنة في المعتزلة ، ويقولها المعتزلة في أهل السنة وهما يقولانها في الشيعة والشيعة تقولها فيهما ، وهم يقولونها في الخوارج والخوارج يقولونها فيهم ، وبهذا لا يعتد بإجماعهم جميعا لأن كل واحد منهم صاحب هوى وبدعة في نظر الآخرين .

إن كلمة أهل الأهواء والبدع ـ هذه التهمة الخطيرة التي كان يتقاذفها أنصار المذاهب والفرق كما تتقاذف الفرق الرياضية كرة المطاط ، لا تلمسها رجل حتى تتركها إلى رجل فرقة مضادة ، ولا

تطير في اتجاه هدف حتى ترتد طائرة إلى الهدف المقابل - يجب أن تختفي من هذا الميدان الفسيح الذي يصطف فيه المسلمون باختلاف مذاهبهم وفرقهم ، لأنهم باختلاف فرقهم وشعاراتهم يكونون اتحادا واحدا عظيما يقف متراص الصفوف ليجابه التحديات .

إنه لا يحق لأي واحد سواء كان يقف في الساحة منفردا أو كان يحمل شعار فرقة ، أن يحكم على فرقة أخرى بالخروج من ميدان الإسلام الفسيح أومن الحرمان من الاشتراك في أي عمل تقوم به الأمة الإسلامية ككل . وهذه الفرق المتكاملة بشعاراتها المختلفة هي التي أعطت الصورة الكاملة للأمة المسلمة ، لأن كل واحدة من تلك الفرق كانت تمثل جانبا معينا وتبني من زاوية خاصة ولن يكتمل البناء إلا بوجودها جميعا واشتراكها في إقامته معا .

إن لكل فرقة من الفرق الإسلامية في خدمة الإسلام جهدا مشكوراسواء كرهنا أو رضينا ، وسواء اعترفنا أو لم نعترف ، وسواء وافق أمزجتنا أم لم يوافق .

وليس من حق أصحاب أية فرقة أن يعتبروا أنفسهم هم ممثلي الإسلام يحكمون على غيرهم من الفرق والطوائف بالتفسيق أو التبديع أو التكفير .

لا يستطيع المسلم مهما كان مذهبه أن ينكر أن الخوارج - بأقسى وأقصى ما يوصفون به وينسبون إليه - قد قدموا للأمة الإسلامية خدمة جلى ،لقد قاموا بكفاح مرير - حين استنام المسلمون وسكتوا عن الانحراف بدولتهم من الخلافة إلىالملكية ، فأقاموا الحجة على المسلمين بسيوفهم وألسنتهم وأثبتوا بجدارة تستحق الإعجاب بون ما كان عليه الناس في الخلافة الرشيدة وما

هم مقدمون عليه عند ما تسلطت الدكتاتورية الملكية على الحكم في الإسلام وأخرجته من نظام الشورى إلى نظام الملك العضوض .

ولا يستطيع المسلم مهما كان مذهبه أن ينكر أن الشيعة قدموا للأمة الإسلامية خدمةجلى ، فقد كافحوا بجهد جبار حتى أثبتوا حق آل البيت في الحياة وفي الحكم ولولا الشيعة لقضى جبروت بني أمية على بني هاشم ،ولمحا الحقد الأسري المتغلغل في النفوس اسمهم من الوجود ، أو شرد بهم حيث لا يكون لهم لقاء .

ولولا المعتزلة لكانت الفلسفة القديمة يما أوتيت من براعة الجدل وذكاء التمويه قد استطاعت أن تنحرف بعقيدة المسلمين عن الإسلام بل أن تخرج الكثير منهم من الإسلام .

ولولا الإباضية لما كانت هناك حلقة في الاعتدال والتوسط تمسك بكل طرف من الأطراف المتطرفة بجانب واضح ،يربطها بالفرق الأخرى ويقلل مسافة البعد بينها سواء كان ذلك في العقائد أو في آراء الحكم والسياسة .

ولولا أهل السنة الذين ناصروا الدولة الأموية لما قامت تلك الحضارة الرائعة التي بناها العرب على أسس من الإسلام ، والتي استطاعت أن تقف متباهية في شموخ أمام الحضارات العالمية في ذلك الحين ، ثم أن تتقدم في عهد الدولة العباسية في أناة وثبات فتستلم زمام الحضارة الإنسانية في العالم وتسير به الشوط الذي حفظه لها التاريخ وتقدره لها الأجيال المتعاقبة .

ولولا الظاهرية والحنابلة الذين استمسكوا بالنص واعتمدوا عليه واحتجوا دون اعتماد على العقل لما تمت خدمة النصوص الإسلامية من سنة وآثار على هذا المستوى العلمي الدقيق الذي نفتخر ونعتز به ونضعه كنموذج للتحقيق العلمي بين أنظار علماء الإنسان .

ولولا النزعة العقلية المتحررة من فقهاء العراق واستنادهم إلى العقل والمنطق واعتمادهم على ذلك في مناقشة الآثار والنصوص لبقي الفقه الإسلامي تحت أثقال من الركود والجمود .

هذا هو الإطار العام الذي تقف فيه الفرق الإسلامية بشعاراتها الخاصة كطوابير متخصصة يتكون منها جميعا ذلك الكيان العظيم الذي يسمى الأمة الإسلامية ، وهذه الأمة بهذه الفرق المختلفة وشعاراتها الخاصة إذا أجمع علماؤها على حكم في أمر من الأمور كان ذلك إجماعا من الأمة الإسلامية ، واعتبر هذا الإجماع هو المصدر الثالث من التشريع بعد الكتاب والسنة .

ولا يمكن أن يعتبر إجماعا ما تخلف فيه ولو عالم واحد من فرقة واحدة من الفرق الموجودة حين صدور الحكم ، فإذا انقرضت فرقة في عصر من العصور أو وجدت فرقة طلب الإجماع من علماء الفرق الحاضرة فقط واعتبر ما اتفقوا عليه .

بعد هذا العرض أعتقد أنه من المناسب أن ننظر إلى الإجماع من الزوايا الآتية :

1 ـ الإجماع الذي نتحدث عنه ونناقشه هو الإجماع الذي يشرح كدليل خاص في أمر من الأمور لم يثبت فيه نص ، أما عندما يكون على حكم ثبت بالنص فإن الإجماع حينئذ لا يكون عرضة لهذا النقاش لأنه اكتسب القطعية من دلالة النص :

2 ـ الإجماع في الماضي .

أغلب أنواع الإجماع التي وقعت أو ادعيت في الماضي ـ بقطع النظر عن الإجماع المصاحب للنص ـ هي من نوع الإجماع السكوتي وهوحجة ظنية سواء وقعت في عهد الصحابة أو فيما بعدهم من عهود .

أما الإجماع القولي أو الصريح إذا سلم بوقوعه في عهد الصحابة لا سيما في فترة خلافتي أبي بكر وعمر لعدم تفرق علماء الصحابة ، فإن وقوعه فيما بعد عهد الصحابة يعسر التسليم به ولذلك فإننا نقف بنوع من الاحتراس عندما نجد ادعاء الإجماع سواء كان بعبارة عامة كقولهم تم الإجماع على كذا أو أجمع المسلمون على كذا أو بعبارة خاصة كقولهم أجمع من يعتد بإجماعه ، وهذا النوع من الإجماع ـ ما عدا إجماع الصحابة القولي إذا ثبت ـ هو حجة ظنية في الأحكام الشرعية بالنسبة للأفراد أما إذا جرى في الحكم على فرقة من المسلمين بالتفسيق أو التبديع فليس له قوة الحجة مطلقا . وهذا ما أشار إليه الصيفي الهندي في قوله الذي نقلته عن الشوكاني في صدر هذا الفصل .

ذلك لأن إثبات إجماع المسلمين بعد عهد الصحابة وقد تفرقت بهم الآراء والمذاهب والسياسات وتشتتوا ما بين فارس والأندلس ـ مع تعسر المواصلات ـ أمر مستحيل وحكم فرقة أو عدد من الفرق على فرقة أخرى لا يعتبر إجماعا أبدا .

3 ـ الإجماع في الحاضر أو المستقبل :

نظرا لسهولة وسائل الاتصال في العالم اليوم وتيسرها فإننا نعتقد ـ نظريا ـ أن الإجماع الصريح ممكن وأن العلم به ممكن أيضا لا سيما إذا تبنته الدول أو ساعدت عليه مع العلم بأن هناك علماء لا يتم الإجماع بدونهم يعيشون في أقطار تحكمها دول غير إسلامية فلو أثيرت مشكلة هامة في قطر من الأقطار واحتاجت إلى حكم شرعي لأمكن الاتصال بجميع أهل العلم المسلمين في جميع أنحاء العالم وعرض المشكلة عليهم وأخذ الحكم منهم ربما في شهور فقط . فلو وقعت حركة مثل هذه فإن الحكم لا يعتبر بالإجماع

أولا يأخذ مرتبة الإجماع إلا إذا أجمع عليه علماء العصر على اختلاف مذاهبهم ثم استوفى بقية الشروط المعروفة عن الإجماع .

وما قيل عن هذا العصر يقال عن العصور المقبلة .

وينبني على هذا أن الإتفاق الذي يتم بين بعض البلدان فقط أو بعض المذاهب فقط ولو كانت أكثرية ولو تخلف عالم واحد من مذهب واحد لما كان ذلك الاتفاق إجماعا ، فإذا كان في مسألة فقهية فهو حجة ظنية أما إذا كان حكما على فرقة فليس له اعتبار .

فليس من حق فرقة أوعدد من الفرق أن تصدر أحكاما على غيرها ثم تعتبر ذلك إجماعا.. كما أنه ليس من حق أي شخص أو فرقة أن تصدر حكما بإخراج أي مجتهد من دائرة الاعتداد به في الإجماع . والذي ينبغي أن ننتهي إليه من هذا الفصل أنه يجب أن يختفي من أذهان المسلمين ذلك المفهوم الذي يتبادر إلى الكثير حين يسمعون كلمة الإجماع أو أجمع المسلمون من ناس يصدرون أحكاما من زواياهم الخاصة على غيرهم من المسلمين ـ فرقا وأفرادا ـ فيعتبرون ذلك حجة قطعية تثبت تلك الأحكام التي ألبست ثوب الإجماع ، وليست بإجماع ، وكل إجماع ادعى فيما مضى إذا لم يصدر من جميع مجتهدي المسلمين ،بمختلف مذاهبهم وأوظانهم ، ولم يكن مصاحبا لنص فهو ليس بالإجماع الذي يعتبر في:الدرجة الثالثة من الأدلة الشرعية ، وليس الخروج عنه فسقا ولا كفرا .

## مفاهيم يجب أن تختفي

سبق إلى أذهان أكثر الناس ـ بسبب خطإ المؤرخين في ربط الأحداث ـ أن المحكمة الذين قتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في وقعة النهروان هم أصل الخوارج وهو مفهوم خاطئ، فإن المحكمة قد قتلوا في النهر ولم ينج منهم إلا تسعة أفراد ثم ثار على الحكم الأموي طوائف كثيرة من الناس جماعات وأفرادا حتى ظهر الخوارج في أواخر ولاية ابن زيادسنة 64 بقيادة نافع بن الأزرق .

فمعركة النهروان هي فتنة بين الصحابة وقعت بين الإمام علي بن أبي طالب والمحكمة . أما الخروج فنوعان :

خروج سياسي كخروج الحيسن وابن الزبير وبلال والمختار وسليمان بن حرد وغيرهم .

وخروج سياسي ديني وهو الخروج الذي ابتدأه نافع بن الأزرق وسار عليه الخوارج من بعده .

وإن شئت مزيدا من الإيضاح فاقرأ الفصل الآتي :

## الفرق بين الفتنة والخروج

من معاني كلمة الفتنة : اختلاف الناس في الآراء وما يقع بينهم ـ بسبب ذلك ـ من النزاع والقتال ، وقد وقعت في صدر الإسلام مجموعة من الخلافات بين الصحابة أدت إلى نزاع وقتل وقتال فسميت فتنا وفي الإمكان أن نحصرها فيما يلي :

1 ـ فتنة الدار .

2 ـ فتنة الجمل .

3 ـ فتنة صفين .

4 ـ فتنة النهروان .

فكانت أولى الفتن بين الصحابة هي فتنة الدار وذلك أنه في السنوات الأخيرة من خلافة أمير المؤمنين عثمان انتقد عليه بعض الناس أنواعا من السلوك والتصرف اعتقدوا أنه لايجوز له ، فلما أبلغوه انتقادهم اعتذر عن بعضه واستغفر ، وأجاب عن بعضه بأنه من حقه - وهو الإمام - أن يفعله ووقع بينه وبين المعارضين خلاف في عدد من المسائل واشتد الخلاف حتى طلبوا منه أن يستقيل فلم يقبل منهم ولم يستجب لهم فوثبت عليه جماعة منهم فقتلوه ودافع عنه جماعة من المسلمين واعتزلت عنهم جماعة أخرى . وسميت هذه الحركة فتنة الدار وكانت أول فتنة وقعت بين المسلمين .

ثم بايع أكثر الناس لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب واعتزله آخرون وقام عليه جماعة ممن بايعوه وأدت الحركة كلها إلى حروب يوم الجمل فقتل هنالك ثمانية عشر ألفا (على رواية المسعودي في مروج الذهب ) وسميت هذه الحركةبفتنة الجمل وكانت ثاني فتنة وقعت بين المسلمين .

وعندما تمت البيعة لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب بعث يعزل العمال السابقين ومن ضمنهم معاوية ، فلم يستجب للعزل وتعلل بدم عثمان ، واعتبر نفسه وليه ،وصرح أنه يتهم الإمام عليا بالاشتراك في قتله ،أو على الأقل بالرضاء به . وأنه يطالبه بدمه . ووقعت من أجل ذلك حرب مريرة في مكان يسمى صفين قتل فيه مائة ألف وعشرة آلاف على رواية المسعودي في مروج الذهب ، وكانت هذه هي الفتنة الثالثة من الفتن التي وقعت بين المسلمين .

وفي صفين عندما أحس معاوية بضعف جيشه عن المقاومة وبأن الهزيمة لاحقة به لا محالة ، ابتكر خدعة المصاحف وطالب بالرجوع إلى حكم الله وبتكوين نخبة للتحكيم وتحديد مدة كهدنة

ليتم فيها هـذا العمل ، واختلف أصحـاب علي اختلافـا شـديـدا بين موافق على الطلب ومعارض له . واصطر الإمـام إلى الموافقـة نزولا عند رأي الأغلبية وإن كان رأيه هو خلاف ذلك ، واختير الحكمان وحددت الهدنة وانتهى الموعد وحضر الناس ، فأعلن منـدوب الإمـام علي بأنه اتفق مع مندوب معاوية على عزلهما معاً من مناصبهمـا ثم يكون الخيار للأمة تولي من تشـاء . وأنكر منـدوب معـاويـة ذلـك الإتفـاق وأعلن أنـه اتفـق مـع منـدوب علي على عـزل علي وتثبيت معـاويـة ، فـاعتبر علي أن قضيـة التحكيم في حكم الملغـاة لأن الحكمين لم يعمـلا بكتـاب اللـه ولأنهمـا لم يتفقـا . ورجـع إلى معـارضي التحكيم ـ الـذين كـانوا قـد اعتزلـوا الجيش عنـدمـا وافـق الإمام علي على التحكيم ، ثم بايعوا لهم إماما عندمـا أعلنت نتيجـة التحكيم ـ يطلب منهم الإنضـواء تحت لـواء الجيش والاستمرار في محاربة أهل الشام ، غير أن المعـارضين وقـد تجمعوا قرب النهروان لم يوافقوا على العودة ، وجرت بينهم وبين رسل الإمام وبينهم وبين الإمـام نفســه منـاظرات ومنـاقشـات كثيرة لم يتوصلـوا بعـدهـا إلى اتفاق ،فـارتحل إليهم بجيشـه ووقعت بينـه وبينهم موقعـة قتل فيهـا أربعـة آلاف حسب روايـة المسعودي سميت بوقعـة النهروان وكـانت هذه هي الفتنة الرابعة فيما أرى .

وبالتأمل في أحداث هذه الفتن الأربع يجد البـاحث أن السبب فيهـا هـو اختـلاف في وجهتي النظر بين طـائفتين من المسلمين . وفي إحـدى الطـائفتين أمير المـؤمنين ـ في سلـوك أمير المـؤمنين نفسه في مسألة من المسائل أو مشكلة من المشاكل أو عـدد منهـا ، يرى هو صحـة موقفـه ، ويرىالمعـارضون عـدم الصحـة وينتـج عن تباين الموقفين الانتهاء إلى القتـال . ومع كل فريق من الطـائفتين عدد من الصحابة ، وفي جميع تلك الأحداث يوجـد ـ أيضـا ـ جمع

من الصحابة وقفوا من الخلاف موقفا سلبيا فلم يشتركوا مع أحد ولم يؤيدوا أحدا من الطرفين المختلفين .

ويبدو - رغم اختلاف نزعات ودوافع المؤرخين - إن العنف في الفتنة الأولى كان من المعارضين فقط ، وأن الإمام وقف أمامهم أعزل لم يجرد سلاحا ، ومنع من التعرض لهم بالقوة ، حتى في أحرج اللحظات . ولذلك فقد انجلت عن مقتل الإمام فقط ، أو بعض أضرار أخرى بسيطة .

وفي الفتنتين الثانية والثالثة بدأ العنف أيضا من المعارضين غير أن الإمام هنا لم يقف سلبيا وإنما أجاب على العنف بالعنف ولذلك فقد انجلت الفتنة الثانية عن ثمانية عشر ألف قتيل . وانجلت الفتنة الثالثة عن مائة ألف وعشرة آلاف قتيل .

أما الفتنة الرابعة فبعد المفاوضات والمناظرات كان العنف فيها من الإمام - كما يبدو - واستجاب المعارضون عن العنف بالعنف وانجلت الفتنة عن أربعة آلاف قتيل ، حسب روايات المسعودي في مروج الذهب في جميع ذلك ، أعني أن هذه الفتن ذهب ضحيتها مائة وإثنان وعشرن ألفا من المسلمين المقاتلين حسب روايات المسعودي .

وصلب الموضوع في أحداث هذه الفتن جميعا أن الخلاف فيها كان ديانة ، أي أن كل فريق كان يعتقد أن مسلكه هو الحق ونستطيع أن نأخذ مثلا للخلاف عن كل فتنة من هذه الفتن .

ففي الفتنة الأولى اتهم عثمان بأنه يحابي أهله بالمال والمنصب فلما انتقد عليه ذلك وذكرله أن عمر لم يكن يفعل ذلك أجاب بأن عمر منعهم لله وأنه هو أعطاهم لله . وأجيب عنه بأنه أمير المؤمنين ، وأعرف بمصلحة الإسلام والمسلمين وهو المسؤول .

وفي الفتنة الثانية تمت البيعة لعلي فلم يبادر إلى قتل قتلة عثمان ، فقال قائلون لا نسمع لك ولا نطيع حتى تقتل قتلة عثمان ، وقال علي ـ وهو أمير المؤمنين حينئذ ـ بل السمع والطاعة أولا ثم إقامة الحدود وكيف يتمكن الإمام من إقامة الحدود إذا كان في الأمة من لا يسمع ولا يطيع .

وفي الفتنة الثالثة انشغل علي عن قتل قتلة عثمان أو لم ير قتلهم فادعى معاوية أنه ولي دم عثمان وهو يطالب بالقصاص ، فقال له الإمام علي بايع أولا وادخل فيما دخل فيه المسلمون ، ثم طالب بحقك في ولاية الدم وإيقاع القصاص . قال معاوية بل القصاص أولا .

وفي الفتنة الرابعة رفعت المصاحف وطلبت الهدنة فاختلف أصحاب علي فوافق تحت ضغط أصوات الأغلبية وقبل التحكيم . ففارقه عدد من الجيش ، ويقول من يجيب بلسان علي ، قبلنا الهدنة ونحن نعلم أنها خدعة خوفا على كلمة الجيش واقتداء ببعض مواقف الرسول ﷺ المشابهة ، ويقول الآخرون أنك تعلم أنهم فئة باغية وأنت تحاربها بأمر الله وليس لك أن تتركها حتى تفيء إلى أمر الله أو يهلك أحد الفريقين .

هذه أمثلة بسيطة لتلك القضايا الشائكة ، ومنها يتضح لك أن جميع المواقف في الأحداث السابقة كانت مواقف ديانة من الأطراف المتخالفة . وأن استمساك تلك الأطراف بمواقفها إنما يعني استمساكها بما تدين وتتقرب به إلى الله ، وليس استمساك عصبية أو رغبة في الدنيا ، ويبدو لي أن الفتن التي وقعت بين الصحابة تنتهي إلى هذا الحد ، وأنه يجب على المسلمين أن يقفلوا عنها الباب وأن لا يتورطوا بالتدخل فيها ، بقطع النظر عن آرائهم و ميولهم الشخصية ، وأنه لا علاقة لهذه الفتن بما جاء بعدها أو

ترتب عنها فيما ومما نسب إليها . والحقيقة أن هذه الفتن الأربع ينبغي أن توزن بميزان واحد باعتبارها أحداثا بين الصحابة لأن جميع أطرافها حضره بعض من الصحابة . والظروف فيها متشابهة ، والقائمون فيها من الجانبين طلاب حق سواء أخطأوا فيه أم أصابوا .

والذي يلجئنا إلى هذا الموقف ـ رغم أن في الموضوع دماء وأموالا ـ هي ثبوت الأحاديث في بعض الصحابة الذين وقفوا مواقف متعارضة في هذه الأحداث ، وشهروا فيها السيوف على بعضهم البعض .

وبانتهاء الفتنة الرابعة انتهت الفتن التي قامت في عهود الصحابة وبينهم ، أو على الأقل قامت في عهود الخلافة الرشيدة .

وبالنظرة المنصفة النزيهة المتعمقة في أحداث التاريخ يتضح أن آثار هذه الفتنة كحركة عملية قد انتهت في زمنها ، فقد قتل أهل النهروان وتفرق باقيهم ممن لا حول له ولا قوة ثم قتل الإمام علي بمؤامرة نسبت إلى الخوارج، كما جرت العادة أن تنسب إليهم كل الأعمال الشاذة المنحرفة ، فقد صنع منهم كتاب التاريخ والمقالات شخصيات خرافية ـ كشخصية جحا وأشعب وأبو زيد الهلالي ـ يلقون على أكتافهم مسئولية الدم في التاريخ الإسلامي عامة والله أعلم بمن دبرها وإن كانت أصابع الاتهام تشير إشارات واضحة إلى الأشعث ابن قيس[1] ثم سلم الإمام الحسن بن علي إلى معاوية بعد شهور قليلة ،فلم يبق لهذه القضية أي أثر وقد انتهى جانبها ـ جانب أهل النهر وجانب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .

---

(1) كان أمير المؤمنين علي يخطب على المنبر فاعترضه الأشعث بكلمة فاجابه الإمام وهو ماض في خطبته يقوله . «وما يدريك ما على حمالى ، عليك لعنة الله

ويثب هنا إلى الذهن سؤال يتردد قائلا : ما علاقة هذه الفتن بالخوارج ؟ ويبدو أن الجواب الصحيح سيقول أنه لا علاقة لها بهم ، فهي فتنة بين الصحابة تشبه الفتن السابقه ليس لنا ان نحشر أنوفنا في أحداثها ونبين المخطئ فيها والمصيب وإنما نتركها كما نترك سابقاتها لله .

والواقع أن كثيرا من المؤرخين يحرصون أشد الحرص على تسمية أهل النهر بالخوارج ثم هم يتكلفون ما يثبتونه به تكلفا يصل حد السخف أحيانا ، ويجهدون أنفسهم في البحث للتدليل على أن أهل النهر هم المقصودون بحديث المروق المعروف ـ وإن صح ـ وينسبون إلى الإمام علي مما يثبت هذه الدعوى أخبارا غيبية يخبر قبل وقوع الأحداث بوقوعها ، ثم هم يخلطون خلطا عجيبا بين معنى الخروج عن الدين ومعنى الخروج عن الدولة ، وكلما تطاول الزمن كلما كبر هذا الحرص عند المؤرخين وكتاب المقالات .

وأنا في كتابتي لهذا الفصل ـ وأنا بعيد عن المراجع في مكاني هذا ـ لا أحاول أن أناقش صحة هذا الحديث ولا مدى انطباقه على هذه الجماعة بالذات ،كما أنه ليس بإمكاني الآن أن أحدد بالضبط متى استعملت كلمة الخوارج ، وأول من استعملها وعلى من أطلقها ، في مصدر موثوق به ، ومع ذلك فأنا لا أجزم بشيء مما

ولعنة اللاعنين . حائك ابن حائك ، منافق ابن كافر ، والله لقد أسرك الكفر مرة ، والإسلام أخرى ، فما فداك من واحدة منها مالك ولا حسبك ، وأن أمر أدل على قومه السيف ، وساق إليهم الحتف . لحرى أن يمقته الاقرب ولا يأمنه الأبعد» . شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد الجزء الأول ص 391 قال عنه ابن أبي الحديد . (وهو في أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كما كان عبد الله بن أبي بن سلول في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واحد منهما رأس النفاق في زمانه» المصدر السابق ص 297 .

ورد في هذا الموضوع في حينه ، وأحسب أن جميع ما قيل عن الخوارج في تلك الظروف عرضة للنقد ، وأن الشك فيه أقوى من اليقين .

يقول الإمام أبو إسحاق اطفيش[1] : «الخوارج طوائف من الناس في زمن التابعين وتابع التابعين ، رؤوسهم نافع بن الأزرق ، ونجدة بن عامر ، ومحمد بن الصفار ، ومن شايعهم ، وسموا خوارج لأنهم خرجوا عن الحق وعن الأمة بالحكم على مرتكب الذنب بالشرك فاستحلوا ما حرم الله من الدماء والأموال بالمعصية .» ويقول أيضا : «إن تسمية الخوارج لم تكن معهودة في أول الأمر . وإنما هي انتشرت بعد استشراء أمر الأزارقة كما قلنا ، ولم تعرف هذه التسمية في أصحاب علي المنكرين للتحكيم والراضين به ، ولعل أول ما ظهر هذا اللفظ بعد ثبوت الأمر لمعاوية .»

حدثت أم نافع بن خليفة : «أن الناس يومئذ على ثلاثة أصناف : صنف جبابرة وأتباعهم ، وصنف فساق يشربون النبيذ ويضيعون الصلاة ، ويعملون بالفواحش ، وليس هناك يومئذ صفرية ولا أزارقة ولا شكاك ، وإنما الذين يسمون القراء يدينون بقتال الجبابرة ، وبالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقمع الفساق عما يصنعون ، فلما رأى ذلك زياد جعل يتخذ الأدلاء عليهم ، ويأخذهم فيقتلهم ، فلما رأوا ذلك منه خشوا أن يقتلهم على فرشهم »[2] وقال الإمام نور الدين السالمي : «ثم لما كثر بذل نفوسهم في رضى ربهم ، وكانوا يخرجون للجهاد طوائف سموا (خوارج) وهم جمع خارجة ، وهي الطائفة التي تخرج في سبيل الله .»

(1) انظر عمان تاريخ يتكلم ص 103 .

(2) طبقات المشائخ بالمغرب الجزء الثاني 235

وكل ما في هذا الموضوع أن المعارضين للتحكيم اعتزلوا جيش الإمام فلما فشل الحكمان بايعوا واحدا منهم إماما ، ولكن الإمام علي بعد فشل الحكمين بدأ يستعد لاستئناف القتال مع معاوية ، فاقتضت نظرته السياسية - عملا بنصيحة بعض مستشاريه - أن ينتهي من أمر أولئك المعتزلين أولا وقد انتهى منهم فعلا ، كما انتهى من قبل من أصحاب الجمل ، ولم يكن هناك مجال للتنابز بهذه الألقاب فلم يكن من أخلاق علي ولا أخلاق من يسير بسيرته أن ينبزوا الناس بالألقاب ولا أن يصف أولئك الناس بالخروج من الدين أو المروق منه أو بغير ذلك من الألقاب والأسماء التي أصبح لها رنين فيما بعد ، لا سيما وأن الإمام يقول :«كل مجتهد مصيب»(1) وهو يعلم تمام العلم أن هؤلاء القوم لم يقفوا ذلك الموقف منه إلا اجتهادا منهم بأن موقفهم ذلك هو الحق .

والمصادر التي تصور موقف أو حالة الإمام بعد فتنة النهروان متضاربة حسب اتجاهات أصحابها ، ولكنها مجمعة على أن سخط الإمام على أهل الشام كان أشد وأعنف من سخطه على أهل النهروان ، وكلماته التي حفظت عنه - إن صحت نسبتها إليه - تدل دلالة واضحة على أسفه وندمه على قتلهم .

والذي أريد أن أنتهي إليه من كل هذا أن موقعة النهروان فتنة بين الصحابة كالفتن التي سبقتها وليس لها أثر فيما بعد اللهم إلا النقاش الجدلي في موضوع الإمامة وواجبات الإمام وحقوقه ، وواجبات الأمة وحقوقها والحدود في ذلك والاستدلال بموقف الإمام أو موقف الأمة عندما يختلفان وهل للإمام أن ينعزل عن أمور المسلمين دون حدث ؟ وهل لهم أن يعزلوه كذلك . وإذا

---

(1) راجع الدليل والبرهان الجزء الثالث ص 28 .

انعزل فهل من حقه أن يعود ؟ وأن تكون بيعته الأولى في أعناق الناس حتى بعد التخلي والرجوع ؟ وهل بيعة الإمامة عقد من طرف واحد أو من طرفين ؟ وهل الطرفان متساويان ؟ وماذا لو أن أحد الطرفين لم يلتزم بمضمون البيعة كما لو دعا الإمام إلى جهاد العدو فلم يتقدم أحد ، أو تقدم عدد ضئيل لا غناء فيه . فلا شك أن أبحاثا مستفيضة أثيرت حول هذه المواضيع بسبب قضية التحكيم وفتنة النهروان ، ومواقف الإمام في تلك الظروف ومواقف أصحابه ، سواء من بقي معه أو من انعزل عنه .

وبعد فتنة النهروان ، ثم اغتيال الإمام[1] بايع الناس الإمام الحسن بن علي وكان الحسن يدرك تمام الإدراك أن أمر الحكم - بكل الوسائل - سينتهي إلى معاوية ، وقرر هو في داخل نفسه

---

(1) ظهر ابن ملجم ظهورا مفاجئا عند اغتياله للإمام أما قبله فلم يكن معروفا وكذلك صاحباه وحتى بعد تنفيذهم للمؤامرة لم يعرف على الحقيقة من وراءها فالقي أكثر المؤرخين مسئولية الحادثة على اسم الخوارج (شجب الأمويين) الذي تعلق عليه جميع الأحداث الشاذة والمكروهة والمجهولة . دون اهتمام بالتحقيق . ولكن اخبارا ترد مقطعة في كتب الأدب والتاريخ لا يلتفت إليها أحد قد تدل على غير ما يقوله نقلة الأخبار الروتينيون المتأثرون .

كل من أهتم بأحداث صفين والنهرو ان يعرف أن الاشعث بن قيس كان من المقربين إلى الإمام ومن أصحاب مشورته وأن له أكبر الدخل في قبول التحكيم وفي عدول الإمام عن حرب معاوية إلى أصحاب النهرو في تثبيطاتهم جيش الإمام بعد ذلك لمواصلة القتال مع معاوية ويعرف أيضا أنه كان عميلا لمعاوية أو طابورا خامسا له في جيش الأمام . وتذكر كتب التاريخ والأدب أن الاشعث بعد أن رجحت كفة معاوية واستقامت له الأمور وضؤل مركز علي وتفرقت عنه الجموع - قلب ظهر المجن للإمام في وقاحة وتبجح «قال أبو الفرج وللاشعث بن قيس في انحرافه عن أمير المؤمنين أخبار يطول شرحها» «قال ابن أبي الحديد : دخل الأشعث على علي فكلمه فاغلظ علي له ، فعرض له الأشعث أنه سيفتك به ، فقال له علي : أبا لموت تخوفني وتهددني ، والله ما أبالي وقعت على الموت ، أو الموت وقع علي» وقال ابن

أن يوقف الصراع المرير بين الهاشمية والأموية ، وأن يحقن دماء المسلمين ، فلما عرضت عليه البيعة لم يمتنع خوفا من أن يتجه الناس إلى غيره فيسلك بهم مسلك التطرف ، فتعود الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه من النتائج ولهذا قبل البيعة . فلما هدأت العواصف ، واستقرت الأمور ، وسكن الناس ، سلم لمعاوية .

ولا شك أن عددا كبيرا كان ساخطا على معاوية وأن عددا آخر قد سخط عليه هو نفسه في تسليمه واتهموه بالجبن والضعف والأنانية ، ولكن القضية سارت كما قدرها الحسن وكما أرادها معاوية .

ولما بدأ معاوية يمهد لأخذ البيعة بولاية العهد لابنه يزيد ازداد عدد الساخطين وأصبحت الأمة الإسلامية ـ ما عدا أهل الشام ـ تغلي كالبركان ، ولم يمسكها عن الانفجار العام الدموي إلا وجود معاوية في الحكم بمزاياه السياسية التي قل أن توجد عند حاكم . فلما توفي معاوية وتولى يزيد انفجر البركان فقامت في كل مكان مجموعة من الناس تسل الحسام وتندفع الى أغراضها

---

أبي الحديد : «وجاء الأشعث إلى علي يستأذن عليه ، فرده قنبر ، فادمى الأشعث أنفه ، فخرج علي يقول : مالي ولك يا أشعث ، أما والله لو بعبد ثقيف تمرست لاقشعرت شعيراتك» .

«قال أبو الفرج : وقد كان ابن ملجم أتى الأشعث بن قيس في هذه الليلة فخلابه في بعض نواحي المسجد ، ومرّ بها حجر بن عدي ، فسمع الأشعث وهو يقول لابن ملجم : النجاء النجاء بحاجتك ، فقد فضحك الصبح ، قال له حجر : قتلته يا أعور وخرج مبادرا إلى علي ، وقد سبقه ابن ملجم فضربه فأقبل حجر والناس يقولون . قتل أمير المؤمنين» راجع هذه الأخبار في الجزء السادس من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد وهم في جملتها تشير بالاتهام إلى الأشعث وفي غيرها من كتب الأدب والأخبار ما هو أوضح وأصرح ولكن المؤرخين قد علقوا الموضوع على المشجب الأموي وانتهوا .

بالعنف والقوة ، وإن كانت دعاوى ودوافع كل مجموعة قد تختلف عن المجموعة الأخرى .

فبعضها قام بأحقية الخلافة ، وبعضها بعدم أهلية الخلافة ، وبعضها بالقرابة التي تفوق قرابة أهل البيت في زعمها ، وبعضها للانتقام وأخذ الثأر ، وبعضها مطالبة بالعدالة والرجوع إلى حكم الشريعة . . . إلى غير ذلك من المبررات والمزاعم والوسائل . وقد وقعت بسبب ذلك مشاغبات وحروب انتهى بعضها بعد خروج واحد ، وقاوم بعضها فترة أطول ، فكانت الأنباء ترد إلى دار الإمارة بهذا الشكل .

خرجت خارجة بالكوفة ، خرجت حارجة بالبصرة ! بالمدائن ، بالطائف ! باليمن ، الخ . وكانت الأنباء تتوالى كل يوم بمزيد من الطوائف التي رفعت السلاح في وجه الحكم ، وصممت أن تحقق مطالبها بالعنف والقوة . فكان الأمير في أول الأمر يبعث بفرقة من الجيش إلى خارجة ما ليقضي عليها أو يشتتها ، ولكنه عندما كثرت هذه المجموعات التي تخرج عن الحكم وترفع السلاح في وجه الدولة ، صار على كل وال في مصر من الأمصار أن يكوّن جيشا كثفا قويا مزودا تحت قيادة ماهرة ، ثم يرسل به للقضاء على خوارج ناحية من النواحي فيقول لقائد الجيش ـ عنك ـ انطلق إلى خوارج المدائن أو خوارج الأهواز أو خوارج اليمن وهكذا . . . .

فاستعملت كلمة الخوارج بمعنى الخروج السياسي عن الدولة الأموية كاصطلاح عسكري خاص بمعنى الجماعات الخارجة عن الدولة ، ولكن حدث أن تطرف بعض تلك الجماعات فقامت بعقائد حكمت بها بالشرك على الحكام الظلمة وعلى من رضي بالبقاء معهم أو تحت حكمهم ، فسخط الناس عليهم لهذه العقيدة

وما انبنى عليها من السلوك واعتبروهم خارجين بذلك عن الدين فأصبحت كلمة الخوارج تدل على معناها الكامل في جانبيها معا الديني والسياسي . وجاء هنا دور القيادة البارعة للدولة الأموية وأنصارها فاستغلت هذا الموقف الشاذ من بعض الجماعات فاعتبرته موقفا لكل ناقم عليها غير راض بانحرافها ، ثم استغلته استغلالا آخر أبعد مدى حين حاولت أن تطلق كلمة الخوارج على مفكري التحكيم ، وأن يكون الناقمون على الدولة الأموية هم امتداد لمنكري التحكيم ويشملهم اسم الخوارج جميعا . ووضعت في هذا عشرات الأحاديث منها ما عرف زيفه ومنها ما لم يعرف ، كما وضعت عن لسان الإمام فيه عشرات الأقاويل منها ما هو ظاهر البطلان ،وقد اشتهر في هذا الباب ناس منهم المهلب بن أبي صفرة ، حتى أنه قيل أن أثر أحاديثه المكذوبة على الخوارج كان أشد من أثر سيفه .

وقد استفادت السياسة الأموية بهذه الخطوات انها جعلت الشيعة والمعتزلين والمعتدلين يتفقون معها في السخط على الخوارج والحكم عليهم بالخروج من الأمة الإسلامية دون معرفة بحقيقة الخوارج ومبدإ ظهورهم لأنها أدخلت في روع الناس أن مبدأ ظهورهم هو انفصالهم عن علي بعد التحكيم .

وأعتقد أنه مرت فترة قصيرة في أواخر أيام معاوية وأيام يزيد كانت كلمة الخوارج لم تستعمل بعد . أما منكرو التحكيم فكانت تطلق عليهم كلمة أخرى هي (المحكمة) ولذلك لما لج زياد في الاضطهاد والظلم وصار يتتبع الناس ويقتلهم في منازلهم تحرك الناس لرد الفعل .

وقد صورت أم نافع هذه الفترة بصورة مختصرة ولكنها واضحة حين قالت كان الناس حينئذ على ثلاثة أصناف : حكام جبابرة

ظلمة ، وفساق اتبعوا شهواتهم : وانحرفوا عن الدين ، والقراء الـذين يحافظون على الـدين في سلوكهم وينتقـدون حكم الظـالمين فلمـا كثر الأمر بـالمعروف والنهي عن المنكر ووجـه النقـد الصريـح إلى الأمراء خطر لزيـاد أن يتسمع على النـاس ويستخرجهم من بيـوتهم فينتقم منهم فخشي بعض الناس أن يقتلوا على فرشهم فخرجوا ودعوا الى الخروج . وليس هناك يومئذ صفرية ولا أزارقة ولا شكاك[1]

ولعل هذه الكلمة من أم نافع بنت خليفـة تشير إشـارة واضحـة إلى أن الخوارج بمعنى كلمة الخوارج الكامل وبدلالته على جانبيـه إنما بدأ استعمالها عند هذه الحركة أو قبلها بقليل .

وقـد نجحت القيـادة الأمويـة في تكتل الجهود ضـد الخـارجين عليهـا بـاعتبـارهم خوارج عن الإمـام علي وعن الـدين وعن خـلافـة المسلمين فحاربتهم بسيفها وبالإشاعـة. والحـديث الموضوع وببغض محبي الإمام لهم ، وانحـاز إلى جـانبهـا كثير من العلمـاء والفقهـاء دون أن يعرفوا الحقيقة الكـاملـة لمن كـانت تطلق عليهم السيـاسـة الأمويـة كلمـة الخوارج ، أو على الأقـل لم يفرقـوا بين من تنطبـق عليهم كلمة الخوارج بمعناها الكامل نتيجة لمبادئهم الشاذة الخـاصـة بهم ، وبين من خرجـوا أو دعـوا إلى الخروج دون أن يحملـوا شيئـا من مبـادئ الخـوارج ، وإنمـا ثـاروا على الانحراف والظلم ودعـوا السلطـة الحـاكمـة إلى الإلتـزام بـأحكـام الإسـلام وبين المـوقفين فرق كبير .

وإذا رجعت إلى منـاقشـة جميـع دوافـع الخروج في الـدولـة الأمويـة في مجموعـاتهـا المختلفـة ، لم تجـده مسـألـة أو عـددا من المسـائـل اختلفت فيهـا أنظـار الاجتهـاد بين جهـاز الحكم والجهـاز

---

(1) أنظر نص الكلمة في طبقات الدرجيني الجزء الثاني تحقيق طلاي ص 235 .

الشعبي ـ إن صح هذا التعبير ـ كما هو الحال في الفتن الأربعة السابقة ، وإنما نجد أن الطرف الشعبي الناقم ـ على اختلاف دواعيه ودعاويه ـ غير مسلم بشرعية الحكم أساسا ، يضاف إلى عدم الشرعية عدم الالتزام بأحكام الإسلام . أما الجانب الثاني فيعتبر أن الحكم وما يتبعه يجب أن يجري على رغبة السلطة ووفق إراداتها وهو حق اكتسبه بالقوة لم يمتن به عليها أحد ولن تفرط فيه مهما كانت الظروف . ولعل خير ما يصور النظرة الأموية إلى قضية الحكم هو الكلمة التي قالها مروان ردا على الوفود التي جاءت تنتظر أمير المؤمنين عثمان بعد أن خطبهم في المسجد خطبة مهدئة ، ووعدهم وعودا واستغفر ربه حتى تأثروا وتأثر وبكوا وبكى ، فلما رجع إلى البيت وجد هناك مروان وجماعة من بني أمية لم يرضهم مسلك أمير المؤمنين مع الناقمين عليه ، وبعد مناقشة عنيفة بينهم خرج مروان ـ الى الجموع المحتشدة التي تنتظر عثمان ليفي لهم بما وعد ـ فقال لهم مروان : «ما شأنكم : قد اجتمعتم كأنكم جئتم لنهب :شاهت الوجوه أتريدون أن تنزعوا ملكنا من أيدينا ، أغربوا عنا والله إن رمتمونا لتمرن عليكم ماحلا ، ونفعلن بكم ما لا يسركم ، ولا تحمدوا فينا غب رأيكم ، أرجعوا إلى منازلكم ، فإنا والله غير مغلوبين على ما في أيدينا .»

ومروان في ذلك الحين لم يصل بعد الى السلطة المباشرة وانما كان يعيش في ظلال الخلافة الرشيدة ، ولكن هذا لم يمنعه من الإحساس بأن السلطة قد وصلت الى الأيدي الاموية ، وبجب أن تبقى بها وهو لم يدافع عن أمير المؤمنين عثمان ، بل إنه لم يعرض لهذا الجانب مطلقا ، وإنما اعتبر الملك ملك بني أمية وأنهم مستعدون من أجل ذلك للدفاع ، وليسوا مغلوبين على ملكهم ، وإنهم سينتقمون من كل من يعرض بالمعارضة .

فالموقف بين الحكم الأموي والمعارضين له لم يكن موقفا اختلفت فيه أنظار الاجتهاد في مسائل محدودة بين طرفين متفقين على الأصول . وإنما هو موقف يلتجئ فيه الجانب الأموي الى السيادة الحاصلة في التغلب والقهر بالقوة والى استعمال السلطة في كل المرافق وحجته دائما هي ملكية اليد ، وكثرة العدد ، وصرامة العقاب ولم يلتجئ أبدا إلى أي معنى من معاني الحق لأنه لو التجأ إلى ذلك لخسر القضية جملة وتفصيلا ، ويلتجئ فيها الجانب المعارض إلى عدد من المواقف أشدها عدم الاعتراف بالحكم القائم ، وأوسطه السكوت عن شرعية الحكم ، وإنما المطالبة بالعدل والالتزام ، وأهونه الرد على أحداث معينة محددة أو الأخذ بالثأر لأشخاص معينين .

وبالنظر الى الاعتبارات السابقة جميعا أحسب أن تاريخ الخوارج يبدأ بعد قيام الدولة الأموية وأنه ليس كل من أطلقت عليهم كتب التاريخ اسم الخوارج هم خوارج حقيقة ، وإنما الخوارج حقيقة هم طوائف محدودة ، لها مقالات شاذة كانت كمبادئ وشعارات لهم لا يشاركهم فيها غيرهم أما الأحداث والحروب التي وقعت في عهد بعض الخلفاء الراشدين فهي فتن بين الصحابة وقد انتهت بالفتنة التي وقعت بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومنكري التحكيم قرب النهروان وقد سمي هؤلاء بالمحكمة واشتهروا بها ، أما الألقاب الأخرى من الخوارج والمارقة وما إليها فقد جاءت فيما بعد بتوجيه سياسي لاستغلال ظروف معينة .

بعد هذا أحب أن أذكر القارئ الكريم أن هناك من يرى مثل هذا الرأي من بعض الوجوه فقد اطلعت على كتاب الأستاذ على مصطفى الغوابي تحت عنوان «تاريخ الفرق الإسلامية ونشأة علم الكلام عند المسلمين» كتب فيه باختصار عن الطوائف الأربع التي

يتكـون منهـا جميـع المَسلمين في نظره وهي المعتـزلـة والشيعـة والخـوارج والمشبهـة ، وقـد رأيت أن أنقـل لـك كلمـة صغيرة عن الخوارج في كتابه القيم مع تصرف قليل بحذف الأحداث التاريخيـة التي يذكرها أثناء الكلام . قال في صفحة 272 وما بعدها .

«أمـا سلفهم فهم الـذين يسميهم المـؤرخـون «المحكمـة الأولى» وبعـد كلام يقول :«فـإنهم تجمعـوا في اثني عشر ألفـا» وبعـد كـلام يقـول : «ولم يبـق منهم إلا أربعـة آلاف مـع عبـد اللـه بن وهب وحرقوص بن زهير ولمـا نشب القتـال بينهم وبين على لم يبق منهم الا تسعة رجال .»

ثم يقول بعد كلام :«وبعد هذا يتـأتى لنـا أن نقول إن هؤلاء هم سلف الخوارج ، إلا أنـه بعـد بيـان الجهـات التي رحل إليهـا هـؤلاء الرجال التسعـة لم يبين لنـا أحـد من المؤرخين كيف انتهى الحـال بهؤلاء الرجال الذين توزعوا في تلك البلاد ، وإنما ابتدأوا تـاريخهم لفرقهم الذين ذكروا في مقـدمتهم الأزارقـة ثم النجـدات وهكـذا من غير ربط الصلة بين تلك الفرق الجديدة ورجالهم الذين توزعوا في البلاد .» انتهى المقصود منه .

ولا شـك أنـه يحق للأستـاذ علي الغوابي أن يثير هـذا التسـاؤل فالمسـافـة بين فتنـة النهروان وظهور الخوارج بعيـدة جـدا ، وأعني بكلمة الخوارج هنا الأزارقة ومن قـال بقولهم وسـار بسيرتهم ، ذلـك أن كلمة الخوارج بالحقيقة إنمـا وجـدت معنـاهـا بظهور الأزارقـة . وكتب التاريخ تذكر أن نافعا بن الأزرق كان من جملة السـاخطين على الحكم الأموي ولمـا لج ابن زيـاد في اضطهـاد النـاقمين عليـه اجتمع عـدد من النـاس وبـايعـوا نـافعـا بن الأزرق في البصرة ، ثم ذهب بهم إلى الأهواز فاستولى عليهـا وجبى خراجهـا ، وكـان هـذا في سنـة 64 للهجرة ، وهنـاك في الأهواز خطـا خطوتـه المتطرفـة

التي فرقت عليه كثيرا من أنصاره وأبعدت عنه كل المعتدلين الذين كانوا غير راضين على الحكم الأموي ، وقد ساق القصة عدد من المؤرخين ووردت في بعض كتب الأدب بأسلوب أدق وأجمل .

قال أبو العباس المبرد في كتابه الكامل الجزء الثاني ص 208 ما يلي :

«جاء مولى لبني هاشم إلى نافع فقال له : أن أطفال المشركين في النار وأن من خالفنا مشرك ، فدماء هؤلاء الأطفال لنا حلال قال له نافع :

كفرت وأدللت بنفسك ، قال له : إن لم آتك بدليل لهذا من كتاب الله فاقتلني «وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا ، إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا » فهذا أمر الكافرين وأمر أطفالهم ، فشهد نافع أنهم جميعا في النار ، ورأى قتلهم وقال : الدار دار كفر إلا من أظهر إيمانه ولا يحل أكل ذبائحهم ولا تناكحهم ولا توارثهم ومتى جاء منهم جاء فعلينا أن نمتحنه ، وهم ككفار العرب لا تقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، والْقَعَدُ بمنزلتهم والتقية لا تحل .»

وعندما علم عبد الله بن إباض بهذا الموقف في ابن الأزرق برئ منه قال الطبري في الجزء الرابع من تاريخه ص 440 ما يلي :

«فقال ـ أي عبد الله بن إباض ـ قاتله الله أي رأي رأى صدَّق نافع بن الأزرق »

لو كان القوم مشركين كان أصوب الناس رأيا وحكما فيما يشير به ، ولكنه قد كذب وكذبنا فيما يقول ، إن القوم كفار بالنعم والأحكام ، وهم براءمن الشرك ، ولا يحل لنا إلا دماؤهم وما سوى ذلك من أموالهم فهو علينا حرام »

وقد لخص أبو العباس المبرد رد عبد الله بن إباض في كتابه الكامل ص 214 فقال :

«وقول ابن إباض وهو أقرب الأقاويل إلى السنة» ثم نقل قول عبد الله بن إباض في رده على نافع فقال : «وأنا أقول : إن عدونا كعدو رسول الله ﷺ ولكني لا أحرم مناكحتهم ومواريثهم لأن معهم التوحيد والإقرار بالكتاب والرسول عليه السلام ، فأرى معهم دعوة المسلمين تجمعهم وأراهم كفارا للنعم »

وواضح من هذا أنه لا علاقة بين المحكمة والخوارج فإن المحكمة قد انتهوا بموقعة النهروان وإن حركات كثيرة مناوئة قامت على الدولة الأموية اتخذت أساليب مختلفة وأسبابا متعددة ، ولكنها كلها لم تحمل معنى الخارجية حتى جاء نافع بن الأزرق وخرج بحركته سنة 64 ه وحكم على جميع مخالفيه بالشرك ، وحاول أن يطبق عليهم حكم مشركي العرب فانطبقت عليه وعلى من أخذ برأيه كلمة الخارجية بمعنييها : السياسي والديني . ثم توسعت فيها السياسة الأموية واستغلتها فأطلقتها على أكثر من ينتقدها . ثم وجدت من يربطها بالمحكمة ، وما هي في الواقع إلا حركة أخرى من الحركات الناقمة على الحكم الأموي وأن اعتبار الخوارج خلفا للمحكمة ومحاولة ربط الخارجية بالمحكمة بأي رباط هو عملية ملفقة ، وقد استجاب الخوارج لتلك المحاولة لأنها تجعل لحركتهم أساسا في أحداث التاريخ ، ومهما حاول المحاولون فإن هوة زمنية تبقى فاغرة الفم بين موقعة النهروان وتحرك الخوارج لأول مرة بقيادة نافع بن الأزرق ، ومهما نسب إلى المحكمة ومن انتسب إليهم فيما بعد فإنه لم يجد أحد دليلا واحدا صحيحا يصلح التعلق به ينسب فيه إلى المحكمة شيئا من مبادئ الخوارج ، من قولهم بتشريك المسلمين واستحلال أموالهم ومعاملتهم

معاملة مشركي العرب ، وكلمة الكفر التي تذكرها كتب التاريخ كثيرا في النقاش الذي جرى بين الإمام أو من يرسله إلى أهل النهر ، كانت دائما تتبع بكلمة التوبة ، مما يدل أنها تستعمل بمعنى كفر النعمة أو المعصية ، ولم يقصد بها أحد معنى الشرك ، ولم يمر علي فيما اطلعت عليه على كثرة ما نسب إلى المحكمة من حق وباطل أنهم طالبوا أحدا بتجدبد الإسلام ، وإنما يطالبون بالتوبة ويمكن أن ننتهي في نهاية الفصل إلى ما يلي :

الفتنة الرابعة كان الخلاف فيها بين الإمام علي والمحكمة وقد انتهت بانتهائهم والحركات التي قامت فيما بعد قامت ضد الحكم الأموى والخروج فيها خروج سياسي مهما كانت الدعاوى والدواعي .

ابتدأت حركة الخوارج حقيقة بقيام ابن الأزرق سنة 64 للهجرة .

إذا أطلقت كلمة الخوارج فيجب أن تنصرف إلى هذه الحركة ، أما إذا أطلقت على غيرها فيجب أن تفهم بأنها خروج سياسي فقط .

## مفاهيم يجب أن تختفي

بدأ مفهوم جديد يسيطر على أذهان المثقفين ـ بسبب ما أشاعه بعض المستشرقين واتبعهم فيه كتاب مسلمون ـ وذلك بزعمهم أن الأمة الإسلامية تنقسم إلى أحزاب ومذاهب ، وهو مفهوم خاطئ لأن السياسة في الإسلام تكون جزءا من أحكام الشريعة ،وليس هناك مذهب إسلامي ليس له آراؤه في العقائد والسياسة والفقه ، أما منشأ الخلاف فقد بدأ بخروج طلحة والزبير ومعاوية على علي ، ومن هؤلاء تكونت مذاهب جمهرة المسلمين ، ومن أنصار علي تكونت

مذاهب الشيعة ، ولكلا المذهبين أصوله في السياسة والعقائد والفقه وإن شئت مزيدا من التفصيل فاقرأ الفصل الآتي :

## تأثر المذاهب الدينية بالاتجاهات السياسية

عندما اضطربت الأمور في أواخر الخلافة الرشيدة ، وعند صدر الدولة الأموية ، وبرز الصراع على الحكم بروزا واضحا بين مختلف طوائف الناس ، وظهرت الرغبات المادية الملحة طافحة على تصرف الأفراد والجماعات ، انقسمت مواقف الناس إلى عدة تكتلات أو أصناف هي كما يلي :

الأول : التكتل الأول يتمثل في موقف أتباع ذلك الصنف الذكي المرن الذي لاحظ أن الحكم - حين وصل إلى الأيدي الأموية - بدأ يتجه إلى ملكية وراثية ممتدة ومسيطرة ، فرأى أن يستمسك بالجانب الأقوى في الميدان ، وجعل وسيلته للسيادة على جمهرة المسلمين هي ارتباطه بالسلطة القائمة فعلا . فارتبط أولا بالدولة الأموية ثم بالدولة العباسية ثم بالدولة العثمانية ، وفيما بين ذلك كان يرتبط ببعض الدول التي تقوم هنا أو هناك ثم تزول . ومن هذا التكتل تكونت مذاهب الأشاعرة والظاهرية والحنابلة والمعتزلة .

الثاني : التكتل الثاني يتمثل في موقف أتباع ذلك الصنف العاطفي الذي كان يتأثر بالأحداث منذ وفاة الرسول ﷺ ، واختيار الناس أبا بكر ، دون علي للخلافة حتى مقتل الحسين . فرأى أن يجعل وسيلته للتحكم وللسيادة على جمهرة المسلمين هي جوانب عاطفية ، فاستمسك بأهل البيت وحاول أن يحصر فيهم حق

السيـادة والحكم بطريق الوراثـة أو دعـوى الـوصيـة المتسلسلـة فيهم دون غيرهم ، ومن هـــذا التكتـــل تكــونت مـــذاهب الشيعـــة[1] بمختلف فرقها .

الثـالث : التكتل الثـالث يتمثل في موقف أتبـاع ذلـك الصنف الذي رفض فكرة الواقعية التي تبنـاهـا الصنف الأول ، ورفض فكرة الوصيـة التي تبنـاهـا الثـاني ، وجعل وسيلتـه للوصول إلى الحكم ، وللسيادة على جمهرة المسلمين مثالية مطلقة في اختيار الحـاكم ثم قطـع عـذر من خـــالف هـــذا الرأي ومن هـــذا الصنف تكــونت مذاهب الخوارج .

التكتل الرابع : خلال الصراع العنيف بين هذه الأصناف الثلاثـة في صدر الدولـة الأمويـة نبت تكتل آخر ، وقف موقفـا وسطـا بين هذه الأصناف المتصارعة والتيـارات المتعـارضـة ، فلم يتخـذ كـامل موقف المرونـة التي ترضى بـالأمر الواقـع وتستسلم لـه مهمـا كـانت الظروف . ولم يتخـذ كـامل موقف الـوصيـة الـوراثيـة الـذي يحصر الحكم في أسرة واحدة على مدى التاريخ ، ولم يتخذ كـامل موقف المثالية الدكتاتورية التي تفرض نفسها على جميع الناس . فخـالف الصنف الأول حين أجـاز الخروج على الحكم القـائم إذا ترجـح أن الخروج يحقق ـ للأمـة ـ مصلحـة ، ولا ينتج عنـه ضرر محقق أكبر ممـا هم فيـه . وأجـاز على كـل الأحـوال الـدفـاع والشراء لإقـلاق الأنظمة القائمة وزعزعتها إذا كانت جائرة .

---

(1) يرى بعض المستشرقين وبعض كتـاب المقالات في المسلمين المعـاصرين أن الشيعة والخوارج حزبان لا شأن لهما بالـدين .وأن أهل السنـة مـذهب فقهي لاشـأن لـه بـالسيـاسـة . وهــذا تكلف لامبرر لـه ، وتفرْيـق بين متمـاثلين وتحكم في أحــداث التاريخ . لأن لكل واحد من هؤلاء آراء في السياسة والعقائد والفقه .

راجع إن شئت ـ ما قلناه في نقاشنا للأستاذ أبو زهرة .

«وخالف الصنف الثاني فلم يقبل بالوصية ولم يعترف بنظام الوراثة وقصر الحكم على بيت واحد على مدى التاريخ .

وخالف الصنف الثالث في أنه لم يوجب الخروج على أئمة الجور في جميع الأحوال ، ولم يفرض مبدأ على جميع الناس ، ولم يقطع عذر من خالفه ومن هذا الصنف تكونت مذاهب الإباضية .

ولقد كان لكل واحد من هذه الأصناف اتجاهات لها خطوط عريضة انبنت عليها فيما بعد مذاهبهم في العقيدة والسياسة .

ولا شك أن أول هذه الأصناف تفكيرا وتخطيطا وظهورا على مسرح الحياة هو الصنف الأول ، ورغم أنه هو المحرك الأساسي لقضية الخلاف ، وأن من كان يطلق عليهم كلمة العثمانية هم الذين انشقوا في الحقيقة عن مركز الخلافة ، وإن العثمانية في الواقع ليست إلا حركة ظاهرية للسياسة الأموية العميقة التي استطاعت بالدهاء والمرونة أن تكسب الموقف ، وأن تبرز نفسها في صورة الأصل الثابت وتبرز الشيعة والخوارج في صورة الأحزاب المتطرفة المنشقة ، واستطاعت أن تحتضن الألسنة والأقلام وأن تسخر كتاب المقالات والمؤرخين فيما بعد فأضافوا على مسلكها ثوب الشرعية ، ووجدوا لها مبررات برروا بها انشقاقها في مبدإ الأمر ، بما لم يخطر لها هي نفسها على بال . وإنك لتقرأ لكتاب هذا العصر فتعجب كيف يتسنى لبعضهم أن يصفوا تلك الأحداث بهذا الشكل ، ولعلك تريد مثلا من ذلك فإليك هذه الصورة التي يضعها أستاذنا الفاضل الشيخ أبو زهرة في كتابه القيم المذاهب الإسلامية .

«إن الخلاف بين علي والأمويين انبعث عن فكرة هي : من لهم حق اختيار الخليفة ؟ أهم أهل المدينة وحدهم والناس لهم تبع ، أم

حق الاختيار للمسلمين في كل البقاع ؟ ونتج عن هذا الخلاف ظهور الخوارج والشيعة ونجم عن ظهور الخوارج انبعاث حروب شديدة بينهم وبين علي ، وبينهم وبين الأمويين .

ونتج عن ظهور الشيعة حروب انتهت بقيام الدولة العباسية » نقلت العبارة بتصرف قليل .

بالإضافة إلى التكتلات الأربعة التي أشرنا إليها فيما مضى كان هناك تحرك خامس انبعث مع التكتل الأول ثم غلبت عليه الأحداث فلم يظهر إلا بعد انتهاء الخلافة الرشيدة . ولكن هذا التحرك لم ينبن عليه اتجاه مذهبي ،ولذلك فقد انقطع منذ انتهى محركه الأول وأعني به ما قام به عبد الله بن الزبير ، وقد اعتمد ابن الزبير في حركته على مزايا شخصية فقط يلخصها قوله في حوار له مع عبد الله بن عباس «أصبحت في قريش بمنزلةالرأس ، بل بمنزلة العينين ،فأنا ابن الزبير حواري رسول الله ﷺ ، وأمي أسماء ذات النطاقين بنت أبي بكر رضي الله عنه ، وعمتي خديجة سيدة نساء العالمين ، وجدتي صفية عمة رسول الله ﷺ ، وخالتي عائشة أم المؤمنين .» فلم ينجح ابن الزبير رغم هذه المزايا لأنه لم يستمر مع التكتل الأول ـ إذ انفصل عنه بعد فتنة الجمل ـ فلم يؤيده الحزب الأول . وكان قد حارب التكتل الثاني منذ بيعة علي بن أبي طالب فلم يؤيده الحزب الثاني . ولم يوافق على مبادئ التكتل الثالث فلم يويده الحزب انثالث ، أما التكتل الرابع فكان يرى فيه صورة أخرى للسياسة الأموية ينتج عنها إن نجحت ، ملك آخ عضوض ،ولذلك فلم يؤيده الحزب الرابع ،فكانت حركته تشبه أن تكون نبتة ضئيلة تحاول أن تنمو وتمتد في ميدان تتصارع فيه زوابع عاصفة . فلم تلبث أن اختفت بين تلك الزوابع العنيفة .

وقبـل أن نمضي في هـــذا النقـــاش ينبغي أن نشير إلى صـورةجـانبيـة أثنـاء الأحـداث لا يمكن أن تسقـط من الحســاب ، فعندما نقم نـاقمون على أمير المؤمنين عثمـان كـان جمهور النـاس في شبه ارتباك لا يعرفون ما هو التصرف الذي ينبغي لهم ، فاندفع بعض الشبــاب إلى بيتــه لحمــايتــه من المهــاجمين ، لكن أغلب المسلمين وقفوا في شبه حيـاد وذهول وارتبـاك ، ورغم أن الإنتقـاد على أمير المؤمنين استمر نحو ست سنـوات ، ولكن أحـدا لم يتخـذ موقفا صارما ، لا أهل الشام ولا أهل العراق ولا أهل مصر ولا حتى أهل الحرمين ، حتى وقعت الكارثة . وقتل عثمـان . هـذا الجمهور الصامت المترقب هل هو مع عثمان ، هل هو ضد عثمـان ! هل هو على الحياد الكامل ، كأن المسـألـة لا تعنيـه ؟ إن التفسير الوحيـد لهذا الموقف الجامد ، أن الإرتباك الذي يقيد صـاحبـه عن الحركـة فلما تحرك العثمانية بعد هذا الدور وأرادوا أن يستغلوا هـذه الفتنـة ضـد الخلافـة التي قـامت بعـدهـا ، لم يقف الجمهـور مرتبكـا كمـا وقفت في المرة الأولى ، لقــد انضم الفريــق الأكبر إلى تــأييــد الخلافة الجديدة ، وانضم فريق آخر إلى الناقمين عليها وأعلن فريق ثـالث ـ ويتكـون من عــدد قليـل جــدا ـ أنــه يقف على الحيــاد الكامل ، وسار على مبدئه وحافـظ عليـه في جميع الأحـداث التي وقعت بعد ، فبقي على الحيـاد . هؤلاء الحيـاديون لم يكونوا تكتلا ولم ينصروا حزبـا على حـزب[1] بـل إن كـل واحـد منهم قـد اتخـذ لنفسه ذلك الموقف بناء على اقتناعه الشخصي فقـط ، ولم ينتج عن

(1) ذهب بعض المتفلسفة المستشرقين إلى أهم أصل لمـذهب المعتـزلـة المعروف لأن بعض مصـادر التـاريخ قـالت عنهم إنهم اعتـزلـوا الفتن فقـدروا إن كلمـة الإعتـزال جاءت من هنا واقتنع بهذا الرأي بعض علماء المسلمين منهم الأستـاذ على الغوابي حتى بني عليه بحثه لكأنه هو الحقيقة .

موقفهم هذا اتجاه مذهبي ولذلك لم ندخلهم في الاعتبارات السابقة .

ولا شك أن تلك الاتجاهات السياسية قد نتجت عنها صراعات مذهبية فقهية وكلامية ، كانت متأثرة إلى حد ما بتلك الظروف والحركات والاتجاهات .

فكان أهل السنة مثلا ـ وقد انضموا تحت جناح الدولة الأقوى التي اتخذت لنفسها اسم الخلافة دون أن تلتزم بشروطها ـ مشغولين بقضية شرعية الدولة التي تفرض نفسها بالسيف . وإعطائها حق أولي الأمر ، ووجوب خضوع الرعية لهذا الحاكم ، وعدم السماح له بالخروج ، وقد نشأ عن فلسفة الحكم عند أهل السنة عدد ضخم من القضايا الفقهية والكلامية ، نوقش بعضها في محيطهم الداخلي ، ونوقش البعض الآخر مع الفرق الأخرى من المسلمين .

وكانت الشيعة بمختلف فرقها مشغولة بالإمامة ، وقد أخذ منها التفكير في موضوع الإمامة جانبا هاما من الدراسة ، فبعد أن اتفقت على الوصية احتارت من أي بني هاشم يكون الإمام ! وكيف يتسلسل ، وكيف تتم الوصية وما هو الحكم عندما تخلو البلاد الإسلامية في واقعها من خليفة هاشمي ، وهل عدد الأئمة محصورا . وقد انبنت على هذه الجوانب كلها أعداد ضخمة من القضايا الفقهية والكلامية فيما بين فرق الشيعة وحدها ونوقش البعض الآخر بينها وبين المذاهب الأخرى . ولعل القارئ الكريم يلاحظ أن هناك تقاربا كبيرا بين أهل السنة والشيعة والخلاف بينهما يكاد يكون لفظيا ، فبينما يرى الشيعة أن الإمام معصوم ، وأن الخروج عليه فسق ، وأن حكمه تشريع ، يرى الأشعرية أن الإمام ليس معصوما ولكن خطأه لا يبيح الخروج عليه ، فطاعته واجبة والخروج عليه فسق وإن كان جائزا . فهما يسيران في

خطين متساويين وإن اختلفا في التعبير . وعلى كلا المذهبين فإن الشخص الذي يصل إلى كرسي الإمامة يضمن لنفسه سلامة المكان من حيث النظرة المذهبية لأن طاعته واجبة والخروج عليه فسق والشعار المرفوع دائما : «اسمعوا وأطيعوا .»

أما الخوارج بفرقهم المختلفة فقد وقفوا من موضوع الإمامة موقفا مغايرا تماما لموقفي الفرقتين السابقتين ، حتى أن صورة الإمام عندهم لا تتعدى صورة أي عامل ضعيف ـ رغم الشروط والمواصفات والكفاءات الكثيرة التي يشترطونها فيه ـ يرفع إلى مركز القيادة بكل سهولة ، دون أن يكون له أي امتياز خاص أو مكسب ، ولكنه بنفس السهولة بمكن أن يعزل أو يقتل ذلك أنهم يرون أن طاعة الإمام واجبة ما أطاع الله ، فإذا خالف وجب عليه أن يسارع بالتوبة ، فإن لم يفعل وجب أن يعزل ، فإن لم ينعزل وجب أن يقتل ، فإن لم يتيسر قتله وجب الخروج عليه ، ولا يحل البقاء تحت حكمه . ولم أعرف للخوارج كتبا في الفقه أو الكلام حتى أستطيع أن أتأكد من الصورة الصحيحة التي أضعها لهم وإنما أعتمد على ما تذكر مصادر غيرهم عنهم .

أما الإباضية فقد وقفوا موقفا متوسطا بين هذه التيارات الثلاثة فرفضوا الفكرة التي يقول بها الشيعة ، ورفضوا فكرة وجوب الطاعة على جميع الوجوه وتحريم الخروج على جميع الوجوه كما يقول أهل السنة ، ورفضوا فكرة دكتاتورية المثالية التي توجب الخروج على الأئمة الجورة ، وتحرم البقاء معهم على جميع الوجوه ، وإنما أوجبوا الطاعة عندما تكون الإمامة سائرة بمنهج الشريعة وأجازوا البقاء والخروج حسبما تقتضيه أحوال الناس ، وظروف المجتمع ـ إذا كان الحكم جائرا ـ وقد تولد عن رأيهم هذا عدد ضخم من القضايا الفقهية والكلامية، وربما كانت تفصيلاتهم

في موضوع علاقة الأمة بالحكم أوفى وأوسع من تفصيلات غيرهم مما حملهم أن يعتبروا أن مسالك الدين أربعة هي الظهور والدفاع والشراء والكتمان .

وقد كتب للصنف الأول من هذه المذاهب أن ينجح سياسيا وعدديا بما له من مرونة تساعد على اتخاذ المواقف تبعا لظروف السياسة ، فكان هذا الصنف على مدى التاريخ محتميا - أو بعبارة أصح - مرتبطا بالسلطة ، وكانت السلطة تحتضنه في كل المواقف الحرجة . ولا شك أن الفقيه[1] الذي يقوم فيقول عن سلطان ما هذا أمير المؤمنين وولي أمر المسلمين! فإذا جاء متسلط آخر فقتله وتسلم زمام الحكم منه ثم جلس في مكانه ، قام ذلك الفقيه نفسه فوجه إلى الحاكم الجديد نفس العبارة هذا أمير المؤمنين وولي أمر المسلمين ، وطاعته واجبة والخروج عنه فسق . إن هذا الفقيه الذي يجمع في إمرة المؤمنين وولاية المسلمين بين القاتل والمقتول ، هو أقدر على الاحتماء بالحكم واستغلاله وهو أقرب إلى الحكام لأنه أطوع في أيديهم وأفيد لهم .

وعلى مقدار المرونة والتشدد في قضية الحكم استطاعت المذاهب أن تتمدد وتنتشر تحت ظلال السلطة ، بل استطاعت أن تستغلها أحيانا في إذابة المذاهب الأخرى فيها وأن تحتمي بها أحيانا أخرى .

---

(1) أقصد بذلك أولئك الفقهاء والمتملقين المتعصبين الذين يلتصقون بالحكم يسيرون في ركابهم ويبررون أعمالهم وأنزه عن هذه الصورة جميع الأئمة المقتدي بهم لجميع المذاهب الذين خضعوا للحكم المتسلط مرغمين ومع ذلك كانت ترتفع أصواتهم بالنقد أحيانا بوضوح وأحيانا بهمس وندر منهم من لم يلحقه الأذى بسبب ذلك . فابن جبير يقتل والحسن يطارد حتى يختفي وجابر يمنع من الحج وأبو حنيفة يضرب بالسياط ومالك يخلع عاتقه وأحمد يجلدو غيرهم ومن لم ينله الأذى المادي ناله الأذى الأدبي .

وبقطع النظر عن المد والجزر الذي يلحق أتباع المذاهب المختلفة في المواطن المختلفة فإن الفقه المذهبي قد تأثرا واضحا بالاتجاهات أو المبادئ السياسية التي يسير بها أو يدعو إليها ، وفي الإمكان أن نذكر كمثل لذلك في المذهب الإباضي موضوع (الشراء) والأحكام المتعلقة به . متى يجوز الشراء ؟ ومن يجوز لهم الشراء ؟ وما هو أقل عدد يشترط للخروج إلى الشراء ؟ وسلوكهم مع الناس ، المحافظة على الأموال ، عدم ترويع الآمنين ، حكم انتهاك الحرم والبغي والتعدي .متى يجوز للشاري أن يتخلى عن الشراء ، موطن الشراء أثناء قيامهم بعمل الشراء ، صلاة الحضر وصلاة السفر بالنسبة إليهم ، موقفهم من الدولة ومن أموال الدولة القائمة الخ

وهو باب غني بالمسائل الفقهية نستطيع أن نعتبرها جميعا من الفقه المتأثر بالإتجاه السياسي . ولعل أكثر أبواب الفقه تأثرا بالاتجاهات السياسية هي أبواب الأموال عموما وأبواب الولاية على النفس وعلى المال عند جميع المذاهب ، بل إن المتعمق في دراسة الفقه الإباضي يلحظ هذا التأثر في آراء المشارقة من الإباضية وآراء المغاربة منهم ، وذلك أن المشارقة وهم أهل عمان وزنجبار (سابقا) كانت تقوم عندهم دول باستمرار عادلة أحيانا وجائرة أخرى ، فكانت الصلاحيات المعطاة للولاة والقضاة فيها أوسع منها مما في المغرب .

والمغاربة من الإباضية وقد عاشوا غير خاضعين لدولة منذ أواخر القرن الثالث الهجري مطلقا ، أو خاضعين لدولة لا تلتزم أحكام المذهب الإباضي يضيقون صلاحيات الولاة والقضاة تضييقا شديدا ، ويتوسعون في صلاحيات جماعة المسلمين وكبار العشيرة ، ونظام العزابة ،توسعا شديدا وهذا ولا شك ناشئ من تأثر الفقه بالسياسة .

والذي ينبغي أن ننتهي إليه في نهاية هذا الفصل ـ بقطع النظر عن حركة ابن الزبير التي انتهت بانتهائه وعن موقف الحياديين الذين اعتزلوا جميع الحركات منذ بدأت الفتنة فلم يتركوا بعد ذلك أثرا ـ هوما يلي :

في أواخر الخلافة الرشيدة وأوائل الدولة الأموية انقسم المسلمون ـ بسبب الفتن ثم تحول الخلافة الى ملك عضوض ـ إلى عدد من التكتلات التي تميزت في مبدإ أمرها بنزعة سياسية ، ثم لم تلبث أن تتخذ لها مواقف خاصة في شئون العقيدة والفقه والحكم وهي كما يأتي :

1 ـ التكتل الأموي وهو الأكثر والأقوى ، والمبدأ الأساسي الذي ارتبط به في موضوع الحكم أن رئاسة الدولة تكون على نوعين :

الأول خلافة دينية : إذا استوفت الشروط وهي البيعة والشورى والعدالة والقرشية . والثاني خلافة دنيوية إذا لم تستوف هذه الشروط وفي كلتا الحالتين تجب الطاعة ولا يجوز الخروج .

وعلى هذا المبدإ السياسي تكونت بعض الأصول المذهبية في العقائد والفقه ومن هذا التكتل انبثقت مذاهب الأشاعرة والماتريدية والأثرية والمعتزلة .

2 ـ التكتل الهاشمي وهو في الدرجة الثانية من حيث الكثرة والقوة .

والمبدأ الأساسي الذي ارتبط به في موضوع الحكم أن رئاسة الدولة وهي أهم شيء في الأمة الإسلامية ، وما كان الله ليتركها للناس ولذلك فإن الخلافة الإسلامية تنبني على وصية يتركها السابق للاحق ، وكان أول وصي هو الإمام علي ثم تسلسلت ، وعلى هذا المبدإ تكونت أصولهم المذهبية في العقائد والفقه ، ومنه انبثقت فرق الشيعة .

3 ـ التكتل المثالي وقد ظهر بعنف واختفى في سرعة والمبدأ الأساسي الذي ارتبط به في موضوع الحكم أن رئاسة الدولة تتم بالاختيار المطلق ، وتسقط بالجور وعندما تسقط بالجور فعلى الخليفة أن يعتزل أو يقتل أو يحارب ، ولم يكتب لهذا التكتل أن يبقى طويلا ، ولذلك لم يترك ما نستدل به على أصوله في العقائد والفقه رغم أن كتب خصومه تسند إليه مقالات في الأصول أو الفروع .

4 ـ التكتل الرابع وقد ظهر عند احتدام الخصام بين التكتلات الثلاثة ، والمبدأ الأساسي الذي ارتبط به في موضوع الحكم هو أن رئاسة الدولة تتم بالبيعة والشورى والعدالة ، وأن الخليفة الذي جاء عن هذا الطريق واستمر عليه تجب طاعته ولا يجوز الخروج عليه ، فإذا انحرف جاز الخروج عليه . وإذا جاء في غير هذه الطرق ولكنه سار بسيرة العدول فهو أيضا تجب طاعته ولا يجوز الخروجعليه ، ومن هذا التكتل انبثقت مذاهب الإباضية وبهذا يتحصل أن للأمة الإسلامية في الخلافة أربعة آراء هي :

1 ـ من يمسك رئاسة الدولة سواء كانت رئاسة دينية أو دنيوية تجب طاعته ، والخروج عليه فسق .

2 ـ لا يعتبر إماما للأمة الإسلامية إلا من جاء عن طريق الوصية وهو حينئذ معصوم وطاعته واجبة والخروج عليه فسق .

3 ـ لا يكون إمام المسلمين إلا من جاء بالاختيار الحر وتجب طاعته إذا كان عادلا ، فإن جار وجب الخروج عليه وقتله إذا لم ينعزل .

4 ـ إمام المسلمين سواء جاء بطريق الشورى أو بغيره إذا كان عادلا تجب طاعته والخروج عنه فسق ، وإذا جار جاز البقاء تحت حكمه ولا يطاع في معصية وجاز الخروج عنه .

## مفاهيم يجب أن تختفي

يسبق إلى أذهان الناس الثقة بمذاهب معينة فيتم فيها الرضا على جميع من ينتمي إلى تلك المذاهب دون نظر إلى مقاله أوسلوكه ، ويسبق إلى أذهانهم السخط على مذاهب أخرى ، فيسخطون على كل من فيه دون نظر إلى مقاله أو سلوكه ، وهومفهوم خاطئ ، فإنما يجب أن ينظر إلى كل المذاهب بالثقة . أما الأفراد فينظر إليهم بحكم أعمالهم وأقوالهم ، وعليها وحدها تنبني الأحكام ، وقد جئت بمثالين لرجلين مختلفين في المذهب ، متفقين في العقلية ، أحدهما يتمتع بسخط الناس جميعا ، والآخر يتمتع بمحبتهم واحترامهم مع أن مبدأهما واحد .

وإن شئت مزيدا من التفصيل فاقرأ الفصل الآتي :

## مقارنة

يسخط أكثر كتاب المقالات ومن ورائهم جمهور المسلمين على الخوارج ، لأن الخوارج يكفرون مخالفيهم ويستحلون دماءهم وأموالهم ، ويرى أكثر كتاب المقالات أن مخالفيهم هم أهل السنة ، وأهل السنة في نظر الجماهير هم الفرقة المعتدلة المتسامحة فما هو حكم أهل السنة على مخالفيهم ؟

لكي نحدد هذا الموقف لابد أن نستعين بأحد كتاب المقالات وقد رأينا أن نستعين بكتاب الفرق بين الفرق لمؤلفه عبد القادر بن طاهر البغدادي ، وفي إمكاننا أن نلخص منه ما نريده فيما يلي :

يقول البغدادي إن أهل السنة ثمانية أصناف : الصنف الأول منهم أحاطوا علما بأبواب التوحيد والنبوة ، والصنف الثاني أئمة الفقه من فريقي الرأي والحديث ، وأدخل في هذه الدائرة أصحاب

مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبي حنيفة وابن ابي ليلى وأصحاب أبي ثور وأصحاب أحمد بن حنبل وأهل الظاهر ،والصنف الثالث هم الذين أحاطوا علما بطرق الأخبار والسنن ، والصنف الرابع منهم أحاطوا علما بأكثر أبواب الأدب والنحو والتصريف ، والصنف الخامس هم الذين أحاطوا علما بوجوه قراءات القرآن ووجوه التفسير، والصنف السادس منهم الزهاد الصوفية الذين أبصروا فأقصروا ، والصنف السابع منهم قوم مرابطون في ثغور المسلمين في وجوه الكفرة ، والصنف الثامن منهم عامة البلدان التي غلب فيها شعار أهل السنة دون عامة البقاع التي ظهر فيها شعار أهل الأهواء الضالة .

فهؤلاء أصناف أهل السنة والجماعة ومجموعهم أصحاب الدين القويم والصراط المستقيم .

أما مخالفو أهل السنة من أهل القبلة في نظر البغدادي فهم قسمان : قسم حكم عليهم بأنهم مرتدون وأجرى عليهم جميع أحكام أهل الردة ، وقد ذكر أصحاب هذه الفرق فرقة فرقة ، أما القسم الثاني من مخالفي أهل السنة السابقين من أهل القبلة فهم الذين يذكرهم تحت عنوان أهل الأهواء والبدع وقد عدد فرقهم أيضا فرقة فرقة وذكر طائفة من أحكام السنة عليهم فقال في كتاب الفرق بين الفرق ص 357 ما يلي :

«وأما أهل الأهواء من الجارودية والهشامية والنجارية والجهمية والإمامية الذين كفروا خيار الصحابة ، والمعتزلة عن الحق والبكرية المنسوبة إلى بكر بن أخت عبد الواحد ، والضرارية ، والمشبهة كلها ، والخوارج فإننا نكفرهم كما يكفرون أهل السنة ولا تجوز الصلاة عليهم عندنا ولا الصلاة خلفهم ، واختلف في التوارث قال بعضهم نرثهم ولا يرثوننا والصحيح أن أموالهم فيء ، ولا توارث

بينهم وبين السني ، واستشهد على هذه الأحكام بأقوال نسبها إلى بعض الأئمة فقال : إن الحارث المحاسبي لم يأخذ من ميراثة في أبيه شيئا لأن أباه كان قدريا . وذكر أن الشافعي أشار إلى بطلان صلاة من صلى وراء من يقول بخلق القرآن ونفي الرؤية ، وروى عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى خلف من يقول بخلق القرآن أنه يعيد الصلاة ، وذكر أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة فقال هم الزنادقة ، وذكر أن الشافعي أشار في كتاب القياس إلى عدم قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء . وذكر عن مالك أنه قال في المعتزلة زنادقةلا يستتابون بل يقتلون .

بعد هذه الاستشهادات قال : «أما المعاملة معهم بالبيع والشراء فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين في أطراف الثغور وبين أهل الحرب ، وإن كان قتلهم مباحا ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفا ولا عبدا مسلما في الصحيح من مذهب الشافعي ، واختلف أصحاب الشافعي في حكم القدرية المعتزلة فمنهم من قال حكمهم حكم المجوس ، فعلى هذا القول يجوز أخذ الجزية منهم ، ومنهم من قال حكمهم حكم المرتدين وعلى هذا لا تؤخذ منهم جزية بل يستتابون فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم »

. ولو أردنا أن نلخص هذه الأحكام على أسلوب كتاب المقالات أو على أسلوب البغدادي نفسه لقلنا :

إن أهل السنة : ـ يكفرون مخالفيهم

ـ لا يجيزون الصلاة عليهم ولا الصلاة خلفهم .

ـ قال بعضهم أن السني يرث مخالفيه والمخالف لا يرث وقال الآخرون بل لا توارث بين السني ومخالفيه لأن أموال المخالفين فيء لأهل السنة .

- يجوز أن يتعامل السني مع مخالفيه كما يتعامل مع أهل الحرب في الثغور .

- قتل مخالفيهم مباح .

- لا يجوز للسني أن يبيع لهم مصحفا أو عبدا مسلما .

- حكم المعتزلة حكم المجوس ، قال بعضهم يجوز أخذ الجزية منهم وقال آخرون بل يعاملون معاملة المرتدين يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا ، وآخرون قالوا بل هم زنادقة لا يستتابون بل يقتلون .

هذه هي الصورة التي يأخذها القارئ من كتاب (الفرق بين الفرق) عن معاملة أهل السنة لمخالفيهم من أهل القبلة ، فإذا وضعت في مقابل هذا أشد مخالفيهم تطرفا على ما يقوله كتاب المقالات فجئت بأقوال نافع بن الأزرق المتطرفة التي كانت سبب الخلاف بينه وبين رفاقه ، والتي وجهت إليه نقمة الأمة المسلمة جمعاء ، فما هو الفرق الذي تجده بينهما؟ نافع يقول بأن مخالفيه مشركون يباح دمهم ومالهم ، والبغدادي يتردد في الحكم على مخالفيه بين أن يعتبرهم في حكم المجوس أو حكم المرتدين أو حكم الزنادقة ، ويحكم بأن دمهم حلال وأن مالهم فيء ، أما التعامل معهم فهو كالتعامل مع المحاربين يقع بينهم البيع والشراء ولكن لا يجوز أن يباع لهم مصحف أو عبد مسلم .

فهل كان نافع بن الأزرق في تطرفه وتشدده - حسب الصورة التي ترسم له - أكثر غلوا من البغدادي ، وقد كتب رأيه وأحكامه بقلمه ، ومع ذلك فإن العالم الإسلامي كله ساخط على الأزارقة بسبب ذلك التطرف ، ولكن البغدادي يعتبر إماما من الأئمة وكتابه يوضع في قائمة المراجع الهامة في تاريخ العقائد، والدنيا حظوظ .

إذا أجاز البغدادي لنفسه أن يقول بلسان أهل السنة أن المعتزلة في حكم المجوس تؤخذ منهم الجزية - في رأي المتسامحين[1]- أو في حكم المرتدين يستتابون قبل أن يقتلوا - في رأي المعتدلين - أو هم في حكم الزنادقة يقتلون دون استتابة - في رأي المتشددين . مع أن العالم كله - مسلمين وغير مسلمين - يشهد بالدور العظيم الذي خدم به المعتزلة الإسلام ، وأنهم كانوا في فترة تاريخية عريضة هم حماة عقيدة الإسلام وحراسها الأمناء دون خلاف ، فما هو المكان الذي يحق أن يقف فيه عبد القادر بن طاهر البغدادي .

أحسب أن هناك مكانا فسيحا يصطف عليه طابور من الناس يقف فيه نافع بن الأزرق والبغدادي وكل من يقول بأشباه أقوالهما في أي جزء من الأمة المسلمة من أي مذهب أو فرقة كانوا ، وأحسب أن هذا الطابور من الغلاة من جميع المذاهب هو الذي يمثلها النشاز أو الشذوذ في الأمة الإسلامية الكريمة ، ويفترق عنها بشعاره الملوث بالسواد والحمرة ، سواد ظلمة تكفير المسلمين ، وحمرة إباحة دمائهم .

ولا شك أن القارئ الكريم يمكن أن يتهم البغدادي أو غيره من الناس بالتطرف إذا ثبت من أقوالهم ما يدل على ذلك ، ولكنه لا يمكن أن يتهم أهل السنة هكذا بأجمعهم بالتطرف ، لأن أهل السنة في مجموعهم يمثلون حلقة من الحلقات المتسامحة المعتدلة في الأمة الإسلامية ، وكل مذهب وكل فرقة وكل طائفة لم تخل من متطرف أو شاذ ولكن التاريخ يطوي أولئك المتطرفين بتطرفهم وشذوذهم وغلوهم في الدين وتبقى الأمة المسلمة العظيمة المتسامحة المترابطة بجميع الفرق التي كونتها وتكونها ، تحمل رسالة الله يوجهها في كل عصر من كل خلف عدوله .

---

(1) الكلمات : المتسامحين والمعتدلين والمتشددين أنا الذي وضعتها .

# الباب السادس

## ملحوظات . . وتعليقات .

- الخوارج أيضا .
- وساطة المعتزلة .
- تأثير المعتزلة .
- التقاء الخوارج والمعتزلة .
- رأي شخصي .
- نبذة عن الخوارج .
- رأي عالم كبير مؤرخ .
- ردود وتعاليق .
- إجابات وردود .
- كلمة الختام .
- دعاء الختام .

# القسم السادس

## ملاحظات وتعاليق

أُتيح للدكتور أحمد محمود صبحي المحاضر بكلية الآداب بجامعة بني غازي أن يطلع على الأُصول الخطية لهذا الكتاب مع بعض زملائه ، وقد سجل عدة ملاحظات أرسلها إلي مشكورا في قصاصات من الورق مع أحد الأصدقاء ، ولما كانت تلك الأُصول ليست معي في ذلك الحين فقد علقت عليها بما بدا لي وأرسلتها إليه . كما أنه لما رجعت إلي الأُصول بعد سنتين تقريبا وجدت ملاحظات أُخرى في قصاصات بين الصفحات لم أعرف هل هي للدكتور صبحي أيضا أم أنها لأحد زملائه الذين أطلعوا على تلك الفصول .

وعلى كل حال فقد استفدت كثيرا من تلك الملاحظات القيمة والنصائح الثمينة كالتزام الموضوعية والبعد عن الجوانب الشخصية وتجنب الاستطراد . كما أنني أعدت صياغة بعض الفقرات اقتناعا بما أبدته الملاحظات ، وهناك بعض ملاحظات ظننت أنه لا أهمية لها فتركتها ، وهناك ملاحظات اختلفت فيها وجهات النظر أو كان عرضي لها غير كاف ، فحاولت أن أُتم هذا الجانب . وأن أُبين وجهة نظري فيما اختلفت فيه الأنظار، أو أن أعرض الصورة من جديد مبددا ما حولها من الغيوم .

هذا ثم إنه في أثناء البحث والتنقيب كانت تقع بين يدي ردود وتعاليق تكشف عن جوانب هامة مكملة لهذا البحث وقد رأيت أن الصورة العامة الكاملة التي أُريد أن أضعها بين يدي القارئ الكريم

للمـوضـوع كلـه إنمـا تكتمـل بـوجـود تلـك المـلاحظـات والتعاليق والردود .

ولذلك فقد نقلت ـ فيمـا يتعلق بملاحظـات الـدكتور صبحي ـ نصوص الملاحظـات ثم النقـاش الـذي أجريتـه حـولهـا ، أمـا فيمـا يتعلق بتلـك التي عثرت عليهـا أثنـاء البحث والـدراسـة فقـد نقلت بعضها كاملة بنصوصها ، وأخذت من بعضهـا مقتطفـات ،وقـد رأيت أن أبدأ بعرض الملاحظات لأنها أصبحت تكون جزءا من هـذا القسم ثم أنتقل بعدها إلى بقية الملاحظات ثم الختاميات . كما يلي :

الخوارج أيضا .

وساطة المعتزلة .

تأثيرالمعتزلة .

التقاء الخوارج والمعتزلة .

رأي شخصي .

نبذة عن الخوارج بقلم أبي إسحاق طفيش .

رأي عالم كبير .

ردود وتعاليق .

إجابات وردود .

وبهذا أرجو أن أكون قـد أوضحت جوانب كثيرة كـان يكتنفهـا الغمـوض ، وكشفت عن جـوانب تكـاد تكـون مجهـولـة للكثير ، وتحـدثت بصراحـة المسلم إلى أخيـه المسلم ، في شئـون كـانت تتجنبهـا كثير من الأقلام وتخشى الخوض فيهـا مراعـاة لـلأحـاسيس والعواطف ، ومجـاملـة للأفراد على حسـاب المبـادئ ، وللفرق على حساب المذاهب وللمذاهب على حساب الأمـة . وقـد آن أن تتجمع الأحاسيس والعواطف والمبـادئ كلهـا ! وأن يتجمع الأفراد والفرق والمذاهب كلها ، في الاتجاه إلى الله فقط وطاعة الله فقط واعتبار

أن جميع ذلك إنما يكون شيئا واحدا هو الأمة الإسلامية ، وأن هذه الأمة مكلفة من الله تبارك وتعالى بتبليغ رسالة الإسلام إلى البشرية ، وأنها مكلفة قبل التبليغ أن تعيشها سلوكا وتطبيقا وأنها لا تستطيع أن تعيشها سلوكا وتطبيقا إلا إذا عادت كما كانت أمة واحدة .

## الخوارج أيضا

قال الأخ الدكتور أحمد صبحي في ملاحظاته عن هذا الكتاب .

«لفظ (الخوارج) وفقا لمفهومه التاريخي حيث تحدد المصادر التاريخية بداية ظهور الخوارج بانشقاق بعض أنصار علي عليه عقب التحكيم ـ لا نعني إطلاقا الخروج عن الدين ، فاللفظ لا يحمل إطلاقا أي معنى من معاني الإدانة بالكفر من الناحية التاريخية ، ولكنه اكتسب هذا التصور تحت تأثير كتاب الفرق والمقالات تماما ، كما ترك هؤلاء انطباعا لدى المسلمين . إن الاعتزال يعني الانشقاق ،أريد أن أقول ليس هناك ما يمنع أن يعتز الخوارج بهذه التسمية ، كما كان يعتز المعتزلة بلقبهم بصرف النظر عن اعتبارك الإباضية فرقة منهم أم لا .

ليس مجرد رفض التحكيم ،وإنما الإنشقاق وما أعقبه حربهم لعلي ،وهذا هو الذي يحدد اعتبار الإباضية خوارج أم لا :

هل كانوا ممن حاربوه ؟ واعتبروه شاكا في إمامته حين قبل التحكيم ، أم مجرد الحكم بخطإ التحكيم ؟ المسألة على أي حال سياسية بحتة ، لا تتعلق بأصل ديني .»

أخي الدكتور لا زلت أخالفك الرأي في هذه الملاحظة وذلك أن المصادر التاريخية التي تناولت الحديث عن تلك الفترة كانت

متأثرة بكلا الجانبين ، جانب العقيدة وجانب السياسة ، سواء كانت السياسة الموافقة أو السياسة المعارضة - فلا معنى لأن نفرق - في هذا الموضوع بين المؤرخين وكتاب المقالات ،ولعل المؤرخين في هذا الموضوع كانوا أسوأ من كتاب المقالات وأشد عصبية وتحيزا ، لا سيما وأن التمايز بين المؤرخين وأصحاب المقالات في ذلك الوقت المبكر لم يكن واضحا ، فكان المنتسب للعلم هو الذي ينقل الأخبار كما كان ينقل الآراءوالعقائد . وإطلاق كلمة الخوارج على أصحاب علي الذين لم يقبلوا التحكيم وتفسيرات معنى الكلمة من الجانبين : من جانب من حاول أن يطبق عليها حديث المروق الذي اشتهر في تلك الفترة ويحكم عليها بالكفر ، ومن جانب من حاول أن يجعلها خروجا في سبيل الله ويحكم على من خالفها بالكفر كان أكثر ذلك صادرا عن المؤرخين أصحاب المقالات أو عن أصحاب المقالات المؤرخين . وبمراجعة طفيفة لتلك الأحداث في مراجع مختلفة الإتجاه يتضح التناقض والتضارب والاختلاف في الأحداث وأسبابها ، وأساليب عرضها وتصويرها مما يدل على أن تلك الأخبار دخلها كثير من الزيف ، بسبب عواطف الرواة أو نقلة الأخبار أو المؤرخين أصحاب العقائد المحددة فألبسوها ألوانا معينة كانت الأساس الذي بنى عليه كتاب المقالات المتخصصون فيما بعد كتاباتهم .

والواقع أن كلمة الخوارج والخروج أو الخارجية بمعناها السياسي كانت تنطلق بصفة ضيقة قبل قضية النهروان ، وفي النقاش الواسع الذي كان يجري بين أفراد الأمة بمختلف طبقاتهم ،تجد كلمة الخوارج أو الخروج تنفلت من لسان أحد الناس على الساخطين على الحكم القائم ، فذكرت هذه الكلمة في الخلاف بين أمير المؤمنين عثمان وأهل الأمصار وذركت في الخلاف بين أمير

المؤمنين علي و(الخارجين عليه) طلحة والزبير ومن معهما ، ولكنها لم تحمل معناها الديني إلا بعد قضية التحكيم في أكبر المصادر التاريخية التي نعتمدها اليوم ونستدل بها وإن كنت في الواقع - وهذا تقصير - لم أتمكن من معرفة أول نص جاءت فيه كلمة الخوارج بمعناها الديني ،. غير أن محاولة تطبيق أحاديث المروق عليها واضحة حسبما تذكره كتب التاريخ - إن حقا وإن كذبا - وذلك كبحث أمير المؤمنين علي عن (ذي التثدية) الذي اعتبر علامة على المارقين ، بين القتلى ، وعثور أصحابه عليه كما قيل ، أو على ترملة مولى ابن عباس الذي أكل الفحل يده كما تقول بعض المصادر الأخرى فتوهموه ذا التثدية .

وإذا صحت المناقشات التي ترويها كتب التاريخ عن أمير المؤمنين علي مع بعض أصحابه وردوده عليهم ، وندمه على قتل الخوارج ، ودفاعه عنهم كقوله «هم من الكفر فروا» «ليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه» «أين رهبان الليل وأسود النهار» «لا تقتلوا الخوارج بعدي» وغيرها مما يدل أن التهمة بالخروج من الدين كانت توجه إليهم منذ ذلك الحين ، وأن الإمام سكت عنها في مبدإ الأمر ثم حاول أن يصحح خطأ الناس فيهم وأن خروجهم عليه لا يحمل معنى الخروج من الدين .

والواقع أني أشك في كثير من الأقاويل والمناقشات والمناظرات والأحداث الجانبية التي تنسب إلى تلك الفترة ، وأحسب أن الدعايات والعصبيات والسياسة أيضا قد كان لها دخل كبير في التلفيق ، لا سيما في المناظرات التي قيل إنها جرت بين الإمام وابن عباس والخوارج . فإن الصنعة والتكلف - فيما يبدو لي - تقرأ واضحة في كثير من الاحتجاجات والبراهين التي تظهر عليه صبغة عصر غير ذلك العصر ، وأنه حين أقول هذا الكلام في

الوقت الحاضر لا أجد عليه دليلا ماديا ولذلك فهو لا يزيد عن مرتبة الشكوك التي تتردد في نفس الإنسان بمجرد الإحساس الشخصي .

ولا نزاع فيما أعتقد أن عددا من الأطراف كان يحاول تبغيض الخوارج إلى بقية الأمة - بتهمتهم بالخروج عن الدين - ولو تجرد موقفهم السياسي مع علي فقط كان ذلك من مصلحة الأمويين ، ولكن السخط الذي انصب عليهم من الأمويين والأكاذيب التي كانت تشاع عنهم ، والحروب العنيفة التي وجهت إليهم في انشقاقهم عن أمير المؤمنين علي إنما كان يحدث في العهد الأموي[1] وذلك لكي ينفر الناس عنهم ، ولا يتقوى جمعهم بخصوم الأمويين من الشيعة والمحايدين الساخطين على الحكم الأموي أو يتقوى أولئك الخصوم بهم .

ربما يحتاج هذا الكلام الأخير إلى مزيد من التأمل والتحقيق إذ ليس بين أيدينا - الآن - ما يثبته ، ولكن الذي أريد أن أقرره هنا ، أن مراعاة الجانب الديني في كلمة الخوارج لوحظت منذ أطلقت هذه الكلمة ، إذا صح ما ترويه كتب التاريخ عن أحاديث المروق ، واهتمام الإمام بها وبعلاماتها ، وإذا صحت أيضا تلك الأحاديث وما تدل عليه ، والأرجح أن أغلبها غير صحيح ، أما الاعتزاز برأي أو مذهب فهو يتولد عن الاقتناع باتخاذ موقف معين في قضية ما ، والاقتناع بأن ذلك الموقف حق ، ولا شك أن الإباضية - كغيرهم - يعتزون بمواقفهم وآرائهم التي يعتقودون أنها حق ، ولكنهم لا يعتزون بما ينسبه إليهم غيرهم ويريد أن يلصقه بهم مما لا يعتقدونه ولا يقولونه .

---

(1) راجع الفصل : الفرق بين الفتن والخروج .

إن اعتزاز الإنسان بالموقف الذي يتخذه في أي قضية لاعتقاده أنه حق هو سلوك طبيعي . ولكن أن نفرض على إنسان موقفا معينا ثم نريد منه أن يعترف به ثم نطلب منه أن يعتز به فهذا مالا يرضاه إنسان يتمتع بحرية وعقل وإرادة .

وهذا الموقف نفسه هو ما يريده المؤرخون وكتاب المقالات وحتى بعض المفكرين المعاصرين من حملة الشهادات العليا ، إنهم يريدون أن يفرضوا على الإباضية بأنهم خوارج وأن يعترف الإباضية بأنهم خوارج وأن ينسبوا لأنفسهم ـ باعتبارهم خوارج ـ عقائد وآراء لا يقولون بها بل يعتبرون القائلين بها كفارا ـ وليس هذا فحسب بل عليهم أن يعتزوا بذلك الموقف كأنما الإباضية فرقة مسرحية تنتظر أوامر المخرج . ولكي يهون الأمر على الإباضية فينسبون إلى أنفسهم الخارجية ثم يعتزون بها نقدم لهم المعتزلة ـ قدوة حسنة ـ فهم رغم أنهم منشقون إلا أنهم معتزون باسم المعتزلة .

إن الإباضية لا يريدون أن ينتسبوا إلى الخوارج ولا يحسبون أنفسهم كذلك ولا يعتزون بالخارجية لسبب بسيط ، لأنهم لا يحكمون على غيرهم من المسلمين بأحكام المشركين ولا ينفذون فيهم تلك الأحكام .

أما ما قلته ياأخي الدكتور في آخر الملاحظة من أنه «ليس مجرد رفض التحكيم وإنما الانشقاق وما أعقبه حربهم لعلي وهذا هو الذي يحدد اعتبار الإباضية خوارج أم لا »

الحقيقة أني كلما حاولت أن أفهم ما ترمي إليه هذه العبارة لم يتضح لي وبدا لي فيها التناقض أشد ظهورا ، وإبعاد وصف الخارجية عمن يحرص الدكتور على وصفهم به أكثر وضوحا .

تقول ياأخي الدكتور إنه ليس مجرد رفض التحكيم هو السبب في إطلاق كلمة الخوارج على من أُطلقت عليه ، وإنما الإنشقاق وما أعقبه حربهم لعلي هو السبب .

ياأخي الدكتور لقد انشق عن علي وحاربه طلحة والزبير فهل نطلق عليهما وعلى أصحابهما وأتباعهما لفظ الخوارج ، على اعتبار أن الأسس التي حددتها للخارجية - وهي الانشقاق والحرب - موجودة وقلت في عبارتك إن هذا يعني أن الانشقاق والحرب يحدد هل الإباضية خوارج أم لا ؟ فهل يحدد هذا طلحة والزبير خوارج أم لا ؟

وقد انشق معاوية عن علي وحاربه حربا عنيفة بقيت آثارها إلى مدى بعيد ، بل ربما لم يبق لأية حرب في الأُمة الإسلامية من الآثار السيئة ما بقي لحرب معاوية ومن بعده ، فيه يحدد هذا الانشقاق وتلك الحرب وما أعقبته بأن معاوية من الخوارج أم ليس منهم !

إن الشرطين اللذين وضعتهما لتحديد معنى الخارجية متوافران في كلا موقفي وقعة الجمل وحرب صفين .

اسمح لي يا أخي الدكتور أن أقول لك إن التيار الجارف في هذا الموضوع قد جعلك في موقف تحاول فيه تبرير الصورة التي رسخت في ذهنك منذ قراءات سابقة ، ولم تحاول أن تجدد النظر إلى تلك الصورة من زواياها في فهم وعمق . ونحن وإن ادعينا التحرير الفكري ، إلا أن الرواسب التي تراكمت في ذهنية أحدنا على مدى طويل ولمدى كثرة ما ترددت عليه كأنها حقيقة ترتفع عن الشك ولا تخضع للجدل تسيطر - دون إرادة منا - على أحكامنا ، ولست أعفي نفسي من ذلك ، إلا عند العزم والتصميم على التخلص من تلك الرواسب .

لقد حاولت في الفصل الذي ناقشت فيه هذا الموضوع من الكتاب أن أحدد الأسباب التي تجعلنا نعتبر فرقة ما من الخوارج أو انهم بعيدة عنهم ، وذكرت أن لفظ الخوارج لو كان يقصد به المعنى السياسي الذي هوالثورة على دولة قائمة ، فإن الفرق والطوائف والجماعات التي خرجت عن دول قائمة قد تستعصي عن الحصر ، وأما إذا كان المقصود به من خرج على خلافة رشيدة فقط أو حتى عن خلافة أمير المؤمنين أبي الحسن فإن عددا من الجماعات قد خرج عنه . فلماذا لا نطلق كلمة الخوارج عليهم جميعا ما دام قد ثبت في حقهم أمر كفاة ! الانشقاق والحرب .

وأذا كان يقصد بلفظ الخوارج المعنى الديني وهو المعروف من الدين ، فإننا قبل أن نحكم به على أي طائفة أو أي فرد ينبغي لنا أن نتحرى عن دينه ، فإن وجدنا ما يبرر إطلاق الحكم عليه أطلقناه ، وإلا فليس من حقنا أن نصف الناس بما ليس عندهم ، وأن نقولهم ما لم يقولوا .

وأخيرا ليست الخارجية نسبا ولا صهرا ، ولو وجدنا اليوم واحدا من سلالة نافع بن الأزرق أو شبيب وغزالة ، وليست لديه العقائد التي تنسب إلى الخوارج لما قلنا إنه خارجي ولما حكمنا عليه بحكم الخوارج .

إن محاربة المؤرخين وكتاب المقالات لهذا العدو الوهمي الذي يطلق عليه لفظ الخوارج أكثر ضراوة من أية حرب أخرى ، أن أن الحرب التاريخية والمذهبية أعنف وأشد وأدوم من الحرب السياسية العسكرية فلقد انتهت المعارك السياسية والعسكرية بانتهاء الدولة الأموية تقريبا أو بعدها بقليل ، بل إن الذين قامت من أجلهم زوبعة الخوارج وهم الإمام علي وأهل النهروان قد انتهت قصتهم قبل انتهاء النصف الأول من خير القرون ، ولكن هجموم المؤرخين

وكتاب المقالات لايزال مستمرا بل بأعنف مما مضى في بعض الأحوال ، ومن المؤسف أن هذا الهجوم الذي ينطلق بهذا العنف يستند إلى ما قيل ووقع أو لم يقع قبل ألف سنة ، ومن السهل على أي قلم اليوم أن يجرد حملة على الخوارج يحملهم بكل سهولة أوزار التاريخ الطويل .

أخي الدكتور ، قد تعتبر هذا الكلام دفاعا عن الخوارج ويسرني أن أقول لك إنني لا أريد الدفاع عنهم ، ولكنني لا أحب أن أكتب عنهم متأثرا بكلام خصومهم ـ ومن أشد خصومهم وأعنفهم الإباضية ـ وأنا أقول هذا الكلام عن الإباضية لأن الإباضية لا يرون رأي الخوارج ، ولا يدينون بدينهم وهم أشد بعدا عنهم ونقدا لهم ممن يرميهم بهذا ممن يستحل أموال المسلمين ودماءهم بالعقيدة أو العمل ، ولقد كان الحجاج بن يوسف يرمي الخوارج بأنهم مفسدون يستحلون دماء المسلمين وأموالهم ، ولو جمع عدد من قتله الخوارج من جميع حركاتهم لم يبلغ بعض من قتل وصلب وسجن وسلب الحجاج .

إن الخارجية ـ فيما أعتقد ـ مبادئ وشعارات محددة ، من حملها كان خارجيا ومن لم يحملها لم يكن منهم ولذلك فلقد يكون الرجل من عتاة الخوارج وهو يتستر وراء مذهب آخر من المذاهب الإسلامية ، قد يدعي أنه سني بل قد يدعي أنه من حماة السنة والجماعة ، ولكنه في واقع الأمر خارجي متطرف ، وليتني أستطيع أن أحرف رأيا في فقيه ينتسب الى أهل السنة ثم يعلن في تبجح حكمه على آلاف من المسلمين الذين يخالفونه في المذهب بأنهم مبتدعة تحل دماؤهم وأموالهم ، بل يزعم أنه يجب قتلهم وغنيمة أموالهم . عندما يقدم له ذلك المال يأكله مطمئنا لأنه مما أفاء الله عليه . ثم هو لا يقف عند الاستحلال بل هو يحرض

السلطة الحاكمة على اتخاذ هذا الموقف .وكتب التاريخ تذكر مآسي مؤلمة قتل فيها آلاف من المسلمين بفتاوى فقهاء لا ينتسبون إلى الخوارج ، ولكنهم كانوا يرون أن دماء مخالفيهم حلال ، أليس استحلال الدم والمال هو مبدأ الخوارج الذي نقمه المسلمون عليهم ، وحاربهم علي من أجله حسبما تقول بعض مصادر التاريخ وتسوق للتدليل عليه قصة الصحابي الجليل «عبد الله بن خباب بن الأرت» وقد اختلطت بهذه القصة أحداث واخبار هي بالخرافة أشبه ، وإلى إسراف الخيال في ربط الأشياء المتباعدة أقرب وذلك (كقصة الثمرة والنصراني والخنزير) وقصة واصل بن عطاء التي نسجت على منواليها ، والتي تذكر للتشنيع أو للتفكه والضحك ، ثم تسلك في نسق مع قصة عبد الله لإظهار الفظاعة واستجلاب النقمة .

إن تكفير المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم هو معنى الخارجية الذي حاربه الإمام ونقمه المسلمون حينما صور لهم أن أهل النهروان سوف يستعرضون الناس ويقتلون الأبرياء ، ويأخذون الأموال وجاءوا له بقصة عبد الله كدليل عملي واقعي والله أعلم بمن قتله ، وهذا الشعار شعار التكفير والاستحلال هو الذي رفعه بن الأزرق ومن سار بسيرته وحارب من أجله كما تقول عنه كتب التاريخ إن صدقت .

والآن وقد انقرض أولئك الذين كانوا يستحلون دماءمخالفيهم عقيدة ويرفعون هذا المبدأ شعارا علنيا لهم يعملون تحته في صدق وصراحة .

وبقي الذين يستحلون دماء مخالفيهم بالعمل ، وهم يحملون شعار صيانة دماء المسلمين بكلمة التوحيد ولكنهم يريقونها بأتفه الأسباب ، وهؤلاء الخوارج موجودون ضمن جميع هذه الفرق ، وكل فقيه أو متفقه يستحل دماء مخالفيه من أية فرقة كانت من فرق

المسلمين ، ويفتي بذلك ، ويسهل لأصحاب السلطان إراقة دماء المسلمين ، هو خارجي ،ولو لبس جبة جابر ، وطيلسان أبي حنيفة ، وعمامة أحمد ، ورداء ابن تيمية ، فإذا أضاف إلى ذلك تحريض ذوي السلطان على التدخل في عقائد المسلمين ، وحملهم على بعضها بالإكراه ، فهو من أسوإ الخوارج ، اعترف بذلك أم لم يعترف .

وتلخيصا لهذه المناقشة التي طالت أكثر مما ينبغي لها أقول :

لقد حددت ياأخي الدكتور صبحي مبدأ الخارجية بركنين أساسيين هما الإنشقاق والحرب ، وقصرت هذا على من فعل ذلك مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، ولو كان هذا التحديد كافيا لانتهى أمر الخوارج بوفاة الإمام أو على أوسع تقدير بوفاة آخر من خرج عليه ، وكتب التاريخ المتحيزة الى الإمام تذكر أن أهل النهروان كانوا ستة آلاف ،رجع منهم ألفان إلى معسكر الإمام وأن الباقي قتل ولم ينج منهم إلا تسعة أشخاص ، ومعنى هذا أن أولئك الذين خرجوا على الإمام علي قد انتهوا فلا معنى لأن يذكر اسم الخوارج بعدهم ، ولكن حركة الخوارج كانت أشد عنفا في عهد الدولة الأموية ، فهل كان عهد عبد الملك والحجاج وابن زياد يطاردون الخوارج لأنهم انشقوا عن علي وحاربوه .

ولو كان الأمر كذلك لأيدوهم ونصروهم لأن الأمويين أنفسهم منشقون عن علي ومحاربون له ، ولكن الأمويين مثل الحجاج وأضرابه كانوا يتتبعون المناوئين لحكمهم بكل شراسة ، وكانوا يطلقون لفظ الخوارج على كل من يستسيغ الرأي العام إطلاقه عليه - مستغلين حادثة النهروان لصالحهم - موهمين الرأي العام أن أولئك الخوارج يستحلون الدماء والأموال ، ويعيثون في الأرض فسادا ،وبهذا ضمنوا سكوت أو تأييد كبار العلماء ، وتقبلهم لأعمال العنف التي ارتكبها الحجاج وابن زياد ومن سار سيرتهما .

ولا شك أنه بالتأمل المجرد ، وبدراسة احداث التاريخ لتلك الفترة بوعي ، ودون انسياق وراء مخلفات ذهنية سابقة ، وبلا عواطف أو رواسب . معروف أن الخارجية ليست هي الانشقاق عن علي ولا محاربته ، فقد انشق عن علي طلحة والزبير واتباعهما وحاربوه ، وانشق عنه معاويةوحاربه حربا طويلة عنيفة ولكنهم لم يطلق عليهم لفظ الخوارج .

لقد أطلق لفظ الخوارج على أولئك الذين حاربهم علي لأنهم صوروا له في صورة المتطرف الذي يستحل الدماء والأموال ، واستغلت حادثة مقتل عبد الله بن خباب لإثبات هذه الصورة الفظيعة عند الإمام .

وعلى أولئك الذين حاربتهم الدولة الأموية بعد أن صورتهم في صورة المتطرف الذي يحكم على المسلمين بحكم المشركين ، ثم تجاوزوا القول إلى الفعل فطبق هذه القاعدة ولكن المنطلق دائما قصة عبد الله بن خباب وما ألحق بها ولعلهم بسبب ردود الفعل تطرفوا فحكموا على كل من خالفهم ، ولم يسرمعهم بأنهم مشركون تنطبق عليهم أحكام المشركين ، وبموقفهم هذا فقدوا عطف الأمة عليهم واعتبروهم منحرفين ، واستغلالا لهذه الظروف جميعا فقد توسعت الدولة الأموية في إطلاق لفظ الخوارج على المناوئين لها،والمعارضين لسياستها حتى يستسيغ الناس وسائل القمع والارهاب التي كانت تقوم بها ضد كل معارضة ،بناء على أن تلك المعارضة نابعة من فكر خارجي .

وبناء على كل ما سبق فإننا نستطيع أن نحدد مبادئ الخوارج بما يلي :

1 ـ تطبيقهم أحكام المشركين على من خالفهم .

2 ـ حكمهم على مرتكب الكبيرة بالشرك وإجراء أحكام المشركين عليه .

3 ـ حكمهم على من قعد عن مناصرتهم بأحكام المشركين .
4 ـ حكمهم على من رضي بالبقاء تحت حكم الدولة الظالمة بأحكام المشركين ، هذه أهم مبادئ الخوارج والشعارات التي رفعوها وبهما استحلوا دماء المسلمين حين رفعوها شعارات لجهادهم ، واستحل المسلمون بها دماءهم .

أخي الدكتور صبحي ، إنك تعلم أنني لم أحضر تلك الحركات والأحداث ، وأن ما أقوله في هذا الصدد إنما هو استنتاج من مصادر التاريخ المتعارضة استخلصتها ـ بعد دراسة وتجرد ووزن ـ واضعا في ذهني أن ما يقوله المؤرخون ـ من أي اتجاه كانوا ـ في تلك الأحداث كان خاضعا لعديد من المؤثرات والاتجاهات ، وأنه ليس شيء منها منزها عن التحيز والخطإ وسوء الفهم أحيانا .

وعلى جميع الاعتبارات ،لماذا نحكم على فرقة من المسلمين (الإباضية) ـ اليوم موجودة في أي بلد من بلدان الإسلام ـ بأنها من الخوارج مع العلم أن هذه الفرق ـ وهي الأن تعيش في أواخر القرن الرابع عشر ـ لم تحضر بيعة الأمام علي ولا اشتركت في حروب الجمل وصفين ، ولا شاهدت أحداث النهروان فهي في الواقع لم تبايعه ولم تنفصل عنه ولم تحاربه ولم يحاربها ، لأن فاصلا زمنيا طوله ألف وثلاثمائة سنة وزيادة يفصل بينهم ، ثم هم في واقعهم لم يخرجوا عن نظام الحكم الذي يجري عليهم ـ رغم أن أكثر الأنظمة التي تحكمهم منحرفة ـ ولم يقم منهم دعاة لإسقاط الأنظمة الحاكمة ، ولم يحاربوا غيرهم من المسلمين ولم يستحلوا دمهم ولا مالهم ، ولم يحكموا على مخالفيهم بالكفر ، وهم بين كل ذلك يعيشون مع غيرهم من المسلمين كما يعيش الأخ مع أخيه يؤمنون بالله ورسوله واليوم الآخر ، ويوجبون ما أوجب الله ، ويحرمون ما حرم الله .

فلما ذا تسيطر على أقلام المؤرخين وكتاب المقالات والفلاسفة والباحثين جميعا ـ رغم وضوح الحقائق ـ تلك الكلمة التي أطلقتها شفة مجهولة قالت إن الإباضية من الخوارج . فلم تستطع العقول والأفهام في مدى أربعة عشر قرنا أن تتحرر من كلمة آثمة أطلقتها شفة مغرضة على فرقة مؤمنة .

لقد انتهت الخارجية بحقها وباطلها وبمبادئها وأبطالها عند نهاية الدولة الأموية تقريبا ، فلماذا يؤتى بالشخص في هذا القرن فيحمل أوزارا ارتكبت قبل أربعة عشر قرنا إن صح أنها أرتكبت ؟ ويقف موقف الجلاد في هذه القضية ناس درسوا الشريعة الإسلامية حتى كانوا قدوة ، ودرسوا التاريخ حتى كانوا أساتذة ، ودرسوا الفلسفة حتى صاروا دكاترة ، ودرسوا الحقوق حتى اعتز بهم القضاء والمحاماة ، وكانت مجالسهم طافحة بالتحرر الفكري والصفاء الذهني والانفلات من قيود التقاليد والعصبيات والرواسب ، حتى إذا جاءوا إلى هذه القضية تلجلجت ألسنتهم واضطربت أقلامهم ثم طأطأوا رؤوسهم للرواسب الذهنية التاريخية ، فتحايلوا في التعبير عنها لكي لا يصادموا الحق الذي فيها ولم يستطيعوا أن يجابهوا الباطل الذي تحمله بالحق الذي يعرفونه وتطمئن به قلوبهم ، فانساقوا مع التيار الخاطىء مكتوفي الأيدي والأذهان ، مسيري الأفكار والأقلام ، محدودي العقول والأفهام .

## وساطة المعتزلة

قال الأخ الدكتور صبحي في ملاحظاته عن هذا الكتاب :

«من الجائز أن يكون المعتزلة هم الوساطة في التقاء بعض آراء الشيعة الأدارسة مع آراء الخوارج دون حاجة إلى تناظر علماء الفرقتين ، من المعروف كذلك في علم الكلام تأثر بعض الفرق

بخصومهم ، لديك على سبيل المثال تأثر بعض رجال الحديث والتفسير وهم أكثر علماء الأمة تمسكا بالدين وغيرة عليه ، بالإسرائيليات ولا أعتقد أن بين الأدارسة والإباضية من الخصومة ما هو أبعد مما بين رجال الحديث واليهود ، وكل ذلك يتم عن غير وعي .

أراءاعترفت بأن الإباضية من الخوارج مع إنك كنت تستنكر ذلك تماما وتعدهم كما لو كانوا مجرد مذهب فقهي كالمالكي والشافعية» .

أخي الدكتور أما إن المذاهب الإسلامية قد يتأثر بعضها ببعض ، ويقتبس منه الحجج والآراء والأساليب فهذا شيء قد يقع ، وليس مجالا للإنكارووليس موضوعنا لمناقشته .

لقد استبعدت فكرة المستشرق نللينو حين زعم أن إباضية المغرب أخذوا أكثر عقائدهم عن المعتزلة . ثم اعتباره أن تلك العقائد كانت تنساب الى الإباضية من المعتزلة عن طريق الشيعة الأدارسة وهذه دعوى عجيبة وبعيدة .

أيها المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان
هي شامية إذا ما استقلت وسهيل إذا استقل يماني

وأبعد من ذلك ما تلمح إليه في ملاحظتك هذه من أن المعتزلة هم الواسطة في التقريب بين عقائد الشيعة وعقائد الخوارج ، أو عقائد الإباضية على الحقيقة ـ فأنت تصر على اعتبار الإباضية خوارج ولو تطوعوا في جند المهلب بن أبي صفرة ـ ولا داعي أبدا لأن يقوم المعتزلة بهذه الوساطة أو التقريب بين الإباضية والأدارسة ـ وهم لا يشعرون ـ لأن الشيعة مهما تأثروا بالمعتزلة فإن لهم أصولهم قبل أن يؤثر عليهم المعتزلة وهم يحافظون عليها وكذلك الإباضية مهما تأثروا بالمعتزلة فإن لهم قبل أن يتأثروا

بغيرهم أصولا يحافظون عليها ولقد يكون التأثر ولكنه في الشكليات وهذا التأثر والتأثير واقع في جميع المذاهب على السواء ، يعني ما تسميه مذاهب السنة والشيعة والخوارج والإباضية كلها مؤثرة ومتأثرة ، ولكن كل واحد منها قد حدد لنفسه مواقف معينة استنادا إلى دولة معينة في مصادر التشريع الإسلامي ، وملاحظتك هذه جاءت بعكس ما يقوله المستشرق نللينو الذي تحاول أن تؤكد ما ذهب إليه ، لإن نلينو يزعم أن المعتزلة قد أثروا في عقائد الإباضية بواسطة الأدارسة الشيعة ، وأنت ترى أن الشيعة هم الذين أثروا على الإباضية (أو الخوارج كما تصر أن تقول) بواسطة المعتزلة والرأيان مختلفان كما ترى .

وقد آلمني ـ حقا ـ أن تناظر الخصومة بين الإباضية والشيعة ـ إن كانت هناك خصومة ـ بالخصومة بين المسلمين واليهود ، ففرق المسلمين مهما احتد بينهم النقاش واتسع الخلاف ، لا يتجاوزون أن يكونوا إخوة حصل بينهم سوء تفاهم ، وبعض فرق الشيعة كالزيدية لا تختلف عن الإباضية في شيء وقد نبه أكثر من مؤلف من مؤلفي الإباضية في أصول العقائد وعلم الكلام ، إن الخلاف بين الإباضية والزيدية لا يتجاوز ثلاث مسائل هي[1]

1 ـ قولهم في الإمامة أن عليا أولى من أبي بكر وعمر ولكنهم لم يحكموا بتخطئتهما أو تخطئة الأمة بسبب تقدمهما أو تقديم الأمة لهما عليه في الخلافة .

2 ـ تجويزهم لتحكيم حكمين فيما حكم فيه الله تبارك وتعالى .

---

(1) ملخصة من كتاب الموجز لأبي عمار عبد الكافي نسخة مخطوطه ملك أيوب محمد الأيوبي .

3 ـ قولهم بتشريك أهل التأويل ممن يؤدي تأويله إلى التشبيه كمن يعتقد أن الله يرى يوم القيامة ، والإباضية يرون في المسائل السابقة أن الأفضلية والأولوية تبين الأئمة الأربعة (الخلفاء الراشدين) كانت كما وقعت تاريخيا أفضلهم واولاهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ،ويرون أن قبول التحكيم ـ فيما حكم فيه الله تبارك وتعالى ـ خطأ ،ويجب قتال الفئة الباغية إذا لم تستجب للصلح أو ترجع إلى الدخول فيما داخل فيه المسلمون ، ويرون أنه لا يجوز أن يحكم على المخطئين في التأويل بالشرك بدعوى أنهم مشبهة وقد التقت الزيدية في هذا الموضوع مع الخوارج لا مع الإباضية .

ولا شك أن طوائف المسلمين تتقارب وتتباعد حسب التيارات السياسية ورجال الحكم ، وحسب شدة تحريك دوافع العصبية المذهبية ومن يكون من ورائها من العلماء المنغلقين أو المتفتحين .

أما المثال الذي ضربته لإيضاح التأثر أو التأثير برجال الحديث والتفسير واليهود بسبب الإسرائيليات التي تسربت إلى بعض كتب الحديث والتفسير ،فاسمح لي أن أقول لك : إنني لا أوافقك عليه مطلقا ، وأن هذا التشبيه إساءة إليهم .

فرجال الحديث والتفسير عندما تسربت إليهم الإسرائيليات لم تتسرب إليهم من اليهود مباشرة ، ولم تنتج عن لقائهم واحتكاكهم بهم ، فقد كانوا أبعد من أن يستمعوا إليهم ، وأشد نفرة من أن يصدقوهم ، وأكثر ورعا من أن يأخذوا عنهم ، وإنما تسربت الإسرائيليات على يد ناس أظهروا الإسلام واتصفوا بالورع والزهد والتقوى ، ولزموا المساجد والدروس والوعظاء حتى وثق الناس بهم ، باعتبارهم مسلمين صادقين جمعوا إلى علمهم بالإسلام علمهم

بالديانات السابقة ،وكانوا يدسون مكائدهم تارة باعتبارهم علماء أخذوا من الكتب السابقة ، وتارة ينفثونها في خفاء بتحريف بسيط في المبنى أو المعنى ، أو بإثارة شبهات تفترق بسببها الأمة ويستمسكون هم بالفكرة الضالة فيها ويرجحونها ، ويتباكون على الإسلام بسبب ما ألحقه به مخالفوهم في دعاويهم فجازت على بعض المفسرين والمحدثين باعتبارها علوما أو أخبارا تلقوها عن مسلمين موثوق بهم جمعوا إلى علم القرآن علم التوراة أو الإنجيل .

وأحسب أن الزعم بأن علماء الحديث والتفسير - على ورعهم - قد تأثروا باليهود أو النصارى ،هكذا على الإطلاق، فيه إساءة إليهم ، ونيل من مقامهم ، وتشكيك في علوم الحديث والتفسير .

أخي الدكتور إن موقفك الآخر في الملاحظة يشبه أن يكون صيحة منطلقة دون وعي ، أو فرحة رجل الشرطة عندما يقبض على رجل متلبس بالجريمة ، أعيته مطاردته وتتبع خطواته ، فلم يبق عليه وقد ألقى القبض على المجرم متلبسا ، أي بعد أن اعترف علي معمر بأن الإباضية من الخوارج - إلا أن يأمر بإلقاء الإباضية في أضيق زنزانة ، وبإلقاء علي معمر في أشدها ظلمة وأكثرها رطوبة جزاء له على مراوغته وتهربه .

وجريمة الإباضية الكبرى أنهم لم يريدوا أن يقفوا في الطابور الذي أراد أن يصنفهم فيه كتاب المقالات المتحيزون ، وبعض المؤرخين الموجهين ، ومن ينعق من ورائهم .

أما جريمة علي معمر في نظر الدكتور أحمد صبحي فهو التطاول ، هي أن يرفع عينيه ويتطاول فيعتبر الإباضية «مجرد مذهب فقهي كالمالكية والشافعية» وتلك مرتبة يحرم عليهم أن ينظروا إليها ويحرم على أحد أن يضعهم فيها .

. أخي الـدكتـور من المـؤسف ـ أن بعض الرواسب الـذهنيـة ، تتحكم في الإنسان وتسيطر عليه ، تجعله لا يستمع إلى الحق الذي يجيئـه من الخـارج ولكن إلى الرواسب النـابعـة من الـداخـل ، ولا يخطر له أبدا أن يؤكد الرواسب المتخلفة في ذهنـه ممـا تلقـاه في مختلف مراحـل عمره ، بدراسـة جـديـدة متفهمـة متعمقـة تعتمـد الاقتناع بالدليل لا بالايحاء .

لأن هذه الرواسب التي اقتنع بها بـالإيحـاء«والتلقي والاستسلام لها زمنا طويلا تسيطر عليه حتى حينما يريـد أن يتجرد ، وتحول دونـه ودون المراجعـة أو التراجع ، وتجعل منـه إنسـانـا يرى أن مـا عليـه هو ، هو الحق دون جـدال أو منـاقشـة وأن مـا عنـد الآخرين يجب أن يقاس على ما عنده هو ليأخـذ درجتـه من التقويم ، ومن أمثلةذلك ما يلي :

قال أبو العباس المبرد في الكامل عن الإباضية «هم أقرب الفرق إلى السنـة» وجـاءت أيـد فيمـا بعـد أطلقت على نفسهـا أهل السنـة واعتبرت نفسها ميزانـا للشريعـة الإسلاميـة ، ومرت بهـا عبـارة أبي العباس المبرد ، فنقلتها فس مصادرها ـ ممكنة على الإباضية ـ بعـد تعـديـل بسيـط ، وقـالت عنهم «هم أقرب الفرق إلى أهـل السنـة» بـزيـادة كلمـة أهـل على تعبير المبرد ، وهكـذا أصبـح مـا عنـدهم هوالحق الذي لا مرية فيه وما عنـد الآخرين يقـاس بهم ، فبمقـدار قربـه أو بعـده عنهم يعطى درجـة التقـويم ، وغير مهم لـديهم وقـد أثبتوا لمذهبهم هذه الدرجة إن بقيت السنة مسكوتـا عنهـا وأنهـا في الدرجة الثانية من مذاهبهم .

أخي الدكتور : رغم صيحة الفرحـة التي خرجت منـك ، ورغم حصولـك على الاعتراف الخطي ، رغم كـل ذلـك فـأنـا لا أعتبر الإباضية فرقة من الخوارج أبـدا . ورغم أن من ينسبهم إلى الخوارج

هو أقرب منهم ، واستنكر منه ذلك استنكارا تاما وأتجاوز كل ذلك فأعدهم أصحاب مذهب كالمالكية والشافعية ، وادعى أيضا أن خدمتهم للشريعة الإسلامية أصولا وفروعا ، عقائد وفقها ، لا تقل بحال من الأحوال عما قدمته تلك المذاهب ، وأضيف إلى كل هذا أن أغلب المذاهب الإسلامية إنما اعتمدت في انتشارها وحياتها على خدمتها للسياسة وسيرها في ركاب الدول ، وأنها في كثير من الأوقات تقف مواقف المرونة والتخلي عن الأساسيات مراعاة للحكام المتجبرين ، وأن آلة الحكم الظالمة استغلتها استغلالا فظيعا لإقرار الظلم أو مجانبة العدل ، وأن الإباضية لم يعتمدوا على ذلك ولم يستغلوا الحكم في حد النفوذ وإطالة البقاء ، ولم يستغلوه في حمل أصحاب المذاهب الأخرى على ترك مذاهبهم والانتساب إلى مذهب الدولة .

فلم يكن الأباضية في يوم من الأيام آلة للسياسة ، وإذا تعاونوا معها تعاونوا على حدود ما يبيحه الشرع أو يدعو إليه ، ولذلك تخلت عنهم السياسية بل وحاربتهم .

## تأثير المعتزلة

قال الدكتور أحمد صبحي في ملاحظاته على هذا الكتاب :

«تأثر كل من الأدارسة (الشيعة الزيدية) والإباضية بالمعتزلة ، لا يعني أن هاتين الفرقتين قد انحدرتا من المعتزلة ، يقال أحيانا في تبرير ذلك : أن خصومة كل من المعتزلة من ناحية والشيعة والخوارج من ناحية أخرى للأشاعرة (مذهب الخلف من أهل السنة) وسيادة المذهب الأخير على جمهرة المسلمين ، وعلى دار الخلافة منذ أواخر القرن الرابع قد قرب بين المذاهب الأخرى المعارضة ، فتأثر كل من الشيعة والخوارج بالمعتزلة وأصولهم - على أيه حال

هــذا التحرير وحــده لا يكفي لتفسير التشــابــه بين آراء كـل من الشيعيـة وخصـوصـا الـزيـديـة والاثنتي عشريــة ، والخـوارج وبين أصول المعتزلة»

في هـذه الملاحظـة كثير من الجـوانب تحتـاج إلى مـزيـد من المراجعـة والتثبت ، وبعضهـا لا تـزيــد عن افتراضــات تجري في أذهـــان بعض النـــاس ، ويمكن أن نحصر هـــذه الجـوانب في النقاط الآتية .

الأولى :افتراض وجود كتل كبرى متعادية تتبعها فروع .

الثــانيــة :اعتبــار أن الأشــاعرة ممثلين لمــذهب الخلف من أهل السنة .

الثالثة :سيادة المـذهب الأخير على جمهرة المسلمين وعلى دار الخلافة .

الرابعـة : محـاولـة إيجـاد تفسيرات للتشــابــه أو التقــارب بين المذاهب الإسلامية بينما المفروض أن يكون العكس أي البحث عن تفسيرات للتباعد بينها وسوف نتناول هذه النقاط بالبحث والمناقشـة فيما يلي :

النقطةالأولى :

افتراض وجود كتلة متحـدة ـ تسمى «أهل السنـة» تعـاديهـا كتل أخرى هي المعتزلـة والخوارج والشيعـة لم يقرب بينهـا إلا عـدواتهـا مجتمعة للكتلـة الأولى ، ولم يجمعهـا في ميـدان الخصومـة لهـا إلا اتفـاقهـا وتعـاونهـا ، أمر يحتـاج إلى كثير من الجهـد ليلبس لبـاسـا يستقيم مـع الـواقـع ، فـالثـابت تـاريخيـا ودينيـا أن كـلا من هـذه المذاهب والفرق التي تتكون منها بما فيها فرق أهل السنة قـد تتفق في آراء مع غيرها من الفرق الأخرى وقد تختلف ، وهي تخاصم من يخالفها فى آرائها أو معتقداتها خصومة عنيفة ، تحاول فيها جـاهـدة

أن تثبت صواب ما هي عليه وخطأ ما عليه غيرها ، ولو كان ذلك الغير فرقة من الفرق التي تدخل معها في الإطار العام ، فالخصومة بين فرق أهل السنة بعضها مع بعض لا تقل عنفا عن الخصومة بين فرق الإباضية فيما بينها أو الشيعة أو الخوارج أو المعتزلة ، بعضها مع بعض لا تقل عنفا عن خصومتها مع غيرها ،أعني أن فرق الشيعة مثلا في خصومتها لا تقل عنفا عن خصومتها مع غيرها من الفرق أو المذاهب وكذلك البقية .

ولا شك أن الصراعات المذهبية ـ فقهية وكلامية ـ كانت متأثرة إلى حد ما بالظروف السياسية والخضوع لدولة واحدة . ومع ذلك فإن الخصومة بين صفوف من يطلق عليهم لفظ أهل السنة لم تكن أخف ولا أقل مما بينهم وبين غيرهم ، وقد استعملت من هذا المجال الضيق بين هذه الفرق نفسها جميع الأسلحة التي استعملت في الميدان الواسع بين المذاهب من التفسيق والتكفير وإبطال الصلاة وليس ذلك في الفروع فقط ، وإنما استعمل في الفروع وفي الأصول أصول الفقه وأصول الدين . ولعل مما يوضح هذه الصورة أن نستعرض بعض ما كان يجري بين فرق(أهل السنة) من خصومات تثبت تماما أنه لا أساس ولا صحة للصور التكتلية التي عرضتها بعض الأقلام وإنما كان واقع المسلمين أن كل فرقة منهم تحاول أن تدلل على صحة ما هي عليه وبطلان ما عليه الآخرون .

وقد اخترت ثلاثة كتب مختلفة لأنقل منها صورا عن الخلاف الذي كان يقع بين فرق أهل السنة والمدى الذي يبلغه أحيانا من العنف يصل إلى حد القسوة .

الكتاب الأول : «مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه» للأستاذ عبد الوهاب خلاف طبعة دار القلم 1392 هـ جاء في الصفحة 130 ما يلي :

«ومن تأمل ما حدث بين أئمة المذاهب من التشاجر والتنافر ، علم صحة ما قلنا ،حتى أن المالكية استقلوا بالمغرب ، والحنفية بالمشرق ، فلا يفارق أحد المذهبين أحدا من غيره في بلاده إلا على وجه ما ، وحتى بلغنا أن أهل جيلان من الحنابلة إذا دخل عليهم حنفي قتلوه ، وجعلوا ماله فيئا ،حكمهم في الكفار .

وحتى بلغنا أن بعض بلاد ما وراء النهر من بلاد الحنفية كان فيه مسجد واحد للشافعية ،وكان والي البلد يخرج كل يوم لصلاة الصبح فيرى ذلك المسجد ، فيقول : أما آن لهذه الكنيسة أن تغلق ؟

فلم يزل كذلك حتى أصبح يوما وقد سد باب المسجد بالطين واللبن فأعجب الوالي ذلك .

ثم إن كلا من أتباع الأئمة يفضل إمامه على غيره في تصانيفهم ومحاوراتهم ، حتى رأيت حنفيا صنف مناقب أبي حنيفة فافتخر فيها بأتباعه «كأبي يوسف ومحمد ، وابن المبارك ،ونحوهم» ثم قال يعرض بباقي المذاهب :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم

إذا جمعتنا ياجرير المجامع

وهذا شبيه بدعوى الجاهلية ، وغيره كثير ، وحتى أن المالكية يقولون الشافعي غلام مالك ، والشافعية يقولون احمد ابن حنبل غلام الشافعي ، والحنابلة يقولون :الشافعي غلام احمد بن حنبل ،وقد ذكره أبو الحسن القرافي في الطبقات من أتباع أحمد ، والحنفية يقولون : إن الشافعي غلام أبي حنيفة ، لأنه غلام محمد بن حسن ، ومحمد غلام أبي حنيفة . قالوا لولا أن الشافعي من أتباع أبي حنيفة لما رضينا أن ننصب معه الخلاف : وحتى أن الشافعية يطعنون بأن أبا حنيفة من الموالي ، وأنه ليس قرشيا ،

وأحوج ذلك الحنفية إلى الطعن في نسب الشافعي ، وأنه ليس قرشيا ، بل من موالي قريش ، ولا إماما في الحديث لأن البخاري ومسلما أدركاه ولم يرويا عنه مع أنهما لم يدركا إماما إلا رويا عنه ، حتى احتاج الإمام فخر الدين والتميمي في تصنيفهما مناقب الشافعي إلى الإستدلال على هاشميته ، وحتى جعل كل فريق يروي السنة في تفضيل إمامه .»

ثم ذكر المؤلف بعض الأحاديث التي يرويها أصحاب المذاهب في فضل أئمتهم ، وردها . ومن أجود ما قيل في ردها بعبارة غاية في الإيجاز والدقة ما نقله المؤلف عن الشيرازي في نفس الكتاب ص 131 قال :

«واعلم أن هذه الأحاديث ما بين صحيح لا يدل ، وذال لا يصح»

وبعد مناقشة لتلك الأحاديث تبين الخطأ في الاستدلال بها على تفضيل بعض الأئمة لأن منها ما لا يدل ومنها ما هو موضوع لا يصح . قال :

فانظر بالله أمرا يحمل الأتباع على وضع الأحاديث في تفضيل أئمتهم ، وذم بعضهم ، وما مبعثه إلا تنافس المذاهب في تفضيل الظواهر ونحوها على رعاية المصالح الواضح بيانها ،الساطع برهانها فلو اتفقت كلمتهم بطريق لما كان شيء مما ذكرنا »

الكتاب الثاني : «ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين» للأستاذ عبد الجليل عيسى طبعة دار البيان ، الكويت .

وقد أورد فيه أمثلة في الخلاف بين مذاهب أهل السنة غالبا ، وقد يحسن أن نلخص ما نحتاج إليه كما يلي :

1 ـ ما يسوغ فيه الخلاف بشرط عدم التعصب للرأي ،وذلك في فعل أو قول يقول فيه عالم أنه واجب ويقول آخر هو سنة فقط أو

مندوب ، أو في فعل أو قول يقول فيه عالم أنه حرام ويقول آخر إنه مكروه فقط وكلا النوعين كثير جدا ،وقد أورد للنوع الأول اثنى عشر مثالا ، وللنوع الثاني سبعة أمثلة .

ب ـ ما يسوغ فيه الخلاف ،وذلك في فعل أو قول ،سنة أو مستحب عند قوم يثاب فاعله . مكروه عند آخرين يلام فاعله ، وأورد له ثلاثة عشر مثالا .

ج ـ ما يبطل العبادة عند قوم ولا يبطلها عند غيرهم ، قال : رأينا أن نفرد فصلا خالصا ببعض الأشياء التي تبطل العبادة عند بعض العلماء ، ولا تبطلها عند غيرهم ، وهي كثيرة جدا لا تتسع لحصرها هذه الرسالة ولذلك ، سنكتفي بأمثلة كنموذج لأمثالها ،وذكر منها اثنين وعشرين نموذجا .

د ـ أخطر أنواع الخلاف عمل يتردد الخلاف فيه بين أنه فرض لا تصح العبادة الا به ، أو حرام يعاقب على فعله ، أومناف للعبادة تبطل به ، وذكر لهذا النوع أربعة نماذج .

هـ ـ بعض الخلافات التي تستلفت النظر مجموعة في صعيد واحد ،قال :

سترى في هذا الفصل اختلاف العلماء في أمور تدرك بالأبصار ، وتتكرر أمام الأنظار ، وتسمع بالآذان آلاف المرات ، ثم ذكر لهذه الأنواع من الخلاف أربعة عشر نموذجا.

وفي صفحة 90 وما بعدها من الكتاب ذكر صورا في نتائج الخلاف وما تؤدي إليه في النزاع والخصومة ، وإليك بعضها ملخصة فيما يلي :

1 ـ سئل شافعي عن طعام وقعت فيه قطرة نبيذ فقال : يرمى للكلب أو حنفي .

2 ـ سئل حنفي هل يجوز للحنفي أن يتزوج شافعية فقال :لا . لأنها تشك في دينها .

3 ـ أفتى حنفي بأنه يجوز للحنفي أن يتزوج شافعية قياسا على أهل الكتاب ، لأن الزواج من أهل الكتاب جائز بالإتفاق .

4 ـ سمع حنفي مأموما يقرأ الفاتحة فضربه على صدره حتى أوقعه أرضا .

5 ـ قال مالكي : إن من حلف على أن جميع ما في موطإ مالك من الأحاديث صحيح لا يحنث أما من حلف أن ما في البخاري أو مسلم من الأحاديث كله صحيح فإنه يحنث .

6 ـ رفع أحد المصلين سبابته يشير بها عند التشهد فضربه مصل آخر بجنبه حتى كسر يده فلما سئل عن السبب قال لأنه فعل محرما في الصلاة حسبما قال الشيخ الكيداني .

7 ـ قال أبو الحسن الكرخي : كل آية أو حديث تخالف ما قرره علماء مذهبنا فهي إما مؤولة أو منسوخة .

هذا طرف من أنواع الخلافات التي كانت تجري بين مذاهب أهل السنة في نفسها أو بينها وبين غيرها .

وقد توسع الشيخ سعيد بن تعاريت الجربي فذكر في كتابه «المسلك المحمود في معرفة الردود» صور اكثيرة في الخلاف بين المذاهب الأربعة ، ونماذج في العنف الذي كان يحصل بين أتباع مذهب ومذهب آخر ، وقد رأيت أن أعرض منه صورا موجزة .

الكتاب الثالث : المسلك المحمود في معرفة الردود لسعيد بن تعاريت الجربي طبعة 1331 هـ .

أولا : إليك أمثلة في العنف الذي كان يجري بين أصحاب المذاهب الأربعة ملخصا من الكتاب السابق ابتداء من ص95 فما بعد :

1 ـ قال أبو الفرج بن الخطيب الحنبلي : المنتسبون في زماننا (القرن الثامن الهجري) إلى أهل السنة والجماعة من أتباع الأئمة الأربعة ثلاث طوائف ، أشعرية ، وماتريدية وأثرية ، فجمهور المالكية وأكثر الشافعية أشعرية ، وغالب الحنفية ماتريدية ، وجمهور الحنابلة أثرية .

2 ـ قال الصلاح الصفدي : غالب الشافعية أشاعرة ، والغالب في الحنفية معتزلة ، والغالب في المالكية قدرية ، والغالب في الحنابلة حشوية .

انظر شرح لامية العجم .

3 ـ ذكر الصفدي أن العلامة الماوردي الذي يحسبه الناس من أكابر الشافعية من فضلاء المعتزلة .

4 ـ قال الصفدي أيضا : وأصحاب الرأي والتأويل الذين منهم أبو حنيفة وأصحاب الأشعري هم ضد أصحاب الظاهر كالحنابلة وأتباع داود بن علي .

5 ـ ذكر ميرغياث : أن الإمام أحمد من الحشوية .

6 ـ ذكر السعد والراغب أن الإمام أبا حنيفة من المرجئة .

7 ـ قال ابن حبيب المالكي : في شرح غريب كتاب الجامع في حديث مالك وقد سئل عن الداء العضال ، قال أخبرنا مظرف أنهم سألوا مالكا عن الداء العضال فقال : هو أبو حنيفة وأصحابه . وذلك أنه ضلل الناس بوجهين : الإرجاء ، ونقض السنن بالرأي . فهو عندنا أشأم مولود في الإسلام ، ضل به خلق كثير .

8 ـ قال ابن حبيب : وقد كان من رأي الزائغ عن الحق أبي حنيفة وأصحابه ، قتل المسلم بالكافر المعاهد .

9 ـ قال الغزالي : كل فرقة تكفر مخالفتها فتنسبها إلى تكذيب الرسول عليه السلام . فالحنبلي يكفر الأشعري ، زاعما أن كذب

الرسول عليه السلام في إثبات الفوق لله تعالى ، وفي الاستواء على العرش ، والأشعري يكفره زاعما أنه شبه كذب الرسول عليه السلام في أنه تعالى «ليس كمثله شيئ »

10 ـ ذكر ابن الشحنة أن الحنابلة حكموا بكفران الأشعري وبإباحة دمه ، وطمس قبره خوفا عليه من أن ينبشوه وكذلك الحنفية خطأوا الأشعري .

11 ـ قال القاضي عياض بتكفير الإمام الغزالي ، وذلك أنه ذكر قول الجاحظ وتمامة ثم قال : وقد نحا الغزالي قريبا من هذا المنحى في كتابه التفرقة ، وقائل هذا كله كافر .

12 ـ قال الشيخ عليش عن الفخر الرازي : ولقد استرقوه في بعض العقائد فخرج فيه إلى قريب من شنيع أهوائهم (اي الفلاسفة) ولذا حذر الشيوخ من النظر في كثير من تآليفه .

13 ـ كتب ابن الحداد كتابا في الرد على الشافعي ، وكان سيئ الرأي في أبي حنيفة .

14 ـ قال الشافعي : ما رأيت كأهل مصر ، اتخذوا الجهل علما ، لأنهم سألوا مالكا عن مسائل فقال لهم ما أعلمها ، فهم لا يقبلونها ممن يعلمها ، لأن مالكا قال لا أعلمها .

15 ـ قال صاحب الفتاوى الخافية : إذا قال شافعي المذهب :إلهي ما عرفناك حق معرفتك ، أو يقول :أنا مؤمن إن شاء الله تعالى ، أويقول العمل في الإيمان ، أو يقول الإيمان يزيد وينقص ، لا تجزئ الصلاة خلفه .

16 ـ قل أبو اليسر : اقتداء الحنفي بالشافعي غير جائز .

في أنه تعالى «ليس كمثله شيئ »

17 ـ ذرك صاحب المبسوط أن الصلاة خلف الشافعي غير جائزة إذاكان متعصبا في مذهبه .

18 ـ قال عمر بن الفضل : من قال : الإيمان مخلوق لا تجوز الصلاة خلفه .

وأخرج الإمام البخاري من بخارى بسبب هذه المسألة .

19 ـ نقل الشيخ علي القارئ أنه لا يصح اقتداء الشافعي بالحنفي ولوحافظ على جميع الواجبات .

20 ـ عرض ابن الهمام بالمالكية فاعتبرهم في قسم الجهل المركب حيث قال : وجهل من عارض مجتهدة الكتاب كحل متروك التسمية عمدا ، والقضاء بشاهد ويمين مع ﴿**ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه**﴾ ﴿**فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان**﴾ والنسة المشهورة كالقضاء المشهور مع (**واليمين على من أنكر**) والتحليل بلا وطء مع حديث العسيلة ، فلا ينفذ القضاء في شيء منها .

21 ـ قال احمد ابن تيمية : ـ وقد وقع بينه وبين علماء المالكية والشافعية خلاف في أوائل القرن الثامن الهجري ـ بسبب إشهاره لمذهبه حتى قبض عليه في ليلة عيد الفطر ووضع في جب ثم عقد له مجلس تأديب حضره جماعة من القضاة والأمراء والعلماء . فادعى عليه القاضي ابن عدلان دعوى شرعية في شأن عقيدته ، فقيل له أجب عن الدعوى ، فقال الدعوى عند من ! فقيل عند القاضي المالكي فلان ، فقال : هو عدوي وعدو مذهبي .

22 ـ قال القاضي عياض[1] :وكان الظهور في دولة بني عبيد بافريقيا لمذهب الكوفيين لموافقتهم إياهم في مسألة التفضيل ، فكان فيهم القضاء والرئاسة ،وتشرف قوم منهم ميلا لمسايرتهم

---

(1) وفي عهده انعكس.، القضية فجرت على مخالفيه المحن وقتلوا في الشوارع حتى سالت بدمائهم ومنعوا من الصلاة في المسجد وحرم عليهم التعلم والتعليم فيها .

واصطيادا لدنياهم ، وأخرجوا أضغانهم عن المدنيين فجرت على المالكية في تلك المدة محن .

23 ـ نقل عن أبي طالب المكي : أن مالكا كان أبعد الناس عن مذاهب المتكلمين ، وأشدهم بغضا للعراقيين

24 ـ ذكر الشعراني أن الوليد بن مسلم قال : قال لي مالك : أيذكر أبو حنيفة عندكم ، قلت :نعم ،فقال ما ينبغي لبلادكم أن تسكن .

25 ـ شدد القاضي عياض النكير على أبي حنيفة وقدح في مدهبه ومذهب الشافعي وأحمد ، وأطنب في ذلك غاية الإطناب ، وذكر المؤلف نماذج كثيرة مما ينتقده القاضي عياض على المذاهب الثلاثة لا سيما الحنفية .

ولعل القصة الثانية تمثل صورة مضحكة في الخصومات العنيفة مما كان يقع بين أتباع المذاهب ، فقد نقل التعاريتي عن كتاب الحيوان القصة التالية : أن السلطان محمود بن سبكتكين كان حنفي المذهب . وكان مولعا بعلم الحديث ، وكان يسمع عند إمام الحرمين الحديث ويسأل عن معناه ،فيجد أكثره موافقا لمذهب الشافعي ، فجمع فقهاء المذهبين والتمس منهما الكلام في ترجيح أحد المذهبين فوقع الإتفاق على أن يصلي بين يديه ركعتان على مذهب الشافعي ثم على مذهب الإمام أبي حينفة ، والسلطان ينظر إلى ذلك ويختار الأحسن فصلى القفال المزوري بطهارة سابغة ، وشرائط معتبرة من الطهارة والسترة واستقبال القبلة ، وأتى بالأركان والهيئات والسنن والألفاظ والآداب على وجه الكمال ، وكانت صلاة لا يجوز الشافعي دونها ، ثم صلى ركعتين على ما يجوز أبو حنيفة فلبس جلد كلب مدبوغا ، ولطخ بعضه بالنجاسة ، وتوضأ بنبيذ التمر ، وكان ذلك في صميم الصيف فاجتمع عليه

الذباب والبعوض ، وكان وضوؤه منكسا منعكسا ، ثم استقبل القبلة وأحرم للصلاة من غير نية في الوضوء ، وكبر بالفارسية وقرأ بها ، ثم نقر كنقرات الديك من غير فصل بينها ومن غير طمأنينة وتشهد وضرط في آخرهما وخرج من غير نية السلام ، وقال أيها السلطان ! هذه صلاة أبي حنيفة .

هذا وقد أورد التعاريتي صورا كثيرة في الخلاف في العقائد (أصول الدين) بين أصحاب المذاهب الأربعة نستخلص منها الصور الآتية ، وسوف نذكر ما يقوله الإباضية فيها ، ومنها يتضح للقارئ الكريم أن التقارب بين الإباضية - في هذه المسائل وهي أصول وبين الأشعرية - أشد كثيرا من االتقارب بين الأشعرية والماتريدية وأشد كثيرا أيضا من التقارب بين الإباضية والمعتزلة وإلى القارئ الكريم هذه الصور :

1 - يقول الأشعري أن الصفات الذاتية زائدة على الذات وخالفه في - القدم والبقاء - الحنفية والباقلاني وإمام الحرمين والفخر ، قائلين إنها ليست زائدة على الذات ، والإباضية يقولون في جميع الصفات الذاتية بما يقوله الحنفية والباقلاني وإمام الحرمين في القدم والبقاء .

2 - يقول الأشاعرة بجواز تخلف الوعيد ، وخالفهم الحنفية فقالوا كما لا يجوز خلف الوعد كذلك لا يجوز خلف الوعيد وبهذا القول يقول الإباضية .

3 - يقول الأشاعرة والماتريدية أيضا بأن عصاة المسلمين لا يخلدون في النار ، وخالفهم الإمام الغزالي فقال به والإباضية يقولون به .

4 ـ خالف القاضي ابن العربي والرازي ، جمهور الأشاعرة فقالا في الأفعال بالجبر ، وذهب إمام الحرمين مذهب المعتزلة والإباضية في هذا يقولون بما يقول به الأشاعرة .

5 ـ يقول الأشعري أن لكلامه تعالى تعلقا أزليا ،وخالفه عبد الله بن سعيد وطائفة من متقدمي الأشعرية فيها قائلين : ليس لكلامه تعالى تعلقا أزليا ويرى الإباضية[1] أن الكلام من حيث هو صفة كمال فهو صفة ذات كالعلم والقدرة .

6 ـ يرى الأشاعرة أن الإيمان بالله تعالى واجب شرعا واختلف الشافعية في ذلك على قولين ، وذهب أبو منصور الماتريدي إلى أنه واجب عقلا ويتفق الإباضية مع الأشاعرة في هذه المقالة .

---

(1) يقول الإمام بيوض إبراهيم بن عمر ما يلي : «إن مذهب الإباضية وأمامهم جابر بن زيد أن صفة الكلام ذاتية كالحياة والعلم والسمع والبصر وهي عينية لا غيرية أي ليست صفة زائدة عن الذات فهي بذلك قديمة قدم الذات فالله تبارك وتعالى لم يزل حيا عليما قديرا سميعا بصيرا متكلما» .

وبعد شرح وتفصيل قال : «وأنت خبير أن هذا في الكلام النفسي الذاتي إذ يجب وصف الله تبارك وتعالى بأنه متكلم فكلامه بمعنى صفة التكلم فيه قديم ولا شك فيه ، ولا يجوز القول بخلافه ، وأما تكليمه ووضعه للناس كل يقرأ ويكتب ، تحوية الصحف وتحفظه الصدور ويتصف بصفات أخرى لا يمكن أن يتصف بها الكلام الذاتي فأمر كلام ، وشيء آخر لا يخفي الفرق بينه وبين الكلام الذي هو صفة من صفات الذات العلية» . انتهى المقصود منه .

وقال التماريتي في المسلك المحمود ص 152 ما يلي :

«وعندنا معشر الإباضية الوهبية أن كلام الله تعالى له معنيان : الأول أنه صفه ذاتية كالعلم والقدرة . منافية للآفة مثل الخرس .

الثاني : أنه صفة فعلية بمعنى خلق الكلام حيث شاء فمعنى كونه متكلما على الأول ليس بأخرس وعلى الثاني خالق الكلام . انتهى المقصود منه .

7 ـ يرى عامة الأشعرية أن الإيمان مخلوق وذهب جمهور الحنفية إلى أنه غير مخلوق ويتفق الإباضية مع الأشاعرة في هذه المقالة .

8 ـ يرى الأشعرية أن الحسن ما حسنه الشرع ، والقبيح ما قبحه ، ويذهب الحنفية إلى أن للعقل دخلا في التحسين والتقبيح ، أي في الحكم بالحسن أو القبح على بعض الأشياء ، ويتفق الإباضية مع الأشعرية في هذه المقالة .

9 ـ يرى الأشاعرة أن الإيمان يزيد وينقص ويرى الحنفية وإمام الحرمين أنه لا يزيد ولا ينقص ويتفق الإباضية مع الأشاعرة في هذه المقالة .

10 ـ يرى الحنفية أن القدرة تصلح للضدين ، ويرى الأشعري ومن تابعه أن لكل واحد من الضدين قدرة على حدة ، ويتفق الإباضية مع الأشعري في هذا أيضا ، هذه أمثلة قليلة جدا من الخلافات والخصومات الواقعة بين علماء المذاهب التي يطلق عليها لفظ أهل السنة ، وهي خلافات في الأصول والفروع كما رأيت وقد بلغت الخصومة بين بعضهم احيانا الى التفكير والتفسيق والحكم بالزيغ والجهل المركب والضلال والإضلال ، مثل ما يقع بين أصحاب كل مذهب ومخالفيهم من المذاهب الأخرى .

ومن حيث حجم الخلاف فلا أحسب أن ما بين أصحاب المذاهب الأربعة في أنفسها أقل مما بينها وبين غيرها ، وأحسب أنه لو قام إنسان فقارن بين الإباضية والأشعرية مثلا ـ في الأصول ـ لوجدهما أكثر تقاربا واتفاقا من الأشعرية والماتريدية . ولو قارن بين الماتريدية والمعتزلة لربما وجدهما أشد تقاربا من المعتزلة والشيعة .

أما حتى شدة النقاش وعنف الصراع حتى يبلغ النقاش إلى إلقاء الكلمة الجارحة والاتهام في العقيدة والدين حينا والتكفير والتفسيق حينا آخر ،فقد مرت بك له أمثلة . وعند المطالعة يظهر لك الكثير جدا ، وإذا شئت إن تأخذ نماذج سريعة لهذا الموضوع فعليك بكتب القاضي عياض وابن حزم وابن تيمية وأضرابهم ، فإن ألسنة هؤلاء الحادة قلما يسلم منها إمام أو عالم خالفهم في أصل أو فرع ،وفي كل فرقة علماء وضعوا أنفسهم موضع الدفاع عن آراء وعقائد الفرقة يبررون كل ما عندهم ويدفعون في صدور الآخرين بكل ما يملكون .

والقصد من هذا كله أن الخصومة العنيفة ، والجدال القوي ، والشدة في مناقشة المخالف أمور واضحة بين كبار العلماء والأئمة ، فلم يكن هناك تكتل من مذاهب على مذهب ولم تكن هناك معسكرات دينية تتحالف على معسكر .

وإنما كان كل أصحاب مذهب يعملون على الاحتجاج لصحة مذهبهم بما يتاح لهم من وسائل ، فإذا علموا أن مذهبا آخر يوافقهم في رأي أو عقيدة تقووا به واعتبروه مقتبسا منهم ، وأغلب ما يحصل الشغب يحصل بين أصحاب المذاهب المتساكنة أو المتجاورة ، ولذلك فقد يثور النقاش الشديد بين الحنفية أو الشافعية أو بين أحدهما والحنابلة أو بين أحدها وإحدى فرق الشيعة ، وأكثر ما تكون هذه الصور في الشرق الإسلامي كالعراق وإيران وربما سوريا ، وقد كانت المعارك في المغرب الإسلامي في العهود العثمانية حامية الوطيس بين الحنفية والمالكية ، أو بين المالكية والإباضية ، وذلك بسبب ما يثور بين أتباعها المتساكنين أو المتجاورين .

ومن هذا يتضح أن اعتبار أهل السنة على مذهب واحد يجري بين أتباعه جميعا الوفاق والانسجام دعوى باطلة ، هذا بالنظر إلى العهود السابقة ، ودعوى إن فرق أهل السنة كتلة واحدة تجتمع بقية المذاهب والفرق على خصومتهم دعوى أشد إيغالا في البطلان ، فإن فرقة من الفرق الإسلامية سواء ما أشير إليه بأهل السنة أو غيرها كانت لها مصاولات ومحاولات مع من يحتك بها من الفرق الأخرى .

ولا شك أن الأشخاص الذين يتولون القيام بتلك المصاولات يختلفون من مكان إلىآخر ومن زمان إلى زمان ، فلقد يكون الشخص الذي تلتف حوله فرقة ما في زمان ما في مكان ما من كبار علماء الإسلام واسع الأفق ، فسيح النظرة يعتبر المسلمين كلهم بمختلف مذاهبهم أمة واحدة فيحاول أن يجمع الكلمة ،ويسلم الصف ، ويرفق بالمخالف حتي يعيش الجمع بسلام ، وقد يكون الشخص الذي تلتف حوله فرقة ما في زمان ما في مكان ما من أولئك المتعصبين السطحيين ضيق الأفق جامد النظرة محدود المعرفة فيكفر غيره وينابذ مخالفيه وقد يستعدي السلطة فتساعده أو تخذله .

وقد استخدمت السلطة أخذا برأي بعض هؤلاء في تغليب بعض المذاهب على بعض في حوادث مؤسفة تركت ردود فعل مؤلمة بقيت آثارها واضحة في المجتمع الإسلامي أزمنة طويلة .

وفي هذا العصر بدأ التقارب واضحا بين أصحاب المذاهب الأربعة ، وبدأت كلمة أهل السنة تحتل مكانها بدل المذاهب الأربعة أو الأشعرية أو غيرها .

وبدأت تختفي تلك المصاولات التي ذكرنا أمثلة لها ، وأصبح أتباع كل مذهب ينظرون إلى أتباع المذهب الآخر نظرة عادية

أخـويـة ، لا تحمـل آثـار خصـومـة ولا دوافـع صراع ، بـل أصبحـوا مقتنعين أن غيرهم أيضـا من أهـل السنـــة . وفي نصف هـــذا القرن الأخير بدأت الألفة تسري بين جميع المذاهب .

وربمـا كـانت هـذه هي الخطـوة الأولى للتقريـب بين وجهـات نظر الأمـة الإسلاميـة واعتبـار أن آراء المجتهـدين والأئمـة هي آراء فرديـة تحتمل الخطـأ والصـواب ، وأنـه يجب أن ينظر إليهم بـأنهم علماء اجتهدوا فقالوا وأن غيرهم أيضا اجتهد فقال .

والحقيقـة أنـه كـانت كـل فرقـة تحـاول أن تقف وحـدهـا في الميدان ثم اجتمعت أربع فرق تحت اسم أهل السنة واختفت الأنانية التي كـانت تتسم بهـا كـل فرقـة ثم بـدأ الاعتنـاء بفقـه اربـع فرق أخرى ، وأصبحت تنسجم تدريجيا مع الفرق الأربع الأولى ، وربمـا يأتي يوم ليس ببعيـد تنـدرج فيـه الفرق الثمـانيـة تحت لفـظ أهل السنـــة ، ويرشـــح غيرهـــا حتى تضم هـــذه التسميــة جميــع فرق المسلمين ، أو تختفي حتى هـذه التسميــة ولا يبقى إلا الاسم الــذي اختاره الله لهذه الأمة ، بعد هذا كله أحب أن أقول لأخي الـدكتور أحمد صبحي إن التشابه والتقارب بين آراء بعض الفرق وبعض ليس مرجعه إلى عداوة أو إلى صداقة ، وأن العـداوة بمعنى شـدة النقـاش والعنف فيـه ، والحمـاس في الجـدل ، والـدفع القـوي مـوجـود بين جميــع الأطراف عنـــدمـــا يقــع الاحتكـــاك وحتى بين علمـــاء المذهب الواحد .

أمـا العـداوة بمعنـاهـا اللغوي فلا وجـود لهـا بين فرق المسلمين ـ وإن جرت على الألسنة أحيانا ـ إلا حين تستغلها السياسة وتجنـد لها الجامدين المنغلقين من أدعياء العلم والدين .

النقطة الثانية :

اعتبار الأشاعرة ممثلين لمذهب الخلف من أهل السنة أو جعلهم حملة لهذا المذهب نفسه دعوى تحتاج إلى نظر .

أخي الدكتور إنك قسمت المسلمين إلى معسكرين يصطف في أحدهما المعتزلة والشيعة والخوارج ، ويصطف في الجانب المقابل الأشاعرة الذين اعتبرتهم مذهب الخلف من أهل السنة ، دون أي تفصيل أو تعريف لأهل السنة ، وأحسب أن هذا لا يستقيم لأن فرقا كثيرة تحسب نفسها من أهل السنة ، وقد يحسبها غيرها كذلك ولكنها غير مستعدة أن تنضوي تحت لواء الأشعري ، وإذا أردنا أن نضع صورة لأهل السنة على التعميم فإن في إمكاننا أن نعتبر الأشاعرة يقفون موقفا وسطا ، ولكن هناك جناحين لأهل السنة لا ينطبق عليها موقف الأشاعرة ، هما الجناح الأول هو المجموعات التي تعتبر نفسها من أهل السنة ولا ينكر الأشاعرة عليهم ذلك ، ومع ذلك فهي محافظة إلى حد التزمت بالنص الحرفي ،فلا يقبل تأويل الآيات الوهمية للتشبيه ، ويدخل تحت هذا الجناح كل من الظاهرية ، والحنابلة ، وأتباع اين تيمية ، الذي يعتبر إصلاحا أو تطويرا للمذهب الحنبلي ،وقد أطلق بعض العلماء على أصحاب هذا الجناح اسم الأثرية ، وقد يقف تحت هذا الجناح بعض المالكية أو الشافعية .

فالأثرية ـ إذا أبحنا لأنفسنا استعمال هذه الكلمة بصورة أعم لتدل على المحافظين في جميع المذاهب الذين لايلتجئون إلى التأويل ـ يعتبرون أنفسهم من أهل السنة ولكنهم ليسوا أشاعرة، بل هم يسخطون على الأشاعرة .

الجناح الثاني هو الجناح الذي تخطى حدود الأشاعرة وقارب في منهجه منهج المعتزلة ، وقال بكثير من أقوالهم ، هذا الجناح

الذي يعتبر غير ملتزم بآراء الأشعري والذي يتزعمه أبو منصور الماتريدي ،هو ما يعرف في كتب علم الكلام الماتريدية ، وأكثر الحنفية على ذلك وربما قال ببعض أقواله بعض العلماء من المذاهب الأخرى ، والماتريدية يحسبون أنفسهم من أهل السنة ، بل من أوائل أهل السنة ، ولكنهم لا يعرفون أبدا بأن الأشعرية يحملون آراءهم . إذا فالحنابلة سلفهم وخلفهم ، والحنفية سلفهم وخلفهم والظاهرية سلفهم وخلفهم ليسوا في الأشعرية أو هم - على الأقل - يرون أنهم ليسوا من الأشعرية .

فكيف يصح أن نفسر الأشاعرة بأنهم مذهب الخلف من أهل السنة ، ومن أهل السنة الحنفية والحنابلة والظاهرية ،وهم جميعا ليسوا أشعرية كما أوضحنا من قبل ، لأن بعضهم أثرية وبعضهم ماتريدية ،والأثرية لا يقولون بالتأويل كما تقول الأشاعرة ، والماتريدية يميلون في أغلب الأحوال إلى آراء المعتزلة بل هم - في الجملة إلى المعتزلة أقرب وإن لم يعترفوا بذلك .

النقطة الثالثة :

سيادة مذهب الخلف من أهل السنة على جمهرة المسلمين وعلى دار الخلافة منذ أوائل القرن الرابع .

أخي الدكتور إن تحديدك لأواخر القرن الرابع -كبداية لسيادةمذهب أهل السنة على المسلمين ، وعلى دار الخلافة وكمبدإ للصراع بينه وبين المعسكرات الأخرى ، مما يوحي أن الدافع على الصراع إنما كان من أجل السيادة على الخلافة وعلى الجمهرة ، لا يستقيم بل إن هذا التحديد الزمني قد يدل على عكس ما تحتج له . وذلك أن الصراع بين المذاهب منذ ذلك التاريخ تقريبا بدأ يفتر وبدأت المعسركات - إن صح هذا التعبير الذي استعملناه بكثرة في هذا الفصل - تعود إلى نوع من الهدوء والاستقرار وثبات

كل على ما هو عليه ،وأصبحت مبادئ كل معسكر واضحة وثابتة هذا بالنظر العام - وبالنظر إلى واقع المعسكرات فإن مبادئ الخوارج وأراء المعتزلة قد تقررت بصورة لا تحتاج ألى المزيد .

ومبادئ الخوارج قد ذكرتها كتب غيرهم بإجمال وتفصيل ، وربما بتحريف وتشويه ، أما المعتزلة فقد قرروا عقائدهم وآراءهم في كتبهم بأنفسهم وبوضوح وعناية وكذلك الشيعة وأهل السنة والإباضية .

هذا من حيث الآراء والعقائد أما من حيث النشاط والحركة ؛ فإن أعظم الكتلتين أثرا على الخصومة وأعنفهما فيها موقفا - وهما الخوارج والمعتزلة ، حسب التسمية التي اعتادتها كتب التاريخ والمقالات - كانتا قد انقرضتا أو هما على وشك الانقراض ، وفي حالة لا تقوى على خصومة ، ولا تدعو إلى تكتل ، فالخوارج لم يبق منهم أحد إلى ذلك الحين ، فقد اختفوا في الميدان السياسي والعسكري ومنذ اختفائهم من هذين الميدانين اختفت آثارهم اللهم إلا ما حفظته كتب خصومهم في مقام التشنيع أو مقام النقد والرد .

وكذلك كان المعتزلة في أواخر القرن الرابع في حالة همود وانقراض ،واختفت صولتهم في ميادين الحركة ،ولم يبق منهم إلا الثروة العلمية التي سجلوها بأيديهم ، أو الأسلوب الجدلي الذي اقتبسه منهم غيرهم واستعمله في الرد عليهم ، أما الإباضية فقد قرروا الانصراف عن الخصومات بمختلف أنواعها ، فاعتزلوا الحركة السياسية والعسكرية اعتزالا كاملا ولم يلجأوا الى الجدل والخصومة الا في مواطن الدفاع والرد .

فلا أساس مطلقا لدعوى التعاون المزعوم بين تلك الفرق الثلاث امحاصة أهل السنة كما تظن يا أخي الدكتور وكما يحاول المستشرقون أن يصوروا .

أما سيادة المذاهب على دار الخلافة في تلك الفترة ، فإن الخلافة العباسية في ذلك الحين كانت اسما على غير مسمى ، وكانت توزع نصف العالم الإسلامي دويلات صغيرة ، بعضها يحمل شعارات الدولة العباسية دون أن يخضع لها ، والبعض الآخر كان لا يعترف بها وبغيرها ، أما النصف الثاني من العالم الإسلامي فقد كان خاضعا للدولة الفاطمية ، وهي الأخرى كانت عند ذلك الحين قد بدأت في الانحدار . ثم توزع العالم الإسلامي دويلات لا تجسر إحداها أن تدعي الخلافة الإسلامية حتى قامت الدولة العثمانية ، وإذا رجعنا إلى دول الخلافة الثلاث الكبرى التي حكمت العالم الإسلامي ، نجد أن الدولة الأموية قد حكمت قبل أن تتكون المذاهب ، ونجد الدولة العباسية كان الحكم فيها في أيام ازدهارها وحلفاؤها معتزلة ثم صاروا فيما بعد يتناوبون : أشعرية ومعتزلة ، أما الدولة العثمانية فقد كانت السيادة فيها للمذهب الحنفي طوال مدة حكمها . وبعد الدولة العثمانية أصبحت في كل قطر إسلامي دولة أو دويلة يسود عليها أو يوجهها مذهب ما ، بعضها مالكي كالمغرب وبعضها حنبلي كالسعودية ، وبعضها إباضي كعمان وبعضها شيعي كإيران ، وبعضها زيدي كاليمن على أن هذه السيادة سيادة أغلبية سكان ، وليست سيادة عمل بقانون ، لأن أغلب هذه الدول إما أنها تعمل بقوانين وضعية أو قوانين شبه وضعية ، أعني أنها ليس فيها من تلتزم أحكام الإسلام لا على المستوى الإسلامي ولا على المستوى المذهبي .

النقطة الرابعة :

محاولة إيجاد تفسير للتشابه والتقارب بين المذاهب .

يبدو لي أن موقف المستشرقين ومن سار على منوالهم ، أو ربما سبقهم في البحث عن أسباب التشابه والتقارب بين عقائد

المذاهب وراء الفرق فيه شيئ من الغرابة ، أو من عكس الطبيعة ، ذلك أن جميع المذاهب الإسلامية منبثقة من أصل واحد هو الإسلام بمصادره التشريعية المختلفة وكان المنطق يقتضي أن تكون هذه المذاهب واحدة أو متحدة ، لأنه هو الأصل فإذا حدث خلاف بين بعضها ، بحث عن أسباب الخلاف ، ولكن القضية عند بعض المفكرين وأغلب المستشرقين أخذت منحى آخر ، والقارئ الكريم يرى في الملاحظة السابقة كيف أن صاحبها محتار فيما يبرر به وجود التشابه بين آراء الشيعة (لا سيما الزيدية والاثني عشر) والخوارج والمعتزلة .

الحقيقة أن الذي يجب أن نبحث عن مبرراته إنما هو اختلاف الآراء والأصول بين مذهب وآخر وطائفة وأخرى ، لا التشابه والتقارب ، وذلك لأن مصدرها واحد ، وهي جميعا تزعم أنها تعود إلى ذلك المصدر ، فالاختلاف حادث يبحث عن سببه والدوافع إليه ، وليس من الحقيقة في شيء أن نعكس المنطق فنجعل التباعد والتباين بين المذاهب ، والفرق هو الأصل ، فإذا رأينا تشابها أو تقاربا بين بعضها بحثنا عن السبب والمبرر كما يقول صاحب الملاحظة . ولعل المستشرقين هم الذين ركزوا هذه النظرة واعتبروا الخلاف والخصومة بين المذاهب هي الأصل ، فإذا وجدوا تشابها واتحادا بحثوا غن الأسباب أو افتعلوا له المبررات ، وعلى كل حال والأصل في المذاهب أنها تستقي من مصدر واحد وترجع إلى أصل واحد ، والطبيعة فيها أن تكون متشابهة متقاربة فإذا تباعدت كان ذلك على غير الأصل وبحث عن أسبابه ومبرراته ولا يخرج غالبا عن أصابع السياسة في القديم وعن أصابع الاستعمار في الحديث ، وعن أصابع اليهودية والمسيحية في المدىالطويل ، ثم عن الجهود المخلصةالتي يبذلها الجنود المخلصون للاستعمار

والمسيحية ، وهم المستشرقون في العصور الحديثة . وقبل أن أختم هذا الفصل الذي طال أكثر مما ينبغي له أحب أن أوضح - ياأخي الدكتور النقطتين الآتيتين :

أولا :

صياغتك للكلام في الملاحظة السابقة تشعر أنك تقرر أن تأثر كل من الأدارسة والإباضية بالمعتزلة حقيقة مؤكدة لا تحتاج إلى نقاش ، وإنما موضوع النقاش هو هل الأدارسة والإباضية قد انحدروا عن المعتزلة ، وعندما رجحت عدم انحدارهما منهم ذهبت تعلل التأثر والتأثير بفرضية أخرى هي أغرب من الأولى ، وهذه الفرضية هي اعتبارك أن المعتزلة معسكر وأن الشيعة والخوارج معسكر آخر ، وأن أصحاب هذين المعسكرين قد تحالفوا على محاربة المعسكر الأقوى الذي يسود على جمهرة المسلمين وعلى دار الخلافة ، ويلاحظ أنك في مبدإ الملاحظة جمعت بين الأدارسة والإباضية ، ولكنك فيما بعد سقت جميع الشيعة وجميع الخوارج ليكونوا معا معسكرا يتحالف مع معسكر المعتزلة حتى يبدأ النزال بينهم وبين المعسكر الثالث - معسكر أهل السنة - وهذا الكلام قد يفيد في إسكات مجموعة من الطلبة المشاغبين الأذكياء فيتخلص المحاضر من مضايقاتهم ،ولكنه بعيد جدا عن واقع حياة المذاهب الإسلامية ولا داعي إلى تحليله لتبرير أو تصحيح رأي مستشرق .

ثانيا :

في موضوع التأثر والتأثير بين المذاهب كنت أرجو لو أننا تركنا آراء المستشرقين جانبا ،وأجرينا مقارنات حقيقية لمعرفة التقارب والتباعد بين الفرق بعضها البعض ، لاباعتبارها معسكرات ضخمة تستعد وتكون الاحلاف للصراع ، ولكن باعتبارها فرقا ترجع جميعا إلى أصول تشريعية هي كلها متفقة عليها ،فنرى مثلا

ما يتفق فيه الإباضية أو يختلفون مع كل فرقة من المعتزلة ومع المالكية ومع الشافعية ومع الحنابلة ، ومع كل فرقة من فرق الخوارج وغيرها وكذلك نفعل مع كل فرقة من الفرق المذكورة سابقا ، بشرط أن يكون اعتماد المقارنة على مراجع الفرق نفسها .

وأنا على يقين لو أن الدكتور أحمد صبحي أجرى هذه المقارنة بهذا الأسلوب لتغيرت آراؤه في كثير من النظريات وعن كثير من الفرق .

ولوجد مثلا أن تأثر أهل السنة ـ أو مذهب الخلف من أهل السنة ـ كما يحلو له أن يقول قد تأثر تأثرا واضحا بالمعتزلة أكثر بكثير مما تأثر به الإباضية إذا ساغ لنا أن نعتبر المعتزلة دائما هم مصدر التأثير وأقرب ما يقال في هذا الصدد . إن إمامي أهل السنة أو الخلف من أهل السنة ، وهما أبو الحسن الأشعري وأبو منصور الماتريدي قد غيرا موقف أهل السنة تغييرا مفاجئا ، فلا شك أن أبا الحسن درس في مدارس المعتزلة وتثقف بثقافتهم واصطبغ فكره بعقليتهم ، وفي شبه حالة مفاجئة اختفى عن الأنظار أياما ثم ظهر فأعلن في ـ شبه حركة مسرحية ـ أنه لم يعد منهم وتزعم فريق أهل السنة ، لكن بالقوة التي تفقه بها المعتزلة ، وهي استعمال الجدل واستخدام المنطق . ولم يستطع أبو الحسن في الواقع أن يتخلص من كل الفكر الذي تكون لديه وهو يلتهم الثقافة بعقلية المعتزلة ، وأقل ما يقال في تأثره بأساتذته ونقله لذلك التأثر إلى مذهبه الجديد هو فكرة التأويل التي لم تكن مقبولة عندهم أبدا ، وبها تطور مذهب أهل السنة إلى ما يسمى «مذهب الخلف من أهل السنة» وهي الوثبة التي وثبها أبو الحسن الأشعري ببعض أهل السنة إلى المعتزلة ، حتى اتخذوا لهم اسما جديدا هو الأشعرية ، أما أبو منصور الماتريدي الذي يكاد تأثره بالمعتزلة يجعله صاحب فرقة

من المعتزلة ، وآراؤه في مسائل الاعتقاد أكثر قربا وأشد ارتباطا بالمعتزلة ، ولعل أصدق ما يقال فيه من هذا الموضوع إنه حلقة وسطى أو حلقة اتصال بين المعتزلة والأشاعرة ويبدو لي من القراءات السريعة أن الخلاف بين الماتريدية والأشاعرة في الأصول هو أكثر بكثير من الخلاف بين الإباضية والأشاعرة .

والذي يجب أن يقال في هذا الصدد هو أن نبعد عن أنفسنا اعتبار مذاهب أهل السنة معسكرا يختص بجمهور الأمة ودور الخلافة ، وأنه يصارع معسكر المعتزلة الذي تحالف مع الشيعة والخوارج حتى ترك طابعه فيها . إن هذه الصورة صورة خيالية لا ظل لها في الواقع ، وقد أثبتنا وجود الصراع بين كل الفرق - وهي تبحث عن الحق والصواب واليقين في عقائدها وآرائها وسلوكها - وأوردنا أمثلة للخلاف الشديد داخل كل معسكر من المعسكرات السابقة - إن جاز هذا التعبير - ولا شك أن كلا من الفرق الإسلامية مؤثر ومتأثر بغيره - ولا قيمة لاعتناق أية دولة - غير ملتزمة بالإسلام وأحكامه - لأي مذهب بما فيها دول الخلافة الثلاث (1) التي أشرنا إليها فيما سبق . ولا يريد أي مذهب احتضان السلطة له أو فرضها له على الناس مرتبة ، - في الصحة أو القرب من الصواب - زائدة على غيره ، وكلما تبنت دولة من هذا النوع مذهبا بادر فقهاؤه الجامدون إلى استغلال السلطة في الكيد لغيره من المذاهب ومحاربتها ، فتنعكس القضية وتستغل السلطة أولئك الفقهاء فتقربهم إليها وتجعلهم السنة للدين في الدولة ، ووسيلة لتخدير الجماهير ، وأداة لإخضاع الناس وحملهم على السمع والطاعة . ومبررا لاستحلال الإرهاب والقسوة والتنكيل .

---

(1) وهي الأموية والعباسية والعثمانية ويضاف لها الفاطمية .

ويبدو لي لو أن لجنة من علماء الأمة حاولت أن تضع موسوعة في علوم الشريعة على أساس المواد العلمية - أصولا وفروعا - مادة مادة كالبسملة عند قراءة الفاتحة ورفع الايدي عند التكبير في الصلاة ، وكالحكم على مرتكب الكبيرة وصدق الوعد وتخلف الوعيد ، ثم عرضت أقوال العلماء في كل مادة منها باعتبارهم أفرادا من علماء الأمة ، ولم تراع المذاهب التي ينسبون إليها ، لالتقت جميع المذاهب على أغلب المقالات التي تقال في كل مادة ، أعني انه لو جد علماء من كل مذهب في كل مادة يقولون بما يقول به مخالفوهم أو يرجحون غير المعمول به في مذاهبهم ، ولو تم ذلك لظهر التقاء كل المذاهب الإسلامية على أغلب ما اختلفوا فيه وما من رأي في مذهب إلا ويوجد من يقول به أو يرجحه من العلماء المستقلين في المذاهب الأخرى .

## التقاء الخوارج والمعتزلة

قال الدكتور صبحي في ملاحظاته على هذا الكتاب :

«مع الاختلاف بين رأي الخوارج والمعتزلة بصدد فاعلي الكبيرة ، فإن الفريقين يلتقيان في اعتباره مخلدا في النار ، وكتاب الفرق يعتبرون أن المعتزلة هذه المرة هم الذين تأثروا بالخوارج . وقد شنع هؤلاء الكتاب على المعتزلة في ذلك ، وأطلقوا عليهم تسمية سخيفة (مخانيث الخوارج) بسبب هذا الرأي، وظاهر بصدد هذه المسألة بالذات - فاعل الكبيرة - أن رأي الخوارج كان أول الآراء ظهورا .»

أخي الدكتور إن الحكم بأن بعض الفرق أخذ من الفرق الأخرى حكم لا مبرر له ولا سند . ولا شك أن الفرق الإسلامية متأثرة بعضها ببعض ، قد تأخذ وقد تقتبس ولكنه مع ذلك يصح

لأي فرقة أن تكون أخذت من نفس المصدر الذي أخذ منه غيرها ، ضرورة أن مصادر الشريعة الإسلامية متاحة للجميع بقدر متساو .

أما موضوع فاعل الكبيرة فإنه يمكن أن ينظر إليه من عدة زوايا .

الزاوية الأولى : فاعل الكبيرة مشرك يعامل في الدنيا معاملة المشركين فيستباح دمه وماله وسبي ذريته وهو في الآخرة خالد في النار .

ومن هذه الزاوية ينظر الخوارج -حسبما يقال عنهم -

الزاوية الثانية :فاسق يعامل في الدنيا معاملة المسلمين وفي الآخرة هو في أصحاب النار خالد فيها إذا لم يتب .

ومن هذه الزاوية ينظر المعتزلة .

الزاوية الثالثة : فاعل الكبيرة منافق يعامل في الدنيا معاملة المسلمين وفي الآخرة هو في النار خالد فيها إذا لم يتب .

ومن هذه الزاوية ينظر الإباضية .

الزاوية الرابعة : فاعل الكبيرة مؤمن يعامل في الدنيا معاملة المؤمنين وفي الآخرة يدخل النار إذا لم يتب ، فيبقى فيها فترة مناسبة لمعصيته ثم يخرج منها وقد لا يدخل النار إذا تناولته المشيئة .

ومن هذه الزاوية ينظر أهل السنة .

وبالتأمل في هذا يتضح أن اللقاء بين الإباضية والمعتزلة في هذا الموضوع تام ، والخلاف بينهم لفظي في إطلاق الاسم ، والتقارب بين الإباضية والمعتزلة من جانب وأهل السنة من الجانب الآخر واضح أيضا شديد الوضوح ،فالفرق الثلاث - الإباضية، والمعتزلة ، وأهل السنة - يرون أن الناس ينقسمون إلى ثلاثة أقسام هي :

1 ـ مؤمنون صادقون موفون وهم في الجنة .

2 ـ مسلمون (منافقون أو فساق أو عصاة) يدخلون النار .

3 ـ مشركون وهم في النار .

وقد اختلفت الفرق الثلاث في القسم الثاني من الناس وهم أصحاب الكبائر ، فقال المعتزلة والإباضية من دخل النار لا يخرج منها فهم فيها خالدون ، وقال أهل السنة يمكثون فيها فترات تتناسب وما ارتكبوه من المعاصي ثم يخرجون .

فاللقاء بين هذه الفرق كما ترى واضح في ثلاث خطوات وهي أنهم جميعا يعتبرون أصحاب الكبائر في حكم المسلمين ، ويعاملون في الدنيا كما يعامل بقية المسلمين . ويعتبرون جميعا أن توبة أهل الكبائر تكفر عنهم ذنوبهم ويدخلون بها الجنة ، ويتفقون جميعا أن أهل الكبائر إذا ماتوافي غير توبة يدخلون النار ثم اختلفوا في خلودهم كما رأيت .

أما الخوارج فهم يقسمون الناس إلى قسمين اثنين فقط :

1 ـ مؤمنون يدخلون الجنة وهم فيها خالدون .

2 ـ مشركون يدخلون النار وهم فيها خالدون .

ويعتبرون أصحاب الكبائر من المشركين فيعاملونهم في الدنيا معاملة المشركين ، فالمسافة بينهم وبين المعتزلة كما ترى أبعد كثيرا من المسافة بين المعتزلة وأهل السنة .

وإذا أردنا أن نستعمل أسلوب الدكتور في التعبير ، فإننا نستطيع أن نقول مع الاختلاف بين المعتزلة وأهل السنة بصدد فاعل الكبيرة فإن الفريقين يلتقيان في اعتباره مسلما فاسقا يعامل في الدنيا معاملة المسلمين ويلتقون مع الإباضية لقاء كاملا .

أما قول الدكتور إن آراء الخوارج في فاعل الكبيرة كانت أول الآراء ظهورا ، فأحسب أنها دعوى تحتاج إلى دليل وأن الحصول

على الدليل في أولية هذا الرأي أو ذاك في هذه المواضيع ليس بالأمر الهين ولا باليسير .

## رأي شخصي

هذه الملاحظة وضعها أحدهم : الدكتور احمد صبحي أو غيره في ورقة بين صفحات الكتاب .

تقول الملاحظة :

«أعتقد أن هذا الفصل يحمل آراءك الشخصية أكثر مما يحمل رأي الإباضية ، وقد جاء رأيك مبخسا لآرائهم . أعتقد أن هناك نقطتين جديرتين بالاعتبار :

1- إن الإباضية يرون الخروج على أئمة الجور ، أما القول متى قدروا على ذلك ، أو إذا لم يخش الفتنة في ذلك ،فذلك قول قد أخذ على الأشعرية لأنه يعني مهادنة أئمة الجور الذين لا يمكن إزاحتهم إلا بسفك الدماء ، وحوار عمر بن عبد العزيز مع أمراء بني مروان شاهد على ذلك : لماذا تظهر الإباضية كأنهم يتبنون آراء الأشاعرة فيما هو موضع مؤاخذة على الأشعرية بما في ذلك أكبر علمائهم كالغزالي .

2 ـ إن أهم ما يميز الخوارج بوجه عام والإباضية بوجه خاص عن سائر حركات الخروج :إنكار الذات إذ لم يكن لرئيس لهم مطمع في خلافة أو سلطة .

لماذا تجد حرجا في إبراز ذلك كأنك تود أن تكسب رضى الأشاعرة أن أقول إن آراء الخوارج السياسية لا سيما المعتدلين منهم ـ تفوق ـ في قيمتها أو ملاءمتها لعصرنا واتجاهاته ـ آراء الأشاعرة ـ كانوا أول من جعل الخلافة عامة ، وليست مقصورة على قريش ، وأول من نادى بجمهورية الحكم ، ومن أشد الفرق مكافحة لأمراء الجور . فلم نبخسهم حقهم»

تشتمل هذه الملاحظة على عدد من النقاط يمكن تلخيصها فيما يلي :

1 ـ الفصل الذي كتبت عنه الملاحظة يحمل آراء شخصية لمؤلف الكتاب وهي حجية لآراء الإباضية .

2 ـ الإباضية يرون الخروج مهما كانت الظروف لأنهم من الخوارج ، أما مراعاة الظروف وموازنة النتائج فهو رأي الأشاعرة وهو مأخوذ عليهم .

3 ـ أهم ما يميز الخوارج بصفة عامة والإباضية بصفة خاصة هو إنكار الذات .

4 ـ آراء الخوارج السياسية ، ولا سيما المعتدلين منهم تفوق ـ في قيمتها وملاءمتها لعصرنا ـ آراء الأشاعرة ، وهم أول من جعل الخلافة عامة . وليست مقصورة على قريش ، واول من نادى بجمهورية الحكم .

5 ـ يتهم مؤلف الكتاب بأن آراءه التي يجد حرجا حين يظهرها كان يود أن يكسب رضى الأشاعرة ، ويبرز الإباضية لكأنهم يثبتون آراء الأشاعرة ونعود الآن لمناقشة هذه النقاط واحدة واحدة .

عندما قرأت هذه الملاحظة ذكرت كل ما قلته في المقدمة ، وذلك أن بعض الناس ، يعتنقون آراء معينة تنسب إلى تلك الفرق ، ثم هم لا يتزحزحون عن تلك الآراء أبدا مهما صاح أصحاب الفرقة قائلين أن تلك الآراء ليست لهم ، وصاحب الملاحظة قد استقر في ذهنه إلى أن الإباضية من الخوارج ، فهو غير مستعد لأن يزحزح هذه الفكرة عن خاطره مهما قيل . ثم هو قد وضع في ذهنه أن الخوارج يوجبون الخروج ، ولما كان الإباضية ـ حسبما استقر في ذهنه ـ من الخوارج يوجبون الخروج ، فالإباضية أيضا يوجبون

الخروج ، وهـو غير مستعـد أن يتنـازل عن هـذه الآراء أو هـذه الفرضيات مهما كانت الظروف . حتى لو جاء الإباضية من أولهم إلى آخرهم وقفوا في طابور واحد ، وأقسموا له لما سمع منهم ، ويوجد من هذا النموذج كثيرون ، وهم عندما يجري بينك وبينهم حوار لا يحملون أنفسهم مشقة سماع ما تقول ولا فهمه ، وإنما يريدون أن تسمع منهم وأن تسلم لهم ما يقولون وإلا فأنت متعصب .

والمناقشات والدراسات حين تكون مع هذا الصنف من الناس ثقيلة جدا ، وغير ذات جدوى ، والآمال التي يعلقها الباحث اليوم على ما يقال عنه التحرر الفكري والمنهج العلمي والدراسة الواعية إنما تفيد مع من لم يقرر مسلمات لا يتحول عنها ، وقد تركت الرواسب السابقة في أذهان الطبقات المرتفعة من المثقفين أوهاما في ثياب حقائق هم أشد استمساكا بها وحرصا عليها من العوام على عقائدهم وتقاليدهم ، ومع هذا فهاأنا أعود إلى الموضوع لأجري فيه مناقشة أخرى ،وإن كانت خيبة الأمل في تقدير الحجة والعزوف عن سماعها وفهمها لا تزال تقبض على نفسي .

بالنسبة للنقطة الأولى التي يزعم فيها أن الفصل يحمل آراء شخصية في الخروج ، وليس آراء الإباضية ، أؤكد له أن الآراء التي عرضها الفصل هي آراء الإباضية ،فإن كنت لم أحسن التعبير ، أو أعوزني الإيضاح ، أو غلبت علي العجمة في العرض والتنسيق ، فهذا جائز وعلى كل حال فإلى القارئ الكريم ما يلي :

أستطيع أن أحدد الموضوع كما حدده أبو يعقوب في ثلاثة أقوال :

1 ـ وجوب الخروج عن الأئمة الظلمة .

2 ـ جواز الخروج عليهم .

3 ـ منع الخروج عليهم .

والقول الأول ينسب إلى الخوارج ، والقول الثاني هو قول الإباضية والقول الثالث هو قول الأشاعرة كما أوضح ذلك أبو يعقوب وغيره . وأنا في هذه المناقشة أحاول أن أعرض الموضوع من جانبين : جانب نظري وجانب عملي .

الجانب النظري :

أوردت في الفصل السابق كلمة قطب الأئمة الواردة في غير موضع من كتبه وهي :

«ونحن بعد لا نقول بالخروج على سلاطين الجور الموحدين ، ومن نسب إلينا وجوب الخروج فقد جهل مذهبنا » فإذا كان كلامي أنا غير واضح أو كان رأيا شخصيا لي ، فماذا يرى الأخ صاحب الملاحظة في كلام قطب الأئمة وهو إمام الإباضية في عصره بإجماع الإباضية ، فهل هو رأي شخصي للقطب أيضا أم أن صاحب الملاحظة يجهل مذهبهم حسب تعبير القطب .

على كل حال هذا كلام أكبر علماء الإباضية في القرن الرابع عشر ، وهو واضح وصريح .

ويقول أبو يعقوب الوارجلاني في كتابه الدليل : «اعلم ياأخي أن مذهب أهل الدعوة في الخروج على الملوك الظلمة والسلاطين الجورة جائز ، وليس كما تقول السنية أنه لا يحل الخروج عليهم ، ولا قتالهم ، بل التسليم لهم على ظلمهم أولى ، قالوا وقد اختلفت الأمة في هذه المسألةعلى ثلاثة أقوال :

القولة الأولى قولة أهل الدعوة : إنه جائز الخروج عليهم وقتالهم ومناصبتهم ، والامتناع من إجراء أحكامهم علينا إذا كنا في غير حكمهم ، وأما إذا كنا تحت حكمهم يسعنا الامتناع عن كثيرمن أحكامهم ، وإن أردنا الشراء والخروج جاز لنا »

ويقول في موضع آخر من الكتاب ما يلي :

«وإن لم نخرج عليهم ورضينا بالكون معهم وتحتهم فجائز لنا ذلك ونعيش في كنفهم .»

أبو يعقوب الوارجلاني من أئمة القرن السادس الهجري وله شهرة واسعة تجاوزت المحيط الإسلامي إلى المحيط الغربي ، فاهتم المستشرقون بآثاره وكتبوا عنه وهو عند الإباضية بمثابة ابن رشد عند المالكية ، وعبارته فيما أظهر صريحة واضحة لا تحتاج إلى شرح أو تعليق ، فهل نعتبر قوله رأيا شخصيا له لا للإباضية ؟

وقد ذكر غير واحد من المؤرخين أن عبد الله بن إباض دعا إلى اجتماع في منارة مسجد البصرة لتنظيم حركة الخروج على الدولة القائمة حينئذ ، فسبقهم إلى المنارة ، مكان الإجتماع ، وجلس ينتظر حضور أصحابه ، وهو يستمع إلى أصوات المؤذنين والمرتلين والذاكرين ، فلما حضروا قال لهم : لست منكم في شيئ ، أعلى هولاء يجب الخروج والاستعراض ، ثم ذهب وتركهم .

هذا الرجل هو الذي تنسب إلى اسمه فرقة الإباضية ، وهو من أئمة القرن الأول الهجري وهو يقول بعدم وجوب الخروج كما رأيت ، بل هو يستعظم الخروج فهل هذا رأي شخصي له أيضا ؟ إن الذين قالوا هذا من أئمة الإباضية في مختلف العصور كثيرون ، وإنما قصدت أن أورد ثلاثة شواهد ، أحدها عند مبدإ تكون الإباضية والثاني في متوسط العصر وآخرها في هذا العصر ، من أئمة لا ترد أقوالهم عند الإباضية ، وإذا هم لم يمثلوا الإباضية فإنه ليس هناك أحد يمثلهم ، فالرأي الذي تقول عنه أنه رأي شخصي لي هو رأي الإباضية كما رأيت وليس لي فيه إلا أنى ذكرته من جديد ، هذا من الجانب النظري .

أما من الجانب العملي فأرجو من القارئ الكريم أن يرافقني فيما يلي :

الإمام الأعظم للإباضية كما يقولون - هم أنفسهم بالإجماع - هو أبو الشعثاء جابر بن زيد ، ثم أصحابه وتلاميذه أمثال أبي عبيدة وضمام وصحار وعبد الله ابن إباض نفسه ، وقد كانوا جميعا تحت أئمة جور في الدولة الأموية أمثال الحجاج وزياد وابن زياد . وقد بقي الإباضية تحت حكمهم بل لقد تولى بعضهم بعض الأعمال لهم ثم تسلسل التاريخ ، وجاء بعد أولئك غيرهم من الطرفين واستمرت الحياة بالجميع كما كانت ، فإذا كان رأي جابر بن زيد وأصحابه وجوب الخروج على الظلمة فما الذي أمسك سيوفهم من الحجاج ، فهل يوجد عند الإباضية من هو أعظم من جابر ، وهل يوجد من الحكام من هو أظلم من الحجاج ، وإذا تتبعت تاريخ الإباضية في كل مكان وجدت موقفهم إلى الهدنة والمسالمة أقرب منه إلى الدعوة إلى الخروج على الحكم الظالم .

وقد تهيأت لهم أسباب الخروج مع رجحان جانب النجاح ، ولكنهم رفضوا الخروج ، وموقف أبي القاسم يزيد بن مخلد الحامي معروف عند الإباضية جميعا ، وكذلك موقف الإمام يعقوب بن محمد ، فقد دعاه الناس إلى أن يبايعوه فرفض ولو كان الخروج واجب لم يسعه الرفض وتحتم عليه القبول .

وإدا رجعت إلى أهل عمان وتتبعت أحداث التاريخ عندهم ، تجد أنه قد تمر عليهم فترات طويلة ويكون الحكم عليهم جائرا ، وهم مع ذلك صابرون ينتظرون الفرصة التي تؤكد لهم نجاح الخروج ، لأنهم لا يريدون أن يتسببوا في فتنة تنقسم بسببها أمتهم أو دماء تسفك بغير نتيجة محققة ، ويحدث أحيانا أن يخرج منهم شراة .

هذا فيما أعتقد أمر واضح لا يحتاج إلى عرض .

فإذا بقي مع هذا ناس يقولون إن الإباضية يقولون بالخروج

ـ أي يوجبون الخروج ـ وأن النقاش المتقدم كله رأي شخصي لفرد ، فلأولئك الناس أن يعتقدوا أو يقولوا ما يشاءون ولكن عقيدتهم الخاطئة وإصرارهم عليها لا تغير من الواقع شيئا .

ولعلي أستطيع أن ألخص الموضوع كما يلي :

إن الإباضية ـ في هذا الموضوع ـ قد اتخذوا موقفا وسطا بين من يقال لهم الخوارج ومن يقال لهم أهل السنة ، فهم لا يوجبون الخروج ولا يمنعونه ، وإنما يجيزونه ، فإذا كانت الظروف مواتية ونتائج النجاح منتظرة والمضار فيه قليلة ، فإن الجواز هنا يميل إلى الوجوب ، وإذا كانت الظروف غير مواتية والنتائج غير مؤكدة ، والمضار المتوقعة كثيرة فإن الجواز هنا يميل إلى جانب المنع ، ومع كل هذا فإن الخروج لا يمنع في أي حال ، والشراء مرغوب فيه على جميع الأحوال ما دام الحكم ظالماً .

أحسب أن هذا يكفي لإقناع القارئ المنصف بأن ما قلته في الفصل السابق ليس رأيا شخصيا لي ، وإنني لم أبخس رأي الإباضية بذلك العرض شيئا ومع ذلك فإنه يسرني أن أنقل لصاحب الملاحظة ما قاله التعاريتي في نفس الموضوع ، جوابا لمن يزعم أن الإباضية يرون وجوب الخروج . فقد جاء في المسلك المحمود ص 33 وما بعدها ما يلي :

«وقولك إنهم في جملة الخوارج باطل إذ لسنا منهم ، ولا نقول بالخروج عن سلاطين الجور سواء كانوا من أهل مذهبنا أو من غيرهم ، كما هو مصرح به في العقيدة وغيرها ، وهذه كتبنا فإنها طافحة بالرد عليهم وبالتبرئة من أقوالهم : بنحو قولنا وقالت الخوارج ، في مقابلة قولنا معشر أهل الحق ، من ذلك ما ذكره الشيخ الإمام أبو عمار عبد الكافي في الموجز بقوله : وقالت الخوارج بتشريك المخطئين من أهل التأويل كمقالتهم في سائر

أهل الكبائر ، وقد أنبأ عن فساد مذهبهم الذي رسمناه عليهم في صدر الكتاب » وبعد أسطر قال : وقال التاج الشماخي في كتابه السير : كان جابر بن زيد يأتي الخوارج فيقول لهم : أليس الله قد حرم دماء المسلمين بدين ، فيقولون نعم ، وحرم الله البراءة منهم بدين ، فيقولون نعم الخ . وقال أيضا : ومنهم (أي من أئمتنا) عبد الله بن إباض المري التميمي إمام أهل الحق كان رحمه الله ممن خرج إلى مكة لمنع حرم الله من مسلم عامل يزيد الملقب بمسرف ، وكان يصدر في أمره عن رأي جابر بن زيد ، وله مناظرات مع الخوارج وغيرهم ، انتهى باختصار .»

ويقول بعد أسطر : «بل إن للقطب ـ حفظه الله ـ رسالة مفردة في الرد عليهم وهي مطبوعة ومجموعة مع رسالتيه : إزالة الاعتراض عن محقي آل إباض ،والقنوان الدانية في مسألة الديوان العانية ، فراجعها إن شئت ،فمن نسب إلينا الخروج فقد جهل مذهبنا ، كيف وقد كان إمامنا جابر بن زيد رضي الله تعالى عنه من أصحاب ديوان المقابلة لدى الحجاج الظلوم الغشوم الجبار العنيد ، ولم ينقل فيما علمت أنه أشار بالخروج عليه يوما ما »

ويقول بعد أسطر : «مع أن العلامة الربيع بن حبيب الذي هو أحد أئمتنا المحدثين روى بسنده صلى الله عليه وسلم كما في الترتيب (**وإلا فعيشوا تحتهم حراثين فدادين حتى تلقوني بسوء حال** ) ويوضح بطلان قولك أنهم من جملة الخوارج ما ذكرته بعد من أن مرتكب الكبيرة كافركفر نعمة لا ملة ، مع أن الخوارج يقولون بشركه ، ويستحلون ماله ودمه كما ستأتي الإشارة إلى الرد عليهم في كلام الحضرمي .

فالمنع من القعود تحت الجورة مذهب الأزارقة والصفرية لا مذهبنا معشر الإباضية الوهبية ، لأن الجور قد ظهر في الأئمة بعد

الخلفاء الراشدين ، وكان السلف الصالح من الصحابة والتابعين ينقادون لأوامرهم فيما لم يكن فيه معصية خالقهم ، ولا يرون الخروج عليهم لقوله عليه الصلاة والسلام : **(من رأى من أميره شيئا فليصبر )** وبقوله : **(عليك بالسمع والطاعة في عسرك ويسرك)** ولأنه قد يترتب على الخروج من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم المؤدي إلى تفرق كلمة المسلمين وانكسار شوكتهم وإطماع العدو فيهم» وبعد كلام طويل في الموضوع يقول في الإمامة ما يلي : «ثم أن نصبه (أي الإمام) واجب سمعا خلافا للخوارج في الأول وللإمامية والإسماعيلية في الثاني ، وللمعتزلة والزيدية في الثالث ، وهي ليست من أصول العقائد خلافا للشيعة ، وتثبت بالنص والاختيار خلافا لأكثرهم أيضاحيث قالوا لا طريق لها إلا النص ، ولا يجوز تعدد الأئمة في صقع متضايق الأقطار خلافا للجارودية ، أما في المتسع بحيث لا يطيقها إمام واحد فيجوز ، وللأمة عزله لموجب كأن يقع منه ما يخل بأمور المسلمين ، فإن أدى عزله إلى الفتنة ارتكب أخف الضررين ، وتجوز إمامة المفضول مع وجود الفاضل خلافا لقوم كالإمامية هذا ما عليه أصحابنا ، وهو بعينه مذهب الأشاعرة .»

لعل صاحب الملاحظة بعد هذا يقتنع أن ما عرضته في هذا الموضوع ليس رأيا شخصيا لي ، وأنني لم أكن أتملق أحدا ولا أسترضيه بما قلته وهذا التعاريتي كما رأيت يصرح بوضوح أن ما ذهب إليه الإباضية في موضع الخروج ومراعاة الظروف على عزل الإمام وتجنب الفتنة هو عينه مذهب الأشاعرة ، فأنا لم أجعل الإباضية كأنما يتبنون آراء الأشاعرة وإنما هم المتقون مكابرة المكابرين .

النقطة الثانية:

يقرر صاحب الملاحظة أن الإباضية من الخوارج والخوارج يرون الخروج ، فالإباضية أيضا يرون الخروج عن الأئمة الجورة دون أي اعتبار ، أما القول بمراعاة الظروف فهو قول الأشاعرة وهو مأخوذ عليهم ، ومناقشة هذه النقطة تتلخص في نقاط قلائل ، ذلك لأننا أوضحنا في الإجابة عن الفقرة السابقة بكلام صريح من أئمتهم أنهم لا يقولون بالخروج ، وإنما يجيزونه وكونهم يلتقون مع الأشاعرة أو لا يلتقون لا يشكل بحثا جديدا أو مشكلة خطيرة ، وكأنما يستعظم صاحب الملاحظة أن يقول الإباضية بما يقول به الأشاعرة ، وأنا لا أجد في ذلك أية غرابة ، ما دامت الفرقتان تأخذان من مصدر واحد ، وقد صرح التعاريتي كما رأيت باتحاد قولهما ، والواقع أنني في هذه الدراسة لست في مجال المقارنة بين الإباضية وغيرها من الفرق ، ولذلك فأنا لم أتعرض لما يراه الأشاعرة ،وإنما ذكرت ما عند الإباضية . على أن الذي يفهم من كلام أبي يعقوب الوارجلاني كما أشرت سابقا ، أن في القضية ثلاثة أقوال .

قول بوجوب الخروج مطلقا وينسب إلى الخوارج :

وقول بجواز البقاء أو الخروج وهو قول الإباضية .

وقول بمنع الخروج مطلقا وهو قول السنية حسب تعبير الوارجلاني ، والأشعرية حسب تعبير صاحب الملاحظة .

ومن هذا يتضح أيضا أن هناك فرقا واضحا بين الإباضية والأشعرية في هذا الموضوع . لأن الأشعرية يمنعونه مطلقا ، والإباضية يجوزونه ، وقد انتقد الوارجلاني الأشعرية بأنهم يمنعون الخروج قولا ويخالفون ذلك سلوكا ، واستدل على هذه المخالفة بمجموعة من الحركات التي قامت في الدولة الأموية وغيرها كابن

الزبير والتوابين وعبد الرحمن بن الأشعث مع جماعة من الفقهاء وزيد بن علي وغيرهم .

أحسب أن هذا يكفي لهذه النقطة ، أما المناورة اللفظية التي سلكها حتى يدخل الإباضية في الخوارج ، ويرتب على ذلك هذه الأحكام فلا تستدعي المناقشة والرد لأنها نوقشت في أكثر من مكان في هذا الكتاب وفي ذلك مقنع لمن يبحث عن الحق .

النقطة الثالثة :

يقول فيها صاحب الملاحظة إن أهم ما يميز الخوارج بوجه عام ، والإباضية بوجه خاص عن سائر حركات الخروج هو إنكار الذات .

ربما كانت هذه النقطة أهم نقطة سيقت من أجلها الملاحظة، وهي التأكيد على أن الإباضية من الخوارج ، حتى ولو في سياق المدح . وصاحب الملاحظة بكل اسف رمى جميع ما قيل في أول الكتاب إلى الآن جانبا ، وجاء هنا يثني على الخوارج عامة ، وعلى الإباضية خاصة كأنما أصبح اعتبار الإباضية من الخوارج أمرا لا مفر منه .

والغريب أن الذين يتناولون هذا الموضوع من القوم - مهما ارتفعت بهم وسائل الثقافة - يتشبثون بنوع من التقليد الجاف هو غض النظر عن معرفة الحقائق وإذا عرفت فتجاهلها وغض النظر عن التصريح بها أولى ، فهم لا يحبون حتى أن يفهموا ما يقال لهم في الموضوع ، وسواء قبلت ما حكموا به عليك أو لم تقبله ،وسواء قلت ما نسبوا إليك أو لم تقله ، وسواء اعتقدت ما زعموا أم لم تعتقده ، فقد انتهى الأمر عندهم وموقفك أنت غير مهم وإنما المهم موقفهم هم .

وقد حكم صاحب النصيحة بأن الإباضية من الخوارج فهو لن يتزعزع ، وليته إذ فعل درس الجزئيات ، ولكنه لم يفعل فقد أغمض عينيه عن كل ما قيل ويقال ونظر إلى ما ينسب إلى الخوارج فنسبه إلى الإباضية . وإذا قال أحد الإباضية إن هذا ليس من مقالنا قال له هذا رأيك الشخصي ، سبحان الله كيف يتم الوصول إلى الحقائق مع هذه الأحوال .

النقطة الرابعة :

يبدو لي أن النقطة الرابعة في الملاحظات خارجة عن موضوعنا تماما ، فنحن لا نعالج في ذلك الفصل شروط الخلافة وآراءنا فيها ، وأحسب أنه خارج بها هنا إلا لذكر الخوارج وإن الإباضية منهم .

وصحيح أن الإباضية لا يشترطون القرشية بصحة الخلافة ، وإنما تكون القرشية مرجحا إذا تساوت الكفاءات الأخرى ، ولم يكن الإباضية أو الخوارج هم أول من قال بهذا ، وإنما سبقهم إليه كبار الصحابة عندما ناقشوا أول خليفة في الإسلام . فقد قال بعض الأنصار للمهاجرين منا أمير ومنكم أمير ، ولو لم يكن الأنصار يعرفون أنه يجوز أن يتولى الإمارة غير قرشي ، لما قالوا ذلك . وقال عمر لو كان سالم مولى حذيفة حيا لبايعته فلو كان غير القرشي لا يصح أن يتولى لما قال غير ذلك ، وقال سيدنا أبو بكر إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي من قريش فعلّل اختيار القرشي في ذلك بطاعة العرب لهم فإذا تغير الحال تغير موضع الاختيار ، فليس الإباضية أو الخوارج هم الذين قالوا بهذا بل قال به أصحاب محمد ﷺ ، ونحن لسنا نعقد مقارنة بين الإباضية والأشاعرة ، ولا في مقام المفاضلة بينهما ، وإنما بصدد تحقيق ما ينسب إلى الإباضية وما يصح منه وما لا يصح ، على أن هناك موقفين يقف

فيهما أغلب الكتاب موقفا جامدا متأثرا مقلدا . الموقف الأول أن يتقولوا الإباضية جميع ما تقوله الخوارج لا لشيء إلا لأنهم أقنعوا أنفسهم أن الإباضية خوارج ، وما داموا كذلك فلا بد أن يقولوا بجميع أوقالهم. والموقف الثاني : أنه لا يصح للإباضية أن يقولوا بما يقول به الأشاعرة كأن القضية صارت احتكارا .

النقطة الخامسة :

تشتمل هذه النقطة على مجموعة الاتهامات الموجهة إلى شخصي وهي :

1 ـ الرأي الذي عرضته عن الحكم في هذا الفصل هو رأيي الشخصي وليس رأي الإباضية.

2 ـ وهذ الرأي مبخس لآرائهم .

3 ـ أحاول أن أظهر الإباضية كأنهم يتبنون رأي الأشاعرة فيما هو مأخوذ عليهم .

4 ـ أجد حرجا في إبراز أن الإباضية كالخوارج جميعا يمتازون بإنكار الذات .

5 ـ بأنني أبخس حق الخوارج عموما والإباضية خصوصا لأنني قلت إن الإباضية لا يوجبون الخروج وإنما يجيزونه .

6 ـ أحاول أن أكتسب رضى الأشاعرة .

والذي أرد به علىهذه التهم جميعا شيئ يسير ، وذلك أن مبعث هذه الانتقادات كلها ينبني على فكرة متسلطة على ذهن صاحب الملاحظة ، وتلك هي أن الإباضية يجب أن يكونوا من الخوارج ، والخوارج يقولون بوجوب الخروج ، فلا يصح أن يقول الإباضية غير هذا اقول لأن انفصالهم عنهم في هذه النقطة قد يكون واحدا من الاعتبارات التي تبعد الإباضية عن الخوارج وقد برهنت لصاحب الملاحظة على أن الإباضية ليسوا من الخوارج ـ رغم جميع

المزاعم التي تزعم ذلك ـ كما برهنت له أن الإباضية يقولون بجواز الخروج وهم بذلك يختلفون عن الخوارج القائلين بالوجوب ، وعن الأشاعرة القائلين بالمنع ، وقد نقلت له نصوصا من كلام الأئمة في هذا كما رسمت له خطوط سيرتهم التاريخية في هذا الموضوع ، وفي هذا مقنع لمن يلتمس الحق أما من يضع في ذهنه صورة معينة ثم يصر عليها فلا حيلة لنا معه .

أما أنني أبخس الخوارج آراءهم في موضوع الخروج فما أحسبني كذلك ، وذلك لأنني لم أتعرض لمناقشة آراء الخوارج ، وكل ما أشرت إليه أنهم يقولون بالوجوب كما يريد صاحب الملاحظة ، استنادا على ما قاله صاحب الدليل والبرهان فإن كان هذا مبخسا لآرائهم فأنا أعتذر لهم ولصاحب الملاحظة ، أما الإباضية فأنا توليت عرض رأيهم في موضوع الخروج وهو كما عرضته ، فإن كان هذا الرأي بخسا فعليهم أن يعدلوه على أنني أستطيع أن أزعم أن هذا الرأي هو الذي سارت عليه الامة المسلمة بجميع أطرافها ، من الناحية العملية ، وإليه رجع الأشاعرة في سلوكهم ، فحدث منهم خروج كثير على دول قائمة ، وإليه رجع الخوارج سلوكا فرضوا بالحكم القائم ـ وإن كان جائرا ـ وعاشوا تحته مددا قد تطول وقد تقصر .

أما أنني أظهر الإباضية كأنهم يتبنون آراء الأشاعرة ، فإن كان هذا يحز في نفسك فأنا على كل حال أرنو إلى التقريب بين وجهات النظر عند جميع المسلمين ، وعندما يبدو لي تقارب أي فرقتين في مسألة ما أسر لذلك وأغتبط ومع ذلك فأنا عندما أعرض آراء الإباضية أو عقائدهم فإنما أعرضها كما أعرفها عندهم .

بقيت هنا لك هذه اللمزة الصغيرة وهي أنني أتحرج من إظهار أراء الإباضية لأكسب رضى الأشاعرة . فالواقع أنني لست ممن

يعمل على أن تكون الفرقتان متضادتين (رضى هذه يهيج سخط هذي) ، وإنما أعتبر أن الرباط الذي يربط بينهما هو رباط الأخوة الإسلامي ، فإذا اختلفت أنظارهما في جزئية فإنها تتلاقى في الكليات ويهمنا أن تتقارب أنظارهما في الجزئيات . لو وجدت كل فرقة منهما أقلاما صادقة ومخلصة ، تسعى في هذا الاتجاه ، ولو تخلصت كل واحدة منهما من مواقف المتعصبين المنغلقين الذين لا يرون إلا أنفسهم مهما كثر وقوي الآخرون .

وبعد هذا فإنني أقول للأخ صاحب الملاحظة : أنا أعرف بالإباضية وعلمائها المعاصرين ، وهم كذلك أعرف بشخصي الضعيف ، وأنا - لو حاولت أن أكسب رضى الناس - فإن أول رضا أحاول كسبه - بعد رضى الله تعالى - هو رضاهم . ثم هم فيما بعد ليسوا من الغفلة أو الضعف في الدرجة التي يقوم فيها شخص ينتسب إليهم فيحرف عقائدهم وآراءهم ، وينسب إليهم ما ليس عندهم ، ثم هم يسكتون عن ذلك فلا يتكلمون ، إن هذه حالة لا تجري في وهم ولا خيال ، ومن ظنها جهل طبع الناس ، وجهل بصفة خاصة طبع من يعتقد الحق ويعتز به .

إنني ياأخي لست أريد أن أكسب رضا أحد ، ولكنني أحب أن ألغي تلك المسافات الطويلة التي خلقتها بين فرق الأمة أقلام مسيرة لتعود كل فرقة إلى موقفها القريب من أختها تمسك يدها وتتعاون معها على البر والتقوى . ولأصحح بعض تلك الأخطاء التي ارتكبتها الأقلام المدفوعة في غفلة من الزمن ضد فرق من الأمة فقطعت بينها الوشائج ، وأفسدت العلاقات وحكمت فيما بينها أهواء الساسة والمتسلطين ثم مكائد المبشرين والمستعمرين .

## نبذة عن الخوارج

تحت هذا العنوان كتب الإمام أبو إسحاق طفيش بحثا قيما في الموضوع ، استجابة لطلب الأستاذ إبراهيم محمد عبد الباقي ، وقد وعدنا القارئ الكريم أن ننقل له في هذا الكتاب هذا الفصل القيم ، عساه يلقي مزيدا من الضوء على بعض المواضيع التي ناقشناها في الفصول السابقة .

يقول أبو إسحاق رحمه الله :

الخوارج طوائف من الناس ، من زمن التابعين ، رؤوسهم نافع بن الأزرق، ونجدة بن عامر ، وعبد الله بن الصفار ،ومن شايعهم . وسموا خوارج لأنهم خرجوا عن الحق ، وعن الأئمة بالحكم على مرتكب الذنب بالشرك . فاستحلوا ما حرم الله من الدماء والأموال بالمعصية ، متأولين قوله تعالى : **﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾** فزعموا أن . معنى الآية وإن أطعتموهم في أكل الميتة ، فأخطأوا في تأويلهم ، والحق أن معنى الآية : وإن أطعتموهم في استحلال الميتة ، والاستحلال لما حرم الله شرك .

وحين أخطأوا في التأويل لم يقتصروا على مجرد القول ، بل تجاوزوه إلى الفعل ،فحكموا على مرتكب المعصيةبالشرك ، واستحلوا دماء المسلمين وأموالهم بالمعصية ، فاستعرضوا النساء والأطفال والشيوخ . وقد كان الإمام الحافظ الحجة الربيع بن حبيب بن عمرو البصري الفراهيدي صاحب المسند الصحيح رحمه الله حين بلغ إليه أمرهم يقول : دعوهم حتى يتجاوزوا القول إلى الفعل ، فإن بقوا على قولهم فخطؤهم محمول عليهم ، وإن تجاوزوه إلى الفعل حكمنا عليهم بحكم الله .

فلما ظهرت بدعتهم طردهم أصحابنا من مجالسهم ، وطاردوهم في كل صوب معلنين البراءة منهم ، فلما تجاوزوا القول إلى الفعل

أعلنوا الحكم بكفرهم ، لأن الكفر في استحلال ما حرم اللـه نص في كتاب اللـه قطعي . وقد استشرى فعلهم يومئذ فاشتدوا على أهل التوحيد بفتنتهم فسلوا السيوف على الرقاب بغير ما أنزل اللـه ، فعظمت محنتهم فكانت بلاء عظيما .

وقد تولى قتالهم المهلب بن أبي صفرة الأزدي العماني القائد الأموي المشهور ، وكان يضع الحديث في استنفار الناس إلى قتالهم فعظمت محنتهم المزدوجة : محاربة المسلمين ، وانتشار الأحاديث الموضوعة في قتالهم حتى بلغت المدى من الشر فزادت الطامة .

ولما كان هؤلاء الخوارج من منكرة التحكيم فقد تولى كثير ممن ينتمون إلى المذاهب المتعصبة إدماج الإباضية في هؤلاء الخوارج ، ظلما وعدوانا ، والسبب في ذلك عديد المناهج :

1 ـ أولها : أن أصحابنا الإباضية يرون الملك العضوض لا تجب طاعته ، بل الواجب أن يكون الحكم على منهاج الخلفاء الراشدين لما روي عن النبيء ﷺ **(اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)** حديث صحيح متفق عليه . ولما روي في عمار بن ياسر رضي الله عنه : **(ستقتلك الفئة الباغية)** واستشهد بهذا الحديث منكرو التحكيم ولم ينكره الفريق الآخر ، فثبت كنص قاطع ارتضاه الفريقان ، ولو اختلفا في تأويله ، إذ الفريق الآخر حمله على معنى غير صحيح ، وإنما دعاه الغرض إلى حمله على ما يقتضيه ذلك الهوى .

2 ـ ثانيها : ظهور رأي أصحاب الأهواء في واقعةالنهروان ، إذ زعموا أنها لأجل الخروج على علي وهو إمامهم ، والحقيقة التي لامرية فيها أن أهل النهروان لم يخرجوا عن علي فقط ، ولكنهم حين أبوا التحكيم ، وأصروا عليه ، جنح أبو الحسن إلى فريق التحكيم ، فرأى منكرو التحكيم ، أن البيعة لم تكن في أعناقهم بل

هم في حــل منهــا حيث ان التحكيم في شيء معنــاه غير ثـــابت الحكم ، وإلا فلم التحكيم ؟

فاعتبروا التحكيم تنازلا من الإمام أبي الحسن عن البيعـة ، إذن فمنكرو التحكيم في حـل من أمرهم . فلهم الحـق أن يختــاروا من يشاءون إمـامـا لهم . فـاختـاروا رجلا من أفضل النـاس يومئـذ ومن الصحـابـة الكرام : وهـو عبـد اللـه بن وهب الراسبي الأزدي ، فلمـا بايعوه بعثوا إلى أصحابهم يومئذ ومنهم الإمام علي : أن يـدخلوا في البيعة لمن اختاروه إماما .

فرأى علي بن أبي طـالب أن البيعـــة حصلت لأزدي لا لقرشي فحـاربهم قبل أن يتقوى أمرهم . فتخرج الإمـامـة ألى غير قريش ، وهذا هو السبب الوحيد لواقعة النهروان .

لهذا دعاهم حين ناظرهم إلى أن يحاربوا عـدوهم معـاويـة ومن معه ، ولكن الأمر قد فات ، فقد أخذ الأمر معاويـة من الحكمين : عمرو بن العــاص ، وأبي مـــوسى الأشعري ، في دومـــة الجنـــدل ، فأصبح المسلمون في حل من أمرهم . لأن بيعة عبـد اللـه بن وهب لم تقع إلا بعد حصول النتيجة بوقوع ما حذر منـه أولوا البصـائر من مفكري التحكيم ، وهو أن التحكيم تلاعب بالأمر تولى كبر الـدعوة إليه الأشعث بن قيس الذي دس على أصحاب علي من معاوية .

وليس إذن مـا يزعمـه محرفو التـاريخ ، ومتعفنـة المـذهبيـة أن واقعـة النهروان كـانت بسبب الخروج على علي ، لأنهم لم يخرجـوا والبيعة في أعناقهم ، فلينتبه المتبصر من الزلة في هذا المقام ، فـإن الأهواء متغلغلة في أصحابها بما لا خفاء فيه .

3 ـ الثالثـة :أن تسميـة الخوارج لم تكن معهودة في أول الأمر ، وإنما هي انتشرت بعد استشراء أمر الأزارقـة كمـا قلنـا ، ولم تعرف هذه التسمية في أصحاب علي المنكرين للتحكيم أو الراضين به

ولعل أول ماظهر هذا اللفظ ، بعد ثبوت الأمر لمعاوية ، والاستقرار فيه ، حين زاره الأحنف بن قيس التميمي ، وهو من أهل النهروان فقال له معاوية : لماذا أحبك الناس وأنت من الخوارج ؟ فقال له الأحنف : لو عاب الناس الماء ما شربته ، يعني الذين لم يرتضوا بيعته والدخول في أمره .

راجع الأمالي لأبي علي القالي .

أترى أن معاوية يصف الأحنف بن قيس بالخارجية لأنه كان مع من حاربهم علي يوم النهروان ، أو لأنه لم يكن في بيعة معاوية ، ولو كان وصف معاوية للأحنف بالخارجية لكونه من أهل النهروان لكان معاوية ومن معه أولى بهذه التسمية ، لأنه هو الذي سل السيف ضد علي ومن معه يوم صفين ، ولأنه هو الذي جنح عن بيعة الإمام علي ، والحال قد بايعه أهل الحل والعقد فأصبحت بيعته حقا ، يجب اتباعه والدخول فيه على كل واحد من المسلمين .

4 ـ الرابعة : أن الإباضية لم يسلوا السيوف على أحد من أهل التوحيد قط ، ولم تقع منهم حرب ضد أحد من المسلمين ، وحتى عند اشتداد الأزمة بين الحجاج بن يوسف الثقفي وزياد بن أبيه ، فقد اشتدوا في مطاردة المسلمين لمجرد الظنة حتى خرج عليهم التوابون ، وعلى رأسهم سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي ، وهما إمامان ، وقد قتل الحجاج سعيد بن جبير أحد أئمة التفسير . والعجب كل العجب أن هذه المجموعة الكبرى من العلماء الذين حملوا السلاح أمام الجور الذي ظهر بفظاعة من الحجاج ، لم يطلق عليهم أحد اسم الخوارج ، بل أطلق عليهم اسم التوابين ، وهم كلهم من حملة لواء العلم ، وماتوا جميعا في القتال ما عدا ثلاثة فيما يبدو : سعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وعبد الله بن مطرف

فإن العقل يقف مشدوها أمام هذه الفاجعة الكبرى ومع ذلك تمر على القراء بسلام .

ولكن الذي يمحص التاريخ بإنصاف وعلم ، يرى في إطلاق لفظ الخوارج على الإباضية ـ وهم من الخوارج برآء ـ مغمزا ، وهو أنهم رأوا الإمامة لا تختص بقرشي ـ بل هي تصح لكل من اختاره المسلمون لسياسة دولتهم ورئاستها ، وهذا هو الحق الذي دل على كمال البصيرة ، إذ ليس من الحكمة أن يجعل الله أمر البشر على سائر أجناسه وأممه تابعا لقبيلة واحدة ، وسواء أحسنت أو أساءت .

والوضع الطبيعي في البشر هو الذي أيد ما ذهب إليه أصحابنا وحملوا عليه الحديث : **(الأئمة من قريش)** ومن المكابرة ومجانبة الحق أن يزعم الزاعمون اختصاص سياسة الأمم بقريش ، ولم يرتضه الأنصار وهم أهل الفهم ، لما بعث به محمد صلوات الله وسلامه عليه حين قالوا لأبي بكر : منا أمير ومنكم أمير، ولأبي بكر حين رد على الأنصار بقول :

«منا الأمراء ومنكم الوزراء» إن العرب لا تدين إلا لهذا الحي ، يعني قريشا ، فعلل الحكم بانقياد العرب لقريش ، لا لشيء آخر ، مما يزعم أهل الأهواء السياسية والمذهبية »

أترى أن الأمم على سائر أجناسها تنقاد إلى رجل من قريش لمجرد أنه قرشي كلا والله .

5 ـ خامسها : إن الإباضية يبتغون العدل وينشرون العمل بالكتاب والسنة ، والسير على مناهج السياسة التي سار عليها الخلفاء الراشدون ، وسواء قام بالأمر قرشي أو حبشي ، عربي أم أعجمي ، كما ورد في أحاديث صحاح ، لهذا ارتضوا سيرة عمر بن عبد العزيز ، حيث أرسلوا إليه وفدا من البصرة يتألف من ستة علماء جهابذة : جعفر بن السماك العبدي ، وأبو الحر علي بن

الحصين العنبري ، والحباب بن الكاتب ، والحباب بن كليب وأبو سفيان قنبر البصري ، وسالم بن ذكوان ، ربما كانوا أكثر من هؤلاء . إلا أن الذين وقفت على أسمائهم هم هؤلاء رحمهم الله جميعا ، وحيث ذكر مؤرخو قومنا وفود هؤلاء على عمر بن عبد العزيز ـ قالوا كعادتهم في الغمز ، أرسل إليه الخوارج وفدا ، ولم يذكروا ما جرى بينهم وبين الخليفة عمر من الحديث ، وقبوله منهم كل ما أرادوه منه في نشر العدل ، وتطهير البلاد والمنابر من اللعن الذي اتخذه الأمويون «سنة» فإن الوفد قال له : إن المسلمين يلعنون عليا على المنابر فلا بد من الشروع في تغيير المنكر ، فأبدل اللعن بقوله تعالى : ﴿**إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، وإيتاء ذي القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون**﴾ لم تسمح نفوس أولئك المؤرخين الذين أعمت بصيرتهم الأهواء ، أن يذكروا تلك المناقب التي ظهرت في الإباضية ، من نشدان الحق والوقوف في وجه الظلمة بالمساجلة ، كما فعل الإمام عبد الله بن إباض مع عبد الملك بن مروان ، وأبو بلال مرداس بن حدير مع زياد بن أبيه ، ولم يسلوا السيف كما فعل الخوارج . بل سلكوا سبيل البيان ، معرضين عن السنان ، وأنهم يرون عصمة الدم بالتوحيد (لا إله إلا الله) ، وعصمة المال كذلك ولم يكن منهم ما كان من أعمال غيرهم في سبيل تأسيس السلطان ، أو حمل الناس على اعتناق مذهبهم بالسيف ، وقطع العذر . بل تركوا الناس أحرارا في آرائهم ، وأعرضوا عن الدنيا إن كانت بغير حلها . بل تركوا لأرباب المذاهب مذهبهم في حرية تامة ، لأنه ﴿**لا إكراه في الدين**﴾ فالحق ظاهر مقبول في أي مكان ، والباطل مردود على صاحبه محمول عليه ، فأهل القبلة عندهم كافة سواسية في الحق ، والحرية مكفولة لكل الناس بعد

الاعتراف لله بالوحدانية ، والحرية هي الأصل في الإنسان ، حتى أن . المكاتب عندهم حر من أول يوم ، وما كاتب به فدين عليه يؤديه ، ولم يقل بهذا غير الإباضية ، لأنهم أدركوا من الشريعة ما فاقوا سواهم ، فبان عنهم الخوارج بما ذكرنا في شنائعهم وكبائرهم . ولم تكن لهم صلة بالإباضية حتى يقال إنهم خوارج ، ولقد كشف للمنصفين من قومنا هذه الفروق فأدركوا الحق واعترفوا به ، والرجوع للحق فريضة وفضيلة .

6 ـ سادسها : الإباضية يجيزون المناكحة بينهم وبين سائر الموحدين ، والخوارج لا يجيزون التناكح مع غيرهم ، لأنهم يرون سواهم مشركين ـ كما بينا وأوضحنا ـ وعلى هذا لا يجوزون أيضا التوارث بينهم وبين من يخالفهم بطبيعة الحال ، لأن الشرك الذي منع المناكحة والمصاهرة يمنع الموارثة فهل تعامى عن هذه الفروق الذين تعفنت نفوسهم وأصيبت بالعشى ، ذلك ما يشاهده الذي يقلب أطوار التاريخ في مدونات قومنا ، ولم يعتبروا قوله سبحانه **﴿إن الذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا﴾** وقوله تعالى : **﴿لا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾** إن المسلم ليحار من أمر أولئك المتقولين على أهل الحق والاستقامة (الاباضية) ، كيف استساغوا ذلك لأنفسهم لا لشئ إلا للهوى والشهوة الخفية ، نعوذ بالله من الهوى وإنكار الحق .

أولا يتذكرون أنهم سيلاقون الله بذلك الإفك ، أم اعتقاد الخروج من النار هون كل شيء في سبيل الهوى .

7 ـ سابعها ، الإباضية اتجهوا إلى خدمة الإسلام علما وعملا منذ ابتدأت الفتنة ، فاشتغلوا بالتدوين ، فكانوا أول من دون الحديث ، فإمامنا جابر بن زيد أول من دون الحديث وأقوال الصحابة في

ديوانه الذي وصفوه بأنه وقر بعير ، ثم تلاميذه من بعده وهم حملة العلم إلى المشرق والمغرب .

والخوارج جنحوا إلى إراقة الدماء ، وإخافة السبل ، وتعطيل الأحكام ، ولم يذكر عن أحد من الخوارج أنه ألف كتابا ، والذين يذكرون المؤلفات للخوارج ، إنما يذكرون الإباضية ، وهم دون شك يريدون بهم التشنيع والتشغيب ، وأما الصفرية والأزارقة والنجدات ، فلم تذكر لهم رواية ولا تدوين ، ولو انفرد نجدة برواية حديث ، ونافع بن الأزرق بأسئلة سألها ابن عباس ليس هذا محلها ، وأريد أنهم جنحوا إلى الحرب لا إلى التأليف ورواية العلم ، وكل من ذكره قومنا من رجال العلم ونسبوهم للخوارج فليسوا الا من الإباضية .

ولقد أتى أصحابنا في تدوين العلوم بالعجب العجاب وعرفوا بالصدق والأمانة والورع ، ما لم يبلغ شأوه غيرهم ، فلجأ بعض الكاتبين من قومنا إلى تشويه الحقائق بالدعاية الفاجرة والبهتان ، حين بهرتهم تلك الأنوار الساطعة ، وما خلطوا بين الإباضية والخوارج إلا لطمس معالم الحق والصواب ، حسدا من عند أنفسهم ، وأنى لمن اتخذ التشغيب مطية أن يعترف بالحق والصواب ، وقد عميت بصيرته وإنك لترى لهؤلاء من العمل على إخفاء ما يرونه من أصحابنا من الكمال الديني ، والعظمة العلمية ما جعلهم لا يذكرون لهم في موجب الذكر شيئا .

وإنني رأيت مؤلفات دونت في التاريخ والأدب والفروع لبعض قومنا يستوجب المقام ذكر أصحابنا بما لهم فيما دوّن من الضلع ، فلا يتورع أن يتجاهل ذكرهم حتى كأنهم لم يكونوا ، وذلك مبالغة وإمعانا في طمس الحق ، ولا تجد من أصحابنا شيئا من هذا الأسلوب البشع ، والحمد لله العلي الكبير .

8 ـ ثامنها : إن قومنا حين جمعوا الحوادث التاريخية ، واقتضت الحال أن يذكروا أصحابنا فشلوا في قول الصواب ، فخلطوا بين الإباضية والخوارج .

فتارة ينسبون الإباضية للخوارج ، وتارة ينسبون الخوارج إلى الإباضية : كما يفعل الكثير من المدونين في الأصول والفروع في إضافة أقوال المعتزلة إلى الإباضية والعكس . مما أوجب التخليط والتشويه فيذهب المؤلفون الذين يعتمدون على النقل إلى ما هو أشبه بالتهريج ، ولا عذر لهم عندي مطلقا .

لأن الذي ينشد الحق يطلبه من ينبوعه ، لا أن ينتحله حسب هواه ، إنا نجد من يزعم أن أبا بلال مرداس بن حدير من الخوارج ، وقطري بن الفجاءة من الإباضية ، والأمر على عكس ذلك .

وآخر يذكر أن الإمام طالب الحق عبد الله بن يحي الكندي هو الإمام عبد الله بن إباض والحق خلاف ذلك . إذ الإمام عبد الله بن إباض توفي آخر أيام عبد الملك بن مروان . وعبد الله بن يحي طالب الحق ظهر أيام مروان الحمار سنة 130 هـ .

وهكذا يخلط الكاتبون من قومنا هذه الحقائق الهامة تشويها وتشغيبا ، وانظر إلى تاريخ الأندلس الذي يوجد بين أيدينا اليوم ، ولا نجد للإباضية ذكرا ، والحال أن الإباضية بلغوا في الأندلس مبلغا عظيما من العلم والمال ، حتى أن جزيرة اليابسة التي هي من الأندلس كانت كلها إباضية الى القرن السادس.، بل إلى نكبة الأندلس الكبرى ، وإنك لتقرأ طبقات ابن سعد مثلا فلا تجد ذكرا لرجال الإباضية غير جابر بن زيد ، فإنه ذكره رغم أنفه لشهرته التي أطبقت الآفاق ، وهكذا . . .

والحق الذي لا ريب فيه ، أن رجال كل قوم قومهم أولى بهم ، والتاريخ أهله أولى وأعرف بهم من سواهم ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

ولقد استوجبت بدعة الخوارج أحكاما شرعية ، قال المسلمون يجب الفرز بين الكبائر ، حتى لا يقع الإنسان في جريمة الخوارج ، فالكبائر قسمان :

كبائر شرك ، وهي كل كبيرة أخلت بالاعتقاد ، كاستحلال ما حرم الله ، أو تحريم ما أحل الله ، أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة ، أو جحود حكم قطعي ، كالرجم إلى أمثالها ، وكبائر النفاق ، وهي كبائر الكفر بنعمة الله ، وهي :

ما يطلق عليه عند أهل الحديث كفر دون الكفر ، وهي كبائر الفسق عند قومنا ، وذلك كارتكاب فاحشة من الزنا ، أو الإتيان في الأعجاز، أو أكل الحرام ، أو شهادة الزور ، أو عقوق الوالدين ، أو ما أشبه ذلك من كبائر عملية ، وكترك فريضة من فرائض الله غير مستحل ، كل ذلك يسمى عند أصحابنا بكبائر النفاق ، وكبائر الكفر بالنعمة .

وإذا أطلق أصحابنا الكفر انصرف بالقرينة إلى الحكم فيه ، هل هو مما يحل بالعقيدة أن هو من الفعل أو الترك ، فيدرك نوع الكفر أهو كفر نفاق أو كفر شرك ؟

على أن أصحابنا لا يكفرون تشهيا ، ولا يكفرون أهل القبلة ما دانوا بكلمة الإخلاص ، والحق أنهم انفردوا بذلك ولو ادعاها أرباب المذاهب .

وإذا أدركت هذا علمت أن بين الإباضية والخوارج بونا بعيدا لا يجمع بينهما جامع إلا إنكار التحكيم ، وهو الحق الذي لا مرية فيه . والذي يؤيده كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، وسيرة العمرين ، وإجماع المسلمين ، فشد يدك على الحق . **﴿ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم﴾**

وقد قال بعض أصحابنا وبه قال قومنا إن الخوارج ينكرون الرجم . والذي عندى أن هذا القول غير صحيح إلا إذا نظرنا إلى حكمهم بأن مرتكب الكبيرة مشرك حلال الدم ، فإن الزاني عندهم يقتل ردة لا حدا ، وهذا متفرع عن حكمهم قطعا لا يحتاج إلى دعوى نكران الرجم ، ولكن الأمر عندي ليس كما يتوهم ، وإنما زعمُ من زعم من قومنا أن الخوارج ينكرون الرجم فيه مغمز ، لكنه يعود على الزاعمين بطامة : وذلك أن قومنا رووا أنه كان مما يتلى في كتاب الله : «والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم » فأكلته العنزة ، فيترتب على هذه المقالة أن القرآن وقع فيه نقص والعياذ بالله ، وهذه الطامة تلازمهم وإن فروا منها بزعم أنه مما نسح لفظه وبقي حكمه .

ولكن أصحابنا يقولون الرجم فرض لا من القرآن ولكن من الحديث ، فقد روى الحافظ الحجة الإمام الربيع في صحيحه عن الإمام جابر بن زيد : **(الاستنجاء والاختتان والوتر والرجم سنن واجبة)** فصان الله الأصحاب من الخطل والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه .

أبو إسحاق إبراهيم طفيش .

## رأي عالم كبير مؤرخ

تحت هذا العنوان نقل الأستاذ إبراهيم محمد عبد الباقي مقتطفات من فصل كتبه الأستاذ مصطفى الشكعة عن الإباضية ، وقد رأيت أن أضع هذه المقتطفات كما نقلها الأستاذ إبراهيم بين يدي القارئ الكريم بما معها من تعاليق .

قال الأستاذ إبراهيم عبد الباقي في كتابه القيم الدين والعلم الحديث ما يلي :

لقد راجعت كتاب «إسلام بلا مذاهب» للأُستاذ مصطفى الشكعة فوجدت فيه ما يأتي ص 105 :

«وأما الإباضية فهم مشهورون بأنهم من فرق الخوارج على الإطلاق لأنهم لا يزالون حتى يومنا هذا يسكنون في عمان وزنجبار وشمال إفريقية ، الإباضية هم أصحاب عبد الله بن إباض ، وكانت لهم صولة في الجزيرة العربية ، وعلى الأخص في حضرموت وصنعاء ومكة والمدينة ، ولكنهم يغضبون كثيرا حين يسمعون أحدا ينسبهم إلى الخوارج ، ويبرأون من تسميتهم بالخوارج ، ويقولون نحن إباضية ، كالشافعية والحنفية والمالكية ويقولون إنهم رموا بهذا اللقب لأنهم رفضوا القرشية ، أي التزام كون الإمام من قريش .

وقد دخل مذهب الإباضية إلى إفريقيا في النصف الأول من القرن الثاني الهجري ، وانتشر مذهبهم بين البربر انتشارا النار في الهشيم حتى أصبح مذهبهم الرسمي ، وقد حكم الإباضيون في شمال إفريقيا حكما متصلا مستقلا استمر زهاء مائة وثلاثين سنة ، حتى أزالهم الفاطميون .

وإذا كان الإباضيون أصحاب أمجاد في الماضي فلا يزالون كذلك في عصرنا الحاضر ، فهم الذين يخوضون الحرب الباسلة في عمان ضد الإنجليز ، لا يكل لهم عزم ، ولا يفت في عضدهم إرهاب ، وجماعة منهم يسكنون تونس والجزائر ولا شك أن أرض الجزائر تعتبر في يومنا هذا أرض الصراع والنار لأنها أندلس العصر الحديث ، وأن ما يقترف فيها من أعمال وحشية لا يقل عما ارتكبه الأسبان ضد العرب المسلمين عندما طردوهم من أسبانيا .

وعقيدة الإباضية تتفق مع أهل السنة في الكثير ، وتختلف في القليل ، فهم يعترفون بالقرآن والحديث كمصدر للعلوم الدينية ، ولكنهم يقولون بالرأي بدلا من القياس والإجماع .»

وقد وجدت ما قاله الأستاذ اطفيش مطابقا لما قاله صاحب المؤلف وختم المؤلف حديثه بما يأتي :

ومهما كان الأمر فقد كان فيهم عزة ومنعة ، لعل خير وصف لهم ما قاله أبو حمزة الخارجي في أصحابه .

## ردود وتعاليق

أثناءرجوعي إلى المصادر المختلفة كنت أتصفح بعض النقط التاريخية في كتاب «تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان» للإمام نور الدين السالمي ، وهو من أهم الكتب التي أرخت لعمان ، وقد قام بطبع الكتاب القيم حنيدا المؤلف الأديبان : سليمان وأحمد ابنا السالمي . وقام بتصحيحه والتعليق عليه الإمام أبو إسحاق طفيش .

وكانت تمر عليّ كثير من النقط أثناء المطالعة تمس من قريب أو بعيد بعض المواضيع التي ناقشناها في هذا الكتاب ، فرأيت إتماما للصورة التي أردت أن أضعها أمام القارئ أن أنقل إليه بعض المواضيع والتعاليق عليها.

1 ـ يقول السالمي صفحة 82 ما يلي :«ولا نرى قتل الصغير من أهل قبلتنا ولا غيرهم» ويعلق أبو إسحاق على هذا بما يلي : «لأن حكم الأطفال أنهم من أهل الجنة لقوله ﷺ : **(سألت الله في اللاهين فأعطانيهم خدما لأهل الجنة)** وهذا رد لقول الخوارج إن الأطفال تبع لآبائهم مستدلين على زعمهم بقوله تعالى في قوم نوح : **(ولا يلدون إلا فاجرا كفارا)** حملا للآية على قاعدتهم .

2 ـ يقول السالمي في ص 114 ما يلي :«فوطئ وارث أثر السلف الصالح من المسلمين ، وسار في عمان بالحق ، وظهرت

دعوة المسلمين بعمان وعز الإسلام ، وخمد الكفر» وعلق أبو إسحاق على ذلك بقوله : «المراد كفر النعمة وهو الكفر العملي لا الكفر الذي هو الشرك فتأمل ذلك فيما يأتي من قوله : ولا يسموا بالشرك أهل القبلة إلخ فليتنبه لهذه الدقيقة فإنها مزلة أقدام كثيرة ، وهذا رد لعقيدة الخوارج ، ورد لما يدعيه قومنا زورا على أصحابنا من أنهم يكفرون سواهم ، ويريدون بالتكفير الحكم بالشرك ، وهذه فرية تهدمها هذه الحقيقة الناصعة .

3 ـ قال السالمي في ص 364 ما يلي : « قال ـ أي ابن بطوطة ـ ويرضون عن الشقي اللعين بن ملجم ويقولون فيه العبد الصالح قامع الفتنة . قلت : أما رضاهم عن ابن ملجم فالله أعلم به » وعلق أبو إسحاق على هذه الفقرة بقوله : «ابن بطوطة يفتري عن عمد في هذه الأحوال التي أوردها عن عمان ، ولعله يقصد بذلك تشويه السمعة لأهل عمان لأنهم يخالفونه مذهبا ، إذ يزعم أن الإباضية يترضون على ابن ملجم ويسمونه قامع الفتنة ، ولو صح ما زعمه لوجدناه في كتب أصحابنا ، وهم لا يخشون أحدا إلا الله ، ولو رأوا هذا الذي زعمه لما قال المؤلف لم نسمعها إلا من كلام ابن بطوطة هذا . بل يبين له وجهه كما ارتأوه واعتقدوه »

4 ـ قال السالمي في ص 366 ما يلي : «قال ابن بطوطة ـ ويؤكل على مائدته لحم الحمار الأنسي ، ويباع بالسوق ، لأنهم قائلون بتحليله ، ولكنهم يخفون ذلك عن الوارد عليهم ولا يظهرونه لمحضره . قلت ما سمعنا أن هذا وقع في شيء من الزمان بعمان . وأهل المذهب أجل من ذلك ، فإنه وإن كان يوجد قول على الأثر بتحليل ما عدا المحرم في قوله تعالى :**﴿قل لا أجد فيما أوحي إلى محرما على طاعم يطعمه﴾** الآية فإن هذا القول لم يختص بذكره أهل المذهب ، بل هو موجود عندهم وعند

غيرهم من المخالفين ، وأكثر الأقوال بتحريم لحوم الحمر الأنيسة وهو المعمول به ، وفيه عندنا أثر صحيح عن رسول الله ﷺ ، وأهل المذهب أورع من أن يستحلوا ما صح عندهم نهي رسول الله ﷺ ، ثم هو يتقذرون من مثل هذا ولو كان حلالا ، فكيف يجعلونه على موائدهم ، ويباع في أسواقهم ، «وعلق أبو إسحاق عليه بقوله : «أعطف هذه الأكذوبة على ما مضى لك من كلام هذا الرحالة لكي تتيقن ما تقوله في تعمده وأمثاله بالاختلاق قصدا للتشويه وسوء السمعة ، فتأمل الافتراء ينطق من عبارته إذ يقول : قائلون بتحليله ولكنهم يخفون ذلك عن الوارد الخ ، وليت شعري كيف يخفونه وهم يقولون بتحليله فيما يزعم ، والقول بتحليل الحمر الأهلية هو عند بعض أصحاب المذاهب الأربعة . أما الإباضية فلم يكن عندهم هذا القول معمولا به قط ، ولا قال به أحد المحققين من فقهائنا ، وإنما يحكونه على أنه قول لبعض علماء الأمة ، وهو قول لبعض فقهاء قومنا ، وأصحابنا يحكمون بكراهية التحريم على الحمر الأهلية كما يحكمون بتحريم ذوات الناب من السباع وذوات المخالب من الطير ، كما كتب في الحديث الصحيح **(كل ذي مخلب من الطير فحرام أكله)** الحديث . وأما ما ذكره المؤلف في الأمر المحلل لما عدا ما ذكرته الآية : **﴿قل لا أجد فيما أوحي إلي ﴾** الآية، الخ فهو قول مالك وأهل المدينة ، وإن قال به بعض أصحابنا فهو متروك العلم عندنا ، والله أعلم .»

الحقيقة أن قول ابن بطوطة لا يحتاج إلى تكذيب لأنه يكذب نفسه ، أو بعبارة قد تكون أوضح يحمل شواهد كذبه معه لا سيما في هذه القضية . فهو من جهة يزعم أن أهل عمان يقدمون لحم الحمر على الموائد ويبيعونه في الأسواق ، ومن جهة أخرى يزعم

أنهم يخفون ذلك على الوارد إليهم ولا يظهرونه بمحضره ، كيف يتأتى هذا ، شيئ يباع في الأسواق ويقدم على الموائد ، كيف يمكن إخفاؤه عن الصادر والوارد ، لا بد أن تكون مهمة الحرس البلدي شاقة في ذلك الحين ، فهو يجب أن يقف على رؤوس الازقة والشوارع التي تؤدي الى الأسواق في انتباه حتى إذا ورد عليهم وارد اصدر أمره إلى الجزارين فأخفوا على الأجانب آذان الحمر وحوافرها ، ولكنهم مع ذلك غلبوا على أمرهم وكان ابن بطوطة أذكى منهم وأسرع فعرف بأمرها وأفشى بسرها ، ولعله انتبه إليها على مائدة فاخرة في حفلة تكريم للرحالة العظيم ، وأعجب من كلام ابن بطوطة الرحالة القديم كلام الرحالة الجديد المحقق الصحفي لمجلة العربي الذي طوى المسافة المكانية بين الكويت وعمان ليصور المشاهد ، وطوى المسافة الزمنية التي تفصل بين هذا العصر وعصر ابن بطوطة ، ليأخذ منه حقائق العلم ، فاكتشف أن أهل عمان يأكلون الحمير كما قال الرحالة الخطير ونقله عنه المحقق الصحفي القدير . والحمد لله الذي جعل المحقق يسافر إلى جنوب الجزيرة التي لم تدخلها أسباب الحضارة وإلا لاكتشف أن قوما يأكلون لحم الخنزير ، ويسيغونه بأغلى أنواع العصير وهم لا يخفون ذلك عن الوارد والصادر .

أحسب أن في هذا كفاية لعرض آراء الإباضية في هذه النقط وبعضها سبقت مناقشتها فيما مضى ، والحمد لله أولا وأخيرا .

## إجابات وردود

وقعت بين يدي مجموعة من الردود على الشيخ محمد كامل ابن مصطفى بن محمود الطرابلسي المنفي فرجعت إلى كتابه القيم الفتاوى الكاملية فوجدت فيها ما يلي :

سئلت عن أهل طرابلس الغرب الذين لا يتمذهبون بمذهب من المذاهب الأربعة ، ما مذهبهم ، ومن هو إمامهم ، فالجواب :

إنهم يتمذهبون بمذهب الإمام عبد الله بن إباض ، وهم إباضية وهم من جملة الخوارج ، وقد قسم في المواقف الخوارج إلى سبع فرق إحداها الإباضية ، قال إنهم قالوا :

مخالفونا من أهل القبلة كفار غير مشركين تجوز مناكحتهم ، وغنيمة أموالهم من سلاحهم وكراعهم حلال عند الحرب دون غيره ، ودارهم دار إسلام إلا معسكر سلطانهم ، وقالوا تقبل شهادة مخالفيهم ، ومرتكب الكبيرة موحد غير مؤمن ، بناء على أن الأعمال داخلة في الإيمان ، والاستطاعة قبل الفعل ، وفعل العبد مخلوق لله تعالى ، ومرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة لا ملة ، وتوقفوا في تكفير أولاد الكفار وتعذيبهم ، وتوقفوا في النفاق أهو شرك أم لا ؟ وفي جواز بعثة رسول بلا دليل ومعجزة ، وتكليف أتباعه فيما يرمي إليه ، أي ترددوا في أن ذلك جائز أم لا وكفروا عليا وأكثر أصحابه ، وافترقوا فرقا أربعا ، أنظرهم في المواقف والله تعالى أعلم .

انتشرت هذه الإجابة فيما يبدو ، وكان لها رد فعل عنيف وكتبت عليها كثير من الردود منها رد قطب الأئمة ، ومنها رد مطول للشيخ سعيد التعاريتي في كتاب سماه «المسلك المحمود في معرفة الردود» .

ولعل مما تتم به الصورة أن أورد للقارئ الكريم مقتطفات من الردين .

## رد قطب الأئمة

أما بعد ، فإنه اتصلت من الكاتب محمد بن الحاج يوسف لليلة مضت من شعبان 1314 ورقة فيها :

ثم ذكر الأقوال التي ذكرها كامل بن مصطفى نقلا عن العضد ، وتتبعها وإلى القارئ الكريم تلك الردود بنصوصها مجردة عن الاحتجاج .

«لا نحل مال الموحد لا بالكبيرة ولا بالصغيرة في حرب ولا غيرها لا للغني ولا للفقير».

ونحن لا نقول بالخروج عن سلاطين الجور الموحدين ، ومن نسب إلينا وجوب الخروج فقه جهل مذهبنا »

«وأما ما ذكر من القول بأن دار الإسلام غير دار سلطانهم فلا قائل به ، فإنه لم تكن دار سلطانهم دار إسلام ، فكيف تكون دار غيرهم دار إسلام .

وأما كون مرتكب الكبيرة موحدا غير مؤمن فهو مذهبنا ، وعليه البخاري والمحدثون ، ذكره الشعراني .»

«نقبل شهادة مخالفينا إذا كانوا ورعين في ديانتهم.»

«ونقول مرتكب الكبيرة كافر كفر نعمة ، وكافربالجارحة ، وفاسق ومنافق بمعنى مخالفة أفعاله لأقواله ، لإقراره بكلمة الشهادة .»

«ونقول أفعالنا خلق من الله وكسب منا.»

«منا من توقف في أطفال المشركين ، ومنا من يقول إنهم في الجنة .»

«نحن لا نتوقف في النفاق بل نجزم أنه غير شرك ونقطع بذلك .»

«نحن لا نقول بجواز بعثة الرسل بلا حجة ولا معجزة.»

«وأما الاستطاعة فهي عندنا مع الفعل لا قبله.»

هذا ملخص رد القطب عن الفتوى السابقة وقد أوردته مجردا من الحجج التي أوردها لتأييد آراء الإباضية في المواضيع السابقة ، وقد حرصت أو أورد هذه المقتطفات بنصه .

والرسالةمخطوطة ضمن مجموعة من الرسائل والردود عند أستاذنا الفاضل الشيخ سالم بن يعقوب الجربي .

## رد التعاريتي

عندما أصدر الشيخ كامل بن مصطفى هذه الفتوى كما أراد أن يسميها ، كان الشيخ سعيد التعاريتي الجربي في جبل نفوسة للدراسة والتعلم ، وبلغته الرسالة كما بلغت غيره ، فاهتم لها وألف في الرد عليها كتابه المسلك المحمود في معرفة الردود ، وهو كتاب يقع في حوالي 270 صفحة متوسطة الحجم مطبوع طبعة حجرية وقد ناقش فيه تلك الفتوى مناقشة مسهبة .

والقارئ الكريم لا شك أنه يذكر ما نقلناه عنه في فصل «رأي الإباضية في الصحابة وسوف ننقل هنا بعض المقتطفات لنعطي له صورة عن أسلوب هذا الكتاب القيم .

يقول في الإمام ص51 :

«وللأمة عزله لموجب ، كأن يقع منه ما يخل بأمور المسلمين ، فإن أدى عزله إلى الفتنة ارتكب أخف الضررين ، ويجوز إمامة المفضول مع وجود الفاضل خلافا لقوم كالإمامية . هذا ما عليه أصحابنا وهو بعينه مذهب الأشاعرة.»

ويقول في غنيمة أموال المسلمين في نفس الصفحة ما يلي :

«وقولك إنهم قالوا غنيمة أموال مخالفيهم من سلاحهم وكراعهم حلال عند الحرب - غير صحيح ، إذ تآليف أصحابنا كلها ناطقةبتحريم أموال أهل القبلة في الحرب وغيرها ، للغني والفقير»

ويقول في صفحة 79 ما يلي :

«وأما قولك : وكفروا عليا وأكثر أصحابه فقد علمت ما فيه في صدر الرسالة »

وبعد عدة سطور يقول :

إذا علمت ما قررنا وانتقش في صحيفة ذهنك ما كتبناه ، وجب عليك الإنصاف ، وترك التعصب والاعتساف ، وليت شعري من أين لك أن ترمي المسلمين بالباطل ، وتنسب إليهم ما هو عن الصحة عاطل ، فهل عرفت ذلك بالاطلاع على كتبهم ، أو بمباحثة وقعت لك مع علمائهم ، أو بلغك من بعض الأوباش المتشدقين ، وماذا عليك لو عملت بقوله تعالى : ﴿**ياأيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين .**» وقوله : ﴿**إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم .**﴾ وقوله :﴿**لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا ، سبحانك هذا بهتان عظيم .**﴾ أتقولون على الله وأوليائه مالا تعلمون ، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.

فإن قلت أني لم آت بشئ من عندي ، وإنما هو كلام صاحب المواقف لم ينسب ذلك للوهبية المتبعين لهم أهل الجبل الذين جزمت فيهم بما ذكر»

ويقول بعد أسطر :

«فلو تمهلت وسألت أمر طلبتنا ، أو أخذت كتابا من كتبنا .»

وبعد عدة سطور ينقل كلام التاج السبكي فيقول :

«ولعل سببه عدم التحري في النقل ، وهذا دأب كثير من العلماء كما قال التاج السبكي في طبقاته : إن المؤرخين على شفا

جرف هار ، لأنهم يتسلطون على أعراض الناس ، وربما وضعوا في الناس تعصبا أو جهلا أو اعتمادا على نقل من لا يوثق به»

أحسب أن هذا مع ما نقلناه عنه في فضل الصحابة يكفي لإعطائنا صورة عن أسلوب التعاريتي في مناقشته لبعض المسائل التي تنسب إلى الإباضية وليست في مقالاتهم .

## كلمة الختام

بعد أن أنجزت هذا العمل على الوجه الذي رأيته ، مررت عليه مرا سريعا قبل أن أقدمه للنشر ، فبدت لي فيه كثير من العيوب والمآخذ ، منها ما يتعلق بالأسلوب ، ومنها ما يتعلق بالعرض ، ومنها ما يتعلق بموقفي مع الكتاب الأفاضل الذين ناقشتهم فيما قدموه من أبحاث .

وقلت في نفسي ألا يكون من الأحسن أن أتمهل قليلا ، وأن أعيد النظر فيه من جديد وأن أصوغ ما يحتاج منه لإعادة الصياغة على النمط الذي يرضيني ليسلم من تلك العيوب والمآخذ . ولكن سرعان ما أبعدت هذا الخاطر ، وأيقنت أنني مهما حاولت أن أصل بعملي إلى درجة من الإتقان أرضى عنها كل الرضا فإن ذلك لا يتحقق .

وكلما أعدت العمل وأصلحت ما بدا لي من العيوب تكشفت عيوب جديدة وملاحظات لها حظ من النظر ، ولن تنتهي هذه السلسلة أبدا ولعل هذا الإدراك النفسي من الإنسان لعجزه وقصوره هو من فطرة الله في الإنسان ، حتى يعلم أن الكمال لله وحده ، وأن البشر مهما حاول وبذل فهو عرضة للقصور والتقصير ، وأنه هو نفسه يدرك ذلك من نفسه قبل أن يدركه الناس فيه ، وليت شعري ، هل وجد إنسان ما ، أنجز عملا ما ، ثم وقف يفكر فيه ، فلم يجد فيه عيبا ولم يقل بينه وبين نفسه ليت ؟

أما أنا فهنا الموقف لم يمر بي أبدا ، وما أنجزت عملا ثم استعرضته فلم أجد فيه من العيوب ما جعلني أردد ليتني فعلت كذا وليتني تركت كذا .

وفي ختام هذه الكلمة يسرني أن أقدم شكري الخالص لكل الإخوة الذين أمدوني بمساعدتهم لإنجازه على هذا الوجه . أخص

من بينهم أولئك الذين أتاحوا له أن ينشر خدمة للثقافة الإسلامية ، وإيضاحا لاتحاد أوتقارب آراءالمسلمين ، بمختلف مذاهبهم إيضاحا يقضي على كيد السياسة الماكرة من دول تعتنق الإسلام ، وعلى دسائس دول مستعمرة يهمها أن يموت الإسلام .

والله من وراء القصد وهو حسبي ونعم الوكيل

## دعاء الختام

اللهم إنك تعلم أني ما قصدت بعملي هذا غير وجهك الكريم ، فإن كان لك فيه رضى ، ولي فيه أجر ، وللأمة فيه صلاح فيسر لي نشره بين الناس ، ووفقني إلى المزيد من العمل الصالح واجعلني ممن يعمل بالحق ويدعو إليه .

اللهم إني أضرع إليك أن تأخذ بيدي في منهاج الرشد والتوفيق ، وأن تعصمني من الانزلاق في مسارب الزيغ والضلال ، وأن تغفر لي خطئي وعمدي ، وإسرافي في أمري ، وكل ذلك عندى . . . آمين .

# بعض المراجع


القرآن الكريم

تيسير التفسير — قطب الأئمة محمد طفيش

تفسير القرآن العظيم — أبو الفداء اسماعيل بن كثير

مجمع البيان — أبو علي الطبرسي

شرح صحيح مسلم — أبو زكرياء النووي

شرح صحيح الربيع بن حبيب — نور الدين السالمي

وفاء الضمانة — قطب الأئمة محمد طفيش

الفرق بين الفرق — عبد القادر البغدادي

مقالات الإسلاميين — أبو الحسن الأشعري

الملل والأهواء والنحل — أبو محمد بن حزم

التبصير في الدين — أبو المظفر الاسفراييني

تاريخ الفرق الاسلامية — علي بن مصطفى الغوابي

المذاهب الإسلامية — محمد أبو زهرة

تاريخ المذاهب الاسلامية — محمد أبو زهرة

المذاهب والفرق والأديان المعاصرة — عبدالقادر شيبة الحمد

تاريخ فلسفة الإسلام في القارة الإفريقية — د. يحيى هويدي

مقدمة ديوان أبي بكر الستالي — عز الدين التنوخي

مقدمة خلاصة الوسائل — عز الدين التنوخي

مقدمة الجزء الثالث من شرح المسند — عز الدين التنوخي

الدين والعلم الحديث — محمد إبراهيم عبد الباقي

الدولة العربية يوليوس فلهاوزن — ترجمة أبي ريدة

الخوارج والشيعة يوليوس فلهاوزن — ترجمة عبد الرحمن بدوي

الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي الفردبل • — ترجمة عبد الرحمن بدوي

ماضي شمال إفريقيا إميل جوتييه — ترجمة هاشم الحسيني

بحوث في المعتزلة كارلو نللينو — ترجمة عبدالرحمن بدوي

الكامل — أبو العباس المبرد

| الكتاب | المؤلف |
| --- | --- |
| شرح نهج البلاغة | ابن أبي الحديد |
| إرشاد الفحول | محمد بن علي الشوكاني |
| شرح النيل | قطب الأئمة محمد طفيش |
| أعلام الموقعين | ابن القيم الجوزية |
| طلعة الشمس | نور الدين السالمي |
| شامل الأصل والفرع | قطب الائمة محمد طفيش |
| الموجز «مخطوط» | أبو عمار عبد الكافي |
| السؤالات «مخطوط» | أبو عمرو عثمان بن خليفة |
| زاد المعاد | ابن القيم الجوزية |
| كتاب السير | ابو العباس الشماخي |
| طبقات المشائخ | أبو العباسي الدرجيني |
| الأزهار الرياضية | سليمان باشا البارون |
| كتاب العبر | عبد الرحمن بن خلدون |
| تاريخ الأمم والملوك | أبو جعفر الطبري |
| مروج الذهب | أبو الحسن المسعودي |
| المسلك المحمود في معرفة الردود | سعيد التعاريتي |
| قناطر الخيرات | أبو طاهر الجيطالي |
| قواعد الإسلام | أبو طاهر الجيطالي |
| تحفة الأعيان | نور الدين السالمي |
| كتاب الديانات | أبو ساكن الشماخي |
| مقالات الفرق | أبو عمرو عثمان بن خليفة |
| رسالة ابن خلفون | أبو يعقوب يوسف بن خلفون |
| الديانات | تبغورين الملشوطي |
| الدعاية الى سبيل المؤمنين | أبو إسحاق طفيش |
| النقد الجليل للعتب الجميل | أبو إسحاق طفيش |
| عمان تاريخ يتكلم | سليمان وأحمد ابنا محمد السالمي |
| مالا يجوز فيه الخلاف | عبد الجليل عيسى |
| عقيد التوحيد وشروحها | عمرو بن جميع |
| الدليل والبرهان | أبو يعقوب الوارجلاني |
| إسلام بلا مذاهب | مصطفى الشكعة |
| مالك بن أنس | محمد أبو زهرة |

| | |
|---|---|
| تاريخ الفتح العربي في ليبيا | الطاهر الزاوي |
| علم أصول الفقه | عبد الوهاب خلاف |
| ديوان التندميرتي (مع ديوان الباروني) | عمرو بن عيسى التندميرتي |
| الحلقة الرابعة من فتاوي بيوض | بيوض إبراهيم بن عمر |
| متن النيل (تعاليق بكلي) | بكلي عبد الرحمن |
| رسالة أبي مهدي | أبو مهدي المصعبي |
| رسالة المصعبي | محمد بن يوسف المصعبي |
| مجموعة رسائل | قطب الأئمة محمد طفيش |
| رسالة الجيلاتي | أبو الربيع الجيلاتي |
| الجواهر المنتقاة | أبو القاسم البرادي |
| سلم العامة والمبتدئين | عبدالله يحيى الباروني |
| مختصر تاريخ الإباضية | أبو الربيع الباروني |
| القول المتين | أبو الفضل قاسم الشماخي |
| المغرب الكبير | محمد علي دبوز |
| الإباضية في موكب التاريخ | علي يحي معمر |

# محتويات الكتاب

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| يا أخي من الله | 7 |
| قيل عن الإباضية | 9 |
| مقدمة | 10 |


## الباب الأول
## الإباضية في قفص الاتهام

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الإباضية في قفص الاتهام | 15 |
| **القسم الاول : مع القدماء** | 21 |
| الإباضية عند الأشعري | 23 |
| تشنيعات الأشعري على الإباضية | 33 |
| مقالات الإباضية عند الأشعري | 40 |
| البغدادي والإباضية | 46 |
| ابن حزم والإباضية | 55 |
| أبو المظفر الاسفراييني والإباضية | 64 |
| أبو الفتح الشهرستاني والإباضية | 69 |


## الباب الثاني
## مع المعاصرين

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **القسم الثاني : مع المعاصرين** | 75 |
| مع الأستاذ على مصطفى الغوابي | 79 |
| مع الأستاذ أبي زهرة | 98 |
| مع عبد القادر شيبة الحمد | 114 |
| خلاصة مذهب الإباضية | 122 |
| مع الدكتور هويدي | 126 |
| مع الدكتور هويدي أيضا | 134 |
| د. هويدي في تبعية المستشرقين | 143 |
| عز الدين التنوجي | 156 |
| مع إبراهيم محمد عبد الباقي | 172 |
| مع الأستاذين التنوخي وإبراهيم عبدالباقي | 176 |

## الباب الثالث
## المستشرقون


القسم الثالث : المستشرقون ........................ 191
مع إميل فيلكس جوتييه ........................ 218
مع كارلو الفرنسو نيلينو ........................ 253
اللقاء بين الإباضية وأهل السنة ........................ 281


## الباب الرابع
## آراء للإباضية


القسم الرابع : آراء للاباضية ........................ 289
فرق الإباضية ........................ 292
النفاثية ........................ 304
الخلفية ........................ 311
الحسينية ........................ 314
السكاكية ........................ 316
الفرثية ........................ 318
آراء الإباضية في الصحابة ........................ 321
الحكم في نظر الإباضية ........................ 333
حكم الدار ........................ 340
التعامل بين المتخالفين ........................ 351
المنزلة بين المنتزلين ........................ 360
مسائل فقهية اجتهادية ........................ 370
خلاصة آراء الإباضية ........................ 387


## الباب الخامس
## مفاهيم يجب أن تختفي


القسم الخامس : مفاهيم يجب أن تختفي ........................ 395
أهل السنة وأهل البدعة ........................ 397
مفاهيم يجب أن تختفي ........................ 404
مكان الإباضية بين المذاهب الإسلامية ........................ 404
مفاهيم يجب أن تختفي ........................ 412

الجدل في اللوازم وليس في أصول العقائد ........... 412
مفاهيم يجب أن تختفي ........... 421
في الاجماع ........... 421
مفاهيم يجب أن تختفي ........... 431
الفرق بين الفتنة والخروج ........... 431
مفاهيم يجب أن تختفي ........... 450
تأثر المذاهب الدينية بالاتجاهات السياسية ........... 451
مفاهيم يجب أن تختفي ........... 462
مقارنة ........... 462


## الباب السادس

## ملحوظات... وتعليقات


القسم السادس : ملاحظات وتعليقيات ........... 467
الخوارج أيضاً ........... 470
وساطة المعتزلة ........... 482
تأثير المعتزلة ........... 488
التقاء الخوارج والمعتزلة ........... 513
رأي شخصي ........... 515
نبذة عن الخوارج ........... 531
رأي عالم كبير مؤرخ ........... 541
ردود وتعاليق ........... 543
إجابات وردود ........... 546
كلمة الختام ........... 552
دعاء الختام ........... 554
المراجع ........... 555

ابو صفرة عبد الملك بن ابي صفرة : 29

ابو الحسن الابدلاني : 30 ـ 65

افلح بن عبد الوهاب : 30 ـ 129 ـ 133 ـ 274 ـ 294 ـ 295 ـ 304 ـ 309

ابو عيسى الخراساني : 30

ابن قطان : 423

ابو اليقظان بن افلح : 30

ابو منصور الياس : 30 ـ 65

ابو شاكر الديصاني الفارسي : 277 ـ 282

ابو خزر يعلى بن أيوب : 30

ابو بكر الرازي : 424

ابو القاسم يزيد بن مخلد : 521

ابو يعلى القاضي : 424

الآمدي : 424

ابن النديم : 41

ابو يعقوب يوسف الوارجلاني : 42 ـ 132 ـ 278 ـ 334 ـ 346 ـ 349 ـ 351 ـ 353 ـ 356 ـ 383 ـ 384 ـ 518 ـ 519 ـ 520 ـ 525

ابو بكر الصديق (ض) : 51 ـ 122 ـ 131 ـ 388 ـ 429 ـ 484 ـ 485 ـ 527 ـ 532 ـ 535

ابو انيسة : 55 ـ 56

ابو المظفر : 66

ابو حنيفة (الامام) : 67 ـ 159 ـ 283 ـ 400 ـ 458 ـ 463 ـ 464 ـ 491 ـ 495 ـ 496 ـ 498
أحمد بن حنبل (الامام) : 67 ـ 159 ـ 160 ـ 163 ـ 401 ـ 458 ـ 479 ـ 463 ـ 491 ـ 495
ابو منصور الماثريدي : 283 ـ 500 ـ 506 ـ 511
ابو علي القالي : 534
ابو النضر العماني : 283
ابو قدامة يزيد بن فندين : 298 ـ 299 ـ 310
ابو العباس الدرجيني : 301 ـ 361 ـ 322 ـ 328 ـ 444
ابو سليمان يعقوب بن أفلح : 318
أحمد بن الحسين : 381
ابو زياد أحمد بن حبيب الطرابلسي : 314
ابو حنان صالح بن المريان : 318
ابو المهدي : 321 ـ 322 ـ 326
ابو علي بن الحسين البهلولي : 321 . 326
ابو الربيع سليمان الجيلامي : 323 . 327 ـ 328
ابو حفص ، عمرو بن عيسى التنذمرتي : 323 ـ 328
ابو زكريا ، يحي بن يونس القرسطائي : 325 ـ 329
ابو ستة : 330
ابو بلال مرداس بن ادية : 354 ـ 431 ـ 536 ـ 539
ابو محمد عبد الله الصدويكشي : 360
ابو بكر بن عمر : 347
ابن بركة ، ابو محمد عبد الله : 348

ابن المنذر : 377

ابـو زهرة محمـد : 75 ـ 77 ـ 98 ـ 99 ـ 112 ـ 122 ـ 387 ـ 390 ـ 392 ـ 452 ـ 453

اسماء بنت ابي بكر : 454

ابو العباس المبرد : 158 ـ 160 ـ 186 ـ 400 ـ 448 ـ 449 ـ 487

ابن ابي ليلى : 463

ابو يوسف : 464 ـ 491

ابن المبارك : 491

ابو الحسن القرافي : 491

ابو الحسن الكيداني : 494

ابو الفرج بن الخطيب الحنبلي : 495

ابن حبيب المالكي : 495 ـ 496

ابن الحداد : 496

ابن عدلان (القاصي) : 497

ابن زياد : 431 ـ 438 ـ 444 ـ 447 ـ 449 ـ 521

اب اليسر : 496

الاشعث بن قيس : 436 ـ 440 ـ 533

ابن العربي : 500

ام نافع بن خليفة : 438 ـ 443 ـ 444

ابن رشد (الفيلسوف) : 520

ابو الحر علي بن الحصين : 536

ابو سفيان قنبر البصري : 536

الاحنف بن قيس : 534

ابو حمزة المختار (الشاري) : 73 ـ 431 ـ 543
ابو العباس السفاح : 93
ابو نصر الملوشائي : 275
ابن تيمية : 109 ـ 400 ـ 405 ـ 478 ـ 497 ـ 502 ـ 505
ابراهيم النخعي : 121 ـ 377 ـ 534
ابو يونس وسيم بن سعيد : 128 ـ 129 ـ 130 ـ 131
ابو بكر بن افلح : 128 ـ 133
ابو زكرياء : 129 ـ 246 ـ 315
ابو يونس سعد بن وسيم : 129 ـ 130 ـ 133
ابو قرة اليفرني : 145 ـ 149
ابن ابي الحديد : 146 ـ 437 ـ 440
ابن خلدون : 156 ـ 205 ـ 207 ـ 216 ـ 217
الاوزاعي : 159 ـ 163 ـ 463
ابن خيثمة : 159
ابو حاشم الرازي : 159
ابو داود : 160 ـ 163 ـ 168
ابو موسى الاشعري (ض) : 533
ابن مسعود (ض) : 161
ابن سعد : 539
ابو منصور التميمي : 161
ابو عاصم النيال :162
ابو اسحاق ابراهيم بن ناجي : 163
ابن جرير : 163

ابن عبد البر : 163

ابو جعفر المنصور : 163

ابو هريرة : 164

ابو سعيد الخدري : 164

اسماعيل بن درار : 164

ابو داود القبلي : 164

اياس بن معاوية : 164

أيوب : 165 ـ 405

ابن نبهان : 166

ابن بطوطة : 166 ـ 544 ـ 545 ـ 546

ابو اسحاق الحضرمي : 167

ابن ماجة : 168

الاشتر : 186

الفردبل : 212 ـ 218 ـ 220 ـ 223

ابو عثمان الدجي : 244

ب

البغدادي ، عبد القاهر بن طاهر : 21 ـ 22 ـ 46 ـ 49 ـ 51 ـ 56 ـ 64 ـ 65 ـ 66 ـ 79 ـ 106 ـ 462 ـ 466

البغدادي ، الخطيب : 283

بكلي عبد الرحمن (الشيخ) : 91

بيوض ، ابراهيم (الشيخ) : 92 ـ 274 ـ 377 ـ 375 ـ 500

البخاري (الامام) : 157 ـ 160 ـ 162 ـ 169 ـ 492 ـ 494 ـ 497 ـ 548

البيهقي : 168
البكري : 205 ـ 209
الباقلاني : 499

ت

التنوخي ، عز الدين : 75 ـ 78 ـ 156 ـ 157 ـ 160 ـ 176 ـ 189
الترمذي : 168
تحية بن عبدين : 310
تبغورين بن داود الملشوطي : 265 ـ 362
تاشفين بن علي : 349
تميم بن حويص : 405
التحاريتي ، محمود : 498 ـ 499 ـ 500 ـ 522 ـ 524 ـ 525
التحاريتي ، سعيد : 329 ـ 494 ـ 548 ـ 549 ـ 552 .
التاج السبكي : 550

ث

ثعلبة : 36 ـ 37
الثوري : 463
ثمامة :496

ج

جابر بن زيد (الامام) : 29 ـ 42 ـ 45 ـ 90 ـ 91 ـ 157 ـ 159 ـ 169 ـ 171 ـ 260 ـ 263 ـ 264 ـ 277 ـ 278 ـ 293 ـ 302 ـ 346 ـ 400 ـ 408 ـ 459 ـ 478 ـ 500 ـ 521 ـ 523 ـ 536 ـ 539 ـ 541

جبير : 458
جعفر بن السماك : 29 ـ 91 ـ 164 ـ 344 ـ 535
الجويني : 424
الجلنذي بن مسعود :29
جعفر الصادق : 99
جوتييه ، اميل فليكس : 145 ـ 149 ـ 191 ـ 204 ـ 215 ـ 252
جابر بن عبد الله : 164
الجناوني ، ابو زكرياء يحي بن ابي الخير : 174
جول تسيهر : 79 ـ 211 ـ 215 ـ 218 ـ 253 ـ 254 ـ 257 ـ 389
جرجير : 224 ـ 225
جرير : 491
الجاحظ : 496

## ح

حفص بن ابي مقدام : 23 ـ 25 ـ 26 ـ 85 ـ 131
حارث الاباضي : 24 ـ 27 ـ 57 ـ 85
الحجاج بن يوسف : 68 ـ 183 ـ 302 ـ 344 ـ 346 ـ 354 ـ 473 ـ 477 ـ 521 ـ 523 ـ 534
الحارثي صالح بن عيسى : 158
حيان الاعرج : 165 ـ 405
الحسن البصري (الامام) : 186 ـ 260 ـ 263 ـ 278 ـ 285 ـ 256 ـ 377 ـ 405 ـ 406 ـ 408
حمزة الكوفي : 293 ـ 295
الحارث المحاسبي : 464

الحسن بن علي (ض) : 91 ـ 436 ـ 440 ـ 441 ـ 458
الحباب بن كليب : 536
الحباب بن الكاتب : 536

## خ

خلاد بن يحي : 162
خلف بن السمح : 165 ـ 312
الخروصي ، سالم بن راشد : 166
الخليلي ، ابو عبد الله محمد : 173
الخروصي ، سيف بن ناصر : 174
خديجة (ام المؤمنين) (ض) : 454

## د

دوزي : 145 ـ 148
الدارمي : 136
الدارقطني : 168
داود بن عيسى : 495

## ر

الربيـع بن حبيب : 29 ـ 157 ـ 168 ـ 293 ـ 298 ـ 300 ـ 333 ـ 405 ـ 523 ـ 531 ـ 541
الرازي : 65 ـ 66 ـ 79 ـ 424 ـ 496 ـ 500
الربيع بن صبيح : 160 ـ 161
رينان (المستشرق) : 217
رستم : 236
راشد بن النضر : 344

## ز


زيد بن علي زين العابدين (ض) : 99 ـ 179 ـ 183 ـ 354 ـ 401 ـ 526

زياد : 183 ـ 521 ـ 534 ـ 536

الزبير بن العوام (ض) : 241 ـ 354 ـ 406 ـ 450 ـ 472 ـ 475 ـ 480 ـ 526

الزركشي : 423


## س


الستالي ، ابو بكر بن أحمد بن سعيد : 156

السالمي ، محمد بن عبد الله : 156 ـ 157 ـ 173

السالمي ، سليمان بن محمد بن عبد الله : 156

السالمي ، احمد بن محمد بن عبد الله : 156

السالمي ، نور الدين : 158 ـ 160 ـ 166 ـ 168 ـ 170 ـ 294 ـ 295 ـ 333 ـ 343 ـ 357 ـ 377 ـ 422 ـ 438 ـ 543 ـ 544

سالم بن عبد الله بن عمر : 161 ـ 377

سالم بن يعقوب الجربي : 549

السفاريني ، محمد : 162

سفيان الثوري : 163

سعيد بن جبير : 179 ـ 183 ـ 354 ـ 534

سعيد بن المسيب : 260 ـ 405

سهل بن صالح : 293

سعد بن ابي يونس النفوسي : 304 ـ 305 ـ 306 ـ 309

سالم مولى حذيفة : 527

سالم بن ذكوان : 536

### ش

الشهرستاني : 19 ـ 20 ـ 21 ـ 65 ـ 69 ـ 71 ـ 72 ـ 73 ـ 74 ـ 79 ـ 80 ـ 278 ـ 281 ـ 340

شبية الحمد ، عبد القادر : 50 ـ 75 ـ 77 ـ 114 ـ 124 ـ 380 ـ 386 ـ 390 ـ 392 ـ 484

الشافعي (الامام) : 60 ـ 67 ـ 124 ـ 159 ـ 161 ـ 163 ـ 377 ـ 400 ـ 463 ـ 464 ـ 492 ـ 498

الشماخي محمد بن سعيد بن ابي وسيم : 127 ـ 134 ـ 169

الشنقيطي : 120

الشكعة مصطفى : 173 ـ 185 ـ 281 ـ 541 ـ 542

الشماخي ، عامر بن علي : 254 ـ 255 ـ 261 ـ 265 ـ 272 ـ 275 ـ 360

الشماخي ، ابو العباس احمد : 265 ـ 294 ـ 295

الشعبي : 354

الشوكاني : 423 ـ 429

الشرازي : 492

الشعراني : 548

### ص

صحار العبدي : 29 ـ 91 ـ 521

الصلت بن مالك : 30

صالح بن عبد الرحمن : 406

صفية (أم المؤمنين) (ض) : 454

الصفدي : 495

صبحي د / احمد محمود : 468 ـ 530

## ض

ضمام بن السائب (ض) : 29 ـ 165 ـ 521
ضمار السعيد : 164

## ط

الطبراني : 168
طفيش ، محمد بن يوسف (قطب الأئمة) : 174 ـ 183 ـ 326 ـ 329 ـ 333 ـ 347 ـ 519 ـ 523 ـ 547 ـ 548 ـ 549
طفيش ، ابو اسحاق ابراهيم : 172 ـ 173 ـ 174 ـ 189 ـ 283 ـ 325 ـ 344 ـ 438 ـ 465 ـ 469 ـ 531 ـ 543 ـ 544 ـ 545
طلحة بن عبيدة (ض) : 183 ـ 214 ـ 354 ـ 400 ـ 450 ـ 472 ـ 475 ـ 480
طلاي ابراهيم : 444

## ع

عياض (العاضي) : 456 ـ 497 ـ 502
عبد الله بن يزيد (الفزاري) : 300
عبد الله بن يحي (طالب الحق) : 29 ـ 72 ـ 73 ـ 93 ـ 164 ـ 539
عطية ؟ : 293 ـ 295
عمر بن الفضل : 497
عبد الرحمن بن رستم : 30 ـ 42 ـ 164 ـ 236 ـ 237 ـ 242 ـ 276 ـ 298
عبد الرحمن بن عبد الرحمن : 298 ـ 299 ـ 321
عبد الله بن خباب (ض) 473 ـ 478 ـ 480
عمروس بن فتح : 30 ـ 265

عيسى بن عمير : 315

عبد الجبار بن سليمان :36

عبد الكريم بن عجرد : 36

عبد الله السكاك اللواتي : 316

عبد الرحمن الاشعث : 354 ـ 526

عبد الله بن يزيد : 41

عبد الله بن عبد العزيز : 293 ـ 295 ـ 296 ـ 331 ـ 336

عبـــد الله بن إبـــاص : 41 ـ 49 ـ 59 ـ 60 ـ 61 ـ 64 ـ 72 ـ 74 ـ 85 ـ 90 ـ 99 ـ 120 ـ 121 ـ 160 ـ 169 ـ 272 ـ 336 ـ 405 ـ 448 ـ 449 ـ 520 ـ 523 ـ 536 ـ 539

عمر بن عبد العزيز : 67 ـ 516 ـ 535 ـ 536

عكرمة مولى بن عباس : 406

عبد الملك بن محمد : 72

عبد الملك بن مروان : 72 ـ 93 ـ 405 ـ 479 ـ 536 ـ 539

عبـد البـــاقي ابراهيم : 75 ـ 78 ـ 104 ـ 105 ـ 172 ـ 173 ـ 176 ـ 186 ـ 189 ـ 380 ـ 391 ـ 534 ـ 541

عبد الرحمن بن ملجم : 131 ـ 440 ـ 441 ـ 544

علي بن ابي طـــالب (ض) : 80 ـ 82 ـ 83 ـ 146 ـ 156 ـ 183 ـ 186 ـ 325 ـ 326 ـ 329 ـ 331 ـ 346 ـ 406 ـ 431 ـ 440 ـ 446 ـ 450 ـ 453 ـ 454 ـ 460 ـ 476 ـ 479 ـ 482 ـ 485 ـ 532 ـ 533 ـ 534

علي معمر : 486

عبد الوهاب خلاف : 421 ـ 490

عبد الجليل عيسى : 492
عبد الرحمن بن مطرف : 534
عبد الله بن مسعود : 318
عبد الله بن ابي بن سلول : 437
عطاء بن رباح : 91 ـ 260
عثمان (ض) : 131 ـ 183 ـ 277 ـ 326 ـ 329 ـ 331 ـ 406 ـ 432 ـ 431 ـ 435 ـ 445 ـ 455 ـ 471 ـ 485
عمر (ض) : 131 ـ 173 ـ 429 ـ 434 ـ 484 ـ 527 ـ 532
عروة بن الزبير : 377
عقبة بن نافع : 152 ـ 153 ـ 214
عبد الرحمن بن حبيب الفهري : 153
عمرو بن العاص : 154 ـ 533
عبد الله بن عباس : 157 ـ 159 ـ 161 ـ 169 ـ 186 ـ 264 ـ 454 ـ 472
علقمة : 161
عائشة (أم المؤمنين) (ض) 164 ـ 183 ـ 264 ـ 454
علي بن يوسف : 347
عاصم السدراتي : 164
عبد الله بن عمر (ض) 161 ـ 165 ـ 171 ـ 381
عمرو بن دينار : 165 ـ 406
عبد الله بن الزبير (ض) : 179 ـ 180 ـ 183 ـ 361 ـ 454 ـ 460
عبيد الله بن زياد : 183
عمار بن ياسر (ض) : 186 ـ 532

عبد الله بن وهب الراسبي (ض) : 533

عبد الله بن الصفار : 531

عبد الرحمن بدوي : 212 ـ 253

عمرو بن جميع : 253 ـ 264 ـ 275 ـ 374

## غ

الغوابي د / مصطفى علي : 75 ـ 77 ـ 79 ـ 81 ـ 96 ـ 285 ـ 286 ـ 446 ـ 455

غالب بن علي : 173

الغزالي ، ابو حامد : 287 ـ 459 ـ 499 ـ 516

غيلان : 293 ـ 296

## ف

فيدال دي لابلاش : 201 ـ 204

الفرجاني هاشم الحسيني : 215 ـ 223 ـ 233

الفراني عبد الخالق : 265

فخر الدين التميمي : 492

## ق

قتادة : 159 ـ 165 ـ 405

قيصر : 364

قطري بن الفجاءة : 539

## ك

الكوثري محمد زاهد : 65 ـ 66

الكعبي : 72 ـ 73

الكتاني : 120

الكاهنة : 206 ـ 209 ـ 228
كارل هينرش : 211 ـ 212
كسرى : 364

م

الماوردي : 495
محمد بن يانس : 30
محكم الهواري : 30
محمد بن الصفار : 438
المهنا بن ضيفر : 30
موسى بن علي : 30
مجاهد : 406
المهلب بن ابي صفرة : 443 ـ 483 ـ 532
محمد بن عابد : 30
محمد بن حرب : 41 ـ 42
محمد محي الدين عبد الحميد : 46
محمد بن ادريس : 60
المسعودي : 67 ـ 68 ـ 205 ـ 209 ـ 432 ـ 433 ـ 434
مروان بن محمد : 72 ـ 405 ـ 417 ـ 445 ـ 539
معاوية ابن ابي سفيان (ض) : 81 ـ 156 ـ 183 ـ 346 ـ 432 ـ 433 ـ 435 ـ 441 ـ 450 ـ 475 ـ 480 ـ 533
مالك ابن أنس : 67 ـ 137 ـ 159 ـ 161 ـ 163 ـ 164 ـ 186 ـ 293 ـ 400 ـ 401 ـ 406 ـ 424 ـ 458 ـ 463 ـ 464 ـ 491 ـ 496

مسلم (المحدث) : 157 ـ 160 ـ 492 ـ 494
محمد بن عبد الله الانصاري : 162
المأمون : 183
ماكس : مابرهوف : 207
ماسكوراي : 233 ـ 238 ـ 247 ـ 250
موتيلنسكي : 253 ـ 274
منبر عبد القادر سلطان : 274 ـ 277
مسعود الاندلسي : 298
مخلد بن كيداد اليفرني : 300 ـ 301
محمد بن ابي القاسم المصعبي : 325
محمد بن زائد : 344
المنذر بن جارود : 406
محمد بن عبد الوهاب : 406
محمد بن الحسن : 464
محمد بن سبكتكين : 498
محمد بن عقيل العلوي : 325
محمد كامل بن مصطفى الطرابلسي : 546 ـ 548 ـ 549

ن

نــافــع بن الازرق : 90 ـ 161 ـ 431 ـ 438 ـ 447 ـ 450 ـ 465 ـ 476 ـ 477 ـ 478 ـ 513 ـ 538
نفاث بن نصر : 129 ـ 304 ـ 308 ـ 311
النبهاني : 187
النسائي : 168
نيرون : 223

نلينـو (كارلـو) : 191 ـ 194 ـ 231 ـ 253 ـ 257 ـ 260 ـ 276 ـ 279 ـ 280 ـ 281 ـ 287 ـ 340 ـ 389 ـ 384 ـ 389
عمرو النامي : 294
نوبار (ملك السودان) : 307
النووي : 424
نجده بن عامر : 438 ـ 531

هـ

هلال بن عطية الخراساني : 29
هود بن محكم : 30
هويدي د / يحي : 75 ـ 77 ـ 126 ـ 139 ـ 155

و

الوليد بن عبد الملك : 67 ـ 68
واصل بن عطاء : 260 ـ 263 ـ 277 ـ 278 ـ 478

ي

يوسف بن تاشفين : 347
يحي بن كامل : 41 ـ 42
يزيد بن عبد الملك : 354
يحي بن معين : 159 ـ 160
يوسف (عليه السلام) : 328 ـ 329
يحي بن زيد : 183 ـ 354
يوسف بن ميال : 310
يحي بن ابي بكر بن الحسن بن نفاث : 354
يزيد بن أنيسه : 23 ـ 26 ـ 85
يحي بن عمير : 347
يزيد بن ابي مسلم : 406
يعقوب بن محمد : 521
يزيد بن معاوية : 441

# الفرق والمذاهب

**ملحوظة : لم نفهرس مادة «إباضية» لكثرتها ولأنها موضوع الكتاب .**

أ


الامامية : 48 ـ 424 ـ 524 ـ 549

الازارقة : 82 ـ 142 ـ 156 ـ 169 ـ 417 ـ 436 ـ 444 ـ 465 ـ 523 ـ 533 ـ 538

الاثنى عشرية : 99 ـ 489

الابراهيمية : 121

الاشاعرة : 262 ـ 269 ـ 271 ـ 276 ـ 286 ـ 287 ـ 361 ـ 390 ـ 398 ـ 400 ـ 416 ـ 407 ـ 451 ـ 456 ـ 460 ـ 488 ـ 489 ـ 499 ـ 500 ـ 528

الأثرية : 400 ـ 460 ـ 500 ـ 505

الاسماعلية : 524


ب


البيهسية : 121 ـ 142

البكرية : 463


ت


التمزينية : 128 ـ 130


ث


الثعالبة : 39 ـ 59 ـ 61


ج


الجهمية : 48 ـ 463

الجبرية : 70

الجعفرية : 101 ـ 109 ـ 400

الجارودية : 463 ـ 524

## ح

الحفصيـــة : 23 ـ 25 ـ 49 ـ 50 ـ 73 ـ 85 ـ 121 ـ 126 ـ 131 ـ 495 ـ 499 ـ 501 ـ 502 ـ 506

الحارثية : 49 ـ 50 ـ 73 ـ 85 ـ 121

الحنفيـــة : 109 ـ 138 ـ 140 ـ 141 ـ 151 ـ 168 ـ 403 ـ 424 ـ 409 ـ 491 ـ 492 ـ 542

الحنــابلــة : 109 ـ 168 ـ 287 ـ 409 ـ 424 ـ 425 ـ 427 ـ 451 ـ 491 ـ 495 ـ 496 ـ 502 ـ 505 ـ 506 ـ 511

الحسينية : 135 ـ 297 ـ 314 ـ 319 ـ 362

الحشوية : 495

## خ

الخلفية : 297 ـ 312 ـ 319 ـ 320

الخــوارج : 18 ـ 19 ـ 23 ـ 39 ـ 48 ـ 51 ـ 53 ـ 65 ـ 67 ـ 68 ـ 71 ـ 79 ـ 80 ـ 101 ـ 110 ـ 112 ـ 113 ـ 126 ـ 127 ـ 135 ـ 136 ـ 139 ـ 140 ـ 150 ـ 151 ـ 156 ـ 160 ـ 169 ـ 170 ـ 171 ـ 172 ـ 177 ـ 190 ـ 230 ـ 232 ـ 233 ـ 238 ـ 246 ـ 247 ـ 251 ـ 262 ـ 271 ـ 272 ـ 276 ـ 277 ـ 279 ـ 285 ـ 286 ـ 297 ـ 313 ـ 345 ـ 358 ـ 360 ـ 399 ـ 400 ـ 427 ـ 431 ـ 436 ـ 457 ـ 462 ـ 490 ـ 505 ـ 507 ـ 509 ـ 519 ـ 522 ـ 544 ـ 547

## ر

الرافضة : 48 ـ 67 ـ 68 ـ 71 ـ 422 ـ 427

## ز

الـزيـــديـــة : 48 ـ 99 ـ 101 ـ 109 ـ 362 ـ 385 ـ 386 ـ 400 ـ 403 ـ 424 ـ 484 ـ 486 ـ 486 ـ 489 ـ 524

الزاردشتية : 127 ـ 136 ـ 139 ـ 141

الزناتية : 145 ـ 148 ـ 228 ـ 234

س

السكاكية : 297 ـ 316 ـ 319

ش

الشافعية : 28 ـ 109 ـ 155 ـ 168 ـ 483 ـ 487 ـ 488 ـ 491 ـ 495 ـ 497 ـ 502 ـ 505 ـ 511 ـ 542

الشيعة : 100 ـ 101 ـ 126 ـ 131 ـ 151 ـ 152 ـ 155 ـ 256 ـ 257 ـ 263 ـ 267 ـ 268 ـ 270 ـ 272 ـ 288 ـ 313 ـ 356 ـ 358 ـ 399 ـ 400 ـ 403 ـ 416 ـ 427 ـ 447 ـ 451 ـ 460 ـ 473 ـ 482 ـ 490 ـ 501 ـ 512 ـ 524

ص

الصفرية : 142 ـ 156 ـ 169 ـ 234 ـ 235 ـ 238 ـ 417 ـ 438 ـ 444 ـ 523 ـ 588

ض

الضحاكية : 85

الضرارية : 463

ظ

الظاهرية : 109 ـ 287 ـ 399 ـ 403 ـ 409 ـ 416 ـ 420 ـ 427 ـ 451 ـ 505 ـ 506

ع

العجاردة : 39

العمدية : 315

ف

الفرثية : 297 ـ 318 ـ 319 ـ 320

ق

القدرية : 70 ـ 253 ـ 423 ـ 495

ك

الكلفاتية :146

م

المعتزلـــة : 24 ـ 27 ـ 46 ـ 48 ـ 70 ـ 71 ـ 253 ـ 257 ـ 260 ـ 278 ـ 282 ـ 287 ـ 288 ـ 293 ـ 314 ـ 360 ـ 366 ـ 385 ـ 399 ـ 400 ـ 403 ـ 416 ـ 420 ـ 425 ـ 446 ـ 447 ـ 451 ـ 455 ـ 460 ـ 470 ـ 474 ـ 482 ـ 483 ـ 484 ـ 488 ـ 489 ـ 490 ـ 495 ـ 499 ـ 500 ـ 515

المـــالكيـــة : 28 ـ 109 ـ 127 ـ 135 ـ 141 ـ 151 ـ 154 ـ 155 ـ 168 ـ 250 ـ 300 ـ 301 ـ 403 ـ 483 ـ 486 ـ 488 ـ 491 ـ 495 ـ 497 ـ 498 ـ 502 ـ 505 ـ 511 ـ 520 ـ 524 ـ 539 ـ 542

المحكمة : 40 ـ 81 ـ 82 ـ 431 ـ 443 ـ 447 ـ 449 ـ 450

المجسمة : 48 ـ 70 ـ 384 ـ 385

المشبهة : 51 ـ 71 ـ 122 ـ 386 ـ 388 ـ 447 ـ 463

الماتريـديـة : 262 ـ 263 ـ 269 ـ 285 ـ 287 ـ 398 ـ 400 ـ 416 ـ 460 ـ 429 ـ 500 ـ 501 ـ 506 ـ 512

المرجئة : 285 ـ 286 ـ 358 ـ 412 ـ 495

ن

النكار : 41 ـ 135 ـ 297 ـ 298 ـ 300 ـ 301 ـ 309 ـ 310 ـ 319 ـ 386

النجارية : 48 ـ 463

النجدات : 82 ـ 142 ـ 156 ـ 169 ـ 538
النفوسية : 128 ـ 130
النفاثية : 297 ـ 304 ـ 310 ـ 319 ـ 320

هـ

الهذلية : 28
الهشامية : 463

و

الوقفية : 85 ـ 121
الـوهبيــة : 127 ـ 135 ـ 138 ـ 142 ـ 299 ـ 301 ـ 500 ـ 523 ـ 550
الوهابية : 135 ـ 251 ـ 252
الواصلية : 277 ـ 275

ي

اليزيدية : 23 ـ 26 ـ 49 ـ 50 ـ 73 ـ 85 ـ 121

المطبعة العربية
7 نهج طالبي أحمد غرداية
الايداع القانوني رقم : 39 ـ 12 / 1987